

سلسلة كشف أبا طيل بصره المناهج المعاصرة - بالوثائق والصورة (٣)

هَذَا أَصُولُ أَهْلِ الْبَيْعِ

فَضَحَ أَكَاذِبُ وَجْهَاتِ الْغُمَارِي

فِي كِتَابِهِ:

١- "إلتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة"

٢- "حسن التفهم والدّرك لمسألة التّشرك"

٣- "ذوق الحلاوة ببيان امتناع نسخ التلاوة"

لِأَمِيرِ نَارِ حَقِّهِ وَوَحِيدِ شَيْئِهِ تَحْقِيقُ الْفَلَقِ

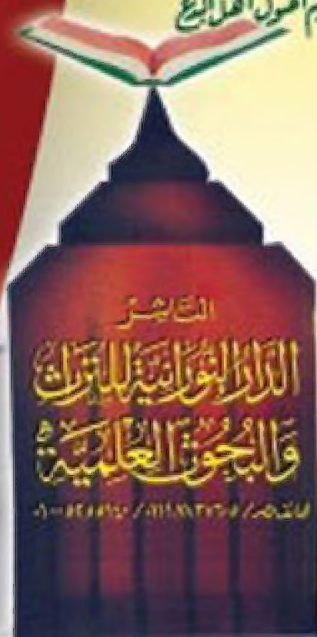
كشف أكاذيب وجهات الغماري في علم الحديث وعلم أصول الفقه، وفيما زعم أن
الصحابة استشهدوا في حياة النبي وبعده، ومروا عن أقرانهم أنهم أصول أهل البيع

حَالِدُ الشَّيْخِ

بَعْدَ اللَّهِ رِضْوَانُ مَوْسَى

كَلِيَّةُ الشَّرْعَةِ

اللَّهُمَّ سَلِّمْ



حقوق الطبع والنشر محفوظة كافة على الناشر

الطبعة الأولى للكتاب

١٤٣٢ - ٢٠١١ م

يطلب في جمهورية مصر العربية من جوال / ٠١٠٥٢٥٥١٤٠ وجوال / ٠١١٨٧٣٧٦٠٥

الناشر: الدار النورانية للتراث والبحوث العلمية.

البريد الإلكتروني: Mosa888@Gawab.Com (أو) Moosa888@Hotmail.Com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الصادق الأمين.

أما بعد:

قلتُ في كتابي «الرد على القرضاوي والجديع، ص ٨-١١» المطبوع سنة ٢٠٠٧م:
(اتفق علماء الأمة على قواعد أصولية وحديثية ولغوية، تُستنبط في ضوءها الأحكام
الشرعية من نصوص الكتاب والسنة .

وكان اهتمامي بدراسة علم أصول الفقه - خاصة - منذ ما يقرب من عشرين
عامًا. نعم، قضيتُ قرابة العشرين عامًا في دراسة علم أصول الفقه، وكنت أظن أن
من يتصدر للفتوى لا يجرؤ على مخالفة هذه القواعد المتفق عليها بين علماء الأمة على
مرّ العصور، ولكن ..

لقد كاد قلبي ينزف دما - أسفا وحزنًا - عندما قرأت كلمات كتبها الدكتور
القرضاوي .. ولم أكن أتوقع أن تصدر منه مثل تلك الكلمات التي يطير بها
المنحرفون كل مطار، ويستخدمها الذين يريدون تبديل شريعة الله شيئًا فشيئًا، ومن
ثم تبديل دين الإسلام الذي جاء به الرسول ﷺ .. ولم أكن أصدق يومًا أن يكتب
بيده كلماته هذه التي تستخدم لهدم الإسلام هدمًا ..

ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم .

ونقول لإخواننا المسلمين الذين قد يصطدمون بكلامنا هذا: يشهد الله تعالى أننا اجتهدنا بقدر ما نستطيع في الرد على الدكتور القرضاوي .. غيراً على ديننا الإسلامي، وخوفاً من خطورة منهجه هذا ..

فإن لم نفعل ذلك، فسنكون - والعياذ بالله تعالى - من الذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ «البقرة: ١٧٤».

ثم نخشى كذلك أن نكون ممن قال الله تعالى فيهم: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْكَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ «التوبة: ٣١».. انتهى

والآن مع الغماري!

ألف عبد الله الغماري كتابين صاروا عمدة أهل البدع المعاصرين، فلقد قرّر بعض القواعد الباطلة التي تهدم سنة النبي ﷺ وتيسر الابتداع في دين رب العالمين!

الكتاب الأول هو: «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة».

والكتاب الثاني هو: «حُسن التفهم والدرك لمسألة التَّرك».

فتجد المبتدعة - حين ينشرون بدعهم - يقولون: قال الشيخ الغماري في «إتقان الصنعة» .. وقال الشيخ الغماري في «حُسن التفهم والدرك» ..

وحين نظرتُ في كُتُب الغماري وجدت مصيبةً عظيمةً!!

وجدته يشتم ويسب أهل العلم من أئمة المسلمين، ويسخر منهم ويُقلِّل من شأنهم!!

فتجده يشتم الإمام تقي الدين ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ)، والإمام الشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ) صاحب كتاب «الموافقات» وكتاب «الاعتصام»، ويطعن في الإمام الحافظ شمس الدين ابن عبد الهادي (٧٠٥ - ٧٤٤هـ)، وغيرهم!!

وسياي تفصيل ذلك في هذه المقدمة من كتابنا هذا (ص ١٢، ١٩).

وَلَمْ يَسْلَمْ الْمَعَاصِرُونَ مِنْ شَتْمِهِ وَسَبِّهِ، فنجده يقول في كتابه «القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع»:

(ماذا عند الألباني من المزيد غير الجهل والوقاحة؟! .. أما الإنصاف وعفة اللسان فيسمع عنهما، ولا يحسبهما من نفسه). انتهى كلام الغماري.

وحين ألَّف الشيخ محمد مخيمر كتابه «القول المبين في جملة من العقائد وأحكام الدين» الذي حثَّ فيه على توحيد الألوهية، وحذَّر من الوقوع في الشرك الذي ذمَّ الله تعالى عليه مشركي العرب - رد عليه الغماري بكتاب امتلاً بالسبِّ والشتم!!

فوجد الغماري يقول في كتابه «الرد المحكم المتين على كتاب القول المبين، ص ٢٦٩»: (ولا أعلم أحداً استدَلَّ به لذلك قَبْلَ المنتنع، وَلَعَلَّهُ لِعَبَاوَتِهِ). انتهى

وقال (ص ٣٢): (وأقول: لا نذري هل بَلَغَتِ الغباوة بالمنتنع إلى هذا الحد؟!).

وقال (ص ٣٢): (ما كنت أظن أن الوقاحة تصل بالمنتنع إلى هذا الحد؟!).

وقال (ص ٧٠): (هذا التناقض لا يصدر إلا من أبله مغفل).

وقال (ص ١٥): (المنتنع وَمَنْ عَلَى شاكلته ليس غرضهم خدمة الدين .. ولكن

غرضهم خدمة مصالحهم الشخصية والتعيش على حساب العلم.. وهُم في الواقع جهلاء).

لماذا اتخذ الغماري لنفسه منهج شتم أهل العلم والتقليل من شأنهم؟!

الناظر في كُتُب الغماري يجدها قد امتلأت بأكاذيب وجهالات وتدليسات خبيثة؛ ليتمكن من تأصيل البدع ونشر أباطيله وضلالاته، وقد ذكرنا - في كتابنا هذا - العديد من الأمثلة على ذلك بالوثائق المصوّرة.

وقد وجد الغماري أنَّ العِلْم الذي في كُتُب هؤلاء الأئمة يفضحه ويهتك سِرّه ويكشف عَوْرته، فلجأ إلى وسيلة خبيثة خسيسة؛ وهي شتم هؤلاء الأئمة وسبهم والتقليل من شأنهم والطعن فيهم؛ ليعطي لأتباعه حُقنة مضادة؛ لكي يتعدوا عن كُتُب هؤلاء الأئمة، فلا يتأثروا بما فيها من الحق!!

لماذا تأخر صدور كتابنا هذا الذي بين أيديكم الآن؟

طلب مني بعض الشيوخ الفضلاء - من سنوات - أن أكتب ردًّا علميًّا على كتاب الغماري «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة» وكتابه «حُسن التفهم والدرك لمسألة التَّرك».

لكني - حينها - كنتُ في حيرة بين أربعة أمور:

الأمر الأول:

التفرغ لكشف أكاذيب ذلك الخنزير النجس الخبيث الذي كان ينبغي على أبيه أن يسميه «كذابية بطرس»؛ فالكذب عادته، والتلفيق حِرْفَتُهُ، ولقد قاد - هو وأعوانه في

الفضائيات في قناة الضلال والموت - حملة شرسة ضد شخص رسول ﷺ، فطعن في نَسَب الرسول وعَرَضِهِ ﷺ، ولهم في الفضائيات وشبكة الإنترنت أكثر من خمسمائة حلقة (٥٠٠ حلقة) امتلأت بالكاذب والشبهات الباطلة؛ لتشكيك الناس في أن الإسلام هو دين رب العالمين.

ثم:

تَفَرَّغْتُ لَهُ، وَأَلَفْتُ ثَلَاثَةَ كُتُبٍ فِي كَشْفِ أَكَاذِيبِهِ بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهِيَ:

١ - كَشَفُ أَكَاذِيبِ الْقَسِيسِ زَكْرِيَا بَطْرُسَ وَأَعْوَانِهِ حَوْلَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

٢ - كَشَفُ أَكَاذِيبِ الْقَسِيسِ زَكْرِيَا بَطْرُسَ وَأَعْوَانِهِ حَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٣ - كَشَفُ أَكَاذِيبِ الْقَسِيسِ زَكْرِيَا بَطْرُسَ وَأَعْوَانِهِ حَوْلَ رِضَاعِ الْكَبِيرِ.

وقد يَسَّرَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ اسْتَفَادَ مِنْ هَذِهِ الْأَبْحَاثِ، وَقَامَ بِتَحْوِيلِ بَعْضِهَا إِلَى فَيْدِيُو، فَتَجِدُونِ فِي الْفَيْدِيُو عِدَّةَ مَقَاطِعَ لِلْخَنْزِيرِ النِّجَسِ وَهُوَ يُلَفَّقُ الْأَكَاذِيبَ، ثُمَّ يَلِيهَا عَرْضُ صُورِ صَفْحَاتِ كُتُبِ التَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ الَّتِي يَزْعُمُ الْخَنْزِيرُ النِّجَسَ أَنَّهُ يَنْقُلُ مِنْهَا وَيَعْتَمِدُ عَلَيْهَا؛ فَظَهَرَ لِلْمُشَاهِدِينَ كَذِبَهُ وَتَزْوِيرَهُ. وَهَذِهِ الْفَيْدِيُوهُاتُ مُمْتَشِرَةٌ عَلَى شَبَكَةِ الْإِنْتَرْنِتِ بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى.

تَجِدُونَهَا عَلَى «مَوْقِعِ أَكَاذِيبَ»:

www.akazeab.com - www.akazeeb.net

الأمْرُ الثَّانِي:

التَفَرُّغُ لِكَشْفِ الْأَبَاطِيلِ وَالشُّبُهَاتِ الْفَاسِدَةِ الَّتِي امْتَلَأَتْ بِهَا كِتَابَاتُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ اجْتَمَعُوا عَلَى بَاطِلٍ، وَاسْمُوا أَنْفُسَهُمْ «الْإِتِّحَادُ الْعَالَمِيُّ لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ»، وَهُمْ

أنفسهم أعضاء «المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث» برئاسة الدكتور القرضاوي،
ومعه الأستاذ عبد الله بن يوسف الجديع والدكتور طه جابر العلواني وغيرهم.

فقد امتلأت كتابات هؤلاء بأكاذيب وشبهات فاسدة تهدم أصول دين الإسلام
هدمًا، حيثُ اتخذوا منهجًا ضالًّا يؤدي - من حيث لا يدرون - إلى تبديل شريعة
رب العالمين، واختراع دين جديد!!

ومن ذلك ما زعمه الدكتور القرضاوي من أننا لسنا مُلزمين باتباع أوامر رسول
الله ﷺ واجتناب نواهيه.

ثم:

تَفَرَّغْتُ لذلك، وأَلَفْتُ كتابين بتوفيق الله تعالى:

الكتاب الأول: «الرد على القرضاوي والجديع» والثقفي - في ٦٢٠ صفحة، فيه
رد على كُتُبهم التي أَلَفوها لإباحة الموسيقى التي حَرَّمَها رب العالمين.

الكتاب الثاني: «الرد على القرضاوي والجديع والعلواني» في ١٤٠٠ صفحة،
فيه رد على كُتُبهم حول حد الردّة وإسلام أحد الزوجين والختان واللحية والنقاب
وغيرها، فقد وضعوا أباطيلهم في كُتُبهم هذه، منها: إسقاط حد الردّة - إباحة
المسلمة للكافر - تحريم الختان - إباحة حلق اللحية، وغيرها من الأباطيل.

الأمْر الثالث:

التفرغ لكشف أباطيل وأكاذيب فرقة الشيعة الرافضة الضالة، التي اعتادت أن
تسب وتُكفّر وتلعن عامة أصحاب النبي ﷺ، بل ويحتفلون بمناسبة مقتل أمير
المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ويُعظّمون قاتلَه!!!

فقد ازداد نشاطهم في الفترة الأخيرة؛ لجذب المسلمين إلى عقيدتهم الفاسدة وصَرَفَ الناس عن منهج السلف الصالح من أهل السُّنَّة والجماعة، وكَثُرَت مؤلفاتهم التي امتلأت بالكاذيب والشبهات الفاسدة، بل إنهم يثيرون هذه الشبهات الفاسدة في القنوات الفضائية أيضًا.

ثم:

تَفَرَّغْتُ قَلِيلًا وَأَلَفْتُ كِتَابًا سَيَصُدُّرُ مَعَ هَذَا الْكِتَابِ الَّذِي بَيْنَ أَيْدِيكُمْ الْآنَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وهذا الكتاب يُنْبِئُ موثوقية نقل النص القرآني مِنْ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَوْمِ، وفيه دراسة نَقْدِيَّةٌ - حَدِيثِيَّةٌ وَأَصُولِيَّةٌ - لِلرَّوَايَاتِ الَّتِي تَزْعُمُ وَقُوعَ أخطاءٍ فِي المصحف الذي كتبه الصحابة واستمرت إلى يومنا هذا!

وكذلك الروايات التي تزعم أن الرسول ﷺ أجاز للصحابة أن يُعَيِّرُوا - بأمزجتهم - ألفاظ الآيات بشرط الحفاظ على المعنى!

وكذلك الروايات التي تطعن في حقيقة نزول القرآن على سبعة أحرف.

وفيه كَشَفٌ ما جاء في ذلك من أكاذيب في كتابين من كُتُب الشيعة الرافضة:

الأول: كتاب «فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب».

الثاني: كتاب «إعلام الخلف بمن قال بتحريف القرآن من علماء السلف».

ويكفي لبيان خطر الشيعة الرافضة أن ننقل لكم قول الإمام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»، حيث قال: (الشَّيْعَةُ عَلَّوْا فِي الْأَئِمَّةِ، وَجَعَلُوهُمْ مَعْصُومِينَ .. فَلَا يُعَرَّجُونَ لَا عَلَى الْقُرْآنِ وَلَا عَلَى السُّنَّةِ .. فَكَانُوا أَصْلَ مِنَ الْخَوَارِجِ .. وَلِهَذَا كَانُوا

أَكْذَبَ الطَّوَائِفِ .. وَحَدِيثُ الشَّيْعَةِ مِنْ أَكْذَابِ الْحَدِيثِ .. وَالشَّيْعَةُ اسْتَبْعُوا أَعْدَاءَ
 الْمِلَّةِ مِنَ الْمَلَاحِدَةِ وَالْبَاطِنِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ؛ وَهَذَا أَوْصَتْ الْمَلَاحِدَةُ - مِثْلُ الْقَرَامِطَةِ الَّذِينَ
 كَانُوا فِي الْبَحْرَيْنِ وَهُمْ مِنْ أَكْثَرِ الْخُلُقِ وَمِثْلُ قَرَامِطَةِ الْمَغْرِبِ وَمَضَرَّ وَهُمْ كَانُوا
 يَسْتَرُونَ بِالتَّشْيِيعِ - أَوْصُوا بِأَنْ يَدْخُلَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ بَابِ التَّشْيِيعِ؛ فَإِنَّهُمْ يَفْتَحُونَ
 الْبَابَ لِكُلِّ عَدُوٍّ لِلْإِسْلَامِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُنَافِقِينَ، وَهُمْ مِنْ أَبْعَدِ
 النَّاسِ عَنِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ كَمَا قَدْ بُسِطَ هَذَا فِي مَوَاضِعٍ^(١).

الأمر الرابع:

التفرغ لإعداد موسوعة في عِلْمِ أصول الفقه، يتم فيها بيان القواعد القطعية
 المتفق عليها والتي تمثل أصول التشريع، وأَجْمَعَ عليها كافة أهل العلم، لكن اختفت
 هذه الإجماعات وراء ركام من الاختلافات المزعومة والأقوال الباطلة التي حُشِدَتْ
 بها كُتُبُ أصول الفقه، وما هي إلا أقوال مَنْ لَا يُعْتَدُّ بِهِ مِنْ رِءُوسِ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ مِنَ
 الْمُعْتَزِلَةِ وَالرَّافِضَةِ وَغَيْرِهِمْ.

وقد استغل ذلك بعض أهل الأهواء الذين ينتسبون إلى العلم، فزعموا وجود
 خِلَافٍ فِي هَذِهِ الْقَوَاعِدِ، وَأَبَاحُوا لَأَنْفُسِهِمْ مَخَالَفَةَ هَذِهِ الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ الْمُتَّفَقِ
 عَلَيْهَا، وَانْطَلَقُوا يُحَرِّفُونَ مَعَانِي النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ وَفُقِ أَهْوَاءُهُمْ!!

وكذلك تهدف الموسوعة إلى تصحيح مسار هؤلاء الذين انحرفوا عن المسار
 الصحيح لفهم مسائل أصول الفقه، فانحرفوا عن الفهم الصحيح لنصوص القرآن
 والسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الصَّحِيحَةِ، وَهُمْ بِذَلِكَ سَائِرُونَ - مِنْ حَيْثُ لَا يَدْرُونَ - إِلَى تَبْدِيلِ
 شَرِيعَةِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

ولم أتفرَّغ بعدُ لكتابة هذه الموسوعة الأصولية، ولكن قد تم السَّير خطوات قليلة في طريق إعدادها:

الخطوة الأولى: عَقَدْنَا بابًا خاصًّا بالقواعد الأصولية والحديثية في كتابنا الأول «الرد على القرضاوي والجديع» جاء في ١٥٠ صفحة تقريبًا.

الخطوة الثانية: عَقَدْنَا بابًا خاصًّا بالقواعد الأصولية والحديثية في كتابنا الثاني «الرد على القرضاوي والجديع والعلواني» جاء في ٣٠٠ صفحة تقريبًا.

الخطوة الثالثة: عَقَدْنَا بابًا خاصًّا بالقواعد الأصولية في كتابنا هذا الذي بين أيديكم الآن الخاص بالغماري، وكذلك تناولنا بالبحث موضوعات تتعلق بعلم أصول الفقه، وَخَصَّصْنَا لذلك الأبواب: الأول والثاني والرابع، فجاء مجموع ذلك في ١٨٠ صفحة تقريبًا.

وقد اكتشفتُ أن هذه الطريقة في عَرْض أصول الفقه مُثْمِرَةٌ جدًّا؛ لأنها تَعْرِض القواعد والأصول التي نحتاج إليها في الرد على الشبهات، فيكون الرد عبارة عن تطبيق عَمَلِي لهذه الأصول والقواعد، فيؤدي ذلك إلى قوة استيعابها وعُمق فَهْمِهَا. وَلَعَلِّي أتفرَّغ لإعداد موسوعة أصول الفقه بعد انتهائي من سلسلة كَشَف أكاذيب وضلالات الشيعة الرافضة الضالة إن شاء الله تعالى.

وأخيرًا:

ها هو الكتاب بين أيديكم، ونترككم الآن مع صفحاته، بينما ننطلق نحن - بعون الله تعالى - لإكمال سلسلة كشف أكاذيب الشيعة الرافضة وموسوعة أصول الفقه.

الغمري يشتم الإمام ابن تيمية!

قال الغمري في كتابه «الرد المحكم المتين، ص ٥٤»: (ومن العجيب أن ابن تيمية نفسه ذكر هذا الأثر في كتابه «قاعدة جليلة» .. وهذا اعتراف صريح منه يُبطل إطلاقه السابق ويُبين تناقضه وتلاعبه وهكذا شأنه في سائر كتبه، وذلك دليل واضح على أنه مَحْذُولٌ غَيْرُ مُوَفَّقٍ). انتهى

وقال الغمري أيضًا في كتابه هذا «ص ٥٦»: (هذه مغالطة من ابن تيمية وقلة إنصاف تزريان بِقَدْرِهِ، وتسقطانه من أعين العلماء). انتهى

وقال الغمري في كتابه «مصباح الزجاجة في فوائد قضاء الحاجة، ص ٤٩»: (واجب الأمانة العلمية يقضي على ابن تيمية أن ينقل كلام عز الدين بلفظه .. فذلك تدليس لا يرضاه عالم يحترم نفسه). انتهى

وقال الغمري أيضًا في كتابه هذا «ص ٣٠-٣٢»: (أَعْلَلَّ ابن تيمية رواية ابن أبي خيثمة .. قال: ولو ثبتت لم تكن فيها حُجَّة .. قلنا: بل هي حجة قاطعة لك ولأذنبك .. قال: هذه الزيادة تناقض الحديث. قلنا: نعم، في نظرك ونظر أذنبك، أما عند العلماء المنصفين فهي منسجمة مع الحديث .. قال: أَعْرَضَ أهل السنن عنها. قُلْنَا: .. فما هذا التعليل البارد الذي اخترعته لرد ما يخالف هواك وتبعك عليه أذنبك؟! .. انتهى كلام الغمري).

قلت: نقول للغمري كما قال الإمام ابن ناصر الدين الدمشقي (٧٧٧ - ٨٤٢هـ) في كتابه «الرد الوافر»، قال: (لَقَدْ صدق العَلَّامةُ الإمام قَاضِي قُصَاة

الإسلام بهاء الدين أبو البقاء مُحَمَّد بن عبد البر بن يحيى السُّبُكِّي الشَّافِعِي - رَحِمَهُ اللهُ -
 - حَيْثُ يَقُولُ ..: «وَاللهُ يَا فُلَانُ مَا يَبْغِضُ ابْنَ تَيْمِيَّةٍ إِلَّا جَاهِلٌ أَوْ صَاحِبُ هَوًى،
 فَالْجَاهِلُ لَا يَدْرِي مَا يَقُولُ، وَصَاحِبُ الْهَوَى يَصْده هَوَاهُ عَنْ الْحَقِّ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ
 بِهِ»^(١). انتهى

ثم قال الإمام ابن ناصر الدين: (وَمَا أَنَا بِعَوْنِ اللهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ ذَاكَرٌ مَنْ أَتَنَّى
 عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَبِغَيْرِهِ مِنَ الْجَمِّ الْغَفِيرِ مَنْ حَضَرَنِي ذَكَرَهُ وَظَهَرَ لِي بَلْ لَزَمَنِي إِشَاعَتُهُ ..
 رَتَبْتُ أَسْمَاءَ مَنْ شَهِدَ لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ مِنَ الْأَعْلَامِ بِإِمَامَتِهِ وَأَنَّهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - عَلَى
 حُرُوفِ الْمَعْجَمِ الْمَأْلُوفَةِ)^(٢). انتهى

قلت: ونكتفي بنقل تصريحات أربعة من كبار أئمة المسلمين:

١ - الإمام الحافظ جمال الدين أبو الحجاج المِزِّي (٦٥٤ - ٧٤٢ هـ):

هو صاحب كتاب «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» الذي هو معتمد عامة مَنْ
 يتكلم في الجرح والتعديل ويبحث في أسانيد الأحاديث ليتحقق من ثبوتها عن
 رسول الله ﷺ.

قال الإمام ابن ناصر الدين الدمشقي في كتابه «الرد الوافر»: (أَبُو الْحَجَّاجِ
 الْمِزِّي .. الشَّيْخُ الْإِمَامُ، حَافِظُ الْإِسْلَامِ .. أَسَازُ أَيْمَّةِ الْجُرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، شَيْخُ
 الْمُحَدِّثِينَ .. قَالَ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ تَيْمِيَّةٍ: «مَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ، وَلَا رَأَى
 هُوَ مِثْلَ نَفْسِهِ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَعْلَمَ بِكِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَلَا أَتَّبَعَ لَهَا

(١) الرد الوافر (ص ١١)، مطبوع مع مجموع مشتمل على عدد من الكتب، جمع وترتيب: فرج الله
 زكي الكردي، مطبعة كردستان العلمية - مصر، الطبعة: ١٣٢٩ هـ.

(٢) الرد الوافر (ص ١٢).

مِنْهُ»^(١). انتهى

٢ - الإمام الحافظ شمس الدين الذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨ هـ):

الحافظ ابن حجر العسقلاني وَصَفَ الإمام الذهبي فقال: (الذَّهَبِيُّ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ
الاسْتِقْرَاءِ التَّامِّ فِي نَقْدِ الرِّجَالِ)^(٢). انتهى

وقال الإمام ابن ناصر الدين الدمشقي (٧٧٧ - ٨٤٢ هـ) في كتابه «الرد
الوافر»: (إمام الجرح والتعديل وَالْمُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي الْمُدْحِ وَالْقَدْحِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ
الذَّهَبِيِّ)^(٣). انتهى

وقال أيضًا: (الشَّيْخُ الإمام، الحَافِظُ الهمام .. ومؤرِّخُ الإسلام، ناقدُ المُحدِّثين،
وإمامُ المُعدِّلين والمُجَرِّحين شمس الدين أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ ..
الذَّهَبِيُّ .. كان آيةً في نَقْدِ الرجال، عُمدةً في الجرح والتعديل .. قائمًا بين الحَلْفِ بنشر
السُّنة ومذهب السَّلَفِ)^(٤). انتهى

فماذا قال الإمام الذهبي عن الإمام ابن تيمية؟

قال الإمام الذهبي في كتابه «تذكرة الحفاظ»: (ابن تيمية الشيخ الإمام، العلامة،
الحافظ، الناقد، الفقيه، المجتهد، المفسر البارِع، شيخ الإسلام، علم الزهاد، نادرة

(١) الرد الوافر (ص ٦٩).

(٢) نُزْهَةُ النَّظَرِ فِي تَوْضِيحِ نُخْبَةِ الْفِكْرِ فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَثَرِ، ذكر ذلك عند كلامه على أحكام
الجرح والتعديل.

(٣) الرد الوافر (ص ٩).

(٤) الرد الوافر (ص ١٥).

العصر .. برع في الرجال وعِلل الحديث وفقَّهه وفي علوم الإسلام .. وكان من بحور العلم، ومن الأذكياء المعدودين، والزهاد الأفراد، والشجعان الكبار، والكرماء الأجواد.

أَثْنَى عليه الموافق والمخالف، وسارت بتصانيفه الركبان .. تُوفي .. فشَهِدَهُ أُمَمٌ لَا يُحْصُونَ .. وَرُئِيَ لَهُ منامات حسنة، وَرُثِيَ بَعْدَهُ قصائد^(١). انتهى

وقال أيضًا: (معرفته بالتفسير إِلَيْهَا الْمُتَنَهَى، وَحِفْظُهُ لِلْحَدِيثِ وَرِجَالِهِ وَصِحَّتِهِ وَسَقَمِهِ فَمَا يُلْحَقُ فِيهِ، وَأَمَّا نَقْلُهُ لِلْفَقْهِ وَمَذَاهِبِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ - فَضْلًا عَنْ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ - فَلَيْسَ لَهُ فِيهِ نَظِيرٌ، وَأَمَّا مَعْرِفَتُهُ بِالْمَلَلِ وَالنَّحْلِ وَالْأُصُولِ وَالْكَلَامِ فَلَا أَعْلَمُ لَهُ فِيهِ نَظِيرًا .. وَعَرَبِيَّتُهُ قَوِيَّةٌ جَدًّا، وَمَعْرِفَتُهُ بِالتَّارِيخِ وَالسِّيَرِ فَعَجَبٌ عَجِيبٌ، وَأَمَّا شَجَاعَتُهُ وَجِهَادُهُ وَإِقْدَامُهُ فَأَمْرٌ يَتَجَاوَزُ الْوُصْفَ وَيَفُوقُ النَّعْتَ، وَهُوَ أَحَدُ الْأَجْوَادِ الْأَسْخِيَاءِ الَّذِينَ يُضْرَبُ بِهِمُ الْمُثَلُّ، وَفِيهِ زَهْدٌ وَقَنَاعَةٌ^(٢). انتهى

وقال الإمام الذهبي أيضًا: (وَأَمَّا شَجَاعَتُهُ فَبِهَا تُضْرَبُ الْأَمْثَالُ، وَبِبَعْضِهَا يَتَشَبَّهُ أَكْبَارُ الْأَبْطَالِ .. وَهُوَ أَكْبَرُ مَنْ أَنْ يُنَبَّهَ مِثْلِي عَلَى نَعْوَتِهِ، فَلَوْ حَلَفْتُ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ لَحَلَفْتُ أَنِّي مَا رَأَيْتُ بَعِينِي مِثْلَهُ، وَلَا - وَاللَّهِ - مَا رَأَى هُوَ مِثْلَ نَفْسِهِ فِي الْعِلْمِ^(٣)).

٣- الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ):

قال في كتابه «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة»: (أحمد بن عبد الحليم .. ابن

(١) تذكرة الحفاظ (٤/١٤٩٧).

(٢) الرد الوافر (ص ١٦).

(٣) الرد الوافر (ص ١٨).

تَيْمِيَّة .. نَظَرَ فِي الرِّجَالِ وَالْعِلَلِ، وَتَفَقَّهَ، وَتَمَهَّرَ، وَتَمَيَّزَ، وَتَقَدَّمَ .. وَفَاقَ الْأَقْرَانَ، وَصَارَ عَجَبًا فِي سُرْعَةِ الاسْتِحْضَارِ وَقُوَّةِ الْجُنَانِ، وَالتَّوَسُّعِ فِي الْمُنْقُولِ وَالْمَعْقُولِ^(١).
وَقَالَ أَيْضًا: (وَقَالَ شَيْخُ شُيُوخِنَا الْحَافِظُ أَبُو الْفَتْحِ الْيَعْمُرِيُّ فِي تَرْجُمَةِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ: ..
كَانَ يَسْتَوْعِبُ السَّنَنَ وَالْأَثَارَ حِفْظًا، إِنْ تَكَلَّمَ فِي التَّفْسِيرِ فَهُوَ حَامِلٌ رَايَتَهُ، أَوْ أَفْتَى فِي
الْفِقْهِ فَهُوَ مُذْرِكٌ غَايَتَهُ، أَوْ ذَاكَرٌ فِي الْحَدِيثِ فَهُوَ صَاحِبُ عِلْمِهِ .. بَرَزَ فِي كُلِّ فَنٍ عَلَى
أَبْنَاءِ جَنَسِهِ، وَلَمْ تَرَ عَيْنَ مَنْ رَأَاهُ مِثْلَهُ^(٢)، وَلَا رَأَتْ عَيْنُهُ مِثْلَ نَفْسِهِ^(٣)). انتهى

وقال الحافظ ابن حجر - أيضًا - في تقييده على كتاب «الرد الوافر»: (الشَّيْخُ
تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ أَشْهَرُ مِنَ الشَّمْسِ، وَتَلْقِيهِ بِـ «شَيْخِ الْإِسْلَامِ» بَاقٍ إِلَى الْآنَ عَلَى
الْأَلْسِنَةِ الزَّكِيَّةِ، وَيَسْتَمِرُّ غَدًا كَمَا كَانَ بِالْأَمْسِ، وَلَا يُنْكَرُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ جَهِلَ مِقْدَارَهُ،
أَوْ تَجَنَّبَ الْإِنْصَافَ .. فَاللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْمُسْتَوَّلُ أَنْ يَقِينَا شُرُورَ أَنْفُسِنَا وَحِصَائِدَ أَلْسِنَتِنَا
بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ.

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ فَضْلِ هَذَا الرَّجُلِ إِلَّا مَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ الشَّهِيرُ عِلْمَ الدِّينِ
الْبَرْزَالِيِّ فِي تَارِيخِهِ أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ فِي الْإِسْلَامِ مَنْ اجْتَمَعَ فِي جَنَازَتِهِ لَمَّا مَاتَ مَا اجْتَمَعَ فِي
جَنَازَةِ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ - لَكَفَى .. وَمَعَ حُضُورِ هَذَا الْجَمْعِ الْعَظِيمِ فَلَمْ يَكُنْ لِدَلِّكَ
بَاعِثٌ إِلَّا اعْتِقَادَ إِمَامَتِهِ وَبِرَكَتِهِ، لَا بِجَمْعِ سُلْطَانٍ وَلَا غَيْرِهِ .. فَكُلُّهُمْ يَعْتَرِفُ بِسَعَةِ
عِلْمِهِ وَزَهْدِهِ، وَوَصْفِهِ بِالسَّخَاءِ وَالشَّجَاعَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ قِيَامِهِ فِي نَصْرَةِ الْإِسْلَامِ،

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١/١٦٨)، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار

النشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند - ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م، الطبعة: الثانية.

(٢) معناه: عَيْنَ مَنْ رَأَاهُ لَمْ تَرَ مِثْلَهُ.

(٣) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١/١٨٢).

وَالدُّعَاءُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ .. فَإِنَّهُ شَيْخٌ مَشَايخُ الْإِسْلَامِ فِي عَصْرِهِ بِلَا رَيْبٍ .. إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ كَانَ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ قِيَامًا عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ مِنَ الرُّوَافِضِ وَالْحُلُولِيَةِ وَالْإِتْحَادِيَةِ، وَتَصَانِيفِهِ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ شَهِيرَةٌ، وَفَتَاوِيهِ فِيهِمْ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْخَضَرِ ..

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِلشَّيْخِ تَقِيٍّ الدِّينِ مِنَ الْمُنَاقِبِ إِلَّا تَلْمِيزُهُ الشَّهِيرِ الشَّيْخِ شَمْسِ الدِّينِ ابْنِ قَيْمٍ الْجُوزِيَّةِ صَاحِبِ التَّصَانِيفِ النَّافِعَةِ السَّارَةِ الَّتِي انْتَفَعَ بِهَا الْمَوَافِقُ وَالْمُخَالَفُ - لَكَانَ غَايَةً فِي الدَّلَالَةِ عَلَى عَظِيمِ مَنَزَلَتِهِ، فَكَيْفَ وَقَدْ شَهِدَ لَهُ بِالتَّقَدُّمِ فِي الْعُلُومِ وَالتَّمْيِيزِ فِي الْمُنْطُوقِ وَالْمَفْهُومِ أُمَّةَ عَصْرِهِ ..؟! ^(١). انْتَهَى كَلَامُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرَ.

٤ - الإمام الحافظ ابن كثير (٧٠٠ - ٧٧٤هـ):

قال في كتابه «البدایة والنہایة»: (قَالَ الشَّيْخُ عَلَمُ الدِّينِ الْبِرْزَالِيُّ فِي تَارِيخِهِ: .. تَوَفَّى الشَّيْخَ الْإِمَامَ الْعَالِمَ الْعِلْمَ الْعَلَامَةَ الْفَقِيهَ الْحَافِظَ الزَّاهِدَ الْعَابِدَ الْقُدُّوَّةَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدٌ .. وَخَرَجَ النُّعْشُ بِهِ .. وَاشْتَدَّ الزَّحَامُ، وَعَلَتْ الْأَصْوَاتُ بِالْبُكَاءِ وَالنَّحِيبِ وَالتَّرْحَمِ عَلَيْهِ وَالثَّنَاءِ وَالدُّعَاءِ لَهُ، وَأُلْقِيَ النَّاسُ عَلَى نَعْشِهِ مَنَادِيلُهُمْ وَعِمَائِمُهُمْ وَثِيَابُهُمْ، وَذَهَبَتِ النِّعَالُ مِنْ أَرْجُلِ النَّاسِ وَقَبَاقِبُهُمْ وَمَنَادِيلُ وَعِمَائِمُ، لَا يَلْتَفَتُونَ إِلَيْهَا؛ لَشُغْلِهِمْ بِالنَّظَرِ إِلَى الْجَنَازَةِ .. ثُمَّ خَرَجَ النَّاسُ مِنْ أَبْوَابِ الْبَلَدِ جَمِيعًا مِنْ شِدَّةِ الزَّحَامِ فِيهَا .. وَتَضَاعَفَ الْخَلْقُ وَكَثُرَ النَّاسُ .. وَأَمَّا الرِّجَالُ فَحَرَزُوا بَسْتِينَ أَلْفًا إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ إِلَى أَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَى مِائَتَيْ أَلْفٍ، وَشَرَبَ

(١) تقریظ الحافظ ابن حجر علی کتاب «الرد الوافر» صفحہ (٧٧)، مطبوع مع مجموع مشتمل علی

عدد من الكتب، جمع وترتيب: فرج الله زكي الكردي، مطبعة كردستان العلمية - مصر،

الطبعة: ١٣٢٩هـ.

جماعة الماء الَّذِي فَضَلَ مِنْ غُسْلِهِ .. وَقِيلَ: إِنَّ الطَّاقِيَّةَ الَّتِي كَانَتْ عَلَى رَأْسِهِ دُفِعَ فِيهَا
خَمْسَمِائَةِ دِرْهَمًا، وَحَصَلَ فِي الْجَنَازَةِ ضَجِيجٌ وَبَكَاءٌ كَثِيرٌ، وَتَضَرَّعَ .. وَتَرَدَّدَ النَّاسُ إِلَى
قَبْرِهِ أَيَّامًا كَثِيرَةً لَيْلًا وَنَهَارًا يَبْتَغُونَ عِنْدَهُ وَيَصْبِحُونَ، وَرُئِيَ لَهُ مَنَامَاتٌ صَالِحَةٌ كَثِيرَةٌ،
وَرَثَاهُ جَمَاعَةٌ بِقَصَائِدَ جَمَّةٍ ..

كَانَ ذَكِيًّا، كَثِيرَ الْمُحْفَظِ، فَصَّارَ إِمَامًا فِي التَّفْسِيرِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ، عَارِفًا بِالْفَقْهِ،
فَيَقَالُ: إِنَّهُ كَانَ أَعْرَفَ بِفَقْهِ الْمَذَاهِبِ مِنْ أَهْلِهَا الَّذِي كَانُوا فِي زَمَانِهِ وَغَيْرِهِ.

وَكَانَ عَالِمًا بِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، عَالِمًا فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ وَالنَّحْوِ وَاللُّغَةِ وَغَيْرِ
ذَلِكَ مِنَ الْعُلُومِ النَّقْلِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ .. وَأَمَّا الْحَدِيثُ فَكَانَ حَامِلَ رَايَتِهِ، حَافِظًا لَهُ، مُمَيِّزًا
بَيْنَ صَحِيحِهِ وَسَقِيمِهِ، عَارِفًا بِرَجَالِهِ .. وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَعَلَى عُلُومِهِ وَفَضَائِلِهِ جَمَاعَةٌ مِنْ
عُلَمَاءِ عَصْرِهِ، مِثْلُ الْقَاضِي الْخُوَيْيِّ، وَابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ، وَابْنِ النُّحَاسِ .. وَغَيْرِهِمْ.

.. اجْتَمَعُوا لِحِجَازَتِهِ اجْتِمَاعًا لَوْ جَمَعَهُمْ سُلْطَانٌ قَاهِرٌ وَدِيَوَانٌ حَاصِرٌ لَمَا بَلَّغُوا هَذِهِ
الْكَثْرَةَ الَّتِي اجْتَمَعُوا فِي جَنَازَتِهِ .. وَضَجَ النَّاسُ بِالْبَكَاءِ وَالنَّشَاءِ وَالِدُّعَاءِ وَالتَّرْحُمِ ..
وَالْحَفْلَاتِ فِيهِ بَيْنَ يَدَيِ الْجَنَازَةِ وَخَلْفَهَا وَعَنْ يَمِينِهَا وَشِمَالِهَا مَا لَا يَحْصِي عِدَّتَهُمْ إِلَّا اللَّهُ
تَعَالَى .. وَجَاءَ النَّاسُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ .. وَكَثُرَ النَّاسُ كَثْرَةً لَا تَحُدُ وَلَا تَوْصَفُ ..
وَالنِّسَاءُ فَوْقَ الْأَسْطِیْحَةِ مِنْ هُنَاكَ إِلَى الْمَقْبَرَةِ يَبْكِينَ وَيَدْعِينَ .. وَبِالْجُمْلَةِ كَانَ يَوْمًا
مَشْهُودًا، لَمْ يُعْهَدْ مِثْلُهُ بِدَمَشَقٍ ..

وَمَا عَلِمْتُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَّا النُّفَرَ الْيَسِيرَ تَخَلَّفَ عَنِ الْحُضُورِ فِي جَنَازَتِهِ،
وَهُمْ ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٌ، وَهُمْ: ابْنُ جَمَلَةَ، وَالصَّدْرُ، وَالْقَفْجَارِيُّ، وَهَؤُلَاءِ كَانُوا قَدْ اشْتَهَرُوا
بِمَعَادَاتِهِ، فَاخْتَفَوْا مِنَ النَّاسِ؛ خَوْفًا عَلَى أَنْفُسِهِمْ، بِحَيْثُ إِنَّهُمْ عَلِمُوا مَتَى خَرَجُوا
قُتِلُوا وَأَهْلَكَهُمْ النَّاسُ .. وَرُئِيَ لَهُ مَنَامَاتٌ صَالِحَةٌ عَجِيبَةٌ، وَرَثِيَ بِأَشْعَارٍ كَثِيرَةٍ

وقصائد مطولة جدًا.

وَقَدْ أُفْرِدَتْ لَهُ تَرَاجُمٌ كَثِيرَةٌ، وَصَنَّفَ فِي ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْفُضَلَاءِ وَغَيْرِهِمْ،
وَسَالَخَصٌ مِنْ مَجْمُوعِ ذَلِكَ تَرْجَمَةٌ وَجِيزَةٌ فِي ذِكْرِ مَنَاقِبِهِ وَفَضَائِلِهِ وَشَجَاعَتِهِ وَكَرَمِهِ
وَنُصْحِهِ وَزَهَادَتِهِ وَعِبَادَتِهِ، وَعِلْمُهُ الْمُتَنَوِّعَةُ الْكَثِيرَةُ الْمَجُودَةُ ..

وبالجملة كان رحمه الله من كبار العلماء^(١). انتهى كلام الإمام الحافظ ابن كثير.

الغماري يطعن في الإمام الشاطبي!

قال الغماري في كتابه «الرد المحكم المتين، ص ١١١»: (جاء صاحب
«الاعتصام» .. فبرهن بهذا الإنكار على أنه بعيد عن معرفة الفقه، بعيد عن فهم
قواعده المبنية على المصالح والمفاسد، لا يعرف ما فيه مصلحة .. ولا يدري ما فيه
مفسدة .. وأخيرا برهن على أنه لم يتذوق علم الأصول تذوقاً يُمَكِّنُهُ من معرفة وجوه
الاستنباط وكيفية استعمالها والتصرف فيها بما يناسب الوقائع. وإن كان له في
الأصول كتاب «الموافقات» فهو كتاب قليل الجدوى، عديم الفائدة). انتهى كلام
الغماري.

وقال عبد الله الغماري في كتابه «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ٣٩»:
(الشاطبي شذ عن العلماء بما ابتدعه). انتهى

قلت: ومن عجائب الزمان أن الإمام الشاطبي - الذي حارب البدع وألف

(١) البداية والنهاية (١٤/١٣٥-١٣٩)، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبي الفداء، دار

مجلدًا في التحذير منها - يرميه الغماري بالابتداع!!

ثم تراه يَرْمِي أهل السُّنة بالابتداع في الكثير من المواضع، وما يفعل ذلك إلا ليبعد عن نفسه وَصْف الابتداع، وهو غارق في البدع الضالة من رأسه إلى قدميه، بل ويُؤَصِّل لها الأصول الباطلة، ويمهد لها بالقواعد الفاسدة، حتى صار الغماري مَرَجِعًا لأهل البدع مِن بَعْدِهِ!

لقد صدق القائل: «رَمَتْنِي بدائها، وأنسَلْتُ».

فهذا يدل على خُبث هذا الرجل، وفساد سريرته والعياذ بالله تعالى.

وأما كلام الغماري عن الإمام الشاطبي وكتابه «الموافقات» فلا أُذْري ماذا أقول؟!!

قال أبو العباس أحمد بابا التَّنْبُكْتِي^(١) (٩٦٣-١٠٣٦ هـ) في كتابه «نيل الابتهاج بتطريز الديباج»: (إبراهيم بن موسى .. الشهير بالشاطبي، الإمام العلامة المحقق القدوة الحافظ .. كان أصوليا مفسراً فقيها مُحدِّثاً .. إماماً مُطلقاً .. بارعاً في العلوم، من أفراد العلماء المحققين الأثبات وأكابر الأئمة المتفنين الثقات، له القدم الراسخ والإمامة العظمى في الفنون فقَّهاً وأصولاً وتفسيراً وحديثاً وعربية وغيرها، مع

(١) قال عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني في موسوعته «فهرس الفهارس والأثبات، ١/ ١١٣:

(أحمد بابا التنبكتي: هو أحمد بن أحمد بن أحمد بن عمر بن محمد أقيت السوداني، يُعرف بـ «بابا»،

وُلد سنة ٩٦٣ هـ .. العلامة المتبحر النظار المسند المحدث المؤرخ، يروي عن عمه أبي الشَّاء

محمود عن جده أبي العباس عن السيوطي .. ويروي عن والده أيضا عن السيد يوسف

الأرميوني وابن حجر الهيتمي .. قال أبو العباس البوسعيدي عنه في «بذل المناصحة»: العلامة

الحافظ المحدث أبو العباس أحمد بن أحمد بن أحمد - ثلاثة أهل شوري - المعروف بـ «بابا»).

التحري والتحقيق. له استنباطات جليلة .. وأبحاث شريفة، وقواعد محررة محققة .. حريصًا على اتباع السُّنة، مجانبًا للبدع والشبهة ..

قال الإمام الحفيد ابن مرزوق في حقه: «إنه الشيخ الأستاذ الفقيه الإمام المحقق العلامة الصالح أبو إسحاق». وناهيك بهذه التحلية من مثل هذا الإمام، وإنما يَعْرِف الفضل لِأَهْلِهِ أَهْلُهُ ..

أَلَّفَ تَأْلِيفَ نَفِيسَةٍ اشْتَمَلَتْ عَلَى تَحْرِيرَاتٍ لِلْقَوَاعِدِ وَتَحْقِيقَاتٍ لِمَهْمَاتِ الْفَوَائِدِ، مِنْهَا: .. كِتَابُ «الْمُوَافَقَاتِ» فِي أَصُولِ الْفَقْهِ، كِتَابُ جَلِيلِ الْقَدْرِ، لَا نَظِيرَ لَهُ، يَدُلُّ عَلَى إِمَامَتِهِ وَيُبْعِدُ شَاوَهُ فِي الْعُلُومِ سِيمَا عِلْمِ الْأَصُولِ. قَالَ الْإِمَامُ الْحَفِيدُ ابْنُ مَرْزُوقٍ: «كِتَابُ الْمَوَافَقَاتِ الْمَذْكُورِ مِنْ أَقْبَلِ الْكُتُبِ»^(١). انْتَهَى كَلَامُ أَحْمَدَ بَابَا التَّنَبُكْتِي.

وَالْمُعَاصِرُونَ الْمُتَخَصِّصُونَ بِعِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ يَنْهَلُونَ مِنْ كِتَابِ «الْمَوَافَقَاتِ» لِلْإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ، وَيَعْتَرِفُونَ بِفَضْلِهِ وَتَقَدُّمِهِ، نَذَرَ مِنْهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ وَلَيْسَ الْخَصَرُ:

١- الأستاذ الدكتور حسين حامد حسان - أستاذ ورئيس قسم الشريعة بكلية الحقوق - جامعة القاهرة:

رسالته للدكتوراه عنوانها: «نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي» نالها من كلية الشريعة بجامعة الأزهر، بإشراف الدكتور طه الديناري عميد كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر.

(١) نيل الابتهاج بتطريز الديباج (ص ٤٨-٤٩)، تأليف: أبي العباس أحمد بابا بن أحمد بن أحمد بن

عمر التنبكتي، الناشر: كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس، الطبعة: الأولى - ١٣٩٨ هـ.

قال في رسالته هذه: (يُعَدُّ الشاطبي - بِحَقِّ - أَعْظَمَ مَنْ كَتَبُوا فِي أَصُولِ الْفَقْهِ وفلسفة التشريع، وليس هناك بَعْدَ الشافعي - الذي وضع أصول هذا الفن - مَنْ بَلَغَ شَأوَ الشاطبي أو دَانَاهُ، وكتابه «الموافقات» في أصول الشريعة أكبر شاهد وخير دليل^(١)). انتهى

٢ - الأستاذ علي حسب الله - أستاذ الشريعة الإسلامية بجامعة القاهرة والخرطوم والكويت:

قال في كتابه «أصول التشريع الإسلامي»: (قد جاء أبو إسحاق الشاطبي «المتوفى سنة ٧٩٠هـ» في كتابه «الموافقات» بما لم يُسَبِّقْ به، فعنى بيان قواعد الأصول، وتوضيح مقاصد الشارع، مع سهولة في العبارة، ووضوح في الغرض^(٢)). انتهى

٣ - محمد الخضري بك - المدرس بالجامعة المصرية:

قال في كتابه «أصول الفقه»: (ومن الغريب أنه - على كثرة ما كُتِبَ في أصول الفقه - لم يعن أحد بالكتابة في الأصول التي اعتبرها الشارع في التشريع .. وأحسن من رأيته كتب في ذلك أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي - المتوفى سنة ٧٨٠هـ - في كتابه الذي سماه «الموافقات» وهو كتاب عظيم الفائدة، سهل العبارة، لا يجد الإنسان معه حاجة إلى غيره.

(١) نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي (ص ٥١)، رسالة دكتوراه للأستاذ الدكتور حسين حامد

حسان، الناشر: مكتبة المتنبي - القاهرة، الطبعة: ١٩٨١ م.

(٢) أصول التشريع الإسلامي (ص ١٦)، تأليف: الأستاذ علي حسب، الناشر: دار الفكر العربي،

الطبعة: السادسة - ١٩٨٢ م.

في سنة ١٩٠٥م كُلفتُ أن أُملي دروسًا في أصول الفقه على طلبة كلية غردون الذين يُربون ليكونوا قضاة بمحاكم السودان الشرعية .. فاستحضرتُ هذا الكتاب، وأخذت أطلعه مرات .. وجعلتُ آخذ منه الفكرة بعد الفكرة .. حتى جاء بفضل الله ما أُمليتُه وفق مرامي، وعلى قدر حاجة الطلاب في تلك البلاد النائية. فلما جئتُ إلى مصر عهد إليَّ أن أُلقي بمدرسة القضاء الشرعي دروسًا في هذا الفن على طلاب القسم الثاني الذين يربون ليكونوا قضاة بمحاكم مصر الشرعية^(١). انتهى

أضف على ذلك:

كلام الأستاذ المحقق محمد رشيد رضا (١٨٦٥ - ١٩٣٥م) صاحب مجلة «المنار» الإسلامية، وصاحب تفسير القرآن «المنار»، فقد قال في مقدمته لكتاب «الاعتصام»: (العلماء المستقلون في هذه الأمة ثلثة من الأولين، وقليل من الآخرين. والإمام الشاطبي من هؤلاء القليل .. وقد كتب كثير من العلماء في البدع .. وما رأينا أحدًا منهم هُديَّ إلى ما هُديَّ إليه أبو إسحاق الشاطبي من البحث العلمي الأصولي .. لولا أن هذا الكتاب أُلِّف في عصر ضعف العلم والدين في المسلمين لكان مبدأ نهضة جديدة لإحياء السُّنة .. ولكان المُصنِّف بهذا الكتاب وبصنوه كتاب «الموافقات» - الذي لم يسبق إلى مثله سابق أيضًا - من أعظم المجددين في الإسلام .. كتاب «الموافقات» لا ندُّ له في بابه «أصول الفقه وحكم الشريعة وأسرارها»^(٢). انتهى

(١) أصول الفقه (ص ١٢-١٣)، تأليف: محمد الخضري بك المدرس بالجامعة المصرية، الناشر:

المكتبة التجارية الكبرى - مصر، الطبعة: السادسة/ ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

(٢) الاعتصام (ص ٣-٤)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية - ١٤١١هـ.

أضف إلى ذلك:

رسائل الدكتوراه والماجستير الجامعية التي كان موضوعها عن الإمام الشاطبي ومكانته العلمية ودوره الكبير في عِلْم أصول الفقه، نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر:

١ - رسالة دكتوراه بعنوان: «منهج البحث الأصولي عند الإمام الشاطبي»، للدكتورة فوزية بنت محمد، بإشراف الأستاذ الدكتور محمود عبد الدايم، بفرع الفقه والأصول - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى - ١٤١١هـ.

جاء في مقدمة الرسالة: (إن الإمام الشاطبي يُعتبر - بحق - مُجَدِّدًا لِعِلْم أصول الفقه، وقد كان لكتابه «الموافقات» أثر كبير وخاصةً في تجلية عِلْم المقاصد الشرعية). انتهى

٢ - رسالة ماجستير بعنوان: «القواعد الأصولية عند الإمام الشاطبي من خلال كتابه: الموافقات»^(١)، للدكتور الجيلالي المريني، جامعة القرويين ودار الحديث الحسنية - شعبة الدراسات الإسلامية - الرباط.

جاء في مقدمة هذه الرسالة: (من كبار الأئمة الذين وُجِدوا في هذه العهود .. الإمام أبو إسحاق الشاطبي .. وكتابه «الموافقات» يدل على ذلك بمباحثه ومسائله العلمية الرائعة التي تشهد له بأنه الإمام المجتهد المجدد. بل إن الجزء الثاني من كتابه «الموافقات» يدل على أنه إمام المقاصد ورائدها، فهذا الذي قَعَد قواعدها، ورسم

(١) القواعد الأصولية عند الإمام الشاطبي من خلال كتابه «الموافقات»، للدكتور الجيلالي المريني،

نشرته: دار ابن القيم - الدمام، دار ابن عفان - القاهرة، الطبعة: الأولى - ١٤٢٣هـ.

ضوابطها وحدودها .. بَلَوَرَ نظرية المقاصد .. حتى أصبحت تُدرس على أنها فرع مستقل عن أصول الفقه، بل إن الدراسات الأصولية اليوم أصبحت تسميها عِلْماً، فيقال: عِلْمُ المقاصد). انتهى

٣ - رسالة ماجستير بعنوان: «أدلة الأحكام الشرعية في أصول الشاطبي»^(١)، للأستاذ: محمد عبد الله العجلان، من كلية الشريعة - جامعة محمد سعود الإسلامية - المملكة العربية السعودية، سنة ١٣٩٨ هـ.

الخلاصة:

قال الغماري: (كتاب «الموافقات» .. كتاب قليل الجدوى، عديم الفائدة). ونقول: نعم، هو عديم الفائدة لأمثال الغماري، فالغماري لِيُضَعِّفَ عَقْلَهُ وشدة جَهْلِهِ لن يَفْهَمَ شيئاً من كتاب «الموافقات»!! وقد ذكرنا العديد من الأمثلة التي تصرخ بجهالات الغماري في عِلْمِ أصول الفقه (انظر كتابنا هذا - الباب الأول).

(١) ذكرها الأستاذ عبد الحميد العلمي في كتابه «منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي، هامش صفحة ١٥»، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب - ١٤٢٢ هـ.

تنبيهات مهمة

التنبيه الأول:

عندما ننقل كلامًا لأحد أهل العلم قد نضع توضيحًا أثناء الكلام، وعلامة أن يكون بين قوسين هكذا: [...].

التنبيه الثاني:

نرجو من القارئ الكريم أن يسامحنا على كثرة النصوص التي نقلناها عن علماء الأمة على مر العصور، وإنما اضطررنا لذلك لسببين:

السبب الأول: أننا إذا اقتصرنا على نقل نص أو نصين، فقد يتوهم متوهم أننا لم نجد غيرهما، وأنا نستند إلى قول شاذ. فكان لابد من أن نُكثِر من النقولات عن علماء الأمة؛ ليَعْلَم القارئ أننا إنما نستند إلى قول عامة علماء الأمة على مر العصور.

السبب الثاني: أن يَعْلَم المسلمون كيف أن الغماري قد خالف عامة علماء الأمة على مر العصور.

التنبيه الثالث:

لَمْ نَهَمْ - أحيانًا - بترتيب هذه النصوص وفق تاريخ وفيات أصحابها، وإنما كان اهتمامنا - في بعض المواضع - بترتيبها وفق أهميتها، وقوة ارتباطها بالمعنى المراد.

التنبيه الرابع:

نظرًا إلى كثرة النصوص المنقولة، كان لابد من اختصار العبارات التي لا تتعلق بالمعنى المراد، ووضعنا مكانها نقطتين فقط هكذا (...)، وشرطنا في ذلك شرطين:

الشرط الأول: ألا تكون العبارات المحذوفة مؤثرة في المعنى.

الشرط الثاني: أن ننقل نصّ كلام الأئمة بحروفه مضبوطاً .

ولبيان كيفية الحذف والاختصار في كتابنا هذا، نذكر المثال الآتي:

قال الإمام الذهبي: (أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَغَوِيُّ الْإِمَامُ، الْخَافِظُ، الثَّقَّةُ، أَبُو جَعْفَرٍ الْبَغَوِيُّ، ثُمَّ الْبَغْدَادِيُّ. وَأَصْلُهُ مِنْ مَرْوَ الرُّوْدَ. رَحَلَ، وَجَمَعَ، وَصَنَّفَ «المُسْنَدَ». حَدَّثَ عَنْ: هُشَيْمٍ، وَعَبَّادِ بْنِ الْعَوَّامِ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَمَرْوَانَ بْنَ شُجَاعٍ، وَعَبْدَ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَارِمٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، وَهَذِهِ الطَّبَقَةُ، فَمَنْ بَعْدَهُمْ.

حَدَّثَ عَنْهُ: السُّنَّةُ، لَكِنَّ الْبُخَارِيَّ بِوَاسِطَةٍ، وَسِبْطَةُ مُسْنَدُ وَفِيهِ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَاجِيَةَ، وَيَحْيَى بْنُ صَاعِدٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ جَمِيلٍ، وَخَلَقَ سِوَاهُمْ.

وَتَقَّةُ صَالِحٍ جَزَرَةُ، وَغَيْرُهُ. وَكَانَ مَوْلِدُهُ فِي سَنَةِ سِتِّينَ وَمِائَةٍ). انتهى

قلت: لنفترض أننا نريد بيان تاريخ مولد هذا الإمام، وأنه ثقة، فسننقل كلام الإمام الذهبي هكذا: (أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ.. الثَّقَّةُ ..، وَتَقَّةُ: صَالِحٍ جَزَرَةُ، وَغَيْرُهُ. وَكَانَ مَوْلِدُهُ فِي سَنَةِ سِتِّينَ وَمِائَةٍ). انتهى

وكما ترون أننا التزمنا بنقل نصّ كلام الإمام الذهبي بحروفه .

التنبيه الخامس:

يشتمل هذا الكتاب على أحد عشر باباً، وهي كما يلي:

الباب الأول: فضح أكاذيب وجهالات الغماري في علم أصول الفقه.

الباب الثاني: فضح أكاذيب الغماري وجهالاته في علم الحديث.

الباب الثالث: قواعد ومُقَدِّمات أُصُولِيَّة وفِقْهِيَّة.

الباب الرابع: كَشَف أَكَاذِيب وَجَهَالَات الغماري في كتابه:

« ذوق الحلاوة ببيان امتناع نَسْخ التلاوة ».

الباب الخامس: مُقَدِّمات لُغَوِيَّة:

مَعْنَى « هَدْي، سُنَّة، سَنٍّ، مُحَدَّث، بَدْعَة، أَمْر » في لسان العرب .

الباب السادس: مَعْنَى « الْبِدْعَة » في حديث رسول الله ﷺ.

الباب السابع: كَشَف أَكَاذِيب وَجَهَالَات الغماري حول: « الْبِدْعَة » في حديث

الرسول ﷺ.

الباب الثامن: كَشَف أَكَاذِيب وَجَهَالَات الغماري فيما زَعَم أَنَّ الصحابة

ابتدعوه في حياة النبي ﷺ.

الباب التاسع: كَشَف أَكَاذِيب وَجَهَالَات الغماري فيما زَعَم أَنَّ الصحابة

ابْتَدَعُوهُ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ.

الباب العاشر:

كَشَف كَذِب زَعَم الغماري أَنَّ الْقُرْآنَ يُؤَيِّدُ الْبِدْعَةَ الْحَسَنَةَ ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾.

الباب الحادي عشر: كَشَف أَكَاذِيب وَجَهَالَات الغماري في كتابه:

« حُسْنُ التَّقَهُمِ وَالدَّرَكُ لِمَسْأَلَةِ التَّرْكِ ».

خاتمة. وآخر دعوانا أَن الحمد لله رب العالمين.

باب الأول

فَضْحُ أَكَاذِيبَ وَجَهَالَاتِ الْغَمَارِيِّ فِي عِلْمِ أُصُولِ الْفَقْهِ

المثال الأول على أكاذيب وجهالات الغماري في علم أصول الفقه

كذبة: التَّرك ليس من السُّنة

قال عبد الله الغماري في كتابه «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ٣٨»: (تَرَكَ الشيء لا يدل على منعه ولا كراهته، وهي قاعدة أصولية، يَجْهَلُهَا المبتدعة .. وأغلب أخطاء هؤلاء المبتدعة -وما أكثرها- تأتي من جهة جهلهم بالأصول، وعدم تمكنهم من قواعده، مع ضيق باعهم، وقلة اطلاعهم). انتهى كلامه وقال أيضا في كتابه «حسن التفهم والدرك لمسألة الترك، ص ٩»: (نقصد بالترك الذي أَلَفْنَا هذه الرسالة لبيان: أن يترك النبي ﷺ شيئا لم يفعله، أو يتركه السلف الصالح من غير أن يأتي حديث أو أثر بالنهي عن ذلك المتروك يقتضي تحريمه أو كراهته). انتهى كلامه

وقال الغماري (ص ١٢-١٣): (وقد أنكر بعض المتنطعين هذه القاعدة ونَفَى أن تكون مِن عِلْمِ الأصول؛ فَدَلَّ بِانكاره على جهل عريض، وعقل مريض. وها أنا ذا أُبَيِّن أدلتها في الوجوه الآتية: .. رابعها: أن الأصوليين عَرَفُوا السنة بأنها: قول الرسول ﷺ وَفَعَلَهُ وتقريره، ولم يقولوا: «وتَرَكَه»؛ لأنه ليس بدليل). انتهى كلامه

قلتُ: سنرى الآن - بإذن الله تعالى -: مَنْ الجاهل بالأصول؟ ومن صاحب الجهل العريض والعقل المريض؟ وَمَنْ المبتدع؟

لقد قال الغماري: (الأصوليين عَرَفُوا السُّنة بأنها قول الرسول ﷺ وفعله

وتقريره، ولم يقولوا: «وتركه»؛ لأنه ليس بدليل). انتهى كلامه.

قلت: والله لا أدري ماذا أقول؟! هل هذا كذب صريح؟ أم جهل مفضوح؟!؟

علماء أصول الفقه - طوال التاريخ الإسلامي - بدءًا من الإمام الشافعي في القرن الثاني الهجري - والمشهور أنه أوَّل عالم مجتهد صَنَّف في عِلْمِ أصول الفقه، ومروِّرًا بعامة علماء أصول الفقه، وانتهاءً بالإمام الشوكاني، وهو آخر عالم مجتهد صَنَّف في عِلْمِ أصول الفقه في القرن الثالث عشر فيما أَعْلَم^(١).

كل هؤلاء العلماء الأصوليين قد صرحوا بأن التَّرك هو قِسم من أقسام السُّنة النبوية التي أمرنا الله تعالى باتِّباعها.

واليكم بعض تصرُّجاتهم بذلك؛ ليتضح لكم شدة قُبْح كذب الغماري، أو بشاعة جهله، ثم نَعْرِض لكم صفحات مُصَوَّرة من كتاب الغماري ومن كتب علماء أصول الفقه؛ لِيَتَرَوْا بأعينكم فظاعة كِذْبِ الغماري:

١ - الإمام الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤هـ): قال في كتابه «الرسالة» في علم أصول الفقه: (فَلَمَّا لم يأخذ منه رسول الله ﷺ ولا أحد بعده زكاة - تَرَكْنَاهُ؛ اتِّبَاعًا بِتَرْكِهِ)^(٢).

(١) هناك مؤلفات لعلماء معاصرين، منها: «مُدْغَرَةٌ في أصول الفقه» للشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي (المتوفى ١٣٩٣هـ)، و«الأصول من عِلْمِ الأصول» وشرحه للشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين (المتوفى ١٤٢١هـ).

(٢) الرسالة (ص ١٩٤)، تأليف: الإمام الشافعي، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبة الحلبي - مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ / ١٩٤٠م.

وقال الإمام الشافعي أيضًا: (وَلَكِنَّا نَتَّبِعُ السُّنَّةَ فِعْلًا أَوْ تَرْكًا)^(١). انتهى

نقله عنه الحافظ ابن حجر في كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري».

قلتُ: ها هو الإمام الشافعي (المولود عام ١٥٠ هـ) يعلنها صراحة أن سُنَّة النبي ﷺ علينا اتِّباعها، سواء كانت فِعْلًا أَوْ تَرْكًا.

والإمام الشافعي - كما هو مشهور - هو أول من قام بتأليف كتاب في علم أصول الفقه، وهو كتابه المشهور «الرسالة».

فكيف يكذب الغماري ويزعم أن الأصوليين لم يذكروا التَّرك ضمن السُّنة النبوية؟!؟

٢ - الفخر الرازي (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ):

قال في كتابه «معالم أصول الفقه»: (قوله ﷺ: «عليكم بِسُنَّتِي ..»، والاستدلال بهذا الخبر من ثلاثة أوجه: الأول: أن السُّنة عبارة عن «الطريقة» وهي تتناول: الفعل والقول والتَّرك)^(٢).

٣ - الإمام ابن القيم (٦٩١ - ٧٥١ هـ):

قال في موسوعته الأصولية «إعلام الموقعين عن رب العالمين»: (وَأَمَّا نَقْلُهُمْ لِتَرْكِهِ ﷺ فَهُوَ نَوْعَانِ، وَكِلَاهُمَا سُنَّةٌ .. فَإِنَّ تَرْكَهُ ﷺ سُنَّةٌ كَمَا أَنَّ فِعْلَهُ سُنَّةٌ)^(٣). انتهى

(١) نقله الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني في كتابه (فتح الباري شرح صحيح البخاري،

٣/ ٤٧٥)، الناشر: المكتبة السلفية، تحقيق: الشيخ عبد العزيز بن باز، الطبعة: ١٩٨١ م.

(٢) مطبوع مع شرح المعالم في أصول الفقه (٢/ ٢٠-٢٥).

(٣) إعلام الموقعين (٢/ ٣٨٩-٣٩٠)، تحقيق: طه سعد، الناشر: دار الجليل - بيروت - ١٩٧٣ م.

٤ - الإمام علاء الدين المرداوي (٨١٧ - ٨٨٥ هـ):

قال في كتابه «التحبير شرح التحرير» في أصول الفقه: (وَإِذَا نُقِلَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ تَرَكَ كَذًّا، كَانَ أَيْضًا مِنَ السُّنَّةِ الْفِعْلِيَّةِ) ^(١). انتهى

٥ - الإمام الشوكاني (١١٧٣ - ١٢٥٠ هـ):

قال في كتابه «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول»: (تَرَكَه ﷺ لِلشَّيْءِ كَفَعْلِهِ لَهُ فِي التَّأْسِي بِهِ فِيهِ. قَالَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ: «إِذَا تَرَكَ الرَّسُولُ ﷺ شَيْئًا، وَجِبَ عَلَيْنَا مَتَابَعَتُهُ فِيهِ» ^(٢)). انتهى

قلتُ: نكتفي - هنا - بهذه التصريحات، وقد نقلنا أكثر من ثلاثين تصريحًا في كتابنا هذا (الباب الثاني، ص ١٤٨).

وإليك صفحات مُصَوَّرة من كتاب الغماري:

(١) التحبير شرح التحرير (٣/ ١٤٣٠-١٤٣٢).

(٢) إرشاد الفحول (ص ٨٣)، تأليف: محمد بن علي الشوكاني، دار النشر: دار الفكر - بيروت/ ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد سعيد.

اِتِّقَانُ الصَّنِيعَةِ
فِي
تَحْقِيقِ مَعْنَى الْبَلَدَةِ
وَبَلَدِهِ

١- رسالة توضيح البيان لموصول ثواب الشرائع للمتمسكين

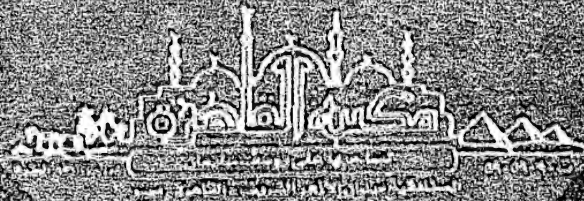
تأليف الحافظ أبي الفضل

عبد الله الصديق العمري

٢- سنن رفع اليدين في الدعاء بعد الصلاة

للإمام المحدث محمد بن مقبول الأهدل الحسيني الشافعي

تأليف عبد الله الشافعي



مكتبة القاهرة

٩٦

قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَسْبُ كَرِيمٍ يَسْتَحْيِي مَنْ مَيَّنَ أَنْ يَرْفَعَ يَدَهُ فَيُرِيدَهُمَا صُلَا لَيْسَ فِيهِمَا شَيْءٌ» (١).

فهذه الأحاديث تشمل بمسومها رفع اليدين بعد الصلاة جزماً، ولا عبرة بخلاف المتضمنين المترشحين.

وليس كل خلاف جاء معتبراً، إلا خلافاً له حظ من النظر.

وللعلم السيوطي جزء مناهج رفض الوعاء عن أحاديث رفع اليدين في الدعاء، ذكر فيه مائة حديث، وهذا عدد التواتر على جميع الأقوال المذكورة في كتب الأصول والمصنف، وما ذكره فيه: ما رواه ابن أبي شيبة عن الأسود الغماري عن أبيه، قال: صليت مع النبي ﷺ فلما سلم، فالتفت ورفع يديه ووعاء، والأسود هو عبد الله بن الحارث، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: صحيحه وأبو صالح.

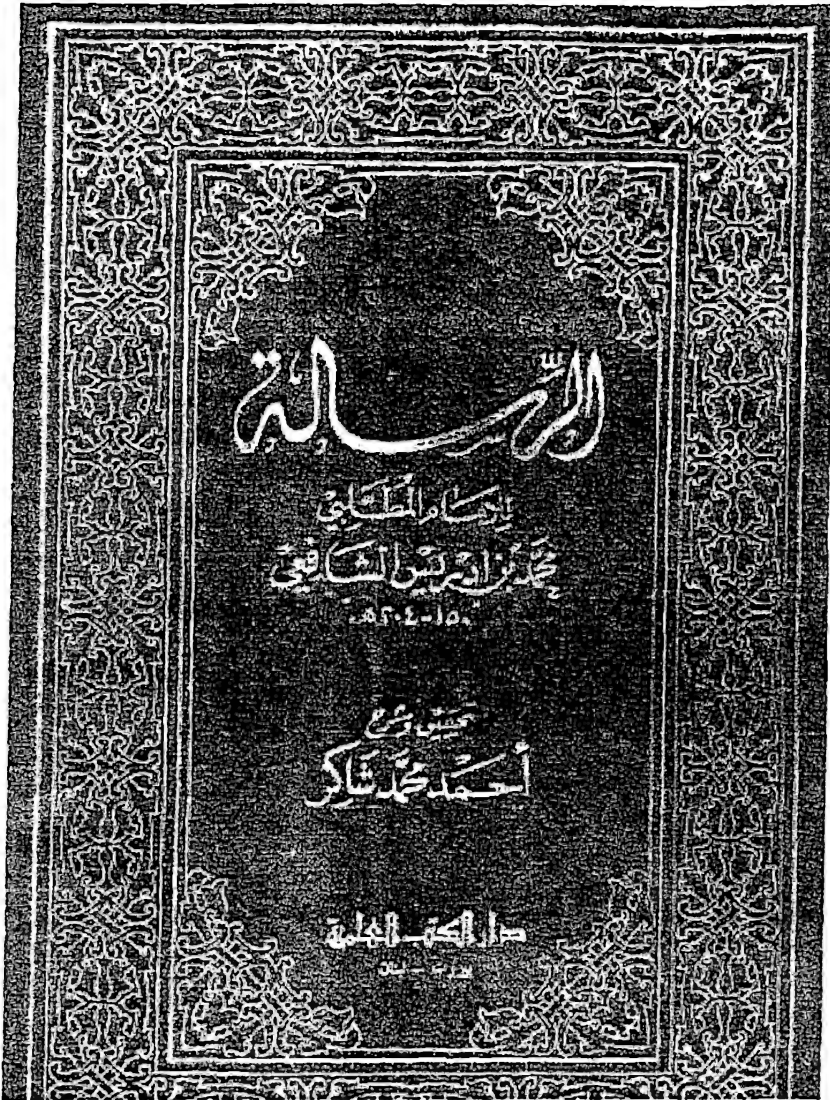
ما هو معلوم بالفسورة، أن النبي ﷺ لم يفعل جميع التلويحات، بل اكتفى بالإرشاد إليها في عموم الآيات والأحاديث الدالة على فعل الخير، والرفعة فيه لاستغفاله بواجبات عظام، استغفرت معظم وقته، وهي واجبات كونه رسولاً، وخليفة وقاضياً ومفتياً، فكيف يتفرغ بعد هذا ليستوجب التلويحات كلها فضلاً عن هذا، لا تعطيه طاقة بشر، فالتأمل في رفض بعض التلويحات بأن النبي ﷺ لم يفعله، سند لأبواب كثيرة من الخير، وحرمان تاركها من تحصيل ثوابها.

قال علماء الأصول: السنة أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته، ولم يقوله: وتركه، لأن الترك ليس بحكم شرعي، ولا أثر له في التشريع. وقال النبي ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ» (٢)، ولم يقل: إذا تركت شيئاً.

(١) إسناده ضعيف: الطبري في الأوسط (٤٥٩١)، وأبو يونس (١٨٦٧)، وقال الذهبي في صحيح الترمذي (١٤٩/١): فيه يرويه ابن سعد بن النكتة ضعيفه وقد وثق.

(٢) متفق عليه: البخاري في الإحصاء (٧٢٨٨)، وصححه في الحديث (١٣٧٧) (١٣٧٧).

وفيما يلي صفحات مُصَوَّرَةٌ من كُتُب علماء أصول الفقه؛ لِيَرَوْا كَذِبَ الْغَمَارِيِّ:



وقال الله للبعدي لما ينصه قبل استحقاقها ، المديحاً علينا ، مع تقصيرنا
في الإتيان على ما أوجب به من شكره بها ، الجاهلنا في خبر أمة أخرجت
للناس : أن يرزقنا فيها في كتابه ، ثم شُكره ، وقولاً وعلاً يؤدي به عتاً
حقه ، ويرجى لنا تالله مزيده ^(١) . ونسأله سبحانه العصاة والتوفيق ما

عن
أبيهم
أحمد محمد شاكر

عن كوبري القبة ضحوة الجمعة

١٨ ذي القعدة سنة ١٣٥٨
٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٩

- ٦٩٤ -

أَتَمَّانَا عَلَى مَا تَبَيَّنُوا^(١) بِهِ فِي الْبِلْدَانِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَبَعْدَهُ .

٥٢٨ - ^(٢) «وَالنَّاسُ يَتَّبِعُونَ غَيْرُهُ» ، مِنْ نَحَاسٍ وَحَدِيدٍ وَزَعَاكُوسَ ،

فَلَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ وَلَا أَحَدٌ مِنْهُ زَكَاةً : تَرْكَاهُ ، اتِّبَاعًا →

← بَرَكَةً^(٣) ، وَأَنَّهُ لَا يَحْجُوزُ أَنْ يُقَاسَ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ ، اللَّذَيْنِ هُمَا الشَّرُّ

حَالًا فِي الْبِلَادِ عَلَى غَيْرِهِمَا ، لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ مَنَاسِلِهِمَا ، لَا زَكَاةَ فِيهِ ،

وَصَلَحٌ^(٤) أَنْ يُشْتَرَى بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ غَيْرُهُمَا مِنَ التَّجَرِّ إِلَى أَجَلٍ

مَعْلُومٍ وَبِزَنْ^(٥) مَعْلُومٍ .

٥٢٩ - ^(٦) «وَكَانَ الْيَاقُوتُ وَالزَّبْرَجَدُ أَكْثَرَ ثَمَنًا مِنَ الذَّهَبِ

وَالْوَرِقِ ، فَلَمْ يَأْخُذْ مِنْهُمَا^(٧) رَسُولُ اللَّهِ ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْأَخْذِ^(٨) وَلَا مِنْ

بَعْدَهُ عَلَيْهِمَا^(٩) . وَكَانَا مَالًا انْطِغَاةً ، وَمَا لَا يُحْتَوَمُ بِهِ عَلَى أَحَدٍ فِي شَيْءٍ

اسْتَهْلَكَهُ النَّاسُ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ ثَقِيلٍ : لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُمَا .

(١) فِي سَبْعٍ «بَيَّانُونَ» ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَمَلِ .

(٢) «مَنْ يَتَّبِعُونَ غَيْرَهُ» ، قَالَ الشَّافِعِيُّ .

فَتَعَالَى الْبَارِئُ

يُشْرِجُ خُجَّاجَ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ زَيْنَ الْعَبْدِينِ الْخَوَارِجِيَّ

للإمتام والمحافظة

أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حَجْرٍ

العنقلاني

NY - NY

المختصر الثاني

عزراة الله سبحانه وتعالى

وأشرف على مجاليته من الطبيعة والخطوط

عبدالعزيز بن عبد الله بن باز

الاستاذ بكاليفه المدرسه: علي بن

والله اعلم بالصواب

رأسطی: امرأه : ونه علی أرضها علی کل طیف

白話新詩

الكتب العلمية

العلم النافع والعمل الصالح والمزيد من كل خير . وإنى لأعتمد على القراء والمسلمين عما حصل من الإساءة عن المقابلة والتصحيح والتعليق على بقية الجلد الثالث وما بعده بالأعذار التي أسلفت ذكرها ، وأرجو أن يعذروني ، وأسأل الله لي ولهم صلاح النية والعمل ، والتوفيق لكل خير ، إنه سميع قريب ، والحمد لله على كل حال ، ووصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

حرف في ١٧ / ٧ / ١٣٨١ هـ

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

٤٧٤

٢٥ - كتاب الحج

الأركان كلها ، فقال معاوية : إنما استلم رسول الله ﷺ هذين الركنين الجائزين ، فقال ابن عباس : ليس من أركانك شيء مهجور ، قال عبد الله بن أحمد بن الحنبل سألت أبي عنه فقال : قلبه شعبة ، وقد كان شعبة يقول : الناس ينالون على أن هذا ، ولكنني سمعت من قتادة هكذا انتهى ، وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة على الصواب أخرجه أحمد أيضا ، وكذلك أخرجه من طريق حماد عن ابن عباس نحوه ، وروى الجافعي عن طريق محمد بن كعب القرظي ، أن ابن عباس كان يمسح الركنين الجائزين والحجر ، وكان ابن الزبير يمسح الأركان كلها ويقول : ليس شيء من البيت مهجورا ، فيقول ابن عباس (لقد كان لسبح في رسول الله أسوة حسنة) ، ولذلك رواية جهماد المذكورة عن ابن عباس أنه ، عايف مع معاوية ، فقال معاوية : ليس شيء من البيت مهجورا ، فقال له ابن عباس (لقد كان لسبح في رسول الله أسوة حسنة) فقال معاوية : صدقت ، وهذا يقين حلف من حله على التمسك ، وأن اجتراح كل منها تغير إلى ما أنكره ، على الآخر ، وإنما قلت ذلك لأن عرج المدينيين واحد وهو قتادة عن أبي الطفيل ، وقد جزم أحمد بأن شعبة قلبه قسطنطس الحجر العقلي ، قوله (الله) الغاء الثاني - قوله (لا يستلم هذان الركنان) كذا للأكثر على البناء للمجهول ، والمحمول والمستعمل ، لا تستلم هذين الركنين ، ينتج التوثيق وتجب هذين الركنين على المقولية ، قوله (وكان ابن الزبير يستلمن كلهن) رسله ابن أبي شيبة عن طريق عباد بن عبد الله بن الزبير أنه رأى أباه يستلم الأركان كلها وقال ، أنه ليس شيء منه مهجورا ، وأخرج الجافعي نحوه عن من وجه آخر كما تقدم ، وفي الموطأ عن عثمان بن عروة بن الزبير أن أباه ، كان إذا عايف بالبيت يستلم الأركان كلها ، وأخرجه سعيد بن منصور عن الثوري عن حماد بن عمار بن عطاء بن أسلم الأركان كلها وإذا ختم ، ثم أورد المصنف حديث ابن عمر قال : لم أر النبي ﷺ يستلم من البيت إلا الركنين الجائزين ، وقد تقدم قول ابن عمر ، إنما ترك رسول الله ﷺ استلام الركنين الشاميين لأن البيت لم يتمسح على قواعد إبراهيم ، وعلى هذا المعنى حل ابن تين تهما لأن القصار استلام ابن الزبير لما لا يراه من الكعبة أتم البيت على قواعد إبراهيم انتهى ، ونحو ذلك بعض الشراح بأنه ابن الزبير عايف مع معاوية واستلم الركن ، ولم يقف على هذا الأمر وإنما وقع ذلك لمعاوية مع ابن عباس ، وأما ابن الزبير فقد أخرج الأذوق في كتاب مكة ، قال : إن ابن الزبير لما فرغ من بناء البيت وأدخل فيه من الحجر ما أخرجه منه ورد الركنين على قواعد إبراهيم خرج إلى التيمم واشتم وطاف بالبيت واستلم الأركان الأربعة ، ثم يدخل البيت على بناء ابن الزبير إذا عايف الشافعي استلم الأركان كلها حتى قتل ابن الزبير ، وأخرج من طريق ابن إسحاق قال : بلغني أن آدم لما حج استلم الأركان كلها ، وأن إبراهيم وإسماعيل لما فرغا من بناء البيت طافا به سيما يستلمن الأركان ، وقال الجاوي : ظن معاوية أنها ركنان البيت الذي وضع عليه من أول ، وليس كذلك ، لما سبق من حديث عائشة ، والجمهور على ما دل عليه حديث ابن عمر ، وروى ابن المنذر وغيره استلام جميع الأركان أيضا عن جابر وأبي الحسن والحسين من الصحابة وعن حويد بن خلف من التابعين ، وقد يصر ما تقدم في أوائل الفهارس من حديث عبيد بن جريح أنه قال لابن عمر : رأيتك تصنع أربعا لم أر أحدا من أصحابك يصنعها ، فذكر منها : ورأيتك لا تمس من الأركان إلا الجائزين ، الحديث بأن الذين رأهم عبيد بن جريح من الصحابة والتابعين كانوا لا يقتسمون في الاستلام على الركنين الجائزين ، وقال بعض أهل العلم : اختصاص الركنين حين بالية ومستند التمسك القياس ، وأجاب الشافعي عن قوله من قال ليس شيء من البيت مهجورا بأنما لم يمنع استلامها مجرا البيت ،

الحديث ١٦١٠ - ١٦١١

٤٧٥

وكيف يهجر وهو يطوف به ، ولكنك تتبع شعبة فعلا أو تركا ، ولو كان ترك استلامها مجرا لما كان ترك استلام ما بين الأركان مجرا لما ولا غائل به ، ويؤخذ منه حفظ المراتب وإعطاء كل ذي حق حقه وتحويل كل أحد منزلته ، (فائدة) : في البيت أربعة أركان ، الأول له فضيحتان : تكون الحجر الأسود فيه ، وكرته على قواعد إبراهيم ، والثاني

والسؤال الآن: لماذا يَكْذِبُ الغماري!!؟

إنْ بَلَغَ الجهلُ به هذه الدرجة الفظيعة، فلماذا تَكَلِّمُ فيها يَجْهَلُهُ، وهاجم مَنْ عنده عِلْمٌ بذلك وسَخِرَ منه!!؟

وإنْ كان الغماري يَعْلَمُ كل هذه الحقائق والتصرّيجات التي نقلناها لكنّه كَذِبٌ ودَلَّسٌ، فسيكون - والعياذ بالله تعالى - ممن قال فيهم الله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوْنَهُ وَأَصْلَهُ اللَّهَ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشًّا فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ٢٣].

المثال الثاني على أكاذيب وجهالات الغماري في علم أصول الفقه

كَشَفَ كَذِبَ الْغَمَارِيِّ حِينَ زَعَمَ اتِّفَاقَ الْعُلَمَاءِ عَلَى
عَدَمِ جَوَازِ تَعْلِيلِ الْحُكْمِ بِعِلَّتَيْنِ مَنْصُوصَتَيْنِ

قال عبد الله الغماري في رسالته «التنصيب على أَنَّ الحَلْقَ ليس بتنميص، ص ٩٥»^(١) مُسْتَدِلًّا عَلَى إِبَاحَةِ حَلْقِ اللَّحْيَةِ: (عَلَّلَ الشَّارِعَ «إِعْفَاءَ اللَّحْيَةِ» بِ «مُخَالَفَةِ الْمَجُوسِ»، فَحِينَئِذٍ تَعْلِيلُ حَلْقِهَا بِ «التَّشْبِهِ بِالنِّسَاءِ» وَبِ «تَغْيِيرِ حَلْقِ اللَّهِ» تَعْلِيلٌ بَاطِلٌ مُرَدُّودٌ .. وَالْخِلَافُ فِي جَوَازِ التَّعْلِيلِ بِعِلَّتَيْنِ: مُحَلُّهُ فِي الْعِلَلِ الْمُسْتَنْبَطَةِ، أَمَّا الْعِلَلُ^(٢) الْمَنْصُوصَةُ^(٣) لِلشَّارِعِ فَلَا يُزَادُ عَلَيْهَا جَزْمًا). انتهى كلام الغماري.

قُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أَذْرِي بِمَاذَا أَصِفُ الْغَمَارِيَّ!!؟

(١) مطبوع مع كتاب «إفادة ذوي الأفهام بأن حلق اللحية مكروه وليس بحرام» لأحمد الغماري، ويبدأ كتاب عبد الله الغماري من (ص ٨٧) إلى (ص ١١٠)، الناشر: دار الآثار الإسلامية للطباعة والنشر، تحقيق: العايش هادي.

(٢) المقصود بـ «العلة» في عبارة مبسطة بعيدًا عن اصطلاحات الأصوليين: الْحُكْمُ مُحَرَّمٌ لِأَنَّهَا تَتَصِفُ بِأَنَّهَا مُسْكِرَةٌ، فَ «الإسكار» هُوَ سَبَبُ التَّحْرِيمِ، فَيُقَالُ: الْإِسْكَارُ هُوَ عِلَّةُ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ.

(٣) المقصود بالعلة المنصوصة: الْعِلَّةُ الَّتِي يُنْبَتُ بِنَصِّ شَرْعِي كَوْنُهَا عِلَّةً، وَذَكَرَ لَهَا الْإِمَامُ بَدْرُ الدِّينِ الزَّرْكَشِيُّ عِدَّةَ أَمْثَلَةٍ فِي كِتَابِهِ «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» فِي أَصُولِ الْفَقْهِ عِنْدَ كَلَامِهِ عَلَى الْمَسْلُوكِ الثَّانِي مِنْ مَسَالِكِ الْعِلَّةِ؛ وَهُوَ: «النَّصُّ عَلَى الْعِلَّةِ»، كَقَوْلِهِ ﷺ فِي الْمُحْرَمِ وَقَصَّتُهُ نَاقَتُهُ: «لَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا»، وَقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِسْتِزْدَانُ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ»، وَقَوْلِهِ: «مَنْ يَتَكَلَّمْ عَنِ ادِّخَارِ لُحُومِ الْأَصْحَابِيِّ لِأَجْلِ الدَّافَةِ»، وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ أَصُولِ الْفَقْهِ، فَلْيُزَجَّعْ إِلَيْهَا.

إِنَّ كُتُبَ أَصُولِ الْفَقْهِ - طَوَالَ التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ - طَافِحَةٌ بِتَصْرِيحَاتِ الْعُلَمَاءِ بِاتِّفَاقٍ جَمَاهِيرِ الْأَصُولِيِّينَ وَالْفُقَهَاءِ عَلَى جَوَازِ تَعْلِيلِ الْحُكْمِ بِعِلَّتَيْنِ مَنْصُوصَتَيْنِ (وسنعرض لكم صفحات مُصَوَّرة من بعضها).

ثُمَّ يَأْتِي هَذَا الْغَمَارِيُّ وَيُفْهَمُكُمْ أَنَّ الْعُلَمَاءَ اتَّفَقُوا عَلَى عَدَمِ جَوَازِ تَعْلِيلِ الْحُكْمِ بِعِلَّتَيْنِ مَنْصُوصَتَيْنِ؛ حَيْثُ صَرَّحَ بِأَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فَقَطْ فِي التَّعْلِيلِ بِعِلَّتَيْنِ مُسْتَنْبَطَتَيْنِ!!
بَعْدَ أَنْ تَقْرَءُوا تَصْرِيحَاتِ أئِمَّةِ أَصُولِ الْفَقْهِ فِي كُتُبِهِمْ - عَلَى مَدَارِ التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ - سَيَسْتَقِرُّ فِي نَفْسِكُمْ أَنَّ هَذَا الْغَمَارِي لَا يَخْرُجُ عَنْ أَحَدِ اثْنَيْنِ:

الأول: رَجُلٌ جَاهِلٌ جَهُولٌ، غَرِقَ - إِلَى أُمِّ رَأْسِهِ - فِي ظُلُمَاتِ مِنَ الْجَهْلِ، بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ!!

والثاني: رَجُلٌ كَاذِبٌ فَاجِرٌ، يَسْتَحِلُّ الْكَذْبَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَكْذِبُ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «وَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ».

فهذا - والعياذ بالله تعالى - مِمَّنْ قَالَ فِيهِمْ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجن: ٢٣].

واليكُم بعض تصریحات أئمة أصول الفقه بذلك :

١ - العَلَّامة ابن أمير الحاج (٨٢٥ - ٨٧٩ هـ) : قال في كتابه «التقرير والتحجير» في أصول الفقه: (وَالْمُخْتَارُ كَمَا هُوَ رَأْيُ الْجُمْهُورِ - مِنْهُمْ الْقَاضِي كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي «التَّقْرِيبِ» - جَوَازُ التَّعَدُّدِ مُطْلَقًا؛ أَيْ: مَنْصُوصَةٌ كَانَتْ أَوْ مُسْتَنْبَطَةٌ .. وَقَالَ الْقَاضِي كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ بُرْهَانُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ وَنَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ الْحَاجِبِ: يُجُوزُ التَّعَدُّدُ فِي

الْمَنْصُوصَةِ لَا الْمُسْتَنْبَطَةَ. وَهُوَ رَأْيُ ابْنِ فُورْكَ، وَاخْتَارَهُ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ،
وَأَتْبَاعُهُ^(١). انتهى

قلتُ: وإليكُم صفحات مُصَوَّرة من هذا الكتاب ومن كتاب الغماري؛ لِتَرَوْا
بأعينكم فظاعة كذب الغماري أو بشاعة جهله:



(١) التقرير والتحجير (٣/ ١٨١)، الطبعة: الأولى بالمطبعة الأميرية - مصر، ١٣١٦هـ - ١٣١٨هـ.

ولم يكن هذا التفريق من الشارح مصادفة أو غفواً خاطراً، بل هو مقصود له: مبيّن على التفريق في اللغة العربية التي هي لغة القرآن والسنة.

الوجه الثالث: علل الشارح (إعطاء النحبة) بـ (مخالفة الجوس)، فحينئذ: فتعليل حلقها:

- بـ (التشبيه بالنساء).
- وبـ (تغيير خلق الله): تعليل باطل مردود، لأنه: استدلال على الشارح، والاستدلال عليه ممنوع، لأن الشارح لا ينسى فيذكر، ولا يعقل فينبه.

والخلاصة في جواز التعليل بعلة: محله في العلة المستبعدة، أما العلة النصوصية للشارح: فلا يتراد عليها جزمًا، لأنه أعلم بالعلة المناسبة للحكم، وغيره لا يعلم مثله.

الوجه الرابع: لا يجوز قياس (الحلق) على (التشخيص)، لأن شرط القياس أن يكون الأصل والفرع متساويين في العلة، كقياس التبيد على الحمر، لتساويهما في الإسكار، والعلة هنا متباينة: فعلة (الحلق): (موافقة الجوس).



كل من اراد هذا الكتاب من أي جهة كان فليصبر الشيخ فرج القسري
القسري بالجامع الأزهر الشريف عصر

طبعة الأولى
بالطبعة الكبرى الاميرية
مئة ١٣١٦
طبعة

١٨٩

أي العلة (المجموع ولو تنقض) المجموع فلا يلزم من عدم علية البعض عدم علية الجميع بخلاف
أن يكون الجميع ما ليس للبرهان هذا انحصار على نقض البعض (فوقه في آية) أي إلى ذلك البعض
التنقض (القضاء الوصف (الترويض) وأنه وصف طريق لا يستعمل في العلية بان من عدم تأخير
كونه سببا (بان قال الجاهل) لاسمة عند العائد سال العقد (مستقلة بالباشرة ولا دخل لكونه سببا عام)
في عدم العلية (جمع) التنقض لروحه على ما وصل علة ولا يكون مجرد كمال المستند ذلك البعض
الذي القضاء العلة من رافعا بالتنقض لأن مجرد كونه لا يصدر من أمن العلة لذا قام الدليل للعرض على
الليس جزا وبتعين الباقي لصلوح العلية فسطحه والتنقض ذلك تنقض على العلة لا على ما بعده فانتظر انتقله
ما ذهب إليه سواء من أن مجرد كونه يكون علة لا تنقض (وإسناد) أي التنقض المكسور وسؤال
تردد وهو (ان عنت المجموع) العلة (الرأبصر) تعنه لها (الاتقاء الملحق أو) عنت (ماسوا) أي
أي الملحق العلة (فكنا) لا يصح (التنقض) هذا كون الكسور والتنقض المكسور ما تقدم وهو
أخذ كره الأمدى وابن الجاهل وكان إلى هنا أشار المستند بكونه باطلا لا عرف الكسور أي سادى
كلامه الرأى بسد ما تأخر أخبر رأى العلة وتنقض الآخر كإشغال في إثبات صلاته لغيره في صلاته
يجب قضاؤها إذ لا تنقض فيجب أن يكون كسلالة الأس بغيره بل المستند من كونه سببا لملحق
لأن السبب واجب الأداء كالمشاهدة على بينة على الأقل لا يجب قضاؤها وليس كل ما يجب قضاؤه يؤدي فإن
الخاص يجب عليه القضاء ولو لم يرد أداته وقال السبكي وقال لا يثرون من الأصولين والجليلين
الكسور عبارة عن إسقاط وصف من أوصاف العلة وانزياحه عن الاعتبار قال الشيخ أبو الحسن وهو
سؤال ملحق والتنقض على معنى الحسين القسمة تصح لانه قد اتفق أكثر أهل العلم على صحة
واقسام العلية وسببه التنقض من طريق المعنى والأثر من طريق العلية وأما كونه لثلاثة من
أقسام اثنين انتهى وهذا بعينه ما تقدم أنه التنقض المكسور (ويستأ) أي شروطه أهله (الفتاوى) أي
عند قوله وهو أي فتاوى (الفتاوى) الحكم لا تنقض ما لم تعدد العمل (المسألة) لا يفتى في الحكم إلا بفتاوى
خصوص هذا الجليل وهو العلة (أي) أي تنقض (الفتاوى) الحكم بلا علة فغسل من أنه فعل
كما قلناه نحن معشر أهل السنة والجماعة أو هو ما تأخر في المعركة فمن مشغول الحكم من قال
لا يضمنه على العموم كأي الامراض قال الاستاذ أبو الحسن يكتفي به ولو في مسرة ثم حيث كانت الخلاف
في اشتراطه بني على اختلاف في جواز تعدد العمل المستقلة كما ذكرنا جمهورهم القاضين من سعد
بالوجه فيه سعد بن عيسى بن علي استعمل به فقال (والختار) كما هو رأى الجمهور منهم القاضى كإص
عليه في التقریب (جواز التعدد مطلقا) أي منصوصة كانت أو مستنبطة (والزود فسل
بشرط التمسك) بل إذا كان يكون الحكم لوصف غير الوصف القروض على وقال (القاضى)
كأثير إليه رهاق الإمام الحرمي ونص عليه ابن الجاهل يجوز التعدد (في المنصوصة لا المستنبطة)
وهو رأى ابن قزوين واختاره الإمام الرأى وأتباعه (وقيل عكسه) أي يجوز بانه مدعى المستنبطة
لا المنصوصة سلكوا ابن الجاهل قول السبكي ولم يأخذه عنه وقال (الإمام) أي امام الحرمي
(يعود) عقلا (ولم يتبع) لأن سببه الشئ مطلقا كما قال الأمدى لأنه قال في السيريات نحن نقول
تعدّل حكم الواحد بعينين ليس ممنعا عقلا نظر إلى الصالح الكلية ولكن من جملة شرعا وقبل منع
مطلقا ولست أراه الأمدى (لنا) على المختار (أن السور) الذي (العرف) أمور مختلفة الحقيقة
(ثم كل) متلوته (وبه الجدل وهو) أي واجب استحصالها الحديث هو (الاستقلال)
وكذا القائل (العدا لعدوان) (وإثارة) كل شيئا لثمة مستقلة (فصله) أي القتل لأن الاقتل
سببه الواحدة بواحدة (ولن) منع اتحاد الحكمين وجوب القتل فصار سببه أي غير وسببه

وفيه نظر فإن هـ
المرجح أن أوله
لا ترجيح غان التبر
أفعال التنقض بخ
الافتسار أن عم
المستند على
المرجح وجوب
بالراجح باعنا
دعى الله عنهم
فلم يرهوا شير
في الفتاوى لثلاثين
عولها الخالق
تدوير العمل
ورسولة الله على الله



في اشتراطه بني على اختلاف في جواز تعدد العمل المستقلة كما ذكرنا جمهورهم القاضين من سعد
بالوجه فيه سعد بن عيسى بن علي استعمل به فقال (والختار) كما هو رأى الجمهور منهم القاضى كإص
عليه في التقریب (جواز التعدد مطلقا) أي منصوصة كانت أو مستنبطة (والزود فسل

٢ - الإمام جلال الدين المحلي (٧٩١ - ٨٦٤هـ) : قال في شرحه لكتاب «جمع الجوامع» في أصول الفقه:

(وَجَوَزَ الْجُمْهُورُ التَّعْلِيلَ لِلْحُكْمِ الْوَاحِدِ بِعِلَّتَيْنِ - فَأَكْثَرَ - مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ لِلْعَلَلِ الشَّرْعِيَّةِ عِلَامَاتٍ، وَلَا مَانِعَ مِنْ اجْتِمَاعِ عِلَامَاتٍ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ .. كَمَا فِي اللَّمَسِ وَالْمَسِّ وَالْبَوْلِ الْمَانِعِ كُلِّ مِنْهَا مِنَ الصَّلَاةِ مَثَلًا. وَجَوَزَهُ ابْنُ فُورَكٍ وَالْإِمَامُ الرَّازِيُّ فِي الْعِلَّةِ الْمَنْصُوصَةِ دُونَ الْمُسْتَنْبَطَةِ). انتهى

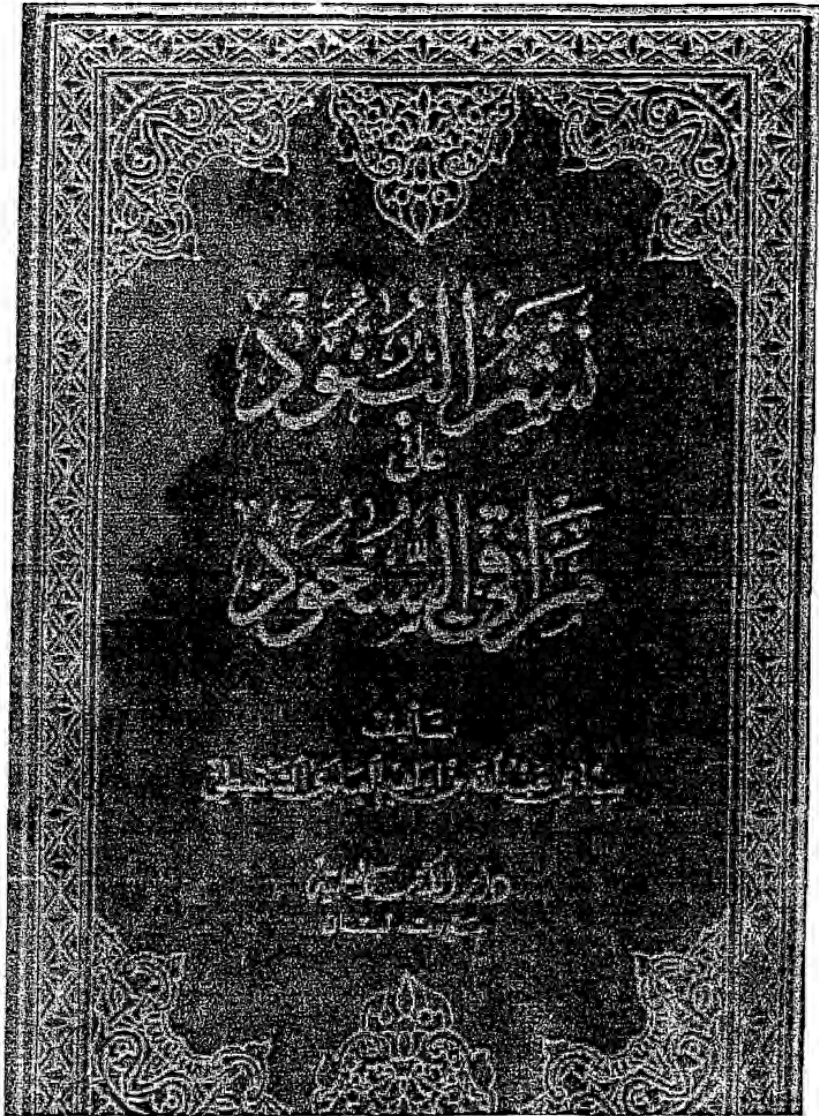
وقال العلامة حسن بن محمد العطار (١١٩٠ - ١٢٥٠ هـ) في حاشيته على شرح جلال الدين المحلي: (وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا أَيُّ: مَنْصُوصَةٌ كَانَتْ أَوْ مُسْتَنْبَطَةٌ)^(١).

٣ - العلامة العلوي الشنقيطي المالكي (المتوفى ١٢٣٥هـ) : قال في كتابه «نشر البنود على مراقبي السعود» في أصول الفقه: (يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِحُكْمٍ وَاحِدٍ عِلَّتَانِ فَأَكْثَرَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، سِوَاءَ كَانَتِ الْعِلَّةُ مَنْصُوصَةً أَوْ مُسْتَنْبَطَةً، مُتَعَاقِبَةً أَوْ عَلَى الْمَعِيَّةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ).

ودليل جوازه: وقوعه؛ كإيجاب الوضوء من البول والغائط والمذي، ولأن العلل الشرعية مُعَرَّفَاتٌ، وَلَا مَانِعَ مِنْ اجْتِمَاعِ مُعَرِّفَيْنِ - فَأَكْثَرَ - عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ^(٢). انتهى وإليك صفحات مُصَوَّرَةٌ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ؛ لَتَرَوْا بِأَعْيُنِكُمْ كَذِبَ الْغَمَارِيِّ:

(١) جمع الجوامع في أصول الفقه - مع شرح جلال الدين المحلي وحاشية العطار (٢/ ٢٨٥)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) نشر البنود على مراقبي السعود (٢/ ١٣٩)، تأليف: عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨ م.



جميع الحقوق محفوظة
لدار الفکر للطباعة والنشر
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م

عليه ذلك الاسم لغة أو شرعاً أو عرفاً والحاصل أن التعليل بالاسم له ثلاث صور أحدها الاسم الجامد فإن عُلِّلَ به كُفِيَ مناسباً جَسَرَ التعليل به وهو المتقدم وإن عُلِّلَ به لمجرد التسمية دون مناسبة فهو للقلب وهو المراد هنا .

الثانية الاسم المشتق من فعل كالضارب والقائم وهو المراد بقولنا وجاز بالاشتقاق .

الثالثة الاسم المشتق من الصفة كالأبيض والأسود وهو المراد بقولنا وإن يكن من صفة الخ يمنع بناء على منع قياس التشبيه وسيأتي الكلام عليه ويحتمل أن يراد بالاشتقاق ونحو الأبيض المني ولا يتكرر مع ما سبق من التعليل بالوصف الحقيقي أو العرفي المألوف وإن كان المراد منهما واحداً لأننا نقول المراد بالوصف فيما سبق مما ليس بمشتق ويكفي على جريان الخلاف في نحو الأبيض قول الأسمهاني والمراد به حيث أطلقه عند الأصوليين شارح المصنوع أن في التعليل بالاسم ثلاثة أنواع الأول مطلقاً والمثني مطلقاً والتفصيلاً بين المشتق وغيره ويحفظ في المشتق نحو الأبيض فإنه يشتمل المشتق عند الاختلاف قاله في الآيات البيئات .

وثالثة منصوصة تمسدد في ذات الاستنباط خلف يعهد

علة مبتدأ ومنتصوصة تمت له وتعمد بخلفه إحدى التائين خبره ويعهد بمعنى يعلم معنى للمفعول يعني أنه يجوز أن تكون لحكم واحد علتان فأكثر عند الجمهور سواء كانت العلة منصوصة أو مستتبطة متعالية أو على النية وهو مذهب مالك ودليل جوازها وقوعه كتأجيل الموضوع من قبول والمناظ والذي ولأن انطالق الشرعية معروفة ولا

١٣٩

٤ - الإمام بدر الدين الزركشي (٧٤٥ - ٧٩٤ هـ) : قال في كتابه «تشنيف

المسامع» شرح «جَمْعُ الْجَوَامِعِ» في أصول الفقه: «(جَوَزَ الْجُمْهُورُ التَّعْلِيلَ بِعِلَّتَيْنِ .. وابن فورك والإمام في المنصوصة دُونَ الْمُسْتَنْبِطَةِ ..)» .

يجوز تعليل الحكم - الواحد نوعاً الْمُخْتَلَفِ شَخْصاً - بِعِلَلٍ مُخْتَلَفَةٍ وَفَاقاً؛

كتعليل إباحة قتل زيد بِرِدَّتِهِ، وعمره بالقصاص، وخالد بالزنا. أمَّا الواحد

بالشخص .. فعلى مذاهب:

أحدها: وعليه الجمهور: جوازه مطلقاً ووقوعه؛ فإن اللمس والبول والغائط والمذي يثبت بكل واحد منها الحدث، والقصاص والرّدة يثبت بكل منهما القتل ..
والثالث: يجوز في المنصوصة دون المستنبطة، وهو رأي الأستاذ ابن فورك، واختاره الإمام وأتباعه^(١). انتهى كلام الإمام الزركشي.

٥ - صفى الدين الهندي (٦٤٤ - ٧١٥ هـ) وهو من كبار علماء أصول الفقه: قال في كتابه «نهاية الوصول في دراية الأصول» في مسألة جواز تعليل الحكم الواحد بعلة مختلفة: (منهم من جَوَّز ذلك مطلقاً، وهو مذهب أكثر الفقهاء. ومنهم من فَصَّل؛ فَجَوَّز ذلك في المنصوصة دون المستنبطة، وهو اختيار الأستاذ أبي بكر، والغزالي، والإمام)^(٢). انتهى

٦ - تاج الدين السبكي (٧٢٧ - ٧٧١ هـ) وهو صاحب الكتاب المشهور «جَمْع الجوامع» في أصول الفقه: قال في كتابه «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» في أصول الفقه: (ففي المسألة مذاهب:

أحدها: جواز التعليل بعِلَّتَيْنِ مُطلقاً، ووقوعه، وهو رأي الجماهير، منهم: القاضي كما نص عليه في «التقريب» وفي «مختصره» أيضًا ..

(١) تشنيف المسامع (٢/ ٥٩-٦٠)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: أبي عمرو الحسيني، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

(٢) نهاية الوصول إلى علم الأصول (٨/ ٣٤٦٩ - ٣٤٧٠)، تأليف: صفى الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي، تحقيق: د. اليوسف، د. السريح، نشر: نزار مصطفى الحلبي، ١٩٩٩ م.

والثالث : أنه يجوز في المنصوصة دُونُ المستنبطة ، وهو رأي الأستاذ أبي بكر بن فورك ، واختيار الإمام وأتباعه ، وإليه يرشد كلام الغزالي في «المستصفى» وإن كان أَطْلَقَ تصحيح الجواز في صَدْرِ المسألة إطلاَقًا^(١). انتهى

٧ - زين الدين زكريا الأنصاري (٨٢٣-٩٢٦هـ) وهو من علماء أصول الفقه: قال في كتابه «الآيات البينات شرح جمع الجوامع» في أصول الفقه: (جَوَّزَ الجمهور التعليل للحكم الواحد بِعِلَّتَيْنِ فَأَكْثَرُ مُطْلَقًا؛ لأن العلل الشرعية علامات ولا مانع من اجتماع علامات على شيء واحد .. كما في اللمس والمس والبول المانع كل منهما من الصلاة مَثَلًا. وجَوَّزَه ابن فورك والإمام الرازي في الْعِلَّةِ المنصوصة دُونُ المستنبطة^(٢)). انتهى

وقال في كتابه «غاية الوصول في شرح لب الأصول»: (الأصح جواز التعليل شرعًا وعقلًا للحكم الواحد الشخصي بعلة شرعية - اثنتين فأكثر - مُطْلَقًا؛ لأنها علامات، ولا مانع من اجتماع علامات على شيء واحد. وهو واقع؛ كما في اللمس والمس والبول الموجب كل منها للحدث.

وقيل: يجوز ذلك في العلل المنصوصة دون المستنبطة^(٣). انتهى

٨ - الإمام جلال الدين السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ) : قال في كتابه «شرح

(١) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (٢٢٠/٤).

(٢) الآيات البينات شرح جمع الجوامع (٦٦/٤)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق:

زكريا عميرات، الطبعة: الأولى/١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(٣) غاية الوصول في شرح لب الأصول (ص ١١٦)، الناشر: مصطفى الحلبي - القاهرة.

الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع» في أصول الفقه: (في تعليل الحكم الواحد بعِلَّتَيْنِ مذاهب:

أحدها وعليه الجمهور: جوازه ووقوعه؛ لأن العلل الشرعية علامات، ولا مانع من اجتماع علامات على شيء واحد، كالبول واللمس والمس - عِلَلٌ لمنع الصلاة.
الثاني: الجواز في العلة المنصوصة دون المستنبطة .. وعلى هذا ابن فورك، والغزالي، والإمام فخر الدين، وأتباعه^(١). انتهى كلام الإمام السيوطي.

٩ - الإمام شهاب الدين القرافي (المتوفى ٦٨٤هـ): قال في كتابه «شرح تنقيح الفصول» في أصول الفقه: (يجوز تعليل الحكم الواحد بعِلَّتَيْنِ منصوصتين ..

حُجَّةُ الجواز في المنصوصتين: أَنَّ لصاحب الشرع أن يربط الحكم بعلة وبغير علة وبِعِلَّتَيْنِ فأكثر، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، ثم إن المصالح قد تتقاضى ذلك في وصفين كما قلنا في الصغر والبكارة، فينص الشرع عليهما، وعلى استقلال كل واحد منهما؛ تحصيلاً لتلك المصلحة، وتكثيراً لها^(٢). انتهى

١٠ - الفخر الرازي (٥٤٤ - ٦٠٦هـ): قال في كتابه «المحصول في أصول الفقه»: (يجوز تعليل الحكم الواحد بعِلَّتَيْنِ منصوصتين ..

الرَّذَّةُ والقتل والزنا كل واحد منها لو انفرد كان مستقلاً باقتضاء حِلِّ القتل، ثم

(١) شرح الكوكب الساطع (٣٨٣-٣٨٤)، الناشر: مكتبة مصطفى الباز - مكة والرياض،

تحقيق: محمد الحبيب، الطبعة: الثانية / ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

(٢) شرح تنقيح الفصول (ص ٣٧٧).

إنه يصح اجتماعها، فعند اجتماعها يكون حِلُّ الدَّمِ حَاصِلًا بِهَا جَمِيعًا^(١). انتهى

١١ - الإمام جمال الدين ابن الحاجب (٥٧٠ - ٦٤٦ هـ): قال في كتابه «مختصر منتهى الوصول والأمل في عِلْمِ الْأَصُولِ وَالْجَدَلِ»:

(وَفِي تَعْلِيلِ الْحُكْمِ بِعِلَّتَيْنِ أَوْ عِلَلٍ، كُلُّ مُسْتَقِلٍّ: ثَالِثًا: لِلْقَاضِي: يَجُوزُ فِي الْمَنْصُوصَةِ؛ لَا الْمُسْتَنْبَطَةَ.. وَخُتَارُ الْإِمَامِ: يَجُوزُ..

لَنَا: لَوْ لَمْ يَجْزُ لَمْ يَقَعْ، وَقَدْ وَقَعَ، فَإِنَّ اللَّمَسَ وَالْبَوْلَ وَالْغَائِطَ وَالْمَذْيَ يَنْبُتُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا الْحَدُّثُ، وَالْقِصَاصَ وَالرَّدَّةَ يَنْبُتُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْقَتْلُ^(٢)). انتهى

١٢ - ناصر الدين البيضاوي^(٣) (المتوفى: ٦٨٥ هـ) وهو من كبار علماء أصول الفقه: قال في كتابه «منهاج الوصول إلى علم الأصول» في تعليل الواحد بالنوع بِعِلَّتَيْنِ: (وذلك جائز في المنصوصة: كالإيلاء واللعان، والقتل والرَّدَّةُ ؛ لا في المستنبطة). انتهى

وقام شمس الدين أبو الثناء الأصفهاني (٦٧٤ - ٧٤٩ هـ) - وهو من كبار

(١) المحصول في أصول الفقه (٣٦٧/٥).

(٢) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (٧٠٧/٢).

(٣) قال الإمام ابن كثير في كتابه «البداية والنهاية، ٣٠٩/١٣»: (البيضاوي صاحب التصانيف؛ هو القاضي الإمام العلامة ناصر الدين عبد الله بن عمر الشيرازي، قاضيا وعالمها وعالم أذربيجان وتلك النواحي .. ومن مصنفاته: «المنهاج في أصول الفقه»، وهو مشهور، وقد شرحه غير واحد، وله: «شرح التنبيه» في أربع مجلدات، وله: «الغاية القصوى في دراية الفتوى» .. وله غير ذلك من التصانيف المفيدة). انتهى

علماء أصول الفقه - بشرح كلام البيضاوي، قال: (قال المصنّف: «تعليل الحكم الواحد بِعِلَّتَيْنِ جائز في العلة المنصوصة» كالإيلاء واللعان للحرمة، والقتل والرّدة لإباحة قتل المرتد والقاتل؛ فإنّ النص إذا دُلَّ على أن كل واحد من الوصفين عِلَّةٌ للحكم، وجبّ القول به؛ عملاً بِمُقْتَضَى النص^(١)). انتهى

وقام الإمام جمال الدين الإسْنَوِي^(٢) (٧٠٤ - ٧٧٢ هـ) بشرح كلام البيضاوي في كتابه «نهاية السؤل» شرح «منهاج الوصول إلى علم الأصول»، قال:

(ثم استدلل المصنف على أن الحُكْم الواحد بالشخص يجوز تعليله بِعِلَّتَيْنِ منصوصتين - بالوقوع، فإن اللعان والإيلاء عِلَّتَانِ مستقلتان في تحريم وطء المرأة، وكذلك مَنْ ارتد - والعياذ بالله - وَجَنَى على شخص فقتله، كل منهما عِلَّةٌ مستقلة في إراقة دمه. وإذا ثَبِتَ ذلك الواحد بالشخص، ثَبِتَ في الواحد بالنوع بطريق الأوّل .. وهو من محاسن كلام المصنف، فاعلمه .. نعم، التمثيل بالإيلاء فاسد، فإنّ الزوجة لا تحرم به أصلاً .. ولو مثّل بالظهار لاستقام^(٣)). انتهى

(١) شرح المنهاج في علم الأصول (٢/٧١٩). الناشر/ مكتبة الرشد - الرياض.

(٢) قال أبو بكر ابن قاضي شهبة (٧٧٩ - ٨٥١ هـ) في «طبقات الشافعية، ٣/ ٩٩-١٠٠»: (الإسنوي المصري. .. ذكره تلميذه سراج الدين بن الملقن في طبقات الفقهاء وقال: شيخ

الشافعية، ومفتيهم، ومصنفهم، ومدرسهم، ذو الفنون: الأصول والفقه والعربية وغير ذلك. وقال الحافظ ولي الدين أبو زرعة في وفياته: «اشتغل في العلوم حتى صار أَوْحَدَ زمانه، وشيخ الشافعية في أوانه، وصنف التصانيف النافعة. .. وأكثر علماء الديار المصرية طلبته. .. وشرح المنهاج للبيضاوي، وهو أحسن شروحه وأنفعها). انتهى كلام ابن قاضي شهبة.

(٣) نهاية السؤل (٤/١٩٦-١٩٧)، الناشر: عالم الكتب.

١٣ - الإمام موفق الدين ابن قدامة المقدسي (٥٤١ - ٦٢٠هـ): قال في كتابه «روضة الناظر» في أصول الفقه: (يجوز تعليل الحكم بِعِلَّتَيْنِ؛ لأن العلة الشرعية أمانة، فلا يمتنع نصب علامتين على شيء واحد.

ولذلك مَنْ لمس وَبَالَ في وقت واحد: انتقض وضوؤه بهما ..

إِنْ كَانَتْ عِلَّةُ الْمُسْتَدَلِّ مُؤَثَّرَةً: لَمْ تَبْطُلْ بِذَلِكَ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَمْثَلَةِ .. إِذْ ذَلَّ الشَّرْعُ عَلَى أَنْ كُلَّ وَاحِدَةٍ عِلَّةٌ عَلَى حَيَالِهَا.

وَلِإِنْ كَانَتْ ثَابِتَةً بِالِاسْتِنْبَاطِ: فَسَدَتْ^(١). انتهى

١٤ - العلامة تقي الدين ابن النجار (٨٩٨ - ٩٧٢هـ): قال في «شرح الكوكب المنير» في أصول الفقه: (يَجُوزُ تَعْلِيلُ صُورَةٍ وَاحِدَةٍ بِعِلَّتَيْنِ، وَبِعِلَالٍ مُسْتَقِلَّةٍ عَلَى الصَّحِيحِ، كَتَعْلِيلِ تَحْرِيمِ وَطْءِ هِنْدٍ - مَثَلًا - بِحَيْضِهَا وَإِحْرَامِهَا وَوَاجِبِ صَوْمِهَا، وَكَتَعْلِيلِ نَقْضِ الطَّهَارَةِ بِخُرُوجِ شَيْءٍ مِنْ فَرْجٍ وَزَوَالِ عَقْلِ وَمَسِّ فَرْجٍ؛ فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَعَدِّدِينَ يُثْبِتُ الْحُكْمَ مُسْتَقِلًّا. وَلِإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ بِمَعْنَى الْمَعْرِفِ، وَلَا يَمْتَنِعُ تَعَدُّدُ الْمَعْرِفِ ..

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَيَقْتَضِيهِ قَوْلُ أَحْمَدَ فِي خِنْزِيرٍ مَيِّتٍ وَغَيْرِهِ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ عَنْ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ وَالْأُصُولِيِّينَ ..

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: إِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِي الْعِلَّةِ الْمَنْصُوصَةِ دُونَ الْمُسْتَنْبَطَةِ؛ لِأَنَّ

الْمَنْصُوصَةَ دَلَّ الشَّرْعُ عَلَى تَعَدُّدِهَا، فَكَانَتْ أَمَارَاتٍ^(١). انتهى كلام ابن النجار.

١٥ - الإمام الشوكاني (١١٧٣ - ١٢٥٠هـ): قال في كتابه «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول»: (وَأَمَّا تَعَدُّدُ الْعِلَلِ الشَّرْعِيَّةِ مَعَ الْإِتِّحَادِ فِي الشَّخْصِ، كَتَعْلِيلِ قَتْلِ زَيْدٍ بِكَوْنِهِ قَتْلُ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ فِيهِ الْقِصَاصُ، وَزَنَى مَعَ الْإِحْصَانِ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُوجِبُ الْقَتْلَ بِمُجَرَّدِهِ، فَهَلْ يَصِحُّ تَعْلِيلُ إِبَاحَةِ دَمِهِ بِهَمَا مَعًا أَمْ لَا؟ .. عَلَى مَذَاهِبٍ: ..

الثَّانِي: الْجَوَازُ مُطْلَقًا، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ، كَمَا حَكَاهُ الْقَاضِي فِي «التَّفْرِيبِ»، قَالَ: وَهَذَا نَقُولُ؛ لِأَنَّ الْعِلَلَ عِلَالًا وَأَمَارَاتٌ عَلَى الْأَحْكَامِ، لَا مُوجِبَةً لَهَا، فَلَا يَسْتَحِيلُ ذَلِكَ. قَالَ ابْنُ بَرَهَانَ فِي «الْوَجِيزِ»: إِنَّهُ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ رَأْيُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ. الثَّالِثُ: الْجَوَازُ فِي الْمَنْصُوصَةِ دُونَ الْمُسْتَنْبَطَةِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ فُورَكَ، وَالْفَخْرُ الرَّازِيُّ، وَاتَّبَاعُهُ ..

وَالْحَقُّ: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ مِنَ الْجَوَازِ.

وَكَمَا ذَهَبُوا إِلَى الْجَوَازِ فَقَدْ ذَهَبُوا أَيْضًا إِلَى الْوُقُوعِ، وَلَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ عَقْلٌ وَلَا شَرْعٌ^(٢). انتهى كلام الإمام الشوكاني.

(١) شرح الكوكب المنير (٤/ ٧١-٧٣)، الناشر: مكتبة العبيكان، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد،

الطبعة: الثانية/ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٢) إرشاد الفحول (ص ٣٥٦).

تَنْبِيْهِ مُهْمَر:

قد نَبَّهَ جماعة من العلماء على أن الخلاف لفظي، يعني أن الجميع متفقون على وجود علتين منصوبتين مستقلتين لِحُكْمٍ واحد، لكن اختلفوا في لو اجتمعت العلتان في وقت واحد : ماذا نقول حيثُذ للتعبير عن العلة باللفظ؟ يَعْنِي كَأَنَّ الخلاف في الْمُسَمَّيات فقط.

قال الإمام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: (وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ نُبَيَّنَ أَنَّ الزَّعَاغَ فِي تَعْلِيلِ الْحُكْمِ بِعِلَّتَيْنِ يَرْجِعُ إِلَى زَعَاغٍ تَنَوُّعٍ وَزَعَاغٍ فِي الْعِبَارَةِ لَا إِلَى زَعَاغٍ تَنَاقُضٍ مَعْنَوِيٍّ .. التَّنَازُعُ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ الْمُعَيَّنِ الْوَاحِدِ بِالشَّخْصِ؛ مِثْلُ مَنْ لَمَسَ النِّسَاءَ وَمَسَّ ذَكَرَهُ وَبَالَ: هَلْ يُقَالُ: انْتِقَاضُ وَصُورِهِ ثَبَتَ بِعِلَلٍ مُتَعَدِّدَةٍ؟ فَيَكُونُ الْحُكْمُ الْوَاحِدُ مُعَلَّلًا بِعِلَّتَيْنِ. وَمِثْلُ مَنْ قَتَلَ وَارْتَدَّ وَزَنَى .. وَأَمْثَالُ ذَلِكَ. فَنَقُولُ: لَا زَعَاغَ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ الْأُمُورِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْعِلَّتَيْنِ مُسْتَقِلَّةٌ بِالْحُكْمِ فِي حَالِ الْإِنْفِرَادِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ اجْتَمَعَ هَذَا الْحُكْمُ عِلَّتَانِ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مُسْتَقِلَّةٌ بِهِ إِذَا انْفَرَدَتْ. فَهَذَا أَيْضًا بِمَا لَا زَعَاغَ فِيهِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: يَجُوزُ تَعْلِيلُهُ بِعِلَّتَيْنِ عَلَى الْبَدَلِ بِلَا زَعَاغٍ .. وَالزَّعَاغُ لَفْظِيٌّ .. وَأَوَّلِيكَ لَمْ يُنَازِعُوا هَؤُلَاءِ فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْعِلَّتَيْنِ مُسْتَقِلَّةٌ حَالِ انْفِرَادِهَا. فَهَذَا هُوَ الْكَلَامُ فِي الْعِلَّتَيْنِ الْمُجْتَمِعَتَيْنِ) ^(١). انتهى

المثال الثالث على أكاذيب وجهالات الغماري في علم أصول الفقه

كذبة: «الكراهة» في كلام الأئمة الْمُتَقَدِّمِينَ تَتَّفَقُ مع الجواز

قال عبد الله الغماري في كتابه «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ٥١-٥٣»: (قال الحافظ في «فتح الباري» بعد أن ذكر زيادة عمر وابنه في التلبية كما هنا: «.. لا بأس بالزيادة، لكونه لم يردّها عليهم، وأقرهم عليها، وهو قول الجمهور، وبه صرح أشهب، وحكى ابن عبد البر عن مالك الكراهة، قال: وهو أحد قولي الشافعي، وقال الشيخ أبو حامد: حكى أحد العراقيين عن الشافعي -يعني في القديم- أنه كره الزيادة على المرفوع ..» اهـ كلام الحافظ ..، جواز الزيادة هو قول الجمهور، بل هو إجماع، لأن الكراهة التي قال بها مالك والشافعي - في أحد قوليه - تتفق مع الجواز ولا تنافي، كما تَقَرَّرُ في علم الأصول). انتهى كلام الغماري.

قلتُ: وهذا مثال يَصْرُخُ بشدةٍ جَهْلُ الغماري بمصطلحات أئمة الفقه والأصول الْمُتَقَدِّمِينَ!!

وقد نَبَّهَ على ذلك كبار علماء أصول الفقه في مؤلفاتهم؛ لكي لا يقع الجهلة في هذا الخطأ في فَهْمِ كلام الأئمة الْمُتَقَدِّمِينَ؛ لكن الغماري أبى إلا أن يقع فريسة لجهله القبيح!!

وقد ذَكَّرْنَا تفصيل ذلك في كتابنا «الرد على القرضاوي والجديع» في باب (القواعد الأصولية/ القاعدة الثالثة: بيان أن الأئمة الْمُتَقَدِّمِينَ كمالك والشافعي والإمام أحمد يقولون: «نَكَرَهُ كَذًا»، ويقصدون التحريم).

وإليكم بعض تصريحات كبار علماء الفقه والأصول:

١ - الإمام ابن القيم (٦٩١ - ٧٥١هـ): قال في كتابه «إعلام الموقعين عن رب العالمين»: (قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: «سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: لَمْ يَكُنْ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ وَلَا مَنْ مَضَى مِنْ سَلَفِنَا، وَلَا أَدْرَكْتُ أَحَدًا أَقْتَدِي بِهِ يَقُولُ فِي شَيْءٍ: هَذَا حَلَالٌ، وَهَذَا حَرَامٌ، وَمَا كَانُوا يَجْتَرِثُونَ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا كَانُوا يَقُولُونَ: نَكْرَهُ كَذَا، وَنَرَى هَذَا حَسَنًا؛ فَيَنْبَغِي هَذَا، وَلَا نَرَى هَذَا...»).

قُلْتُ [القائل هو ابن القيم]: وَقَدْ غَلِطَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَتْبَاعِ الْأَئِمَّةِ عَلَى أَمْتِهِمْ بِسَبَبِ ذَلِكَ، حَيْثُ تَوَرَّعَ الْأَئِمَّةُ عَنْ إِطْلَاقِ لَفْظِ «التَّحْرِيمِ»، وَأَطْلَقُوا لَفْظَ «الْكِرَاهَةِ»، فَنفَى الْمُتَأَخِّرُونَ «التَّحْرِيمَ» عَمَّا أَطْلَقَ عَلَيْهِ الْأَئِمَّةُ «الْكِرَاهَةَ»، ثُمَّ سَهَّلَ عَلَيْهِمْ لَفْظَ «الْكِرَاهَةِ» وَخَفَّتْ مُؤَنَّتُهُ عَلَيْهِمْ، فَحَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى التَّنْزِيهِ، وَتَجَاوَزَ بِهِ آخَرُونَ إِلَى كِرَاهَةِ تَرْكِ الْأَوَّلَى، وَهَذَا كَثِيرٌ جِدًّا فِي تَصَرُّفَاتِهِمْ؛ فَحَصَلَ بِسَبَبِهِ غَلْطٌ عَظِيمٌ عَلَى الشَّرِيعَةِ وَعَلَى الْأَئِمَّةِ.

وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْجُمُعِ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ بِمِلْكِ الْيَمِينِ: «أَكْرَهُهُ، وَلَا أَقُولُ هُوَ حَرَامٌ»، وَمَذْهَبُهُ تَحْرِيمُهُ، وَإِنَّمَا تَوَرَّعَ عَنْ إِطْلَاقِ لَفْظِ «التَّحْرِيمِ»..

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ: «لَا يُعْجِبُنِي أَكْلُ مَا ذُبِحَ لِلزَّهْرَةِ وَلَا الْكَوَاكِبِ وَلَا الْكَنِيسَةِ، وَكُلُّ شَيْءٍ ذُبِحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: ٣].

فَتَأَمَّلْ كَيْفَ قَالَ: «لَا يُعْجِبُنِي» فِيمَا نَصَّ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَاحْتَجَّ هُوَ أَيْضًا بِتَحْرِيمِ اللَّهِ لَهُ فِي كِتَابِهِ.

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِ: «أَكْرَهُ لَحُومَ الْجَلَالَةِ وَالْبَنَاتِ»، وَقَدْ صَرَّحَ بِالتَّحْرِيمِ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ وَغَيْرِهِ .. وَهَذَا فِي أَجْوِبَتِهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُسْتَقْصَى.

وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ مِنَ الْأَيْمَةِ .. وَقَدْ نَصَّ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ أَنَّ «كُلَّ مَكْرُوهٍ فَهَوَ حَرَامٌ»، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَجِدْ فِيهِ نَصًّا قَاطِعًا - لَمْ يُطْلِقْ عَلَيْهِ لَفْظَ «الْحَرَامِ» .. وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: «يُكْرَهُ النَّوْمُ عَلَى فُرْشِ الْحَرِيرِ وَالتَّوَسُّدُ عَلَى وَسَائِدِهِ»، وَمُرَادُهُمَا التَّحْرِيمُ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبَاهُ: «يُكْرَهُ أَنْ يَلْبَسَ الذُّكُورُ مِنَ الصَّبِيَّانِ الذَّهَبَ وَالْحَرِيرَ»، وَقَدْ صَرَّحَ الْأَصْحَابُ أَنَّهُ حَرَامٌ .. وَهَذَا كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ جِدًّا ..

وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَجْوِبَتِهِ: أَكْرَهُ كَذَا، وَهُوَ حَرَامٌ ..

وَأُطْلِقَ لَفْظُ «الْكِرَاهَةِ» لِأَنَّ الْحَرَامَ يَكْرَهُهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؛ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى عَقِيبَ ذِكْرِ مَا حَرَّمَهُ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ مِنْ عِنْدِ قَوْلِهِ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ .. إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزَّانِيَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ .. إِلَى آخِرِ الْآيَاتِ؛ ثُمَّ قَالَ: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُمْ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨] ..

فَالسَّلَفُ كَانُوا يَسْتَعْمِلُونَ «الْكِرَاهَةَ» فِي مَعْنَاهَا الَّذِي اسْتُعْمِلَتْ فِيهِ فِي كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَكِنْ الْمُتَأَخِّرُونَ اضْطَلَحُوا عَلَى تَخْصِيسِ الْكِرَاهَةِ بِمَا لَيْسَ بِمُحَرَّمٍ، وَتَرْكُهُ أَرْجَحُ مِنْ فِعْلِهِ، ثُمَّ حَمَلَ مَنْ حَمَلَ مِنْهُمْ كَلَامَ الْأَيْمَةِ عَلَى الْإِضْطِلَاحِ الْحَادِثِ،

فَغَلِطَ فِي ذَلِكَ^(١). انتهى

٢ - الإمام أبو حامد الغزالي (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ): قال في كتابه «المستصفى» في أصول الفقه: (فكثيرًا ما يقول الشافعي رحمه الله: «وأكره كذا»، وهو يريد التحريم)^(٢). انتهى

قلت: الغزالي من كبار فقهاء الشافعية، وله مؤلفات في فقه الشافعية، منها: «الوسيط»، و«الوجيز» و«البيسط»، فهو خير بمذهب الإمام الشافعي.

٣ - الفخر الرازي (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ): قال في كتابه «المحصول في أصول الفقه»: (وأما «المكروه» فيقال بالاشتراك على أمور ثلاثة: أحدها: ما نهى عنه نهى تنزيه .. لم يكن على فعله عقاب.

وثانيها: المحذور، وكثيرًا ما يقول الشافعي رحمه الله: «أكره كذا»، وهو يريد به التحريم)^(٣). انتهى

قلت: الرازي من كبار علماء أصول الفقه عند الشافعية.

٤ - الإمام علاء الدين المرداوي الحنبلي (٨١٧ - ٨٨٥ هـ): قال في كتابه «التجيب شرح التحرير» في أصول الفقه: (يطلق «المكروه» ويراد به «الحرام»، وهو

(١) إعلام الموقعين (١ / ٣٩ - ٤٣).

(٢) المستصفى (١ / ٦٦ - ٦٧)، تأليف: أبي حامد الغزالي، نشر: دار الفكر، مع فواتح الرحموت.

(٣) المحصول (١ / ١٣١)، تأليف: محمد بن عمر بن الحسين الرازي، دار النشر: جامعة الإمام

محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - ١٤٠٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: طه العلواني.

كثير في كلام الإمام أحمد وغيره من المُتَقَدِّمِينَ^(١). انتهى

قلت: المرداوي من كبار علماء الحنابلة في الفقه وأصوله، له مؤلفات في فقه وأصول الإمام أحمد، منها «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف»، فهو خير بمذهب الإمام أحمد بن حنبل.

٥ - تقي الدين ابن النجار (٨٩٨ - ٩٧٢ هـ): قال في كتابه «شرح الكوكب المنير» في أصول الفقه: «(الْمَكْرُوهُ) فِي عُرْفِ الْمُتَأَخِّرِينَ: لِلتَّنْزِيهِ، يَعْنِي أَنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ اصْطَلَحُوا عَلَى أَنَّهُمْ إِذَا أَطْلَقُوا «الْكِرَاهَةَ» فَمَرَادُهُمُ التَّنْزِيهِ، لَا التَّحْرِيمَ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُمْ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى «الْحَرَامِ» لَكِنْ قَدْ جَرَتْ عَادَتُهُمْ وَعُرْفُهُمْ أَنَّهُمْ إِذَا أَطْلَقُوهُ أَرَادُوا التَّنْزِيهِ لَا التَّحْرِيمَ. وَهَذَا مُصْطَلَحٌ لَا مُشَاحَّةَ فِيهِ.

وَيُطْلَقُ «الْمَكْرُوهُ» عَلَى الْحَرَامِ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ. وَمِنْ كَلَامِهِ: «أَكْرَهُ الْمُتَعَةَ، وَالصَّلَاةَ فِي الْمَقَابِرِ» وَهُمَا مُحَرَّمَانِ^(٢). انتهى

قلت: ابن النجار من علماء الفقه والأصول الحنابلة.

٦ - تقي الدين السبكي (٦٨٣ - ٧٥٦ هـ): قال في كتابه «الإبهاج في شرح المنهاج» في أصول الفقه: (وفي المكروه ثلاث اصطلاحات: أحدها: الحرام. فيقول

(١) التحبير شرح التحرير (٣/ ١٠٠٨)، تأليف: علاء الدين المرداوي الحنبلي، تحقيق: د. عبد

الرحمن الجبرين، د. غوض القرني، د. أحمد السراح، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٠م.

(٢) شرح الكوكب المنير (١/ ٤١٨-٤١٩).

الشافعي: «أكره كذا»، ويريد «التحريم»، وهو غالب إطلاق المُتَقَدِّمِينَ^(١). انتهى

قلتُ: السبكي من كبار فقهاء الشافعية، فهو خير بمذهب الإمام الشافعي.

٧ - الإمام بدر الدين الزركشي (٧٤٥ - ٧٩٤ هـ): قال في كتابه «البحر المحيط» في أصول الفقه: (فصل في «المكروه»... ويُطْلَقُ عَلَى أَرْبَعَةِ أُمُور:

أحدها: الحرام.. ووقع ذلك في عبارة الشافعي ومالك..

قال الصيدلاني: وهو غالب في عبارة المُتَقَدِّمِينَ... فكَرِهُوا إِطْلَاقَ لَفْظِ «التَّحْرِيمِ»^(٢). انتهى

قلتُ: الزركشي من كبار علماء الشافعية في الفقه والأصول، فهو خير بمذهب الإمام الشافعي.

٨ - شهاب الدين الألوسي (١٢١٧-١٢٧٠ هـ): قال في تفسيره «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني»: (المتقدمون كثيراً ما يريدون بـ «المكروه»: «الحرام»، كما في قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٨] [٣]. انتهى

(١) الإبهاج (١/ ٥٩)، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٠٤ هـ.

(٢) البحر المحيط (١/ ٢٣٩)، الناشر: دار الكتب العلمية، تحقيق: د. محمد تامر، الطبعة: الأولى -

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

(٣) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (٢١/ ٦٩)، تأليف: العلامة أبي الفضل

شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

الخلاصة:

كل هذه التنبيهات من علماء أصول الفقه على مدار التاريخ الإسلامي،
والغماري غارق في ظلمات من الجهل!!

وليته اختبأ بجهله، أو ذهب يتعلّم العلم الصحيح، لكنه طلع علينا بجهله هذا
يُضلل المسلمين بقوله:

(الكراهة التي قال بها مالك والشافعي - في أحد قوليّه - تتفق مع الجواز ولا
تنافيه، كما تقرر في علم الأصول)!!

قلتُ: لا نقصد هنا بيان حكم هذه المسألة الفرعية، وإنما نقصد تصحيح هذا
الخطأ الأصولي الفادح.

المثال الرابع على أكاذيب وجهالات الغماري في علم أصول الفقه

كذبة: الإجماع السكوتي مُخْتَلَفٌ فِي حُجِّيَّتِهِ دُونَ تَفْصِيلِ

قال عبد الله الغماري في كتابه «مصباح الزجاجة في فوائد قضاء الحاجة، ص ٤١»: (الإجماع السكوتي مُخْتَلَفٌ فِي حَقِيقَتِهِ، وَفِي تَسْمِيَتِهِ، وَفِي حُجِّيَّتِهِ). انتهى قلت: وهذا أيضًا من سلسلة جهالات وتخبطات وتخليطات الغماري في علم أصول الفقه.

فقد اتفق علماء الأئمة على أَنَّ الإجماع السكوتي حُجَّةٌ قَطْعِيَّةٌ فِي حَالَةِ الْمَسْأَلَةِ الْمُتَكَرِّرَةِ - مع تطاول الزمان.

وإليك تصريحات كبار علماء الأصول بذلك:

١ - تاج الدين السبكي (٧٢٧ - ٧٧١هـ): قال في كتابه «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» في أصول الفقه - في ذكر قيود الإجماع السكوتي -:

(أَلَّا يَتَكَرَّرَ ذَلِكَ مَعَ طَوْلِ الزَّمَانِ .. وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا تَكَرَّرَتِ الْفُتْيَا، وَطَالَتِ الْمُدَّةُ مَعَ عَدَمِ الْمَخَالَفَةِ .. أَقُولُ: إِنَّهُ يُفْضَى إِلَى الْقَطْعِ، وَيَخْتَلَفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ طَوْلِ الزَّمَانِ وَقَصْرِهِ، وَقَدْ صَرَحَ ابْنُ التَّلْمِسَانِيِّ فِي «شرح المعالم» بِذَلِكَ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ، وَذَلِكَ هُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، فَإِنَّهُ جَعَلَ صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ: مَا لَمْ يَطُلْ

الزمان مع تكرار الواقعة)^(١). انتهى

٢ - شرف الدين ابن التلمساني (٥٦٧ - ٦٤٤ هـ): قال في كتابه «شرح المعالم» في أصول الفقه: (إذا قال بعض أهل العصر قولاً وسكت الباقون عن الإنكار .. اعلم أن لنا صوراً ثلاثة: .. الصورة الثانية: أن ينتشر ذلك القول ويشتهر ويتكرر وتتوالى عليه الأزمنة من غير إنكار، كعمل الصحابة بأخبار الأحاد والقياس، فهذا حجة وإجماع؛ فإن العادة - والحالة هذه - تُحيل السكوت إلا عن موافقة، وجميع ما ذكر من الاحتمالات لا يبقى مع التكرار وتتوالى الأزمنة.

الثالثة: صورة مسألة الكتاب، وهو إذا أفتى بعض أو عمل وعرفوا بذلك وسكتوا ولم ينكروا، ولم يتكرر)^(٢). انتهى

قلت: فقد صرح الإمام التلمساني بأن صورة مسألة الكتاب - وهي مسألة الإجماع السكوتي المُختلف في حجته - تختص وتتقيد بحالة عدم تكرار الواقعة مع طول الزمان .

أما عند تكرار الواقعة مع طول الزمان فإنه تنتفي جميع الاحتمالات التي ذكروها في تفسير السكوت، فيثبت الإجماع، ويكون حجة قطعية. فهذه الحالة لا اختلاف فيها بين العلماء.

(١) رفع الحاجب شرح مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه (٢/ ٢٠٩)، تأليف: تاج الدين

السبكي، تحقيق: علي عوض وعادل عبد الموجود، نشر: عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٩ م.

(٢) شرح «المعالم» في أصول الفقه (٢/ ١٢٢)، تأليف: ابن التلمساني عبد الله بن محمد شرف

الدين، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى / ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٣ - إمام الحرمين أبو المعالي الجويني (٤١٩ - ٤٧٨ هـ): قال في كتابه «البرهان» في أصول الفقه، بعد أن ذكر احتمالات السكوت:

(وبعد ذلك كله غائلة هي خاتمة المسألة، وغاية سرها، ونحن نُبديها في معرض سؤال وجواب .

فإن قيل: إن اتجه في حكم العادة سكوت العلماء على قول مجتهد فيه مضمون في مسألة ، فاستمرارهم على السكوت زمناً متطاولاً - يخالف العادة قطعاً إذا كان يتكرر تذاكر الواقعة والخوض فيها، ومن لم يجعل السكوت إجماعاً فإنما يستقيم له مطلوبه في السكوت في الزمان القصير ..

وأنا أقول: لا يُتَصَوَّر دوام السكوت مع تذاكر الواقعة في حكم العادة قطعاً، وهذه صورة يُحِيلُ الْعَقْلُ وَقُوعَهَا .. فرجعت صورة المسألة على الضرورة إلى السكوت في الزمان القصير، وفيه الاحتمالات التي قدمناها .. وهذا منتهى المسألة تصويراً وتقريباً^(١). انتهى.

٤ - الإمام بدر الدين الزركشي (٧٤٥ - ٧٩٤ هـ): قال في كتابه «البحر المحيط» في أصول الفقه: (الشَّرْطُ الْعَاشِرُ: أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مِمَّا يَدُومُ وَيَتَكَرَّرُ وَقُوعُهُ وَالْحَوْضُ فِيهِ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ السُّكُوتُ إِجْمَاعًا، وَهَذَا مَا اخْتَارَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي آخِرِ الْمَسْأَلَةِ، وَأَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ: إِذَا فُرِضَ السُّكُوتُ فِي الزَّمَنِ الْيَسِيرِ)^(٢). انتهى

(١) البرهان (١/٤٥١)، تأليف: إمام الحرمين أبي المعالي الجويني، دار النشر: الوفاء - مصر،

الطبعة: الرابعة/ ١٤١٨ هـ، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب.

(٢) البحر المحيط (٦/٤٦٨).

قلتُ: ها هي ذي بين أيديكم تصريحاتٌ جُمع من كبار علماء أصول الفقه، فقد صرّحوا بأن الإجماع السكوتي المختلف فيه إنما هو خاص بما إذا لم يتكرر وقوع المسألة والخوض فيها مع طول الزمان، وأما إذا تكرر ذلك فإن علماء الأمة اتفقوا - حينئذ - على أن السكوت يكون إجماعاً قطعياً يجب اتّباعه، وتحرم مخالفته .

لكن مشكلة الغماري أنه جاهل بعلم أصول الفقه، لذلك فإنه عندما يتكلم في مسألة أصولية تجدونه يأتي فيها بمصائب وبلايا، فهو لا يستطيع التمييز بين مواضع الاتفاق ومواضع النزاع .

وأقوى دليل على ذلك هو جهله باتفاق علماء الأصول على حجية الإجماع السكوتي في حالة تكرار الواقعة والخوض فيها مع طول الزمان .

وأقوى دليل على ذلك - أيضاً - جهالاته في علم أصول الفقه المذكورة في هذا الباب من كتابنا هذا وفي الباب الرابع الخاص بـ «تسخن التلاوة» .

وسيأتي الكثير من ذلك قريباً - إن شاء الله تعالى - .

المثال الخامس على أكاذيب وجهالات الغماري في علم أصول الفقه

قاعدة: «العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب»

قال عبد الله الغماري في كتابه «الرد المحكم المتين على كتاب القول المبين»، ص ١٩-٢٠: «قوله: «إن أئمة المسلمين متفقون على أصل مشهور، وهو أن العبرة في التشريع بعموم اللفظ لا بخصوص السبب» هذا كذب وجهل، وذلك أن هذا الأصل ليس متفقاً عليه بهذا الإطلاق الذي ذكره، بل فيه تفصيلات وخلافات مبسطة في محلها من أصول الفقه، ونحن نلخصها .. حتى يتبين للقارئ مقدار أمانة هذا المنتطع وسعة علمه الذي يزعم أن عليه تبعة تبليغه.

قال علماء أصول الفقه: .. هذا القسم محل خلاف بين العلماء، وفيه مذاهب:

أحدها: يجب قَصْرُه على صورة السبب، فلا يتناول غيرها، نقله القاضي أبو الطيب والماوردي وابن السمعاني وابن برهان عن الإمام مالك .. وقال به أيضاً أبو ثور والمزني والقفال والدقاق). انتهى كلام الغماري؛

قلتُ: هذا الكلام يدل على شدة جَهْل الغماري في علم أصول الفقه، اللهم إلا إذا كان عنده علم لكنه ارتكب جريمة الكذب والتزوير والتدليس كما سنرى فيما يلي:

المطلب الأول: بيان معنى القاعدة.

المطلب الثاني: بيان جَهْل الغماري بقول الإمام مالك.

المطلب الثالث: بيان إجماع الصحابة والتابعين على العمل بهذه القاعدة.

المطلب الرابع: بيان جهل الغماري بقول القفال.

وإليك تفصيل ذلك:

المطلب الأول: بيان معنى القاعدة:

إذا سأل أحد الصحابة رضي الله عنه النبي ﷺ: إذا كنا في البحر وليس معنا من الماء إلا ما يكفي للشرب فقط (حالة ضرورة)، فهل نتوضأ من ماء البحر؟

فإذا أجاب النبي ﷺ قائلا: «ماء البحر طهور».

هنا نلاحظ أن السؤال خاص بحالة الضرورة فقط، بينما قوله: «ماء البحر طهور» هو لفظ عام، ليس خاصا بحالة محددة، فهو يشمل جميع الحالات؛ سواء كانت حالة ضرورة أو في الأحوال العادية.

في هذه الحالة أجمع الصحابة والتابعون على أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فالسؤال مُهمَل غير مُعْتَبَر، إنما العبرة بما أفاده اللفظ العام.

المطلب الثاني: بيان جهل الغماري بقول الإمام مالك:

أسألكم ثلاثة أسئلة:

السؤال الأول: هل الإمام مالك يقول بقاعدة «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»؟

كأنني أسمع بعضكم يقول: لا؛ لأن الغماري ذكر أن العلماء نقلوا عن مالك أنه يجب قَصْر اللفظ على صورة السبب.

فأقول لكم: لقد ضَلَّكم الغماري كما سترون بعد قليل.

السؤال الثاني: مَنْ هُمُ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ نَقَلُوا عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ بِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ؟
 كَأَنِّي أَسْمَعُ بَعْضَكُمْ يَقُولُ: قَالَ الْغَمَارِيُّ: (نَقَلَهُ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَالْمَاورِدِيُّ
 وَابْنُ السَّمْعَانِيِّ وَابْنُ بَرَهَانَ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ).

فَأَقُولُ لَكُمْ: كُلُّ هَؤُلَاءِ شَافِعِيَّةٌ، لَيْسَ فِيهِمْ وَاحِدٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَالِكِيَّةِ، الْقَاضِي أَبُو
 طَيْبٍ شَافِعِيٌّ، وَالْمَاورِدِيُّ شَافِعِيٌّ، وَابْنُ السَّمْعَانِيِّ شَافِعِيٌّ، وَابْنُ بَرَهَانَ شَافِعِيٌّ،
 جَمِيعُهُمْ ذَكَرَهُمْ تَاجُ الدِّينِ السَّبْكِ فِي كِتَابِهِ «طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى»!!

السؤال الثالث: حِينَ نَرِيدُ أَنْ نَعْرِفَ مَذْهَبَ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَأَقْوَالَهُ، هَلْ نَعْتَمِدُ
 عَلَى كُتُبِ عُلَمَاءِ الْمَالِكِيَّةِ الْعَارِفِينَ بِمَذْهَبِ إِمَامِهِمْ وَأَقْوَالِهِ وَكُتُبِهِ؟ أَمْ نَعْتَمِدُ عَلَى
 مَعْلُومَاتِ فُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ؟!!

كَأَنِّي أَسْمَعُكُمْ تَقُولُونَ: نَعْتَمِدُ عَلَى كُتُبِ عُلَمَاءِ الْمَالِكِيَّةِ الْعَارِفِينَ بِمَذْهَبِ إِمَامِهِمْ
 وَأَقْوَالِهِ وَكُتُبِهِ.

فَهَذَا هُوَ سَبِيلُ الْعِلْمِ الصَّحِيحِ، لَكِنَّ الْغَمَارِي اتَّبَعَ سَبِيلَ الْجَهْلِ، فَأَصْبَحَ غَارِقًا
 فِي ظُلُمَاتِ مِنَ الْجَهْلِ، بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ؛ كَمَا سَيَتَضَحَّى مِمَّا يَلِي.

وَالْآنَ؛ إِلَيْكُمْ بَعْضُ تَصَرُّيحاتِ كِبَارِ أئِمَّةِ الْمَالِكِيَّةِ بِخِلَافِ مَا زَعَمَهُ الْغَمَارِيُّ:

١ - الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيُّ (٤٦٨ - ٥٤٣هـ): قَالَ فِي كِتَابِهِ
 «الْمَحْصُولُ» فِي أَصُولِ الْفَقْهِ: (قَالَ عُلَمَاؤُنَا: الَّذِي يَقْتَضِيهِ مَذْهَبُ مَالِكٍ أَنَّ الْأَلْفَاظَ
 الْوَارِدَةَ عَلَى الْأَسْبَابِ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

الأول: أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ مُسْتَقِلًّا بِنَفْسِهِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمُرَادِ مِنْهُ إِلَى سَبَبِهِ.

الثاني: ألا يعرف المراد منه إلا بعد معرفة سببه.

فأما الأول فيحمل على عمومه.. وهذا التقسيم صحيح^(١). انتهى

٢ - الإمام أبو زكريا الرهوني المالكي (المتوفى ٧٧٣هـ): قال في كتابه «تحفة المسئول في شرح مختصر منتهى السؤل» في أصول الفقه:

(العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ونُقل عن مالك والشافعي أنه لا عبرة بعموم اللفظ، إنما المعتبر خصوص السبب، والصحيح عنهما خلافه)^(٢). انتهى
قلتُ: فقد صرح الإمام الرهوني بأن الصحيح عن الإمام مالك هو أن العبرة بعموم اللفظ.

٣ - العلامة أبو العباس القيرواني المالكي المعروف بـ «حلولو» (٨١٥-٨٩٨هـ): ذكر قاعدة «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب» في كتابه «الضياء اللامع شرح جمع الجوامع» في أصول الفقه، ثم قال:

(هو المشهور عن مالك والشافعي، وقال الرهوني: هو الصحيح عنهما)^(٣).

٤ - العلامة العلوي الشنقيطي المالكي (المتوفى ١٢٣٥هـ): قال في كتابه «نشر البنود على مراقبي السعود» في أصول فقه المالكية: (دَعِ التَّخْصِصَ بِصُورِ الْأَسْبَابِ

(١) المحصول (ص ٧٨-٧٩).

(٢) تحفة المسئول في شرح مختصر منتهى السؤل (٣/ ١١٠).

(٣) الضياء اللامع شرح جمع الجوامع (٢/ ٨٣)، تأليف: أحمد بن عبد الرحمن الشهير بـ «حلولو»، الناشر: مركز ابن العطار - القاهرة، تحقيق: نادر العطار، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

التي وَرَدَ لِأَجْلِهَا الْعَامُ، فَلَا يَخْتَصُّ الْعَامُ بِهَا، بَلْ يَبْقَى عَلَى عَمُومِهِ كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ^(١). انْتَهَى

قُلْتُ: نصوص الإمام مالك في «المُدَوَّنَةُ» صريحة في أنه يأخذ بعموم اللفظ؛ لا بخصوص السبب.

وقد ذَكَرْنَا أَكْثَرَ مِنْ مِثَالٍ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ مَالِكٍ نَفْسَهُ (انظر تفصيل ذلك في كتابنا «الرد على القرضاوي والجديع والعلواني، باب «القواعد الأصولية»، القاعدة الأصولية الثالثة».

ونكتفي هنا بِذِكْرِ مِثَالٍ وَاحِدٍ:

روى الإمام مالك في «الموطأ»: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَهَبَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمْ، وَحَانَتْ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ الْمُؤَدِّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، فَقَالَ: أَتَصَلِّي لِلنَّاسِ فَأَقِيمَ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ .. فَصَفَّقَ النَّاسُ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ مِنَ التَّصْفِيقِ التَّفَّتَ أَبُو بَكْرٍ، فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ .. وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى، ثُمَّ انْصَرَفَ .. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ مِنَ التَّصْفِيقِ؟! مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ..»^(٢) الحديث.

(١) نشر البنود على مراقبي السعود (١/٢٥٣)، تأليف: عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨ م.

(٢) الموطأ (حديث رقم: ٣٩٠)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - مصر، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، رواية يحيى الليثي.

قلتُ: قوله ﷺ: «مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ» لفظ عام يشمل كل الحالات، لكنه قيل بعد وقوع سبب خاص أو حالة خاصة، وهو تصفيق الرجال في الصلاة لتنبية الإمام.

وقد قال الإمام مالك بعموم اللفظ هنا، ولم يجعل التسبيح خاصاً بالسبب المذكور في الحديث.

فقد جاء في «المُدَوَّنَةُ»: (قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: كَانَ مَالِكٌ يُضَعِّفُ التَّصْفِيقَ لِلنِّسَاءِ .. وَكَانَ يَرَى التَّسْبِيحَ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ جَمِيعًا).

قُلْتُ لِابْنِ الْقَاسِمِ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا صَلَّى فِي بَيْتِهِ فَاسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ رَجُلٌ، فَسَبَّحَ بِهِ يُرِيدُ أَنْ يُعَلِّمَهُ أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ، مَا قَوْلُ مَالِكٍ فِيهِ؟

قَالَ: قَوْلُهُ: «مَنْ نَابَهُ فِي صَلَاتِهِ شَيْءٌ فَلْيُسَبِّحْ» وَهَذَا قَدْ سَبَّحَ. قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ أَرَادَ الْحَاجَّةَ - وَهُوَ فِي صَلَاتِهِ - فَلَا بَأْسَ أَنْ يُسَبِّحَ أَيُّضًا^(١). انتهى

قلتُ: فقد قال الإمام مالك بعموم اللفظ على الرغم من أن الحديث وارد في الصلاة لتنبية الإمام من المأموم؛ وليس في المنفرد إن أراد الحاجة أو لإعلام القادم أنه يُصلي.

وقال الإمام أبو الوليد الباجي المالكي في كتابه «المنتقى شرح الموطأ» في شرح هذا الحديث: (قَوْلُهُ: «مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ» هَذَا عَامٌّ فِي الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ؛ فَإِنَّ «مَنْ» تَقَعُ عَلَى كُلِّ مَنْ يَعْقِلُ مِنَ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ .. فَذَهَبَ مَالِكٌ إِلَى أَنَّ حُكْمَ

النِّسَاءِ التَّسْبِيحُ كَالرِّجَالِ.. وَالِدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكٌ: قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ».

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّ هَذَا الْخَبَرَ إِنَّمَا وَرَدَ بِسَبَبِ الْقَوْمِ الَّذِينَ صَفَّقُوا خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ؛ فَيَجِبُ أَنْ يُقْصَرَ عَلَيْهِمْ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ اللَّفْظَ عَامٌّ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ؛ فَلَا يُقْصَرُ عَلَى سَبَبِهِ^(١). انتهى

(١) المتفقى شرح الموطأ (٢/٣١٠)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٠ هـ.

وقد يسأل سائل: ولماذا أخطأ بعض الشافعية في معرفة مذهب الإمام مالك؟

الجواب: من أسباب ذلك أن يجد أحدهم مسألة فرعية فقهية، ويجد أن الإمام مالك بن أنس لم يحكم فيها بما يفيد عموم اللفظ، فَيَتَوَهَّمُ أن سبب ذلك هو أن الإمام مالك بن أنس لا يأخذ بقاعدة «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب».

وهذا وهم خاطئ، فالإمام مالك قد يكون لم يَقُلْ بالعموم في هذه المسألة الفرعية لوجود أدلة متعارضة في المسألة، أو لأسباب أخرى.

وقد ذكرنا مثلاً يوضح ذلك في كتابنا («الرد على القرضاوي والجديع والعلواني»، باب «القواعد الأصولية»، القاعدة الأصولية الثالثة).

ونذكر - هنا - المثال مختصراً:

نقل بعض المالكية قولين للإمام مالك في هذه القاعدة، ومنشأ هذا الغلط هو أن البعض استنتج ذلك - استنتاجاً خاطئاً - من كلام الإمام مالك في مسألة ولوغ الكلب في الإناء؛ حيث قصره مرة على إناء الماء فقط، وقال مرة أخرى بعمومه في الطعام والماء واللبن.

وقد صرح بذلك أحد كبار أئمة المالكية؛ وهو الإمام أبو عبد الله المازري المالكي (٤٥٣ -

المطلب الثالث: بيان إجماع الصحابة والتابعين على العمل بهذه القاعدة:

لقد اتفق أصحاب النبي ﷺ والتابعون من بعدهم على العمل بقاعدة «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب».

وقد تتابع كبار أهل العلم على نقل هذا الإجماع، وذكرنا في كتابنا «الرد على القرضاوي والجديع والعلواني، الباب الثاني» تصريحات كثيرة لكبار أئمة أصول الفقه، ونكتفي هنا بذكر ما يلي:

٥٣٦هـ، حيث قال في كتابه «إيضاح المحصول من برهان الأصول، ص ٢٩٠:

(يُحكم بعموم اللفظ ولا يقصر على السبب .. وأشار ابن خويز منداد إلى اختلاف قول مالك في هذا؛ استقرأ من اختلاف قوله في غسل الآنية التي ولغ فيها كلب - وفيها طعام - فقال مرة: «إن يغسل ففي الماء وحده»، قَصْرًا منه لعموم اللفظ - وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا ولغ الكلب في إناء أحلكم» الحديث - على ما وَرَدَ فيه الحديث، وهو الماء.

وقال مرة: «تغسل سائر الأواني، وإن كان فيها طعام»؛ أَخَذًا بعموم اللفظ، غير مُلْتَفِت إلى سببه). انتهى

قلت: الإمام مالك حين لم يَقُلْ بعموم الحديث - ليس هذا لأنه لا يقول بقاعدة «العبرة بعموم اللفظ»؛ وإنما لأنه كان لا يدري المعنى المقصود من حديث ولوغ الكلب في الإناء، وكان يُضَعِّفُهُ.

وقد صَرَّح بذلك صاحبه ابن القاسم حين قال في «المدونة، ١/ ١١٦»: (قَالَ مَالِكٌ: قَدْ جَاءَ هَذَا الْحَدِيثُ وَمَا أَذْرِي مَا حَقِيقَتُهُ!! .. وَكَانَ يُضَعِّفُهُ). انتهى

١ - العلامة علاء الدين البخاري (المتوفى ٧٣٠هـ): قال في موسوعته في أصول الفقه «كشف الأسرار»: (إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ رضي الله عنهم عَلَى إِجْرَاءِ النُّصُوصِ الْعَامَّةِ - الْوَارِدَةِ مُقَيَّدَةً بِأَسْبَابٍ - عَلَى عُمُومِهَا.. وَلَمْ يُخْصُوا هَذِهِ الْعُمُومَاتِ بِهَذِهِ الْأَسْبَابِ؛ فَعَرَفْنَا أَنَّ الْعَامَّ لَا يَخْتَصُّ بِسَبَبِهِ)^(١). انتهى

٢ - سعد الدين التفتازاني الشافعي (٧١٢ - ٧٩٣ هـ): قال في «التلويح إلى كشف حقائق التنقيح» في أصول الفقه: (قَدْ اشتهر من الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمُ التَّمَسُّكُ بِالْعُمُومَاتِ الْوَارِدَةِ فِي حَوَادِثَ وَأَسْبَابٍ خَاصَّةٍ مِنْ غَيْرِ قَصْرِ لَهَا عَلَى تِلْكَ الْأَسْبَابِ؛ فَيَكُونُ إِجْمَاعًا عَلَى أَنَّ الْعِبْرَةَ لِعُمُومِ اللَّفْظِ)^(٢). انتهى

٣ - الإمام زين الدين ابن نجيم (ت ٩٧٠ هـ): قال في كتابه «فتح الغفار بشرح المنار» في أصول الفقه: (العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب عندنا؛ لأن التمسك إنما هو باللفظ، وهو عام، وخصوص السبب لا ينافي عموم اللفظ ولا يقتضي اقتصاره عليه، ولأن الصحابة ومن بعدهم تمسكوا بالعمومات الواردة في حوادث خاصة؛ فكان إجماعاً على أن العبرة لعموم اللفظ)^(٣). انتهى

(١) كشف الأسرار (٢/ ٣٩٠-٣٩١)، تأليف: علاء الدين عبد العزيز البخاري، الناشر: دار الفاروق الحديثة، الطبعة: الثانية - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

(٢) التلويح إلى كشف حقائق التنقيح (١/ ١١٤)، شرح التلويح - لسعد الدين التفتازاني - على

«التوضيح لمن التنقيح» لعبيد الله بن مسعود البخاري الحنفي، دار النشر: دار الكتب العلمية -

بيروت - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م، تحقيق: زكريا عميرات.

(٣) فتح الغفار (٢/ ٦٥)، تأليف: زين الدين ابن نجيم الحنفي، الناشر: مصطفى الحلبي - مصر.

٤ - العلامة محب الله بن عبد الشكور^(١) (المتوفى ١١١٩هـ): قال في كتابه «مُسَلَّمُ الثُّبُوتِ» في أصول الفقه - مع شرح العلامة عبد العلي نظام الدين الأنصاري^(٢) (المتوفى ١٢٢٥هـ) صاحب كتاب «فواتح الرحموت بشرح مُسَلَّمِ الثُّبُوتِ»: انتهى

(«تمسك الصحابة ومن بعدهم» - من غير نكير - بالعمومات الواردة على أسباب خاصة، وهذا يفيد عِلْمًا عاديًّا بالإجماع على عدم منع خصوص السبب عموم اللفظ)^(٣). انتهى

الخلاصة:

قد ثَبَتَ إجماع الصحابة ومَن بعدهم على قاعدة «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»، فلا يُعْتَدُ بقول مَن جاء متأخرًا فخالف هذا الإجماع، لأن من خرج على الإجماع يكون قوله شاذًّا ولا يُعْبَأُ به.

ونجد الإمام أبا عبد الله المازري (٤٥٣-٥٣٦هـ) وهو من كبار أئمة المالكية - قد وَصَفَ المخالف بالشذوذ، فقال في كتابه «إيضاح المحصول من برهان الأصول»: (يُحْكَمُ بعموم اللفظ ولا يقصر على السبب، وشذ بعض أصحابنا وهو أبو

(١) محب الله بن عبد الشكور من علماء أصول الفقه، حنفي المذهب، توفي ١١١٩هـ. الأعلام (٢٨٣/٥).

(٢) نظام الدين الأنصاري من علماء أصول الفقه، توفي ١٢٢٥هـ. الأعلام (٧١/٧).

(٣) فواتح الرحموت بشرح مُسَلَّمِ الثُّبُوتِ (١/٢٩٠)، مطبوع مع المستصفى، الناشر: دار الفكر - بيروت.

الفرج، فقال يَقْضِرُهُ عَلَى سَبِيهِ^(١). انتهى

على أن هذه الأقوال الشاذة ربما لم ينطق بها أصحابها الذين نُسِبَتْ إِلَيْهِمْ، وإنما تَوَهَّمُ البعض أنهم قالوا بها، كما حَدَّثَ بخصوص قول الإمام مالك في مسألة ولو غ الكلب في الإناء، وسيتضح ذلك بما سيأتي في المطلب الرابع.

المطلب الرابع: بيان جهل الغماري بقول القفال:

تَقَدَّمَ قول الغماري: (وفيه مذاهب: أحدها: يجب قَضْرُهُ عَلَى صورة السبب، فلا يتناول غيرها.. وقال به أيضًا أبو ثور والمزني والقفال). انتهى كلام الغماري.

قلتُ: بَلْ قَالَ الْقِفَالُ بِقَاعِدَةِ «الْعَبْرَةِ بَعْمُومِ الْفَعْظِ»، وَصَرَّحَ الْقِفَالُ نَفْسَهُ بِذَلِكَ فِي كِتَابِهِ، وَأَخْطَأَ مَنْ نَقَلَ عَنْهُ غَيْرَ ذَلِكَ.

وفي ذلك يقول الإمام بدر الدين الزركشي في موسوعته الأصولية «البحر المحيط» في أصول الفقه: (وَفِيهِ مَذَاهِبُ:

أَحَدُهَا: .. أَنَّهُ يَجِبُ قَضْرُهُ عَلَى مَا أُخْرِجَ عَلَيْهِ السُّؤَالُ، وَنَسَبَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ .. إِلَى الْمُزْنِيِّ وَأَبِي ثَوْرٍ وَالْقِفَالِ وَالِدَّقَاقِ، وَفِي نَسَبِهِ ذَلِكَ لِلْقِفَالِ نَظَرٌ .. وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى الْعُمُومِ ..

وَبِهِ جَزَمَ الْقِفَالُ الشَّاشِي فِي كِتَابِهِ، فَقَالَ: «وَالْأَصْلُ أَنَّ الْعُمُومَ لَهُ حُكْمٌ، إِلَّا أَنْ يُخَصَّهُ دَلِيلٌ .. فَإِنْ كَانَ فِي الْحَالِ دَلَالَةٌ يَعْقِلُ بِهَا الْمُخَاطَبُ أَنَّ جَوَابَهُ الْعَامَّ يُقْتَصَرُّ بِهِ عَلَى مَا أُجِيبَ عَنْهُ أَوْ عَلَى جِنْسِهِ، فَذَلِكَ، وَإِلَّا فَهُوَ عَامٌّ فِي جَمِيعِ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ عُمُومُهُ».

(١) إيضاح المحصول من برهان الأصول (ص ٢٩٠).

ثُمَّ قَالَ: «وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْأَحْكَامَ لَا يَخْلُو أَكْثَرُهَا عَنْ سَبَبٍ وَأَمْرٍ يَخْدُثُ، وَلَا يُنْظَرُ إِلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا النَّظَرُ إِلَى الْحُكْمِ كَيْفَ مَوْرَدُهُ، فَإِنْ وَرَدَ عَامًّا لَمْ يُخَصَّ إِلَّا بِدَلِيلٍ وَإِنْ وَرَدَ مُطْلَقًا لَمْ يُقَيَّدْ إِلَّا بِدَلِيلٍ..». هَذَا كَلَامُهُ^(١). انتهى كلام الإمام الزركشي.

قلت: ولا أدري لماذا لم ينقل لكم الغماري بيان الإمام الزركشي لقول القفال الصحيح؟!

أهذا جهل فظيع غارق فيه الغماري إلى أم رأسه؟! أم هو تزوير وتدليس قبيح؟!

والغماري ليس أهلاً لإحسان الظن به؛ وذلك لثبوت كذبه في مواضع أخرى ترؤفها بالوثائق المصوّرة في هذا الكتاب بإذن الله تعالى.

فإن أحسننا الظن بالغماري وقُلْنَا: إنه لم يتعمد الكذب والتزوير، بل هو جاهل شديد الجهل، فالسؤال الآن:

لماذا تظاهر الغماري بأنه خبير بهذه المسألة وبما فيها في كتب أصول الفقه؟!

أليس هو الذي قال: (هذا الأصل ليس متفقاً عليه بهذا الإطلاق الذي ذكره، بل فيه تفصيلات وخلافات مبسوطة في محلها من أصول الفقه، ونحن نلخصها .. حتى يتبين للقارئ مقدار أمانة هذا المتنطع)؟!

فمن هو الخائن للأمانة الآن؟! هو؟! أم الغماري؟!

الخلاصة:

إِنْ كَانَ الْغَمَارِيُّ جَاهِلًا ثُمَّ تَظَاهَرَ بِالْعِلْمِ نِفَاقًا؛ فَسَيَنْطَبِقُ عَلَيْهِ مَا جَاءَ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»^(١) وَ«صَحِيحِ مُسْلِمٍ»^(٢) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُتَشَبِّعُ بِنَا لَمْ يُعْطَ كَلَامًا سِوَى ثَوْبِي زُورٍ».

أَمْ أَنَّ الْغَمَارِيَّ يَعْلَمُ كُلَّ هَذِهِ الْحَقَائِقِ وَالتَّصَرُّيَّاتِ الَّتِي نَقَلْنَاهَا لَكِنَّهُ كَذَّبَ وَذَلَّسَ لِيُوْهِمَ الْقُرَاءَ بِكَثْرَةِ الْمَخَالِفِينَ لِيُشَوِّهَ صُورَةَ مُؤَلِّفِ كِتَابِ «الْقَوْلِ الْمُبِينِ»!!؟

إِنْ كَانَ الْغَمَارِيُّ ارْتَكَبَ ذَلِكَ، فَسَيَكُونُ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى - مِمَّنْ قَالَ فِيهِمْ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجن: ٢٢].

(١) صحيح البخاري (حديث رقم: ٤٩٢١)، تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري، دار النشر: دار

ابن كثير، البيامة - بيروت - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب.

(٢) صحيح مسلم (حديث رقم: ٢١٢٩)، تأليف: مسلم بن الحجاج، دار النشر: دار إحياء التراث

العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

المثال السادس على أكاذيب وجهالات الغماري في علم أصول الفقه

أين قال الشافعي باحتمال ضياع العلم عن جميع السلف؟!!

قال عبد الله الغماري في كتابه «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ١٤»، ثم كرّره بعد ذلك في كتابه «حُسن التفهم والدرك لمسألة التّرك، ص ٢٢»:

(قال الإمام الشافعي: «كل ما له مستند من الشرع فليس ببدعة ولو لم يعمل به السلف؛ لأن تركهم للعمل به قد يكون لعذر قام لهم في الوقت، أو لِمَا هو أفضل منه، أو لَعَلَّه لم يَبْلُغ جميعهم عِلْم به»). انتهى كلامه.

قلتُ: الزَّعم بوجود احتمال ضياع العلم عن جميع السّلف فيه - والعياذ بالله تعالى - تكذيب لله سبحانه وتعالى، وتكذيب لرسوله ﷺ الصادق الأمين، وطعنٌ في هذا الدّين!!

والكلام هنا في أربعة مطالب:

المطلب الأول: بيان أن نصوص الإمام الشافعي الصريحة تُكذّب هذا الذي نقله الغماري.

المطلب الثاني: تبرئة الإمام الشافعي من هذا القول الذي زعمه عنه الغماري.

المطلب الثالث: بيان أن هذا الزَّعم فيه تكذيب لله سبحانه وتعالى.

المطلب الرابع: بيان أن هذا الزَّعم فيه تكذيب للرسول ﷺ الصادق الأمين.

وإليكم تفصيل ذلك:

المطلب الأول: بيان أن نصوص الإمام الشافعي الصريحة تُكذِّبُ هذا الذي نَقَلَهُ

الغماري:

فيما يلي ننقل لكم خمسة نصوص صريحة صَرَّحَ بها الإمام الشافعي في كتابه «الرسالة» و«الأم»، هذه النصوص تُصْرِّخُ بتكذيب هذا الكلام الذي زَعَمَهُ الغماري عن الإمام الشافعي.

والتَّصَانُ الأول والثاني صريحان في بيان أنه لا يمكن أن يغيب عن جميع الأمة العلم بشيء من الدين.

النص الأول للإمام الشافعي:

قال الإمام الشافعي في كتابه «الرسالة» في أصول الفقه: (نَعْلَمُ أَنَّهُمْ - إذا كانت سُنَنُ رَسُولِ اللَّهِ - لا تَعَزُّبُ عَنْ عَامَّتِهِمْ، وَقَدْ تَعَزَّبُ عَنْ بَعْضِهِمْ. وَنَعْلَمُ أَنَّ عَامَّتَهُمْ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى خِلَافٍ لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، وَلَا عَلَى خَطَأٍ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ) ^(١). انتهى

قلت: ها هو الإمام الشافعي يُعلنها صراحةً في كتابه «الرسالة» أنه إذا كانت هناك سُنَنُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فإنها لا يمكن أن تغيب عن عامة المسلمين، بل قد تغيب عن بعضهم فقط، لا يجتمعون على خلافها أبدًا.

النَّصُّ الثَّانِي لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ:

قال الإمام الشافعي في كتابه «الرسالة» في أصول الفقه: (عمر بن الخطاب خطبَ الناسَ .. فقال: «إن رسول الله قام فينا كمقامي فيكم، فقال: .. فمن سره بحبحة الجنة فليلزم الجماعة ..»).

فَلَمْ يَكُنْ لِلزُّومِ جَمَاعَتُهُمْ مَعْنَى إِلَّا مَا عَلَيْهِمْ جَمَاعَتُهُمْ مِنَ التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ وَالطَّاعَةِ فِيهَا.

وَمَنْ قَالَ بِمَا تَقُولُ بِهِ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ فَقَدْ لَزِمَ جَمَاعَتَهُمْ، وَمَنْ خَالَفَ مَا تَقُولُ بِهِ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ فَقَدْ خَالَفَ جَمَاعَتَهُمُ الَّتِي أُمِرَ بِلِزْمِهَا.

وإنما تكون الغفلة في الفرقة، فأما الجماعة فلا يمكن فيها كافة غفلة عن معنى كتاب ولا سنة ولا قياس، إن شاء الله^(١). انتهى

قلت: ها هو الإمام الشافعي يُعلنها صراحةً أن الجميع لا يمكن أن يغفلوا عن معنى آية ولا سنة ولا قياس.

النَّصُّ الثَّالِثُ لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ:

قال الإمام الشافعي في كتابه «الأم»: (إِجْمَاعُهُمْ لَا يَكُونُ عَنْ جَهَالَةٍ بِحُكْمِ اللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ)^(٢). انتهى

(١) الرسالة (ص ٤٧٣-٤٧٥).

(٢) الأم (٤/١٠٠)، تأليف: محمد بن إدريس الشافعي، نشر: دار المعرفة - بيروت - ١٣٩٣، الطبعة: الثانية

النَّصُّ الرَّابِعُ لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ:

قال الإمام الشافعي في كتابه «الرسالة» في أصول الفقه: (قال: فهل تجد لرسول الله سنة ثابتة من جهة الاتصال خالفها الناس كلهم؟

قلتُ [القائل هو الإمام الشافعي]: لا، ولكن قد أجد الناس مختلفين فيها: منهم من يقول بها، ومنهم من يقول بخلافها. فأما سنةٌ يكونون مجتمعين على القول بخلافها، فلم أجد لها قط^(١). انتهى

النَّصُّ الْخَامِسُ لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ:

وهو في بيان أنه إذا وجدنا حديثاً يحتمل معنيين، ووجدنا جميع مَنْ سَبَقَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَحَدِ الْمَعْنَيْنِ، فَلَا يُقَالُ: «الْمَعْنَى الثَّانِي هُوَ الصَّوَابُ لَوْ جُودَ قِرَائِنُ تَدَلُّ عَلَيْهِ، وَلَعَلَّ هَذِهِ الْقِرَائِنُ غَابَتْ عَنْ جَمِيعِ الَّذِينَ قَالُوا بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ».

بل يقال: المعنى الأول هو الحق، ويكون هو معنى الحديث.

وفي ذلك يقول الإمام الشافعي في كتابه «الأم» وهو يناقش المعاني التي يحتملها أحد الأحاديث: (وَلَيْسَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَجُوزَ بَيْنَ الْمُكَاتِبِ وَالْمُكَاتِبَةِ إِنْ لَمْ يَعْجِزُوا).

فَلَمَّا لَمْ أَعْلَمْ مُحَالِفًا فِي أَنْ لَا يُبَاعَ الْمُكَاتِبُ حَتَّى يَعْجِزَ أَوْ يَرْضَى بِتَرْكِ الْكِتَابَةِ، لَمْ يَكُنْ هَذَا مَعْنَى الْحَدِيثِ؛ لِأَنِّي لَمْ أَجِدْ حَدِيثًا ثَابِتًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ عَرَفَتْ مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ عَلَى خِلَافِهِ.

فَكَانَ مَعْنَى الْحَدِيثِ غَيْرَ هَذَا^(١). انتهى

قلتُ: فالجميع قالوا بأنه لا يجوز أن يُباع المُكاتب إذا لم يَعجز.

فلا يصح أن يستنبط أحد من الحديث جواز أن يُباع المُكاتب إذا لم يَعجز.

لا يصح أن يستنبط ذلك أحد حتى لو كان الحديث يَحْتَمِلُ هذا المعنى.

فالذي عليه الجميع هو الحق، ولا يمكن أن يَغيب هذا الحق عن جميعهم.

المطلب الثاني: تبرئة الإمام الشافعي من هذا القول الذي زعمه عنه الغماري:

الغماري في عامة نقولاته في كتابه هذا «إتقان الصنعة» يذكر اسم المَصْدَر قبل النقل، فتجد الغماري يقول في كتابه «إتقان الصنعة»: (قال الراغب الأصفهاني في «مفردات القرآن» .. وقال ابن الأثير في «النهاية» .. وقال الفيومي في «المصباح» .. وقال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» .. وقال السندي في حاشية ابن ماجة .. قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ..). انتهى كلام الغماري.

فلماذا لم يذكر الغماري مَصْدَر ما نَسَبَهُ إلى الإمام الشافعي!!؟

والغماري قد ثَبَتَ عليه الكذب والتزوير في مواضع كثيرة، كما أثبتناه في كتابنا هذا بالوثائق المَصَوَّرَة، فهو ليس أهلاً لإحسان الظن به، وفي القلب من هذا النقل شيء!!

ولا نَدْرِي لماذا أخفى الغماري عن القراء تصريحات الإمام الشافعي التي نقلناها لكم، والتي تَصْرُحُ بِكَذِبِ هذا الذي زعمه الغماري عنه.

كَمْ مِنْ الْوَقْتِ وَالْجُهِدِ أَحْتَاجُ لِقِرَاءَةِ مِثَالِ الْمَجْلَدَاتِ الْمَحْتَوِيَةِ عَلَى مِثَالِ
الْآلَافِ مِنَ الصَّفَحَاتِ مِنْ كُتُبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَكُتُبِ أُمَّةِ الشَّافِعِيَّةِ فِي الْفَقْهِ
وَالْأَصُولِ وَغَيْرِهَا لِلْبَحْثِ عَنْ هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي زَعَمَهُ الْغَمَارِيُّ وَنَسَبَهُ لِلشَّافِعِيِّ!!

إِنَّ فِكْرَةَ اخْتِرَاعِ كَلَامِ ثُمَّ إِلْصَاقِهِ بِأَحَدِ الْأُمَّةِ الْمَشْهُورِينَ - كَالشَّافِعِيِّ - دُونَ
ذِكْرِ الْمَصْدَرِ حَتَّى لَا تُكْتَشَفَ الْجَرِيْمَةُ فِي وَقْتٍ لَمْ تَكُنْ قَدْ تَوَقَّعْتَ فِيهِ بَرَامِجَ الْبَحْثِ
الشَّرْعِيِّ بِالْحَاسِبِ الْآلِيِّ (الْكُمْبِيُوتَرِ) هِيَ فِكْرَةٌ خَبِيثَةٌ؛ قَدْ يَتَوَهَّمُ فَاعِلُهَا أَنَّهَا ذَكِيَّةٌ!!

لَكِنَّا نَكُونُ غَيِّبَةً وَتَدُلُّ عَلَى غِبَاءِ فَاعِلِهَا حِينَ تَوْجِدُ تَصْرِيحَاتٍ لِهَذَا الْإِمَامِ فِي
كُتُبِهِ الْمَشْهُورَةِ تَفْضِيحُ هَذَا التَّزْوِيرِ الشَّنِيعِ!!

فَهَلْ ارْتَكَبَ الْغَمَارِيُّ ذَلِكَ وَأَغْرَقَ نَفْسَهُ فِي هَذِهِ الْفُضِيحَةِ!!؟

لَجَأْتُ إِلَى أَشْهَرِ بَرَامِجِ الْبَحْثِ الشَّرْعِيِّ الْعَالَمِيَّةِ بِوَسْطَةِ الْحَاسِبِ الْآلِيِّ، وَالتِّي
تَحْتَوِي عَلَى آلَافِ الْكُتُبِ الْإِسْلَامِيَّةِ لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَأُمَّةِ الشَّافِعِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، مِثْلُ:
(جَامِعِ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ لَشَرِكَةِ حَرْفٍ - الْجَامِعِ الْكَبِيرِ لِلتَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ لَشَرِكَةِ
التَّرَاثِ - الْمَكْتَبَةِ الشَّامِلَةِ).

وَبَحِثْتُ فِيهَا عَنْ كُلِّ الْعِبَارَاتِ التَّالِيَةِ - وَاحِدَةً وَاحِدَةً - فِي مُحَاوَلَةٍ لِلْعُثُورِ عَلَى
أَيِّ مِنْهَا:

(مُسْتَدَّ مِنْ الشَّرْعِ، فَلَيْسَ بِبِدْعَةٍ، فَلَيْسَ بِدْعَةٍ، فَلَيْسَ بِدْعٍ، فَلَيْسَ مِنَ الْبِدْعِ،
يَبْلُغُ جَمِيعَهُمْ عِلْمٌ، يَبْلُغُ جَمِيعَهُمْ الْعِلْمُ، عَذَرَ قَامَ لَهُمْ فِي الْوَقْتِ، لَمْ يَعْمَلْ بِهِ السَّلَفُ، لَمْ
يَعْمَلِ السَّلَفُ).

وَكَانَ عَدَدُ النَّتَائِجِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ = صِفْرٌ!!

قلتُ في نفسي: لعل هذه العبارات سقطت ممن قام بإدخال محتويات الكتب إلى الحاسب الآلي.

فتساءل عقلي: ولماذا سقطت هذه الكلمات بالذات دون غيرها؟! كم تبُلُغ درَجة هذا الاحتمال!!؟

عموماً: ننتظر لعلَّ أحد الغماريين - أو غيرهم - يتَفَضَّل ويُخبرنا بِمَصْدَر هذا الكلام الذي رَعَمَه الغماري ونَسَبَه للإمام الشافعي.

المطلب الثالث: بيان أن هذا الزعم فيه تكذيب لله سبحانه وتعالى:

بيان هذا من عدة وجوه، ومَنْ قرأ القاعدتين الأصوليتين الثانية والثالثة أدرك ذلك (انظر كتابنا هذا، ص ١٧٣، ١٨٦).

نذكر منها هنا ما يلي:

أخبرنا الله تعالى أننا خير أمة؛ لقيامنا بالأمر بكل معروف، قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾. [آل عمران: ١١٠].

فكيف يجَهِل جميع السَّلف هذا المعروف الذي يبيح الغماري ابتداعه في العبادات، فلا يأمر به، ولا يفعلونه؟!!

قال الإمام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: (الله تعالى أخبر أنهم يأمر به بكل معروف وينهون عن كل منكر .. الآية تقتضي أن ما لم تأمر به الأمة فليس من

المعروف، وما لم تَنْه عنه فليس من المنكر؟^(١). انتهى

وقال العلامة علاء الدين البخاري (المتوفى ٧٣٠هـ) في كتابه «كشف الأسرار شرح أصول البزدوي» في أصول الفقه: (وَجْهُ التَّمَسُّكِ بِهِ - عَلَى مَا هُوَ الْمَذْكُورُ فِي عَامَّةِ الْكُتُبِ - أَنَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَ عَنْ خَيْرِيَّتِهِمْ بِأَنَّهُمْ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَلَآئِمُ التَّعْرِيفِ فِي اسْمِ الْجِنْسِ يَقْتَضِي الْإِسْتِغْرَاقَ؛ فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ أَمَرُوا بِكُلِّ مَعْرُوفٍ، وَنَهَوْا عَنْ كُلِّ مُنْكَرٍ)^(٢). انتهى

وقال الإمام شهاب الدين القرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ) في كتابه « شرح تنقيح الفصول »: (ذَكَرَهُمْ فِي سِيَاقِ الْمَدْحِ .. لِأَنَّهُ تَعَالَى وَصَفَهُمْ بِأَنَّهُمْ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ، وَالْأَلْفُ وَاللَامُ لِلْعُمُومِ، فَيَأْمُرُونَ بِكُلِّ مَعْرُوفٍ؛ فَلَا يَفُوتُهُمْ؛ حَقٌّ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَعْرُوفِ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾، وَالْمُنْكَرُ بِاللَامِ يَفِيدُ أَنَّهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْ كُلِّ مُنْكَرٍ فَلَا يَقَعُ الْخَطَأُ بَيْنَهُمْ وَيُوَافِقُوا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ. وَالْعُمْدَةُ الْكُبْرَى أَنَّ كُلَّ نَصٍّ مِنْ هَذِهِ النُّصُوصِ مُضْمُومٌ لِلِاسْتِقْرَاءِ التَّامِ مِنْ نَصُوصِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ وَأَحْوَالِ الصَّحَابَةِ ، وَذَلِكَ يَفِيدُ الْقَطْعَ عِنْدَ الْمُطَّلِعِ عَلَيْهِ، وَأَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ مَعْصُومَةٌ مِنَ الْخَطَأِ، وَأَنَّ الْحَقَّ لَا يَفُوتُهَا فِيمَا بَيَّنَّتْهُ شَرْعًا)^(٣). انتهى

وانظ - للأهمية - تصريحات الحافظ ابن عبد الهادي والحافظ ابن رجب (في

(١) مجموع الفتاوي (٢٨/ ١٢٥)، تأليف: الإمام أحمد بن تيمية، جمعه: عبد الرحمن محمد قاسم.

(٢) كشف الأسرار (٣/ ٢٥٥).

(٣) شرح تنقيح الفصول (ص ٣٠١)، للإمام شهاب الدين القرافي، تحقيق: محمد عبد الرحمن

الشاغول، الناشر: المكتب الأزهرية للتراث - القاهرة، الطبعة: ٢٠٠٥ م.

كتابنا هذا، ص ١٨٢: بيان أن ما اتَّفَقَ السَّلَفُ على تَرْكِهِ فَإِنَّهُ لَا يُعْمَلُ بِهِ).

المطلب الرابع: بيان أن هذا الزَّعم فيه تكذيب للرسول ﷺ الصادق الأمين:

روى الإمامان البخاري^(١) ومسلم^(٢) - واللفظ لمسلم - أن رسول الله ﷺ قال: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك).

ورواه الإمام مسلم^(٣) - أيضًا - بلفظ: (لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله، لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم، حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس).

وروى الإمام البخاري^(٤) أيضًا أن النبي ﷺ قال: (مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ، وَيُعْطِي اللَّهُ، وَلَنْ يَزَالَ أَمْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مُسْتَقِيمًا حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، أَوْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ).

والمقصود بالطائفة الظاهرة على الحق: العلماء.

قال عنهم الإمام البخاري في صحيحه: (هُمُ أَهْلُ الْعِلْمِ)^(٥). انتهى

وقال الإمام النووي (٦٣١ - ٦٧٦هـ): (وجملة العلماء - أو جمهورهم - على

(١) صحيح البخاري (حديث رقم: ٦٨٨١).

(٢) صحيح مسلم (رقم: ١٩٢٠).

(٣) صحيح مسلم (رقم: ١٠٣٧).

(٤) صحيح البخاري (رقم: ٧١).

(٥) صحيح البخاري، باب (قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ).

أَنَّهُمْ حَمَلَةُ الْعِلْمِ^(١). انتهى

قلتُ: فلفظ «لا يزال» صريح في استمرار وجود من يقوم بالحق ويظهر به، وصريح في استمرار استقامة حال هذه الأمة، وهذا صريح في أنه يستحيل أن يخلو عصر من الأعصار من ناطق بالحق، فلا بد في كل عصر من ظهور من ينطق بالحق في كل مسألة من مسائل الشرع.

قال الإمام النووي في شرح حديث الإمام مسلم المذكور: (وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة؛ فإنَّ هذا الوصف ما زال بحمد الله تعالى من زمن النبي ﷺ إلى الآن، ولا يزال حتى يأتي أمر الله المذكور في الحديث)^(٢). انتهى

قلتُ: فكيف يجْهَلُ جميع السَّلف هذا المعروف الذي يبيح الغماري ابتداعه في العبادات، فلا يأمرُون به، ولا يفعلونه؟!!

كيف يضيع العِلْمُ به عن جميعهم!!!

وهل بذلك يكون أمرهم مستقيماً كما أخبر ﷺ حين قال: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خيراً يفقهه في الدين ولن يزال أمر هذه الأمة مستقيماً حتى تقوم الساعة، أو حتى يأتي أمر الله»؟!!

(انظر تفصيل أكثر في كتابنا هذا، الباب الثالث: القاعدة الثانية).

(١) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٤٥)، تأليف: يحيى بن شرف النووي، دار النشر: دار الفكر -

بيروت - ١٩٩٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات.

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم (١٣/ ٦٧)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، الناشر: دار

إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢ هـ.

المثال السابع على أكاذيب وجهالات الغماري في علم أصول الفقه

أين نص كلام أبي سعيد بن لب؟!!

قال عبد الله الغماري في كتابه «حُسن التفهم والدرك لمسألة التَّرك، ص ١١»: «ثم وجدت الإمام أبا سعيد بن لب ذكر هذه القاعدة أيضًا، فإنه قال في الرد على من كره الدعاء عقب الصلاة: «غاية ما يستند إليه مُنكر الدعاء أدبار الصلوات أن التزامه على ذلك الوجه لم يكن من عمل السلف، وعلى تقدير صحة هذا النقل فالترك ليس بموجبٍ لحكم في ذلك المتروك إلا جواز الترك وانتفاء الحرج فيه، وأما تحريم أو لصوق كراهية بالمتروك فلا، ولا سيما فيما له أصل جُملي متقرر من الشرع كالدعاء». انتهى كلامه، الناشر: مكتبة القاهرة - الأزهر، تحقيق: صفوت جودة.

وقال الغماري أيضًا في كتابه «إتقان الصنعة، ص ١٤»: (وقال الإمام ابن لب، في الرد على من كره الدعاء عقب الصلاة: «غاية ما يستند إليه منكر الدعاء أدبار الصلوات...»). انتهى كلام الغماري.

قلتُ: هذا كذب مفضوح^(١)، وتزوير قبيح، وخيانة للأمانة العلمية؛ فابن لب لم

(١) تنبيه مُهم: اتهمنا له بالكذب هنا مبني على قرائن، منها:

١ - أن الغماري قد ثَبَّتَ عليه الكذب والتزوير في مواضع كثيرة، كما أثبتناه في كتابنا هذا بالوثائق المصوّرة، فهو ليس أهلًا لإحسان الظن به.

٢ - أن الغماري في عامّة نقولاته في كتابه هذا «إتقان الصنعة» يذكر اسم المصدّر قبل

يَقُلُّ هَذَا الْكَلَامَ، وَإِنَّمَا الَّذِي حَدَّثَ هُوَ أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ الْوَنَشْرِيْسِي ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ

النَّقْلَ، فَتَجَدُّ الْغِمَارِيُّ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ «إِتْقَانُ الصَّنْعَةِ»: (قَالَ الرَّاعِبُ الْأَصْفَهَانِيُّ فِي «مَفْرَدَاتِ الْقُرْآنِ» .. وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «النِّهَايَةِ» .. وَقَالَ الْفَيُومِيُّ فِي «الْمُصْبَحِ» .. وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ» .. قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» ..).

فَلِمَاذَا لَمْ يَذْكُرِ الْغِمَارِيُّ مَصْدَرَ مَا نَسَبَهُ إِلَى ابْنِ لَبٍّ؟!!

٣- أَنَّ السَّائِلَ صَرَّحَ بِأَنَّمَا نَسَبَهُ إِلَى ابْنِ لَبٍّ هُوَ جُمْلَةٌ مَا فَهَمَهُ هُوَ مِنْ كِتَابِ ابْنِ لَبٍّ؛ يَعْنِي كَأَنَّهُ عَرَّضَ خِلَاصَةَ فِكْرَةِ الْكِتَابِ بِحَسَبِ فَهْمِهِ هُوَ، فَلَخَّصَهَا فِي كَلِمَاتٍ مَعْدُودَةٍ فِي ثَلَاثَةِ أَسْطُرٍ تَقْرِيبًا، فَقَالَ عَنْ كِتَابِ ابْنِ لَبٍّ: (قَيَّدَ فِي ذَلِكَ تَأْلِيفًا سَمَاهُ: «لِسَانُ الْأَذْكَارِ وَالِدَعْوَاتِ مِمَّا شَرَعَ فِي أَدْبَارِ الصَّلَوَاتِ» ضَمَنَهُ حُجَجًا كَثِيرَةً، جُمَلَتْهَا أَنَّ غَايَةَ مَا يَسْتَنْدُ إِلَيْهِ الْمُنْكَرُ ..).

فَكَيْفَ تَكُونُ هَذِهِ الْأَسْطُرُ الثَّلَاثَةُ هِيَ لَفْظُ ابْنِ لَبٍّ فِي كِتَابِهِ بَيْنَمَا صَرَّحَ السَّائِلُ أَنَّهَا خِلَاصَةُ

فِكْرَةِ الْكِتَابِ!!؟

هَذَا بَعِيدٌ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا عَلَى اسْتِعْدَادٍ لِحَذْفِ هَذَا الْمَثَالِ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا إِذَا ثَبَّتَ أَنَّ الْغِمَارِيَّ لَمْ يَكْذِبْ، وَأَنَّهُ كَانَ لَدَيْهِ مَخْطُوطٌ أَوْ مَطْبُوعٌ لِكِتَابِ ابْنِ لَبٍّ، بِشَرَطِ أَنْ يَقُومَ وَرَثَةُ الْغِمَارِيِّ أَوْ أَحَدُ مَعَارِفِهِ بِتَصْوِيرِ الْغِلَافِ وَالصَّفَحَاتِ الْأُولَى مِنَ الْمَخْطُوطِ أَوْ الْمَطْبُوعِ - لِنَعْرِفَ مَصْدَرَهُ - مَعَ تَصْوِيرِ الْمَوْضِعِ الْمُرَادِ وَخَمْسَ صَفَحَاتٍ قَبْلَهُ وَخَمْسَ صَفَحَاتٍ بَعْدَهُ؛ لِنَعْرِفَ سِيَاقَ الْكَلَامِ وَصَاحِبَهُ، ثُمَّ رَفَعَ هَذَا الصَّفَحَاتِ عَلَى أَحَدِ مَوَاقِعِ الْإِنْتَرْنِتِ، وَالِاتِّصَالَ بِرَقْمِ تَلِيفُونِ النَّاشِرِ الْمُسَجَّلِ عَلَى غِلَافِ كِتَابِنَا هَذَا، فَنَقُومُ بِمَبَاشَرَةٍ بِحَذْفِ الْمَثَالِ مِنْ كِتَابِنَا، ثُمَّ نُنْشِرُ فِي كِتَابِنَا وَعَلَى شَبَكَةِ الْإِنْتَرْنِتِ ثَبْرَةَ الْغِمَارِيِّ مِنَ الْكُذْبِ وَالتَّزْوِيرِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ شَهِيدٌ.

وَلَا نَظُنُّ أَحَدًا يَسْتَطِيعُ الْإِتْيَانَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَرَائِنَ الْكُذْبِ وَالتَّزْوِيرِ ظَاهِرَةٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَقَدْ

ثَبَّتَ عَلَيْهِ الْكُذْبُ فِي مَوَاضِعٍ أُخْرَى.

«المعيار المُعَرَّب»^(١) أن سائلا سأل ابن عرفة، فقال في سؤاله:

(المسألة السابعة: وقع النزاع فيها بين الطلبة .. فبلغت الشيخ الأستاذ أبا سعيد بن لب .. ولم يُبال أن قَيَّد في ذلك تأليفاً سماه «لسان الأذكار والدعوات مما شرع في أدبار الصلوات» ضمنه حججاً كثيرة على صحة ما للناس عليه، جُمِلَتْها أن غاية ما يستند إليه المُنْكَر أن التزام الدعاء على الوجه المعهود - إن صَحَّ أنه لم يكن من عمل السلف - فالترك ليس بموجب لحكم في المتروك إلا جواز الترك وانتفاء الحرج فيه خاصة، وأما تحريم أو كراهة فلا، لا سيما ما له أصل جُمِلَ كالِدعاء...). اهـ.

قلتُ: فهذا الكلام الذي زعمه الغماري إنما هو كلام السائل، والسائل فَهَم هذا الكلام من مُجْمَل قراءته لكتاب ابن لب، لكن لا أحد منا يَعْرِف ماذا قال ابن لب بالضبط في كتابه هذا!!

فهذا هو صريح قول السائل: (قَيَّد في ذلك تأليفاً .. ضمنه حججاً كثيرة على صحة ما للناس عليه، جُمِلَتْها: أن غاية ما يستند إليه المُنْكَر...) إلخ.

فليس عندنا كلام ابن لب لننظر فيه وفي معناه، والسائل مجهول، لا نعرف مستوى فَهْمه ولا درجة ضبطه، فلعل السائل ضعيف الفهم، فأساء فَهْم الكلام وفَهْم كلام ابن لب فَهْمًا خاطئًا، وهذا يحدث كثيرا، أو اختلط عليه كلام بكلام، فالسائل صَرَّح بأن هذا هو مُجْمَل ما فَهَمَه من الكتاب، فهذا فَهْمه هو وليس كلام ابن لب.

(١) المعيار المُعَرَّب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب (٦/ ٣٦٤،

٣٦٩-٣٧٠)، نقله عنه الونشريسي، نشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: ١٤٠١هـ.

فقام الغماري بالتزوير وزعم أن هذا هو كلام ابن لب نفسه.

انظروا إلى قول الغماري: (قال الإمام ابن لب: ..) إلخ.

وهذه صفحات مُصَوَّرة من كتاب الغماري و«المعيار المعرب»؛ لِيَرَوْا ذلك:



مسألة التزك

حدائق قومك بالكفر فنقضت البهت ثم لبسته على أساس إبراهيم عليه السلام فإن قريشاً استعصرت بنيده^(١) وهو في الصحابين. فترك عليه نقض البهت وإعادة بنيك حفظاً لقلوب اصحابه القريبين العهد بالإسلام من أهل مكة... ويحتمل تركه عليه وجوهاً أخرى تعلم من تتبع كتب السنة. ولم يأت في حديث ولا أثر تصريح بأن النبي عليه ترك شيئاً لأنه حرام.

التزك لا يدل على التحريم

لبرت في كتاب (الرد المحكم المتن) أن ترك الشيء لا يدل على تحريمه، وهذا نص ما ذكرته هناك:

والتزك وحده إن لم يصحبه نص على أن للزك محذور لا يكون حجة في ذلك بل غاية أن يفيد أن ترك ذلك الفعل مشروع. وأما أن ذلك الفعل للزك يكون محظوراً فهذا لا يستفاد من التزك وحده، وإنما يستفاد من دليل يدل عليه^(٢).

ثم وجدت الإمام أبا سعيد بن لب ذكر هذه القاعدة أيضاً، فإنه قال في الرد على من كره الدعاء عقب الصلاة: غاية ما يستند إليه منكر الدعاء أدبار الصلوات أن يلتزم على ذلك الوجه لم يكن من عمل السلف، وعلى تقدير صحة هذا القول، فالتزك ليس بموجب الحكم في ذلك للزك إلا جواز التزك وانتفاء المخرج فيه، وأما تحريم أو تصديق كراهية بالزك فلا، ولا سيما فيما له أصل جملي. متقرر من الشرع كالدعاء.

وفي (الغلي) ج: ٢ ص: ٢٥٤ ذكر ابن حزم احتجاج المالكية والحنفية على كراهية صلاة الركعتين قبل المغرب بقول إبراهيم النخعي أن أبا بكر وعمر وعثمان كانوا لا يصلونها. ورد عليهم بقوله: لو صح لما كانت فيه حجة، لأنه ليس فيه أنهم رضى الله عنهم أنها عنهما.

قال أيضاً: وذكروا عن ابن عمر أنه قال: ما رأيت أحداً يصلينهما. ورد عليه بقوله: وأيضاً ففي هذا لو صح نهى عنهما، ونحن لا ننكر ترك التطوع ما لم يه عنه.

وقال أيضاً في (الغلي) ج: ٢ ص: ٢٧١ في الكلام على ركعتين بعد العصر: وأما

(١) أخرجه البخاري ومسلم.

(٢) انظر كتاب الرد المحكم المتن على كتاب القول للشيخ شيبان في الفصل عبد الله محمد العبدق الحارثي في مكتبة القاهرة ١٩٨٦ / ١ / الصفحة ٤٩.

لِإِصْحَاحِ الْجَوَابِ لِمَا أَهْلُ الْإِسْلَامِ لَقُوا
بِطَرَفِ هَذَا الْكَلِمَةِ بِمَنْ لَمْ يَكُنْ الْفَقْهُ عَمَّا لَمْ يَكُنْ

المعيار المعرب

والجامع المغرب

عن فتاوى أهل إفريقيا والاندلس والمغرب

تأليف

أحمد بن محمد بن يحيى القشيري

المطبعة بطن سنة 516 هـ

طبع في المطبعة

بإشراف الدكتور محمد حجي

نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية

1401 هـ - 1981 م

المعيار

المعرب

المعرب

وزارة

الأوقاف

والشؤون

الإسلامية

اختلافاً متتدي به . فالمسائل المحتج عنيها بالنسبة إلى المختلف فيها قليلة ، فلذا إذا قد صار جمهور مسائل الشريعة من المشابهات ، وهو خلاف وضع الشريعة . وأيضاً فقال صار الورع من أشد الحرج الذي جاءت به الشريعة ، من حيث لا تخلو لأخذ عبادة ولا معاملة ولا أمر من أمور التكليف من خلاف يطلب الخروج عنه وفي هذا ما فيه . السابع : إن حاصل الورع في مسائل الخلاف الأخذ بالأشد وتنبع شدائد المذهب لا يقتصر عن تتبع رخصها في الثم ، فإذا كان تتبع الرخص غير محمود ، بل قد حكي ابن حزم الإجماع على أنه يفتق لا يجعل ، تتبع الشدائد غير محمود أيضاً لأنه تنفع ومضافة للدين .

المسألة السادسة : أن الرجل قد يعمل في طهارته أو صومه أو صلواته ، أو سائر تكليفاته من عبادة وعادة ومعاملة ، عبداً بالجهل والتخمين ، من غير علم بالحكم فيصاف قول قائل بصحة ذلك الفعل ، وقول قائل بفساده ، ثم يأتي مستظناً ، فما الذي يكون جوابه إذا افتاه بالصفة ممن هابها وهو لم يقلد القائل بها ولا عفاً أن ذلك الفعل وقع في نفس الأمر على وفق ذلك الأمر ، وكذلك إن قيل بالبطالان والفساد ، فتبقى المسألة محتلة لا يعرف هل وقع ذلك الفعل صحيحاً أو فاسداً ؟ وإذا كان كذلك ظهر أن العبادة في دمه يفتن ، فلا يبرأ منها إلا يفتن فيجب على المفتي أن يفتي بوجوب الإعادة . وكذلك الزكاة مثلاً إذا وقعت مختلفاً فيها ثم سأل عن أكل تلك الزكاة فظهر وجوب التوقف عنها . فهل هذا الذي ظهر صحيح أم لا ؟ فلكم الأيادي الجميلة في بيان ذلك وشرح المسألة معاناً مأجوراً بفضل الله تعالى .

→ المسألة السابعة : وقع النزاع فيها بين الطلبة وذلك أن إماماً في مسجد ترك الدعاء في إثر السلوات بالهيئة الاجتماعية الممهدة في أكثر البلاد ، يدعو الإمام ويؤمّن الحاضرون ويسمع المسمع إن كان ، فصار هذا الإمام إذا سلم من الصلاة مال إلى ناحية من نواحي المسجد ، أو مضى إلى حاجته ، وزعم أن ذلك بناءً منه على ما بلغه من فعل رسول الله ﷺ والأئمة بعده ،

حسبنا نقله الأئمة في ترويضهم من السلف والفضلاء ، وعدّ فعل الناس بدعة محدثة لا ينبغي أن تفعل ، بل من شاء أن يدعو حيثنّ دعاه لنفسه بغير هيئة اجتماع ، فأنكر عليه ذلك فقال : هذا هو الصواب حسبنا نص عليه العلماء .

فبلغت الشيخ الأستاذ أبا سعيد بن لب ، فأنكر ترك الدعاء إنكاراً شديداً ، وقد نسب ذلك الإمام إلى أنه من القائلين : إن الدعاء لا ينبغي ولا يفيد ولم يُسأل أن يقدّر في ذلك تأليفاً ، مساء لسان الأذكار والدعوات مما شرع في اختيار الصلوات ضمنه حججاً كثيرة على صحة ما للناس عليه . جمعتها : أن غاية ما يستدل إليه المنكر أن التزام الدعاء على الوجه المعبود ، إن صح أنه لم يكن من عمل السلف فالترك ليس بموجب لحكم في المترك إلا جواز الترك وانتفاء الحرج فيه خاصة . وإما تحريم أو كراهة فلا ، لا سيما ما له أصل يُجمل بالدعاء . فإن صح أن السلف لم يعملوا به ، فقد عمل السلف بما لم يعمل به من قبلهم مما هو غير كجَمْع المصحف ثم نقله وشكله ثم نطق الآي ثم الفوائج والخواتم وتحزيب القرآن والقراءة في المصحف في المسجد ، وتسبيح المؤذن تكبير الإمام ، وتحصير المساجد عرض التحصيص وتعليق الشريكات ، ونقش الدقائق والدراهم بكتاب الله وأسمائه .

وقال عمر بن عبد العزيز تحدثت للناس أفضية بقدر ما أحدثوا من الفجور . فكل ذلك تحدثت لهم مرغبات ، بقدر ما أحدثوا من الفسور ، وجاء آفة العبادة الفسورة . وفي القرآن : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾ .

ثم ذكر أن في تلك الهيئة فوائد : مثل أن أكثر الناس لا يعرف ما يدعو به ، وقد يعرف يدعو بما لا يجوز . وقد يلحن في الدعاء ، وقد لا ينشط له وحده ، فإذا اجتمع عليه ارتفع المجلدور وأنس بالأحاديث في الدعاء إثر الصلوات ، وتناول كلام السلف والعلماء في قيام الإمام من مجلسه إثر السلام . فاشكل عليّ الأمر في المسألة جداً فلنكم الفضل في بيان الصواب في المسألة .

وروقت بفاس أيضاً هذه المسألة ، واشتدّ شيوخهم فيها ، وأيضاً فإن

المثال الثامن على جهالات الغماري وضعف قدراته العقلية الاستدلالية

الإجماع على وقوع نسخ التلاوة

ألف الغماري رسالة صغيرة بعنوان «ذوق الحلاوة ببيان امتناع نسخ التلاوة»، امتلأت بجهالات فظيعة، وبلايا ومصائب وخَلَطٌ وخَبَطٌ، كما سيتضح مما يلي.

قال عبد الله الغماري في كتابه «ذوق الحلاوة ببيان امتناع نسخ التلاوة»، ص ٣-٨: (فهذا بحث لم أُسبق إليه - والحمد لله - ولا غُلبت - والمنة لله - عليه، وهو يتعلق بنسخ تلاوة آية من القرآن؛ أي نسخ لفظها .. وهذا هر ما خالفت فيه علماء الأصول قاطبة ومعهم المتخصصون في علوم القرآن الكريم . وكتبت هذا الجزء لبيان ما ذهبت إليه، والاحتجاج له بدلائل قطعية لا تُبقي شكًا في صحة قولي، ولو تَفَقَّنَ لها المتقدمون، ما عدلوا عنها). انتهى كلام الغماري.

قلتُ: إنما وَضَعَ الغماري فيها الأدلة القطعية على ضلاله - والعياذ بالله تعالى - وعلى شدة جهله وضعف عقله؛ حيث تَبَجَّحَ مُفْتَخِرًا بأنه خالف علماء الأصول قاطبة وعلماء علوم القرآن، وأنه خالف إجماع السابقين؛ حيث صَرَّحَ بأنه لم يَسْبِقْهُ أحد من أهل العلم إلى إنكار «نسخ التلاوة» على مدار التاريخ الإسلامي!!

وقد تم الرد تفصيلًا على رسالته هذه في كتابنا هذا (الباب الرابع) في ستة مطالب، وكان المطلب السادس منها بعنوان: (بيان أن استدالات الغماري تدل على شدة جهله وضعف عقله وسُقْمُ فكره). فراجعهُ هناك.

المثال التاسع على جهالات الغماري وضعف قدراته العقلية الاستدلالية

هل التَّركُ يدلُّ على جَوَازِ التَّركِ؟ أمَ على جَوَازِ المَمْتَرُوكِ؟!

قال عبد الله الغماري في كتابه «حُسن التفهم والدرك لمسألة التَّركِ، ص ٢٢»: «بَيِّنًا فيما سبق أن التَّركَ لا يقتضي تحريمًا، وإنما يَقْتَضِي جَوَازَ المَمْتَرُوكِ، ولهذا المعنى أورده العلماء في كُتُب الحديث. فروى أبو داود والنسائي عن جابر رضي الله عنه قال: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ تَرَكَ الوضوء مما غَيَّرَتِ النارُ»..

والاستدلال به في هذا المعنى واضح، لأنه لو كان الوضوء مما طَبَخَ بالنار واجبًا - ما تَرَكَه النبي ﷺ، وحيث تَرَكَه دَلَّ على أنه غَيْرُ واجبٍ). انتهى كلامه

قلتُ: هذا - والله - مثال يَضْرُخُ بفضاعة جَهْلِ الغماري بِعِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ وقواعده، وَيَضْرُخُ بشدة ضَعْفِ عَقْلِهِ!

تَأَمَّلُوا قول الغماري: (التَّركُ لا يقتضي تحريمًا، وإنما يَقْتَضِي جَوَازَ المَمْتَرُوكِ).

وأسألُكم: إذا تَرَكَ الرسول ﷺ شيئًا وَتَجَنَّبَهُ فَلَمْ يَفْعَلْهُ، هل هذا يدل على أن هذا الشيء حلال، ويجوز فِعْلُهُ؟!!!

الرسول ﷺ تَرَكَ الغَدْرَ والخِيَانَةَ والسَّرْقَةَ، فهل هذا التَّركُ يدل على جواز هذه الأشياء المَمْتَرُوكَةِ؟!!!

إن هذا هو صريح قول الغماري: (التَّركُ .. يَقْتَضِي جَوَازَ المَمْتَرُوكِ).

أَلَا يَذْهَبُ الغماري معنى الكلام الذي يَخْرُجُ مِنْ رَأْسِهِ!!؟

سأقول لكم ماذا كان يقصد الغماري كما يتضح من كلامه المُفسَّر:

كان يقصد أن يقول: الترك يدل على جواز الترك، فالرسول ﷺ ترك الوضوء بعد أن أكل مما طُبِّخ بالنار، فهذا يدل على جواز أن نترك الوضوء في هذه الحالة.

فالترك يدل على جواز الترك.

لكن الغماري - لشدة جهله وضعف قدراته العقلية الاستدلالية - عبّر عن هذا المعنى بكلام خطأ، فقال:

(التَّرك .. يَفْتَضِي جَوَازَ الْمَرْوُوكِ).

ولو فهم معناها ما كان كتبها ولا عبّر بها.

لشدة جهله يأتي ببلايا ومصائب وتخليط وتخييط، ولا يدري ما الذي يخرج من رأسه!!

وَصَدَقَ الحافظ ابن حجر حين قال في كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: (إِذَا تَكَلَّمَ الْمَرْءُ فِي غَيْرِ فَنِّهِ، أَتَى بِهِ الْعَجَائِبَ)^(١). انتهى

(١) فتح الباري (٣/ ٥٨٤)، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب.

المثال العاشر على جهالات الغماري وضعف قدراته العقلية الاستدلالية

هل أَوْحَى اللهُ إِلَى رَسُولِهِ ﷺ صِيغَةً لِلتَّشْهَدِ لَا تَجُوزُ؟!

قال عبد الله الغماري في كتابه «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ٣٨»: (السيادة^(١)) في الأذان والإقامة والتشهد في الصلاة يمنعها المبتدعة المتطعون .. وأغلب أخطاء هؤلاء المبتدعة - وما أكثرها - تأتي من جهة جهلهم بالأصول، وعدم تمكنهم من قواعده، مع ضيق باعهم، وقلة اطلاعهم). انتهى كلامه.

ثم قال الغماري (ص ٣٩): (السيادة بالأذان وما ذكر معه، لاستحبابها أربعون دليلاً، ذكرها شقيقنا الحافظ أبو الفيض في كتاب «تشنيف الأذان»، مفصلة دليلاً دليلاً .. وأنا أذكر هنا دليلين أو ثلاثة، وأحيل من أرد التوسع والبسط على تشنيف الأذان: ..

عن ابن عباس قال: «كانوا يقولون: يا محمد يا أبا القاسم، فنهاهم الله عن ذلك إعظاماً لنبيه، فقالوا: يا نبي الله، يا رسول الله» .. وكما لا يجوز نداؤه باسمه المجرد عن التعظيم، لا يجوز ذكر اسمه مجرداً عن وصف السيادة، لأنها من ألقاب التعظيم في العرف. وليس هذا بقياس بل هو حكم في معنى النص، لأن ذكر الاسم مثل النداء، فالآية تشمله ..

وذكر السيادة في الأذان وما معه، زيادة في التعظيم، لم تغير لفظاً، ولم تفسد

(١) يعني أن نقول: سيدنا محمد.

معنى، فهي مطلوبة جزئاً). انتهى كلامه

قلتُ: كلام الغماري هذا - والله - يَصْرُخُ بشدة جَهْلِهِ، وتَدَنِّي المستوى العَقْلِي إلى أقصى درجات الانحطاط!!

لا تتعجبوا من كلامي هذا، ستقررون ذلك بأنفسكم حين تتدبرون كلامه.

أسألكم سؤالين:

السؤال الأول:

ما حُكْم ذِكْرِ السيادة الذي قال الغماري - في بداية كلامه - أن له أربعين دليلاً وأنه سيذكر دليلين أو ثلاثة؟

كأنّي أسمعكم تجييبون: حُكْمُهَا الاستحباب، فقد صَرَّحَ الغماري بذلك في أول كلامه حين قال: (السيادة بالأذان - وما ذكر معه - لاستحبابها أربعون دليلاً .. وأنا أذكر هنا دليلين أو ثلاثة). انتهى كلامه.

السؤال الثاني:

ما الحكم الذي استنتجه الغماري حين ذكر الأدلة التي زعمها؟

كأنّي أسمعكم تجييبون: الوجوب والإلزام والجزم، وتحريم تركها، فقد صَرَّحَ الغماري بذلك في آخر كلامه حين قال: (لا يجوز ذِكْرُ اسمه مجرداً عن وصف السيادة .. فهي مطلوبة جزئاً). انتهى كلامه.

والآن أقول لكم:

هل رأيتم بأنفسكم؟!!

الغماري زعم أن الأدلة تدل على الاستحباب، ثم حين جاء ليذكرها ليستدل على هذا الاستحباب قال: (لا يجوز ذكر اسمه مجرداً عن وصف السيادة .. فهي مطلوبة جزمًا)!!!

هل المستحب - عندك - لا يجوز تركه يا غماري!!؟

إن الذي يعرفه الغماري هو أن الواجب هو الذي لا يجوز تركه، وأن المستحب يجوز تركه، لكنه حين يكتب ويستدل - لا يذري ما الذي يُخرج من رأسه!!

ثم:

كيف تجرباً الغماري وزعم أن عدم ذكر لفظ «سيدنا» في التشهد لا يجوز!!؟
إن الأحاديث الصحيحة - في البخاري ومسلم وغيرهما - ليس فيها لفظ «سيدنا».

فهل أَوْحَى الله إلى رسوله ﷺ صيغة للتشهد لا تجوز!!؟

هل قام الرسول ﷺ بتعليم أصحابه صيغة للتشهد لا تجوز!!؟

هل فَقَدَ الغماري عقله فَلَمْ يَعُدْ يَذْري معنى الكلام الذي يخرج من رأسه!!؟

إن الله تعالى أراد اللفظ الذي أَوْحَى به إلى رسوله ﷺ، والرسول ﷺ أراد اللفظ الذي عَلَّمَهُ أصحابه.

فقد ثَبَّتَ في «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»^(١) - واللفظ للبخاري - عن

(١) صحيح مسلم (حديث رقم: ٢٧١٠).

البراء بن عازب رضي الله عنهما، قَالَ: (قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ .. وَقُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ .. آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ..»). فَقُلْتُ أَسْتَذِكِرُهُنَّ: وَبِرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. قَالَ: «لَا، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ»^(١).

فالرسول ﷺ مَعَ البراء بن عازب رضي الله عنهما من تغيير لفظ «نبيك» إلى «برسولك».

فكيف بمن زاد لفظ «سيدنا» في التشهد؟!؟

إن شدة ضَعْف القدرات العقلية الاستدلالية للغماري جعلته يأتي بهذه المصائب والبلايا في كُتُبِه!!

فضعف العقل مع الجهل وعدم التمكن من علم الأصول لا يُثْمِر إلا هذه البلايا والمصائب!!

وَصَدَّقَ الحافظ ابن حجر حين قال في كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: (إِذَا تَكَلَّمَ المرءُ فِي غَيْرِ فَنِّهِ، أَتَى بِهِ الْعَجَائِبُ)^(٢). انتهى

(١) صحيح البخاري (حديث رقم: ٥٩٥٢).

(٢) فتح الباري (٣/ ٥٨٤).

المثال الحادي عشر على جهالات الغماري وضعف قدراته العقلية الاستدلالية

هل أَوْحَى الله - سُبْحَانَهُ - إِلَى رَسُولِهِ ﷺ صِغَةً لِلتَّشْهَدِ فِيهَا سُوءُ أَدَبٍ؟

قال عبد الله الغماري في كتابه «حُسن التفهم والدرك لمسألة التَّرك، ص ١٢»: (السيادة في الأذان والإقامة والتشهد في الصلاة - يمنعها المبتدعة المنتطعون ..

والدليل أن سلوك الأدب أفضل: .. في «صحيح البخاري» عن البراء بن عازب قال: «لما صالح رسول الله أهل الحديبية، كتب علي بن أبي طالب رضوان الله عليه بينهم كتابًا، فكتب: «محمد رسول الله»، فقال المشركون: لا تكتب «محمد رسول الله»، لو كنت رسولًا، لم نقاتلك، فقال لعلي: امحه. فقال علي: ما أنا بالذي أمحاه. فمحاه رسول الله ﷺ بيده.

وهذا أيضًا فَضَّلَ سلوك الأدب على امتثال الأمر، وأقره النبي ﷺ). انتهى كلام الغماري.

وقال أيضًا: (لا يجوز ذكر اسمه مجردًا عن وصف السيادة .. فهي مطلوبة جزمًا). انتهى كلامه.

قلت: والله لا أدري ماذا أقول!!؟

الغماري يُحَرِّمُ ذكر اسم النبي ﷺ في التشهد كما عَلَّمَنَا النبي نفسه دُون وصف السيادة!!

الملتزم بالصيغة التي عَلَّمَنَا إياها النبي ﷺ سيكون آثمًا عند الغماري!!

إن الأحاديث الصحيحة الثابتة في صيغة التشهد ليس فيها لفظ «سيدنا».

فهل أَوْحَى الله إلى رسوله ﷺ صيغة للتشهد فيها سوء أدب؟!؟

هل عَلَّمَ النبي ﷺ أصحابه صيغة للتشهد فيها سوء أدب؟!؟

ما هذا الهذيان الذي ينطق به الغماري؟!؟

إن هذه الكلمات إذا كان الغماري يَعْقِل معناها ولم يَتَّب منها، فأخشى أن يَهْوِي بها في جَهَنَّمَ.

فقد قال ﷺ كما في «صحيح البخاري»: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ لَا يُلْقِيَهَا بَالًا، يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ»^(١).

لَكِنَّا نراه من أهل الأهواء والبدع، لا يرى إلا نُصْرَةَ هواه، فينطق بما لا يَعْقِل معناه، ولا يَفْهَم محتواه ومؤداه!!

(١) صحيح البخاري (حديث رقم: ٦١١٣).

الباب الثاني

فضح أكاذيب الغماري وجهالاته في علم الحديث

المثال الأول على أكاذيب الغماري وجهالاته في علم الحديث

الغماري ذو الوجهين ومهارة التلاعب بحسب الهوى والمصلحة

سنذكر فيما يلي موقفين للغماري، قال فيها كلاماً فيه مصائب وبلايا كما سيتضح من المطالب الأربعة التالية:

المطلب الأول: فضح شدة خُبث الغماري وأنه من أهل الأهواء والعياذ بالله.

المطلب الثاني: فضح كذب زعم الغماري عدم إخراج البخاري لحديث حماد.

المطلب الثالث: فضح ما ارتكبه الغماري من تدليس خبيث وخيانة للأمانة العلمية.

المطلب الرابع: بيان أن الغماري كذاب في جميع الحالات وعلى كل الاحتمالات.

وإليكم تفصيل ذلك:

المطلب الأول: فضح شدة خُبث الغماري وأنه من أهل الأهواء والعياذ بالله

تعالى:

الموقف الأول للغماري مع حماد: حين لم يوافق الحديث هواه، وأراد تخطئة الإمام الهروي:

قال الغماري في كتابه «فتح المُعين بنقد كتاب الأربعين، ص ١٩-٢٠»: (روى من طريق الترمذي في سننه عن حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن أنس بن

مالك، عن النبي ﷺ في قوله عز وجل: ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا ﴾ .. وأقول: حماد بن سلمة وإن كان ثقة، فلكه أوهام كما قال الذهبي، ولم يُخرج له البخاري، ومن أوهامه ما رواه عن عكرمة عن ابن عباس ..). انتهى كلام الغماري.

قلتُ: هنا أراد الغماري أن يُرد على الإمام الهروي، فماذا فعل؟

الجواب: طعن الغماري في الراوي حماد بن سلمة وخسف به الأرض، وأخذ يحكي أوهامه ومُنكراته، وعليكم - إخواني الكرام - أن تتبها إلى أن هذه الرواية التي طعن فيها الغماري هي من رواية حماد بن سلمة عن ثابت البناني، احفظوا هذه المعلومة، سنحتاج إليها قريباً.

الموقف الثاني للغماري مع حماد: حين وافق الحديث هواه، وأراد تخطئة الإمام ابن تيمية:

قال الغماري في كتابه «مصباح الزجاجة في فوائد قضاء الحاجة، ص ٣٠»: (أَعْلَى ابن تيمية رواية ابن أبي خيثمة من طريق حماد بن سلمة بزيادة: «فإن كانت لك حاجة فافعل مثل ذلك» .. فَأَعْلَى هذه الزيادة بعِلَل واهية لا يليق صدورها من عالم بالصناعة الحديثية، ونحن نناقشها مناقشة علمية بمقتضى القواعد الصناعية، قال ابن تيمية: «لم يَرَوْ هذه الزيادة شعبة وروح بن القاسم، وهما أحفظ من حماد»، قلنا: فكان ماذا؟! أليس حماد ثقة من رجال الصحيح؟ وزيادة الثقة مقبولة). انتهى كلام الغماري.

قلتُ: هنا أراد الغماري أن يُرد على الإمام ابن تيمية، فماذا فعل؟

الجواب: رَفَعَ الغماري من قَدْرِ حماد قائلاً: (أليس حماد ثقة من رجال الصحيح؟

وزيادة الثقة مقبولة!!

أرأيتم؟!؟

حين أراد الغماري تخطئة الإمام الهروي، حَطَّ من قَدْر حماد، فقال:

(وأقول: حماد بن سلمة وإن كان ثقة، فله أوهام كما قال الذهبي، ولم يُخرج له البخاري، ومن أوهامه ..).

أما حين أراد الغماري تخطئة الإمام ابن تيمية، رَفَعَ من قَدْر حماد، فقال:

(أليس حماد ثقة من رجال الصحيح؟ وزيادة الثقة مقبولة!!)

مرة قال مُنتَقِصًا من قَدْرِهِ: (لم يُجَرِّجْ له البخاري)، يقصد في «صحيح البخاري».

ومرة أخرى قال مادِّحًا: (ثقة من رجال الصحيح)!!

فالغماري يمدح ويذم ويرفع وينتقص بحسب ما يوافق هواه، وبحسب بدعته التي يريد الترويج لها!!

ثم:

حين رفض الإمام ابن تيمية زيادة حماد المخالفة للثقات - قال الغماري:

(لا يليق صدورها من عالم بالصناعة الحديثية). انتهى

قلت: هذا فيه غَمَز، يعني كأنه يريد أن يقول للقارئ: ابن تيمية جاهل بالصناعة

الحديثية.

قلتُ: فَمَنْ يَرْفُضُ زِيَادَةَ حَمَادٍ - يُحْكَمُ الْغُمَارِيُّ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ جَاهِلٌ بِالصَّنَاعَةِ الْحَدِيثِيَّةِ.

وقد وجدنا الغُمَارِيَّ - في الموقف الأول - يرفض رواية حماد بن سلمة. وبذلك يكون الغُمَارِيُّ قد حَكَمَ على نَفْسِهِ بِأَنَّهُ جَاهِلٌ بِالصَّنَاعَةِ الْحَدِيثِيَّةِ!!

المطلب الثاني: فُضِّحَ كَذِبُ الْغُمَارِيِّ فِي زَعْمِهِ عَدَمَ إِخْرَاجِ الْبَخَارِيِّ لِحَدِيثِ

حماد:

قال الغُمَارِيُّ في كتابه «فتح المُعِين بنقد كتاب الأربعين، ص ٢٠»: (حماد بن سلمة.. لَمْ يُخْرِجْ لَهُ الْبَخَارِيُّ). انتهى كلامه

قلتُ: هَذَا كَذِبٌ قَبِيحٌ مِنَ الْغُمَارِيِّ، فَحَدِيثُ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ مَوْجُودٌ فِي «صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ».

فَهَا هُوَ الْإِمَامُ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي (٤٠٣-٤٧٤هـ) قَدْ ذَكَرَ حَمَادَ بْنَ سَلَمَةَ فِي كِتَابِهِ الْمَشْهُورِ «التَّعْدِيلُ وَالتَّجْرِيعُ لِمَنْ خَرَّجَ لَهُ الْبَخَارِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ»، قَالَ: (حماد بن سلمة.. أَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ فِي كِتَابِ الرِّقَاقِ عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيِّ، عَنْهُ، عَنْ ثَابِتِ الْبَنَانِيِّ)^(١). انتهى

ليس هذا فقط، بل هذا أيضًا الإمام أبو نصر الكلاباذي (٣٢٣-٣٩٨هـ) قد ذكر حماد بن سلمة في كتابه «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين

(١) التعديل والتجريح لمن خرَّج له البخاري في الجامع الصحيح (٢/٥٢٣)، تأليف: سليمان بن خلف أبي الوليد الباجي، الناشر: دار اللواء - الرياض، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، الطبعة: الأولى.

أخرج لهم البخاري في صحيحه»، قال:

(حماد بن سلمة بن دينار .. سمع ثابتاً البناني روى عنه أبو الوليد الطيالسي في كتاب الرقاق ..، روى عن أيوب السخيتاني في كتاب اللباس)^(١).

وقال الإمام الذهبي في كتابه «تذكرة الحفاظ»: (الكلاباذي الحافظ الامام أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخاري .. قال أبو عبد الله الحاكم: «أبو نصر الكلاباذي الكاتب من الحفاظ، حَسَنَ الفهم والمعرفة، عارف بصحيح البخاري» ..

(١) الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (٢/ ٨٨٧)، تأليف: أحمد بن محمد البخاري الكلاباذي، الناشر: دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٧ هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الله الليثي.

وقد يعترض أحد أذيال الغماري باعتراضين:

الاعتراض الأول: لَعَلَّ الغماري لم يَعْلَمْ هذه التصريحات، فلماذا اتهمه بالكذب؟

والجواب: إذا كان ذلك، فهو جَهْل شديد منه، فلماذا أَقْعَمَ نفسه فيما هو فيه جاهلٌ جَهُولٌ!!

الاعتراض الثاني:

لَعَلَّ الغماري له وَجْهَةٌ نَظَر في رواية البخاري لحديث حماد بن سلمة بلفظ: «قال لنا ..».

والجواب: كان يجب على الغماري أَنْ يَذْكُر الحقيقة وهي وجود حديث حماد بن سلمة في «صحيح البخاري»، وأن هذا الحديث قد أخرجه البخاري، ثم يَعْرِض وَجْهَ نظره في التفاصيل التي بعد ذلك.

فهذا تدليس خبيث منه، وهو مُتَعَمِّد للتضليل أصلاً كما هو واضح من أسلوبه في الموقفين المذكورين. فالغماري لا يخرج عن أحد ثلاثة: كذاب، جاهل جَهُول، مُدْكَس خبيث مُضَلَّل.

وله مُصَنَّفٌ مشهور في معرفة مَنْ أَخْرَجَ له البخاري في صحيحه^(١). انتهى

وكذلك صَرَّحَ الإمام الذهبي بأن الإمام البخاري خَرَّجَ لحَمَادَ بنِ سَلَمَةَ حديثًا في [الرقاق]، فقال الإمام الذهبي: (خَرَّجَهُ فِي الرَّقَاقِ، فَقَالَ: قَالَ لِي أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي^(٢)). انتهى

وإليك صفحات مُصَوَّرة من «صحيح البخاري». (تاريخ مولد البخاري المكتوب على غلاف الكتاب: ٢٥٤هـ، والصواب: ١٩٤هـ):

الجامع الصحيح

١٨٠

٦٤٣٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْعَسِيلِ عَنْ عُبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ بْنِ سَعْدٍ قَالَ «سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ عَلَى الْمِنْبَرِ بِحِكْمَةٍ فِي لُحُظَتِهِ يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ: لَوْ أَنَّ مِنْ آدَمَ أَعْطِيَ وَادِيًا سَلَانًا مِنْ ذَهَبٍ أَحَبُّ إِلَيْهِ ثَالِثًا، وَلَوْ أُعْطِيَ ثَالِثًا أَحَبُّ إِلَيْهِ ثَالِثًا، وَلَا يُسَدُّ خَوْفُ ابْنِ آدَمَ إِلَّا الشَّرَابَ. وَيَتَوَبُّ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ»

٦٤٣٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ «قَالَ أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَوْ أَنَّ لِمَنْ آدَمَ وَادِيًا مِنْ ذَهَبٍ أَحَبُّ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَادِيَانِ، وَلَنْ يَمْلَأَ لَهُ إِلَّا الشَّرَابَ، وَيَتَوَبُّ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ»

٦٤٤٠ - وَقَالَ لَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ «عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِي قَالَ: كُنَّا نَرَى هَذَا مِنَ الْقُرْآنِ حَتَّى نَزَلَتْ ﴿وَأَفَاكُمُ الذَّكَارُ﴾»

١١ - بِسَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «هَذَا الْمَالُ بَحْضَةٌ مُجْلُوءَةٌ» وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿رَبِّ النَّاسِ خُبِّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْخَرْثِ، ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾. قَالَ عُمَرُ: اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ إِلَّا أَنْ نَقْرَحَ بِمَا زَيَّنْتَهُ لَنَا، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ أَنْ تُفَقِّهُ فِي حَقِّهِ.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/١٠٢٧)، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى.

(٢) سير أعلام النبلاء (٧/٤٤٦).

٢١) شلوع الفتح بالروضة = القاهرة = تليفون ٨٤٠٣٦٤

المطلب الثالث: فَضِّحَ مَا ارْتَكَبَهُ الْغَمَارِيُّ مِنْ تَدْلِيسٍ خَبِيثٍ وَخِيَانَةٍ لِلْأَمَانَةِ

الْعِلْمِيَّةُ:

نجد ذلك في موضعين:

الموضع الأول:

قال الغماري في كتابه «فتح المُعِين بنقد كتاب الأربعين، ص ١٩»: (روى من طريق الترمذي في سُنَنِهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتِ الْبَنَانِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا ﴾ .. وأقول: حماد بن سلمة وإن كان ثقة، فَلَهُ أَوْهَامٌ كَمَا قَالَ الذَّهَبِيُّ). انتهى كلام الغماري

قلتُ: هذا تدليس خبيث جدًا من الغماري وخيانة للأمانة العلمية؛ وذلك لأن هذا الحديث الذي يطعن فيه الغماري هو من رواية حماد بن سلمة عن ثابت البناني!! فَمَنْ المشهور عند أئمة الحديث أن عامة أوهام حماد بن سلمة ليست في حديثه عن ثابت البناني، بل إن حماد بن سلمة هو أضبط الرواة وأثبتهم وأتقنهم لحديث ثابت البناني.

بل قد صَرَّحَ بذلك الإمام الذهبي الذي نَقَلَ عنه الغماري أن حماد بن سلمة له أوهام!!

فلا أدري لماذا نَقَلَ الغماري بعض كلام الإمام الذهبي ولم ينقل البعض الآخر الذي يُظْهِرُ الْحَقِيقَةَ؟!!

لقد أَخْفَى الغماري كلام الإمام الذهبي لإخفاء جريمته البشعة ولتُصْرَعة هواه

وبدعته والعياذ بالله تعالى!!

وإليكم تصريحات كبار أئمة الحديث وعلى رأسهم الإمام الذهبي الذي أخفى الغماري كلامه:

١ - الإمام شمس الدين الذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨ هـ): قال في كتابه «سير أعلام النبلاء» في ترجمة حماد: (قَالَ أَحْمَدُ: «أَعْلَمُ النَّاسِ بِثَابِتِ الْبُنَانِيِّ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ» .. وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: «هُوَ عِنْدِي حُجَّةٌ فِي رِجَالٍ، وَهُوَ أَعْلَمُ النَّاسِ بِثَابِتِ الْبُنَانِيِّ» .. وَمُسْلِمٌ رَوَى لَهُ فِي الْأُصُولِ، عَنْ ثَابِتٍ وَحُمَيْدٍ، لِكُونِهِ خَيْرًا بِهِمَا .. وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَغَيْرُهُ: «لَمْ يَكُنْ فِي أَصْحَابِ ثَابِتٍ أَثْبَتُ مِنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ» .. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ: سَمِعْتُ ابْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: «أَثْبَتُ النَّاسِ فِي ثَابِتٍ: حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ»^(١). انتهى

٢ - الحافظ زين الدين ابن رجب (٧٣٦ - ٧٩٥ هـ): قال في كتابه «شرح علل الترمذي» في أحد الأحاديث: (هكذا رواه حماد بن سلمة، وهو أحفظ أصحاب ثابت، وأثبتهم في حديثه، كما سبق. وخالفه مَنْ لم يَكُنْ في حِفْظِهِ بِذَاكَ مِنَ الشُّيُوخِ الرواة عن ثابت .. وَحَكَّمَ الحَفَازُ هُنَا بِصَحَّةِ قَوْلِ حَمَادٍ، وَخَطَأَ مَنْ خَالَفَهُ، مِنْهُمْ أَبُو حَاتِمٍ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ)^(٢). انتهى

(١) سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٤٦-٤٤٧)، تأليف: أبي عبد الله الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط والعرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: التاسعة - ١٤١٣ هـ.

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٤١-٨٤٢)، تأليف: الإمام ابن رجب الحنبلي، دار النشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. همام عبد الرحيم.

٣ - الإمام يحيى بن سعيد القطان (١٢٠-١٩٨هـ):

نقل الإمام ابن عدي كلام الإمام يحيى القطان، قال: (قال يحيى بن سعيد: «حماد بن سلمة عن زياد الأعلم وقيس بن سعد ليس بذاك .. ولكن حديث حماد بن سلمة عن الشيوخ عن ثابت وهذا الضرب» يَعْنِي أَنَّهُ ثَبَّتَ فِيهَا^(١)). انتهى

٤ - الإمام يحيى بن معين (١٥٨ - ٢٣٣هـ): قال: (أَثَبْتُ النَّاسَ فِي ثَابِت: حماد بن سلمة)^(٢).

وقال الإمام يحيى بن معين أيضًا: (مَنْ خَالَفَ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ فِي ثَابِتٍ فَالْقَوْلُ قَوْلُ حَمَّادٍ .. وَحَمَّادٌ أَعْلَمُ النَّاسِ بِثَابِتٍ)^(٣).

٥ - الإمام علي بن المديني (١٦١ - ٢٣٤هـ): قال: (لَمْ يَكُنْ فِي أَصْحَابِ ثَابِتٍ أَثَبْتُ مِنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ)^(٤). انتهى

٦ - الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ): قال: (حماد بن سلمة أعلم الناس

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/٢٥٦)،، تأليف: عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، نشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٩٨٨م.

(٢) الجرح والتعديل (٣/١٤١)، تأليف: ابن أبي حاتم، نشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: ١٩٥٢م.

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدوري، ٤/٢٦٥)، دار النشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى / ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: د. أحمد نور سيف.

(٤) الجرح والتعديل (٣/١٤١).

بثابت^(١).

وقال الإمام أحمد أيضًا: (حماد بن سلمة أثبت في ثابت من معمر)^(٢).

وقال أيضًا: (حماد بن سلمة أثبت الناس في حميد الطويل .. وأثبت في حديث ثابت من غيره)^(٣).

٧ - الإمام أبو حاتم الرازي (١٩٥ - ٢٧٧هـ): قال: (حماد بن سلمة في ثابت وعلي بن زيد .. هو أَضْبَطُ الناس وأَعْلَمُهُ بحديثهما؛ بَيَّنَّ خَطَأَ الناس)^(٤). انتهى

٨ - الإمام يعقوب بن شيبة^(٥) (١٨٢ - ٢٦٢هـ): قال: (حماد بن سلمة ثقة، في حديثه اضطراب شديد؛ إلا عن شيوخ؛ فإنه حسن الحديث عنهم، مُتَقَنِّ لحديثهم، مُقَدِّم على غيره فيهم، منهم: ثابت البناني، وعمار بن أبي عمار)^(٦). انتهى

٩ - الإمام أبو الحسن الدَّارَقُطْنِي (٣٠٦ - ٣٨٥هـ): قال في كتابه «العلل

(١) الجرح والتعديل (٣/ ١٤١).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ١٤١).

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ١٤١).

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ١٤١).

(٥) قال الإمام شمس الدين الذهبي في «سير أعلام النبلاء»، ١٢/ ٤٧٧ - ٤٨٠: «(يعقوب بن شيبة.. الحافظ، الكبير، العلامة، الثقة.. صاحب «المُسْتَدِ الكَبِير»، العديم النَّظَر؛ المعلل، الَّذِي تَمَّ مِنْ مَسَانِيدِهِ نَحْوُ مِنْ ثَلَاثِينَ مَجْلَدًا، وَلَوْ كَمُلَ لَجَاءَ فِي مِائَةِ مَجْلَدٍ. مَوْلَدُهُ فِي حُدُودِ الثَّمَانِينَ وَمِائَةٍ.. يَوْضَحُ عِلَلَ الْأَحَادِيثِ، وَيَتَكَلَّمُ عَلَى الرِّجَالِ، وَيُجَرِّحُ وَيَعْدِلُ بِكَلَامٍ مُفِيدٍ). انتهى

(٦) شرح علل الترمذي للإمام ابن رجب (٢/ ٧٨١)، تحقيق: د. همام سعيد.

الواردة في الأحاديث النبوية»: (حماد بن سلمة أثبت الناس في حديث ثابت)^(١).

الموضع الثاني لتدليس الغماري وخيانتة العلمية:

حين وافق الحديث هواه وأراد تخطئة الإمام ابن تيمية نجد الغماري قال في كتابه «مصباح الزجاجة في فوائد قضاء الحاجة، ص ٣٠»:

(أَعْلَى ابن تيمية رواية ابن أبي خيثمة من طريق حماد بن سلمة بزيادة .. فَأَعْلَى هذه الزيادة بِعَلَلٍ واهية لا يليق صدورها من عالم بالصناعة الحديثية، ونحن نناقشها مناقشة علمية بمقتضى القواعد الصناعية، قال ابن تيمية: «لم يَرَوْ هذه الزيادة شعبة وروح بن القاسم، وهما أحفظ من حماد»، قلنا: فكان ماذا؟! أليس حماد ثقة من رجال الصحيح؟ وزيادة الثقة مقبولة). انتهى كلام الغماري.

قلتُ: أَخْفَى الغماري عن القراء أَنَّ كبار أئمة الحديث قد طعنوا في رواية حماد بن سلمة إذا لم يكن رواها عن أشخاص معيّنين كُتِبَت البناني.

ورواية ابن أبي خيثمة التي يدافع عنها الغماري هي من رواية حماد بن سلمة عن أبي جعفر الخطمي، لذلك طعن فيها الإمام ابن تيمية، فالإمام ابن تيمية اتَّبَعَ القواعد الحديثية التي يعرفها أئمة الحديث والعِلَل، لكن الغماري اتَّبَعَ الجهل والهوى!!

الخلاصة:

كل هذه التصريحات أخفاها الغماري عنكم لِنُصْرَةِ هواه وِبِدْعَتِهِ والعياذ بالله

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٢/ ٢٨)، الناشر: دار ابن الجوزي - السعودية، تحقيق:

تعالى.

والسؤال الآن:

هل تَرَوْنَ الغماري يَنْطَبِقُ عليه قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ٢٣]؟

المطلب الرابع: بيان أن الغماري كَذَّاب في جميع الحالات وعلى كل الاحتمالات:

قال الغماري في كتابه «مصباح الزجاجة في فوائد قضاء الحاجة»، ص ٣٠: (حماد ثقة من رجال الصحيح .. وزيادة الثقة مقبولة). انتهى كلام الغماري.

قلتُ: إن كان الغماري يقصد «صحيح البخاري» أو صحيحي البخاري ومسلم، فسيكون قد ناقض نفسه حين قال في رده على الإمام الهروي: (لم يخرج له البخاري)، فثبتَ بذلك أن الغماري قد كَذَّب في إحداهما.

وإن كان الغماري يقصد «صحيح مسلم»، فسيكون الغماري قد كَذَّب في إطلاقه هذه العبارة - في مقام الاحتجاج - دون تفصيل يوضح الحقيقة، وإليك هذا التفصيل:

الإمام مسلم لم يعتمد على روايات حماد بن سلمة بمفردها إلا فيما رواه حماد عن ثابت وحميد.

أما ما رواه حماد عن غير هذين - فلم يعتمد عليه الإمام مسلم، وإنما أوردَه في الشواهد؛ نقصد بالشواهد: الأحاديث التي ذكر لها الإمام مسلم طُرُقًا أخرى عن غير حماد بن سلمة، وذكر معها طريق حماد، يعني لم يَكُن اعتماد الإمام مسلم على

رواية حماد بمفرده.

وفي ذلك يقول الإمام الحافظ شمس الدين الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء» في ترجمة حماد: (مُسْلِمٌ رَوَى لَهُ فِي الْأُصُولِ، عَنْ ثَابِتٍ وَحُمَيْدٍ، لِكَوْنِهِ خَيْرًا بِهِمَا .. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ: «قَدْ قِيلَ فِي سُوءِ حِفْظِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَجَمْعِهِ بَيْنَ جَمَاعَةٍ فِي الْإِسْنَادِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، وَلَمْ يُخْرِجْ لَهُ مُسْلِمٌ فِي الْأُصُولِ، إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ عَنْ ثَابِتٍ، وَلَهُ فِي كِتَابِهِ أَحَادِيثٌ فِي الشَّوَاهِدِ عَنْ غَيْرِ ثَابِتٍ»^(١)). انتهى

(١) سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٤٦-٤٤٧).

قلتُ: نلاحظ أن الإمام الذهبي ذكر أن الإمام مسلم أخرج في الأصول رواية حماد عن ثابت وحُميد، لكن الحاكم اقتصر على ذكر حماد عن ثابت فقط، وقد تَبَعْتُ بنفسِي - بقدر وسعي - أحاديث حماد بن سلمة في «صحيح مسلم» فظَهَرَ لي صواب قول الإمام الذهبي، حيث وجدتُ رواية في الأصول من طريق حماد عن حُميد ولم أجد لها شاهداً فيما ظهر لي، وها هي:

قال الإمام مسلم في صحيحه (حديث رقم: ٦٨٣): (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ فَعَرَسَ لَيْلٍ، اضْطَجَعَ عَلَى يَمِينِهِ، وَإِذَا عَرَسَ قُبِلَ الصُّبْحِ نَصَبَ ذِرَاعَهُ، وَوَضَعَ رَأْسَهُ عَلَى كَفِّهِ»).

المثال الثاني على أكاذيب الغماري وجهالاته في علم الحديث

كذبة: الأحاديث محفوظة ورواها ابن عدي في كتابه «الكامل»

في هذا الباب نذكر مثالاً يصرخ ببشاعة كذب الغماري وشدة جهله في علم الحديث كما سترؤن بالوثائق المصوّرة، وستجدون أمثلة أخرى كثيرة داخل أبواب هذا الكتاب.

قال الغماري في كتابه «الرد المحكم المبين، ص ١٧٢-١٧٣»: (أما الحديث الذي ذكره المتنطع وزعم أنه موضوع فأخرجه الترمذي في سننه قال: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَمْرِو بْنِ مَالِكِ النُّكْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: ضَرَبَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ خَبَاءَهُ عَلَى قَبْرِ.. فَإِذَا قَبْرُ إِنْسَانٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْمُلْكِ..» .. فاعلم أن حديث ابن عباس ليس بموضوع أصلاً، وإنما هو ضعيف ضَعْفًا قَرِيبًا، وبيان ذلك من وجوه:

الأول: أن يحيى بن عمرو النكري ضعيف فقط ..

الثاني: أن ابن عدي روى ليحيى أحاديث من جملتها هذا، وقال: كلها محفوظة، وهو دليل صريح على أن هذا الحديث محفوظ؛ غير شاذ ولا منكر). انتهى كلام الغماري.

قلت: هذا كذبٌ قبيح، وجهلٌ مفضوح، وبيان ذلك في مطلبين:

المطلب الأول: بيان الكذب القبيح في كلام الغماري.

المطلب الثاني: بيان الجهل المفضوح في كلام الغماري.

وإليكم تفصيل ذلك:

المطلب الأول: بيان الكذب القبيح في كلام الغماري:

نجد الكذب القبيح في قول الغماري: (ابن عدي روى ليحيى أحاديث من جملها هذا، وقال: كلها محفوظة). انتهى

قلتُ: هذا كذب صريح؛ لأن الإمام ابن عدي إنما وصف أحاديث يحيى بأنها غير محفوظة.

قال الإمام ابن عدي في كتابه «الكامل في ضعفاء الرجال»: (وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن يحيى بن عمرو بن مالك بهذا الإسناد، وأحاديث أخر بهذا الإسناد، عن يحيى بن عمرو بن مالك مما لا أذكرها - وليس ذاك بمحفوظ أيضًا)^(١). انتهى

قلتُ: فقد صرح الإمام الحافظ ابن عدي بأن هذه الأحاديث ليست محفوظة.

وهذا هو الذي نقله كبار علماء الحديث عن الإمام ابن عدي.

قال الإمام الحافظ ابن حجر في كتابه «تهذيب التهذيب»: (يحيى بن عمرو بن مالك النكري .. وروى له ابن عدي أحاديث وقال: كلها غير محفوظة، وحديث آخر مما لم أذكره)^(٢). انتهى

وقال الحافظ المزمري في كتابه «تهذيب الكمال» وهو الأصل الذي اختصره ابن

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٢٠٥).

(٢) تهذيب التهذيب (٤/ ٣٧٩)، الناشر: مؤسسة الرسالة.

حجر في كتاب «تهذيب التهذيب»: (يَحْيَى بن عَمْرٍو بن مَالِك النُّكْرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «صَرَبَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ خِبَاءً عَلَى قَبْرِ، وَلَا يَحْسَبُ أَنَّهُ قَبْرٌ، فَإِذَا هُوَ بِإِنْسَانٍ يَقْرَأُ سُورَةَ تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ ..» ..

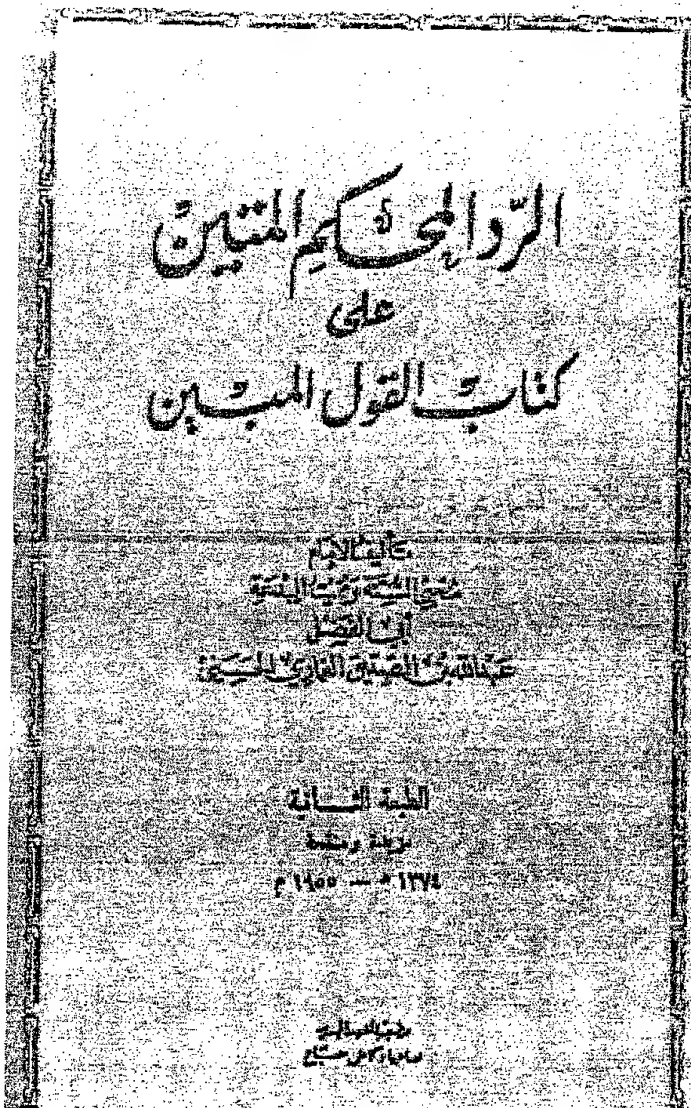
وروى له أَبُو أَحْمَد بن عدي هذا الحديث، وأحاديث أخرى، ثُمَّ قَالَ: وهذه الأحاديث التي ذكرتها عَنْ يَحْيَى بن عَمْرٍو بن مَالِك، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، كلها غير محفوظة، تَفَرَّدَ بها يَحْيَى بهذا الإسناد، وأحاديث أخرى مما لم أَذْكُرْهَا، وليس تلك بمحفوظة أيضًا^(١). انتهى

قلت: ثُمَّ طلع علينا الغماري بِكَذِبِيَّةٍ قائلًا: (ابن عدي روى ليحيى أحاديث من جملها هذا، وقال: كُلُّهَا محفوظة)!!

وإليك صفحات مُصَوَّرة من كتاب الغماري وكتاب الحافظ ابن عدي؛ لِتَرَوْا بأعينكم قُبْحَ كَذِبِ الغماري:

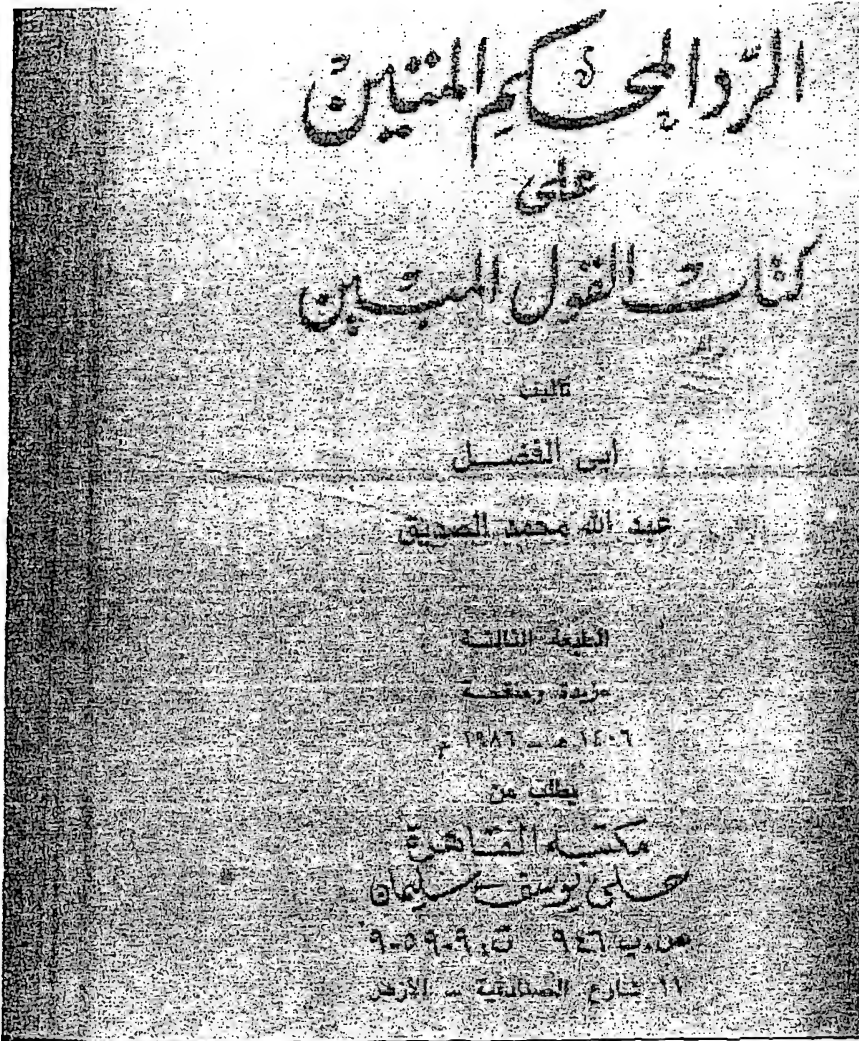
(١) تهذيب الكمال (٣١ / ٤٧٧-٤٧٩)، تأليف: يوسف بن عبد الرحمن المزني، تحقيق: بشار عواد،

نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤ م.



وعندي في مكتبي - أيضا - الطبعة الثالثة منه مزيده ومنقحة، طبعة عام:
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، الناشر: مكتبة القاهرة - علي يوسف سليمان، ١١ شارع

الصناديقية - الأزهر، وإليك صورة غلافها:



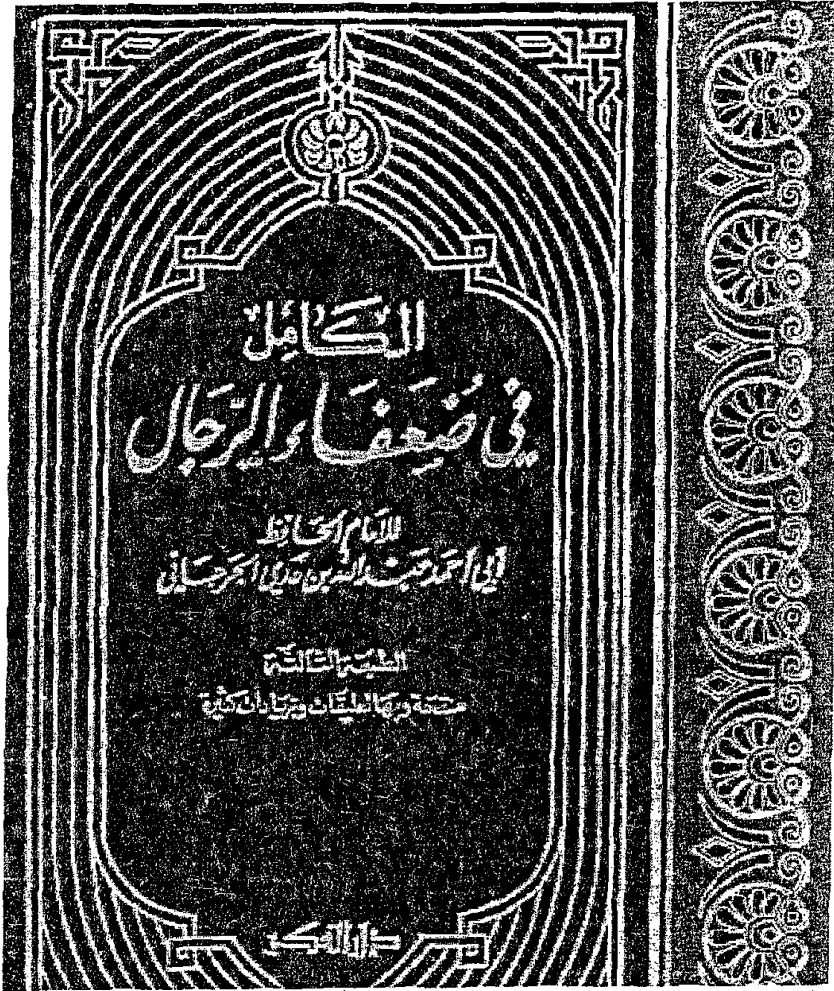
— ١٧٣ —

حدثت غريب من هذا الوجه أنه كلام الترمذي ، ونقل ابن القيم في كتابه الروح عنه أنه قال هذا : حديث حسن غريب ، ورواه ابن عدي في الكامل قال حدثنا علي بن سميد الرازي حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب حدثنا يحيى بن عمرو بن مالك عن أبيه عن أبي الجوزاء عن ابن عباس فذكره ، ورواه البيهقي في دلائل النبوة من طريق ابن عدي ، قال : باب ما جاء في الرجل الذي سمع صاحب قبر يقرأ سورة الملك أخيراً أبو سميد الخاليني قال أخبرنا أبو أحمد بن عدي الحافظ فذكر الإسناد السابق ، ثم قال البيهقي بعد ذكر الحديث ما نصه : تفرد به يحيى بن عمرو النكري وهو ضعيف إلا أن له سنداً شامداً عن عبد الله بن مسعود ثم أخرج بإسناد صحيح عن مرة عن ابن مسعود قال توفي رجل فأق من جوانب قبره جعلت سورة من القرآن تحسب له حسنة حتى تمت قال فظننت أنا وسروني فإذا هي تبارك الله ذلك : وهذا وإن كان موقوفاً فله حكم الرفع ، وقد روى الترمذي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إن سورة من القرآن ثلاثين آية شفعت لرجل حتى غفر له وهي تبارك الذي بيده الملك » قال الترمذي هذا حديث حسن ، وقال الحافظ ابن عبد البر : صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « إن سورة ثلاثين آية شفعت في صاحبها حتى غفر له تبارك الذي بيده الملك » ،

→ قوله ابن القيم ، إذا قرئت هذا فاعلم أن حديث ابن عباس ليس بموضوع أصلاً وإنما هو ضعيف ضعفاً قريباً ويصان ذلك من وجوه ، الأول : أن يحيى بن عمرو النكري ضعيف فقط حكاه علي بن ترمجة التي نقلناها ولم يرم بالكدب إلا حماد بن زيد ولم يبين عليه فهو تكذيب مردود لاسيما وقد قال الدارقطني في يحيى صريحاً يشبه به ، وهذا يدل على أن ضعفه قريب بحيث يعتبر بحديثه ولا يترك فيكون هذا الحديث ضعيفاً

— ١٧٤ —

→ الثاني : أن ابن عدي روى يحيى أحاديث من جملتها هذا ، وقال : كلها محفوظة وهو دليل حاريج على أن هذا الحديث محفوظ غير شاذ ولا منكر فأن يأتيه الرضع والحالة هذه « الثالث » أن الحديث أخرجه البيهقي في الدلائل كما تقدم وهو ملازم أن لا يفرج في كتبه خصوصاً الدلائل حديثاً ، يعلم أنه موضوع ، الرابع : أن البيهقي نص على تضعيفه كما تقدم في كلامه وهو دليل قاطع على أنه ليس بموضوع ، الخامس : أن الحديث



جميع حقوق إعادة الطبع محفوظة للنشر

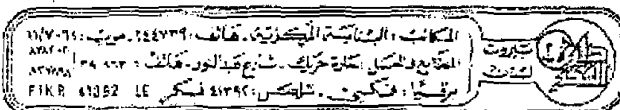
الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

الطبعة الثالثة

منقحة وبها تعليقات وتزيينات كثيرة

الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٣٩٢ م (الطبعة الأولى)



قال ابن جرير : لما عذمت عن يحيى قائم : يحيى بن عمرو بن مالك النخعي صاحب
قال السائي : يحيى بن عمرو بن مالك بصري صاحب .

حدثنا علي بن سعيد الرزازي - ثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب - ثنا يحيى بن عمرو
ابن مالك - عن أبيه - عن أبي الشوارب - عن ابن عباس - ضرب بعض أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم غيلة على قبر وهو لا يعلم أنه قبر فإذا فيه رجل يقرأ سورة الفاتحة في يده للملك
حتى ختمها فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله عرضت تحافي على قبر وإنه لا
أسبب أنه قبر فإذا إنسان يقرأ سورة الفاتحة حتى ختمها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي
المنجية هي المأبغة تتجبه من عذاب القبر .

أخبرنا أبو يعلى وابن عبد العزيز قالا : ثنا شاذان بن الربيع : ثنا يحيى بن عمرو بن حائل
الزكري عن أبيه ، عن أبي الحواري ، عن ابن عباس : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : [لم
لم تذهبوا جاء الله بدينه بدينين بدينين وبغير علم وبكفرارة الغيب المشاعة] .

أخبرنا أبو خليفة، ثنا عبد الله بن عبد الوهاب الحمصي عن يحيى بن عمرو بن مالك
التكري عن حماد أبي عن أبي الجوزاء سمعت ابن عباس قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم
إذا انصرف من الصلاة قال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي
ويعيث وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجلت
ملك الجود » .

ثم حمران بن موسى بن قسطله ثمانية المئتين الفيلد الجاردي حلفي مالك بن يحيى بن
عمر بن مالك الشكري عن أبيه ، عن جدّه ، عن أبي الخوارج ، عن ابن عباس ، عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : (لا حلف على بين فرأى غيراً منها فليأتها فليأتها كذاً أو
عناقاً)

ثم يحيى بن عبد الرحمن بن نافع: ثم أحمد بن عبد الرحمن بن مفضل: ثم محمد بن
سفيان: ثم يحيى بن عمرو بن ماثان التكريمي سمعت أبي يحدث عن أبي الجوزاء عن أبي
عيسى قال: «كان الذي صل الله عليه ولم كاتب يسمى السجّل وهو قوله اليوم نغزى السجّة
كلم السجّل للكتاب» قال: كما يقولون: عجل الكتاب كذا لك نظري المسألة.

١- السيد يحيى بن عمرو بن مالك الشافعي طبرستانى، عن أبيه عظمه ابن عمين وأبوزيد وأبي سعيد والكندي والفولاني وقيل
هو الفاضل صاحب كتاب تهذيب التفسير ط. في النسخة بيروت ١٤٦٩

قال : وهذه الأسانيد التي ذكرتها عن يحيى بن عمرو بن مازن هذا الإسناد وأسانيده
أخر هذا الإسناد عن يحيى بن عمرو بن مازن لا أذكرها وليس فالك بمحفوظ أيضاً .

٢١٠٨/٥٥ يحيى بن المتوكل المياجلي مولى آل عمر مقيمي يكنى أبا عقيل
وكان ضعيفاً (١)

ثنا الحسن بن عبد الله بن يزيد ، ثنا موسى بن مروان ، ثنا يحيى بن المتوكل البصري .
وثنا ابن حاتم ، ثنا عباس بن يحيى قال أبو عقيل صاحب بنية اسمه يحيى بن المتوكل ليس
بشيء .

ثنا محمد بن علي ، ثنا عثمان بن سعيد قال : قلت لبجبي بن معين فأبو عقيل يحيى بن
المتوكل قال : ليس به بأس وقال عثمان هو ضعيف .

ثنا ابن أبي عمرة ، ثنا أحمد بن أبي يحيى سمعت يحيى بن معين يقول : أبو عقيل
الذي روى عن بنية ضعيف وسمعت أحمد بن حنبل يقول في أبي عقيل صاحب بنية قال
أساذيد عن بنية ، عن عائشة منكورة لم يرو عن بنية ما روى عنها إلا هو واهي الحديث .
ثنا ابن أبي عمرة ، ثنا أبو طالب أحمد بن حمزة يقول : سمعت أحمد بن حنبل يقول :
أبو عقيل صاحب بنية يروي عن قوم لا أعرف منهم أحداً ولم يحصل منهم موثقي مولى
للعمريين .

ثنا خالد بن المنذر سمعت عمرو بن علي يقول : أبو عقيل صاحب بنية يروي عن قوم لا
أعرف منهم أحداً ولم يحصل منهم موثقي مولى للعمريين .

ثنا مثله من المنذر ، سمعت عمرو بن علي يقول : أبو عقيل صاحب بنية اسمه يحيى بن المتوكل
وهو ضعيف .

وقال عمرو بن علي وأبو عقيل يحيى بن المتوكل صاحب بنية فيه ضعف وقد سمعت أبا داود
وأبا الوليد يودعان عنه .

سمعت ابن حاتم يقول : قال السدي أبو عقيل الثقي أساذيد منكورة .

وقال النسائي : يحيى بن المتوكل أبو عقيل يروي عن بنية ضعيف .

أخبرنا أصحابي بن هبش الخشاب ، ثنا جبارة ، ثنا يحيى بن المتوكل أبو عقيل ، عن

١ - يحيى بن المتوكل البصري مولى آل عمر مقيمي يكنى أبا عقيل ، روى عن أبيه وأبيه أم
يحيى وبنيه ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم . عن يحيى بن معين لضعيف وليس عليه شيء . وعن علي بن الحسين
كلثوم كما سمعته في كتابي وغيره . قال ابن حاتم مات سنة ١٦٧ . تهذيب التهذيب ٢٣٧/١١ . تاريخ بغداد ١٠٠/١١ .

وهذه صفحات مُصَوَّرة من كتاب «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر:

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ

تصنيف

الحافظ أبي القاسم أحمد بن علي بن حجر شهاب الدين المستطفي الشافعي
وُلِدَ سَنَةَ ٧٦٢ هـ - تُوِّفِيَ سَنَةَ ٨٥٢ هـ

باعتناء

إبراهيم بن أبي القاسم
عادل مرشد
مكتبة تحقيقات التراث في مؤسسة الرسالة

دار المطبع

مؤسسة الرسالة

الباب الثاني

يحيى بن أبي عمرو

وقال غيره: كان حماد بن زهير عريضة متحديق.
 وروى له يحيى عدي لحديث وقال: كُفِّها غير
 محفوظة، وصحبت آخر ما لم أذكره.
 فثبت: وقال المتحديق: لا يتابع على حديثه.
 وقال أحمد بن حنبل: ليس هذا بغيره.
 وقار قشاش: متكر الحلب.
 م - يحيى بن أبي شمر اللخمي. وقد محمد
 ابن يحيى بن أبي شمر. وقال: كنية يحيى أبو عمرو.
 وروى عن: مالك بن أنس، ومحمد بن عوف، ومالك بن
 عمار.
 وعنه: ابن سعد.

روى له مسلم حليف وأخيه عن زين شمر عن أبيه،
 وقتن بن عباس، عن مالك، عن قانع، عن ابن عمر، في
 تحريم النجس الأهل ينج نجس.
 يخ دس ق - يحيى بن أبي عمرو اللخمي، أبو زرعة
 المتحديق، ابن عم الأوزاعي.

روى عن: أبيه، وقهر مريم، والسعيد بن سفيان،
 للزنج بن يسلم، وعبد الله بن الأشعث، وعبد الله بن
 حبيب، وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد، وشمر بن
 عبد الله اللخمي وغيرهم.

وعنه: إبراهيم بن أبي عبلة، وابن عمه عبد الرحمن
 ابن عمرو اللخمي، وشعبة بن ربيعة، وعبد الله بن
 المبركة، وعاصم بن حكيم، وإسماعيل بن داود، وأيوب
 ابن سريته، ومحمد بن شعيب بن شابور وغيرهم.

قال حفص بن أحمد، عن أبيه: شيخ ثقة ثقة.
 وقال عثمان اللخمي، عن هشيم: ثقة.

وكذلك الجليلي، وطوبى بن سفيان.

وقال ابن خراش: صحيح.

وقال أبو علي الليثوري: أحد الثقات لجميع
 حديثه.

ونكر ابن حبان في الثقات.

وقال حمزة بن ربيعة: مات سنة ثمان وأربعين ومئة.

ت د س - يحيى بن علي بن يحيى بن عمرو بن رافع
 الأزدي الأنصاري اللخمي.

روى عن: أبيه عن جده، وأبي عن جده.

وعنه: إسماعيل بن جعفر اللخمي.

ثبت: قد قدمت في ترجمة يحيى بن خالد أن ابن
 حبان ذكر هذا في الثقات، وأنه هو وصاحبه الزعماء ومعه
 سنة سبع وعشرين ومئة.

ح - يحيى بن عمرو بن أبي حسن الأنصاري اللخمي
 اللخمي.

روى عن: جده بن زهير بن عاصم، وأبي عن
 ذلك، وأبي سعيد اللخمي.

وعنه: ابن عمرو، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي
 شمس، وطوبى بن غزوة، ومحمد بن يحيى بن حبان،
 والأوزاعي، وأبو طوبة.

قال ابن إسحاق: كان ثقة.

وقال المتحديق: وابن خراش: ثقة.

ويذكره ابن حبان في الثقات.

ت د س - يحيى بن عمرو، ويقال: ابن عباد، وأبي:
 حمزة، وكوفي.

روى عن: ابن جابر لفة ميث أبي طالب.

وعنه: الأعمش.

ذكره ابن حبان في الثقات.

ثبت: وهو يكنى يحيى بن عمرو، وكذا البجلي،
 ومطوب بن شعبة.

ت - يحيى بن عمرو بن مالك اللخمي البصري.

روى عن: أبيه.

وعنه: ابن مالك، ومحمد بن سليمان بن أبي داود
 الخزازي، وأبو شعبة، ومسلم بن إبراهيم، وشعر بن
 الوليد، ومحمد بن عمار، عن أبي طوبة، وغيرهم.
 قال ابن خراش: وأبو زرعة، وأبو داود، وشعر،
 (المعالي): ضعيف.

وقال الدارقطني: ضعيف، يعتبر به.

المطلب الثاني: بيان الجهل المفصوح في كلام الغماري:

نجد الجهل المفصوح في قول الغماري: (ابن عدي روى ليحيى أحاديث ..
 وقال: كلها محفوظة، وهو دليل صريح على أن هذا الحديث محفوظ؛ غير شاذ ولا

منكر). انتهى

قلتُ: هذا جَهْلٌ مَفْضُوحٌ؛ لأن الإمام ابن عدي في مقدمة كتابه هذا «الكامل في ضعفاء الرجال» صَرَّحَ بأنه حين يُترجم لأحد الرواة فإنه إنما يذكر أحاديثه التي أنكرها عليه أئمة الحديث، فاستحق اسم الضَّعْفِ بسببها.

قال الإمام ابن عدي في مقدمة كتابه «الكامل في ضعفاء الرجال»: (وَذَاكِرٌ فِي كِتَابِي هَذَا كُلِّ مَنْ ذُكِرَ بِضَرْبٍ مِنَ الضَّعْفِ، وَمَنْ اخْتَلَفَ فِيهِمْ، فَجَرَّحَهُ الْبَعْضُ، وَعَدَّلَهُ الْبَعْضُ الْآخَرُ ..

وَذَاكِرٌ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ - بِمَا رَوَاهُ - مَا يُضَعَّفُ مِنْ أَجْلِهِ، أَوْ يُلْحَقُهُ - بِرِوَايَتِهِ لَهُ - اسْمُ الضَّعْفِ؛ لِحَاجَةِ النَّاسِ إِلَيْهَا^(١)). انتهى

قلتُ: وهذا المنهج الذي ذكره الإمام ابن عدي - مشهور معروف عند أهل العلم، ونكتفي بذكر ثلاثة تصريحات:

١- الحافظ ابن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ): قال في مقدمة كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: (ابن عدي في «الكامل» .. من عَادَتِهِ فِيهِ أَنْ يُخْرِجَ الْأَحَادِيثَ الَّتِي أُتِّكَرَتْ عَلَى الثَّقَّةِ أَوْ عَلَى غَيْرِ الثَّقَّةِ^(٢)). انتهى

٢ - الإمام شمس الدين الذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨هـ): قال في كتابه «سير أعلام النبلاء»: (يذكر في «الكامل» كُلِّ مَنْ تُكَلِّمَ فِيهِ بِأَدْنَى شَيْءٍ .. وَيُرْوَى فِي التَّرْجَمَةِ

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١/١-٢).

(٢) هدي الساري (ص ٤٢٩).

حديثاً أو أَحَادِيثَ مِمَّا اسْتُنْكِرَ لِلرَّجُلِ^(١).

٣ - تاج الدين السبكي (٧٢٧ - ٧٧١هـ): قال في كتابه «طبقات الشافعية الكبرى»: (ذكر ابن عدي في «الكامل» كل مَنْ تَكَلَّمَ فيه .. وذكر في كل ترجمة حديثاً فأكثر من غرائب ذاك الرجل ومناكيره)^(٢). انتهى

قلت: الغماري لَمْ يُكَلِّفْ نَفْسَهُ ببذل قليل من الجهد لقراءة مقدمة الإمام ابن عدي لكتابه «الكامل في ضعف الرجال»؛ لِيَعْرِفَ منهجه في ذِكر الرواة والأحاديث!!

فهو لا يعرف هل الإمام ابن عدي يذكر الروايات المُنْكَرَة ؟ أم الروايات المحفوظة؟

الغماري لَمْ يُكَلِّفْ نَفْسَهُ أَيضاً بقراءة المجلد الأول والذي يمثل مقدمة الحافظ ابن حجر لكتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»!!

الغماري غارق في ظلمات من الجهل، بعضها فوق بعض!!

ثم بعد هذا الجهل الشنيع تجد أذْيَالَهُ يَصِفُونَهُ بأنه «مُحَدِّثُ الْعَصْرِ» زَعَمُوا!!

وإليكم صفحة مُصَوَّرَة من مقدمة كتاب «الكامل» للحافظ ابن عدي؛ لِيَتَرَوْا بأعينكم قُبْحَ كَذِبِ الغماري:

(١) سير أعلام النبلاء (١٦ / ١٥٥)، الناشر: مؤسسة الرسالة.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٣ / ٣١٦).

كثاني هذا كل من ذكر بضرب من الضعف ، ومن اختلف فيهم فبحرجه البيض وعنده البعض الآخر ،
ومرجع قول أحدهما مبلغ طمس من غير عناية ، فلعل من قبج أمره أو حسنه محاصل عليه أو مال إليه .
← وذاكر لكل رجل منهم ما رآه ما يضعف من أجله ، أو يلحقه بروايته ، وله اسم الضعف والحاجة
الناس إليها ، لأقربه على الناظر فيه . وصنفته على حروف المعجم ليكون أسهل على من طلب راوياً
منهم ، ولا يبقى من الرواة الذين لم أذكرهم إلا من موثقة أو صدوق وإن كان ينسب إلى هوى وهوى
فيه متأول ، وأرجو أني أشيع كتابي هذا وأشفي الناظر فيه ، ومضمن ما لم يذكره أحد ممن صنف
في هذا الفن شيئاً ، ومحيته : كتاب الكامل في ضعف الرجال ، ملتبساً في كل ذلك رضي الله عز
وجل وسبيل ثوابه ، وبه أستعين ، وعليه توكل ، وبه توفيق ، وهو حسبي ، ونعم الوكيل .

وبعد أن رأينا الغماري غارقاً في الكذب والجَهْل - نجده يشتم مؤلف كتاب
«القول المبين»، فيقول في كتابه «الرد المحكم المتين على كتاب القول المبين،
ص ٢٧٠-٢٧١»:

(جهل أيضاً بمعنى «الغريب» عند المحدثين . وتفصيل ذلك يُعَلِّم من كُتِبَ
المصطلح التي ما عرف المتنوع شيئاً منها ولا رآه .. وأما الوقاحة فهو كذبه على
«تهذيب التهذيب» وهو يَعْلَم أنه مطبوع، وأن الاطلاع عليه ميسور لكل أحد، وأن
بالاطلاع عليه يُفْتَضَح كَذِبُهُ وَيُتْهَك سِرُّهُ، فكان ذلك العزو - والحالة ما ذكرنا -
دليلاً على وقاحة الرَّجُل، وأنه رَفَعَ جلباب الحياء عن وجهه). انتهى كلام الغماري.

قلت: هذه الأوصاف والشتائم مَن الأحق بها الآن؟!!

ألم تَعْلَم يا غماري أن كتاب «الكامل في ضعف الرجال» كان مطبوعاً في أيامك،
وأن الاطلاع عليه ميسور لكل أحد، وأن بالاطلاع عليه يُفْتَضَح كَذِبُكَ وَيُتْهَك
سِرُّكَ!!؟

محاولة يائسة فاشلة للدفاع عن الغماري:

فإن قال أحد أذيال الغماري: لعل الغماري وقع في ذلك لأنه اعتمد على النقل من كتاب «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر، مع وجود خطأ في طبعة «تهذيب التهذيب» التي عنده.

فنتقول لهذا المَخْدُوع:

أولاً: لقد جَزَمَ الغماري بأن الإمام ابن عدي قال ذلك، ولم يَكُنْ له الجزم بذلك إلا بعد أن يراجع بنفسه كتاب «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي؛ ليتأكد من صحة النقل عن ابن عدي، وقد كان كتاب «الكامل» مطبوعاً ومُتَوَفَّراً في أيام الغماري، فهذا دليل على أن الغماري لم يقرأ أصلاً كتاب «الكامل في ضعفاء الرجال» للإمام ابن عدي.

ثانياً: إذا كان الغماري يعتمد على نقل كلام الحافظ ابن حجر، فأليك كلام الحافظ ابن حجر نفسه في مقدمة كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: قال: (ابن عدي في «الكامل» .. من عَادَتَه فِيهِ أَنْ يُخَرِّجَ الْأَحَادِيثَ الَّتِي أُتِّكَرَتْ عَلَى الثَّقَّةِ أَوْ عَلَى غَيْرِ الثَّقَّةِ). انتهى

فلماذا لم ينقل الغماري قول الحافظ ابن حجر في بيان منهج الإمام ابن عدي في كتابه «الكامل»؟؟؟

أم أن الغماري لم يُكَلِّفْ نفسه أيضاً بقراءة المجلد الأول الذي يُمثل مقدمة الحافظ ابن حجر لكتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»؟؟؟

ثالثاً: لماذا لم يُكَلِّفْ الغماري نفسه بقراءة مقدمة الإمام ابن عدي لكتابه

«الكامل في ضعفاء الرجال» لِيَعْرِفَ مِنْهُجِهِ قَبْلَ أَنْ يَخُوضَ فِي ذَلِكَ؟! أَلَيْسَ مُهِمًّا
مَعْرِفَةُ مَنَهِجِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ قَبْلَ الْخُوضِ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْأَحَادِيثِ وَدِرَاسَةِ
أَسَانِيدِهَا؟!!!

فَالْغَمَارِيُّ لَمْ يَقْرَأْ كِتَابَ «الكامل» لِلإِمَامِ ابْنِ عَدِي وَلَا قَرَأَ مَقْدَمَةَ الْكِتَابِ، وَلَا
عَرَفَ مِنْهُجَ الإِمَامِ ابْنِ عَدِي فِي إِيرَادِ الرِّوَايَاتِ فِيهِ، فَهُوَ لَا يَعْرِفُ هَلِ الإِمَامُ ابْنُ
عَدِي يَذْكُرُ الرِّوَايَاتِ الْمُنْكَرَةَ؟ أَمْ الرِّوَايَاتِ الْمَحْفُوظَةَ؟

الْغَمَارِيُّ غَارِقٌ فِي ظُلُمَاتِ مِنَ الْجَهْلِ، بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ!!

وَجَهْلُهُ الشَّنِيعُ هَذَا جَعَلَهُ يَقَعُ فَرِيسَةً سَهْلَةً!!

ثُمَّ بَعْدَ هَذَا الْجَهْلِ الشَّنِيعِ تَجِدُ أَذْيَالَهُ يَصِفُونَهُ بِأَنَّهُ «مُحَدِّثُ الْعَصْرِ» زَعَمُوا!!

رَابِعًا: لِمَاذَا لَمْ يَرْجِعِ الْغَمَارِيُّ إِلَى أَصْلِ كِتَابِ «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ»، وَهُوَ كِتَابُ
«تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِلْحَافِظِ الْمِزِّي؟!!!

فَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ كِتَابَ «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» هُوَ - فِي الْأَصْلِ - اخْتِصَارٌ لِكِتَابِ
«تَهْذِيبِ الْكَمَالِ».

فَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ»: (أَمَّا بَعْدُ: فَإِنْ
كِتَابُ «الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» الَّذِي أَلْفَهُ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْغَنِيِّ بْنُ
عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ سُرُورٍ الْمُقَدِّسِيِّ، وَهَذَّبَهُ الْحَافِظُ الشَّهِيرُ أَبُو الْحِجَاجِ يُونُسُ بْنُ الزُّكِّيِّ
الْمِزِّي، مِنْ أَجْلِ الْمَصْنُفَاتِ فِي مَعْرِفَةِ حَمَلَةِ الْأَثَارِ .. وَأَعْظَمَ الْمَوْلُفَاتِ فِي بَصَائِرِ ذَوِي
الْأَلْبَابِ .. وَلَا سِيَّمَا «التَّهْذِيبِ» .. فَاسْتَخَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى فِي اخْتِصَارِ «التَّهْذِيبِ» عَلَى
طَرِيقَةِ أَرْجُو اللَّهَ أَنْ تَكُونَ مُسْتَقِيمَةً، وَهُوَ أَنَّنِي أَقْتَصِرُ عَلَى مَا يَفِيدُ الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ

خاصة، وأحذف منه ما أطال به الكتاب). انتهى

قلت: ولو رجع الغماري إلى كتاب «تهذيب الكمال» لَوَجَدَ العبارة هكذا:

(رَوَى لَهُ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ هَذَا الْحَدِيثَ وَأَحَادِيثُ أُخْرَى، ثُمَّ قَالَ: «وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرْتُهَا عَنْ يَحْيَى بْنِ عَمْرٍو بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْجُوزَاءِ، عَنْ بَنِي عَبَّاسٍ - كُلُّهَا غَيْرُ مُحْفُوظَةٍ، تَقَرَّرَدُ بِهَا يَحْيَى بْنُ هَذَا الْإِسْنَادِ، وَأَحَادِيثُ أُخْرَى مِمَّا لَمْ أَذْكُرْهَا، وَلَيْسَ تِلْكَ بِمُحْفُوظَةٍ أَيْضًا»^(١)). انتهى

وإليكم صفحات مُصَوَّرَةٌ من كتاب «تهذيب الكمال»، لِيَرَوْا ذَلِكَ بِأَعْيُنِكُمْ:

تَهْذِيبُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ فِي تَهْذِيبِ الْكَمَالِ

لِلْحَاجِّ ابْنِ بَلَالٍ التَّيْنِيِّ فِي الْحَاجِّ ابْنِ بَلَالٍ التَّيْنِيِّ

٧٦٤ - ٧٦٢ هـ

المجلد الحادي والثلاثون

مَقَامُهُ وَمَنْ يَتَبَيَّنُهُ وَمَنْ يَتَبَيَّنُهُ

الدكتور بشير غوار معروف

مؤسسة الرسالة

أَخْبَرَنَا أَبُو يَكْرُبَ بْنَ رَيْذَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ الطُّيَّارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مَتْوَيْه، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَمْرٍو بْنُ مَالِكٍ التُّكْرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ضَرَبَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ خِيَاةً عَلَى قَبْرِ، وَلَا يَحْسِبُ أَنَّهُ قَبْرٌ فَإِذَا هُوَ بِإِنْسَانٍ يَقْرَأُ سُورَةَ «تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ» حَتَّى تَخْتَمَهَا، فَتَأْتِيَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ خُصِرْتُ خِيَاةً لِي عَلَى قَبْرِ وَلَدٍ لَا أَحْسِبُ أَنَّهُ قَبْرٌ فَإِذَا إِنْسَانٌ يَقْرَأُ سُورَةَ «تَبَارَكَ» حَتَّى تَخْتَمَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هِيَ الْمَانِعَةُ، هِيَ الْمُنْجِيَةُ تُنَجِّيه مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ».

رواه^(١) عن محمد بن عبد الملك بن أبي الشَّوَارِبِ، فَوَافَقْنَاهُ فِيهِ بِعَلْوٍ، وَقَالَ: غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَرَوَى لَهُ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِي هَذَا الْحَدِيثَ وَأَحَادِيثَ أُخْرَى، ثُمَّ قَالَ^(٢): وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرْتُهَا عَنْ يَحْيَى بْنِ عَمْرٍو بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كُلُّهَا غَيْرُ مَحْضُوطَةٍ، تَقَرَّرَ بِهَا يَحْيَى بْنُ هَذَا الْإِسْتِادِ وَأَحَادِيثُ أُخْرَى مِمَّا لَمْ أَذْكُرْهَا، وَلَيْسَ تِلْكَ بِمَحْضُوطَةٍ أَيْضًا.

(١) الترمذي (٢٨٩٠).

(٢) في المطبع من الترمذي: «حسن غريبه ولا يصح فمن أين جانه الحسن» وفي هذا التكرار المصحح على ضعفه؟ فما ذكره المؤلف أولى بالتصويب، والله أعلم.

(٣) الكامل: ٣ / ٢٢٨.

وَسَتَرُونَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - خِلَالَ أَبْوَابِ كِتَابِنَا هَذَا الْكَثِيرِ مِنَ الْأَمْثَلَةِ عَلَى أَكَاذِيبِ وَجْهَاتِ الْغَمَارِيِّ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ.

الْبَابُ الثَّالِثُ

قَوَاعِدُ وَمُقَدِّمَاتُ أُصُولِيَّةٍ وَفِقْهِيَّةٍ

القاعدة الأصولية الأولى

التَّركُ سُنَّةٌ

الكلام هنا في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: بيان المقصود بقولنا: «التَّركُ سُنَّةٌ».

المطلب الثاني: كَشَفُ كَذِبِ الْغَمَارِيِّ وشدة جَهْلِهِ بِعِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ.

المطلب الثالث: بيان أن أصحاب رسول الله ﷺ سَارُوا عَلَى أَنَّ التَّركَ سُنَّةٌ.

وإليكم تفصيل ذلك:

المطلب الأول: بيان المقصود بقولنا: «التَّركُ سُنَّةٌ»:

نحن إنما نتكلم فيما يخترعه المبتدع من تعبدات لم يأت بها الرسول ﷺ وتركها طوال حياته ﷺ على الرغم من أنه كان يتوفر في حياته ﷺ الْمُبَرَّرَات التي يزعم المبتدع أنها تَتَطَلَّبُ اختراع هذا التعبد وتَقْتَضِيهِ، ولم يوجد - في زَمَنِهِ ﷺ - ما يَمْنَعُهُ من الإتيان بهذا التعبد.

فوجود الْمُبَرَّرَات التي تقتضي هذا التعبد، مع عدم وجود مانع يمنع من القيام بهذا التعبد، هذا هو ما يُسَمِّيهِ أهل العلم: وَجُودُ الْمُقْتَضِي مع عدم المانع، أو: تَوَفُّرُ الْمُقْتَضِي للفعل مع انتفاء المانع.

وإليكم بعض تصرّجاتهم بذلك:

١ - قال الإمام ابن تيمية في كتابه «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم»: «تَرَكَ رسول الله ﷺ مع وجود ما يُعْتَقَد مُقْتَضِيًا وزوال المانع - سُنَّة، كما أن فِعْلَهُ سُنَّة»^(١). انتهى

٢ - وقال شهاب الدين ابن حجر الهيتمي (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ) في كتابه «الفتاوى الحديثية»: (وكذا ما تركه ﷺ مع قيام المُقْتَضِي؛ فيكون تَرْكُهُ سُنَّة، وفِعْلُهُ بدعة مذمومة، وخرج بقولنا: «مَعَ قيام المُقْتَضِي فِي حَيَاتِهِ» .. مَا تَرَكَ لَوْجُودِ الْمَانِع - كَالاجْتِمَاعِ لِلتَّرَاوِيحِ - فَإِنَّ الْمُقْتَضِي التَّامَ يَدْخُلُ فِيهِ الْمَانِعُ)^(٢). انتهى

٣ - وقال الشيخ ملا أحمد بن عبد القادر الرومي (المتوفى ١٠٤١ هـ) في كتابه «مجالس الأبرار ومسالك الأخيار»: (العلماء .. قالوا: كما أن فِعْلَ ما فَعَلَهُ عَلَيْهِ السلام كان سُنَّةً كذلك تَرَكَ ما تركه عليه السلام - مع وجود المقتضي وعدم المانع منه - كان سُنَّةً أيضًا)^(٣). انتهى

٣ - وقال الإمام أبو إسحاق الشاطبي (المتوفى: ٧٩٠ هـ): (إِطْلَاقُهُ الْقَوْلَ بِأَنَّ التَّرْكَ لَا يُوجِبُ حُكْمًا فِي الْمَمْتَرُوكِ إِلَّا جَوَازَ التَّرْكِ - غَيْرَ جَارٍ عَلَى أَصُولِ الشَّرْعِ الثَّابِتَةِ).

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (ص ٢٨٠)، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، دار النشر: مطبعة السنة المحمدية - القاهرة - ١٣٦٩، الطبعة: الثانية، تحقيق: محمد حامد الفقي.

(٢) الفتاوى الحديثية (ص ٢٠٠)، الناشر: دار الفكر.

(٣) مجالس الأبرار ومسالك الأخيار (ص ١٣٢-١٣٦)، مطبوع مع ترجمته «خزينة الأسرار -

فَنَقُولُ: إِنَّ هُنَا أَصْلًا لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، لَعَلَّ اللَّهَ يَنْفَعُ بِهِ مَنْ أَنْصَفَ فِي نَفْسِهِ:

وَذَلِكَ أَنَّ سُكُوتَ الشَّارِعِ عَنِ الْحُكْمِ فِي مَسْأَلَةٍ أَوْ تَرْكِهِ لِأَمْرٍ مَا عَلَى ضَرَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَسْكُتَ عَنْهُ أَوْ يَتْرُكَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا دَاعِيَةَ لَهُ تَقْتَضِيهِ، وَلَا مُوجِبَ يُقَرَّرُ لِأَجْلِهِ، وَلَا وَقَعَ سَبَبُ تَقْرِيرِهِ؛ كَالنَّوَازِلِ الْحَادِثَةِ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَإِنَّهَا لَمْ تَكُنْ مُوجُودَةً.. وَإِنَّمَا حَدَثَتْ بَعْدَ ذَلِكَ، فَاحْتَاجَ أَهْلُ الشَّرِيعَةِ إِلَى النَّظَرِ فِيهَا..

وَالِىَ هَذَا الضَّرْبِ يَرْجِعُ جَمِيعُ مَا نَظَرَ فِيهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِمَّا لَمْ يَسْنَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْخُصُوصِ مِمَّا هُوَ مَعْقُولُ الْمَعْنَى.. وَمِنْهُ جَمْعُ الْمُصْحَفِ.. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ يَحْتَاجْ فِي زَمَانِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى تَقْرِيرِهِ..

وَالضَّرْبُ الثَّانِي: أَنْ يَسْكُتَ الشَّارِعُ عَنِ الْحُكْمِ الْخَاصِّ، أَوْ يَتْرُكَ أَمْرًا مَا مِنَ الْأُمُورِ وَمُوجِبُهُ الْمُقْتَضِي لَهُ قَائِمٌ وَسَبَبُهُ فِي زَمَانِ الْوَحْيِ - وَفِيهَا بَعْدُهُ - مُوجُودٌ ثَابِتٌ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُجَدِّدْ فِيهِ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْحُكْمِ الْعَامِّ فِي أُمْتَالِهِ وَلَا يُنْقَضُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى الْمُوجِبُ لِشَرْعِيَّةِ الْحُكْمِ الْعَقْلِيِّ الْخَاصِّ مُوجُودًا، ثُمَّ لَمْ يُشْرَعْ وَلَا نُبِّهَ عَلَى اسْتِنْبَاطِهِ؛ كَانَ صَرِيحًا فِي أَنَّ الزَّائِدَ عَلَى مَا ثَبَتَ هُنَالِكَ بِدَعَا زَائِدَةٍ وَمُخَالَفَةٍ لِقَصْدِ الشَّارِعِ، إِذْ فِيهِمْ مَنْ قَصَدَ الْوُقُوفَ عِنْدَ مَا حَدَّ هُنَالِكَ؛ لَا الزِّيَادَةَ عَلَيْهِ وَلَا النِّقْصَانُ مِنْهُ^(١).

قُلْتُ: فَكَلَامُنَا يَنْحَصِرُ فِي هَذَا التَّرْكِ: هَلْ هَذَا التَّرْكِ سُنَّةٌ مِنَ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ الَّتِي

يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ اتِّبَاعُهَا؟

(١) الاعتصام (١/ ٣٦٠-٣٦١)، تأليف: أبي إسحاق الشاطبي، دار النشر: المكتبة التجارية الكبرى

- مصر. وانظر: الاعتصام (٢/ ٢٦٥)، الناشر: مكتبة التوحيد، تحقيق: مشهور حسن.

سيأتي تقرير أن التَّركُ سُنَّةٌ من السُّنَنِ النبوية التي يجب على المسلمين اتِّباعها، فما تركه الرسول ﷺ من التعبدات فالسُّنَّةُ تركه، ففعله بَعْدَهُ مخالف للسُّنَّةِ، فيكون بدعة مذمومة.

المطلب الثاني: كَشَفُ كَذِبِ الْغَمَارِيِّ وَشِدَّةُ جَهْلِهِ بِعِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ :

يقول عبد الله بن الصديق الغماري في كتابه «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ٣٨»: (تَرَكَ الشَّيْءَ لَا يَدُلُّ عَلَى مَنْعِهِ وَلَا كِرَاهَتِهِ، وَهِيَ قَاعِدَةٌ أَصُولِيَّةٌ، يَجْهَلُهَا الْمُبْتَدِعَةُ، وَقَدْ أَوْضَحْتُهَا فِي كِتَابِ «الرَّدِّ الْمَحْكَمِ الْمُتَيْنِ».

وقد أخبرني شخص بيَّنتها له، أنه ذكرها لمبتدع يدَّعي العلم، أثناء مناقشة معه، فأنكرها وقال: ليست من عِلْمِ الْأَصُولِ.

وَأَغْلَبَ أَخْطَاءُ هَؤُلَاءِ الْمُبْتَدِعَةِ -وَمَا أَكْثَرُهَا- تَأْتِي مِنْ جِهَةٍ جَهْلُهُمْ بِالْأَصُولِ، وَعَدَمُ تَمَكُّنِهِمْ مِنْ قَوَاعِدِهِ، مَعَ ضَيْقِ بَاعِهِمْ، وَقِلَّةِ اطِّلَاعِهِمْ). انتهى كلامه

وقال أيضا في كتابه «حسن التفهم والدرك لمسألة الترك، ص ٩»: (نقصد بالترك الذي أَلْفَنَّا هَذِهِ الرِّسَالَةَ لِبَيَانِهِ: أَنَّ يَتْرَكَ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ، أَوْ يَتْرَكَ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْتِيَ حَدِيثٌ أَوْ أَثَرٌ بِالنَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ الْمَتْرُوكِ يَقْتَضِي تَحْرِيمَهُ أَوْ كِرَاهَتَهُ). انتهى كلامه

وقال الغماري (ص ١١-١٢): (قررت في كتاب «الرَّدِّ الْمَحْكَمِ الْمُتَيْنِ» أَنَّ تَرَكَ الشَّيْءِ لَا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَهَذَا نَصٌّ مَا ذَكَرْتُهُ هُنَاكَ:

وَالْتَرَكَ وَحْدَهُ إِنْ لَمْ يَصْحَبْهُ نَصٌّ عَلَى أَنَّ الْمَتْرُوكَ مَحْظُورٌ، لَا يَكُونُ حُجَّةً فِي ذَلِكَ؛ بَلْ غَايَتُهُ أَنْ يَفِيدَ أَنَّ تَرَكَ ذَلِكَ الْفِعْلَ مَشْرُوعٌ .. وَقَدْ أَتَى بَعْضُ الْمُنْتَظِعِينَ هَذِهِ

القاعدة ونَفَى أَنْ تَكُونَ مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ؛ فَدَلَّ بِإِنْكَارِهِ عَلَى جَهْلِ عَرِيضٍ، وَعَقْلٍ مَرِيضٍ. وَهَا أَنَا إِذَا أُبَيِّنَ أَدْلَتُهَا فِي الْوُجُوهِ الْآتِيَةِ: .. رَابِعُهَا: أَنَّ الْأُصُولِيِّينَ عَرَّفُوا السَّنَةَ بِأَنَّهَا قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ وَفِعْلُهُ وَتَقْرِيرُهُ، وَلَمْ يَقُولُوا: «وَتَرَكُهُ»؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِدَلِيلٍ).
انتهى كلامه

قلتُ: سنرى الآن - بإذن الله تعالى -: مَنْ الْجَاهِلُ بِالْأُصُولِ؟ وَمَنْ صَاحِبُ الْجَهْلِ الْعَرِيضِ وَالْعَقْلِ الْمَرِيضِ؟ وَمَنْ الْمُبْتَدِعُ؟

لقد قال الغماري: (الأصوليين عَرَّفُوا السَّنَةَ بِأَنَّهَا قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ وَفِعْلُهُ وَتَقْرِيرُهُ وَلَمْ يَقُولُوا: وَتَرَكُهُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِدَلِيلٍ). انتهى

قلتُ: والله لا أدري ماذا أقول؟!!!

هل هذا كذب صريح؟ أم جهل مفضوح؟!!!

علماء أصول الفقه - طوال التاريخ الإسلامي - بدءًا من الإمام الشافعي في القرن الثاني الهجري - والمشهور أنه أوَّل عالم مجتهد صَنَّفَ في عِلْمِ أصول الفقه، ومرويًا بعامة علماء أصول الفقه، وانتهاءً بالإمام الشوكاني، وهو آخر عالم مجتهد صَنَّفَ في عِلْمِ أصول الفقه في القرن الثالث عشر فيما أَعْلَمَ^(١).

كل هؤلاء العلماء الأصوليين قد صرحوا بأن التَّركَ هو قِسْمٌ مِنْ أَقْسَامِ السُّنَّةِ

(١) هناك مؤلفات لعلماء معاصرين، منها: «مُدْكَّرَةٌ فِي أُصُولِ الْفَقْهِ» للشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي (المتوفى ١٣٩٣هـ)، و«الأصول من عِلْمِ الْأُصُولِ» وشرحه للشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين (المتوفى ١٤٢١هـ).

النبوية التي أمرنا الله تعالى باتباعها.

وإليكم بعض تصريحاتهم؛ ليتضح شدة قُبْح كذب الغماري، أو بشاعة جهله:

١ - الإمام الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤هـ): قال في كتابه «الرسالة» في علم أصول الفقه: (فلما لم يأخذ منه رسول الله ﷺ ولا أحد بعده زكاة - تَرَكَناه؛ اتِّباعاً بِتَرْكه^(١)).

وقال الإمام الشافعي أيضاً: (وَلَكِنَّا نَتَّبِعُ السُّنَّةَ فِعْلاً أَوْ تَرْكاً)^(٢). انتهى

قلتُ: ها هو الإمام الشافعي (المولود عام ١٥٠هـ) يعلنها صراحة أن سُنَّة النبي ﷺ علينا اتِّباعها، سواء كانت فِعْلاً أَوْ تَرْكاً.

والإمام الشافعي - كما هو مشهور - هو أول من قام بتأليف كتاب في علم أصول الفقه، وهو كتابه المشهور «الرسالة».

فكيف يكذب الغماري ويَزْعَم أن الأصوليين لم يذكروا التَّرك ضمن السُّنة النبوية؟!؟

٢ - الإمام الأوزاعي (٨٨-١٥٧هـ) إمام أهل الشام^(٣):

ثَبَّتَ عنه - بإسناد صحيح - أنه أَمَرَ بِتَرْكِ ما تَرَكه ﷺ، وَأَن مَّنْ فَعَلَ ما تركه

(١) الرسالة (ص ١٩٤).

(٢) نقله الحافظ ابن حجر في كتابه (فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٣/ ٤٧٥).

(٣) قال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء، ١٠٧/٧»: (شَيْخُ الْإِسْلَام، وَعَالِمُ أَهْلِ الشَّامِ، أَبُو عَمْرِو الْأَوْزَاعِيُّ .. كَانَ مَوْلِدُهُ فِي حَيَاةِ الصُّحَابَةِ .. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ: ... كَانَ ثِقَةً .. وَكَانَ خَبِيراً، فَاضِلاً، مَأْمُوناً، كَثِيرَ الْعِلْمِ وَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ، حُجَّةً). انتهى

السلف سيكون قد أتى ببدعة مذمومة.

قال الحافظ أبو نُعَيْمٍ الأصبهاني^(١) في كتابه «حلية الأولياء»: (حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ^(٢)، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَى^(٣)، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرِو^(٤)، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ^(٥))، قَالَ: قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ فِي الرَّجُلِ يُسْأَلُ: أَمُؤْمِنٌ أَنْتَ حَقًّا؟ قَالَ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ عَمَّا سُئِلَ مِنْ ذَلِكَ بِدْعَةٌ .. لَمْ يَشْرَعْهُ نَبِيُّنَا عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَزْكَى السَّلَامِ .. فَاصْبِرْ نَفْسَكَ عَلَى السُّنَّةِ، وَقِفْ حَيْثُ وَقَفَ الْقَوْمُ، وَقُلْ بِمَا قَالُوا، وَكُفَّ عَمَّا كَفُّوا عَنْهُ، وَاسْلُكْ سُبُلَ سَلَفِكَ الصَّالِحِ، فَإِنَّهُ يَسْعُكَ مَا وَسِعَهُمْ، وَقَدْ كَانَ أَهْلُ الشَّامِ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذِهِ الْبِدْعِ حَتَّى قَدَفَهَا إِلَيْهِمْ بَعْضُ أَهْلِ الْعِرَاقِ .. وَلَوْ كَانَ هَذَا خَيْرًا مَا خُصِصْتُ بِهِ دُونَ أَسْلَافِكُمْ، فَإِنَّهُ لَمْ يَدَّخِرْ عَنْهُمْ خَيْرًا حَقَّ لَكُمْ دُونَهُمْ لِفَضْلِ عِنْدَكُمْ، وَهُمْ أَصْحَابُ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّذِينَ اخْتَارَهُمْ لَهُ، وَبَعَثَهُ فِيهِمْ، وَوَصَفَهُمْ بِمَا وَصَفَهُمْ، فَقَالَ: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ

(١) قال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء، ١٧/ ٤٥٤»: (أَبُو نُعَيْمٍ .. الْإِمَامُ، الْحَافِظُ، الثَّقَةُ).

(٢) قال الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد، ١/ ٢٨٩»: (مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ .. كَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا).

(٣) قال الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد، ٧/ ٨٦»: (بِشْرُ بْنُ مُوسَى بْنِ صَالِحٍ .. فَكَانَ ثِقَةً أَمِينًا).

وقال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء، ١٣/ ٣٥٢»: (بِشْرُ بْنُ مُوسَى بْنِ صَالِحٍ .. الْإِمَامُ، الْحَافِظُ، الثَّقَةُ).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص ٥٣٨»: (مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْمُهَلَّبِ .. ثِقَةٌ).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص ٩٢»: (الْفَزَارِيُّ الْإِمَامُ أَبُو إِسْحَاقَ ثِقَةً حَافِظًا).

بَيَّنَّهُمْ تَرَلَّهُمْ رُكْعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا ﴿١﴾. انتهى

قلت: وهذا إسنادٌ صحيح.

فتأملوا قوله: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ عَمَّا سُئِلَ مِنْ ذَلِكَ بِدْعَةٌ .. لَمْ يشرعه نَبِيُّنَا عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ .. فَاصْبِرْ نَفْسَكَ عَلَى السُّنَّةِ، وَقِفْ حَيْثُ وَقَفَ الْقَوْمُ .. وَكُفَّ عَمَّا كَفُّوا».

فالسُّنَّةُ أَنْ نَكُفَّ عَمَّا كَفَّ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يعني: نترك ما تركه ﷺ.

٣ - الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ) إمام أهل السنة:

روى الإمام ابن أبي يعلى الفراء - بإسناده - في كتابه «طبقات الحنابلة» عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال: (أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، والإقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة) (٢). انتهى

قلت: فقد صرح الإمام أحمد بأن من أصول السنة ترك البدع، فهذا الترك يُعَدُّ من السنة، والبدع هي الأمور التي تركها النبي ﷺ؛ ثم جاء مَنْ بَعْدَهُ فأحدثوها، فهذه الأفعال المحدثّة تخالف السنة النبوية؛ كما قال ﷺ في الحديث الصحيح: «عليكم بِسُنَّتِي .. وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة».

(١) حلية الأولياء (٨/ ٢٥٤-٢٥٥)، تأليف: أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٥ هـ، الطبعة: الرابعة.

(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٢٤١)، تأليف: محمد بن أبي يعلى أبي الحسين، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محمد حامد الفقي.

٤ - الإمام ابن خزيمة (٢٢٣ - ٣١١هـ):

قال في كتابه المشهور بـ «صحيح ابن خزيمة» وهو من أشهر كتب السُّنة النبوية المعتمدة: (باب: «تَرْك الصلاة في المصَلَّى قَبْلَ العيدين وبعدها؛ اقتداءً بالنبي ﷺ واستثناءً به» .. عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ خرج يوم فطر .. فصلّى ركعتين، لم يُصَلِّ قبلها ولا بعدها^(١)). انتهى

فها هو أحد أئمة السُّنة المتقدمين - الإمام أبو بكر ابن خزيمة - يُصَرِّح بأن ما تَرَكه النبي ﷺ فإنه سُنَّة نبوية نقتدي ونستن بها، فالترك قسم من أقسام السنة النبوية.

٥ - ابن أبي زيد القيرواني (٣١٠ - ٣٨٦هـ):

قال في كتابه «الجامع»: (التسليم للسُّنن، لا تُعارض برأي ولا تُدفع بقياس، وما تأوله منها السلف الصالح تأولناه، وما عملوا به عملناه، وما تَرَكوه تَرَكناه .. وكُل ما قَدَّمنا ذِكره فهو قول أهل السُّنة وأئمة الناس في الفقه والحديث)^(٢). انتهى

قلتُ: تأمل قوله هذا؛ تجده صريحاً في أن السُّنن عَمَل وتَرْك، فيجب التسليم للسُّنن في العمل والتَّرك.

وقال في كتابه «الرسالة» في باب «ما تنطق به الألسنة وتعتقده الأئمة من واجب

(١) صحيح ابن خزيمة (٢/ ٣٤٥)، تأليف: محمد بن إسحاق بن خزيمة أبي بكر النيسابوري، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م، تحقيق: د. محمد الأعظمي.

(٢) الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ (ص ١١٧)، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت والمكتبة العتيقة بتونس تحقيق: عثمان بطيخ ومحمد أبي الأجفان، الطبعة: الثانية/ ١٤٠٣ هـ -

أمور الديانات»:

(وَاتَّبَعَ السَّلَفُ الصَّالِحَ وَاقْتَفَاءَ آثَارِهِمْ .. وَتَرَكَ كُلَّ مَا أَحَدَتْهُ الْمُحْدِثُونَ)^(١).

وشرحه أحمد بن سالم النفراوي (١٠٤٤-١١٢٦هـ) في كتابه «الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني»، فقال: «(وَتَرَكَ كُلَّ مَا أَحَدَتْهُ الْمُحْدِثُونَ) وَلَمَّا كَانَ كُلُّ خَيْرٍ فِي اتِّبَاعِ مَنْ سَلَفَ وَكُلُّ شَرٍّ فِي ابْتِدَاعِ مَنْ خَلَفَ - قَالَ: وَيَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ تَرْكُ فِعْلِ كُلِّ مَا أَحَدَتْهُ الْمُحْدِثُونَ مِنَ الْإِبْتِدَاعَاتِ الْمُخَالِفَةِ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ».

وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَيُّضًا: «إِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ» .. وَمَا خَالَفَ ذَلِكَ فَبِدْعَةٌ وَضَلَالَةٌ؛ فَلَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ)^(٢). انتهى

قلت: فالأمور التي أحدثها المحدثون بعد وفاته ﷺ - قد تركها النبي ﷺ، فيجب على المسلمين أن يتركوها.

٦ - الإمام ابن عبد البر (٣٦٨ هـ - ٤٦٣ هـ):

قال في كتابه «الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار»: «(البدعة) في لسان العرب: اختراع ما لم يكن وابتدأه. فما كان من ذلك في الدين خلافًا للسنة التي مَضَى عليها العمل - فتلك بدعة لا خير فيها، وواجب ذمها، والنهي عنها، والأمر

(١) رسالة ابن أبي زيد القيرواني (ص ٩).

(٢) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/١٠٩)، تأليف أحمد بن غنيم النفراوي،

نشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤١٥ هـ.

باجتنابها، وهجران مبتدعها^(١). انتهى

قلتُ: قوله: «خِلَافًا لِلسُّنَّةِ الَّتِي مَضَى عَلَيْهَا الْعَمَلُ» صريح في أن ما تركه النبي ﷺ ولم يعمل به فالسُّنَّةُ هي تَرْكُهُ، وَمَنْ فَعَلَهُ كَانَ مُبْتَدِعًا مَذْمُومًا مَهْجُورًا.

٧ - الإمام أبو المظفر السمعاني (٤٢٦ - ٤٨٩ هـ):

قال في كتابه «قواطع الأدلة في الأصول» في علم أصول الفقه: (إذا ترك النبي ﷺ شيئاً من الأشياء، وَجَبَ عَلَيْنَا مُتَابَعَتَهُ فِيهِ)^(٢). انتهى

٨ - أبو الوفاء ابن عقيل (٤٣١ - ٥١٣ هـ):

قال في كتابه «الواضح» في أصول الفقه - في بيان الفرق بين فعله وتركه ﷺ:

(إِنْ تَرَكَ فِي خِلَالِ فِعْلٍ مَا يَشَاكِلُ ذَلِكَ الْفِعْلَ، أَوْ فَعَلَ فِعْلاً فِي مَكَانٍ أَوْ مَعَ شَخْصٍ، وَتَرَكَ فِي مَكَانٍ آخَرَ وَمَعَ شَخْصٍ آخَرَ، دَلَّ عَلَى وَجُوبِ تَجَنُّبِهِ.

مثل أَنْ وَقَفَ بِعُرْفَةٍ وَتَجَنَّبَ عُرْنَةً، وَأَجَابَ شَخْصًا دَعَاهُ، وَلَمْ يَسْتَجِبْ لِآخَرَ، وَقَصَرَ الصَّلَاةَ فِي سَفَرٍ، وَلَمْ يَقْصُرْهَا فِي سَفَرٍ، كَانَ مَا تَرَكَ وَاجِبًا تَرْكُهُ، كَمَا أَنَّ مَا فَعَلَهُ وَاجِبٌ فِعْلُهُ ..

(١) الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار (٦٧/٢)، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: سالم محمد عطا - محمد علي معوض .

(٢) قواطع الأدلة في الأصول (٣١١/١)، تأليف: أبي المظفر منصور بن محمد السمعاني، تحقيق: محمد حسن، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: ١٩٩٧م.

قد اعتذر ﷺ عن الترك ببيان علة الترك، حيث لم يأكل الضب، ثم قال: «إني أجدني أعافه، لأنه لم يكن في أرض قومي» واعتذر عن ترك فسخ الحج إلى العمرة بسوقه للهدي، وهذا يعطي أن تركه يجب الاقتداء به ..

فقد بان الفرق بين الفعل والترك في حقه ﷺ^(١). انتهى

٩ - أبو الوليد بن رشد (٤٥٠ - ٥٢٠هـ):

قال في موسوعته الفقهية «البيان والتحصيل»: (لا يصح أن تتوفر دواعي المسلمين على ترك نقل شريعة من شرائع الدين وقد أمروا بالتبليغ. وهذا أصل من الأصول^(٢))، وعابه يأتي إسقاط الزكاة من الخضر والبقول .. لأننا أنزلنا ترك نقل أخذ النبي ﷺ الزكاة منها كالسنة القائمة في أن لا زكاة فيها. وكذلك نُزِّل ترك نقل السجود عن النبي ﷺ في الشكر كالسنة القائمة في أن لا سجود فيها^(٣). انتهى

قلت: إنما نتكلم عن القاعدة الأصولية التي ذكرها الإمام ابن رشد وصرح بها؛

(١) الواضح (٤/ ١٣٩ - ١٤٠)، تأليف: أبي الوفاء علي بن عقيل، تحقيق: د. عبد الله عبد المحسن

التركي، نشر: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٩م.

(٢) هكذا نقلها مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ بن حُسَيْنٍ (١٢٨٧ - ١٣٦٧هـ) - مُفْتِي المَالِكِيَةِ بِمَكَّةَ - في كتابه «تَهْذِيبُ الْفُرُوقِ وَالْقَوَاعِدِ السَّنِيَّةِ فِي الْأَسْرَارِ الْفَقْهِيَّةِ»، قال: (قَالَ ابْنُ رُشْدٍ: .. وَهَذَا أَصْلٌ مِنَ الْأُصُولِ).

والذي في كتاب «البيان والتحصيل»، ١/ ٣٩٣ المطبوع هكذا: (وهذا أيضًا من الأصول).

(٣) البيان والتحصيل (١/ ٣٩٣)، تأليف: أبي الوليد بن رشد، الناشر: دار الغرب الإسلامي،

بيروت، ١٩٨٨م.

وهي أن ترك النبي ﷺ لشيء من العبادات - يدل على أن هذا الترك هو السنة، وهذا الترك نعلمه إذا لم يُنقل عن النبي ﷺ أنه فعل هذا الشيء.

ولا يهمننا هنا المسائل الفرعية التي ذكرها الإمام ابن رشد؛ فهي تتوقف على ثبوت أو عدم ثبوت النقل عن النبي ﷺ في كل مسألة بخصوصها.

١٠ - فخر الدين الرازي (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ):

قال في كتابه «معالم أصول الفقه»: (قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١] وهذا الكلام يجري مجرى الوعيد لمن ترك التأسي به، ولا معنى للتأسي به إلا أن يأتي الإنسان بمثل ما أتى به في الفعل والترك..

قوله ﷺ: «عليكم بستي .. وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»، والاستدلال بهذا الخبر من ثلاثة أوجه:

الأول: أن السنة عبارة عن «الطريقة» وهي تتناول: الفعل والقول والترك.

وقوله عليه السلام: «عليكم» للوجوب؛ وهذا يدل على وجوب متابعتة في أفعاله وأقواله وتروكه..

والثالث: قوله عليه السلام: « وإياكم ومحدثات الأمور ».. المراد منه: ما يأتي به الإنسان مع أنه - عليه السلام - لم يأت بمثله، وذلك متناول للفعل والترك.. وكل ما تركه الرسول - عليه السلام - كان فعلة بدعة. فلما حكم على البدعة بأنها ضلالة؛ علمنا بأن متابعة الرسول - عليه السلام - في كل الأمور واجبة؛ إلا ما خصه الدليل

قوله عليه السلام: «مَنْ تَرَكَ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي» والسُّنَّةُ: الطريقة؛ فكان ذلك متناولاً للأقوال، والأفعال والتروك^(١). انتهى

١١ - الإمام موفق الدين ابن قدامة (٥٤١ - ٦٢٠ هـ):

قال في موسوعته الفقهية «المغني» عن صلاة العيد: (انْعِقَادُ الْإِجْمَاعِ .. عَلَى أَنَّهُ لَا يُسَنُّ لَهَا أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ .. وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعِيدَ بغير أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ .. وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تُتَّبَعَ)^(٢). انتهى

قلتُ: فقد صرح الإمام ابن قدامة أن ترك الرسول ﷺ للأذان والإقامة هو سُنَّةُ الرسول ﷺ، فالترك قسم من أقسام السُّنَّةِ النبوية.

١٢ - سيف الدين الآمدي (٥٥١ - ٦٣١ هـ):

قال في «الإحكام في أصول الأحكام»: (إِذَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِعْلاً .. أَنَا مُتَعَبِّدُونَ بِالتَّأْسِي بِهِ فِي فِعْله .. ودليله النص والإجماع .. وأما الإجماع: فهو أن الصحابة كانوا مُجْمِعِينَ عَلَى الرجوع إلى أفعاله .. وسكُونُ أَنْفُسِهِمْ إِلَيْهَا والاعتماد عليها .. وعلى ما ذكرناه في فِعْله يَكُونُ الْحُكْمُ فِي تَرْكه)^(٣). انتهى

(١) مطبوع مع شرح المعالم في أصول الفقه (٢/ ٢٠-٢٥).

(٢) المغني (٢/ ١١٧)، تأليف: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبي محمد، دار النشر: دار الفكر -

بيروت - ١٤٠٥ هـ، الطبعة: الأولى

(٣) الإحكام في أصول الأحكام (١/ ٢٤٣-٢٤٤)، تأليف: علي بن محمد الآمدي، الناشر: دار

الكتاب العربي - بيروت، تحقيق: سيد الجميلي، الطبعة: الأولى - ١٤٠٤ هـ.

وقال الآمدي أيضًا: (أما التأسي بالغير فقد يكون في الفعل والترك ..

وأما التأسي في الترك فهو ترك أحد الشخصين مثل ما ترك الآخر من الأفعال على وجهه وصِفته من أجل أنه ترك^(١). انتهى

١٣ - الشيخ العلامة ابن باز (١٣٣٠ - ١٤٢٠ هـ) رئيس هيئة كبار العلماء:

قال في رسالته «حكم الاحتفال بالمولد النبوي»: (لا يجوز الاحتفال بمولد الرسول ولا غيره؛ لأن ذلك من البدع المحدثّة في الدّين؛ لأن الرسول لم يفعله ولا خلفاؤه الراشدون .. وهم أعلم الناس بالسّنة .. وقد ثبت عن النبي أنه قال: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» أي: مردود عليه. وقال في حديث آخر: «عليكم بستي .. وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة».

ففي هذين الحديثين تحذير شديد من إحدّاث البدع والعمل بها ..

وإحدّاث مثل هذه الموالد يُفهم منه أن الله سبحانه لم يُكمل الدّين لهذه الأمة، وأن الرسول ﷺ لم يُبلّغ ما ينبغي للأمة أن تعمل به حتى جاء هؤلاء المتأخرون فأحدّثوا في شرع الله ما لم يأذن به، زاعمين أن ذلك مما يقربهم إلى الله، وهذا - بلا شك - فيه خطر عظيم واعتراض على الله سبحانه وعلى رسوله ﷺ، والله سبحانه قد أكمل لعباده الدّين، وأتم عليهم النعمة.

والرسول قد بلّغ البلاغ المبين، ولم يترك طريقًا يوصل إلى الجنة ويباعد من النار

(١) الإحكام في أصول الأحكام (١/٢٢٦-٢٢٧).

إِلَّا بَيَّنَّهَ لِلأُمَّةِ كَمَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى خَيْرٍ مَا يَعْلَمُهُ لَهَا، وَيُنْذِرَهُمْ شَرَّ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ ..

فَلَوْ كَانَ الْإِحْتِفَالُ بِالْمَوَالِدِ مِنَ الدِّينِ الَّذِي يَرْضَاهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ كَبَيَّنَّهَ الرَّسُولُ ﷺ لِلأُمَّةِ أَوْ فَعَلَهُ فِي حَيَاتِهِ .. فَلَمَّا لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عُلِّمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْإِسْلَامِ فِي شَيْءٍ؛ بَلْ هُوَ مِنَ الْمَحْدَثَاتِ الَّتِي حَذَّرَ الرَّسُولُ ﷺ مِنْهَا أُمَّتَهُ كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثَيْنِ السَّابِقَيْنِ ..

وَلَيْسَ هَذَا الْإِحْتِفَالُ مِمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ؛ فَيَكُونُ لَيْسَ مِنَ الدِّينِ الَّذِي أَكْمَلَهُ اللَّهُ لَنَا وَأَمَرَنَا بِاتِّبَاعِ الرَّسُولِ ﷺ فِيهِ، وَقَدْ رَدَدْنَا ذَلِكَ أَيْضًا إِلَى سُنَّةِ الرَّسُولِ، فَلَمْ نَجِدْ فِيهَا أَنَّهُ فَعَلَهُ وَلَا أَمَرَ بِهِ .. فَعَلِمْنَا بِذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الدِّينِ؛ بَلْ هُوَ مِنَ الْبِدْعِ الْمَحْدَثَةِ .. وَبِذَلِكَ يَتَضَحُّ لِكُلِّ مَنْ لَهُ أَذْنَى بَصِيرَةٍ وَرَغْبَةٍ فِي الْحَقِّ وَإِنْصَافٍ فِي طَلْبِهِ أَنَّ الْإِحْتِفَالَ بِالْمَوَالِدِ لَيْسَ مِنَ دِينِ الْإِسْلَامِ؛ بَلْ هُوَ مِنَ الْبِدْعِ الْمَحْدَثَاتِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَرَسُولُهُ بِتَرْكِهَا وَالْحَذَرِ مِنْهَا^(١). انْتَهَى

١٤ - شمس الدين أبو عبد الله الأصفهاني (٦١٦ - ٦٨٨ هـ):

قَالَ فِي كِتَابِهِ «الكَاشِفُ عَنِ الْمَحْصُولِ فِي عِلْمِ الْأَصُولِ»: (تَنْبِيْهُ: اعْلَمْ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ تَفْسِيرِ أَلْفَاظٍ تَسْتَعْمَلُ فِي هَذَا الْكِتَابِ، فَتَقُولُ:

التَّاسِي بِهِ ﷺ قَدْ يَكُونُ فِي فِعْلِهِ، وَقَدْ يَكُونُ فِي تَرْكِهِ ..

(١) رسائل في حكم الاحتفال بالمولد النبوي (ص ٥٧-٦١)، لمجموعة من العلماء، الناشر: دار العاصمة - السعودية - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، الطبعة: الأولى.

والتأسي به في الترك: وهو أن نترك مثل ما ترك على الوجه الذي ترك؛ لأجل أنه ترك^(١). انتهى

١٥ - الإمام تقي الدين ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ):

قال في كتابه «القواعد النورانية الفقهية»: (الترك الراتب سنة كما أن الفعل الراتب سنة .. فأما ما تركه من جنس العبادات .. فيجب القطع بأن فعله بدعة وضلالة)^(٢).

وقال الإمام ابن تيمية أيضًا في كتابه «شرح العمدة في الفقه»: (تركه ﷺ سنة كما أن فعله سنة)^(٣). انتهى

وقال الإمام ابن تيمية في كتابه «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم»: (ترك رسول الله ﷺ مع وجود ما يُعتقد مُقتضيًا وزوال المانع - سنة، كما أن فعله سنة)^(٤). انتهى

(١) الكاشف عن المحصول في علم الأصول (١٥٤/٥-١٥٥)، تأليف: أبي عبد الله محمد بن محمود الأصفهاني، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى/١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٢) القواعد النورانية الفقهية (ص ١٠٢)، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبي العباس، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: ١٣٩٩هـ، تحقيق: محمد حامد الفقي.

(٣) شرح العمدة في الفقه (١٠٠/٤)، تأليف: الإمام أحمد بن تيمية، تحقيق: د. سعود صالح العطيشان، نشر: مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة: الأولى - ١٤١٣هـ.

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (ص ٢٨٠).

١٦ - الإمام ابن القيم (٦٩١ - ٧٥١ هـ):

قال في موسوعته الأصولية «إعلام الموقعين عن رب العالمين»: (وَأَمَّا نَقْلُهُمْ لِتَرْكِهِ ﷺ فَهُوَ تَوْعَانٌ، وَكِلَاهُمَا سُنةٌ .. فَإِنَّ تَرْكَهُ ﷺ سُنةٌ كَمَا أَنَّ فِعْلَهُ سُنةٌ، فَإِذَا اسْتَحَبَبْنَا فِعْلَ مَا تَرَكَهُ كَانَ نَظِيرَ اسْتِحْبَابِنَا تَرْكَ مَا فَعَلَهُ، وَلَا فَرْقٌ^(١)). انتهى

وقال أيضا الإمام ابن القيم في كتابه «زاد المعاد»: (فَإِنَّ السُّنَّةَ مَا كَانَ ثَابِتًا عَنْ ﷺ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ .. فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْهُ وَلَمْ يَشْرَعْهُ، كَانَ تَرْكُهُ هُوَ السُّنَّةُ)^(٢). انتهى

١٧ - الإمام أبو إسحاق الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ):

قال في موسوعته الأصولية «الموافقات» في أصول الشريعة: (كل مَنْ خَالَفَ الإجماع فهو مخطئ، وأمة محمد ﷺ لا تجتمع على ضلال، فما كانوا عليه مِنْ فِعْلٍ أَوْ تَرْكٍ؛ فهو السُّنة والأمر المعتمد، وهو الهدى .. فكل مَنْ خَالَفَ السَّلَفَ الْأَوَّلِينَ فهو على خطأ)^(٣). انتهى

١٨ - بدر الدين العيني (٧٦٢ - ٨٥٥ هـ):

قال: (إن الترك مع حرصه ﷺ على إحراز فضيلة النفل - دليل الكراهية)^(٤).

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٣٨٩ - ٣٩٠).

(٢) زاد المعاد (١/ ٤٣٢)، تأليف: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: شبيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، ١٩٨٦ م.

(٣) الموافقات (٣/ ٧١)، تحقيق: عبد الله دراز، نشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) نقله عنه أبو الطيب شمس الحق العظيم آبادي (١٢٧٣ - ١٣٢٩ هـ) في كتابه (إعلام أهل العصر بأحكام ركعتي الفجر، ص ٩٧)، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة.

١٩ - الإمام علاء الدين المرداوي (٨١٧ - ٨٨٥ هـ):

قال في كتابه «التحبير شرح التحرير» في أصول الفقه: (تنبيه: مِنَ الفعل - أيضًا - عمل القلب، والترك ..

وإذا نُقِلَ عنه ﷺ أنه ترك كذا، كان - أيضًا - من السُّنَّةِ الفعلية، كما وَرَدَ أنه ﷺ لما قُدِّمَ إليه الضَّب، فَأَمْسَكَ عَنْهُ، وَتَرَكَ أَكْلَهُ، أَمْسَكَ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم وتركوه حتى بَيَّنَّ لهم أنه حلال؛ ولكنه يعافه)^(١). انتهى

وقال الإمام المرداوي أيضًا: (فائدتان:

الأولى: «التَّاسِي»: فَعَلَّكَ كما فعل ﷺ لِأَجْلِ أَنَّهُ فَعَلَ.

وكذا الترك؛ فالتَّاسِي فيه: تَرَكُّكَ له كما تَرَكَّ لِأَجْلِ أَنَّهُ تَرَكَ.

هذا في الفعل وتَرَكَه)^(٢). انتهى

٢٠ - تاج الدين السبكي (٧٢٧ - ٧٧١ هـ): قال في كتابه «الإيهاج في شرح

المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول»: (تُطْلَقُ السُّنَّةُ على ما صَدَرَ عن النبي ﷺ من الأقوال والأفعال التي ليست للإعجاز .. وَالْكَفُّ فِعْلٌ)^(٣). انتهى

وقال أيضًا: (تنبيه: الترك منه عليه السلام كالفعل .. وإنما لم يذكر المصنف

الترك؛ لدخوله في قِسم «الفعل»)^(٤). انتهى

(١) التحبير شرح التحرير (٣/ ١٤٣٠-١٤٣٢).

(٢) التحبير شرح التحرير (٣/ ١٤٨٤-١٤٨٥).

(٣) الإيهاج في شرح المنهاج (٢/ ٢٨٨).

(٤) الإيهاج في شرح المنهاج (٢/ ٢٣٣).

قلت: فإذا كَفَّ النبي ﷺ عن شيء ما - يَعْنِي تَرَكَه ولم يفعله - فهذا يدخل في السُّنَّة النبوية في قسم الأفعال.

٢١ - الإمام بدر الدين الزركشي (٧٤٥ - ٧٩٤ هـ):

قال في كتابه «تشنيف المسامع بجمع الجوامع» في أصول الفقه: (السُّنَّة: وهي أقوال محمد ﷺ وأفعاله .. ويدخل في الأفعال التقرير .. والكفُّ فعل) ^(١). انتهى

٢٢ - الإمام شهاب الدين القسطلاني (٨٥١ - ٩٢٣ هـ):

نقل في كتابه «المواهب اللدنية بالمنح المحمدية» القول بأن التَّرك سُنَّة ولم يُنكره، فجاء فيما نقله: (تَرَكَه ﷺ سُنَّة كما أن فعله سُنَّة). ^(٢) انتهى
ثم أَتَبَعَهُ القسطلاني بقوله: (فَلْيُتِمَّأَمَّلْ).

٢٣ - تقي الدين ابن النجار (٨٩٨ - ٩٧٢ هـ):

قال في كتابه «الكوكب المنير شرح مختصر التحرير» في أصول الفقه: (وَمِنْ الْفِعْلِ أَيْضًا: عَمَلَ الْقَلْبَ وَالتَّركَ ..

وَإِذَا نُقِلَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ تَرَكَ كَذَا، كَانَ أَيْضًا مِنَ السُّنَّةِ الْفِعْلِيَّةِ، كَمَا وَرَدَ أَنَّهُ ﷺ لَمَّا قُدِّمَ إِلَيْهِ الضَّبُّ فَأَمْسَكَ عَنْهُ وَتَرَكَ أَكْلَهُ؛ أَمْسَكَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَتَرَكَوهُ

(١) تشنيف المسامع بجمع الجوامع (١/٤٤٦)، تأليف: بدر الدين الزركشي، تحقيق: أبي عمرو الحسيني، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ٢٠٠٠ م.

(٢) المواهب اللدنية بالمنح المحمدية (٣/١٤٠)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: مأمون الجنان، الطبعة: الأولى/١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

حَتَّى بَيَّنَ هُمْ أَنَّهُ حَلَالٌ ، وَلَكِنَّهُ يِعَافُهُ ^(١) .

٢٤ - شهاب الدين ابن حجر الهيتمي (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ):

قال في كتابه «الفتاوى الحديثية»: (وكذا ما تركه ﷺ مع قيام الْمُقْتَضِي؛ فيكون تَرْكُهُ سُنَّةً، وفَعْلُهُ بدعة مذمومة) ^(٢). انتهى

٢٥ - الشيخ ملا أحمد بن عبد القادر الرومي (المتوفى ١٠٤١ هـ):

قال في كتابه «مجالس الأبرار ومسالك الأخيار»: (وأما ما كان المقتضي لِفَعْلِهِ في عهده عليه السلام موجودا من غير وجود المانع منه ومع ذلك لم يفعله عليه السلام - فإحداثه تغيير لدين الله تعالى؛ إذ لو كان فيه مصلحة لَفَعَلَهُ عليه السلام أو حث عليه، وَلَمَّا لم يفعله عليه السلام ولم يحث عليه عُلِمَ أنه ليس فيه مصلحة؛ بل هو بدعة قبيحة سيئة.

مثاله: الأذان في العيدين، فإنه لما أَخْدَثَهُ بعض السلاطين أَنْكَرَهُ العلماء .. قالوا: كما أن فِعْلَ ما فَعَلَهُ عليه السلام كان سُنَّةً - كذلك تَرْكُ ما تركه عليه السلام - مع وجود المقتضي وعدم المانع منه - كان سُنَّةً أيضًا؛ فإنه عليه السلام لما أمر بالأذان في الجمعة دون العيدين كان تَرْكُ الأذان فيها سُنَّةً، وليس لأحد أن يزيده ويقول: «هذا زيادة العمل الصالح لا يضر زيادته»؛ إذ يُقال له: هكذا تَغَيَّرَت أديان الرسل وتبدلت شرائعهم؛ فإن الزيادة في الدين لو جازت لَجَازَ أن يُصَلِّيَ الفجر أربع ركعات والظهر ست ركعات ويقال: «هذا زيادة عمل صالح لا يضر زيادته»، لكن

(١) الكوكب المنير شرح مختصر التحرير (٢/ ١٦٥).

(٢) الفتاوى الحديثية (ص ٢٠٠).

ليس لأحد أن يقول ذلك؛ لأن ما يُبَدِّيه المبتدع من المصلحة والفضيلة إن كان ثابتاً في معضره عليه السلام ومع هذا لم يفعله عليه السلام - فيكون ترك مثل هذا الفعل مُنَّةً^(١). انتهى كلام الشيخ ابن عبد القادر الرومي.

٢٦ - الإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (١٠٩٩ - ١١٨٢ هـ) صاحب «سبل السلام»:

قال في كتابه «إجابة السائل شرح بغية الأمل» في علم أصول الفقه: (واعلم أن السنة لغة: الطريقة المعتادة .. وتُطَلَّقُ في عُرْفِ المتشرعين .. على ما صَدَرَ عنه ﷺ من أقواله وأفعاله وتقريراته، وهذا هو المراد هنا كما يفيد قوله: ..

فإنها الأَقْوَال والأَفْعَال كذلك التقرير فالأقوال

فإنه اشتمل النظم على ذكر أقسامها الثلاثة، وهكذا عَدَّ أقسامها أكثر أئمة الأصول، ولم يذكروا الترك؛ لأن التروك داخلة في الأفعال؛ لأنها كف، والكف فعل

كان التأسّي واجباً علينا ورسمه فيما انتهى إلينا
فِعْلُكَ أو تَرَكُّكَ فِعْلُ الْغَيْرِ مُتَابِعاً فِي الْوَجْهِ وَالتَّصْوِيرِ
«الأسوة» لغة: القدوة .. فقوله: «فِعْلُكَ أو تَرَكُّكَ»؛ لأنه يَجْرِي التَّأْسِي فِي
الترك. وقوله: «فِعْلُ الْغَيْرِ» أي: مِثْلُ فِعْلِ الْغَيْرِ^(٢). انتهى

(١) مجالس الأبرار ومسالك الأخيار (ص ١٣٢-١٣٦)، مطبوع مع ترجمته «خزينة الأسرار - ١٢٨٣ هـ».

(٢) إجابة السائل شرح بغية الأمل (ص ٨١-٨٦).

قلتُ: فقد صرح الإمام الصنعاني بأن أكثر أئمة أصول الفقه قالوا بأن السنة النبوية تنقسم إلى: فعل، وقول، وتقرير. ولم يذكروا «الترك»، وذلك لأن الترك قسم من أقسام الفعل، فالفعل يشمل الترك.

فقولهم: «السنة قول وفعل» هذا يشمل الترك؛ لأن الفعل يشمل الترك، فأفعال الرسول ﷺ تشمل كل ما أتى به النبي ﷺ وكل ما تركه.

وبذلك يتضح قُبْح تدليس الغماري وبشاعة تضليله للمسلمين حين قال:

((إن الأصوليين عرّفوا السنة بأنها قول الرسول ﷺ وفعله وتقريره، ولم يقولوا: «وتركه»، لأنه ليس بدليل). انتهى كلامه.

٢٧ - الإمام الشوكاني (١١٧٣ - ١٢٥٠ هـ):

قال في كتابه «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول»: (تركه ﷺ للشيء كفعله له في التأسي به فيه. قال ابن السمعاني: «إذا ترك الرسول ﷺ شيئاً، وجب علينا متابعتة فيه»^(١)). انتهى

وقال الإمام الشوكاني في موسوعته «نيل الأوطار»: (عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» .. وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ قَوَاعِدِ الدِّينِ؛ لِأَنَّهُ يَنْدَرِجُ تَحْتَهُ مِنَ الْأَحْكَامِ مَا لَا يَأْتِي عَلَيْهِ الْحَضَرُ .. فَعَلَيْكَ إِذَا سَمِعْتَ مَنْ يَقُولُ: «هَذِهِ بَدْعَةٌ حَسَنَةٌ» بِالْقِيَامِ فِي مَقَامِ الْمَنْعِ مُسْنِدًا لَهُ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ وَمَا يُشَاهِبُهَا مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ ﷺ: «كُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» ..

(١) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (ص ٨٣).

وَمِنْ مَوَاطِنِ الْإِسْتِدْلَالِ لِهَذَا الْحَدِيثِ: كُلُّ فِعْلٍ أَوْ تَرْكٍ وَقَعَ الْإِتِّفَاقُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ خَصْمِكَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ ﷺ.. بِمَا فِي حَدِيثِ الْبَابِ مِنَ الْعُمُومِ الْمُحِيطِ بِكُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْأُمُورِ الَّتِي لَيْسَتْ مِنْ ذَلِكَ الْقَبِيلِ؛ قَائِلًا: هَذَا أَمْرٌ لَيْسَ مِنْ أَمْرِهِ، وَكُلُّ أَمْرٍ لَيْسَ مِنْ أَمْرِهِ رَدٌّ؛ فَهَذَا رَدٌّ، وَكُلُّ رَدٍّ بَاطِلٌ؛ فَهَذَا بَاطِلٌ.

فَالصَّلَاةُ مَثَلًا الَّتِي تُرِكَ فِيهَا مَا كَانَ يَفْعَلُهُ رَسُولُ ﷺ، أَوْ فِعْلٌ فِيهَا مَا كَانَ يَتْرُكُهُ - لَيْسَتْ مِنْ أَمْرِهِ، فَتَكُونُ بَاطِلَةً بِنَفْسِ هَذَا الدَّلِيلِ .. فَلْيَكُنْ مِنْكَ هَذَا عَلَى ذِكْرٍ^(١).
انتهى كلام الإمام الشوكاني.

٢٨ - علاء الدين الأسمندي السمرقندي (٤٨٨-٥٥٢هـ):

قال في كتابه «بَذْلُ النَّظَرِ فِي الْأَصُولِ»: (اعْلَمْ أَنَّا مَتَى تُعْبَدُنَا بِالتَّأْسِي وَاتِّبَاعِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ .. فَيُوجِبُ ذَلِكَ أَنْ نَذْكُرَ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ وَتَعَلُّقَهَا، فنقول:

التَّأْسِيُّ قَدْ يَكُونُ فِي الْفِعْلِ، وَقَدْ يَكُونُ فِي التَّرْكِ.

أَمَّا التَّأْسِيُّ فِي الْفِعْلِ: فَهُوَ أَنْ نَفْعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ..

وَأَمَّا التَّأْسِيُّ فِي التَّرْكِ: فَهُوَ أَنْ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا تَرَكَ الصَّلَاةَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، فَإِذَا تَرَكَنَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَرَكَ؛ لِأَجْلِ أَنَّهُ تَرَكَ، كُنَّا مُتَأَسِّينَ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامِ)^(٢). انتهى

(١) نيل الأوطار (٢/٦٩-٧٠)، تأليف: محمد بن علي الشوكاني، الناشر: دار الجليل - بيروت،

الطبعة: ١٩٧٣م.

(٢) بَذْلُ النَّظَرِ فِي الْأَصُولِ (ص ٥٠١-٥٠٢)، تأليف: محمد بن عبد الحميد الأسمندي، تحقيق:

د. محمد زكي عبد البر، نشر: دار التراث، مصر، ١٩٩٢م.

٢٩ - الإمام ابن كثير (٧٠٠ - ٧٧٤هـ):

قال في تفسيره: (باب القُرْبَات يُقْتَصَر فِيهِ عَلَى النُّصُوصِ، وَلَا يُتَصَرَّفُ فِيهِ بِأَنْوَاعِ الْأَقْسَاسَةِ وَالْأَرْاءِ)^(١). انتهى

قلت: فهذا تصريح من الإمام ابن كثير بأن أي شيء يراه الإنسان قربة ولم يأت فيه نص بذلك، فإنه لا يصح أن يعتقد الإنسان قربة، ولا يصح أن يقيس ويجهد برأيه ليستنبط أنه قربة.

وهذا معناه أن الإمام ابن كثير يرى أن ما تركه النبي ﷺ ولم يبين أنه قربة بقوله ﷺ أو بفعله - فإنه ليس من القربات.

٣٠ - شمس الدين ابن أمير حاج (٨٢٥ - ٨٧٩هـ):

قال في كتابه «التقرير والتحبير» في أصول الفقه: (مِثْلُ النَّاسِي فِي الْفِعْلِ: النَّاسِي فِي التَّرْكِ؛ وَهُوَ تَرَكَ الشَّخْصَ فِعْلاً مِثْلَ مَا تَرَكَهُ الْآخَرُ .. ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ .. ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾)^(٢).

قلت: فقد صرح بأن اتباع الرسول ﷺ والافتداء به يكون بأن نترك ما تركه ﷺ، فالتَّاسِي بالرسول ﷺ يكون في الفعل وفي التَّرك أيضاً.

(١) تفسير ابن كثير (٤/٢٥٩)، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير، الناشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠١هـ.

(٢) التقرير والتحبير (٢/٤٠٤)، تأليف: ابن أمير الحاج، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٣١ - القاضي عَبْدُ الْوَهَّابِ (٣٦٢ - ٤٢٢ هـ):

قال في منع صلاة الجمعة في أكثر من مسجد: (والدليل على ذلك أن النبي ﷺ لم يُقَمِّها إلا في مسجد واحد، ولو جازت في أكثر منه لَبَيَّنَه ﷺ قَوْلًا وَفِعْلًا .. ولم يُقَمِّها عليه السلام ولا الخلفاء بعده إلا في مسجد واحد، وكانت تُغْلَقُ المساجد، ولو جاز ذلك لم يُعْطَلُوا المساجد .. ولو كانت إقامتها في مسجدين جائزًا لَفَعَلَه ولو مَرَّةً واحدة؛ حتى يُشْعِرَ بجوازه^(١)). انتهى

قلتُ: فهذا تصريح منه بأن ما تركه ﷺ فإنه لا يجوز فعله؛ لأنه لو كان جائزًا لَفَعَلَه ﷺ ولو مرة واحدة.

٣٢ - الإمام أبو الحسن الماوردي (٣٦٤ - ٤٥٠ هـ): قال في موسوعته الفقهية «الحاوي الكبير»: (لَا تَنْعَقِدُ جُمُعَتَانِ فِي مِصْرٍ، وَلَا يَجُوزُ إِقَامَتُهَا إِلَّا فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ .. وَالِدَّلَالَةُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: أَنَّ الْجُمُعَةَ وَشَرَائِطَهَا مُرْتَبِطٌ بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ .. فَلَا يُتَجَاوَزُ حُكْمُهَا عَنْ شَرْطِهِ وَفِعْلِهِ، فَكَانَ مِمَّا وَصَفَ بِهِ الْجُمُعَةَ وَجَعَلَهُ شَرْطًا لَهَا أَنْ عَطَّلَ لَهَا الْجَمَاعَاتِ وَأَقَامَهَا فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ .. وَلَوْ جَارَتْ فِي مَوْضِعَيْنِ لَأَبَانَ ذَلِكَ وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً إِمَّا بِقَوْلِهِ أَوْ بِفِعْلِهِ^(٢)). انتهى

قلتُ: فهذا تصريح منه بأن ما تركه ﷺ فإنه لا يجوز فعله؛ لأنه لو كان جائزًا

(١) نقله عنه أبو العباس الونشريسي (٨٣٤ - ٩١٤ هـ) في كتابه (المعيار المعرب عن فتاوي علماء إفريقية والأندلس والمغرب، ١/ ٢٣٩).

(٢) الحاوي الكبير (٢/ ٤٤٧ - ٤٤٨)، تأليف: علي بن محمد بن حبيب الماوردي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى / ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م، تحقيق: علي معوض - عادل أحمد.

لَفَعَلَهُ ﷺ ولو مرة واحدة أو لَكَانَ نَبَّه - بالقول - على جوازه.

٣٣ - الإمام أبو سليمان الخطَّابي (٣١٩ - ٣٨٨ هـ):

قال في «الغنية عن الكلام وأهله»: (فَلَمْ يَتْرُكْ ﷺ) شيئا من أمر الدين قواعده وأصوله وشرائعه وفصوله إلا بَيَّنَّه وَبَلَّغَهُ على كماله وتمامه .. ولو عرفوا أن معنى «أشهد أن محمدا رسول الله» طاعته .. وأن لا يعبدوا الله إلا بها شرع؛ لا بالأهواء والبدع وتأملوا .. قوله ﷺ: «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد»، وقوله: .. «عليكم بسستي .. وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة» .. لعلموا أن كثيرا من صلواتهم وأدعيتهم وأذكارهم وأحزابهم - مما ابتدعه بعض الفقهاء الجامدين أو المتصوفة المبطلين - أنها من البدع والضلالات التي ما أنزل الله بها من سلطان .. مثل حلق المريدين اجتماعهم في حلقات الذين يزعمون أنهم يذكرون الله بمثل هذه الأذكار المخترعة، وكصلاة الرغائب .. وابتهالات وصلوات ومناجاة وإنشاد قصائد في مدح النبي ﷺ فوق المنابر قبل الفجر وفي ليلة الجمعة ويومها، وبعض صيغ صلوات على الرسول لم تَرِدِ السُّنَّةُ بها؛ مثل قولهم: «اللهم صل على محمد عدد ما في علم الله صلاة دائمة بدوام ملك الله»، وكقولهم: «اللهم صل على محمد كلما ذكرك الذاكرون وغفل عن ذكرك الغافلون» ..

والصَّيغ الواردة في الصلاة على الرسول ﷺ مُدَوَّنة في كُتُب السُّنَّة، لا حاجة إلى الاختراع والابتداع في صيغها؛ لأن الصلاة عليه ﷺ عبادة، والعبادة مَبْنِيَّة على التوقيف). انتهى كلام الإمام الخطَّابي.

قلتُ: هذا استدلال صريح بالترك، وبدعية فِعْل ما تركه النبي ﷺ في التعبدات.

٣٤- العز بن عبد السلام (٥٧٧ - ٦٦٠ هـ):

جاء في كتاب «الفتاوى» للعز بن عبد السلام أنه قال: (الخير كله في اتباع الرسول .. ولا يُسْتَحَب رفع اليد في القنوت كما لا يرفع في دعاء الفاتحة، ولا في الدعاء بين السجدين، ولم يصح في ذلك حديث .. ولا يُسْتَحَب رفع اليدين في الدعاء إلا في المواطن التي رفع فيها رسول الله ﷺ يديه .. ولم تصح الصلاة على رسول الله ﷺ في القنوت، ولا ينبغي أن يُزاد على صلاة رسول الله في القنوت بشيء ولا ينقص)^(١). انتهى

قلت: هاهو العز عبد السلام يُعلن صراحةً أن ما تَرَكَه رسول الله ﷺ في العبادات فهو غير مشروع، ولا يُتَقَرَّب إلى الله به.

فهذا صريح قوله: (ولا يستحب رفع اليدين في الدعاء إلا في المواطن التي رفع فيها رسول الله ﷺ يديه). انتهى

فلم يَقُل: ترفع اليدين في الدعاء في سائر المواطن قياساً على المواطن التي رفع فيه ﷺ يديه.

وكذلك قال العز: (ولم تصح الصلاة على رسول الله ﷺ في القنوت، ولا ينبغي أن يُزاد على صلاة رسول الله في القنوت بشيء ولا ينقص). انتهى

قلت: فلم يَقُل: تستحب الصلاة على النبي في القنوت استدلالاً بعموم قوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

(١) الفتاوى (ص ٤٧)، الناشر: دار المعرفة، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٩ م.

فطالما أن النبي ﷺ ترك الصلاة عليه في القنوت؛ فلا يصح أن نتقرب نحن إلى الله تعالى بالصلاة عليه في القنوت.

المطلب الثالث: بيان أن أصحاب رسول الله ﷺ ساروا على أن التَّرك سُنَّة:

ثَبَّتَ في «صحيح البخاري» عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: (بَعَثَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ لِمَقْتَلِ أَهْلِ الْيَمَامَةِ وَعِنْدَهُ عُمَرُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ عُمَرَ أَتَانِي فَقَالَ: «إِنَّ الْقَتْلَ قَدْ اسْتَحَرَّ يَوْمَ الْيَمَامَةِ بِقُرَاءِ الْقُرْآنِ، وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَسْتَحَرَّ الْقَتْلُ بِقُرَاءِ الْقُرْآنِ فِي الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا، فَيَذْهَبَ قُرْآنٌ كَثِيرٌ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَأْمُرَ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ» قُلْتُ: «كَيْفَ أَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟!» فَقَالَ عُمَرُ: «هُوَ وَاللَّهِ خَيْرٌ» فَلَمْ يَزَلْ عُمَرُ يَرَا جُعِي فِي ذَلِكَ حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ لَهُ صَدْرُ عُمَرَ، وَرَأَيْتُ فِي ذَلِكَ الَّذِي رَأَى عُمَرُ.

قَالَ زَيْدٌ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: «وَإِنَّكَ رَجُلٌ شَابٌّ عَاقِلٌ .. فَتَتَّبِعِ الْقُرْآنَ، فَاجْمَعْهُ» .. قُلْتُ: كَيْفَ تَفْعَلَانِ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟! قَالَ أَبُو بَكْرٍ: «هُوَ وَاللَّهِ خَيْرٌ» فَلَمْ يَزَلْ يَحُثُّ مُرَاجِعَتِي حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ اللَّهُ لَهُ صَدْرُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَرَأَيْتُ فِي ذَلِكَ الَّذِي رَأَى (١).

قلتُ: الحديث صريح في أن الأصل عند أبي بكر وزيد - رضي الله عنهما - أن التَّرك سُنَّة، فيترك ما تركه رسول الله ﷺ، ويستنكر ما تركه ﷺ.

وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يُنكر عليهما هذا الأصل الذي صرَّحاً به، وإنما راجعهما ببيان أن الواقع الذي يواجهونه اختلف عن واقع النبي ﷺ، فالمُقتَضِي لهذا الفعل لم يكن

(١) صحيح البخاري (حديث رقم: ٦٧٦٨).

موجودًا في عهد الرسول ﷺ، فأصبح فعله الآن فيه تحصيل خير ودفع مفسدة، والرسول ﷺ إنما تركه لعدم وجود هذا المُقتضي، أو لوجود مانع وهو عدم احتمال التنزيل واحتمال نسخ تلاوة آيات نزلت.

قال الحافظ ابن حجر في كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: (قوله: «قُلْتُ لِعُمَرَ ..» .. هُوَ كَلَامٌ مَنْ يُؤْتَرُ الْإِتْبَاعَ وَيَنْفَرُ مِنَ الْإِتْبَاعِ .. وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ: «يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ﷺ إِنَّمَا لَمْ يَجْمَعْ الْقُرْآنَ فِي الْمُصْحَفِ لِمَا كَانَ يَرَقُّهُ مِنْ وَرُودِ نَاسِخٍ لِيَعْضِ أَحْكَامِهِ أَوْ تِلَاوَتِهِ، فَلَمَّا انْقَضَى نَزْوُلُهُ بِوَفَاتِهِ ﷺ أَهْلَمَ اللَّهُ الْخُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ ذَلِكَ ..» ..

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: إِنَّمَا نَفَرَ أَبُو بَكْرٍ أَوَّلًا ثُمَّ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ثَانِيًا لِأَنَّهُمَا لَمْ يَجِدَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَهُ .. فَلَمَّا نَبَّهَهُمَا عُمَرُ عَلَى فَائِدَةِ ذَلِكَ .. رَجَعَا إِلَيْهِ^(١). انتهى كلام الحافظ.

وقال أبو الحسن بن بطال (المتوفى ٤٤٩هـ) في شرحه لـ «صحيح البخاري»: (قال أبو بكر بن الطيب: إن قال قائل من الرافضة: كيف جاز لأبي بكر جمع القرآن ولم يجمعه النبي ﷺ؟

قيل: يجوز أن يفعل الفاعل ما لم يفعله النبي ﷺ إذا كان في ذلك مصلحة في وقته واحتياط للدين)^(٢). انتهى

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٢/٩).

(٢) شرح صحيح البخاري (٢٦٥/٨)، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الثانية.

القاعدة الأصولية الثانية

يستحيل أن يخلو عصر من ناطق بالحق

تنبيه مهم:

هذه القاعدة - والتي بعدها - نحتاج إليها لبيان فساد زعم من زعم احتمال ضياع العلم عن جميع السابقين.

الكلام هنا في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أمرنا الله تعالى أن نأمر بكل معروف وننهي عن كل منكر.

المطلب الثاني: قيام جماعات من الأمة - في كل عصر من العصور - بواجب الأمر بكل معروف والنهي عن كل منكر.

المطلب الثالث: بيان أن ما اتفق السلف على تركه فإنه لا يعمل به.

المطلب الرابع: تطبيق هذه القاعدة على قيام ابن عمر وابن مسعود بالنهي عن الابتداع في العبادات - يؤكد أن الصحابة متفقون على ذلك.

واليكم تفصيل ذلك:

المطلب الأول: أمرنا الله تعالى أن نأمر بكل معروف وننهي عن كل منكر:

أمرنا الله تعالى بالأمر بكل معروف، فقال تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ﴿٢٥﴾ ﴿آل

عمران: ١٠٤].

وإليكم تصريحات كبار أهل العلم:

١ - الإمام الحافظ ابن كثير (٧٠٠ - ٧٧٤هـ): قال في تفسيره: (والمقصود من هذه الآية أن تكون فرقة من الأمة متصدية لهذا الشأن، وإن كان ذلك واجبا على كل فرد من الأمة بحسبه .. قال الإمام أحمد: .. النبي ﷺ قال: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللَّهُ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْ عِنْدِهِ، ثُمَّ لَتَدْعُنَّهُ فَلَا يُسْتَجِيبُ لَكُمْ». ورواه الترمذي .. وقال الترمذي: «حسن» . والأحاديث في هذا الباب كثيرة مع الآيات الكريمة^(١). انتهى كلام ابن كثير.

٢ - الإمام أبو الخطاب الكلوزاني (٤٣٢ - ٥١٠هـ): قال في كتابه «التمهيد في أصول الفقه»: (قوله: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ يقتضي كونهم كذلك في كل حال؛ لأنهم لو أمروا ببعض المعروف ونهوا عن بعض المنكر في حال دون حال لما كانوا خير أمة أخرجت للناس؛ لأن الأمم السالفة أمروا بكثير من المعروف ونهوا عن كثير من المنكر في حال دون حال؛ ولهذا أمروا بالتوحيد والعدل واتباع الأنبياء، ونهوا عن الإلحاد وتكذيب الأنبياء، فثبت أن الآية تريد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كله في جميع الحالات)^(٢). انتهى

٣ - الإمام ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨هـ): قال في «مجموع الفتاوى»: (هذا وُصِفَ

(١) تفسير ابن كثير (١/٣٩١).

(٢) التمهيد في أصول الفقه (٣/٢٢٨)، تأليف: أبي الخطاب الكلوزاني، تحقيق: د. مفيد محمد أبو عمشة، نشر: مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٩٨٥ م.

لهم بأنهم يأمرّون بكل معروف، وينهون عن كل منكر^(١). انتهى

وقال الإمام ابن تيمية أيضا: (إجماع هذه الأمة حجة؛ لأن الله تعالى أخبر أنهم يأمرّون بكل معروف وينهون عن كل منكر.. الآية تقتضي أن ما لم تأمر به الأمة فليس من المعروف، وما لم تنه عنه فليس من المنكر، وإذا كانت أمرّة بكل معروف، ناهية عن كل منكر، فكيف يجوز أن تأمر كلّها بمنكر أو تنهى كلّها عن معروف؟)^(٢). انتهى

٤ - العلامة علاء الدين البخاري (المتوفى ٧٣٠هـ): قال في كتابه «كشف الأسرار شرح أصول البزدوي» في أصول الفقه:

(وَجْهُ التَّمَسُّكِ بِهِ _ عَلَى مَا هُوَ الْمَذْكُورُ فِي عَامَّةِ الْكِتَابِ - أَنَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَ عَنْ خَيْرِيَّتِهِمْ بِأَنَّهُمْ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَلَآمُ التَّعْرِيفِ فِي اسْمِ الْجَنَسِ يَقْتَضِي الْإِسْتِغْرَاقَ؛ فَيَكُونُ عَلَى أَنَّهُمْ أَمَرُوا بِكُلِّ مَعْرُوفٍ وَنَهَوْا عَنْ كُلِّ مُنْكَرٍ)^(٣).

٥ - الإمام شهاب الدين القرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ): قال في كتابه «شرح تنقيح الفصول»: (ذَكَرَهُمْ فِي سِيَاقِ الْمَدْحِ .. لِأَنَّهُ تَعَالَى وَصَفَهُمْ بِأَنَّهُمْ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلْعُمُومِ، فَيَأْمُرُونَ بِكُلِّ مَعْرُوفٍ؛ فَلَا يَفُوتُهُمْ حَقٌّ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جَمَلَةِ الْمَعْرُوفِ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾، وَالْمُنْكَرُ بِاللَّامِ يَفِيدُ أَنَّهُمْ يَنْهَوْنَ

(١) مجموع الفتاوي (١٩/١٧٧).

(٢) مجموع الفتاوي (٢٨/١٢٥).

(٣) كشف الأسرار (٣/٢٥٥).

كل منكر فلا يقع الخطأ بينهم ويوافقوا عليه لأنه منكر . والعمدة الكبرى: أن كل نص من هذه النصوص مضموم للاستقراء التام من نصوص القرآن والسنة وأحوال الصحابة ، وذلك يفيد القطع عند المطلع عليه، وأن هذه الأمة معصومة من الخطأ، وأن الحق لا يفوتها فيما يَبَيِّنُهُ شرعاً، فالحق واجب الاتباع، فقولهم واجب الاتباع^(١).

٦ - علاء الدين السمرقندي (المتوفى ٤٥٠ هـ): قال في كتابه « ميزان الأصول »:
 (الله تعالى مدح أمة النبي ﷺ بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وشهد لهم بذلك، فلا يجوز ترك النهي عن المنكر من جماعتهم، فيؤدي إلى الخُلُف في خبره وشهادته، تعالى الله عن ذلك . ولأنه إذا كان خطأ ولم يَرُدُّوا، فقد وُجد الاجتماع على الخطأ والضلal)^(٢). انتهى

وروى الإمام أحمد وغيره - بإسناد صحيح - أن النبي ﷺ قال:

(إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يُعَيِّرُوهُ؛ أَوْشَكَ أَنْ يَعْمَهُمُ اللهُ بِعِقَابِهِ)^(٣).

(١) شرح تنقيح الفصول (ص ٣٠١)، تأليف: أحمد ابن إدريس القرافي ، تحقيق: محمد عبد الرحمن الشاغول، نشر: المكتبة الأزهرية للتراث - مصر، ٢٠٠٤ م.

(٢) ميزان الأصول (ص ٥١٦)، تأليف: علاء الدين أبي بكر السمرقندي، تحقيق: د. محمد زكي عبد البر، نشر: دار التراث، مصر، ١٩٩٧ م.

(٣) رواه ابن ماجه (رقم ٤٠٠٥)، وقال الشيخ الألباني: «صحيح» ، وصححه في مشكاة المصابيح (برقم: ٥١٤٢)، ورواه الإمام أحمد في مسنده (رقم ١).

المطلب الثاني: قيام جماعات من الأمة - في كل عصر من العصور - بواجبالأمر بكل معروف والنهي عن كل منكر:

قامت جماعات من الأمة الإسلامية بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لذلك وصفهم الله تعالى بأنها خير أمة، فقال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾. آل عمران [آية: ١١٠].

قال الإمام ابن كثير في تفسيره: (ينخر تعالى عن هذه الأمة المحمدية بأنهم خير الأمم .. والصحيح أن هذه الآية عامة في جميع الأمة، كل قرن بحسبه، وخير قرونها الذين بُعثَ فيهم رسول الله ﷺ، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم)^(١). انتهى

وقد أخبر الرسول ﷺ بأن القيام بهذا الواجب لا ينقطع من الوجود أبداً، فلا بد حتماً من استمرار وجود طائفة من الأمة ظاهرة قائمة بأمر الله وبشرائه، ولا بد أن يستمر أمر هذه الأمة مستقيماً.

فقد روى الإمامان البخاري^(٢) ومسلم^(٣) - واللفظ لمسلم - أن رسول الله ﷺ قال: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك).

ورواه الإمام مسلم^(٤) أيضاً بلفظ: (لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله لا

(١) تفسير ابن كثير (١/٣٩٢).

(٢) صحيح البخاري (حديث رقم: ٦٨٨١).

(٣) صحيح مسلم (رقم: ١٩٢٠).

(٤) صحيح مسلم (رقم: ١٠٣٧).

يضرهم من خذلهم أو خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس).

وروى الإمام البخاري^(١) أيضا أن النبي ﷺ قال:

(من يُرد الله به خيرا يفقهه في الدين، وإنما أنا قاسم، ويعطي الله، ولن يزال أمر هذه الأمة مستقيما حتى تقوم الساعة، أو حتى يأتي أمر الله).

والمقصود بالطائفة الظاهرة على الحق: العلماء .

قال عنهم الإمام البخاري في صحيحه: (هُم أَهْلُ الْعِلْمِ)^(٢). انتهى

وقال الإمام النووي (٦٣١ - ٦٧٦ هـ): (وجملة العلماء أو جمهورهم على أنهم

حملة العلم)^(٣). انتهى

قلتُ: فلفظ «لا يزال» صريح في استمرار وجود من يقوم بالحق ويظهر به، وصريح في استمرار استقامة حال هذه الأمة، وهذا صريح في أنه يستحيل أن يخلو عصر من الأعصار من ناطق بالحق، فلا بد في كل عصر من ظهور من ينطق بالحق في كل مسألة من مسائل الشرع .

وإليكم تصريحات كبار أهل لعلم:

١ - الإمام النووي: قال في شرح حديث الإمام مسلم المذكور: (وفي هذا

الحديث معجزة ظاهرة؛ فإنَّ هذا الوصف ما زال بحمد الله تعالى من زمن النبي ﷺ

(١) صحيح البخاري (رقم: ٧١).

(٢) صحيح البخاري، باب (قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ).

(٣) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٤٥).

إلى الآن، ولا يزال حتى يأتي أمر الله المذكور في الحديث^(١). انتهى

وبيان ذلك: أنه إذا قال بعض العلماء في مسألة ما: إن حكمها التحريم أو الكراهة، وكان الحقُّ أنها مما يحبه الله تعالى، فحينئذ يكون قولهم هذا مُنْكَرًا؛ لأن فيه تحريم ما يحبه الله تعالى .

فستحيل حينئذ خُلُو عَصْرهم ممن يُنكر عليهم قولهم هذا، ويبين الحكم الشرعي الذي يرضاه الله تعالى؛ إذ إنه لو خلا العصر من ناطق بالحق في هذه المسألة، فلن يكون أمر الأمة مستقيمًا في هذه المسألة؛ وذلك لأن الأمة انقسمت فيها قسمين: ناطق بالمنكر، وساکت عن المنكر، فتحريم ما يحبه الله يُعَدُّ من أكبر المنكرات . وسيكون العصر - حينئذ - قد خلا ممن يُنكر هذا المنكر، وهذا مستحيل؛ لأن الله تعالى قد أخبر - وَخَبَرُهُ صِدْقٌ - بأن هذه الأمة - حَتْمًا - تنهى عن المنكر .

٢ - القاضي أبو يعلى الفراء (٣٨٠ - ٤٥٨ هـ): قال في كتابه «العدة» في أصول الفقه: (هذا يؤدي إلى خروج الحق عن أهل العصر، وهذا لا يجوز .. لأن ذلك يؤدي إلى خطأ الجميع في الاجتهاد، وعدولهم عن طريق الصواب، وهذا لا يجوز)^(٢).

وقال أيضا في «العدة»: (وهو أن الإجماع لا يجوز أن يقع مشروطا؛ لأن وجود الشرط فيه يفضي إلى أن تَعْرِى الحادثة عن حكم الله تعالى . ولا يجوز أن يَعْرِى العصر عن ذلك؛ لأن الله تعالى لم يُجْلِ وقتًا من حق)^(٣). انتهى

(١) شرح صحيح مسلم، للإمام النووي (٦٧/١٣).

(٢) العدة (٢/ ٢٣٠)، تأليف: أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، نشر:

دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢ م.

(٣) العدة في أصول الفقه (٢/ ٢٠١).

٣ - الإمام أبو إسحاق الشيرازي (٣٩٣ - ٤٧٦ هـ): قال في كتابه «شرح اللمع» في أصول الفقه: (هذا يؤدي إلى خلو الوقت عن قائم لله - تعالى - في الأرض بحجته .. وإذا أخطأ الواحد وسكت الباقيون وتركوا الاجتهاد؛ فَقَدْ فَقَدَ ههنا القائم لله بحجته، وذلك لا يجوز)^(١) انتهى

وقال أيضا: (فإن العصر لا يخلو من قائم لله بِحُجَّة)^(٢). انتهى

٤ - أبو الوفاء ابن عقيل (٤٣١ - ٥١٣ هـ): قال في كتابه «الواضح في أصول الفقه»: (فلا يخلو زمان من طائفة قائمة بالحق، مُبْطِلَةٌ بالحجج شُبّه أهل الزيغ والبدع والضلال)^(٣). انتهى

٥ - أبو الوليد الباجي (٤٠٣ - ٤٧٤ هـ): قال في كتابه «إحكام الفصول في أحكام الأصول»: «

(هذه أخبار كلها متواترة على المعنى، وإن كل عصر من الأعصار التي توجد فيها أُمَّتُه لا يخلو مِنْ قائم فيها بالحق)^(٤). انتهى

٦ - الإمام ابن حزم (٣٨٤ - ٤٥٦ هـ): قال في كتابه «النبذة الكافية» في أصول الفقه: (ضمان الله تعالى حفظ الذكر النازل مِنْ عنده الذي أوحاه الى نبيه ﷺ، ومع

(١) شرح اللمع (٢/٦٩٦).

(٢) شرح اللمع (٢/٧٠٠).

(٣) الواضح في أصول الفقه (٥/١١٩).

(٤) إحكام الفصول في أحكام الأصول (ص ٤٢١)، تأليف: أبي الوليد سليمان الباجي، تحقيق: د.

عبد الله الجبوري، نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٩٨٩ م.

ضمانه تعالى أنه لم يَضْعُ من الدين شيءٌ أصلاً ولا يضيع أبداً، ولا بد أن يكون مع كل عصر من العلماء من يضبط ما خَفِيَ عن غيره منهم، ويضبط غيره أيضاً ما خَفِيَ عنه؛ فيبقى الدين محفوظاً إلى يوم القيامة ولا بد^(١). انتهى

٧ - الإمام ابن الجوزي (٥٠٨ هـ - ٥٩٧ هـ): قال في كتابه «الموضوعات»: (فأنشأ الله - عز وجل - علماء يذبون عن النقل، ويوضحون الصحيح ويفضحون القبيح، وما يُحلى الله - عز وجل - منهم عصرًا من العصور)^(٢). انتهى

٨ - الإمام موفق الدين ابن قدامة (٥٤١ - ٦٢٠ هـ): قال في كتابه «روضة الناظر» في أصول الفقه:

(لا يخلو الإنسان من خطأ ومعصية، والخطأ موجود من جميع الأمة، وليس مُحَالاً، إنما المُحَال: الخطأ بحيث يضيع الحق حتى لا تقوم به طائفة)^(٣). انتهى

(١) النبذة الكافية في أصول الفقه (ص ٣٥)، تأليف: أبي محمد بن حزم، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، نشر: دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤٠٥ هـ.

(٢) الموضوعات (١/ ٣١)، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، نشر: دار الكتب العلمية.

(٣) روضة الناظر (١/ ٢٩٤)، تأليف: موفق الدين أبي محمد المقدسي، نشر: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٩١ م.

المطلب الثالث: بيان أن ما اتفق السلف على تركه فإنه لا يعمل به :

قال الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الهادي (٧٠٥ - ٧٤٤ هـ) في كتابه «الصَّارِمُ الْمُنْكَي فِي الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِ»:

(ولا يجوز إحداث تأويل في آية أو سُنَّة لَمْ يَكُنْ عَلَى عَهْدِ السَّلَفِ وَلَا عَرَفُوهُ وَلَا بَيَّنُّوهُ لِلأُمَّةِ؛ فَإِنَّ هَذَا يَتَضَمَّنُ أَنَّهُمْ جَهِلُوا الْحَقَّ فِي هَذَا وَضَلُّوا عَنْهُ وَاهْتَدَى إِلَيْهِ هَذَا الْمُعْتَرِضُ الْمُسْتَأَخِرُ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ التَّأْوِيلُ يَخَالِفُ تَأْوِيلَهُمْ وَيُنَاقِضُهُ؟!!)^(١).

وقال الإمام الحافظ زين الدين ابن رجب (٧٣٦ - ٧٩٥ هـ) في كتابه «فَضْلُ عِلْمِ السَّلَفِ عَلَى عِلْمِ الْخَلْفِ»: (فَأَمَّا الْأُئِمَّةُ وَفُقَهَاءُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فَإِنَّهُمْ يَتَّبِعُونَ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ إِذَا كَانَ مَعْمُولًا بِهِ عِنْدَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ أَوْ عِنْدَ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ، فَأَمَّا مَا اتَّفَقَ السَّلَفُ عَلَى تَرْكِهِ فَلَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ؛ لِأَنَّهُمْ مَا تَرَكَوه إِلَّا عَلَى عِلْمٍ أَنَّهُ لَا يُعْمَلُ بِهِ، قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «خَذُوا مِنَ الرَّأْيِ مَا يُوَافِقُ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَعْلَمَ مِنْكُمْ ..»)^(٢). انتهى

وقال الحافظ ابن رجب أيضًا في كتابه «جامع العلوم والحكم»: (فَلَا بُدَّ فِي الْأُئِمَّةِ مِنْ عَالِمٍ يُوَافِقُ الْحَقَّ، فَيَكُونُ هُوَ الْعَالِمَ بِهَذَا الْحُكْمِ، وَغَيْرُهُ يَكُونُ الْأَمْرُ مُشْتَبِهًا عَلَيْهِ وَلَا يَكُونُ عَالِمًا بِهَذَا، فَإِنَّ هَذِهِ الْأُئِمَّةَ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ، وَلَا يَظْهَرُ أَهْلُ بَاطِلِهَا

(١) الصَّارِمُ الْمُنْكَي فِي الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِ (ص ٤٢٧)، تأليف: محمد بن عبد الهادي أبي عبد الله، دار النشر: مكتبة التوعية الإسلامية، تحقيق: إسماعيل بن محمد الأنصاري.

(٢) فضل علم السلف على علم الخلف - مطبوع ضمن مجموعة رسائل الحافظ ابن رجب (١٧/٣)، الناشر: دار الفاروق الحديثة - القاهرة، تحقيق: طلعت فؤاد.

عَلَى أَهْلِ حَقِّهَا، فَلَا يَكُونُ الْحَقُّ مَهْجُورًا غَيْرَ مَعْمُولٍ بِهِ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ
وَالْأَعْصَارِ^(١).

المطلب الرابع: تطبيق هذه القاعدة على قيام ابن عمر وابن مسعود بالنهي عن

الابتداع في العبادات - يؤكد أن الصحابة متفقون على ذلك:

سيأتي في كتابنا هذا (ص ٥١٠) بإسناد صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: (كُلُّ
بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَإِنْ رَأَاهَا النَّاسُ حَسَنَةً).

وكذلك سيأتي (ص ٥١١) بإسناد حسن عن مجاهد، قَالَ: (كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ،
فَثَوَّبَ^(٢) رَجُلٌ فِي الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ، قَالَ: «أَخْرِجْ بَنًا؛ فَإِنَّ هَذِهِ بِدْعَةٌ»).

وكذلك سيأتي (ص ٥١٣) بإسناد صحيح: (أَنَّ رَجُلًا عَطَسَ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ». فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ:
وَأَنَا أَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَلَكِنْ لَيْسَ هَكَذَا، عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ - إِذَا عَطَسَ أَحَدُنَا - أَنْ يَقُولَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ»).

هذه الروايات الصحيحة عن ابن عمر رضي الله عنهما تدل دلالة قوية على أنه كان شديد
الاتباع لسنة النبي ﷺ، لا يَحِيدُ عنها، يقول ما قاله ﷺ، ويترك ما تركه ﷺ.

وَمَنْ قَالَ مَا لَمْ يَقُلْهُ ﷺ أَوْ فَعَلَ مَا لَمْ يَفْعَلْهُ ﷺ فِي الْعِبَادَاتِ فَإِنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما يَرَى
هَذَا مَبْتَدِعًا يَسْتَحِقُّ الدَّمَ، وَيُنْكِرُ عَلَيْهِ.

(١) جامع العلوم والحكم (ص ٦٩).

(٢) انظر معنى «الثوب» في كتابنا هذا (ص ٥١٢، هامش رقم: ٢).

وكذلك سيأتي (ص ٤٦٦) بإسناد صحيح عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه وجد قوماً من التابعين يعبدون الله بطريقة لم يفعلها النبي صلى الله عليه وسلم، فأنكر عليهم ذلك.

الخلاصة:

هذه الأفعال - التي أنكرها ابن عمر رضي الله عنه وابن مسعود رضي الله عنه - إذا كانت مما يحبه الله تعالى، فسيكون ابن مسعود وابن عمر وقعا في خطأ حين نهيا الناس عن هذه الأفعال التي يحبها الله تعالى.

ولأنه لا يخلو عصر من ناطق بالصواب، فلا بد أن يكون هناك من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من ردّ على ابن مسعود وابن عمر؛ ليوضح لهم وللناس أن هذه الأفعال يحبها الله وليست منكّرة.

فلما لم يرد عليها أحد، علمنا أن الصحابة متفقون على أن هذه الأفعال منكّرة وليست مشروعة.

ونختم هذا الجزء بكلام نفيس يُكتب بهاء الذهب، إنه كلام العلامة الإمام ابن القيم (٦٩١ - ٧٥١هـ)، حيث قال في كتابه «إعلام الموقعين عن رب العالمين»:

(قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ شهدَ لهم الله تعالى بأنهم يأْمُرُونَ بِكُلِّ مَعْرُوفٍ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ كُلِّ مُنْكَرٍ، فَلَوْ كَانَتْ الْحَادِثَةُ فِي زَمَانِهِمْ لَمْ يُفْتِ فِيهَا إِلَّا مَنْ أَخْطَأَ مِنْهُمْ، لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ قَدْ أَمَرَ فِيهَا بِمَعْرُوفٍ وَلَا نَهَى فِيهَا عَنِ مُنْكَرٍ؛ إِذِ الصَّوَابُ مَعْرُوفٌ بِلَا شَكٍّ، وَالْخَطَأُ مُنْكَرٌ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ). انتهى

وقال الإمام ابن القيم أيضاً: (فَلَوْ كَانَ عِلْمُهُمْ أَنَّ يُفْتَى أَحَدُهُمْ بِفَتْوَى وَتَكُونُ

خَطَأً مُخَالَفَةً لِحُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَا يُفْتِي غَيْرُهُ بِالْحَقِّ الَّذِي هُوَ حُكْمُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ؛ إِمَّا مَعَ اسْتِهَارٍ فَتَوَى الْأَوَّلِ أَوْ بِدُونِ اسْتِهَارِهَا - كَانَتْ هَذِهِ الْأُمَّةُ الْعَدْلُ الْخِيَارُ قَدْ أَطَبَقَتْ عَلَى خِلَافِ الْحَقِّ، بَلْ انْقَسَمُوا قِسْمَيْنِ: قِسْمًا أَفْتَى بِالْبَاطِلِ، وَقِسْمًا سَكَتَ عَنِ الْحَقِّ، وَهَذَا مِنَ الْمُسْتَحِيلِ؛ فَإِنَّ الْحَقَّ لَا يَعْدُوهُمْ وَيَخْرُجُ عَنْهُمْ إِلَى مَنْ بَعْدَهُمْ قَطْعًا). انتهى

وقال الإمام ابن القيم أيضًا: (فَمِنْ الْمُحَالِ أَنْ يَحْرِمَهُمْ كُلَّهُمُ الصَّوَابَ فِي مَسْأَلَةٍ فَيُفْتِي فِيهَا بَعْضُهُمْ بِالْخَطَأِ، وَلَا يُفْتِي فِيهَا غَيْرُهُ بِالصَّوَابِ، وَيَظْفَرُ فِيهَا بِالْهَدْيِ مَنْ بَعْدَهُمْ). انتهى

وقال الإمام ابن القيم أيضًا: (فَيَا سُبْحَانَ اللَّهِ، أَيُّ وَصْمَةٍ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ الصَّدِيقُ أَوْ الْفَارُوقُ أَوْ عُثْمَانُ أَوْ عَلِيٌّ أَوْ ابْنُ مَسْعُودٍ أَوْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيُّ أَوْ عَبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ وَأَصْرَاهُم - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - قَدْ أَخْبَرَ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ أَنَّهُ كَيْتَ وَكَيْتَ فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ، وَأَخْطَأَ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ يَشْتَمِلْ قَرْنُهُمْ عَلَى نَاطِقٍ بِالصَّوَابِ فِي تِلْكَ الْمَسَائِلِ حَتَّى نَبِغَ مَنْ بَعْدَهُمْ فَعَرَفُوا حُكْمَ اللَّهِ الَّذِي جِهَلَهُ أَوْلِيكَ السَّادَةُ، وَأَصَابُوا الْحَقَّ الَّذِي أَخْطَأَهُ أَوْلِيكَ الْأَئِمَّةُ؟ سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ^(١)). انتهى كلام الإمام ابن القيم.

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٤/ ١٣١-١٣٦)، الناشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة:

١٩٧٣م، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. وانظر (٥/ ٥٧٥)، الناشر: دار ابن الجوزي.

القاعدة الأصولية الثالثة

ضمان الله تعالى حفظ أقوال أهل العلم التي بها يحفظ الدين

تنبيه مهم:

هذه القاعدة - والتي قبلها - نحتاج إليها لبيان فساد زعم من زعم احتمال ضياع العلم عن جميع السابقين.

تتقرر هذه القاعدة بأربع آيات قرآنية، وقد أكثرنا من نقل تصريحات كبار أهل العلم عند الكلام على الآية الرابعة في كتابنا «الرد على القرضاوي والجديع، باب القواعد الأصولية» عند الكلام على الإجماع، ونكتفي هنا بما يلي:

الآية الأولى الدالة على ضمان حفظ الله أقوال العلماء التي بها يحفظ الدين:

قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُولِهُ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وليكم بعض نصوص أهل العلم:

١ - العلامة علاء الدين البخاري (المتوفى ٧٣٠هـ): قال في كتابه «كشف الأسرار شرح أصول البزدوي» في أصول الفقه: (المذكور في عامة الكتب: أنه تعالى تَوَعَّدَ عَلَى مُتَابَعَةِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ كَمَا تَوَعَّدَ عَلَى مُحَالَفَةِ الرَّسُولِ. وَالسَّبِيلُ: مَا يَخْتَارُ الْإِنْسَانُ لِنَفْسِهِ قَوْلًا وَعَمَلًا. وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُحَرَّمًا لَمَا تَوَعَّدَ عَلَيْهِ، وَلَمَّا حَسُنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُشَاقِّ الرَّسُولِ فِي الْوَعِيدِ؛ كَمَا لَا يَخْسُنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَآكُلِ

الْحَبْزِ الْمُبَاحِ فِي الْوَعِيدِ، وَإِذَا حُرِّمَ اتِّبَاعُ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ؛ وَجَبَ اتِّبَاعُ سَبِيلِهِمْ؛
فَيَكُونُ الْإِجْمَاعُ حُجَّةً؛ لِأَنَّهُ سَبِيلُهُمْ^(١). انتهى

٢ - تاج الدين السبكي (٧٢٧ - ٧٧١ هـ): قال في كتابه «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» في أصول الفقه: (وتقريره: أنه تعالى جمع بين مشاقة الرسول ﷺ واتِّباع غير سبيل المؤمنين في الوعيد في قوله: ﴿تَوَلَّيْهِ مَا تَوَلَّى وَتُصْلِهِ جَهَنَّمَ﴾ فَيَنْزِمُ تحريم اتِّباع غير سبيل المؤمنين؛ لأنه لو لم يكن مُحَرَّمًا لَمَا جَمَعَ بَيْنَهُ وَيَيْنَ الْمُحَرَّمِ الَّذِي هُوَ مِثْلُ مَشَاقَةِ الرَّسُولِ ﷺ؛ إِذِ الْجَمْعُ بَيْنَ حَرَامٍ وَنَقِيضِهِ لَا يَحْسُنُ فِي وَعِيدٍ؛ وَلَاجْلِهِ يُسْتَقْبَحُ: «إِنْ زَنَيْتَ، وَشَرِبْتَ الْمَاءَ عَاقِبَتِكَ»، فَدَلَّ عَلَى حُرْمَةِ اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ .. سَبِيلِ الشَّخْصِ مَا يَخْتَارُ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ اعْتِقَادٍ^(٢). انتهى

٣ - أبو الوليد الباجي (٤٠٣ - ٤٧٤ هـ): قال في كتابه «إحكام الفصول في أحكام الأصول»: (الله - عز وجل - لا يأمرنا باتِّباع سبيل باطنة للمؤمنين؛ لأنه يستحيل ذلك في التكليف؛ لأنه لا طريق لنا إلى معرفتها، فيجب أن نُحْمِلَ عَلَى مَا يَصِحُّ تَكْلِيفُهُ، وَهُوَ اتِّبَاعُ مَا ظَهَرَ مِنْهُمْ، وَلِذَلِكَ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَابْنِهِ: اتَّبِعْ سَبِيلَ فُلَانِ الصَّالِحِ، وَفُلَانِ الْعَالِمِ، فَإِنَّمَا يَعْنِي بِذَلِكَ مَا ظَهَرَ مِنْ أَعْيَالِهِ وَوَرَعِهِ، لَا مَا أَبْطَنَهُ نَمَّا لَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِهِ)^(٣). انتهى

٤ - علاء الدين الأسمندي السمرقندي (٤٨٨ - ٥٥٢ هـ): قال في كتابه «بذل

(١) كشف الأسرار (٣/٢٥٣).

(٢) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (٢/١٥٣).

(٣) إحكام الفصول (ص ٣٧٥).

النظر» في أصول الفقه:

(إنَّ الله تعالى لما جعل الإجماع حجة وكلفنا العمل به، وذلك يقتضي أن يكون لنا إلى معرفته سبيل، وذلك بأن يكون بحال لو كان لهم مخالف - يظهر قوله؛ فإنه يجري ذلك مجرى أن ضمن الله تعالى إظهار قول من يخالف لو كان صوابًا . فلَمَّا لم يظهر ذلك؛ دَلَّ ذلك على بطلانه)^(١). انتهى

٥ - الإمام أبو المظفر السمعاني (٤٢٦ - ٤٨٩هـ): قال في كتابه «قواطع الأدلة» في أصول الفقه:

(القول المنتشر في أهل العصر من غير مخالف دليل على الإجماع، وهذا يمكن معرفته، وهذا لأن الدليل الذي دَلَّ على أن الإجماع حجة - يوجب أن يكون سبيل من الوصول إليه، ولا وصول إلا بالقول المنتشر في الأمة، وعَدَم المخالف لذلك ... ولا يجوز أن يوجب علينا ما لا سبيل إلى الوصول إليه، فإذا لم يمكن إلا هذا القدر: عَلِمْنَا أن ذلك حُجَّةٌ وأنه الْمَعْنِيُّ بالإجماع الذي أوجب علينا اتباعه)^(٢). انتهى

قلتُ: يمكن عرض هذا الاستدلال هكذا:

لو وُجد مخالف، وكان قوله حقًا، لَكَانَ لا بد من سبيل إلى معرفته وظهوره.

فلَمَّا لم يظهر لنا إلا سبيل واحد، عَلِمْنَا أنه هو السبيل الذي وَجَبَ علينا اتباعه، و عَلِمْنَا أنه هو الحق الذي شهد به العلماء العدول، و عَلِمْنَا أنه هو المعروف الذي أمر

(١) بذل النظر (ص ٥٤٢).

(٢) قواطع الأدلة (١/٤٦٩).

به علماء خير أمة أخرجت للناس، وعلِّمنا أنه من الدين الذي ارتضاه الله تعالى لنا؛ لأنه هو القول الذي تَمَّ له التمكين بظهوره وانتشاره دون أن يظهر له مخالف، فكان ما سواه كالعدم.

فإذا تتابع أهل العلم المعروفون - مع تطاول الزمان - على الإفتاء بحكم شرعي واحد في مسألة ما، واشتهر هذا الحكم بحيث لا يُعلم خلافه، وبحيث لم يُنقل لمن بعدهم إلا هذا الحكم الشرعي، وبحيث نجد غير واحد من أهل العلم - مع شدة بحثهم - يصرحون بأنهم لا يعلمون في هذا الحكم الشرعي خلافاً؛ فحيثُ يتضح أن سبيل المؤمنين في هذه المسألة هو هذا الحكم الشرعي، فيجب اتباعه وتحرُّم مخالفته. فحيثُ نَقَطع بأن هذا الحكم هو الحق الذي يرضاه الله تعالى، لأن هذا الحكم هو الذي تم له التمكين بظهوره وانتشاره ونَقْلُهُ من عصر إلى عصر، وعلِّمنا أن ما سواه باطل قطعاً، وليس من سبيل المؤمنين في شيء؛ إذ لو كان ما سواه هو الحق: لكان لابد أن يظهر ويستقر ويُنقل إلينا؛ ليتضح به سبيل المؤمنين في هذه المسألة.

الآية الثانية الدالة على ضمان حفظ الله أقوال العلماء التي بها يُحفظ

الدين:

قال الله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ﴾. [النور: ٥٥].

قال أبو زيد الدبوسي في كتابه «تقويم الأدلة» في أصول الفقه: (قال: ﴿وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ﴾، والذي ارتضاه الله تعالى لنا هو الذي هو

حَقُّ عِنْدَهُ دُونَ الْخَطَا^(١) . انتهى

وقال الإمام السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ) في كتابه في أصول الفقه المشهور بـ «أصول السرخسي»: (وقال تعالى: ﴿وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ﴾ وفيه تنصيب على أن الْمَرْضِيَّ عند الله ما هم عليه حقيقة، ومعلوم أن الارتضاء مُطْلَقًا لا يكون بالخطأ وإن كان المخطئ معذورًا، وإنما يكون بما هو الصواب، فَعَرَفْنَا أن الحق مُطْلَقًا فيما اجتمعوا عليه^(٢) . انتهى

قلت: فإذا تَرَكَ رسول الله ﷺ شيئًا من التَّعَبُّدَاتِ^(٣)، وتتابع أصحابه بعده والتابعون من بعدهم على تَرْكِهِ أيضًا، فحينئذ نقطع بأن هذا الشيء ليس من الدِّين الذي ارتضاه الله لنا، وَعَلِمْنَا أنه ليس من الدِّين الذي أراد الله له التمكن.

تأملوا قول الإمام السرخسي: (وقال تعالى: ﴿وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ﴾ وفيه تنصيب على أن الْمَرْضِيَّ عند الله ما هم عليه حقيقة). انتهى

فنحن نَقْطَعُ بأن ما هم عليه حقيقة هو الْمَرْضِيَّ عند الله تعالى، لأن هذا هو الذي تم له التمكن بظهوره وانتشاره ونَقْلِهِ من عصر إلى عصر، فَعَلِمْنَا قطعًا أنه من الدِّين الذي ارتضاه الله تعالى لنا. وَعَلِمْنَا أن ما سواه باطل قطعًا، وليس من

(١) تقويم الأدلة (ص ٢٦)، تأليف: أبي زيد الدبوسي، تحقيق: خليل محي الدين الميس، نشر: الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.

(٢) أصول السرخسي (١/٢٩٧)، تأليف: أبي بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، تحقيق: د. رفيق العجم، نشر: دار المعرفة - بيروت، ١٩٩٧م.

(٣) ضوابط الترك الذي نتكلم عنه - تجدها مذكورة تفصيلًا في كتابا هذا (ص ١٤٣).

الدين الذي ارتضاه الله تعالى لنا .

الآية الثالثة الدالة على ضمان حفظ الله أقوال العلماء التي بها يحفظ

الدين:

قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

والحفظ ليس المقصود به حفظ اللفظ فقط من التحريف، وإنما يقصد به أيضاً حفظ اللفظ من تحريف معناه . وبالتالي يقصد به حفظ الأحكام الشرعية التي يدل عليها اللفظ .

فلا بد أيضاً من حفظ أقوال العلماء (الموافقة للحق) في تفسير القرآن، أو أن يُحفظ منها ما يتم به وصول الحق إلينا؛ لأن حفظها هو حفظ للكتاب من تحريف معانيه، فكما نعلم أن هناك بعض النصوص في التوراة والإنجيل لم يتم تحريف ألفاظها؛ فقاموا بتحريف معانيها ، وقد ضمن الله تعالى أن يحفظ القرآن من مثل ذلك .

فقد روى الإمام البخاري في صحيحه (برقم: ٣٤٣٦) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: (إِنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ وَامْرَأَةً زَنِيَا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ؟ فَقَالُوا: نَقْضُحُهُمْ وَيُجْلَدُونَ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: كَذَبْتُمْ ، إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ . فَأَتَوْا بِالتَّوْرَةِ فَنَشَرُوهَا، فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا . فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: ارْفَعْ يَدَكَ . فَرَفَعَ يَدَهُ، فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ ..) الحديث .

قال الحافظ ابن حجر (٧٧٣ - ٨٥٢هـ) في شرحه: (قَالَ الْبَاجِي: ظَاهِرُ الْأَمْرِ

أَتَيْتُهُمْ قَصْدُوا فِي جَوَابِهِمْ تَحْرِيفَ حُكْمِ التَّوْرَةِ^(١). انتهى

قلتُ: وقد ضَمِنَ الله تعالى ألا يحدث ذلك في ديننا الذي ارتضاه لنا، فقد ضمن تعالى ألا يضيع الحق في أي مسألة. وضمن ألا يضيع المعنى الذي أَرَادَهُ من نصوص القرآن والسُّنة .

وننقل إليكم في ذلك تصريحات كبار أهل العلم:

١ - الإمام ابن حزم (٣٨٤ - ٤٥٦ هـ): قال في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام» في قوله تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾: (والحفظ يكون بتبليغ المعنى)^(٢). انتهى

وقال أيضا في كتابه «النبذة الكافية في أحكام أصول الدين»: (من الممتنع أن يجوز أن لا تَرِدَ شريعة حق إلا من هذه الطريق مع ضمان الله تعالى حفظَ الذكر النازل من عنده الذي أوحاه إلى نبيه ﷺ، ومع ضمانه تعالى أنه لم يَضَعْ من الدين شيء أصلا، ولا يضيع أبدا ولا بد أن يكون مع كل عصر من العلماء مَنْ يضبط ما خَفِيَ عن غيره منهم، ويضبط غيره أيضا ما خَفِيَ عنه، فيبقى الدين محفوظا إلى يوم القيامة ولا بد)^(٣). انتهى

قلتُ: وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بحفظ أقوال العلماء السابقين ، أو أن يُحفظ منها ما يتم به وصولُ الحق إلينا؛ إذ كيف يمكن للعالم في عصرنا أن يضبط ما خفي عن

(١) فتح الباري (١٢/١٦٨).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام (٤/٤٦٦).

(٣) النبذة الكافية (ص ٣٥).

غيره إلا بعد أن يقوم هو بتحصيل العلم الشرعي، فيتعلم الأصول والقواعد ولغات العرب والتراكيب اللغوية ودلالات الألفاظ، وكل ذلك يتعلمه من خلال مصنفات أهل العلم السابقين، فإذا تصورنا ضياع كل كتب اللغة، وكتب الأصول وغيرها، وبقي القرآن فقط والأحاديث: فكيف يزعم إنسان أنه يستطيع فهم النصوص مع جهله باللغة التي نزلت بها هذه النصوص الشرعية؟!!

فظهر بذلك وجوب حفظ أقوال أهل العلم السابقين (الموافقة للحق)، أو أن يُحفظ منها ما يتم به وصول الحق إلينا.

أي: يُحفظ منها ما يتحقق به حفظ الدين في كل مسألة من مسائله.

٢- الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ) إمام أهل السنة:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب «الرد على الزنادقة والجهمية»:

(هذا ما أخرجه أبي - رحمه الله - في الرد على الزنادقة والجهمية، فيما شككت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله.

قال أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى ورضي عنه: الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم .. ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين)^(١). انتهى

٣- الإمام ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ): قرر هذا المعنى في عدة مواضع من كتبه.

(١) الرد على الزنادقة والجهمية (ص ٥)، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: محمد حسن راشد، نشر: المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٩٣هـ.

فقال في كتابه «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح»: (هذه الأمة حفظ الله لها ما أنزله كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، فما في تفسير القرآن أو نقل الحديث أو تفسيره من غلط؛ فإن الله يُقيم له من الأمة مَنْ يُبَيِّنُهُ ويذكر الدليل على غلط الغالط وكذب الكاذب؛ فإنَّ هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة، ولا يزال فيها طائفة ظاهرة على الحق حتى تقوم الساعة؛ إذ كانوا آخر الأمم، فلا نبي بعد نبينهم، ولا كتاب بعد كتابهم. وكانت الأمم قبلهم إذا بدلوا وعَيَّرُوا، بعث الله نبياً يبين لهم ويأمرهم وينهاهم، ولم يكن بعد محمد ﷺ نبي، وقد ضمن الله أن يحفظ ما أنزله من الذكر، وأن هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة، بل أقام الله لهذه الأمة في كل عصر من يحفظ به دينه من أهل العلم والقرآن، وينفي به تحريف الغالين وانتحال المضلين وتأويل الجاهلين^(١). انتهى

وقال في «مجموع الفتاوى»: (وكثيرا ما يضيع الحق بين الجهال الأميين وبين المحرفين للكلم .. كما أخبر سبحانه عن أهل الكتاب .. وهذا من بعض أسباب تغيير الملل؛ إلا أن هذا الدين محفوظ كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، ولا تزال فيه طائفة قائمة ظاهرة على الحق؛ فَلَمْ يَنْلُ ما نال غَيْرَهُ من الأديان مِنْ تحريف كُتِبَها وتغيير شرائعها مطلقا؛ لِمَا يُنْطِقُ الله به القائمين بحجة الله وبيناته؛ الذين يحيون بكتاب الله الموتى، وَيُبَصِّرُونَ بنوره أهل العمى، فإن الأرض لن تخلو من قائم لله بحجة؛ لكيلا تبطل حجج الله وبيناته^(٢). انتهى

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٣/ ٣٩)، تأليف: الإمام أحمد بن تيمية، تحقيق: مجموعة،

نشر: دار العاصمة - الرياض، ١٤١٤ هـ.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٥/ ١٢٩).

٤ - الإمام أبو إسحاق الشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ): قال في كتابه «الموافقات في أصول الشريعة» في بيان العلم القطعي: (والشريعة المباركة المحمدية مُنزلةٌ على هذا الوجه، ولذلك كانت محفوظةً في أصولها وفروعها، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١)). انتهى

وقال أيضًا في كتابه هذا: (إن هذه الشريعة المباركة معصومة، كما أن صاحبها ﷺ معصوم، وكما كانت أمته فيما اجتمعت عليه معصومة .

ويتبين ذلك بوجهين:

أحدهما: الأدلة الدالة على ذلك تصريحًا وتلويحًا كقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ .. فهذه الجملة تدلّ على حفظ الشريعة وعصمتها عن التغير والتبدل

والثاني: الاعتبار الوجودي الواقع من زمن رسول الله ﷺ إلى الآن، وذلك أن الله - عز وجل - وقّر دواعي الأمة للذبّ عن الشريعة والمناضلة عنها بحسب الجملة والتفصيل .

أما القرآن الكريم فقد قيّض الله له حَفَظَةً بحيث لو زيد فيه حرفٌ واحد لأخرجه آلاف من الأطفال الأصاغر فضلًا عن القراء الأكابر .

وهكذا جرى الأمر في جملة الشريعة ، فقيض الله لكل علم رجالًا حَفَظَهُ على

(١) الموافقات في أصول الفقه (١/ ٧٧)، المؤلف: الشاطبي؛ إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي

المالكي ، تحقيق: عبد الله دراز ، الناشر: دار المعرفة - بيروت .

أيديهم ، فكان منهم قوم يُذهبون الأيام الكثيرة في حفظ اللغات والتسميات الموضوعية على لسان العرب حتى قرروا لغات الشريعة من القرآن والحديث، وهو الباب الأول من أبواب فقه الشريعة؛ إذ أوحاها الله إلى رسوله على لسان العرب .

ثم قَيِّضَ رجالا يبحثون عن تصارييف هذه اللغات في النطق فيها رفعًا ونصبًا وجرًا وجزمًا، وتقديما وتأخيرًا، وإبدالًا وقلبًا، وإتباعًا وقطعًا، وإفرادًا وجمعًا، إلى غير ذلك من وجوه تصارييفها في الإفراد والتركيب ، واستنبطوا لذلك قواعد ضبطوا بها قوانين الكلام العربي على حسب الإمكان، فَسَهَّلَ اللهُ بذلك: الفَهْمَ عنه في كتابه وعن رسوله ﷺ في خطابه .

ثم قيض الحق سبحانه رجالا يبحثون عن الصحيح من حديث رسول الله ﷺ وعن أهل الثقة والعدالة من النقلة، حتى ميزوا بين الصحيح والسقيم، وتعرفوا التواريخ وصحة الدعاوي في الأخذ لفلان عن فلان، حتى استقر الثابت المعمول به من أحاديث رسول الله ﷺ .

وكذلك جعل الله العظيم لبيان السنة عن البدعة ناسًا من عبيده بحثوا عن أغراض الشريعة كتابًا وسنةً، وعما كان عليه السلف الصالحون وداوم عليه الصحابة والتابعون، وَرَدُّوا على أهل البدع والأهواء حتى تَمَيَّزَ أَتْبَاعُ الحق عن أَتْبَاعِ الهوى ..

ثم قيض الله تعالى ناسًا يناضلون عن دينه ويدفعون الشبه ببراهينه .. فَإِنْ عَارِضَ دِينَ الإسلامَ مَعَارِضٌ أو جادل فيه خصمٌ مناقضٌ؛ غبروا في وجه شبهاته بالأدلة القاطعة، فهم جند الإسلام وحماة الدين .

وبعث الله مِنْ هَؤُلَاءِ سَادَّةَ فَهَمُوا عَنْ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَاسْتَنْبَطُوا أَحْكَامًا فَهَمُوا مَعَانِيهَا مِنْ أَغْرَاضِ الشَّرِيعَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، تَارَةً مِنْ نَفْسِ الْقَوْلِ، وَتَارَةً مِنْ مَعْنَاهُ، وَتَارَةً مِنْ عِلَّةِ الْحُكْمِ؛ حَتَّى نَزَّلُوا الْوُقَائِعَ الَّتِي لَمْ تُذَكَّرْ عَلَى مَا ذُكِرَ، وَسَهَّلُوا لِمَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ طَرِيقَ ذَلِكَ ، وَهَكَذَا جَرَى الْأَمْرُ فِي كُلِّ عِلْمٍ تَوَقَّفَ فَهْمُ الشَّرِيعَةِ عَلَيْهِ أَوْ احْتِيجَ فِي إِيضَاحِهَا إِلَيْهِ . وَهُوَ عَيْنُ الْحِفْظِ الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ الْأَدَلَةُ الْمُنْقُولَةُ^(١) . انْتَهَى كَلَامُ الْإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ

قُلْتُ: فَلَا بَدَّ قِطْعًا مِنْ حِفْظِ أَقْوَالِ أَئِمَّةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ (الْمُوَافَقَةِ لِلْحَقِّ) فِي الرَّوَايِ، لِأَنَّهَا إِنْ ضَاعَتْ فَكَيْفَ يُمْكِنُ لِمَنْ بَعْدَهُمْ تَمْيِيزُ الصَّحِيحِ مِنَ الضَّعِيفِ فِي الْحَدِيثِ؟!!!

وَلَا بَدَّ قِطْعًا مِنْ حِفْظِ أَقْوَالِ أَهْلِ اللُّغَةِ (الْمُوَافَقَةِ لِللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ فِعْلًا) أَوْ أَنْ يُحْفَظَ مِنْهَا مَا يَتِمُّ بِهِ وَصُولُ الْحَقِّ إِلَيْنَا؛ لِأَنَّهَا إِنْ ضَاعَتْ: فَكَيْفَ يُمْكِنُ لَنَا فَهْمَ لُغَةِ الْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ وَكَيْفِيَّةَ دَلَالَةِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ؟!!! .

وَلَا بَدَّ أَيْضًا مِنْ حِفْظِ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ (الْمُوَافَقَةِ لِلْحَقِّ) فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ أَوْ أَنْ يُحْفَظَ مِنْهَا مَا يَتِمُّ بِهِ وَصُولُ الْحَقِّ إِلَيْنَا؛ لِأَنَّ حِفْظَهَا هُوَ حِفْظٌ لِلْكِتَابِ مِنْ تَحْرِيفٍ مَعَانِيهِ .

فَإِنَّهُ إِذَا ضَاعَتْ أَقْوَالُهُمُ الْمُوَافَقَةُ لِلْحَقِّ؛ ثُمَّ نُقِلَ إِلَيْنَا فَقَطَّ أَقْوَالُهُمُ الْمَخَالِفَةُ لِلْحَقِّ: فَكَيْفَ يَتَحَقَّقُ - حَيْثُئذ - حِفْظُ الْقُرْآنِ مِنْ تَحْرِيفٍ مَعَانِيهِ؟!!!

(١) المِوَافَقَاتُ (٢/ ٥٨ - ٦١) .

ولا بد من حفظ أقوال العلماء (الموافقة للحق) في تفسير حديث الرسول ﷺ، أو أن يُحفظ منها ما يتم به وصول الحق إلينا .

فإنه إذا ضاعت أقوالهم الموافقة للحق، ثم نُقل إلينا فقط أقوالهم المخالفة للحق: فكيف يتحقق - حينئذ - حفظُ كلام النبي ﷺ من تحريف معانيه، وهو المَبِين للقرآن الكريم!!

٥ - الإمام النووي (٦٣١ - ٦٧٦هـ): قال في كتابه «تهذيب الأسماء واللغات»: (وأما تابعو التابعين ومن بعدهم .. فَلَهم في أنفسهم فضائل ظاهرة، وفي حفظ العلم آيات باهرة .. وفي الحديث الآخر: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدو له ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين». وهذا إخبار منه ﷺ بصيانة العلم وحفظه وعدالة ناقله، وأن الله تعالى يُوَفِّق له في كل عصر خلفاء من العدول يحملونه وينفون عنه التحريف وما بعده فلا يضيع، وهذا تصريح بعدالة حامله في كل عصر، وهكذا وقع والله الحمد، وهذا من أعلام النبوة^(١). انتهى

قلت: والحديث الذي استشهد به الإمام النووي هو حديث معان بن رفاعَةَ، وقد صححه الإمام أحمد بن حنبل^(٢)، ونَعَلَمُ جميعاً أن الإمام أحمد هو إمام أئمة

(١) تهذيب الأسماء واللغات (١/٤٥).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «لسان الميزان، ١/٧٧»: (قال مهنا: قلت لأحمد: حديث

معان بن رفاعَةَ: كأنه كلام موضوع . قال: لا، بل هو صحيح). انتهى

وذكره الخطيب البغدادي في كتابه «شرف أصحاب الحديث، ص ٣٠» عن مُهَنَّى بن يَحْيَى، قَالَ: (سَأَلْتُ أَحْمَدَ - يَعْنِي ابْنَ حَنْبَلٍ - عَنْ حَدِيثِ مَعَانَ بْنِ رِفَاعَةَ .. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

الجرح والتعديل، وهو إمام علم علل الحديث . وقد صححه أيضا الشيخ الألباني في «مشكاة المصابيح» ، برقم: ٢٤٨.

وقد صرح الإمام النووي بأن مضمون هذا الحديث قد تحقق في الواقع؛ حيث قال: (وهكذا وقع والله الحمد، وهذا من أعلام النبوة). انتهى

عليه وسلم: «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُوهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْجَاهِلِينَ وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْعَالِينَ».

فَقُلْتُ لِأَحْمَدَ: كَأَنَّهُ كَلَامٌ مَوْضُوعٌ. قَالَ: لَا، هُوَ صَحِيحٌ. فَقُلْتُ لَهُ: مِمَّنْ سَمِعْتَهُ أَنْتَ؟ قَالَ: مِنْ غَيْرِ وَاحِدٍ. انتهى، تحقيق: د. محمد سعيد خطي، نشر: دار إحياء السنة - أنقرة.

القاعدة الأصولية الرابعة

اتفاق علماء الأئمة على أن الإجماع السكوتي حجة قطعية في حالة المسألة المتكررة - مع تطاول الزمان

لقد اتفق علماء الأئمة على أن الإجماع السكوتي حجة قطعية في حالة المسألة المتكررة - مع تطاول الزمان.

وقد نقلنا - فيما سبق - تصريحات كبار أئمة أصول الفقه (انظر كتابنا هذا : ص ٦٥).

ومن هذه التصريحات يتضح لكم معنى الإجماع السكوتي الذي اتفقوا على أنه حجة.

القاعدة الأصولية الخامسة

إجماع الصحابة وعلماء المسلمين على حصول نسخ التلاوة

تم شرح هذه القاعدة وإثباتها في كتابنا هذا (الباب الرابع) بعنوان:

(كشف جهالات الغماري في كتابه «ذوق الحلاوة ببيان امتناع نسخ التلاوة»).

وتجدون فيه ستة مطالب، منها:

- بيان تصريح رسول الله ﷺ بحصول نسخ تلاوة آيات.
- بيان إجماع أصحاب رسول الله ﷺ على حصول نسخ التلاوة.
- بيان إجماع علماء المسلمين - على مدار التاريخ الإسلامي - على حصول نسخ التلاوة.

- بيان الحكمة من نسخ تلاوة بعض الآيات.

انظر تفصيل ذلك في كتابنا هذا (الباب الرابع).

القاعدة السادسة

إجماع العلماء على أن الأصل في العبادات التوقف

اتفق أئمة المسلمين على أن الأصل في العبادات التوقف، فالمسلم يتوقف ولا يعبد الله إلا بما شرعه الله له.

قال الإمام أبو جعفر الطحاوي في كتابه «شرح معاني الآثار»: (قَدْ أَجْمَعُوا أَنَّهُ لَيْسَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَشَهَّدَ بِمَا شَاءَ مِنَ التَّشْهَدِ غَيْرَ مَا رُوِيَ مِنْ ذَلِكَ)^(١). انتهى

وقال الإمام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: (كَانَ الْمُسْلِمُونَ مُتَّفِقِينَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَعْتَقِدَ أَوْ يَقُولَ عَنْ عَمَلٍ: «إِنَّهُ قُرْبَةٌ وَطَاعَةٌ وَبِرٌّ وَطَرِيقٌ إِلَى اللَّهِ وَاجِبٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ» إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ ﷺ)^(٢). انتهى

وقال الإمام ابن كثير في تلخيصه لكتاب «الاستغاثة - الرد على البكري»: (وقد اتفق المسلمون على أنه ليس لأحد أن يعبد الله بما سنها له وأحبها ورآه؛ بل لا يعبد إلا بالعبادة الشرعية)^(٣). انتهى

وقال الإمام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: (كَانَ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مِنْ فُقَهَاءِ أَهْلِ

(١) شرح معاني الآثار (١/٢٦٥)، تأليف: أحمد بن محمد أبي جعفر الطحاوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٩هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد زهري.

(٢) مجموع الفتاوى (١١/٤٥١).

(٣) تلخيص كتاب الاستغاثة (١/١٧٤)، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، تحقيق: محمد عجال.

الحديث يقولون: إِنَّ الْأَصْلَ فِي الْعِبَادَاتِ التَّوْقِيفُ، فَلَا يُشْرَعُ مِنْهَا إِلَّا مَا شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى^(١). انتهى

وقال أيضًا في «الفتاوى الكبرى»: (كَانَ أَصْلُ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ مِنْ فُقَهَاءِ الْحَدِيثِ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعِبَادَاتِ التَّوْقِيفُ، فَلَا يُشْرَعُ مِنْهَا إِلَّا مَا شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَإِلَّا دَخَلْنَا فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

وَالْعَادَاتُ الْأَصْلُ فِيهَا الْعَفْوُ، فَلَا يُحْظَرُ مِنْهَا إِلَّا مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ وَإِلَّا دَخَلْنَا فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَلًا﴾ [يونس: ٥٩]^(٢). انتهى

وجاء في «مجموع الفتاوى»: (وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَمَّنْ يَقُولُ: «أَنَا أَعْتَقِدُ أَنَّ مَنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَذْكَارِ - غَيْرَ مَا شَرَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَحَّ عَنْهُ - أَنَّهُ قَدْ أَسَاءَ وَأَخْطَأَ؛ إِذْ لَوْ ارْتَضَى أَنْ يَكُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَبِيَّهِ وَإِمَامَهُ وَدَلِيلَهُ لَأَكْتَفَى بِمَا صَحَّ عَنْهُ مِنَ الْأَذْكَارِ، فَعُدُّوْهُ إِلَى رَأْيِهِ وَاخْتِرَاعِهِ - جَهْلٌ وَتَرْزِيقٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَخِلَافٌ لِلْسُّنَّةِ؛ إِذِ الرُّسُولُ ﷺ لَمْ يَتْرُكْ خَيْرًا إِلَّا دَلَّنَا عَلَيْهِ وَشَرَعَهُ لَنَا...»، فَهَلِ الْأَمْرُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟).

فَأَجَابَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، لَا رَيْبَ أَنَّ الْأَذْكَارَ وَالِدَّعَوَاتِ مِنْ أَفْضَلِ الْعِبَادَاتِ

(١) مجموع الفتاوى (١٧/٢٩).

(٢) الفتاوى الكبرى (٣/٤١٢)، تأليف: أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة الحارثي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: قدم له حسنین محمد مخلوف.

وَالْعِبَادَاتُ مَبْنَاهَا عَلَى التَّوْقِيفِ وَالِاتِّبَاعِ، لَا عَلَى الْهَوَى وَالِابْتِدَاعِ ..

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَسُنَّ لِلنَّاسِ نَوْعًا مِنَ الْأَذْكَارِ وَالْأَدْعِيَةِ غَيْرِ الْمَسْنُونِ، وَيَجْعَلَهَا عِبَادَةً رَاتِبَةً يُوَاطِبُ النَّاسُ عَلَيْهَا كَمَا يُوَاطِبُونَ عَلَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ؛ بَلْ هَذَا ابْتِدَاعٌ دِينٍ لَمْ يَأْذَنْ اللَّهُ بِهِ؛ بِخِلَافِ مَا يَدْعُو بِهِ الْمَرْءُ أَحْيَانًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجْعَلَهُ لِلنَّاسِ سُنَّةً .. وَهَذَا كَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ يَدْعُو بِأَدْعِيَةٍ تُفْتَحُ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْوَقْتُ فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ قَرِيبٌ. وَأَمَّا اتِّخَاذُ وَرْدٍ غَيْرِ شَرْعِيٍّ وَاسْتِنَانُ ذِكْرِ غَيْرِ شَرْعِيٍّ: فَهَذَا بِمَا يُنْهَى عَنْهُ.

وَمَعَ هَذَا فَفِي الْأَدْعِيَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْأَذْكَارِ الشَّرْعِيَّةِ غَايَةُ الْمَطَالِبِ الصَّحِيحَةِ وَنَهَايَةُ الْمَقَاصِدِ الْعَلِيَّةِ، وَلَا يَعْدِلُ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الْأَذْكَارِ الْمُحَدَّثَةِ الْمُبْتَدَعَةِ إِلَّا جَاهِلٌ أَوْ مُفَرِّطٌ أَوْ مُتَعَدٍّ^(١). انتهى

(١) مجموع الفتاوى (٢٢/٥١٠-٥١١).

الباب الرابع

كشَف أكاذيب وجهالات الغماري في كتابه :

« ذوق الحلاوة ببيان امتناع نسخ التلاوة »

ألّف الغماري رسالة صغيرة بعنوان «ذوق الحلاوة ببيان امتناع نسخ التلاوة»
امتلات ببلايا ومصائب وخلط وخبط، كما سيتضح مما يلي.

قال عبد الله الغماري في كتابه «ذوق الحلاوة ببيان امتناع نسخ التلاوة»، ص ٣-
٨: (فهذا بحث لم أسبق إليه - والحمد لله - ولا غلبت - والمنة لله - عليه، وهو
يتعلق بنسخ تلاوة آية من القرآن؛ أي نسخ لفظها .. وهذا هو ما خالفت فيه علماء
الأصول قاطبة، ومعهم المتخصصون في علوم القرآن الكريم .

وكتبت هذا الجزء لبيان ما ذهبت إليه، والاحتجاج له بدلائل قطعية لا تُبقي
شكاً في صحة قولي، ولو تفتن لها المتقدمون، ما عدلوا عنها .. قال الآمدي في
«الإحكام»: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ نَسْخِ التَّلَاوَةِ دُونَ الْحُكْمِ، وَبِالْعَكْسِ، وَنَسْخِهِمَا
مَعًا خِلَافًا لِطَائِفَةٍ شَاذَةٍ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ). انتهى كلام الغماري.

قلت: إنما وُضِعَ الغماري فيها الأدلة القطعية على ضلاله - والعياذ بالله تعالى -
وعلى شدة جهله وضعف عقله؛ حيث تَبَجَّح مُفْتَخِرًا بأنه خالف علماء الأصول
قاطبة وعلماء علوم القرآن، وأنه خالف إجماع السابقين؛ حيث صرَّح بأنه لم يسبقه
أحد من أهل العلم إلى إنكار «نسخ التلاوة» على مدار التاريخ الإسلامي!!

وبيان ذلك في ستة مطالب:

المطلب الأول: بيان تصريح رسول الله ﷺ بحصول نسخ تلاوة آيات.

المطلب الثاني: بيان إجماع أصحاب رسول الله ﷺ على حصول نسخ التلاوة.

المطلب الثالث: بيان إجماع علماء المسلمين - على مدار التاريخ الإسلامي - على

حصول نسخ التلاوة.

المطلب الرابع: بيان ضلال الغماري؛ لِمُخَالَفَتِهِ إِجْمَاعَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ.

المطلب الخامس: بيان الْحُكْمَةِ مِنْ نَسْخِ تِلَاوَةِ بَعْضِ الْآيَاتِ.

المطلب السادس: بيان أن استدلالات الغماري تدل على شدة جَهْلِهِ وَضَعْفِ

عَقْلِهِ وَشُقْمِ فِكْرِهِ.

وإليكم تفصيل ذلك:

المطلب الأول

بيان تصريح رسول الله ﷺ بحصول نسخ تلاوة آيات

رواه الإمام الطبراني - بإسناد صحيح - في «مسند الشاميين»^(١)، وأبو نُعَيْم في «معرفة الصحابة»^(٢)، والإمام أبو جعفر الطحاوي في «مشكل الآثار»^(٣)، والإمام أبو بكر البيهقي في «دلائل النبوة»^(٤)، والإمام ابن الجوزي في «نواسخ القرآن»^(٥).
قال الإمام أبو نُعَيْم في كتابه «معرفة الصحابة»: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ^(٦)، حَدَّثَنَا أَبُو

(١) مسند الشاميين (٤/ ١٦١)، تأليف: سليمان بن أحمد أبي القاسم الطبراني، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥ - ١٩٨٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: هادي بن عبد المجيد السلفي.
(٢) معرفة الصحابة (٦/ ٣٠٩٠)، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأولى/ ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

(٣) شرح مشكل الآثار (٥/ ٢٧٢)، تأليف: أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: شعيب الأرناؤوط.
(٤) دلائل النبوة (٧/ ١٥٧).

(٥) نواسخ القرآن (ص ٣٣)، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبي الفرج، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥ هـ، الطبعة: الأولى.

(٦) قال الإمام الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء، ١٦/ ١١٩»: (الطَّبْرَانِيُّ أَبُو الْقَاسِمِ سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَيُّوبَ: هُوَ الْإِمَامُ، الْحَافِظُ، الثَّقَّةُ .. مُحَدِّثُ الْإِسْلَامِ).

زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيِّ^(١)، حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ^(٢)، أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَزْزَةَ^(٣)، عَنْ الزُّهْرِيِّ^(٤)، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ بْنُ حُنَيْفٍ^(٥)، أَنَّ رَهْطًا مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرُوهُ أَنَّهُ قَامَ مِنْهُمْ رَجُلٌ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، يُرِيدُ أَنْ يَفْتِيحَ سُورَةَ قَدْ كَانَ وَعَاَهَا، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، فَأَتَى بَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَصْبَحَ، لِيَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ وَآخَرُ حَتَّى اجْتَمَعُوا، فَسَأَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا: مَا جَمَعَهُمْ؟ فَأَخْبَرَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِشَأْنِ تِلْكَ السُّورَةِ، ثُمَّ أَذِنَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ خَبَرَهُمْ، وَسَأَلُوهُ عَنِ السُّورَةِ، فَسَكَتَ سَاعَةً لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا، ثُمَّ قَالَ: «نُسِخَتْ الْبَارِحَةَ، فَنُسِخَتْ مِنْ صُدُورِكُمْ، وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ كَانَتْ فِيهِ».

قال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه «الناسخ والمنسوخ»: (فَقَدْ تَبَيَّنَ

(١) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»، ص ٣٤٧: (أبو زرعة الدمشقي ثقة حافظ).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»، ص ١٧٦: (الحكم بن نافع .. أبو اليمان .. ثقة، ثبت).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»، ص ٢٦٧: (شعيب بن أبي حمزة .. ثقة، عابد، قال ابن معين: من أثبت الناس في الزهري).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»، ص ٥٠٦: (محمد بن مسلم .. الزهري أبو بكر الفقيه، الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه).

(٥) قال الإمام الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء»، ٣/ ٥١٧: (أبو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ بْنُ حُنَيْفٍ الْأَنْصَارِيُّ .. الْفَقِيهُ، الْمُعَمَّرُ، الْحَبَّةُ .. وُلِدَ: فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرَأَاهُ - فِيمَا قِيلَ - وَكَانَ أَحَدَ الْعُلَمَاءِ .. وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي أَبُو أُمَامَةَ، وَكَانَ مِنْ عَلَيْهِ الْأَنْصَارِ وَعُلَمَائِهِمْ، وَمِنْ أَبْنَاءِ الْبَدْرَيْنِ). انتهى

فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ النَّسْخَ هُوَ رَفْعُ الشُّورَةِ^(١). انتهى

وقال الإمام أبو بكر البيهقي في كتابه «دلائل النبوة»: (وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ مِنْ دَلَالَاتِ النُّبُوَّةِ، وَأَمَّا مَا لَمْ يُنْسَخْ رِسْمُهُ، فَإِنَّهُ بَقِيَ - بِحَمْدِ اللَّهِ وَنِعْمَتِهِ - مُحْفُوظًا إِلَى الْآنَ، وَيَبْقَى مَا بَقِيَ الدَّهْرُ كَذَلِكَ مُحْفُوظًا)^(٢). انتهى

المطلب الثاني

بيان إجماع أصحاب رسول الله ﷺ على حصول نسخ التلاوة

ثبتت أحاديث صحيحة في ذلك، نذكر منها:

١ - عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صاحب النبي ﷺ وخليفة المسلمين وأمير المؤمنين:

ثَبَّتَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:

(إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ، قَرَأْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا، فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى أَنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: «مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ»؛ فَيُضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، وَإِنَّ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَنَ مِنَ الرِّجَالِ

(١) الناسخ والمنسوخ (١/١٥).

(٢) دلائل النبوة (٧/١٥٧-١٥٨).

وَالنِّسَاءِ إِذَا قَامَتِ الْبَيْتَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ، أَوْ الْإِعْتِرَافُ^(١).

قال الإمام أبو العباس القرطبي في شرحه لـ «صحيح مسلم»: (قول عمر: «كان مما أنزل الله تعالى على نبيه ﷺ آية الرّجم، فقرأناها، ووعيناها، وعقلناها» هذا نصٌّ من عمر رضي الله عنه على أنّ هذا كان قرآنًا يُتلى. وفي آخره ما يدلُّ على أنّه نُسخَ كَوْنُهَا من القرآن، وبقي حُكْمُهَا معمولًا به، وهو الرّجم. وقال ذلك عُمر بمحضِ الصحابة - رضى الله عنهم ... وشاعت هذه الخطبة في المسلمين، وتناقلها الرُّكبان، ولم يسمع في الصحابة - ولا فيمن بعدهم - مَنْ أنكر شيئًا مما قاله عُمر، ولا راجعه في حياته ولا بعد موته؛ فكان ذلك إجماعًا منهم على صحة هذا النوع من النسخ؛ وهو نسخ التلاوة مع بقاء الحكم^(٢)). انتهى

وكذلك ذكر الإمام البيهقي هذا الحديث وغيره في كتابه «السنن الكبرى»، ثم قال: (فِي هَذَا وَمَا قَبْلَهُ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ آيَةَ الرَّجْمِ حُكْمُهَا ثَابِتٌ، وَتَلَاوَتُهَا مَنْسُوخَةٌ، وَهَذَا يَمَّا لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا)^(٣). انتهى

٢- البراء بن عازب رضي الله عنه صاحب رسول الله ﷺ:

تُبِتَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: (نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: «حَفِظُوا

(١) صحيح مسلم (حديث رقم: ١٦٩١).

(٢) المفهم شرح صحيح مسلم (٥/ ٨٥)، تأليف: أبي العباس القرطبي، الناشر: دار ابن كثير - بيروت / دار الكلم الطيب - بيروت، الطبعة: الأولى / ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

(٣) السنن الكبرى (٨/ ٢١١)، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي، تحقيق:

محمد عبد القادر عطا، الناشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، ١٤١٤ - ١٩٩٤ م.

عَلَى الصَّلَوَاتِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ»، فَقَرَأْنَاهَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ نَسَخَهَا اللَّهُ، فَتَزَلَّتْ: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨].

فَقَالَ رَجُلٌ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ شَقِيقٍ لَهُ: هِيَ إِذَنْ صَلَاةُ الْعَصْرِ؟
فَقَالَ الْبَرَاءُ: قَدْ أَخْبَرْتُكَ كَيْفَ نَزَلَتْ، وَكَيْفَ نَسَخَهَا اللَّهُ^(١).

٣- أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا:

تَبَتَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: (كَانَ فِيهِمَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُنَّ فِيهِمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ)^(٢).

وقال الإمام النووي في شرحه لـ «صحيح مسلم»: (قَوْلُهَا: «فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُنَّ فِيهِمَا يُقْرَأُ».. وَمَعْنَاهُ أَنَّ النَّسْخَ بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ تَأَخَّرَ أَنْزَالُهُ جِدًّا حَتَّى أَنَّهُ ﷺ تَوَفَّى وَبَعْضُ النَّاسِ يَقْرَأُ خَمْسَ رَضَعَاتٍ وَيَجْعَلُهَا قُرْآنًا مَتْلُوءًا؛ لِكُونِهِ لَمْ يَبْلُغْهُ النَّسْخُ؛ لِقُرْبِ عَهْدِهِ، فَلَمَّا بَلَغَهُمُ النَّسْخُ بَعْدَ ذَلِكَ رَجَعُوا عَنْ ذَلِكَ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ هَذَا لَا يُتَلَّى. وَالنَّسْخُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: أَحَدُهَا: مَا نُسِخَ حُكْمُهُ وَتِلَاوَتُهُ؛ كَعَشْرِ رَضَعَاتٍ.

وَالثَّانِي: مَا نُسِخَتْ تِلَاوَتُهُ دُونَ حُكْمِهِ؛ كَخَمْسِ رَضَعَاتٍ..

وَالثَّالِثُ: مَا نُسِخَ حُكْمُهُ وَبَقِيَتْ تِلَاوَتُهُ، وَهَذَا هُوَ الْأَكْثَرُ)^(٣). انتهى

(١) صحيح مسلم (حديث رقم: ٦٣٠).

(٢) صحيح مسلم (حديث رقم: ٦٣٠).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (٢٩/١٠).

٤ - أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه صاحب رسول الله ﷺ:

ثَبَتَ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَاهُ رِغْلٌ، وَذَكَوَانٌ .. وَبَنُو حَيَّانَ، فَرَعَمُوا أَنَّهُمْ قَدْ أَسْلَمُوا، وَاسْتَمَدُّوهُ عَلَى قَوْمِهِمْ، فَأَمَدَّهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعِينَ مِنَ الْأَنْصَارِ .. فَأَنْطَلَقُوا بِهِمْ، حَتَّى بَلَغُوا بِئْرَ مَعُونَةَ، غَدَرُوا بِهِمْ وَقَتَلُوهُمْ، فَقَتَلَتْ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى رِغْلٍ، وَذَكَوَانٍ، وَبَنِي حَيَّانَ).

قَالَ قَتَادَةُ: (وَحَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَرَأُوا بِهِمْ قُرْآنًا: «أَلَا بَلَّغُوا عَنَّا قَوْمَنَا، إِنَّا قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا، فَرَضِيَ عَنَّا وَأَرْضَانَا»، ثُمَّ رُفِعَ ذَلِكَ بَعْدُ) ^(١).

وَفِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» أَيْضًا بِلَفْظٍ: (قَالَ أَنَسُ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ ﷺ فِي الَّذِينَ قَتَلُوا أَصْحَابَ بَيْتِ مَعُونَةَ قُرْآنًا قَرَأْنَاهُ، حَتَّى نُسَخَّ بَعْدُ) ^(٢).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»: (قَوْلُهُ: «قَالَ أَنَسُ: فَقَرَأْنَا فِيهِمْ قُرْآنًا، ثُمَّ إِنَّ ذَلِكَ - أَيِ الْقُرْآنِ - رُفِعَ» أَيُّ: نُسِخَتْ تِلَاوَتُهُ) ^(٣).

٥ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه صاحب رسول الله ﷺ:

ثَبَتَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ - أَوْ حَسَنٍ - فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» لِلْإِمَامِ أَبِي عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ، قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عُبَيْدٍ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ^(٤))، عَنْ

(١) صحيح البخاري (حديث رقم: ٢٨٩٩).

(٢) صحيح البخاري (حديث رقم: ٣٨٦٩).

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣/٢٨٧).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»، ص ١٠٥: (إسماعيل بن إبراهيم .. المعروف

بـ «ابن عُلَيَّة» ثقة حافظ).

أَيُّوبُ^(١)، عَنْ نَافِعٍ^(٢)، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ:

لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: «قَدْ أَخَذْتُ الْقُرْآنَ كُلَّهُ»، وَمَا يُذَرِّيهِ مَا كُلُّهُ؟! قَدْ ذَهَبَ مِنْهُ
قُرْآنٌ كَثِيرٌ. وَلَكِنْ لِيَقُلْ: قَدْ أَخَذْتُ مِنْهُ مَا ظَهَرَ مِنْهُ^(٣).

٦ - أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ رضي الله عنه صاحب رسول الله ﷺ:

تُبِتَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنَّهُ: (بَعَثَ إِلَى قُرَاءِ أَهْلِ
الْبَصْرَةِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ ثَلَاثِيَّةٌ رَجُلٍ قَدْ قَرَأُوا الْقُرْآنَ، فَقَالَ: أَنْتُمْ خِيَارُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ
وَقَرَأَوْهُمْ، فَانْتَلَوْهُ، وَلَا يَطُولَنَّ عَلَيْكُمْ الْأَمَدُ فَتَقْسُوا قُلُوبَكُمْ، كَمَا قَسَتْ قُلُوبُ مَنْ كَانَ
قَبْلَكُمْ، وَإِنَّا كُنَّا نَقْرَأُ سُورَةَ، كُنَّا نُشَبِّهُهَا فِي الطُّوْلِ وَالشَّدَةِ بِرَاءَةٍ، فَأُنْسِيَتْهَا، غَيْرَ أَنِّي
قَدْ حَفِظْتُ مِنْهَا: «لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ، لَا يَبْتَغِي وَادِيَا نَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ
جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ».

وَكُنَّا نَقْرَأُ سُورَةَ، كُنَّا نُشَبِّهُهَا بِأَحَدَى الْمُسَبِّحَاتِ، فَأُنْسِيَتْهَا، غَيْرَ أَنِّي حَفِظْتُ
مِنْهَا: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ، فَتُكْتَبُ شَهَادَةٌ فِي أَعْنَاقِكُمْ،
فَتُسْأَلُونَ عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٤).

(١) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»، ص ١١٧: (أيوب بن أبي تيممة .. ثقة، ثبت،
حجة، من كبار الفقهاء العباد).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»، ص ٥٥٩: (نافع أبو عبد الله المدني مولى ابن

عمر، ثقة، ثبت).

(٣) فضائل القرآن (ص ٣٢٠).

(٤) صحيح مسلم (حديث رقم: ١٠٥٠).

وفي «شرح مشكل الآثار» للإمام أبي جعفر الطحاوي عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ بِلَفْظٍ: قَالَ: نَزَلَتْ سُورَةٌ فَرُفِعَتْ، وَحُفِظَتْ مِنْهَا: «لَوْ أَنَّ لَابْنَ آدَمَ وَادِيَيْنِ مِنْ مَالٍ لَا بُتْغَى إِلَيْهِمَا ثَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ»^(١).

قال الشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم: ٢٩١٢»: (هذا إسناد جيد).

وقال الإمام جلال الدين السيوطي في شرحه لـ «صحيح مسلم»: (هَذَا مِنَ الْمَنْسُوخِ تِلَاوَةً، الَّذِي أُشِيرَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، فَكَانَ اللَّهُ يُنْسِيهِ النَّاسَ بَعْدَ أَنْ حَفِظُوهُ، وَيَمْحُوهُ مِنْ قُلُوبِهِمْ، وَذَلِكَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً)^(٢). انتهى

قلتُ: ثَلَاثُمِائَةِ رَجُلٍ قَدْ قَرَأُوا الْقُرْآنَ، وَهُمْ خِيَارُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَقَرَأُوهُمْ، لَمْ يُنْكِرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ مَا أَعْلَنَهُ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ أَمَامَهُمْ مِنْ حَصُولِ نَسْخِ تِلَاوَةِ آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

٧- أَبِي بَن كَعْب ﷺ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:

تُبَّتْ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»: (عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ لَابْنَ آدَمَ وَادِيَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَادِيَانِ، وَلَنْ

١- شرح مشكل الآثار، ج ١، ص ١٠٠.

(٢) الديباج على شرح صحيح مسلم (٣/١٢٩)، تأليف: عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار النشر: دار ابن عفان - الخبر - السعودية - ١٤١٦ - ١٩٩٦، تحقيق: أبي إسحاق الحويني.

يَمَلَأُ فَاهُ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ» وَقَالَ لَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِيٍّ، قَالَ: «كُنَّا نَرَى هَذَا مِنَ الْقُرْآنِ حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿الْهَيْكُمُ التَّكَاثُرُ﴾»^(١).

وَبُثِّتَ - بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ - فِي «مُسْنَدِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ» قَالَ الْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ^(٢))، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ^(٣)، عَنْ زُرَّارِ بْنِ حُبَيْشٍ^(٤)، عَنْ أَبِيٍّ بْنِ كَعْبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ ..» وَقَرَأَ عَلَيْهِ: «لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادٍ لَا يَبْغَى إِلَيْهِ ثَانِيًا .. وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ».

وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ، ثُمَّ قَالَ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي كِتَابِهِ «فَتْحُ الْبَارِي شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»^(٥): (أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ زُرَّارِ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ أَبِيٍّ بْنِ كَعْبٍ .. وَسَنَدُهُ جَيِّدٌ)^(٦).

(١) صحيح البخاري (حديث رقم: ٦٠٧٥).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»، ص ٢٦٦: (شعبة بن الحجاج .. ثقة حافظ متيقن).

(٣) قال الإمام الذهبي في كتابه «تاريخ الإسلام» في ترجمة عاصم: (رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ مَقْرُونًا بِغَيْرِهِ وَكَذَلِكَ مُسْلِمٌ، وَيُصَحِّحُ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثَهُ. فَأَمَّا فِي الْقِرَاءَةِ فَبُثِّتَ إِمَامًا، وَأَمَّا فِي الْحَدِيثِ فَحَسَنُ الْحَدِيثِ). انتهى

(٤) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»، ص ٢١٥: (زُرَّارٌ .. ثقة جليل).

(٥) فتح الباري - ج ١ - ص ٢٨٧/١١١.

(٦) قال الشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، رقم: ٢٩٠٨: (الأصل في هذا الإسناد التحسين فقط؛ للخلاف المعروف في عاصم - وهو ابن أبي النجود - في الحديث، ولكن كما كان

وَتَبَّتْ - بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ - فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: (حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ^(١)، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ^(٢)، عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ زُرِّ، قَالَ: قَالَ لِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ: كَأَيِّنْ تَقْرَأُ سُورَةَ الْأَخْزَابِ؟ أَوْ كَأَيِّنْ تَعُدُّهَا؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ آيَةً، فَقَالَ: قَطُّ؟! لَقَدْ رَأَيْتُهَا وَإِنَّهَا لَتُعَادِلُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ، وَلَقَدْ قَرَأْنَا فِيهَا «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُوهُمَا الْبَتَّةَ نَكَالًا مِنَ اللَّهِ ..»^(٣)).

ذَكَرَهُ الْإِمَامُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ، ثُمَّ قَالَ: (وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ، وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّهُ كَانَ فِيهَا قُرْآنٌ ثُمَّ نُسِخَ لَفْظُهُ وَحُكْمُهُ أَيْضًا)^(٤). انتهى

٨ - بُرَيْدَةُ بْنُ الْحَصِيبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:

تَبَّتْ - بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ - فِي «مُسْنَدِ الْبَزَارِ» قَالَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرِ الْبَزَارُ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ السَّكَنِ^(٥)، قَالَ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ^(٦)، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ

صَدُوقًا فِي نَفْسِهِ، وَثِقَةً وَإِمَامًا فِي الْقِرَاءَةِ، وَقَرَأَ عَلَى شَيْخِهِ - فِي هَذَا الْحَدِيثِ - زُرُّ بْنُ حَبِيشٍ، وَكَانَ الْحَدِيثُ فِي الْقِرَاءَةِ، فَهُوَ إِذَنْ يَتَعَلَّقُ بِاخْتِصَاصِهِ، فَالْنَفْسُ تَطْمِئِنُّ لِحِفْظِهِ إِيَّاهُ جَيِّدًا أَكْثَرَ مِنْ حِفْظِهِ لِلْأَحَادِيثِ الْآخَرَى الَّتِي لَا تَتَعَلَّقُ بِالْقِرَاءَةِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ جَدًّا). انتهى

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي كِتَابِهِ «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ»، ص ١٩٤: (خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ .. ثِقَةٌ).

(٢) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي كِتَابِهِ «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ»، ص ١٧٨: (حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ .. ثِقَةٌ، تَبَّتْ، فَفَقِيه).

(٣) مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ (٥/١٣٢)، حَدِيثٌ رَقْمُ: (٢١٢٤٥)، النَّاشِرُ: مُؤَسَّسَةُ قُرْطُوبَةِ - مِصْرَ.

(٤) تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ (٣/٤٦٦).

(٥) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ»، ص ٥٩٦: (يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ السَّكَنِ .. صَدُوقٌ).

(٦) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي كِتَابِهِ «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ»، ص ١٤٩: (حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ .. ثِقَةٌ، تَبَّتْ).

الْعَزِيزِ بْنِ مُسْلِمٍ^(١)، قَالَ: حَدَّثَنَا صُبَيْحُ أَبُو الْعَلَاءِ^(٢)، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ^(٣)، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ، ﷺ يَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ: «لَوْ أَنَّ لَابْنَ آدَمَ وَادِيًا مِنْ ذَهَبٍ لَا يَبْتَغِي إِلَيْهِ ثَانِيًا.. وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ»..

وَهَذَا مِمَّا كَانَ يُقْرَأُ فَنُسِخَ^(٤). انتهى

قال الإمام نور الدين الهيثمي في كتابه «مجمع الزوائد»: (رَوَاهُ الْبَزَّازُ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ؛ غَيْرُ صُبَيْحِ أَبِي الْعَلَاءِ، وَهُوَ ثِقَّةٌ)^(٥). انتهى

وقال الشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم: ٢٩١١»: (وهذا إسناده جيد).

(١) قال الإمام الذهبي في كتابه «الكاشف»، ١/ ٦٥٨: (عبد العزيز بن مسلم القسملبي .. ثقة عابد).

(٢) قال الشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم: ٢٩١١»: (أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار»، ٢/ ٤١٩، والبزار «٤/ ٢٤٤ / ٣٦٣٤».. وهذا إسناده جيد، رجاله عند البزار كلهم رجال البخاري؛ غير صبيح أبي العلاء، وقد وثقه ابن حبان، ذكره في «ثقات التابعين».. فهؤلاء ثقات ثلاثة رووا عنه: عبد العزيز هذا، ومروان بن معاوية، وحمام بن سلمة.. وذكر له ابن أبي حاتم راوياً رابعاً). انتهى

(٣) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص ٢٩٧»: (عبد الله بن بريدة .. ثقة).

(٤) مسند البزار - البحر الزخار (١٠/ ٣١١)، تأليف: أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار،

الناشر: مكتبة المصطفى - المدينة، الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ، تحفة: إعداد: ١٤٢٦هـ.

(٥) مجمع الزوائد (١٠/ ٢٤٤)، تأليف: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، نشر: دار الفكر،

بيروت، ١٤١٢هـ.

٩ - زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ رضي الله عنه صاحب رسول الله ﷺ:

ثَبَّتَ - بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ - فِي «مُسْنَدِ الْبَزَارِ»، قَالَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ الْبَزَارُ: (حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ^(١)، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ^(٢)، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ صُهَيْبٍ^(٣)، عَنْ حَبِيبِ بْنِ يَسَارٍ^(٤)، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، قَالَ: كُنَّا نَقْرَأُ: «لَوْ أَنَّ لَابْنَ آدَمَ وَادِيًا مِنْ مَالٍ لَتَمَنَّى إِلَيْهِ ثَانِيًا، وَلَا يَمْلَأُ نَفْسَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ»^(٥)).

١٠ - جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه صاحب رسول الله ﷺ:

ثَبَّتَ بِإِسْنَادٍ - صَحِيحٍ أَوْ حَسَنٍ - فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» لِلْإِمَامِ أَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ، قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عُبَيْدٍ: (حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ^(٦)، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ^(٧)، قَالَ:

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ»، ص ٢٩٤: (الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنُ نَصْرٍ .. ثِقَةٌ).

(٢) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي كِتَابِهِ «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ»، ص ٥٣٩: (مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ .. ثِقَةٌ).

(٣) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي كِتَابِهِ «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ»، ص ٢٩٤: (يُونُسُ بْنُ صُهَيْبٍ .. ثِقَةٌ).

(٤) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي كِتَابِهِ «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ»، ص ١٥٢: (حَبِيبُ بْنُ يَسَارٍ .. ثِقَةٌ).

(٥) مُسْنَدُ الْبَزَارِ (١٠/٢٣٨).

(٦) قَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي كِتَابِهِ «تَذَكُّرَةُ الْخَفَافِ»، ١/٣٤٥: (حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَافِظُ أَبُو مُحَمَّدٍ

الْمَصِصِيُّ الْأَعُورُ، أَحَدُ الْأَثْبَاتِ .. قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: كَانَ أَثْبَتُ أَصْحَابِ ابْنِ جُرَيْجٍ. وَقَالَ أَحْمَدُ: مَا

كَانَ أَضْبَطَ وَأَصَحَّ حَدِيثَهُ وَأَشَدَّ تَعَهُدَهُ لِلْحَزُوفِ!).

(٧) قَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي كِتَابِهِ «سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ»، ٢/٣٢٥-٣٣٢: ((ابْنُ جُرَيْجٍ الْأُمَوِيُّ عَبْدُ

الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ: الْإِمَامُ، الْعَلَامَةُ، الْحَافِظُ، شَيْخُ الْحَرَمِ .. الرَّجُلُ فِي نَفْسِهِ ثِقَةٌ،

حَافِظٌ، لَكِنَّهُ يُدَلِّسُ بِلَفْظَةٍ: «عَنْ»). انْتَهَى

قُلْتُ: ابْنُ جُرَيْجٍ فِي رَوَاتِنَا هَذِهِ لَمْ يَقُلْ: «عَنْ» بَلْ قَالَ: «أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ» فَلَا إِسْنَادَ مُتَّصِلَ.

أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ^(١) أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، يَقُولُ: كُنَّا نَقْرَأُ: «لَوْ أَنَّ لَابْنَ آدَمَ مِلءَ وَادٍ مَالًا، لَأَحَبَّ إِلَيْهِ مِثْلَهُ، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ» ^(٢).

المطلب الثالث

إجماع علماء المسلمين - على مدار التاريخ - على حصول نسخ التلاوة

نكتفي بنقل بعض تصريحات كبار علماء أصول الفقه:

١ - الإمام أبو بكر البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ): ذكر حديث نسخ آية الرجم في كتابه «السنن الكبرى»، ثم قال: (فِي هَذَا وَمَا قَبْلَهُ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ آيَةَ الرَّجْمِ حُكْمُهَا ثَابِتٌ، وَتِلَاوَتُهَا مَنْسُوخَةٌ، وَهَذَا يَمَّا لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا) ^(٣). انتهى

٢ - سيف الدين الآمدي (٥٥١ - ٦٣١ هـ): قال في «الإحكام في أصول الأحكام»: (اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ نَسْخِ التَّلَاوَةِ دُونَ الْحُكْمِ، وَبِالْعَكْسِ، وَنَسْخِهَا

(١) قال الإمام الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء»، ٥/ ٣٨٠: (أَبُو الزُّبَيْرِ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ ..
الإمام، الحافظ، الصدوق). انتهى

قلت: قد صرح في هذه نسخة سمع حار بن عبد الله (عليه السلام) فالإسناد متصل بفضا الله.

(٢) فضائل القرآن (ص ٣٢٣).

(٣) السنن الكبرى (٨/ ٢١١).

مَعًا؛ خِلَافًا لِطَائِفَةٍ شَاذَةٍ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ^(١). انتهى

قلتُ: ذكر بعض علماء أصول الفقه أن هذه الطائفة الشاذة من فرقة المعتزلة الضالة قالت بجواز نسخ التلاوة والحكم معًا، يعني يُنسخ لفظ الآية وحُكمها، وإنما خالفت في نسخ أحدهما وبقاء الآخر.

وسياقي تصريح تاج الدين السبكي بذلك وتصريح ابن الهمام وابن أمير الحاج.

٣ - تاج الدين السبكي (٧٢٧ - ٧٧١هـ): قال في كتابه «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» عن نسخ تلاوة الآية مع حُكمها:

(نسخها معًا .. لا يخالف فيه أحد ممن يُجوز وقوع النسخ في القرآن)^(٢). انتهى

٤ - الإمام كمال الدين ابن الهمام (٧٩٠ - ٨٦١هـ): قال في كتابه «التحرير في أصول الفقه»: (ينسخ القرآن تلاوةً وحُكمًا أو أحدهما، ومنع بعض المعتزلة غير الأول)^(٣). انتهى

قلتُ: يعني المعتزلة لم يمنعوا نسخ التلاوة في النوع الأول؛ وهو نسخ القرآن تلاوةً وحُكمًا معًا، وإنما منعوا النوع الثاني وهو نسخ التلاوة مع بقاء الحكم، أو نسخ الحكم مع بقاء التلاوة.

٥ - العلامة ابن أمير الحاج (٨٢٥ - ٨٧٩هـ): قال في كتابه «التقرير والتحبير» في أصول الفقه: (يُنسخُ الْقُرْآنُ تِلَاوَةً وَحُكْمًا، أَوْ أَحَدَهُمَا .. أَمَّا الْأَوَّلُ فَجَائِزٌ عِنْدَ كُلِّ

(١) إمام حنبل في أصول الأحكام ٢/١٠٠ - ١٠١.

(٢) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (٤/٦٩).

(٣) التحرير في أصول الفقه (ص ٣٨٩)، الناشر: مصطفى البابي الحلبي / ١٣٥١هـ.

مَنْ قَالَ بِجَوَازِ النَّسْخِ^(١). انتهى

٦ - العلامة محب الله بن عبد الشكور (توفي ١١١٩ هـ): قال في كتابه «مُسَلَّمُ الثُّبُوتِ» في أصول الفقه: (ونسخ التلاوة والحكم معًا اتفاق)^(٢). انتهى

قلتُ: فقد صرَّح باتفاق العلماء على جواز نسخ التلاوة والحكم معًا.

المطلب الرابع

بيان ضلال الغماري؛ لمخالفته إجماع علماء المسلمين

على الرغم من أن الغماري نقل اتفاق العلماء على حصول نسخ التلاوة؛ إلا أنه تبجَّح مُفْتَخِرًا بأنه خالف علماء الأصول قاطبة وعلماء علوم القرآن وأنه خالف إجماع السابقين؛ حيث صرَّح بأنه لم يسبقه أحد من أهل العلم - على مدار التاريخ الإسلامي - إلى بحثه هذا الذي زعم فيه أن «نسخ التلاوة» يستحيل عقلاً أن يحصل!!

فإنه حين نقل قول مَنْ لا يعتمد على خبر الواحد في نسخ التلاوة، قال الغماري بعدها في كتابه «ذوق الحلاوة ببيان امتناع نسخ التلاوة، ص ١٤»:

(وأقول - زيادة عليه وإضافة إليه - أن نسخ التلاوة يَقْضِي الْعَقْلُ باستحالته،

(١) التقرير والتحجير (٣/ ٨٧).

(٢) مُسَلَّمُ الثُّبُوتِ (٢/ ٧٣)، مطبوع مع المستصفى، الناشر: دار الفكر.

وهذا ما لم يتفطن له أحد ممن قالوا بالجواز .. وغفلوا عما قرروه أن من الأحكام ما لا يجوز نسخه، وهذا منها). انتهى كلامه.

قلتُ: فَصَّرَحَ بأنه زاد وأضاف ما لم يَقُلْ به أحدٌ من السابقين - ممن يُعْتَدُّ بِقَوْلِهِ - من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، وغفلوا عنه طوال ألف وأربعمائة سنة!!

وقال عبد الله الغماري في كتابه «ذوق الحلاوة ببيان امتناع نسخ التلاوة، ص ٣-٨»: (فهذا بحث لم أُسبق إليه - والحمد لله - ولا غُلِبَتْ - والمنة لله - عليه، وهو يتعلق بنسخ تلاوة آية من القرآن؛ أي: نسخ لفظها .. وهذا هو ما خالفت فيه علماء الأصول قاطبة، ومعهم المتخصصون في علوم القرآن الكريم). انتهى كلامه.

قلتُ: فهو يرى أن الله تعالى تَرَكَ أُمَّةَ المسلمين من الصحابة والتابعين - ومن بعدهم - غارقين في ضلال مُبين في مسألة من أعظم مسائل الدِّين وهي نَسْخُ تلاوة آيات من القرآن طوال أربعة عشر قَرْنًا من الزمان؛ إلى أن جاء الغماري فَأَنقَذَ الأُمَّةَ من هذا الضلال بعد ألف وأربعمائة سنة تقريبًا!!

وفي مثل حال الغماري - الذي زعم أنه أدرك ما غفل عنه السابقون - يقول الإمام أبو إسحاق الشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ) في كتابه «الموافقات» في أصول الشريعة:

(كُلُّ مَنْ اخْتَرَعَ بِدْعَةً أَوْ اسْتَحْسَنَ مُحَدَّثَةً لَمْ تَكُنْ فِي السَّلَفِ الصَّالِحِ .. فَخَلَطُوا وَغَلِطُوا، وَاتَّبَعُوا مَا تَشَابَهَ مِنَ الشَّرِيعَةِ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهَا، وَهُوَ كُلُّهُ خَطَأٌ عَلَى الدِّينِ، وَاتَّبَاعُ لِسَبِيلِ الْمُلْحِدِينَ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَدْرَكُوا هَذِهِ الْمَدَارِكَ، وَعَبَرُوا عَلَى هَذِهِ الْمَسَالِكِ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونُوا قَدْ أَدْرَكُوا مِنْ فَهْمِ الشَّرِيعَةِ مَا لَمْ يَفْهَمَهُ

الأولون، أو حادوا عن فهمها، وهذا الأخير هو الصواب؛ إذ المتقدمون من السلف الصالح هم كانوا على الصراط المستقيم، ولم يفهموا من الأدلة المذكورة وما أشبهها إلا ما كانوا عليه، وهذه المحدثات لم تكن فيهم، ولا عملوا بها؛ فدل على أن تلك الأدلة لم تتضمن هذه المعاني المخترعة بحال، وصار عملهم بخلاف ذلك دليلاً إجماعياً على أن هؤلاء في استدلالهم وعملهم مخطئون ومخالفون للسنّة.

فيقال لمن استدلل بأمثال ذلك: هل وجد هذا المعنى الذي استنبطت في عمل الأولين أو لم يوجد؟ فإن زعم أنه لم يوجد - ولا بد من ذلك - فيقال له: أفكانوا غافلين عما تنبّهت له أو جاهلين به، أم لا؟

ولا يسعه أن يقول بهذا؛ لأنه فتح لباب الفضيحة على نفسه، وخرق لإجماع .. فكل ما جاء مخالفاً لما عليه السلف الصالح؛ فهو الضلال بعينه^(١). انتهى

قلت: لكن الغماري تجرأ وارتكب الشيء الذي لم يتصوره الإمام الشاطبي وزعم أنهم كانوا غافلين، ففتح باب الفضيحة على نفسه!!

وقال الإمام أبو المظفر السمعاني في كتابه «قواطع الأدلة» في أصول الفقه: (إذا تعرّفنا حال الأمة؛ وجدناهم متفقين على تضليل من يخالف الإجماع وتخطئته، ولم تزل الأمة ينسبون المخالفين للإجماع إلى المروق وشق العصا ومحادة المسلمين ومشاقتهم، ولا يعدّون ذلك من الأمور الهيئّة، بل يعدّون ذلك من عظام الأمور، وقبيح الارتكابات، فدلّ أنهم عدّوا إجماع المسلمين حجةً تجرم مخالفتها، وفي المسألة دلائل كثيرة ذكرها الأصحاب، وأوردها المتكلمون، والقدر الذي قلناه كافٍ، وهو

المعتمد^(١). انتهى

وقال الإمام الجويني - إمام الحرمين - في كتابه «التلخيص في أصول الفقه»: (فإنَّ تجويزَ خُلْفِ الإجماعِ وتَرْكِ اتِّباعِ الأُمَّةِ مِمَّا يَعْظُمُ خَطَرُهُ؛ إِذْ عَلَى الإجماعِ ابْتِنَى معظمُ أصولِ الشريعةِ)^(٢). انتهى

وقال الإمام الغزالي (٤٥٠-٥٠٥ هـ) في كتابه «المستصفى» في أصول الفقه: (الإِجْمَاعُ أَعْظَمُ أَصُولِ الدِّينِ)^(٣). انتهى

وقال الحافظ شمس الدين ابن عبد الهادي (٧٠٥ - ٧٤٤ هـ) في كتابه «الصَّارِمُ الْمُنْكِي فِي الرَّدِّ عَلَى الشُّبْكِ»: (لا يجوز إحداث تأويل في آية أو سنة لم يكن على عهد السلف ولا عرفوه ولا بينوه للأمة، فإنَّ هذا يتضمن أنهم جهلوا الحق في هذا وضلُّوا عنه، واهتدى إليه هذا المعترض المستأخر)^(٤). انتهى

(١) قواطع الأدلة (١/٤٦٩).

(٢) التلخيص في أصول الفقه (ص ٣٧٥)، تأليف: أبي المعالي عبد الملك بن يوسف الجويني، تحقيق: محمد حسن، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣ م.

(٣) المستصفى (١/١٧٦).

(٤) الصَّارِمُ الْمُنْكِي فِي الرَّدِّ عَلَى الشُّبْكِ (ص ٤٢٧)، تأليف: محمد بن عبد الهادي أبي عبد الله، دار النشر: مكتبة التوعية الإسلامية، تحقيق: إسماعيل بن محمد الأنصاري.

المطلب الخامس

بيان الحكمة من نسخ تلاوة بعض الآيات

نذكر حكمتين:

الحكمة الأولى:

قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين (المتوفى ١٤٢١هـ) في كتابه « شرح الأصول من علم الأصول »: (حكمة نسخ اللفظ دون الحكم: اختبار الأمة في العمل بما لا يجدون لفظه في القرآن، وتحقيق إيمانهم بما أنزل الله تعالى، عكس حال اليهود الذين حاولوا كتْم نص الرجم في التوراة)^(١).

قلت: فعلى الرغم من كون حكم الرجم مكتوباً في التوراة إلا أن اليهود كتموا هذا الحكم، وهنا تظهر فضيلة أمة الإسلام؛ حيث التزموا بحكم الرجم على الرغم من أنه غير مكتوب في المصحف.

وقد سبق ذكر قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: «وَاللَّهِ مَا نَجِدُ آيَةَ الرَّجْمِ فِي كِتَابِ اللَّهِ» فَيُضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ أَنْزَلَهَا اللَّهُ).

فنسخ تلاوة آية الرجم وعدم كتابتها في المصحف مع تصريح عمر أمام الصحابة بإقرارهم له بأن حكمه باق - تظهر فيه حكمة الابتلاء والاختبار للعباد.

(١) شرح الأصول من علم الأصول (ص ٤١٦)، الناشر: دار البصيرة، تحقيق: نشأت المصري.

وفي ذلك يقول القاضي عياض (٤٧٦ - ٥٤٤هـ) في كتابه «إكمال المُعَلِّمِ بفوائد مُسَلِّمٍ»: (وقد كان ما خشي منه عمر رضي الله عنه من تكذيب من كذب بالرجم، وأسقط فرضه من الخوارج والمبتدعة .. وهذه الآية مما نص العلماء أنه مما نُسَخَ لفظه وبقي معناه، وحُكِّمَ ثابت .. حِكْمَةٌ مِنْهُ وَآيَةٌ لِعِبَادِهِ .

ألا ترى أنه لو كان باقياً لَفُظُهُ لَمْ يجد المبتدع إلى التكذيب بِحُكْمِهِ سَبِيلًا؟^(١).

الحكمة الثانية:

قال الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني (المتوفى ١٣٦٧هـ) في كتابه «مناهل العرفان في علوم القرآن»: (الشبهة الخامسة ودفعها: يقولون: إن نَسْخَ التَّلَاوَةِ مع بقاء الحكم عبث لا يليق بالشارع الحكيم؛ لأنه من التصرفات التي لا تعقل لها فائدة.

ونُدْفَعُ هذه الشبهة بجوابين:

أحدهما: أن نَسْخَ الآية مع بقاء الحكم ليس مجرداً من الحكمة، ولا خالياً من الفائدة حتى يكون عبثاً؛ بل فيه فائدة .. وهي حَضَرُ الْقُرْآنِ فِي دَائِرَةِ مَحْدُودَةٍ تُيسِّرُ عَلَى الْأُمَّةِ حِفْظَهُ وَاسْتَظْهَارَهُ، وَتُسَهِّلُ عَلَى سُودِ الْأُمَّةِ التَّحَقُّقَ فِيهِ وَعَرْفَانَهُ، وَذَلِكَ سُورَ مُحْكَمٍ وَسِيَاجٍ مَنِيعٍ يَحْمِي الْقُرْآنَ مِنْ أَيْدِي الْمُتَلَاعِبِينَ فِيهِ بِالزِّيَادَةِ أَوْ النَقْصِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ إِذَا شَاعَ وَذَاعَ وَمَلَأَ الْبَقَاعَ ثُمَّ حَاوَلَ أَحَدٌ تَحْرِيفَهُ، سُرَّعَانَ مَا يُعْرَفُ .. وبذلك يبقى الأصل سليماً من التغيير والتبديل مصداقاً لقوله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ

(١) إكمال المُعَلِّمِ (٥/٥٠٧)، تأليف: القاضي أبي الفضل عياض، الناشر: دار الوفاء، تحقيق: يحيى

نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾ «الحجر: ٩».

والخلاصة أن حكمة الله قضت أن تنزل بعض الآيات في أحكام شرعية عملية، حتى إذا اشتهرت تلك الأحكام، نسخ سبحانه هذه الآيات في تلاوتها فقط؛ رُجوعاً بالقرآن إلى سيرته من الإجمال، وطَرْدًا لعادته في عَرْض فروع الأحكام من الإقلال؛ تيسيرًا لحفظه، وضمانًا لَصَوْنِهِ ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ «البقرة: ٢٣٢».

ثانيهما: أنه على فرض عدم عِلْمنا بحكمة ولا فائدة في هذا النوع من النسخ، فإن عدم العِلْم بالشيء لا يصلح حُجَّة على العلم بعدم ذلك الشيء .. ثم إن الشأن في كل ما يصدر عن العليم الحكيم الرحمن الرحيم أن يصدر لحكمة أو لفائدة نؤمن بها، وإن كنا لا نَعْلَمُها على التعيين، وكَم في الإسلام من أمور تعبدية استأثر الله بعلم حكمتها .. ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ «يوسف: ٧٦»، ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ «الإسراء: ٨٥».

ولا بدع في هذا؛ فَرَب البيت قد يأمر أطفاله بما لا يدركون فائدته؛ لنقص عقولهم، على حين أنه في الواقع مفيد، وهم يأتمرون بأمره وإن كانوا لا يدركون فائدته.

والرئيس قد يأمر مرءوسيه بما يعجزون عن إدراك سره وحكمته، على حين أن له في الواقع سرًا وحكمة، وهم يُنفذون أمره، وإن كانوا لا يفهمون سره وحكمته.

كذلك شأن الله مع خلقه فيما خفي عليهم من أسرار تشريعه، وفيما لم يُذكرُوا من فائدة نسخ التلاوة دون الحُكْم ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ «النحل: ٦٠»^(١). انتهى كلام الشيخ الزرقاني.

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/١٥٧)، تأليف: محمد عبد العظيم الزرقاني، الناشر: دار

المطلب السادس

بيان أن استدلالات الغماري تدل على شدة جهله وضعف عقله وسقم فكره

فيما يلي نذكر بعض استدلالات استدلال بها الغماري في كتابه هذا، وزعم أن السابقين غفلوا عنها!!

الاستدلال الأول:

قال الغماري في كتابه «ذوق الحلاوة ببيان امتناع نسخ التلاوة، ص ١٤»: (نسخ التلاوة يَقْضِي الْعَقْلُ باستحالته، وهذا ما لم يتفطن له أحد ممن قالوا بالجواز .. وغفلوا عما قرروه أن من الأحكام ما لا يجوز نَسْخُهُ، وهذا منها). انتهى كلامه.

قلت: إنما الذي يقضي باستحالته هو عقل الغماري الضعيف، وفكره المريض، أما علماء أهل السنة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم فعقولهم الصحيحة أَقَرَّتْ نَسْخَ التَّلَاوَةِ.

وفي ذلك يقول الإمام ابن جرير الطبري (٢٢٤-٣١٠هـ) في تفسيره «جامع البيان في تأويل آي القرآن»: (الَّذِي ذُكِرَ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقْرَأُونَ: «لَوْ أَنَّ لَابْنَ آدَمَ وَادَيْنِ مِنْ مَالٍ ..» ثُمَّ رُفِعَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي يَطُولُ بِإِحْصَائِهَا الْكِتَابُ. وَغَيْرُ مُسْتَحِيلٍ فِي فِطْرَةِ ذِي عَقْلٍ صَحِيحٍ وَلَا بِحُجَّةٍ خَيْرَ أَنْ

يُنْسِي اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ بَعْضَ مَا قَدْ كَانَ أَنْزَلَهُ إِلَيْهِ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَحِيلٍ مِنْ أَحَدٍ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ، فَعَبْرُ جَائِزٍ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: ذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَلَيْنَ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦] .. إِنَّمَا ذَهَبَ مِنْهُ بَمَا لَا حَاجَةَ بِهِمْ إِلَيْهِ مِنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّ مَا نَسَخَ مِنْهُ فَلَا حَاجَةَ بِالْعِبَادِ إِلَيْهِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ذِكْرُهُ: ﴿سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى ۝ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعلى: ٦-٧]، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ يُنْسِي نَبِيَّهُ مِنْهُ مَا شَاءَ^(١). انتهى

الاستدلال الثاني للغماري:

قال الغماري في كتابه «ذوق الحلاوة ببيان امتناع نسخ التلاوة، ص ١٥»: (نسخ التلاوة يقضي العقل باستحالته .. والأسباب التي اقتضت امتناع نسخ التلاوة هي:

- ١ - أنه يستلزم البَدَاءَ، وهو ظهور المصلحة في حذف الآية بعد خفائها، وهو في حق الله محال. وما أبدوه من حِكْمَةٍ في جوازه مجرد تحمل وتكَلُّف لا يَدْفَعُ الْمُحَالَ.
- ٢ - أن تغيير اللفظ بغيره أو حذفه بجملته إنما يناسب البشر لنقصان علمه وعدم إحاطته، ولا يليق بالله الذي يعلم السر وأخفى). انتهى كلام الغماري.

قُلْتُ: تَمَحَّضُ الْجَمَلُ ثُمَّ أَنْجَبَ فَأَرَأَى!!

فهذا الدليل المزعوم هو نفسه الدليل الذي استدل به بعض اليهود على نفي النسخ في أحكام الله تعالى، وهو نفسه الدليل الموهوم الذي سخر علماء المسلمين من غباء قائله طوال التاريخ الإسلامي!!

(١) تفسير الطبري - جامع البيان في تأويل آي القرآن (١/ ٤٧٩)، تأليف: محمد بن جرير الطبري
أبي جعفر، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥ هـ.

وإليكم بعض تصرّجاتهم:

١ - أبو بكر الجصاص (٣٠٥ - ٣٧٠هـ): قال في كتابه «الفصول من الأصول»: (فَأَمَّا الْيَهُودُ فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ تَجْوِيزَ النَّسْخِ .. فَإِنَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ هَذَا بَدَاءٌ وَرُجُوعٌ عَنْ إِرَادَةِ الشَّيْءِ إِلَى كَرَاهَتِهِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا يَمْنٌ كَانَ جَاهِلًا بِالْعَوَاقِبِ ..

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ جَهْلٌ مِنْهُمْ بِمَعْنَى النَّسْخِ .. وَإِنَّمَا النَّسْخُ يُبَيِّنُ أَنَّ زَمَانَ الْفَرَضِ الْأَوَّلِ قَدْ انْقَضَى، وَأَنَّ الْوَاجِبَ فِي الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ غَيْرُ الْوَاجِبِ الَّذِي كَانَ فِي الْمَاضِي، وَهَذَا لَوْ نَصَّ عَلَيْهِ فِي خِطَابٍ وَاحِدٍ كَانَ جَائِزًا مُسْتَقِيمًا، لَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ: «تَمَسَّكُوا بِتَحْرِيمِ السَّبْتِ إِلَى مِائَةِ سَنَةٍ ثُمَّ أَحِلُّوهُ» كَانَ جَائِزًا.

وَكَذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ تُطْلَقَ الْقَوْلُ بِتَحْرِيمِ السَّبْتِ ثُمَّ تُبَيِّنَ الْوَقْتَ الَّذِي انْتَهَى إِلَيْهِ مُدَّةُ التَّحْرِيمِ عَلَى حَسَبِ مَا عَلِمَ سُبْحَانَهُ مِنْ مَصَالِحِ الْعِبَادَةِ فِيهِ^(١). انتهى

قلتُ: وهذا كالطبيب الذي يعطي المريض علاجًا اليوم، ثم بعد أن تتحسن حالته يقوم بتعديل العلاج بما يتناسب مع الحالة الجديدة.

و«الْبَدَاءُ» معناه أنه بدلًا له وظَهَرَ ما لم يَظْهَرْ له مِنْ قَبْلُ، أَي: هُوَ ظُهُورُ مَا كَانَ خَفِيًّا عَنْهُ.

٢ - الإمام ابن حزم الأندلسي (٣٨٤ - ٤٥٦هـ): قال في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام»: (أَنكَرَ بَعْضُ الْيَهُودِ النَّسْخَ .. فَيَقَالُ لَهُمْ: .. مَا يُفَرِّقُ بَيْنَ كُلِّ مَا ذُكِرَ إِلَّا عَدِيمٌ عَقْلٍ أَوْ وَقِحٌ سَخِيفٌ، فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ هَذَا هُوَ الدَّاءُ. لَرَمَهُمْ مِثْلَ ذَلِكَ

(١) الفصول من الأصول (٢/٢١٣-٢١٤)، تأليف: أحمد بن علي الرازي الجصاص، الناشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت - ١٤٠٥هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عجيل.

في كل ما ذكرنا آنفاً^(١). انتهى

٣ - الإمام أبو حامد الغزالي (٤٥٠-٥٠٥هـ): قال في كتابه «المستصفى» في أصول الفقه: (فَلَيْسَ إِذَا فِي النِّسْخِ لُزُومُ الْبَدَاءِ، وَلَا جُلُّ قُصُورِ فَهْمِ الْيَهُودِ عَنْ هَذَا أَنْكَرُوا النِّسْخَ)^(٢). انتهى

٤ - الإمام الشوكاني (١١٧٣ - ١٢٥٠هـ): قال في كتابه «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول»: (النِّسْخُ جَائِزٌ عَقْلًا وَاقِعٌ سَمْعًا، بِلَا خِلَافٍ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا مَا يُرَوَى عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ الْأَصْفَهَانِيِّ، فَإِنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ جَائِزٌ، غَيْرُ وَاقِعٍ. وَإِذَا صَحَّ هَذَا عَنْهُ، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ جَاهِلٌ بِهَذِهِ الشَّرِيعَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ جَهْلًا فَظِيحًا .. إِنَّمَا يُعْتَدُّ بِخِلَافِ الْمُجْتَهِدِينَ، لَا بِخِلَافِ مَنْ بَلَغَ فِي الْجَهْلِ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ)^(٣). انتهى

٥ - الإمام أبو يعلى بن الفراء (٣٨٠-٤٥٨هـ) قال في كتابه «العدة في أصول الفقه»: (احتج من منع ذلك عقلاً بأن النسخ يفضي إلى البداء ..

والجواب: أننا لا نقول: إنه لمَّا أُمِرَ بها أراد بقاءها على الدوام، ثم بَانَ له خلاف ذلك فنسخها، بل نقول: أُمِرَ بها أمر به، وهو عالم بما أمر وبما ينهي عنه بعده، ولم يظهر له شيء كان خفيًا عنه، تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا)^(٤). انتهى

(١) الإحكام في أصول الأحكام (٤/ ٤٧٠-٤٧١).

(٢) المستصفى (ص ٨٨).

(٣) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (ص ٣١٣).

(٤) العدة في أصول الفقه (٢/ ١٠-١١).

٦ - الإمام أبو إسحاق الشيرازي (٣٩٣ - ٤٧٦ هـ) قال في كتابه «التبصرة» في أصول الفقه: (البداء أن يظهر له مَا كَانَ خَفِيًّا، وَنَحْنُ لَا نَقُولُ فِيمَا يَنْسَخُ إِنَّهُ ظَهَرَ لَهُ مَا كَانَ خَافِيًّا عَلَيْهِ؛ بَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ أَمَرَ بِهِ وَهُوَ عَالِمٌ أَنَّهُ يَرْفَعُهُ فِي وَقْتِ النَّسْخِ وَإِنْ لَمْ يُطْلِعْنَا عَلَيْهِ)^(١). انتهى

قلتُ: فالله - سبحانه وتعالى - حين يأمر بشيء فإنه يَعْلَمُ أنه سينهى عن نفس الشيء بعد فترة محددة لمصلحة ما، وهذا ينطبق على نسخ حكم آية أو نسخ تلاوتها. فالطبيب يعطي خافض الحرارة للمريض وهو يَعْلَمُ - في نفس اللحظة - أنه سيأمر المريض بالتوقف عن هذا العلاج بعد فترة محددة عند استقرار درجة حرارته.

ثم:

قَوْلُ الْغَمَارِيِّ: (وما أبدوه من حِكْمَةٍ في جوازه مجرد تمحل وتكَلُّف لا يَدْفَعُ الْمُحَالَ). انتهى

قلتُ: قد ذَكَّرْنَا - في المطلب الخامس - ببيان الحِكْمَةِ من نَسْخِ تلاوة بعض الآيات، وأهل العلم ليسوا مُكَلِّفِينَ بِإِقْنَاعِكَ بِحِكْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ فَعْلٍ مِنْ أَفْعَالِهِ عَزَّ وَجَلَّ، بَلْ عَلَيْكَ التَّسْلِيمُ بِمَا ثَبَّتَ وَصَحَّ مِنَ الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى وَقُوعِ نَسْخِ التَّلَاوَةِ، سِوَاءِ اقْتِنَاعِ عَقْلِكَ بِالْحِكْمَةِ مِنْ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَقْتَنِعْ؛ فَإِنْ لَمْ يَقْتَنِعْ أَنْتَ بِذَلِكَ لَضَعْفِ عَقْلِكَ وَسُقْمِ فِكْرِكَ، فَقَدْ اقْتَنَعَ أَصْحَابُ الْعُقُولِ السَّلِيمَةِ مِنْ سَائِرِ

(١) التبصرة (ص ٢٥٣)، تأليف: إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي أبي إسحاق، دار النشر: دار الفكر - دمشق - ١٤٠٣ هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد حسن هيتو.

المسلمين.

وإِلَّا فَلْتُخْبِرْنَا: أَيُّهُمَا أَحَقُّ بِالْمَسْحِ عِنْدَ الْوُضُوءِ: ظَهَرَ الْخُفُّ الْبَعِيدُ عَنِ الْأَرْضِ؟
أَمْ بَاطِنُهُ الْمَلَّاصِقُ لِلْأَرْضِ؟

الذي يُقَرِّره عقلك هو أن باطن الخف أولى بالمسح؛ لأنه ملاصق للأرض، وهو الذي يتلوث، لكن الذي ثبت وصح في الشريعة أن الواجب هو مسح ظهر الخف.

فهل ستخالف الشرع هنا لأن عقلك لا يعرف حكمة هذا التشريع؟!

يكفي لبيان بطلان زعمه هذا أن نذكر لكم ما قاله علي بن أبي طالب عليه السلام وهو أحد الخلفاء الراشدين ومن كبار أصحابه عليه السلام، قال:

(لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفِّهِ) ^(١).

وفي رواية بلفظ: (مَا كُنْتُ أَرَى بَاطِنَ الْقَدَمَيْنِ إِلَّا أَحَقَّ بِالْغَسْلِ حَتَّى رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَهْرِ خُفِّهِ) ^(٢).

قال الحافظ ابن حجر في كتابه «التلخيص الخبير»: (إسناده صحيح) ^(٣).

(١) سنن أبي داود (حديث رقم: ١٦٢)، تأليف: سليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي، دار النشر: دار الفكر - -، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

(٢) سنن أبي داود (حديث رقم: ١٦٣).

(٣) التلخيص الخبير (١/ ١٦٠)، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تحقيق:

السيد عبد الله هاشم، نشر: المدينة المنورة، ١٩٦٤ م.

الاستدلال الثالث للغماري:

قال عبد الله الغماري في كتابه «ذوق الحلاوة ببيان امتناع نسخ التلاوة، ص ١٥ - ١٦»: (والأسباب التي اقتضت امتناع نسخ التلاوة هي: .. أَنَّ ما قيل أنه كان قرأنا ونُسَخَ لفظه - لا نجد فيه أسلوب القرآن ولا طلاوته). انتهى كلامه.

قلتُ: هذه الشبهة أجاب عنها القاضي عِيَاض (٤٧٦ - ٥٤٤ هـ) منذ تسعمائة سنة تقريباً، ثم يأتي الغماري لِيُخَيِّبَهَا اليوم، وكأنَّ أهل العلم لم يَرُدُّوا على شيء!!

قال القاضي عِيَاض في شَرْحه لـ «صحيح مسلم» المسمى «إكمال الْمُعْلِمِ بفوائد مُسْلِمٍ»: (توفي النبي ﷺ وقد كمل النسخ، وحُفِظَ جميع القرآن، ثم تَأَمَّلَ ما يَذْكُرُهُ الصحابة مما نُسخَ من ذلك، فإنما أَتَوْا بِهِ عَلَى المعنى وبعض اللفظ، لا على نَصِ الْمُعْجَزِ وسياق نَظْمِ القرآن)^(١). انتهى

قلتُ: فالصحابي ﷺ لا يقصد تلاوة الآية بلفظها؛ وإنما قصد ذِكْرَ ما تضمنته الآية من مَعْنَى، مع إثباته بما تَذَكَّرَهُ من لفظها.

وذلك لأن الصحابي ليس مُتَعَبِّدًا - في هذه اللحظة - بتلاوة لفظ الآية، وذلك لأن الله تعالى قد نسخ تلاوتها، فلا تجوز قراءتها في الصلاة، ولا تُكْتَبُ في المصحف.

إضافة إلى احتمال نسيان الصحابي ﷺ لَفْظِ الآية أو بَعْضِ لفظها كما ثَبَتَ وَصَحَّ فيما رواه الإمام الطبراني وغيره - بإسناد صحيح - عن أَبِي أُمَامَةَ بن سَهْلٍ بن حُنَيْنٍ: (أَنَّ رَمْطًا مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرُوهُ أَنَّ نَامَ مِنْهُمْ

(١) إكمال الْمُعْلِمِ بفوائد مُسْلِمٍ (٣/ ٥٨٥).

رَجُلٌ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، يُرِيدُ أَنْ يَفْتَحَ سُورَةً قَدْ كَانَ وَعَاهَا، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» .. فَأَتَى بَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .. فَأَخْبَرُوهُ خَبَرَهُمْ، وَسَلَّوْهُ عَنِ السُّورَةِ .. قَالَ: «نُسِخَتِ الْبَارِحَةَ ..». الحديث.

فلا يَبْعُدُ أَنْ يَنْسَى الصَّحَابِيُّ بَعْضَ لَفْظِ الْآيَةِ وَيَتَذَكَّرُ بَعْضَهَا فَيَذْكُرُهَا بِالْمَعْنَى، خَاصَّةً أَنَّهُ لَيْسَ مُتَعَبِّدًا بِتَلَاوتِهَا.

بل لا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ الصَّحَابِيُّ ﷺ قَدْ ذَكَرَ الْآيَةَ بِلَفْظِهَا؛ لَكِنْ أَحَدُ رَوَاةِ الْخَبَرِ نَقَلَ بِالْمَعْنَى؛ اعْتِمَادًا مِنْهُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مُتَعَبِّدًا بِتَلَاوتِهَا.

كل هذه احتمالات ممكنة، ولا يَحْكُمُ الْعَقْلُ بِاسْتِحَالَتِهَا، لِذَلِكَ فَإِنَّا لَا نَجْزِمُ بِأَنَّ هَذَا لَفْظُ الْآيَةِ.

والسؤال الآن:

فهل من الْعَقْلِ رَفْضُ كُلِّ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ - الْمَذْكُورَةِ فِي الْمُطْلَبَيْنِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ - جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا مَعَ وَجُودِ كُلِّ هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتِ !!؟

يجب على الغماري أَوَّلًا تَجَاوُزَ هَذِهِ الْعَقْبَةِ؛ وَهِيَ الْجُزْمُ بِنَفْيِ هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتِ، وَإِلَّا فَالْإِحْتِمَالُ قَائِمٌ، وَمَعَ وَجُودِ الْإِحْتِمَالِ يَسْقُطُ الِاسْتِدْلَالُ.

فإنه لا يستدل بشيء مُحْتَمَلٍ إِلَّا إِنْسَانٌ ضَعِيفُ الْعَقْلِ، مَرِيضُ الْفِكْرِ.

ثم:

أليس الغماري هو نَفْسُهُ الَّذِي قَالَ فِي كِتَابِهِ «حُسْنُ الْفَهْمِ وَالدَّرَكُ، ص ١٣»: (القاعدة الأصولية أن ما دخله الاحتمال سقط به الاستدلال) !!؟

فلماذا أَعْمَضَ الْغَمَارِيُّ عَيْنِيهِ هُنَا عَنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَرَمَاهَا وَرَاءَ ظَهْرِهِ!!؟
أَمْ أَنَّ الْغَمَارِي - لَضَعْفِ قُدْرَاتِهِ الْعَقْلِيَّةِ الْإِسْتِدْلَالِيَّةِ - لَا يُتَقِنُ تَطْبِيقَ الْقَوَاعِدِ
عَلَى الْمَسَائِلِ الْفَرْعِيَّةِ!!؟

الاستدلال الرابع للغماري:

قال عبد الله الغماري في كتابه «ذوق الحلاوة ببيان امتناع نسخ التلاوة، ص ١٩»
في أسباب امتناع نسخ التلاوة: (أَنَّ السُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ وَقَعَ فِيهَا نَسْخُ الْمَعْنَى - أَيُّ: الْحُكْمِ
- كَمَا وَقَعَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ لَفْظٍ مِنْ أَلْفَاظِ
حَدِيثِهِ، أَوْ بَدَّلَهُ بِغَيْرِهِ، أَوْ قَالَ لِلصَّحَابَةِ عَنْ حَدِيثٍ: لَا تَحْفَظُوهُ، فَقَدْ نَسَخْتُ لَفْظَهُ أَوْ
رَجَعْتُ عَنْهُ). انتهى كلامه.

قلتُ: والله لا أدري من أين يأتي الغماري بهذه الاعتراضات التافهة التي لا
تخرج من عقل سليم!!؟

هل نحن نَتَعَبَّدُ بِتِلَاوَةِ لَفْظِ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ فنحفظه بِالْحَرْفِ، ونُصَلِّيْ بِهِ!!؟
لَمْ يَتَعَبَّدْنَا اللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا تَعَبَّدْنَا بِحِفْظِ كَلَامِهِ هُوَ - عَزَّ
وَجَلَّ - وَتِلَاوَتِهِ وَالصَّلَاةَ بِهِ.

فنسخ التلاوة - وهو إلغاء التَّعَبُّدِ بِتِلَاوَةِ الْآيَةِ وَالصَّلَاةِ بِهَا - لَا يُمَكِّنُ حَصُولَهُ
إِلَّا فِيمَا يَكُونُ فِيهِ التَّعَبُّدُ بِذَلِكَ، وهو القرآن فقط.

الاستدلال الخامس للغماري:

قال عبد الله الغماري في كتابه «ذوق الحلاوة ببيان امتناع نسخ التلاوة، ص ١٩»
في أسباب امتناع نسخ التلاوة: (تَقَرَّرَ فِي عِلْمِ الْأَصُولِ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا
بِالتَّوَاتُرِ، وَمَا لَمْ يَتَوَاتَرَ لَا يَكُونُ قُرْآنًا، وَالْكَلِمَاتُ الَّتِي قِيلَ بِقُرْآنِيَّتِهَا لَيْسَتْ مُتَوَاتِرَةً،

فهي شاذة، والشاذ ليس بقرآن، ولا تجوز تلاوته). انتهى كلامه.

قلت: نحن لم نقل بقرآنية الكلمات التي وردت في الأحاديث السابقة، وإنما قلنا: يحتمل أن الصحابي رضي الله عنه ذكرها - كلها أو بعضها - بالمعنى، ومع الاحتمال يتنفي القطع واليقين بقرآنيتهما.

وإنما نقول: هذه الأحاديث الصحيحة كلها - على كثرتها - اجتمعت على معنى واحد واتفقت عليه؛ وهو: حصول نسخ تلاوة آيات من القرآن.

هذا المعنى ثبت في حديث صحيح عن النبي ﷺ؛ وثبت عن جمع كبير من كبار أصحاب النبي ﷺ، منهم: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، والْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، وأُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ، وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ، وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، وَبُرَيْدَةُ بْنُ الْحَصِيبِ، وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، رضي الله عنهم جميعاً.

فحصل القطع واليقين بهذا المعنى الذي اتفقت عليه كل هذه الأحاديث.

ومن درس الفرق بين التواتر اللفظي والتواتر المعنوي - يسهل عليه فهم ذلك.

وفي ذلك يقول الإمام أبو إسحاق الشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ) في كتابه «الموافقات» في أصول الشريعة: (وَإِنَّمَا الْأَدِلَّةُ الْمُعْتَبَرَةُ هُنَا الْمُسْتَقَرَّةُ مِنْ جُمْلَةِ أدِلَّةِ ظَنِّيَّةٍ تَضَافَرَتْ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ حَتَّى أَفَادَتْ فِيهِ الْقَطْعُ؛ فَإِنَّ لِلْاجْتِمَاعِ مِنَ الْقُوَّةِ مَا لَيْسَ لِلْإِفْرَاقِ، وَلَا جُلِيهِ أَفَادَ التَّوَاتُرُ الْقَطْعَ، وَهَذَا نَوْعٌ مِنْهُ، فَإِذَا حَصَلَ مِنْ اسْتِقْرَاءِ أدِلَّةِ الْمَسْأَلَةِ مَجْمُوعٌ يُفِيدُ الْعِلْمَ؛ فَهُوَ الدَّلِيلُ الْمَطْلُوبُ، وَهُوَ شَبِيهٌ بِالتَّوَاتُرِ الْمَعْنَوِيِّ، بَلْ هُوَ كَالْعِلْمِ بِشَجَاعَةِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَجُودِ حَاتِمِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ

كَثْرَةُ الْوَقَائِعِ الْمَنْقُولَةِ عَنْهُمَا .. وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ مُخْتَلِفَةٌ الْمَسَاقِ، لَا تَرْجِعُ إِلَى بَابٍ وَاحِدٍ؛ إِلَّا أَنَّهَا تَنْتَظِمُ الْمَعْنَى الْوَاحِدَ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ بِالِاسْتِدْلَالِ عَلَيْهِ، وَإِذَا تَكَاثَرَتْ عَلَى النَّاطِرِ الْأَدِلَّةُ عَصَّدَ بَعْضُهَا بَعْضًا، فَصَارَتْ بِمَجْمُوعِهَا مُفِيدَةً لِلْقَطْعِ^(١). انتهى

ونقول:

لو اتفق هؤلاء على لفظ آية من الآيات المنسوخة؛ فإن ذلك يفيد القطع واليقين بأنها كانت مُنَزَّلَةٌ بنفس هذا اللفظ من عند الله تعالى.

لماذا؟

لأن النقل بالمعنى يختلف من شخص لآخر، فَيَبْعُدُ جَدًّا أَنْ يَجْتَهِدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي أَنْ يَذْكُرَ الْآيَةَ بِمَعْنَاهَا ثُمَّ يَصْدُرَ لَفْظٌ وَاحِدٌ مِنْ جَمِيعِهِمْ، فَإِذَا نَقَلُوهَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ هَذَا هُوَ لَفْظُهَا الَّذِي أُنْزِلَتْ بِهِ.

وأيضاً:

بمجموع هذه الأحاديث الصحيحة الثابتة عن هؤلاء الصحابة في نسخ التلاوة يَثْبُتُ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى حَصُولِ نَسْخِ التَّلَاوَةِ، وَهُوَ الْإِجْمَاعُ السَّكُوتِيُّ الْقَطْعِيُّ (انظر تفصيل ذلك في كتابنا هذا - الباب الرابع).

الاستدلال السادس للغماري:

قال عبد الله الغماري في كتابه «ذوق الحلاوة ببيان امتناع نسخ التلاوة، ص ٢٠ - ٢١»: (إشكال: يَلْزَمُ الْقَائِلِينَ بِنَسْخِ التَّلَاوَةِ إِشْكَالٌ خَطِيرٌ، لَوْ فَطَنُوا لَهُ لَعَدَلُوا عَنْ

قولهم، وأنا أُبَيِّنُه: .. معنى نسخ التلاوة عند القائلين به أَنَّ الله أسقط الآية المنسوخة من القرآن، وهذا خطرٌ جدًّا؛ لأن كلام الله قديم، وكيف يُعَقَّل أن يُغَيَّرَ الله كلامه القديم بحذف آيات منه؟؟!! وما القول في هذه الآيات المنسوخة؟

هل يقال: كانت من كلام الله والآن ليست منه؟!

كيف يجوز هذا والله تعالى يقول: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [يونس: ٦٤]؟! إشكال لا سبيل إلى حلِّه). انتهى كلام الغماري

قلتُ: صدَّق الغماري في أن هذا الإشكال لا سبيل إلى حلِّه عنده؛ وذلك لأن ضِعاف العقول ومَرَضَى الفِكر لا يملكون القدرات العقلية اللازمة للتفكير السليم المستقيم!

هذا الإشكال المزعوم أجاب عنه الإمام السَّرْحَسِيُّ - المُلقَّب بـ «شمس الأئمة» - منذ ما يُقَرَّب من ألف (١٠٠٠) سَنَة!!

قال شمس الأئمة محمد بن أحمد السَّرْحَسِيُّ (المتوفى: ٤٨٣هـ) في كتابه المعروف بـ «أصول السرخسي» في أصول الفقه: (وَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُهُمْ فَهُوَ غَلَطٌ بَيِّنٌ؛ فَإِنَّ بَعْدَ مَا اعْتَقَدْنَا فِي الْمَثَلِ أَنَّهُ قُرْآنٌ وَأَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى - لَا نَعْتَقِدُ فِيهِ أَنَّهُ لَيْسَ بِقُرْآنٍ وَأَنَّهُ لَيْسَ بِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ؛ وَلَكِنْ بَانْتِسَاخِ التَّلَاوَةِ يَنْتَهِي حُكْمُ تَعَلُّقِ جَوَازِ الصَّلَاةِ بِهِ وَحُرْمَةِ قِرَاءَتِهِ عَلَى الْجَنْبِ وَالْحَائِضِ؛ لَصُرُورَةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَفَعَ عَنَّا تِلَاوَتَهُ وَحِفْظَهُ.

وَهُوَ نَظِيرُ مَا يَقُولُ: فَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - بَعْدَ مَا قُبِضَ - نَعْتَقِدُ فِيهِ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنَّهُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَلَى مَا كَانَ فِي حَالِ حَيَاتِهِ وَإِنْ أَخْرَجَهُ

اللَّهُ مِنْ بَيْنِنَا بَانْتِهَاءَ مُدَّةِ حَيَاتِهِ فِي الدُّنْيَا.

وَأَيَّدَ جَمِيعَ مَا ذَكَرْنَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ شِئْنًا لَنُذْهِبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾
[الإسراء: ٨٦] ^(١). انتهى

أضف إلى ذلك:

لو كان الغماري قرأ بعناية كتاب «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل» لكان استراح من هذه الأوهام التي يُزَيِّنُهَا له الشيطان الرجيم!

قال الإمام ابن القيم (٦٩١ - ٧٥١ هـ) في كتابه «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر»: ﴿حَمَّ ① وَالْكِتَابِ ② الْمُبِينِ ③﴾ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ④ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلٌّ حَكِيمٌ ⑤﴾ [الزخرف: ١-٤].. القرآن كتبه الله في اللوح المحفوظ قبل خلق السماوات والأرض كما قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ⑥﴾ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ⑦﴾ [البروج: ٢١-٢٢]، وَأَجْمَعَ الصحابة والتابعون وجميع أهل السنة والحديث أن كل كائن إلى يوم القيامة فهو مكتوب في أم الكتاب، وقد ذلَّ القرآن على أن الرب تعالى كتب في أم الكتاب ما يفعله وما يقوله، فكتب في اللوح أفعاله وكلامه، فَ ﴿تَبَّتْ يُدَا أَيْ لَهَبٍ ⑧﴾ [المسد: ١] في اللوح المحفوظ قَبْلَ وجود أبي لهب ^(٢). انتهى

وروى الإمام أبو يعلى - بإسناد حسن - في مسنده، قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَبَلٍ

(١) أصول السرخسي (٢/ ٨١).

(٢) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر (ص ٤١)، تأليف: أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي

بكر، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٣٩٨ هـ، تحقيق: محمد بدر الدين.

الْمَرْوَزِيُّ^(١)، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ^(٢)، أَخْبَرَنَا رِبَاحُ بْنُ زَيْدٍ^(٣)، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَبِيبٍ^(٤)، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي بَرَّةَ^(٥)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ^(٦)، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«إِنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ خَلَقَهُ اللَّهُ الْقَلَمَ، وَأَمْرَهُ فَكَتَبَ كُلَّ شَيْءٍ»^(٧).

هذا الحديث أثبتته الشيخ الألباني في كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة، برقم: ١٣٣».

ورواه الإمام عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل في كتابه «السُّنَّة» بنفس الإسناد، بلفظ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْقَلَمَ، فَأَمْرَهُ، فَكَتَبَ كُلَّ شَيْءٍ يَكُونُ»)^(٨).

(١) أَحْمَدُ بْنُ حَبِيبٍ: صدوق. (لسان الميزان، ١/١٤٧).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب»، ص ٣٢٠: (عبد الله بن المبارك .. ثقة، ثبت).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»، ص ٢٠٥: (رباح بن زيد .. ثقة فاضل).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب»، ص ٤١٠: (عمر بن حبيب المكي .. ثقة حافظ).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»، ص ٤٤٩: (القاسم بن أبي برة .. ثقة).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب»، ص ٢٣٤: (سعيد بن جبيرة .. ثقة، ثبت، فقيه).

(٧) مسند أبي يعلى (٢١٧/٤)، تأليف: أحمد بن علي أبي يعلى الموصلي التميمي، دار النشر: دار

المأمون للتراث - دمشق - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: حسين سليم أسد.

(٨) السُّنَّة (٢/٢٩٣)، تأليف: عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني، دار النشر: دار ابن القيم -

الدمام - ١٤٠٦ هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد سعيد.

وكذلك رواه الإمام عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل في كتابه «السُّنَّة»^(١) من قول ابن عباس رضي الله عنه^(٢)، قال:

(حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ^(٣)، أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ - يَعْنِي ابْنَ

(١) السُّنَّة (٢/ ٤٠١).

(٢) فيكون ابن عباس رضي الله عنه قد روى الحديث مرفوعاً مرة إلى الرسول ﷺ، ثم أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ - فِي مَرَّةٍ أُخْرَى - بِمَا يَدُلُّ عَلَى اعْتِقَادِهِ هُوَ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ.

وفي ذلك يقول الخطيب البغدادي في كتابه «الكفاية في علم الرواية، ص ٤١٧»: (اختلاف الروائين في الرفع والوقف لا يؤثر في الحديث صَعْفًا، لجواز أن يكون الصحابي يسند الحديث مرة ويرفعه إلى النبي ﷺ، ويذكره مرة أخرى على سبيل الفتوى ولا يرفعه، فَيُحْفَظُ الحديث عنه على الوجهين جميعًا، وقد كان سفيان بن عيينة يفعل هذا كثيرًا في حديثه، فيرويه تارة مُسْنَدًا مرفوعًا، ويوقفه مرة أخرى قصداً واعتقادًا، وإنما لم يكن هذا مُؤَثِّرًا في الحديث صَعْفًا، مع ما بَيَّنَّاهُ لأن إحدى الروائين ليست مُكَذِّبَةً لِأُخْرَى، والأخذ بالمرفوع أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ أَزِيدُ). انتهى

قلتُ: وذلك حاصل في واقعنا، فأنت إذا رأيت صاحبك أَخْلَفَ وَعَدَهُ، فقد تقول له: «آية المنافق ثلاث: إذا وعد أَخْلَفَ..»، وقد تقول له: «قال رسول الله ﷺ: آية المنافق ثلاث: إذا وعد أَخْلَفَ..»، فَيَنْقَلُ صاحبك عنك القولين، مرة من قولك أنت موقوفًا عليك، ومرة مرفوعًا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا تعارض بين القولين المنقولين.

(٣) قال الإمام الحافظ ابن حبان في كتابه «مشاهير علماء الأمصار، ص ١٧٧»: (هُشَيْمٌ بْنُ بَشِيرٍ.. من مُتَّفَنِي الْوَاسْطِيِّينَ، وَجَلَّةُ مَشَائِجِهَا، مِمَّنْ كَثُرَتْ عَنَاتُهُ بِالْأَثَارِ وَجَمَعَهُ لِلْأَخْبَارِ، حَتَّى حَفِظَ وَصَنَّفَ وَذَكَرَ وَحَدَّثَ). انتهى

قلتُ: وقد صَرَّحَ هُشَيْمٌ بِمَا يَفِيدُ سَمَاعَهُ مِنْ مَنْصُورٍ؛ دُونَ وَاسْطَةِ بَيْنَهُمَا، فَالْإِسْنَادُ مُتَّصِلٌ.

زَادَانَ^(١) - عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ^(٢)، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ^(٣)، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - الْقَلَمُ، قَالَ: وَأَمَرَهُ فَكَتَبَ مَا هُوَ كَائِنٌ، قَالَ: فَكَتَبَ فِيهَا كَتَبَ: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١].

قلتُ: فالمسألة بسيطة جداً، وسهلة التصوُّر، الله سبحانه وتعالى كتب في اللوح المحفوظ أنه في الوقت الفلاني سيُخبر رسوله ﷺ بسورة كذا وسورة كذا، وأنه في الوقت الفلاني سيُخبر رسوله ﷺ بنسخ تلاوة الآية كذا من إحدى هاتين السورتين فلا يتعبَّد بتلاوتها ولا يقرأوها في الصلاة، وأنه في شهر رمضان في السنة الفلانية سيُعْرِض جبريل - عليه السلام - القرآن على الرسول ﷺ مُتَّصِمًا السورة كذا وكذا، فقط.

هل يوجد في هذا إشكال عند ذي عقل سليم!!؟

وفي ذلك يقول الإمام أبو حامد الغزالي في كتابه «إحياء علوم الدين»: (فكما أن

(١) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص ٥٤٦»: (منصور بن زاذان .. ثقة، ثبت).

قلتُ: وذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية في كتابه «طبقات المدلسين» وهي مرتبة مَنْ احتمل الأئمة تدليسهم لِقَلَّتْ في جنب ما رَوَوْه، وَرَجَّحَ الأستاذ محمد طلعت في كتابه «معجم المدلسين، ص ١٦٥» كَوْنُ هذا التدليس خاص بروايته التفسير عن مجاهد فقط.

(٢) قال الإمام الذهبي في كتابه «الكاشف، ١/ ٣٤٤»: (الحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ .. عابدٌ، قانتٌ، ثقة صاحبُ سُنَّة).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص ١٦٩»: (حُصَيْنُ بْنُ جُنْدُبٍ .. أَبُو ظَبْيَانَ .. ثقة).

المهندس يُصَوِّرُ أُبَيَّةَ الدَّارِ فِي بَيَاضٍ، ثُمَّ يُخْرِجُهَا إِلَى الْوُجُودِ عَلَى وَفْقِ تِلْكَ النُّسخَةِ، فَكَذَلِكَ فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كَتَبَ نُسخَةَ الْعَالَمِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، ثُمَّ أَخْرَجَ إِلَى الْوُجُودِ عَلَى وَفْقِ تِلْكَ النُّسخَةِ^(١). انتهى

الاستدلال السابع للغماري:

قال عبد الله الغماري في كتابه «ذوق الحلاوة ببيان امتناع نسخ التلاوة، ص ٢٠ - ٢١»: (إشكال: يُلْزَمُ الْقَائِلِينَ بِنَسْخِ التَّلَاوَةِ إِشْكَالٌ خَطِيرٌ .. كَيْفَ يَجُوزُ هَذَا وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾؟! إشكال لا سبيل إلى حُلِّهِ). انتهى كلام الغماري

قلت: والله لا أدري بأي شيء أَصِفُ الْغَمَارِيَّ وَقَدْ تَجَرَّأَ وَدَلَّسَ تَذْلِيسًا خَبِيثًا؛ حَيْثُ أَخْفَى عَنِ الْقُرَاءِ أَنَّ أُمَّةَ التَّفْسِيرِ ذَكَرُوا عِدَّةَ تَفْسِيرَاتٍ ظَاهِرَةٌ لِهَذِهِ الْآيَةِ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا مُبْدِلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٣٤] وَلَا تَتَعَارَضُ مَعَ نَسْخِ التَّلَاوَةِ!!؟

ونكتفي بِذِكْرِ تَفْسِيرَيْنِ مِنْهَا:

التفسير الأول:

قوله تعالى: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ يوضحه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزِلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾

(١) إحياء علوم الدين (٣/ ٢٠)، تأليف: محمد بن محمد الغزالي أبي حامد، دار النشر: دار المعرفة - بيروت.

[النحل: ١٠١].

فالله وَحْدَهُ هو الذي له التبديل، وليس ذلك لأحد غَيْرَهُ.

فقوله تعالى: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ يعني: ليس لأحد أن يُبدِّل كلمات الله.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَاتٍ آيَةٍ﴾ يعني: أن الله تعالى يُبدِّل آية بآية.

فمجموع الآيتين يدل على أن الله وحده هو الذي له التبديل، وليس ذلك لأحد غَيْرَهُ.

قال الإمام الشوكاني (١١٧٣-١٢٥٠هـ) في تفسيره «فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير»: ﴿لَا مُبْدِلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ أي: لَا قَادِرَ عَلَى تَبْدِيلِهَا وَتَغْيِيرِهَا، وَإِنَّمَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ هُوَ وَحْدَهُ^(١). انتهى

قلت: فهذا من تفسير القرآن بالقرآن، وهو أعلى درجات التفسير.

وفي ذلك يقول الإمام الحافظ ابن كثير (٧٠٠ - ٧٧٤هـ) في مقدمة تفسيره للقرآن: (فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا أَحْسَنُ طُرُقِ التَّفْسِيرِ؟

فَالْجَوَابُ: إِنَّ أَصَحَّ الطُّرُقِ فِي ذَلِكَ أَنْ يُفَسَّرَ الْقُرْآنُ بِالْقُرْآنِ، فَمَا أَجْمَلَ فِي مَكَانٍ فَإِنَّهُ قَدْ فُسِّرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ)^(٢). انتهى

(١) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير (٢/ ٢٨١)، محمد بن علي

الشوكاني، تحقيق: سيد إبراهيم، نشر: دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٣ م.

(٢) تفسير ابن كثير (١/ ٤).

قلتُ: وهذا موجود في عُرْفِ النَّاسِ، فإنَّ السُّلْطَانَ لو أَمَرَ بِقَتْلِ إِنْسَانٍ وَقَالَ: «لَا عِصْيَانَ لِأَوْامِرِي» فهل هذا معناه أَنَّ السُّلْطَانَ نَفْسَهُ لَا يَسْتَطِيعُ تَغْيِيرَ أَمْرِهِ بِالْقَتْلِ بَأَنٍ يَغْفُو عَنِ الْقَاتِلِ؟!!

إِنَّ كُلَّ عَاقِلٍ يَفْهَمُ مِنْ قَوْلِ السُّلْطَانَ: «لَا عِصْيَانَ لِأَوْامِرِي» أَنَّهُ يَقْصِدُ بِذَلِكَ عِصْيَانَ الْآخَرِينَ لِأَمْرِهِ، أَمَّا هُوَ فَيُمْكِنُهُ تَغْيِيرُ أَمْرِهِ بَأَنٍ يَغْفُو عَنْ هَذَا الَّذِي حَكَّمَ عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ.

التفسير الثاني:

أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ وقوله: ﴿وَلَا مُبْدِلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ هو صِيغَةُ خَبَرٍ؛ لَكِنِ الْمَقْصُودُ بِهِ نَهْيُ النَّاسِ عَنِ التَّبْدِيلِ، فَهُوَ خَبَرٌ بِمَعْنَى النَّهْيِ، وَهَذَا مَذْكُورٌ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ.

وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ الْإِمَامُ بَدْرُ الدِّينِ الزَّرْكَشِيُّ (٧٤٥ - ٧٩٤ هـ) فِي كِتَابِهِ «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» فِي أَصُولِ الْفَقْهِ: (تَنْبِيهَاتٌ: .. الثَّالِثُ: أَنَّهُ تَرَدُّ صِيغَةُ الْخَبَرِ لِلْأَمْرِ؛ نَحْوُ ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] وَهُوَ مَجَازٌ .. وَكَذَا الْخَبَرُ بِمَعْنَى النَّهْيِ) ^(١).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ (٥٠٨ - ٥٩٧ هـ) فِي تَفْسِيرِهِ «زَادَ الْمَسِيرُ فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ»: (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا مُبْدِلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ فِيهِ خَمْسَةُ أَقْوَالٍ: .. الرَّابِعُ: أَنَّ مَعْنَى الْكَلَامِ مَعْنَى النَّهْيِ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ الْإِخْبَارُ؛ فَالْمَعْنَى: لَا يُبَدِّلُ أَحَدٌ كَلِمَاتٍ

الله^(١). انتهى

قلتُ: والله إن العَجَب لا ينقضي من شدة تهويل الغماري حين قال: (إشكال: يلزَم القائلين بنسخ التلاوة إشكال خطير .. كيف يجوز هذا والله تعالى يقول: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ إشكال لا سبيل إلى حله). انتهى كلام الغماري.

قلتُ: فهل عَجْزه عن حل هذا الإشكال الثَّافه ناتج عن شدة ضَعْف قدراته العقلية؟! أم ناتج عن قَصْد التهويل للتمكُّن من التضليل!!؟

إن كانت الثانية فسيكون - والعياذ بالله - ممن قال الله تعالى فيهم: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ٢٣].

(١) زاد المسير في علم التفسير (٣/ ٢١)، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، دار النشر:

المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٤، الطبعة: الثالثة.

الاستدلال الثامن للغماري؛

قال عبد الله الغماري في كتابه «ذوق الحلاوة ببيان امتناع نسخ التلاوة، ص ٢٢-٢٣»: (معنى الآية: ﴿مَا نَنْسَخْ﴾ من حكم ﴿ءَايَةٍ﴾ فنبذله بغيره ﴿أَوْ تُنْسِهَا﴾ أو نتركها فلا نغير حكمها .. فإن قوله تعالى: ﴿تَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾ يُعَيِّنُ إرادة الحكم؛ لأن ألفاظ القرآن وآياته بالنسبة للمكلفين سواء، تلاوة حرف منها بعشر حسنات .. ولكن الأحكام تتفاوت^(١). انتهى

قلت: لقد غَفَلَ الغماري عن أَنَّ الله تعالى لم يَقُلْ: «تَأْتِ بِآيَةٍ خَيْرَ مِنْهَا» وإنما قال تعالى: ﴿تَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾.

فما الذي جعل الغماري يَتَوَهَّمُ أن النسخ مشروط بالإتيان بآية بديلة!!؟

إنما النسخ مشروط بالإتيان بخير، وهذا الخير قد يكون في آية أخرى وقد يكون في تشريع حكم جديد على لسان الرسول ﷺ في حديث نبوي، وقد يكون الخير في مجرد نسخ الآية الأولى بأن يتم إعفاء المسلمين من التكليف الذي كانت تتضمنه، وبذلك يتحقق الخير دون الحاجة إلى الإتيان بآية بديلة.

وفي ذلك يقول أبو حيان النحوي (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ) في تفسيره «البحر المحيط» وهو يتكلم عن المعاني التي تحتملها الآية:

(إِنْ أُطْلِقَ الْخَيْرُ عَلَى عَدَمِ التَّكْلِيفِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: تَأْتِ بِخَيْرٍ مِنَ الْخَيْرِ؛ وَهُوَ

(١) ذوق الحلاوة (ص ٢٢-٢٣)، الناشر: دار الأنصار - القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٠٢ هـ،

١٩٨١ م، دار الثقافة العربية للطباعة - عابدين.

عَدَمُ التَّكْلِيفِ، أَوْ: نَأَتْ بِمِثْلِ الْمَنْسُوحِ أَوْ الْمَنْسُوءِ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُؤَخِّرُهَا، فَإِلَى غَيْرِ بَدَلٍ، أَوْ إِلَى بَدَلٍ مُمَازِلٍ، وَالَّذِي إِلَى غَيْرِ بَدَلٍ، هُوَ خَيْرٌ أَتَاكُمْ مِنْ جِهَةِ الْآيَةِ الْمَنْسُوحَةِ أَوْ الْمَنْسُوءَةِ، إِذْ هُوَ رَاحَتُكُمْ مِنَ التَّكْلِيفِ^(١). انتهى

ولزيادة التوضيح نقول:

١ - الله تعالى لم يشترط للنسخ أن يأتي بآية ناسخة، وإنما اشترط عز وجل الإتيان بخير منها أو مثلها.

٢ - هذا الخير لا يتقيد بكونه من القرآن؛ لأن من الأحكام الثابتة بالسنة ما فيه خير كثير للبشر، فجائز أن ينسخ الله تعالى تلاوة آية، ثم يُشرع حُكْمًا على لسان رسوله ﷺ ويكون فيه خير كثير للبشر، فيكون الله تعالى قد نسخ الآية ثم أتى بِحُكْمٍ فيه خير كثير للبشر.

فالمسألة هنا ليست مسألة: «نسخ القرآن بالسُّنَّة»، وإنما هي مسألة: «الحكم الذي دلت عليه السُّنَّة فيه خير أكثر للبشر».

٣ - لا يُشترط أن تكون الآية المنسبة مُتَّحِدَةً فِي الْمَوْضُوعِ مع النص الذي أتى وفيه الخير للبشر؛ فقوله تعالى: ﴿نَأَتْ بِمِثْلِهَا﴾ لم يشترط ذلك، وإنما اشترط الخيرية المطلقة؛ فينطبق ذلك على ما إذا كان مضمون الآتي يختلف عن مضمون الذي نُسخ أو أُنْسي.

ولنذكر مثالا لذلك:

لنفترض أن الآيات المنسية كان منها آيات لا يدل لفظها على حكم شرعي؛ وبذلك فنسيان هذه الآيات ذهب معه جواز التعبد بتلاوتها لِئَلْ يُنِيلَ الثواب.

هذا خير ذهب مع نسيان الآيات.

والمطلوب الآن شيء فيه خيرية أكثر من ذلك الخير، فإذا جاء حديث فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهذا فيه خير للعباد أقوى من مجرد تعبد فَرَدَ بتلاوة آيات لِئَلْ يُنِيلَ الثواب لنفسه هو، فالخير هنا من جهة ما هو أَصْلَحُ للعباد.

والتصريح التالي للإمام أحمد بن حنبل يوضح ذلك:

قال الإمام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: (قِيلَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: الرَّجُلُ يَصُومُ وَيُصَلِّي وَيَعْتَكِفُ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ أَوْ يَتَكَلَّمُ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ؟ فَقَالَ: «إِذَا قَامَ وَصَلَّى وَاعْتَكَفَ فَإِنَّهَا هُوَ لِنَفْسِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ فَإِنَّهَا هُوَ لِلْمُسْلِمِينَ، هَذَا أَفْضَلُ».

فَيَنْبَغِي أَنْ نَنْفَعَهُ هَذَا عَامًّا لِلْمُسْلِمِينَ فِي دِينِهِمْ، مِنْ جَنْسِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ إِذْ تَطْهِيرُ سَبِيلِ اللَّهِ وَدِينِهِ وَمَنْهَاجِهِ وَشَرْعِيَّتِهِ، وَدَفْعُ بَغْيِ هَؤُلَاءِ وَعُدْوَانِهِمْ عَلَى ذَلِكَ - وَاجِبٌ عَلَى الْكِفَايَةِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْ لَا مَنْ يُقِيمُهُ اللَّهُ لِدَفْعِ ضَرَرِ هَؤُلَاءِ لَفَسَدَ الدِّينُ^(١). انتهى

قلت: ولا يصح أن يقول معترض: لكن السُّنَّةُ لا تنسخ القرآن.

لماذا لا يصح أن يقول ذلك؟

لأننا قررنا سابقاً أن الذي نُسي أو نُسخ لا يتطلب ناسخاً، وإنما يتطلب الإتيان بخير منه، والخيرية قد تكون في الحكم الثابت بالسنة؛ لأنه أٌصلح للعباد. وبذلك يعجز الملحد والنصراني عن الاستدلال بكُون سورة كذا كان طولها كذا، قائلاً: فأين البديل!!!؟

لأن البديل عن الآيات المنسوخة أو المنسية ممكن أن يكون هو الآيات التي نزلت بعد الآيات المنسوخة، وممكن أن يكون هو الأحكام التي جاءت بها السنة - بوحى من الله تعالى - وفيها كل الخير للبشر، كما في المثال السابق.

الخلاصة:

كل ما سبق يدل على شدة جُهل الغماري بعلم أصول الفقه، وضعف قدراته العقلية الاستدلالية، لذلك امتلأت كُتُبُه ببلايا ومصائب!!

وصدق الحافظ ابن حجر العسقلاني حين قال في كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: (إِذَا تَكَلَّمَ الْمَرْءُ فِي غَيْرِ فَنِّهِ، أَتَى بِهِ الْعَجَائِبُ)^(١) انتهى وأُخِر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباب الخامس

مُقَدِّمَاتُ لُغَوِيَّةٍ

مَعْنَى «هَذَا ، سُنَّةٌ ، سَنٌّ ، مُحَدَّثٌ ، بِدْعَةٌ ، أَمْرٌ»

فِي لِسَانِ الْعَرَبِ

معنى «هَدَى» في لغة العرب

معنى «هَدَى فلان» في لغة العرب: الطريقة، والسيرة، والنظام الذي يسير عليه.
وإليك تصريحات أئمة اللغة:

١ - الإمام أبو منصور الأزهري (٢٨٢ - ٣٧٠هـ): قال في كتابه «تهذيب اللغة»: (الطريقُ يسمَّى هُدًى .. وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: هَدَاه يَهْدِيهِ فِي الدِّينِ هُدًى، وَهَدَاه يَهْدِيهِ هِدَايَةً، إِذَا دَلَّه عَلَى الطَّرِيقِ ..

وَقَالَ شَمْرٌ: قَالَ الْفَرَاءُ: يُقَالُ: هَدَيْتُ هَذَا فُلَانًا إِذَا سِرْتُ سِيرَتَهُ ..

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «إِنَّ أَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ»، أَي: أَحْسَنَ الطَّرِيقِ
والهداية والطريقة والنحو والهيئة^(١). انتهى

٢ - الإمام أبو نصر الجوهري (المتوفى: ٣٩٣هـ): قال في كتابه «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية»: (يقال أيضاً: «هَدَى هَذَا فُلَانًا» أَي: سَارَ سِيرَتَهُ)^(٢).

٣ - الإمام أبو الحسن بن سيده (٣٩٨ - ٤٥٨ هـ): قال في كتابه «المحكم والمحيط الأعظم»: (النَّظَامُ: الْهَدْيَةُ وَالسَّيْرَةُ. وَ«لَيْسَ لَأَمْرِهِمْ نِظَامٌ» أَي: لَيْسَ لَهُ

(١) تهذيب اللغة (٦/ ٢٠١-٢٠٣)، تأليف: أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، الناشر: دار إحياء

التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد عوض مرعب، الطبعة: الأولى / ٢٠٠١م.

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٦/ ٢٥٣٤)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة:

الثالثة / ١٩٨٤م.

هَذِي^(١). انتهى

وقال في كتابه «المخصص»: «فُلَانٌ يَهْدِي هَذِي فُلَانٌ» أي: يفعل فعله^(٢).

٤ - الإمام جمال الدين ابن منظور (٦٣٠ - ٧١١ هـ) قال في كتابه «لسان العرب»: (الطريقُ يسمَّى هَذِي .. فُلَانٌ يَهْدِي هَذِي فُلَانٌ: يَفْعَلُ مِثْلَ فِعْلِهِ وَيَسِيرُ سِيرَتَهُ .. وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: «إِنْ أَحْسَنَ الْهَذِي هَذِي مُحَمَّدٌ ﷺ» أي: أَحْسَنَ الطريقَ والهدايةَ والطَّرِيقَةَ وَالنَّحْوَ وَالْهَيْئَةَ)^(٣). انتهى

معنى «سُنَّة» في لغة العرب

معنى «سُنَّة» في لغة العرب: الطريقة، والسيرة.

وليكُم تصرِيحات أئمة اللغة:

١ - الإمام أبو منصور الأزهرى (٢٨٢ - ٣٧٠ هـ): قال في كتابه «تهذيب اللغة»: (السُّنَّةُ: الطريقةُ المستقيمةُ المحمودة ..

(١) المحكم والمحيط الأعظم (٣٢/١٠)، تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، دار النشر:

دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الحميد هندأوي.

(٢) المخصص (١٢/١٥٥)، تأليف: ابن سيده، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، الطبعة الأولى -

١٣١٦هـ.

(٣) لسان العرب (١٥/٣٥٥)، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور، الناشر: دار صادر - بيروت،

الطبعة: الأولى.

قَالَ شَمْر: السُّنَّةُ فِي الْأَصْلِ: سُنَّةُ الطَّرِيقِ، وَهُوَ طَرِيقُ سَنَّةِ أَوَائِلِ النَّاسِ؛ فَصَارَ مَسْلُكًا لِمَنْ بَعْدَهُمْ^(١). انتهى

٢ - الإمام جمال الدين ابن منظور (٦٣٠ - ٧١١ هـ): قال في كتابه «لسان العرب»: (وَقَدْ تَكَرَّرَ فِي الْحَدِيثِ ذِكْرُ السُّنَّةِ وَمَا بَصَّرَفَ مِنْهَا، وَالْأَصْلُ فِيهِ: الطَّرِيقَةُ وَالسَّيْرَةُ)^(٢). انتهى

معنى «سَنَ» في لغة العرب

«سَنَ سُنَّةً» تُطْلَقُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ عَلَى مَنْ ابْتَدَأَ الْعَمَلَ بِهَا وَسَارَ فِيهَا؛ فَاقْتَدَى بِهِ غَيْرُهُ.

وقد ذكرنا تصريحات كبار أئمة لغة العرب في كتابنا هذا (ص ٣٤٦).

معنى «مُحَدَّثَ» في لغة العرب

معنى «مُحَدَّثَ» في لغة العرب: شيء جديد لم يَكُنْ موجودًا مِنْ قَبْلُ.

وإليكم تصريحات كبار أئمة لغة العرب:

(١) تهذيب اللغة (٢١٠/١٢).

(٢) لسان العرب (٢٥٥/١٣).

١ - الإمام أبو منصور الأزهرى (٢٨٢ - ٣٧٠هـ): قال في كتابه «تهذيب اللغة»: (الحديث: الجديدُ من الأشياء ..

وَمُحَدَّثَاتُ الْأُمُور: مَا ابْتَدَعَهُ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي كَانَ السَّلَفُ الصَّالِحُ عَلَى غَيْرِهَا. وَقَالَ ﷺ: «كُلُّ مُحَدَّثٍ بِدْعَةٍ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(١). انتهى

٢ - إمام اللغة ابن فارس (٣٢٩ - ٣٩٥هـ): قال في كتابه «مقاييس اللغة»: «حَدَّثَ» الْحَاءُ وَالذَّالُّ وَالثَّاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ كَوْنُ الشَّيْءِ لَمْ يَكُنْ. يُقَالُ: «حَدَّثَ أَمْرٌ» بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ^(٢). انتهى

٣ - جمال الدين ابن منظور (٦٣٠ - ٧١١هـ) وهو من كبار أئمة اللغة:

قال في «لسان العرب»: ((حدث: الحديث: نقيضُ القديم ..

حَدَّثَ الشَّيْءُ يُحَدِّثُ حُدُوثًا .. فَهُوَ «مُحَدَّثٌ» وَحَدِيثٌ ..

وَالْحُدُوثُ: كَوْنُ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ ..

وَمُحَدَّثَاتُ الْأُمُور: مَا ابْتَدَعَهُ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي كَانَ السَّلَفُ الصَّالِحُ عَلَى غَيْرِهَا. وَفِي الْحَدِيثِ: «إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُور» جمع: «مُحَدَّثَةٌ» .. وَهِيَ مَا لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا فِي كِتَابٍ، وَلَا سُنَّةٍ، وَلَا إِجْمَاعٍ^(٣). انتهى

(١) تهذيب اللغة (٤/ ٢٣٤-٢٣٥).

(٢) مقاييس اللغة (٢/ ٣٦)، تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، الناشر: دار الجليل -

بيروت - لبنان - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.

(٣) لسان العرب (٢/ ١٣١).

معنى «بدعة» في لغة العرب

معنى «بدعة» في لغة العرب: شيء مُخْتَرَع على غَيْرِ مِثَالٍ سَابِقٍ، في أمور الدنيا أو الدين.

واليكم تصريحات أئمة اللغة:

١ - الإمام أبو منصور الأزهري (٢٨٢ - ٣٧٠ هـ): قال في كتابه «تهذيب اللغة»: (يُقَالُ: «سِقَاءٌ بَدِيعٌ» أَي: جَدِيدٌ ..

وَمَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ..﴾ [الأحقاف: ٩] أَي: مَا كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ أُرْسِلَ، قَدْ أُرْسِلَ قَبْلِي رُسُلٌ كَثِيرٌ ..

وَقَالَ الزَّجَّاجُ: «بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ» مُنْشِئُهُمَا عَلَى غَيْرِ حِدَاءٍ وَلَا مِثَالٍ. وَكُلٌّ مِّنْ أَنْشَأَ مَا لَمْ يُسَبِّقْ إِلَيْهِ - قِيلَ لَهُ: أَبَدَعْتَ؛ وَهَذَا قِيلَ لِمَنْ خَالَفَ السُّنَّةَ: «مُبْتَدِعٌ»؛ لِأَنَّهُ أَحْدَثَ فِي الْإِسْلَامِ مَا لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ السَّلَفُ^(١). انتهى

٢ - الإمام أبو نصر الجوهري (المتوفى: ٣٩٣ هـ): قال في كتابه «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية»: («بدع» أبدعت الشيء: اخترعته لا على مثال^(٢)). انتهى

٣ - إمام اللغة ابن فارس (٣٢٩ - ٣٩٥ هـ): قال في كتابه «مقاييس اللغة»: («بَدَعٌ» الْبَاءُ وَالذَّالُّ وَالْعَيْنُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا ابْتِدَاءُ الشَّيْءِ وَصُنْعُهُ لَا عَنْ مِثَالٍ ..

(١) تهذيب اللغة (٢/١٤٢).

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٣/١١٨٣).

فَالْأَوَّلُ قَوْلُهُمْ: أَبَدَعْتُ الشَّيْءَ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا: إِذَا ابْتَدَأْتَهُ لَا عَنْ سَابِقٍ مِثَالٍ ..
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩]. أَي: مَا كُنْتُ
 أَوَّلَ^(١). انتهى

وقال في كتابه «مجممل اللغة»: «(بدع): أبَدَعْتُ الشَّيْءَ لَا عَنْ مِثَالٍ ..

وسميت «البدعة» لأن قائلها ابتدعها من غير مَقَالِ إِمَامٍ^(٢). انتهى

٤ - الصَّاحِبُ ابْنُ عَبَّاد (٣٢٦ - ٣٨٥ هـ): قال في كتابه «المحيط في اللغة»: (البِدْعُ: الْأَوَّلُ فِي كُلِّ أَمْرٍ. وَأَمْرٌ بَدِيعٌ: مُبْتَدَعٌ ..
 وَالبِدْعَةُ: مَا اسْتُحْدِثَ مِنَ الدِّينِ وَغَيْرِهِ)^(٣). انتهى

٥ - الإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ ابْنُ سَيِّدِهِ (٣٩٨ - ٤٥٨ هـ): قال في كتابه «المحكم والمحيط الأعظم»: (بَدَعَ الشَّيْءَ يَبْدَعُهُ بَدْعًا وَابْتَدَعَهُ: أَنْشَأَهُ وَبَدَأَهُ)^(٤). انتهى

٦ - الإِمَامُ جَمَالُ الدِّينِ ابْنُ مَنْظُورٍ (٦٣٠ - ٧١١ هـ): قال في «لسان العرب»: (بَدَعَ الشَّيْءَ يَبْدَعُهُ بَدْعًا وَابْتَدَعَهُ: أَنْشَأَهُ وَبَدَأَهُ ..

والبَدِيعُ وَالبِدْعُ: الشَّيْءُ الَّذِي يَكُونُ أَوَّلًا. وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ﴾؛ أَي: مَا كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ أُرْسِلَ، قَدْ أُرْسِلَ قَبْلِي رُسُلٌ كَثِيرٌ ..

(١) مقاييس اللغة (١/٢٠٩).

(٢) مجمل اللغة (١/١١٨)، تأليف: أَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنَ فَارَسٍ، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، تحقيق: زهير سلطان، الطبعة: الثانية/ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

(٣) المحيط في اللغة (١/٤٢٩ - ٤٣٠)، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: ١٤١٤ هـ.

(٤) المحكم والمحيط الأعظم (٢/٣٣).

ابْنُ السَّكِّيتِ: الْبِدْعَةُ كُلُّ مُحَدَّثَةٍ ..

وَفُلَانٌ يَدْعُ فِي هَذَا الْأَمْرِ؛ أَي: أَوَّل، لَمْ يَسْبِقْهُ أَحَدٌ ..

وَأَبْدَعْتُ الشَّيْءَ: اخْتَرَعْتَهُ لَا عَلَى مِثَالٍ^(١). انتهى

٧ - أبو الفيض مرتضى الزبيدي (١١٤٥ - ١٢٠٥ هـ) وهو من كبار علماء

اللغة: قال في «تاج العروس من جواهر القاموس»:

(بَدَعَ الشَّيْءَ .. أَنْشَأَهُ وَبَدَأَهُ، كَابْتَدَعَهُ ..

وَأَبْدَعَ الشَّاعِرُ: أَتَى بِالْبَدِيعِ مِنَ الْقَوْلِ الْمُخْتَرَعِ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ سَابِقٍ)^(٢). انتهى

معنى «أمر» في لغة العرب

معنى «أمر فلان» في لغة العرب: شأنه وحاله الذي هو عليه، ويدخل في ذلك

أقواله وأفعاله وتروكه.

واليكم بعض تصريحات الأئمة بذلك:

١ - الإمام أبو نصر الجوهري (المتوفى: ٣٩٣ هـ): قال في كتابه «الصحاح تاج

اللغة وصحاح العربية»: (الأمر: واحد «الأمر». يقال: أمر فلان مستقيماً، وأمره

مستقيماً)^(٣). انتهى

(١) لسان العرب (٦/٨).

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس (٣١٠/٢٠)، تأليف: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار

النشر: دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين.

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٥٨٠/٢).

٢ - جمال الدين ابن منظور (٦٣٠ - ٧١١ هـ) قال في كتابه «لسان العرب»: (أولي الأمر من المسلمين: مَنْ يَقُومُ بِشَأْنِهِمْ فِي أَمْرِ دِينِهِمْ)^(١). انتهى
وقال أيضا: («مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» أي: مردودٌ عَلَيْهِ. يُقَالُ: «أَمْرٌ رَدٌّ» إِذَا كَانَ مُحَالِفًا لِمَا عَلَيْهِ السَّنَّةُ)^(٢). انتهى

٣ - القاضي عياض (٤٧٦ - ٥٤٤ هـ): قال في كتابه «مشارك الأنوار على صحاح الآثار»: («أمر».. فبفتح الهمزة وسكون الميم بِمَعْنَى: الشَّانَ وَالْحَالِ)^(٣).

٤ - جلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ): قال في كتابه «المزهر في علوم اللغة وأنواعها»: (لفظة «أمر».. تجدها مستعملة في الحال والأفعال والشأن.. مثل: ﴿وَمَا أَمْرٌ فَرَعَوْتَ بِرَشِيدٍ﴾ يريدُ: جُمْلَةً أفعاله وشأنه)^(٤). انتهى

٥ - أبو البقاء الكفوي (المتوفى: ١٠٩٤ هـ): قال في كتابه «الكليات» في المصطلحات والفروق اللغوية: («الأمر» في الشأن؛ نَحْوُ: ﴿وَمَا أَمْرٌ فَرَعَوْتَ﴾ وَهُوَ عَامٌ فِي أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ)^(٥). انتهى

(١) لسان العرب (٢٧/١١).

(٢) لسان العرب (١٧٣/٣).

(٣) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٣٧/١)، تأليف: القاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض المالكي، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.

(٤) المزهر في علوم اللغة وأنواعها (٢٨٧/١)، المؤلف: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: فؤاد علي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.

(٥) الكليات (ص ١٧٧)، تأليف: أبي البقاء أيوب بن موسى، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري.

أبواب الإسلام

مَعْنَى «الْبِدْعَةُ» فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

الكلام هنا في أربعة مطالب:

المطلب الأول: تحليل أحاديث النبي ﷺ في ذمّ البدعة.

المطلب الثاني: هل قوله ﷺ: «كل بدعة ضلالة» عام؟ أم خاص؟

المطلب الثالث: المقصود بمطابقة واقعنا لواقع الرسول ﷺ.

المطلب الرابع: خلاصة تعريف «البدعة» في الشرع وفقًا لحديث النبي ﷺ.

وإليك تفصيل ذلك:

المطلب الأول

تحليل أحاديث النبي ﷺ في ذمّ البدعة

معنى البدعة في كلام النبي ﷺ يتضح لنا من أحاديثه ﷺ التالية:

الحديث الأول:

ثَبَّتَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَطَبَ أَحْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْدِرُ جَيْشٍ .. وَيَقُولُ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ..»)^(١) الحديث.

(١) صحيح مسلم (حديث رقم: ٨٦٧).

وَبُتَّ هذا الحديث - بإسناد صحيح - في «سنن النسائي»^(١) و«صحيح بن خزيمة»^(٢) بلفظ: (..) وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ).

قال الإمام ابن خزيمة: (أخبرنا الحسين بن عيسى البسطامي^(٣)، حدثنا أنس - يعني ابن عياض^(٤) - عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ^(٥)، ح^(٦))

(١) سنن النسائي (١/ ٥٥٠، رقم: ١٧٨٦)، تأليف: أحمد بن شعيب النسائي، الناشر: دار الكتب

العلمية - بيروت، تحقيق: د. عبد الغفار، سيد كسروي، الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

(٢) صحيح ابن خزيمة (٣/ ١٤٣)، تأليف: محمد بن إسحاق بن خزيمة، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي.

(٣) قال الإمام الذهبي في كتابه «الكاشف، ١/ ٣٣٤»: (الحسين بن عيسى .. مأمون ثقة، من أئمة العربية).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص ١١٥»: (أنس بن عياض .. ثقة).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص ١٤١»: (جعفر بن محمد .. المعروف بـ «الصادق»، صدوق، فقيه، إمام).

(٦) هذا الحرف «ح» معناه أن الإمام ابن خزيمة سيتوقف مؤقتاً في هذا الإسناد عند جعفر؛ لأنه سيبدأ إسناداً جديداً إلى أن يصل إلى نقطة الاشتراك بين الإسنادين، فيكمل بعد ذلك، وإليك صورة الإسنادين:

الأول: الحسين، عن أنس، عن جعفر، عن أبيه، عن جابر، عن الرسول ﷺ.

والثاني: عتبة، عن عبد الله، عن سفيان، عن جعفر، عن أبيه، عن جابر، عن الرسول ﷺ.

الإسنادان مختلفان في البداية، ثم يلتقيان عند جعفر، ثم تتحد نهايتهما.

وَحَدَّثَنَا عُتْبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(١)، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ^(٢)، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ^(٣)، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ^(٤)، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ: .. «مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، إِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ^(٥)»).

(١) قال الإمام الذهبي في «الكاشف، ١/ ٦٩٦»: (عتبة بن عبد الله البحمدي .. وثقه النسائي).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص ٣٢٠»: (عبد الله بن المبارك .. ثقة، ثبت).

(٣) قال الإمام الحافظ ابن حبان في كتابه «مشاهير علماء الأمصار، ص ١٦٩»: (سفيان بن سعيد بن مسروق .. كان - رحمه الله عليه - من الحفاظ الموثقين، والفقهاء في الدين).

قلت: ولا يُخشى من عدم تصريحه بالسماع من جعفر؛ فقد تابعه أنس بن عياض فرَوَى الحديث عن جعفر.

(٤) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص ٤٩٧»: (محمد بن علي بن الحسين .. الباقر، ثقة فاضل).

(٥) هذا اللفظ «وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ» ثبت من رواية: (عبد الله بن المبارك، عن سفيان، عن جعفر).

وَبُتِيَ - بإسناد صحيح - من رواية: (وكيع، عن سفيان، عن جعفر)، كما في «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي نعيم.

وَبُتِيَ من رواية (أنس بن عياض، عن جعفر)؛ وهذا ظاهر من صنيع الإمام عبد الله الأنصاري في كتابه «ذم الكلام وأهله».

وبذلك يظهر لنا المراد من قول الإمام ابن خزيمة في صحيحه بعد أن ساق الرواية: (هَذَا لَفْظُ حَدِيثِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، وَلَفْظُ أَنَسِ بْنِ عِيَّاضٍ مُخَالَفٌ هَذَا اللَّفْظِ). انتهى

قال الشيخ الألباني في كتابه «إرواء الغليل، حديث رقم: ٦٠٨»: (وزاد النسائي: «وكل ضلالة في النار»، وهي عند البيهقي أيضاً في «الأسماء والصفات»، وسندها صحيح). انتهى

قال جمال الدين ابن منظور (٦٣٠ - ٧١١ هـ) في كتابه «لسان العرب»: (الطريقُ يسمَّى هُدًى .. فَلَانٌ يَهْدِي هَدًى فَلَانٍ: يَفْعَلُ مِثْلَ فَعْلِهِ وَيَسِيرُ سِيرَتَهُ .. وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: «إِنْ أَحْسَنَ الْهَدْيُ هَدًى مُحَمَّدٍ ﷺ»

أي: أَحْسَنَ الطَّرِيقِ وَالْهُدَايَةِ وَالطَّرِيقَةَ وَالنَّحْوَ وَالْهَيْئَةَ^(١)). انتهى

قلت: رسول الله ﷺ عاش واقعاً مُعَيَّناً، وَأَوْحَى إِلَيْهِ اللهُ تَعَالَى أَنْ يَسْلُكَ مَسْلَكًا مُحَدَّدًا - من جهة الاعتقاد والقول والفعل والتَّرك - يتناسب مع هذا الواقع الذي يعيش فيه ﷺ.

الآن عندنا واقع ومَسْلَكٌ يرتبطان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً.
فنقول: هذا الواقع سَلَكَ فيه رسول الله ﷺ هذا الْمَسْلَكَ.

فالإمام ابن خزيمة إنما قصد به الألفاظ التي زادها ابن المبارك في آخر روايته ولم يذكرها أنس، وإليك نص كلام الإمام ابن خزيمة كاملاً، ليتضح لكم ذلك:

قال: (« .. وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ »، ثُمَّ يَقُولُ: «بُيِّنْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ ..»، ثُمَّ يَقُولُ: « مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلَأَهْلِهِ، وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَلِإِيٍّ أَوْ عَلِيٍّ، وَأَنَا وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ ». هَذَا لَفْظُ حَدِيثِ ابْنِ الْمُبَارَكِ. وَلَفْظُ أَنَسِ بْنِ عِيَّاضٍ مُخَالِفٌ لِهَذَا اللَّفْظِ). انتهى كلام الإمام ابن خزيمة.

هذا المجموع المكوّن من الواقع والمسلك - يُمثّل سيرة رسول الله ﷺ وسُنَّته.
واقع + مَسْلَكَ = سُنَّة.

قال الإمام أبو منصور الأزهرى (٢٨٢ - ٣٧٠هـ) في كتابه «تهذيب اللغة»: (السُّنَّة: الطريقةُ المستقيمةُ المحمودة ..

قال شَمْر: السُّنَّةُ فِي الْأَصْل: سُنَّةُ الطَّرِيق، وَهُوَ طَرِيقٌ سَنَّهُ أَوَائِلُ النَّاسِ؛ فَصَارَ مَسْلَكًا لِمَنْ بَعْدَهُمْ^(١). انتهى

قلت: ولنضرب مثالا فقهيا يوضح ذلك:

الخمر واقِعُها أنها مُسْكِرَة، لذلك حكم الشرع بتحريم شربها، فكان الإسكار مرتبطًا بتحريم الشرب.

واقع الإسكار مرتبط بترك الشرب، هذا هو المسلك الذي سلكه رسول الله ﷺ مع هذا الواقع.

فلنحفظ هذه العبارة:

هذا الواقع سَلَكَ فيه رسول الله ﷺ هذا المَسْلَكَ.

هذا هو هَذِي محمد ﷺ المذكور في الحديث: «وَحَيْرُ الْهَدْيِ هَذِي مُحَمَّدٌ».

هذا هو الطريق الذي رسمه لنا رسول الله ﷺ وسار فيه، هذه هي سيرته ﷺ، هذه هي السُّنَّة التي أمرنا الله تعالى باتباعها.

فَمَنْ عَاشَ مِنَّا نَفْسَ الْوَاقِعِ الَّذِي عَاشَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَسْلُكْ نَفْسَ مَسْلُوكِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاخْتَرَعَ مَسْلُوكًا جَدِيدًا حَدِيثًا، فَسَيَكُونُ - حِينَئِذٍ - قَدْ خَالَفَ سُنَّةَ الرَّسُولِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ سَارَ فِي غَيْرِ الطَّرِيقِ الَّذِي سَارَ فِيهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَسَلَكَ مَسْلُوكًا مُخْتَرَعًا.

هذا هو الْمُحَدَّثُ المذكور في الحديث: «وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا».

هذا الْمَسْلُوكُ الْمُحَدَّثُ الجديد الْمُخْتَرَعُ يُسَمَّى «بِدْعَةً».

وهناك زيادة توضيح وتنبيه مهم نذكره عند الكلام على الحديث الثاني.

قال الإمام أبو منصور الأزهري (٢٨٢ - ٣٧٠ هـ) في كتابه «تهذيب اللغة»: (يُقَالُ: «سِقَاءٌ بَدِيعٌ» أَي: جَدِيدٌ ..

وَقَالَ الرَّجَاجُ: .. كُلُّ مَنْ أَنْشَأَ مَا لَمْ يُسَبِّقْ إِلَيْهِ - قِيلَ لَهُ: أَبْدَعْتَ؛ وَلِهَذَا قِيلَ لِمَنْ خَالَفَ السُّنَّةَ: «مُبْتَدِعٌ»؛ لِأَنَّهُ أَحْدَثَ فِي الْإِسْلَامِ مَا لَمْ يُسَبِّقْهُ إِلَيْهِ السَّلَفُ) ^(١). انتهى
وجاء في «لسان العرب» لجمال الدين ابن منظور (٦٣٠ - ٧١١ هـ): (الْبِدْعَةُ كُلُّ مُحْدَثَةٍ ..

وَأَبْدَعْتُ الشَّيْءَ: اخْتَرَعْتَهُ لَا عَلَى مِثَالٍ) ^(٢). انتهى

وقال أبو الفيض مرتضى الزبيدي (١١٤٥ - ١٢٠٥ هـ) في «تاج العروس من جواهر القاموس»: (أَبْدَعَ الشَّاعِرُ: أَتَى بِالْبَدِيعِ مِنَ الْقَوْلِ الْمُخْتَرَعِ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ

(١) تهذيب اللغة (٢/ ١٤٢-١٤٣).

(٢) لسان العرب (٦/ ٨).

سَابِقِ^(١). انتهى

وانظر سائر تصريحات أئمة اللغة في كتابنا هذا (الباب الخامس).

الحديث الثاني:

ثبت - بإسناد صحيح - في «سنن أبي داود» عن العُرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ، قَالَ: (صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَوَعظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفْتُ مِنْهَا الْعُيُونُ وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَأَنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةُ مُودِّعٍ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟

فَقَالَ: «أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ .. فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(٢).

قلت: قوله ﷺ: «فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي .. وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ» يدل على أنه ﷺ قَصَدَ «الْمُحَدَّثَاتِ» الذي خالف سُنَّتَهُ ﷺ، ولم يقصد «الْمُحَدَّثَاتِ» بمعناه العام في لغة العرب الذي يشمل كل جديد.

والمقصود بمخالفة السُّنَّةِ: أن يعيش المسلم نفس الواقع الذي عاشه ﷺ ثم يَسْلُكَ فِيهِ الْمُسْلِمَ مَسْلَكًا جَدِيدًا مُخْتَرَعًا غَيْرَ الْمَسْلُوكِ الَّذِي سَلَكَهُ الرَّسُولُ ﷺ مع هذا

(١) تاج العروس من جواهر القاموس (٢٠ / ٣١١).

(٢) سنن أبي داود (حديث رقم: ٤٦٠٧).

الواقع نفسه.

واقع عاشه الرسول ﷺ + مَسْلُكُ سَلَكِهِ الرسول ﷺ = سُنَّةُ الرسول ﷺ.

فيجب على المسلم اتِّباع المعادلة التالية:

واقع مطابق لواقع الرسول ﷺ + سلوك مطابق لِمَسْلُكِ الرسول ﷺ = اتِّباع سُنَّةِ الرسول ﷺ.

لكن انظروا المعادلة التالية:

واقع مطابق لواقع الرسول ﷺ + سلوك مُخَدَّث لم يَسْلُكِهِ الرسول ﷺ = مخالفة سُنَّةِ الرسول ﷺ.

والسؤال الآن:

ما هو المُخَدَّث الذي لا يخالف سُنَّةَ النبي ﷺ؟

الجواب: إذا واجه المسلم واقعًا جديدًا غير الواقع الذي عاشه الرسول ﷺ، فذلك يتطلب مَسْلُكًا جديدًا يتناسب مع هذا الواقع الجديد، وهذا المسلك الجديد سيكون في ضوء الشرع.

فمثل هذا المسلك الجديد سيكون مُخَدَّثًا، لكنه لا يخالف السُنَّة؛ لأن الواقع نفسه مُخَدَّث يختلف عن واقع الرسول ﷺ، فكان لابد له من مسلك مُخَدَّث يناسبه.

وإذا أردتم مثالًا يوضح ذلك، فاقراءوا مسألة تعدد صلاة الجمعة في أكثر من مسجد في كتابنا هذا (الباب التاسع).

الآن اتضح لنا أن قوله ﷺ: «فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي .. وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ» يدل على أنه ﷺ قصد «المُحَدَّث» الذي خالف سُنَّتَهُ ﷺ، ولم يقصد به معناه العام في لغة العرب والذي يشمل كل جديد.

وأما قوله ﷺ: «كل محدثة بدعة» فكل ما خالف السُّنَّةَ وخرج عنها يُسمى «بدعة»، هذا المعنى الشرعي للبدعة قد حدده الرسول ﷺ.

وأما قوله ﷺ: «وكل بدعة ضلالة» فالبدع بمعناها الشرعي الذي قرره النبي ﷺ - كلها ضلالة، فهذا عموم لا استثناء فيه، ولا يجادل في ذلك عاقل.

فكل جديد مُحَدَّث خالف سُنَّةَ الرسول ﷺ هو بدعة، فيكون ضلالة.

فهل يجزئ عاقل أن يقول: المحدث المخالف لسُنَّةِ الرسول ﷺ ليس ضلالة؟!!

وبهذا يتضح لكم وضوحاً قطعياً عموم قوله ﷺ: «كل بدعة ضلالة».

وهذا المعنى الشرعي الذي قرره رسول الله ﷺ للفظ «البدعة» هو أخص من معنى هذا اللفظ في لغة العرب.

فالبدعة في لسان العرب تعني: المحدث على غير مثال سابق، وهذا يشمل كل مُحَدَّث، سواء كان موافقاً لسنة الرسول ﷺ أو مخالفاً لها، وسواء كان في مجال العبادات (الشرع) أو في أمور الدنيا العادية والتي تُسَمَّى «العادات».

وفي ذلك يقول الصَّاحِب ابن عَبَّاد (٣٢٦ - ٣٨٥ هـ) في كتابه «المحيط في

اللغة»: (البِدْعَةُ: مَا اسْتُحْدِثَ مِنَ الدِّينِ وَغَيْرِهِ)^(١). انتهى

مثال المحدث في العاديات: وسائل النقل والمواصلات الحديثة.

مثال المحدث في الشرع: إخراج المشركين من جزيرة العرب، فهذا إنما حدث بعد وفاته ﷺ، لكنه ليس مخالفاً لِسُنَّتِهِ ﷺ؛ لأنه تم وفق قوله ﷺ: «أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»^(٢).

قال الإمام ابن تيمية في كتابه «الصارم المسلول على شاتم الرسول»: (عهد النبي ﷺ في مرضه أن يخرج اليهود والنصارى من جزيرة العرب، وأن لا يبقى بها دينان، فأنفذ عهده في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه)^(٣). انتهى

الحديث الثالث:

ثبت في «صحيح مسلم» عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»^(٤).

وفي «صحيح مسلم» أَيْضًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٥).

(١) المحيط في اللغة (١/ ٤٣٠).

(٢) صحيح البخاري (حديث رقم: ٢٩٩٧).

(٣) الصارم المسلول على شاتم الرسول (٢/ ٤٧٨)، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الناشر: دار ابن حزم - بيروت - ١٤١٧ هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عبد الله وغيره.

(٤) صحيح مسلم (حديث رقم: ١٧١٨).

(٥) صحيح مسلم (حديث رقم: ١٧١٨).

«الأمر» هنا معناه: الشأن والحال الذي كان عليه النبي ﷺ، ويدخل في ذلك أقواله وأفعاله وتركه.

وفي ذلك يقول جلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ) في كتابه «الزهر في علوم اللغة وأنواعها»: (لفظة «أمر» .. تجدها مستعملة في الحال والأفعال والشأن .. مثل: ﴿وَمَا أَمْرٌ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ «الأحقاف: ٩» يريد: جملة أفعاله وشأنه^(١)).

قلت: فَمَنْ أَخَذَتْ عَمَلًا يخالف ما كان عليه النبي ﷺ فعمله رد؛ يعني: مردود عليه، غير مقبول.

فلا بد أن يكون حالنا مثل حال النبي ﷺ، وشأننا مثل شأنه ﷺ؛ فنقول مثل قوله ﷺ، ونفعل مثل فعله ﷺ، ونترك ما تركه ﷺ. وسيأتي زيادة توضيح لمسألة الترك.

(١) الزهر في علوم اللغة وأنواعها (١/٢٨٧).

المطلب الثاني

هل قوله ﷺ: «كل بدعة ضلالة» عام؟ أم خاص؟

قوله ﷺ: «كل بدعة ضلالة» عام من جهة، وخاص من جهة ثانية.

فإذا سألتك: هل قوله ﷺ: «كل بدعة ضلالة» يشمل جميع المحدثات المخالفة للسنة؟

فجوابك: نعم، الحديث عام في كل محدث يخالف السنة.

هذا لأنك نظرت إلى لفظ «البدعة» بالمعنى الذي قرره الرسول ﷺ؛ وهو المعنى الشرعي؛ وهو المحدث المخالف لسنته ﷺ والخارج عنها.

لكن إذا فسرنا البدعة بمعناها اللغوي وسألتك:

هل قوله ﷺ: «كل بدعة ضلالة» يشمل جميع المحدثات؛ سواء وافقت السنة أو خالفتها، وسواء كانت في أمور الدين أو الدنيا؟

فجوابك: لا؛ فالحديث خاص بالمحدثات في الشرع؛ المخالفة لِسُنَّةِ النبي ﷺ، فالمحدثات في أمور الدنيا من طعام وشراب ووسائل مواصلات - ليست داخلية في قوله ﷺ: «كل بدعة ضلالة».

فالفارق هنا هو: هل ستنظر للفظ «البدعة» من خلال معناها العام في لغة العرب؟ أم من خلال معناها الشرعي الخاص الذي قرره رسول الله ﷺ؟

المنظار الذي ستنتظر من خلاله هو الذي يحدد: هل الحديث عام في كل المحدثات؟ أم خاص بمجال محدد من المحدثات؟

وبعبارة أخرى: هل ستنتظر بمنظار اللغة؟ أم بمنظار الشرع؟

وفي ذلك يقول الشيخ ملا أحمد بن عبد القادر الرومي (المتوفى ١٠٤١هـ) في كتابه «مجالس الأبرار ومسالك الأخيار»:

(البدعة لها معنيان:

أحدهما: لغوي عام؛ وهو الْمُحْدَث مُطْلَقًا، سواء كان من العادات أو من العبادات.

والثاني: شرعي خاص؛ وهو الزيادة في الدين والنقصان منه بعد الصحابة؛ بغير إذن من الشارع لا قولًا ولا فعلًا، لا صريحًا ولا إشارة.

فإنها في الحديثين وإن كانت عامة تشتمل جميع المحدثات لكن عمومها ليس بحسب معناها اللغوي العام؛ بل عمومها بحسب معناها الشرعي الخاص^(١). انتهى كلامه.

(١) مجالس الأبرار ومسالك الأخيار (ص ١٣٢)، مطبوع مع ترجمته «خزينة الأسرار - ١٢٨٣هـ».

المطلب الثالث

المقصود بمطابقة واقعنا لواقع الرسول ﷺ

من المُقَرَّر عند جميع العقلاء أن الإنسان حين يَسْلُك مَسْلُكا مُعَيَّنًا فإن الواقع المحيط به لا بد أن يكون قد توافر فيه شرطان:

الشرط الأول:

وجود معطيات في هذا الواقع تمثل الدوافع التي تدفعه إلى سلوك هذا المَسْلُك، وهذه يسميها العلماء: وجود المُقْتَضِي للفاعل، وهو الشيء الذي وجوده يقتضي ويتطلَّب الإتيان بهذا الفعل.

الشرط الثاني:

عدم وجود مانع يمنع من سلوك هذا المَسْلُك، فقد يوجد الدافع إلى الفعل لكن يوجد مانع يمنع من الإتيان بهذا الفعل.

فلا بد من توفر الشرطين معًا: وجود المُقْتَضِي للفاعل، وانتفاء المانع.

فمطابقة واقعنا لواقع النبي ﷺ يكون بوجود نفس المُقْتَضِي للفاعل في زمانه ﷺ وزماننا، وانتفاء الموانع في زمانه ﷺ وزماننا.

حيثُذ يكون أتباع السُّنَّة بأن نَسْلُك نفس المَسْلُك الذي سَلَكَه النبي ﷺ.

فلنحفظ العبارة مرة أخرى:

هذا الواقع سَلَكَ فيه رسول الله ﷺ هذا الْمَسْلَكُ.

هذا هو هَذِي محمد ﷺ المذكور في الحديث: «وَحَيْرُ الْهَدَى هَذِي مُحَمَّدٌ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا».

وهذه هي سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ المذكورة في الحديث: «عليكم بِسُنَّتِي .. وإياكم ومحدثات الأمور».

فالمسلم الذي يريد اتِّباعَ السُّنَّةِ عليه اتِّباعُ المعادلة التالية:

واقع مطابق لواقع الرسول ﷺ + سلوك مطابق لِمَسْلَكِ الرسول ﷺ = اتِّباع سُنَّةِ الرسول ﷺ.

المطلب الرابع

خلاصة تعريف «البدعة» في الشرع وفقاً لحديث النبي ﷺ

«البدعة» هي: طريقة في الدين مُخْتَرَعَة، تُخَالِفُ السُّنَّةَ، وَتُشَابِهُ الطَّرِيقَةَ الشَّرْعِيَّةَ.

وإليك شرح أجزاء هذا التعريف:

الجزء الأول: «طريقة في الدين مُخْتَرَعَة»:

نجد للبدعة تعريفاً دقيقاً في قوله ﷺ: «فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي .. وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ».

فالسُّنَّةُ هي الطريقة المُتَّبَعَةُ في الدين، يعني طريقة النبي ﷺ وسيرته، وما خالفها هو المُحَدَّثُ والبدعة.

فتكون البدعة هي: الطريقة المُخْتَرَعَة في الدين.

الجزء الثاني من تعريف البدعة: «تُخَالِفُ السُّنَّةَ»:

وفي ذلك يقول الإمام جلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ) في كتابه «الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع»: (البدعة عبارة عن فِعْلَةٍ تصادم الشريعة بالمخالفة، أو

توجب التعاطي عليها بزيادة أو نقصان^(١). انتهى

قلتُ: المقصود بمخالفة السُّنَّة أن يعيش المسلم نفس الواقع الذي عاشه ﷺ ثم يَسْلُك فيه المسلم مَسْلَكًا جديدًا مُخْتَرَعًا غَيْرَ الْمَسْلُكِ الَّذِي سَلَكَهُ الرَّسُولُ ﷺ مع هذا الواقع نَفْسَهُ.

واقع عاشه الرسول ﷺ + مَسْلُكُ سَلَكَهُ الرَّسُولُ ﷺ = سُنَّةُ الرَّسُولِ ﷺ.

أما إذا كان الواقع المتعلق بمسألتنا يختلف عن الواقع في عهد النبي ﷺ، فحينئذ لا يكون عندنا سُنَّةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ خاصة بالتعامل مع هذا الواقع (من جهة الفعل أو التَّرك)، فإذا لم يكن هناك توجيه نبوي خاص بالتعامل مع هذا الواقع، فحينئذ يجتهد العلماء للتعامل مع هذا الواقع في ضوء قواعد الشرع وأصوله.

وقد سبق بيان هذا تفصيلاً.

الجزء الثالث من تعريف البدعة: «تَشَابُهُ الطَّرِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ»:

الْمُخْتَرَعُ لَمْ يَتَّبِعِ الطَّرِيقَةَ الَّتِي شَرَعَهَا اللَّهُ تَعَالَى، فَاخْتَرَعَ طَرِيقَةً مِنْ عِنْدِهِ؛ فَكَانَ هَذَا الْمُخْتَرَعُ جَعَلَ نَفْسَهُ مُشَرَّعًا.

فعلى الرغم من مطابقة واقع النبي ﷺ لواقع هذا الْمُخْتَرَعِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَسْلُكِ مَسْلُكَ النَّبِيِّ ﷺ؛ بَلْ اخْتَرَعَ مَسْلَكًا جَدِيدًا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، فَاخْتَرَعَ طَرِيقَةً وَسَارَ عَلَيْهَا، فَجَعَلَ نَفْسَهُ مُشَرَّعًا مِنْ حَيْثُ إِنَّ طَرِيقَتَهُ تَشَابَهَ الطَّرِيقَةَ الشَّرْعِيَّةَ.

والمقصود بالمشابهة هنا أن الشرع - على سبيل المثال - شرع صلاة التراويح في

(١) الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع (ص ٨١)، الناشر: دار ابن القيم، تحقيق: مشهور سلمان

شهر رمضان، فيأتي هذا المُمخَّرِع ويخترع صلاة اسمها «صلاة الرغائب» في أول ليلة جمعة من شهر رجب.

فالمشابهة بمعنى أنه جعل نفسه كصاحب الشرع، فلم يتَّبِع الطريقة التي شرعها الله تعالى؛ بل أخذ يزيد وينقص منها كأنه مُشَرِّع.

وفي ذلك يقول الإمام جلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ) في كتابه «الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع»: (وكل بدعة ضلالة، وكل اجتماع يتكرر بتكرر الأسابيع والشهور والأعوام غير الاجتماعات المشروعة هو المبتدع، ففَرَّق بين ما يُفَعَّل مِن غَيْر ميعاد وَيَبْنَى ما يُتَّخَذُ سُنَّةً وعادة؛ فإن ذلك يُضَاهِي المشروع ..

وأصل هذا أن العبادات المشروعة التي تتكرر بتكرر الأوقات حتى تَصِيرُ سُنَّةً ومواسم، قد شرع الله منها ما فيه كفاية المُتَعَبِّد، فإذا أُحْدِث اجتماع زائد، كان مضاهاة لِمَا شرعه الله تعالى وسُنَّة رسوله، وفيه من المفاصد ما تَقَدَّم التنبيه عليه، بخلاف ما يفعله الرجل وحده أو الجماعة المخصوصة أحياناً، أو نحو ذلك.

يُفَرِّق بين الكبير الظاهر، والقليل الخفي، والمعتاد وغير المعتاد^(١). انتهى كلام السيوطي.

(١) الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع (ص ١٧٩ - ١٨٠).

خلاصة تعريف «البدعة»:

«البدعة» هي: طَرِيقَةٌ فِي الدِّينِ مُحْتَرَعَةٌ، تَخَالِفُ السُّنَّةَ، وَتُشَابِهُ الطَّرِيقَةَ الشَّرْعِيَّةَ^(١).

(١) ذكر الإمام الشاطبي في كتابه «الأعتصام»، ٣٧/١ تعريفين للبدعة، قال في أحدهما:

(فَالْبِدْعَةُ إِذَنْ عِبَارَةٌ عَنْ: طَرِيقَةٍ فِي الدِّينِ مُحْتَرَعَةٍ، تُضَاهِي الشَّرْعِيَّةَ، يُقْصَدُ بِالسُّلُوكِ عَلَيْهَا الْمُبَالَغَةُ فِي التَّعَبُّدِ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ). انتهى

لكن الإمام الشاطبي زاد قَيْدًا في تعريف «البدعة» وهو كون فاعلها قصد بها المبالغة في التعبد لله تعالى.

وقد ذكر الإمام الشاطبي تعريفًا ثانيًا للبدعة ليس فيه هذا القيد، وإنما زاد في التعريف الثاني كلامًا فَسَّرَ بعدها بقصد تحصيل المصالح في الدنيا أو الآخرة، وذكر في أمثلة مصالح الدنيا: قصد التمتع بلذة الدقيق المنخول، والتمتع بالبناءات المُشَيِّدَة.

والذي أراه هو تعريف البدعة دُونَ اشتراط قَيْدِ قَصْدِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ اشْتِرَاطَ هَذَا الْقَيْدِ لَا يَظْهَرُ لِي دَلِيلُهُ، وَلِبَيَانِ ذَلِكَ نَذَكُرُ الْمَثَالَ التَّالِيَّ:

من المعلوم أن المسلمين كانوا يؤدون صلاة الجمعة في مسجد واحد فقط في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك في عهد الصحابة.

لو افترضنا - بعد عصر الصحابة - أن المسجد كان واسعاً بحيث يتسع لأهل المدينة كلهم في صلاة الجمعة؛ لكن تكاسل الناس عن الذهاب إلى المسجد الجامع وصلى كل منهم في أقرب مسجد إلى بيته لتوفير الوقت والجهد، وسار الناس على ذلك تاركين سُنَّةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في عدم تعدُّد صلاة الجمعة.

فهذه بدعة؛ لمخالفتهم لِسُنَّةِ النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن تعدد الجمعة هنا يخالف السُّنَّةَ، فيكون بدعة؛ لأنهم ساروا على طريقة غير الطريقة التي سارها النبي صلى الله عليه وسلم، والناس لم يفعلوا ذلك بقصد التقرب، وإنما تكاسلاً لتحصيل مصالح دنيوية.

والشاطبي يُسمِّي هذا معصية، فهناك خلاف في التسمية، قال في كتابه «الاعتصام، ١/ ٤٤»: (فَإِنْ قِيلَ: فَتَارِكُ الْمَطْلُوبَاتِ الشَّرْعِيَّةِ نَذْبًا أَوْ وَجُوبًا، هَلْ يُسَمَّى مُبْتَدِعًا أَمْ لَا؟).

فَالْجَوَابُ: أَنَّ التَّارِكَ لِلْمَطْلُوبَاتِ عَلَى صَرِيحٍ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَتْرُكَهَا لِغَيْرِ التَّدِينِ: إِمَّا كَسَلًا، أَوْ تَضَيُّعًا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الدَّوَاعِي النَّفْسِيَّةِ؛ فَهَذَا الضَّرْبُ رَاجِعٌ إِلَى الْمُخَالَفَةِ لِلْأَمْرِ، فَإِنْ كَانَ فِي وَاجِبٍ فَمَعْصِيَةٌ. انتهى

قلتُ: لكن أرى فرقاً بين مجرد المعصية من شخص وبين مخالفة طريقة النبي ﷺ واختراع طريقة جديدة في الدين؛ كما في تعدد صلاة الجمعة مع عدم الحاجة إليها.

فهل الإمام الشاطبي لا يُسمي مثل ذلك «بدعة» ويكتفي بتسميته «معصية»؟

الباب السابع

كشَف أكاذيب وجهالات الغماري حول:

«البدعة» في حديث الرسول ﷺ

الكذبة الأولى

زَعَمَهُ أَنَّ الْبِدْعَةَ فِي عُرْفِ الشَّرْعِ نَوْعَانِ

قال عبد الله الغماري في كتابه «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ٨»: (البدعة في عُرْفِ الشَّرْعِ نوعان: محمودة ومذمومة). انتهى كلامه

قلتُ: هذا زَعَمٌ كاذبٌ مفضوح؛ فلم يأت في نصوص الشَّرْعِ إلا ذم البدعة، فكيف يزعم الغماري أن هناك بدعة محمودة في عُرْفِ الشَّرْعِ؟!!

فقد ثَبَتَ في «صحيح مسلم» أن رسول الله ﷺ: «كل بدعة ضلالة»^(١).

فأيُّ عُرْفٍ هذا الذي زَعَمَهُ الغماري وقد صَرَّحَ رسول الله ﷺ بأن البدع كلها ضلالة؟!!

وإليكم تصريحات جَمَعَ من كبار أهل العلم لفضح كذب هذا الزعم:

١ - تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (٦٨٣ - ٧٥٦ هـ):

جاء في «فتاوى السبكي» أنه قال: (فَالْبِدْعَةُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لَفْظٌ مَوْضُوعٌ فِي الشَّرْعِ لِلْحَادِثِ الْمَذْمُومِ، لَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ)^(٢). انتهى

وقد مرَّ زيادةً تفصيل ومزيد من التصريحات في كتابنا هذا (الباب السادس) في

(١) صحيح مسلم (حديث رقم: ٨٦٧).

(٢) فتاوى السبكي (١٠٨/٢).

مبحث: («كل بدعة ضلالة»: هل هو عام؟ أم خاص؟).

٢ - الحافظ زين الدين ابن رجب (٧٣٦ - ٧٩٥هـ): قال في كتابه «جامع العلوم والحكم»: «فَقَوْلُهُ ﷺ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» مِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ، لَا يَخْرُجُ عَنْهُ شَيْءٌ، وَهُوَ أَصْلٌ عَظِيمٌ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ»^(١). انتهى

وقال أيضا: (البدعة المذمومة: ما ليس لها أصل من الشريعة يُرجع إليه، وهي البدعة في إطلاق الشرع)^(٢). انتهى

قلت: فقد صرح الإمام الحافظ ابن رجب بأن الشرع لا يُطلق لفظ «البدعة» إلا على المذموم.

٣ - الإمام بدر الدين الزركشي (٧٤٥ - ٧٩٤هـ): قال في كتابه «المشور في القواعد»: («الْبِدْعَةُ»: قَالَ ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ: هِيَ فِي اللُّغَةِ إِحْدَاثُ سُنَّةٍ لَمْ تَكُنْ، وَتَكُونُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ ..

فَأَمَّا فِي الشَّرِّ: فَمَوْضُوعَةٌ لِلْحَادِثِ الْمَذْمُومِ)^(٣). انتهى

٤ - الحافظ ابن حجر (٧٧٣ - ٨٥٢هـ): قال في كتابه «فتح الباري شرح

(١) جامع العلوم والحكم (ص ٢٦٦).

(٢) جامع العلوم والحكم (ص ٢٦٧)، تأليف: زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، الطبعة: السابعة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

(٣) المشور في القواعد (١/ ٢١٧)، تأليف: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: د. تيسير فائق، الناشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

صحيح البخاري: (وَأَمَّا «الْبِدْع» فَهُوَ جَمْعُ بَدْعَةٍ .. وَيَخْتَصُّ فِي عُرْفِ أَهْلِ الشَّرْعِ بِمَا يُدْمُ) ^(١). انتهى

٥ - الإمام الحافظ شمس الدين السخاوي (٨٣١ - ٩٠٢ هـ):

قال في كتابه «فتح المغيث شرح ألفية الحديث»: («البدعة»): هي ما أُخْدِثَ على غير مثال متقدم .. ولكنها خُصِّتْ شرعاً بالمذموم ^(٢). انتهى

٦ - شهاب الدين ابن حجر الهيتمي (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ): قال في «الفتاوى الحديثية»: (البدعة الشرعية ضلالة كما قال ﷺ). قال: ومن العلماء من قسمها إلى حسن وغير حسن، فإنما قسم البدعة اللغوية، ومن قال «كل بدعة ضلالة» فمعناه: (البدعة الشرعية) ^(٣). انتهى

٧ - الإمام شهاب الدين أبو شامة (٥٩٩ - ٦٦٥ هـ): قال في كتابه «الباعث على إنكار البدع والحوادث»: (قد غلب لفظ «البدعة» على الحدث المكروه في الدين مهما أطلق هذا اللفظ، ومثله لفظ: «المبتدع» لا يكاد يستعمل إلا في الذم) ^(٤). انتهى

٨ - الإمام أبو القاسم ابن جزى (٦٩٣ - ٧٤١ هـ): قال في كتابه «القوانين الفقهية»: (فالخير كله في التمسك بالكتاب والسنة، والافتداء بالسلف الصالح،

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢٧٨/١٣).

(٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣٢٦/١)، تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان - ١٤٠٣ هـ، الطبعة: الأولى.

(٣) الفتاوى الحديثية (ص ٢٨١)، الناشر: مصطفى البابي الحلبي، ط. الثانية

(٤) الباعث على إنكار البدع والحوادث (ص ٢٠).

وتجنب كل محدث وبدعة، وقد كان المتقدمون يذمون البدع على الإطلاق^(١). انتهى

٩ - الإمام ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ): قال في «مجموع الفتاوى»: (الْمُحَافَظَةُ عَلَى عُمُومِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «كُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» مُتَعَيِّنٌ وَأَنَّهُ يَجِبُ الْعَمَلُ بِعُمُومِهِ)^(٢).

وقال في كتابه «اقتضاء الصراط المستقيم»: (ولا يحل لأحد أن يقابل هذه الكلمة الجامعة من رسول الله ﷺ الكلية وهي قوله: «كل بدعة ضلالة» بسلب عمومها؛ وهو أن يقال: «ليست كل بدعة ضلالة» فإن هذا إلى مشاقة الرسول أقرب منه إلى التأويل)^(٣). انتهى

الخلاصة:

إذا كان الغماري يجهل هذه التصريحات من كبار أهل العلم، فلماذا تكلم فيها هو جاهل به؟!

وإذا كان يعلم هذه التصريحات ثم تجرأ وقال: (البدعة في عُرف الشرع نوعان: محمودة ومذمومة) فكيف تجرأ وكذب دون استحياء أو خوف من الله تعالى؟!

إن كانت الثانية فسيكون - والعياذ بالله - ممن قال الله تعالى فيهم: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ فَمَن يَعِدُ اللَّهَ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ٢٣].

(١) القوانين الفقهية (ص ١٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٧٠/١٠).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (ص ٢٧٤).

الكذبة الثانية

زَعَمَهُ أَنَّ الْعُلَمَاءَ مُتَّفِقُونَ عَلَى انْقِسَامِ الْبِدْعَةِ إِلَى مَحْمُودَةٍ وَمَذْمُومَةٍ

قال عبد الله الغماري في كتابه «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ١٣- ١٤»: (العلماء متفقون على انقسام البدعة إلى محمودة ومذمومة، وأن عمر رضي الله عنه أول من نطق بذلك. ومتفقون على أن قول النبي صلى الله عليه وسلم: «كل بدعة ضلالة» عام مخصوص. ولم يشذ عن هذا الاتفاق إلا الشاطبي صاحب «الاعتصام»، فإنه أنكر هذا الانقسام، وزعم أن كل بدعة مذمومة). انتهى كلامه

قلت: لم أكن أتصور أن يتجرأ مُسلم على أن يكذب هذا الكذب الصريح، لكن الغماري فعَلَهَا!!

فهذا الاتفاق المزعوم ما هو إلا كذب صريح على أهل العلم وأئمة الإسلام، وبيان ذلك في مطلبين:

المطلب الأول: بيان كذب ما زعمه الغماري من اتفاق العلماء وشذوذ الإمام الشاطبي.

المطلب الثاني: بيان كذب ما زعمه الغماري من قول العلماء بأن في العبادات بدعاً حسنة.

وإليكم تفصيل ذلك:

المطلب الأول: بيان كذب ما زعمه الغماري من اتفاق العلماء وشدوذ الإمام

الشاطبي:

سننقل لكم تصريحات كبار أئمة الإسلام بأن البدعة في الشرع كلها ضلالة،
وعلى رأسها تصريح رسول الله ﷺ:

١ - رسول الله ﷺ:

ثبت في «صحيح مسلم» عن رسول الله ﷺ أنه قال: «كُلُّ بدعة ضلالة»^(١).

قلتُ: فلم يُقسَم النبي ﷺ البدعة إلى محمودة ومذمومة.

٢ - عبد الله بن مسعود ؓ صاحب رسول الله ﷺ:

ابن مسعود ؓ ثبت عنه أنه كان شديد الإنكار على من يبتدع أي شيء في
العبادات لم يفعله النبي ﷺ.

فقد ثبت - بإسناد صحيح - عن ابن مسعود ؓ أنه قال: (اتبعوا ولا تبتدعوا؛
فقد كفيتم، وكل بدعة ضلالة)^(٢).

(١) صحيح مسلم (حديث رقم: ٨٦٧).

(٢) رواه الإمام أبو خيثمة في كتابه «العلم، ص ٢٦»، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة:
الأولى / ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

وقال الشيخ الألباني في تحقيقه: (هذا إسناد صحيح، وإبراهيم - وهو ابن يزيد النخعي -
وإن كان لم يُذكر عبد الله - وهو ابن مسعود - فقد صح عنه أنه قال: إذا حدثكم عن رجل عن
عبد الله، فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال عبد الله، فهو عن غير واحد عن عبد الله).

وروى الإمام عبد الرزاق - بإسناد صحيح - في «المصنف» ^(١) عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: (ذَكَرَ لَابْنِ مَسْعُودٍ قَاصٌّ يَجْلِسُ بِاللَّيْلِ، وَيَقُولُ لِلنَّاسِ: «قُولُوا كَذًّا»، «قُولُوا كَذًّا». فَقَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَخْبِرُونِي»، فَأَخْبَرُوهُ، قَالَ: فَجَاءَ عَبْدُ اللَّهِ مُتَقَنِّعًا، فَقَالَ: «مَنْ عَرَفَنِي فَقَدْ عَرَفَنِي، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفَنِي، فَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، تَعْلَمُونَ أَنَّكُمْ لَأَهْدَى مِنْ مُحَمَّدٍ وَأَصْحَابِهِ، أَوْ إِنَّكُمْ لَمُتَعَلِّقُونَ بِذَنْبٍ ضَلَالَةٍ»).

قلت: وهذه القصة رويت تفصيلًا بإسناد فيه مقال، لكن يشهد له أن أصل القصة ثابت بهذا الإسناد الصحيح المذكور في «مصنف عبد الرزاق» وإليك الرواية المفصلة:

جاء في «سنن الدارمي» عن عمرو بن سلمة، قال: (كُنَّا نَجْلِسُ عَلَى بَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه .. فَجَاءَنَا أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: .. يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنِّي رَأَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ آتِفًا أَمْرًا أَنْكَرْتُهُ .. قَالَ: فَمَا هُوَ؟ .. قَالَ: رَأَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ قَوْمًا حَلَقًا جُلُوسًا يَنْتَظِرُونَ الصَّلَاةَ، فِي كُلِّ حَلَقَةٍ رَجُلٌ، وَفِي أَيْدِيهِمْ حَصَا، فَيَقُولُ: كَبُرُوا مِائَةً. فَيَكْبُرُونَ مِائَةً، فَيَقُولُ: هَلَّلُوا مِائَةً. فَيَهَلِّلُونَ مِائَةً، وَيَقُولُ: سَبَّحُوا مِائَةً. فَيَسَبِّحُونَ مِائَةً).

قَالَ: فَمَاذَا قُلْتَ لَهُمْ؟ قَالَ: مَا قُلْتُ لَهُمْ شَيْئًا؛ انْتَظَارَ رَأْيِكَ أَوْ انْتَظَارَ أَمْرِكَ.

قَالَ: أَفَلَا أَمَرْتُهُمْ أَنْ يَعُدُّوا سَيِّئَاتِهِمْ، وَصَمِنَتْ لَهُمْ أَنْ لَا يَضِيعَ مِنْ حَسَنَاتِهِمْ؟!!

ثُمَّ مَضَى وَمَضَيْنَا مَعَهُ حَتَّى أَتَى حَلَقَةً مِنْ تِلْكَ الْحَلَقِ، فَوَقَفَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: مَا

(١) مصنف عبد الرزاق (٣/ ٢٢١، رقم: ٥٤٠٨)، وانظر بيان صحة الإسناد تفصيلًا في كتابنا هذا

هَذَا الَّذِي أَرَأَكُمْ تَصْنَعُونَ؟!

قَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَصَا نَعْدُ بِهِ التَّكْبِيرَ وَالتَّهْلِيلَ وَالتَّسْبِيحَ.

قَالَ: .. وَنَحْنُكُمْ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، مَا أَسْرَعَ هَلَكَتُكُمْ ! هَؤُلَاءِ صَحَابَةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ مُتَوَافِرُونَ، وَهَذِهِ ثِيَابُهُ لَمْ تَبَلْ، وَآيَتُهُ لَمْ تُكْسَرْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّكُمْ لَعَلَى مِلَّةٍ هِيَ أَهْدَى مِنْ مِلَّةِ مُحَمَّدٍ، أَوْ مُفْتَتِحُ بَابِ ضَلَالَةٍ.

قَالُوا: وَاللَّهِ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَا أَرَدْنَا إِلَّا الْخَيْرَ.

قَالَ: وَكَمْ مِنْ مُرِيدٍ لِلْخَيْرِ لَنْ يُصِيبَهُ ..^(١).

٣ - عبد الله بن عمر رضي الله عنه صاحب رسول الله ﷺ:

ثَبَّتَ - بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ^(٢) - فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى السَّنَنِ الْكُبْرَى» لِلْإِمَامِ الْبَيْهَقِيِّ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَإِنْ رَأَاهَا النَّاسُ حَسَنَةً»^(٣).

(١) سنن الدارمي (١/ ٧٩)، تأليف: عبد الله بن عبد الرحمن أبي محمد الدارمي، دار النشر: دار

الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: فواز أحمد، خالد السبع العلمي.

(٢) قال الشيخ الألباني في «أحكام الجنائز»: (قال ابن عمر رضي الله عنهما: «كل بدعة ضلالة، وإن

رأها الناس حسنة». رواه ابن بطة في «الإبانة عن أصول الديانة، ٢ / ١١٢ / ٢»، واللالكائي

في «السنة، ١ / ٢١ / ١» موقوفا بإسناد صحيح).

قلت: انظر بيان صحة الإسناد تفصيلاً في كتابنا هذا (ص ٥١١).

(٣) المدخل إلى السنن الكبرى (ص ١٨٠)، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبي بكر، دار

النشر: دار الخلفاء - الكويت - ١٤٠٤هـ، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي.

وثبت - بإسناد حسن - في «سنن أبي داود» عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: (كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ، فَتَوَبَّ رَجُلٌ فِي الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ، قَالَ: «اُخْرُجْ بِنَا؛ فَإِنَّ هَذِهِ بَدْعَةٌ»^(١)).

وروى الحاكم - بإسناد صحيح - في «المستدرک علی الصحیحین» عَنْ نَافِعٍ: (أَنَّ رَجُلًا عَطَسَ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَأَنَا أَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَلَكِنْ لَيْسَ هَكَذَا، عَلِمْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا عَطَسَ أَحَدُنَا، أَنْ يَقُولَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ»^(٢)).

وابن عمر رضي الله عنهما من فقهاء أصحاب رسول الله ﷺ.

فهل قسّم البدعة إلى محمودة ومذمومة كما زعم الغماري؟!

فأين هذا الاتفاق الكاذب الذي زعمه الغماري!!

٤ - الإمام مالك بن أنس (٩٣ - ١٧٩ هـ):

قال الإمام الشاطبي (المتوفى: ٧٩٠ هـ) في كتابه «الاعتصام»: (ذَكَرَ ابْنُ حَبِيبٍ .. قَالَ: وَقَدْ حَدَّثَنِي ابْنُ الْمَاجِشُونِ أَنَّهُ سَمِعَ مَالِكًا يَقُولُ: «مِنْ أَحَدَثٍ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سَلْفُهَا؛ فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَانَ الرِّسَالَةَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٥١٣]).

(١) سنن أبي داود (١/ ١٤٨، رقم: ٥٣٨)، وانظر بيان حُسن الإسناد في كتابنا هذا (ص ٥١٣).

(٢) المستدرک علی الصحیحین (٤/ ٢٩٥)، وانظر بيان صحة الإسناد تفصيلًا في كتابنا هذا

(ص ٥١٤).

[٣]، فَمَا لَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ دِينًا؛ فَلَا يَكُونُ الْيَوْمَ دِينًا^(١). انتهى

٥ - الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ):

قال الإمام ابن تيمية في مجموع الفتاوى: (قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رِسَالَةِ عَبْدِ وَاسِعِ بْنِ مَالِكٍ: «أَصُولُ السُّنَّةِ عِنْدَنَا: التَّمَسُّكُ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْإِقْتِدَاءُ بِهِمْ، وَتَرْكُ الْبِدْعِ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ. وَالسُّنَّةُ عِنْدَنَا: آثَارُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»). انتهى^(٢).

قلتُ: فالإمام أحمد بن حنبل - وهو إمام أهل السنة - قد أعلنها صراحة أن كل بدعة ضلالة، ولم يُقسمها إلى محمودة ومذمومة.

والسؤال الآن:

أين هذا الاتفاق الكاذب الذي زعمه الغماري من أن العلماء متفقون على تقسيم البدعة إلى محمودة ومذمومة!!؟

٦ - الإمام أبو محمد البرهاري^(٣) (٢٣٣ - ٣٢٩ هـ): قال في كتابه «شرح

(١) الاعتصام (١/٤٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/١٠٢).

(٣) قال الإمام ابن أبي يعلى الفراء (٤٥١ - ٥٢٦ هـ) في كتابه «طبقات الحنابلة، ٢/١٨»: (الحسن بن علي بن خلف أبو محمد البرهاري .. كان أحد الأئمة العارفين والحفاظ للأصول المتقين والثقات المؤمنين . صحب جماعة من أصحاب إمامنا أحمد). انتهى

وقال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء، ١٥/٩٠»: (شَيْخُ الْحَنَابِلَةِ، الْقُدْوَةُ، الْإِمَامُ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ خَلْفٍ الْبَرْهَارِيُّ، الْفَقِيه.

السُّنة»: (كل بدعة ضلالة، والضلال وأهله في النار .. واعلم أن الناس لم يبتدعوا بدعة قط حتى تركوا من السنة مثلها، فاحذر المحرمات من الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، والضلالة وأهلها في النار ..

وكذلك كل بدعة أحدثت في هذه الأمة كان أولها صغيراً يُشبه الحق؛ فاغتر بذلك مَنْ دَخَلَ فيها، ثم لم يستطع المخرج منها، فعظمت وصارت ديناً يُدَّان بها، فخالف الصراط المستقيم؛ فخرج من الإسلام^(١). انتهى

٧ - جميع علماء المالكية المتقدمين حتى القرن السابع:

قال الإمام شهاب الدين القرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ) في كتابه «الفروق»: (اعلم أنَّ الْأَصْحَابَ - فِيمَا رَأَيْتَ - مُتَّفِقُونَ عَلَى إِنْكَارِ الْبِدْعِ. نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ وَغَيْرُهُ. وَالْحَقُّ التَّفْصِيلُ، وَأَنَّهَا خَمْسَةُ أَقْسَامٍ)^(٢). انتهى

وعلق على ذلك الإمام الشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ) في كتابه «الاعتصام» قائلاً: (فما ذكره القرافي عن الأصحاب من الاتفاق على إنكار البدع - صحيح، وما قسمه فيها غير صحيح.

ومن العجب حكاية الاتفاق مع المصادمة بالخلاف، ومع معرفته بما يلزمه في

كَانَ قَوَالاً بِالْحَقِّ، دَاعِيَةً إِلَى الْأَثَرِ، لَا يَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً. انتهى

(١) شرح السنة (ص ٢٢-٢٣)، تأليف: الحسن بن علي بن خلف البرهاري أبي محمد، دار النشر:

دار ابن القيم - الدمام - ١٤٠٨هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد سعيد سالم الفحطاني.

(٢) الفروق (٤/ ٣٤٥)، تأليف: أبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، دار النشر: دار

الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: خليل المنصور.

خرق الإجماع، كأنه إنما اتبع في هذا التقسيم شيخه من غير تأمل^(١). انتهى

وقال مُحَمَّدٌ عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ (١٢٨٧ - ١٣٦٧ هـ) - مُفْتِي الْمَالِكِيَةِ بِمَكَّةَ - فِي كِتَابِهِ «تَهْذِيبُ الْفُرُوقِ وَالْقَوَاعِدِ السَّنِّيَّةِ فِي الْأَسْرَارِ الْفَقْهِيَّةِ»:

(وَالَّذِي يَتَحَصَّلُ مِنْ جَمِيعِ مَا ذُكِرَ أَنَّ طَرِيقَةَ أَصْحَابِ مَالِكٍ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَى الْأَصْلِ، وَاخْتَارَهَا الشَّاطِئِيُّ وَبَنَى عَلَيْهَا كِتَابَهُ «الْإِعْتَصَامَ» مِنْ أَنَّ الْبِدْعَ لَا تَكُونُ إِلَّا قَبِيحَةً، مِنْهَا عَنْهَا)^(٢). انتهى

قلت: فيها هو الإمام الشاطبي يؤيد القول الذي اتفق عليه الأئمة المتقدمون من إنكار كل بدعة، وينكر تقسيمها إلى محمودة ومذمومة.

وأما الأقسام التي ذكرها الإمام القرافي فإنما قصد إدخال المخترعات في أمور الدنيا العادية، وسيأتي بيان ذلك في المطلب الثاني.

والسؤال الآن:

لماذا زعم الغماري - زَعَمًا كَاذِبًا - أَنَّ الْإِمَامَ الشَّاطِئِيَّ شَذَّ عَنْ الْعُلَمَاءِ حِينَ أَنْكَرَ كُلَّ بَدْعَةٍ؟!!

٨ - الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ ابْنُ جَزِي (٦٩٣ - ٧٤١ هـ): قَالَ فِي كِتَابِهِ «الْقَوَائِنُ الْفَقْهِيَّةُ»: (فَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي التَّمَسُّكِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالِاقْتِدَاءِ بِالسَّلَفِ الصَّالِحِ، وَتَجَنُّبِ كُلِّ مُحَدَّثٍ وَبَدْعَةٍ).

وقد كان المتقدمون يذمون البدع على الإطلاق، وقال المتأخرون: إنها خمسة

(١) الاعتصام (١/١٩٢).

(٢) تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية (٤/٣٥٨)، الناشر: دار الكتب العلمية.

أقسام^(١). انتهى

قلت: فالإمام الشاطبي لم يشذ حين أنكر كل بدعة، بل قوله هو قول الأئمة المتقدمين، وهو الذي اتفق عليه أصحاب الإمام مالك كما قال القرافي نفسه.

٩ - ابن أبي زيد القيرواني (٣١٠ - ٣٨٦ هـ):

قال في كتابه «الجامع»: (التسليم للسنن لا تعارض برأي ولا تُدفع بقياس، وما تأوله منها السلف الصالح تأولناه، وما عملوا به عملناه، وما تركوه تركناه .. وكل ما قدّمنا ذكره فهو قول أهل السنة وأئمة الناس في الفقه والحديث)^(٢). انتهى

وقال في كتابه «الرسالة» في باب «ما تنطق به الألسنة وتعتقده الأفئدة من واجب أمور الديانات»:

(واتباع السلف الصالح واقتفاء آثارهم .. وَتَرَكُ كُلُّ مَا أَحَدَتْهُ الْمُحَدِّثُونَ)^(٣).

وشرحه أحمد بن سالم النفراوي (١٠٤٤ - ١١٢٦ هـ) في كتابه «الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني»، فقال: («وَتَرَكُ كُلُّ مَا أَحَدَتْهُ الْمُحَدِّثُونَ» وَلَمَّا كَانَ كُلُّ خَيْرٍ فِي اتِّبَاعِ مَنْ سَلَفَ وَكُلُّ شَرٍّ فِي ابْتِدَاعِ مَنْ خَلَفَ - قَالَ: وَيَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ تَرْكُ فِعْلِ كُلِّ مَا أَحَدَتْهُ الْمُحَدِّثُونَ مِنَ الْإِبْتِدَاعَاتِ الْمُخَالِفَةِ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ» .

(١) القوانين الفقهية (ص ١٧).

(٢) الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ (ص ١١٧)، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت والمكتبة العتيقة بتونس، تحقيق: عثمان بطيخ وأبي الأحنف، الطبعة: الثانية/ ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

(٣) الرسالة (ص ٩).

وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَيُّضًا: «إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ» .. وَمَا خَالَفَ ذَلِكَ فَبِدْعَةٌ وَضَلَالَةٌ؛ فَلَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ^(١). انتهى

وقال النفراوي أيضًا: (مَنْ قَالَ: «إِنَّ الْبِدْعَةَ تَغْتَرِيهَا الْأَحْكَامُ الْخَمْسَةُ» كَابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَالْقَرَّافِيِّ وَغَيْرِهِمَا، وَهَذَا أَقْرَبُ لِمَعْنَاهَا لُغَةً .. أَتَمَّا: مَا فُعِلَ مِنْ غَيْرِ سَبْقٍ مِثَالٍ)^(٢). انتهى

١٠ - الإمام أبو المظفر السمعاني (٤٢٦ - ٤٨٩ هـ): قال في كتابه «الانتصار لأصحاب الحديث»: (قد وَرَدَتِ الأحاديثُ حائِثَةً على لزومِ سنته واجتنابِ كل بدعة)^(٣). انتهى

وقال أيضًا: (قد دَلَّلْنَا - فيما سبق - بالكتابِ الناطقِ من الله - عز وجل - ومن قولِ النبي ﷺ ومن أقوالِ الصحابة رضي الله عنهم أَنَّا أُمِرْنَا بِالِاتِّبَاعِ .. وَنُهِينَا عَنِ الْإِبْتِدَاعِ، وَرُجِرْنَا عَنْهُ).

وشعار أهل السنة: اتَّبَاعُهُمُ السَّلَفُ الصَّالِحُ، وَتَرْكُهُمْ كُلِّ مَا هُوَ مُبْتَدَعٌ مُخَدَّثٌ .. وهل زَاغَ مَنْ زَاغَ وَهَلَكَ مَنْ هَلَكَ وَالْحَدُّ مَنْ أَلْحَدَ إِلَّا بِالرَّجُوعِ إِلَى الْخَوَاطِرِ وَالْمَعْقُولَاتِ وَاتِّبَاعِ الْأَرَاءِ فِي قَدِيمِ الدَّهْرِ وَحَدِيثِهِ؟!

وهل نَجَا مَنْ نَجَا إِلَّا بِاتِّبَاعِ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ وَالْأَثَمَةِ الْهَادِيَةِ مِنَ الْأَسْلَافِ

(١) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/ ١٠٩).

(٢) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/ ١٠٩).

(٣) الانتصار لأصحاب الحديث (ص ٤)، تأليف: منصور بن محمد السمعاني أبي المظفر، الناشر: مكتبة أضواء المنار - السعودية - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد الجيزاني.

المتقدمين؟! ..

فَلْيَتَّقِ امْرُؤُ رَبِّهِ - عز وجل - ولا يُدْخِلَنَّ فِي دِينِهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، وليتمسك بآثار السلف والأئمة المرضية، وليكونن على هديهم وطريقهم، وليعض عليها بنواجذه، ولا يوقعن نفسه في مهلكة يَضِلُّ فيها الدِّين، وَيُسْتَبَّه عليه الحقُّ، والله حسيب أئمة الضلال الداعين إلى النار، ويوم القيامة لا ينصرون^(١). انتهى

١١ - الإمام شهاب الدين أبو شامة (٥٩٩ - ٦٦٥ هـ): قال في كتابه «الباعث على إنكار البدع والحوادث»: (قد غلب لفظ «البدعة» على الحدث المكروه في الدِّين مهما أُطلق هذا اللفظ، ومثله لفظ «المبتدع» لا يكاد يستعمل إلا في الذم.

وأما من حيث أصل الاشتقاق فإنه يقال ذلك في المدح والذم؛ المراد أنه شيء مخترع على غير مثال سبق^(٢). انتهى

قلت: فقد صرح الإمام أبو شامة بأن البدعة في الدِّين لا تكون إلا مذمومة، أما التي تنقسم إلى ممدوحة ومذمومة فإنما هي البدعة من حيث اشتقاقها في لغة العرب، يعني يدخل فيها الأمور الدنيوية من الأطعمة والأشربة والملابس والأجهزة المخترعة.

١٢ - الإمام ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨ هـ): قال في «مجموع الفتاوى»: (الْمُحَافَظَةُ عَلَى عُمُومِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» مُتَعَيِّنٌ، وَأَنَّهُ يَجِبُ الْعَمَلُ بِعُمُومِهِ، وَأَنَّ مَنْ أَخَذَ يُصَنِّفُ الْبِدَعَ إِلَى حَسَنٍ وَقَبِيحٍ، وَيَجْعَلُ ذَلِكَ ذَرِيعَةً إِلَى آلا يُخْتَجَّ بِالْبِدْعَةِ عَلَى

(١) الانتصار لأصحاب الحديث (ص ٣١-٣٣).

(٢) الباعث على إنكار البدع والحوادث (ص ٢٠).

النَّهْيُ - فَقَدْ أَخْطَأَ ..

إِذَا نُهُوا عَنِ الْعِبَادَاتِ الْمُبْتَدَعَةِ وَالْكَلَامِ فِي التَّدْيِينِ الْمُبْتَدَعِ، ادَّعَوْا أَنْ لَا بِدْعَةَ مَكْرُوهَةً إِلَّا مَا نُهِِيَ عَنْهُ .. بَلْ كُلُّ مَا لَمْ يُشْرَعْ مِنَ الدِّينِ فَهُوَ ضَلَالَةٌ^(١). انتهى

وقال الإمام ابن تيمية في كتابه «اقتضاء الصراط المستقيم»: (لا يجوز حمل قوله ﷺ: «كل بدعة ضلالة» على البدعة التي نهى عنها بخصوصها؛ لأن هذا تعطيل لفائدة هذا الحديث .. وهذا تعطيل للنصوص من نوع التحريف والإلحاد .. ولا يحل لأحد أن يقابل هذه الكلمة الجامعة من رسول الله ﷺ الكُلية وهي قوله: «كل بدعة ضلالة» بِسَلْبِ عمومها؛ وهو أن يقال: ليست كل بدعة ضلالة؛ فإن هذا إلى مشاققة الرسول أقرب منه إلى التأويل^(٢)). انتهى

١٣ - الغزالي (المتوفى: ٥٠٥هـ) وأبو عبد الله العبدري المشهور بـ «ابن الحاج» (المتوفى: ٧٣٧هـ): قال في كتابه «المَدْخَلُ»: (وَقَدْ نَقَلَ الْإِمَامُ أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي كِتَابِ «الْجَامِعِ الْعَوَامِ عَنْ عِلْمِ الْكَلَامِ» لَهُ: اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ قَاطِبَةً عَلَى دَمِّ الْبِدْعَةِ وَزَجْرِ الْمُبْتَدِعِ وَتَغْيِيبِ مَنْ يُعْرِفُ بِالْبِدْعَةِ، فَهَذَا مَفْهُومٌ عَلَى الصَّرُورَةِ بِالشَّرْعِ .. وَدَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبِدْعَةَ، وَعُلِمَ بِتَوَاتُرِ مَجْمُوعِ أَخْبَارِ تَفِيدُ الْعِلْمِ الْقَطْعِيِّ جُمْلَتَهَا، فَمِنْ ذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي .. وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»^(٣). انتهى

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٧٠-٣٧١).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (ص ٢٧٢-٢٧٤).

(٣) الْمَدْخَلُ (١/ ٧٩)، نشر: دار الفكر - ١٤٠١هـ وقد صححنا اسم كتاب الغزالي.

١٤ - تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (٦٨٣ - ٧٥٦هـ):

جاء في «فتاوى السبكي» أنه قال: (فَالْبِدْعَةُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ: لَفْظٌ مَوْضُوعٌ فِي الشَّرْعِ لِلْحَادِثِ الْمَذْمُومِ، لَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ)^(١). انتهى

١٥ - الإمام الحافظ ابن كثير (٧٠٠ - ٧٧٤هـ): قال في تفسيره: (الْبِدْعَةُ عَلَى قِسْمَيْنِ: تَارَةً تَكُونُ بِدْعَةً شَرْعِيَّةً؛ كَقَوْلِهِ: «فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٍ وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».

وَتَارَةً تَكُونُ بِدْعَةً لُغَوِيَّةً؛ كَقَوْلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ جَمْعِهِ إِيَّاهُمْ عَلَى صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ وَاسْتِمْرَارِهِمْ: «نِعَمْتُ الْبِدْعَةُ هَذِهِ»^(٢). انتهى

قلتُ: فقد صرَّح الإمام ابن كثير بأن البدعة في الشرع لا تكون إلا ضلالة، أما المدوحة فإنما هي في غير الشرع.

١٦ - الحافظ زين الدين ابن رجب (٧٣٦ - ٧٩٥هـ): قال في كتابه «جامع العلوم والحكم»: (قوله: «وَيَأْكُمُ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» تحذيرٌ لِلأُمَّةِ مِنْ اتِّبَاعِ الْأُمُورِ الْمُحَدَّثَةِ الْمُبْتَدَعَةِ، وَأَكَّدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» ..

فَقَوْلُهُ ﷺ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» مِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ، لَا يُخْرِجُ عَنْهُ شَيْءٌ، وَهُوَ أَصْلٌ عَظِيمٌ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ .. وَأَمَّا مَا وَقَعَ فِي كَلَامِ السَّلَفِ مِنْ اسْتِحْسَانِ بَعْضِ الْبِدَعِ، فَإِنَّهَا ذَلِكَ فِي الْبِدَعِ اللَّغَوِيَّةِ لَا الشَّرْعِيَّةِ)^(٣). انتهى

(١) فتاوى السبكي (١٠٨/٢).

(٢) تفسير ابن كثير (١/١٦٢).

(٣) جامع العلوم والحكم (ص ٢٦٦).

وقال أيضًا: (البدعة المذمومة: ما ليس لها أصل من الشريعة يُرجع إليه، وهي البدعة في إطلاق الشرع)^(١). انتهى

قلت: فقد صرح الإمام الحافظ ابن رجب بأن الشرع لا يُطلق لفظ «البدعة» إلا على المذموم، وأن البدعة في الشرع لا تنقسم إلى حسن وقبيح؛ بل كلها ضلالة.

١٧ - الإمام بدر الدين الزركشي (٧٤٥ - ٧٩٤ هـ):

قال في كتابه «المنثور في القواعد»: («الْبِدْعَةُ»: قَالَ ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ: هِيَ فِي اللُّغَةِ إِحْدَاثُ شَيْءٍ لَمْ تَكُنْ، وَتَكُونُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ ..

فَأَمَّا فِي الشَّرِّ: فَمَوْضُوعَةٌ لِلْحَادِثِ الْمَذْمُومِ، وَإِذَا أُريدَ الْمَمْدُوحُ قُدِّمَتْ، وَتَكُونُ ذَلِكَ .. حَقِيقَةً لُغَوِيَّةً، وَفِي الْحَدِيثِ: «كُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(٢). انتهى

قلت: فقد صرَّحَ الإمام الزركشي بأن البدعة في الشرع كلها ضلالة، أما البدعة الممدوحة فإنها تكون في غير الشرع.

١٨ - الإمام الحافظ شمس الدين السخاوي (٨٣١ - ٩٠٢ هـ):

قال في كتابه «فتح المغيث شرح ألفية الحديث»: («البدعة»: هي ما أُخْدِثَ عَلَى غير مثال متقدم، فيشمل المحمود والمذموم؛ ولذا قسمها العز بن عبد السلام .. إلى الأحكام الخمسة، وهو واضح.

(١) جامع العلوم والحكم (ص ٢٦٧).

(٢) المنثور في القواعد (١/ ٢١٦ - ٢١٧).

ولكنها خُصَّتْ شَرْعًا بِالْمَذْمُومِ؛ مما هو خلاف المعروف عن النبي ﷺ^(١). انتهى

قلتُ: فقد صرح بأن تقسيم العز بن عبد السلام للبدعة إنما هو مبني على معناها في لغة العرب، أما في الشريعة: فكل بدعة تكون مذمومة؛ لأن معناها في الشرع خاص بالأشياء المحدثّة التي تخالف السُّنَّةَ المعروفة عن النبي ﷺ.

١٩ - شهاب الدين ابن حجر الهيتمي (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ): قال في «الفتاوى

الحديثية»: (في الحديث الصحيح: «شر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة» .. ويدخل في المبتدعة كل مَنْ أحدث في الإسلام حدثًا لم يشهد الشرع بحُسْنِهِ ..

وقول عمر رضي الله عنه في التراويح: «نعمت البدعة هي» أراد البدعة اللغوية؛ وهو ما فُعل على غير مثال، كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩]. وليست بدعة شرعًا؛ فإن البدعة الشرعية ضلالة كما قال ﷺ.

ومن العلماء من قسمها إلى حسن وغير حسن فإنما قسم البدعة اللغوية، ومن قال: «كل بدعة ضلالة» فمعناه: البدعة الشرعية.

ألا ترى الصحابة - رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان - أنكروا فريضة غير الصلوات الخمس - كالعيدين - وإن لم يكن فيه بُهْـنٌ؟ ..

وكذا ما تركه ﷺ مع قيام المقتضي؛ فيكون تركه سُنَّةً، وفِعْلُهُ بدعة مذمومة^(٢). انتهى كلام الهيتمي.

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١/٣٢٧).

(٢) الفتاوى الحديثية (ص ٢٨١).

٢٠ - الشيخ ملا أحمد بن عبد القادر الرومي (المتوفى ١٠٤١ هـ):

قال في كتابه «مجالس الأبرار ومسالك الأخيار»: (عند الاستقراء لا توجد تلك البدعة الغير سيئة في العبادات البدنية المحضة كالصوم والصلاة وقراءة القرآن وأوظف كل منها، بل لا تكون البدعة فيها إلا سيئة .. وهكذا يقال بكل من أتى في العبادة البدنية المحضة بصفة لم تكن في زمن الصحابة ..

وهذه قاعدة دلت عليه السنة والإجماع، مع أن في كتاب الله تعالى ما يدل عليها أيضًا، وهو قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

فَمَنْ أَحْدَثَ شَيْئًا يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشْرَعَ اللَّهُ تَعَالَى، فَقَدْ شَرَعَ فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، فَمَنْ تَبِعَهُ فَقَدْ اتَّخَذَهُ شَرِيكًا وَمَعْبُودًا .. فَعَلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّ كُلَّ بَدْعَةٍ فِي الْعِبَادَاتِ الْبَدْنِيَةِ الْمُحَضَّةِ لَا تَكُونُ إِلَّا سَيِّئَةً ..

وليس لأحد أن يزيده ويقول: «هذا زيادة العمل الصالح لا يضر زيادته»؛ إذ يقال له: هكذا تغيرت أديان الرسل، وتبدلت شرائعهم؛ فَإِنَّ الزِّيَادَةَ فِي الدِّينِ لَوْ جَازَتْ لَجَازَ أَنْ يَصِلِيَ الْفَجْرُ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَالظُّهْرُ سِتَّ رَكَعَاتٍ وَيُقَالُ: «هذا زيادة عمل صالح لا يضر زيادته»؛ لكن ليس لأحد أن يقول ذلك ..

فإن من يفعل البدعة فهو ينقض الرسول وإن كان في زعمه أنه يعظمه بالبدعة؛ حيث زعم أنها خير من السنة وأولى بالصواب؛ فيكون مُشَاقًّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ؛ لاستحسانه ما كرهه الشرع ونهى عنه وهو الإحداث في الدين، وأنه تعالى قد شرع لعباده من العبادات ما فيه كفاية لهم، وأكمل دينهم وأتم عليهم نعمته كما أخبر به في

كتابه الكريم وقال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة: ٣]^(١). انتهى كلام الشيخ ابن عبد القادر الرومي.

٢١ - الإمام الشوكاني (١١٧٣ - ١٢٥٠ هـ):

قال في كتابه «نيل الأوطار»: (عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» .. وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ قَوَاعِدِ الدِّينِ؛ لِأَنَّهُ يَنْدَرِجُ تَحْتَهُ مِنَ الْأَحْكَامِ مَا لَا يَأْتِي عَلَيْهِ الْحَضَرُ .

وَمَا أَضْرَحُهُ وَأَدَلُّهُ عَلَى إِبْطَالِ مَا فَعَلَهُ الْفُقَهَاءُ مِنْ تَقْسِيمِ الْبِدْعِ إِلَى أَقْسَامٍ، وَتَخْصِصِ الرَّدِّ بِبَعْضِهَا بِلاَ مُحْصَصٍ مِنْ عَقْلِ وَلَا نَقْلِ، فَعَلَيْكَ إِذَا سَمِعْتَ مَنْ يَقُولُ: «هَذِهِ بِدْعَةٌ حَسَنَةٌ» بِالْقِيَامِ فِي مَقَامِ الْمَنْعِ مُسْنِدًا لَهُ بِهِذِهِ الْكُلِّيَّةِ وَمَا يُشَابِهُهَا مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ ﷺ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(٢). انتهى

وقال الإمام الشوكاني - أيضًا - في كتابه «القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد»: ((وَيَاكُمْ ومحدثات الأمور؛ فَإِنْ كُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٍ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» .. وَيَكْفِينِي مِنْ رَفْعِ الرَّأْيِ وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الدِّينِ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] فَإِذَا كَانَ اللَّهُ قَدْ أَكْمَلَ دِينَهُ قَبْلَ أَنْ يَقْبُضَ نَبِيَّهُ ﷺ، فَمَا هَذَا الرَّأْيُ الَّذِي أَخَذَهُ أَهْلُهُ بَعْدَ أَنْ أَكْمَلَ اللَّهُ دِينَهُ؟!

(١) مجالس الأبرار ومسالك الأخيار ومحائف البدع ومقامع الأشرار (ص ١٣٢-١٣٦)، مطبوع مع

ترجمته «خزينة الأسرار - ١٢٨٣ هـ».

(٢) نيل الأوطار (٢/ ٦٩-٧٠).

إِنْ كَانَ مِنَ الدِّينِ فِي اعْتِقَادِهِمْ فَهُوَ لَمْ يَكْمَلْ عِنْدَهُمْ إِلَّا بِرَأْيِهِمْ، وَهَذَا فِيهِ رَدٌّ لِلْقُرْآنِ.

وإن لم يكن من الدين فأَيُّ فائدة من الإشتغال بِمَا لَيْسَ مِنَ الدِّينِ؟!

وَهَذِهِ حُجَّةٌ قَاهِرَةٌ وَدَلِيلٌ عَظِيمٌ لَا يُمَكِّنُ صَاحِبَ الرَّأْيِ أَنْ يَدْفَعَهُ بِدَافِعٍ أَبَدًا؛ فَاجْعَلْ هَذِهِ الْآيَةَ الشَّرِيفَةَ أَوَّلَ مَا تَصَلِّحُ بِهِ وُجُوهَ أَهْلِ الرَّأْيِ، وَتَرْغَمُ بِهِ آتَافَهُمْ، وَتَدَحُّضُ بِهِ حُجَجَهُمْ؛ فَقَدْ أَخْبَرَنَا اللَّهُ فِي مُحْكَمِ كِتَابِهِ أَنَّهُ أَكْمَلَ دِينَهُ، وَلَمْ يَمْتِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَخْبَرَنَا بِهَذَا الْخَبَرِ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

فَمَنْ جَاءَنَا بِالشَّيْءِ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ وَزَعَمَ أَنَّهُ مِنْ دِينِنَا - قُلْنَا لَهُ: اللَّهُ أَصْدَقُ مِنْكَ؛ فَاذْهَبْ فَلَا حَاجَةَ لَنَا فِي رَأْيِكَ^(١). انتهى

٢٢ - الشيخ محمود بن خطاب السُّبُكِيُّ (١٢٧٤ - ١٣٥٢ هـ): قَالَ فِي كِتَابِهِ «الدِّينُ الْخَالِصُ - إِرْشَادُ الْخَلْقِ إِلَى دِينِ الْحَقِّ»: (قَدْ فَشَا فِي الْأَزْمَنَةِ الْأَخِيرَةِ الزِّيغُ فِي الْعَقَائِدِ التَّوْحِيدِيَّةِ، وَالتَّعْبُدِ بِالْبِدْعِ الْمُضَادَّةِ لِسُنَّةِ خَيْرِ الْبَرِيَّةِ ﷺ .. وَإِذَا نَهَاهُ مُؤْمِنٌ عَنْ ذَلِكَ وَأَرْشَدَهُ إِلَى الْعَمَلِ بِالشَّرْعِ الَّذِي شَرَعَهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ الْأَمِينِ، قَابِلُهُ بِقَوْلِهِ: «هِيَ بَدْعٌ اسْتَحْسَنَهَا الشَّيْخُ فُلَانٌ وَالشَّيْخُ فُلَانٌ»، وَيَذْكُرُ أَشْخَاصًا مِنَ الْمَتَسَاهِلِينَ فِي دِينِهِمْ مِنْ مُتَأَخَّرِي الْمُقْلِدِينَ!

وَالسَّبَبُ فِي ضَلَالِ أَوْلَئِكَ الْجَهْلَةُ - زَلَّةٌ بَعْضُ الْمَنَسُوبِينَ لِلْعِلْمِ الْمُتَعَرِّضِينَ لِلتَّأْلِيلِ، حَيْثُ سَطَرُوا فِي تَأْلِيلِهِمْ بَعْضَ الْعَقَائِدِ الزَّائِفَةِ، وَاسْتَحْسَنُوا بَعْضَ الْبِدْعِ

(١) الْقَوْلُ الْمَفِيدُ فِي أَدَلَةِ الْجَاهِدِ وَالتَّقْلِيدِ (ص ٨٢-٨٣)، تَأْلِيفُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الشُّوَكَايَ، دَارُ النُّشْرِ: دَارُ الْقَلَمِ - الْكُوَيْتِ - ١٣٩٦ هـ، الطَّبْعَةُ: الْأُولَى، تَحْقِيقُ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ الْخَالِقِ.

المضادة للشرع الوارد عن رسول الله ﷺ .. ولم يَفْقَهْ أن جميع الأئمة المجتهدين متبرئون من كل عقيدة فاسدة وبدعة في العبادة ..

قال مالك رحمه الله: «مَن استحسن بدعة فقد زَعَمَ أن محمداً خان الرسالة». وقال: «ما لم يَكُنْ في زمان النبي ﷺ ديناً - لم يَكُنْ اليوم ديناً» ..

فمن زعم أن بعض البدع في العبادة قد تكون حسنة فقد أخطأ؛ وذلك أنه ﷺ أخبر أن كل بدعة ضلالة، ولفظ «كل» موضوع للأفراد؛ فمعنى الحديث أن كل فرد من أفراد البدع ضلالة^(١). انتهى

المطلب الثاني: بيان كذب ما زعمه الغماري من قول العلماء بأن في العبادات

بدعاً حسنة:

نقلنا لكم أكثر من عشرين تصريحاً لأئمة الإسلام يُصَرِّحون فيها بأن كل بدعة ضلالة، ولا توجد بدعة حسنة في العبادات، وأن مَن قام بتقسيم البدعة إلى أقسام فإنما قصد البدعة بمعناها اللغوي الذي يدخل فيه المخترعات في أمور الدنيا العادية.

راجع تصريحات: أحمد بن سالم النفراوي (النقل رقم: ٩)، والإمام أبي شامة (النقل رقم: ١١)، والإمام ابن كثير (النقل رقم: ١٥)، والإمام الحافظ ابن رجب (النقل رقم: ١٦)، والإمام الزركشي (النقل رقم: ١٧)، الإمام السخاوي (النقل رقم: ١٨)، ابن حجر الهيتمي (النقل رقم: ١٩).

(١) الدِّينُ الخالص (ج ١/ ص ٢-٥)، الناشر: المكتبة المحمودية السبكية، الطبعة: الخامسة/

وسياقي المزيد من تصريحات أئمة الإسلام.

والآن:

نأتي إلى أشهر ثلاثة علماء اشتهروا بالقول بتقسيم البدعة إلى أقسام: العز بن عبد السلام، وتلميذه القرافي، والنووي؛ لنوضح لكم أن كلامهم لم يقصدوا به تقسيم البدعة في العبادات إلى حسنة وقيحة، وإنما قصدوا تقسيم البدعة بمعناها في لغة العرب، الذي يشمل كل جديد في أمور الدنيا العادية من مأكَل ومشرب وملبس وغير ذلك.

أما الابتداع في العبادات والزيادة فيها - مع تطابق واقعنا مع واقع الرسول ﷺ - فاتفقوا على أنه ليس حسنًا.

أولاً: كلام العز بن عبد السلام (٥٧٧ - ٦٦٠هـ):

قال في كتابه «قواعد الأحكام في مصالح الأنام»: («الْبِدْعَةُ»: فِعْلٌ مَا لَمْ يُعْهَدْ فِي عَصْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَهِيَ مُنْقَسِمَةٌ إِلَى: بِدْعَةٍ وَاجِبَةٍ، وَبِدْعَةٍ مُحَرَّمَةٍ، وَبِدْعَةٍ مَنُودِيَةٍ، وَبِدْعَةٍ مَكْرُوهَةٍ، وَبِدْعَةٍ مُبَاحَةٍ، وَالطَّرِيقُ فِي مَعْرِفَةِ ذَلِكَ أَنْ تُعْرَضَ الْبِدْعَةُ عَلَى قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ: فَإِنْ دَخَلَتْ فِي قَوَاعِدِ الْإِجَابِ فَهِيَ وَاجِبَةٌ، وَإِنْ دَخَلَتْ فِي قَوَاعِدِ التَّحْرِيمِ فَهِيَ مُحَرَّمَةٌ.. وَإِنْ دَخَلَتْ فِي قَوَاعِدِ الْمُبَاحِ فَهِيَ مُبَاحَةٌ..

وَلِلْبِدْعِ الْمُبَاحَةِ أَمْثَلَةٌ. مِنْهَا: الْمُصَافَحَةُ عَقِيبَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ، وَمِنْهَا التَّوَسُّعُ فِي اللَّذِيذِ مِنَ الْمَأْكَلِ وَالْمَشَارِبِ وَالْمَلَابِسِ وَالْمَسَاكِينِ، وَلُبْسُ الطَّيَالِسَةِ،

وَتَوْسِيعِ الْأَكْثَامِ^(١). انتهى

قلتُ: اتضح من بعض الأمثلة التي ذكرها في البدع المباحة أنه لا يُقَسَّم البدع في العبادات، وإنما يُقَسَّم البدعة من حيث معناها الواسع في لغة العرب والذي يشمل الدنيا والدِّين.

ونلاحظ أن البدع المباحة هي المتعلقة بأمور الدنيا، وليست متعلقة بالعبادات.

فكل مخترع - في أمور الدنيا العادية والدِّين - بعد عهد الرسول ﷺ سيقوم العز بن عبد السلام بعرضه على قواعد الشرع؛ ليعرف حكم الشرع فيه.

ولماذا حدد ذلك بما بعد عهد النبي ﷺ؟

الجواب: لأنه يريد معرفة حكم الشرع في هذا المخترع الجديد، وحكم الشرع إنما نعلمه من شريعته ﷺ؛ وليس قبل مجيء الإسلام.

والسؤال الآن: ما موقف العز بن عبد السلام من الابتداع في العبادات حين يكون واقعنا مطابق لواقع النبي ﷺ؟

الجواب تجدونه في كلام العز التالي:

جاء في كتاب «الفتاوى» للعز بن عبد السلام: (مسألة: المصافحة عقيب صلاة الصبح والعصر مستحبة أم لا؟ والدعاء عقيب التسليم مستحب للإمام عقيب كل الصلوات أم لا؟ .. وهل يرفع الداعي يديه أم لا؟ لأنه غير المواطن الذي ثبت أن

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٢/ ١٧٢-١٧٣)، تأليف: أبي محمد عز الدين السلمي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

الرسول رفع بها يديه).

فأجاب العز بن عبد السلام، قال: (المصافحة عقب الصبح والعصر من البدع؛ إلا لقادم يجتمع بمن يصافحه قبل الصلاة؛ فإن المصافحة مشروعة عند القدوم، وكان النبي ﷺ يأتي بعد الصلاة بالأذكار المشروعة ويستغفر ثلاثاً .. والخير كله في اتباع الرسول ..

ولا يستحب رفع اليد في القنوت كما لا يرفع في دعاء الفاتحة، ولا في الدعاء بين السجدين، ولم يصح في ذلك حديث .. ولا يستحب رفع اليدين في الدعاء إلا في المواطن التي رفع فيها رسول الله ﷺ يديه، ولا يمسح وجهه بيديه عقب الدعاء إلا جاهل، ولم تصح الصلاة على رسول الله ﷺ في القنوت، ولا ينبغي أن يُزاد على صلاة رسول الله في القنوت بشيء ولا ينقص^(١). انتهى

قلتُ: ها هو العز عبد السلام - صاحب تقسيم البدعة إلى خمسة أقسام - يعلنها صراحة أن ما تركه رسول الله ﷺ في العبادات فهو غير مشروع، ولا يُتقرب إلى الله به.

فهذا صريح قوله: (ولا يستحب رفع اليدين في الدعاء إلا في المواطن التي رفع فيها رسول الله ﷺ يديه). انتهى

فلم يقل: ترفع اليدين في الدعاء في سائر المواطن قياساً على المواطن التي رفع فيها ﷺ يديه.

(١) الفتاوى (ص ٤٦-٤٧)، الناشر: دار المعرفة، تحقيق: عبد الرحمن عبد الفتاح، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٩ م.

وكذلك قال العز: (ولم تصح الصلاة على رسول الله ﷺ في القنوت، ولا ينبغي أن يزداد على صلاة رسول الله في القنوت بشيء ولا ينقص). انتهى

قلتُ: فلم يقل: تستحب الصلاة على النبي في القنوت استدلالاً بعموم قوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

فطالما أن النبي ﷺ ترك الصلاة عليه في القنوت فلا يصح أن نتقرب نحن إلى الله تعالى بالصلاة عليه في القنوت.

أجيونا يا أهل البدع والأهواء: هل رأيتم أن تعلقكم بتقسيم العز يُشبه من يتعلق بخيط عنكبوت؛ فألقاه صريعاً في نار جهنم؟

ثانياً: كلام الإمام القرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ):

قال في كتابه «الفروق»: (البدع .. خمسة أقسام: .. القسم الرابع: بدع مكروهة، وهي ما تناولته أدلة الكراهة من الشريعة وقواعدها؛ كتخصيص الأيام الفاضلة أو غيرها بنوع من العبادات .. ومن هذا الباب: الزيادة في المندوبات المحذورات؛ كما ورد في التسبيح عقيب الصلوات ثلاثة وثلاثين فيفعل مائة، وورد صاع في زكاة الفطر فيجعل عشرة أصع؛ بسبب أن الزيادة فيها إظهار الاستظهار على الشارع، وقلة أدب معه، بل شأن العظماء إذا حددوا شيئاً، وقف عنده، والخروج عنه قلة أدب.

والزيادة في الواجب .. أشد في المنع .. وذلك تغيير للشرائع، وهو حرام إجماعاً.

القسم الخامس: البدع المباحة، وهي ما تناولته أدلة الإباحة وقواعدها من

الشَّرِيعَةُ كَاتِحَاذِ الْمَنَاحِلِ لِلدَّقِيقِ .. لِأَنَّ تَلْيِينَ الْعَيْشِ وَإِصْلَاحَهُ مِنَ الْمُبَاحَاتِ؛
فَوَسَائِلُهُ مُبَاحَةٌ^(١). انتهى

قلتُ: ها هو الإمام القرافي يُعلنها صراحة أن الزيادة في العبادات قلة أدب!!
أجيبونا يا أهل البدع والأهواء: هل رأيتم أن تَعَلَّقَكم بتقسيم القرافي يُشبه مَنْ
يتعلق بخيط عنكبوت؛ فألقاه صريعاً في نار جهنم؟

ابتداعكم في العبادات والأذكار هو قلة أدب منكم مع الله تعالى!!
ونلاحظ أن البدع المباحة هي المتعلقة بأمور الدنيا، وليست متعلقة بالعبادات.

ثالثاً: كلام الإمام النووي (٦٣١ - ٦٧٦ هـ):

قال في شرحه لـ «صحيح مسلم»: (قوله ﷺ: «وكل بدعة ضلالة» هذا عام
مخصوص، والمراد: غالب البدع.

قال أهل اللغة: هي كل شيء عُمِلَ على غير مثال سابق.

قال العلماء: البدعة خمسة أقسام: واجبة ومندوبة ومحرمة ومكروهة ومباحة ..
ومن المباح: التبسط في ألوان الأطعمة وغير ذلك^(٢). انتهى

وقال في كتابه «المجموع شرح المذهب»: (قوله ﷺ: «كل بدعة ضلالة» هذا
من العام المخصوص؛ لأن البدعة: كل ما عمل على غير مثال سبق)^(٣). انتهى

(١) الفروق (٤/٣٤٥-٣٤٨).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٦/١٥٤-١٥٥).

(٣) المجموع شرح المذهب (٤/٤٣٧)، دار النشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٩٩٧ م.

قلتُ: كلام الإمام النووي واضح في أنه يقصد العموم من حيث المعنى اللغوي للفظ «بدعة»، يعني من حيث كل ما يصح أن يسمى بدعة في لغة العرب، فلفظ «بدعة» يَعُمُّ كل جديد مبتدع في أمور الدنيا العادية والدين.

فالحديث حينئذ يكون خاصًا؛ لأن قوله ﷺ: «كل بدعة ضلالة» لا يقصد به كل مبتدع جديد في أمور الدنيا والدين، وإنما يقصد الابتداع في الدين فقط، فيكون الحديث خاصًا بالابتداع في الدين فقط.

فلا بد أن نفهم قصد من قال بالعموم وقصد من قال بالخصوص، فنجد أنه لا تعارض بينهما.

والسؤال الآن:

ما موقف الإمام النووي من الابتداع في العبادات حين يكون واقعنا مطابق لواقع النبي ﷺ؟

الجواب تجدونه في كلام الإمام النووي التالي:

قال الإمام النووي في كتابه «خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام»: (فَصَلَاةُ الرِّغَائِبِ اثْنَتَا عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي لَيْلَةِ أَوَّلِ جُمُعَةٍ مِنْ رَجَبٍ، وَصَلَاةُ النَّصْفِ مِثْلُ رَكْعَةِ لَيْلَةِ نَصْفِ شَعْبَانَ).

وهما بدعتان مذمومتان مُنْكَرَتَانِ، وأشدُّهما ذمًّا الرِّغَائِبُ .. وَالْحَدِيثُ الْمَرْوِيُّ فِيهَا بَاطِلٌ، شَدِيدُ الضَّعْفِ، أَوْ مَوْضُوعٌ.

وَلَا يَغْتَرُّ بِكُونِهَا فِي «قُوتِ الْقُلُوبِ» .. وَلَا يَمُنُّ اشْتِبَاهَهُ الصَّوَابَ فِيهِمَا، فَذَكَرَ رَوَّاقَاتٍ فِي اسْتِحْبَابِهَا، فَإِنَّهُمْ غَالِطُونَ فِي ذَلِكَ، مَخَالِفُونَ لَسَائِرِ الْأُمَّةِ.

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنْ كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»، وَقَالَ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»، وَهَاتَانِ مُحَدَّثَتَانِ؛ لَا أَصِلُ لَهَا^(١). انتهى كلامه.

أجيبونا يا أهل البدع والأهواء: هل رأيتم أن تعلّقكم بتقسيم النووي يُشبه من يتعلّق بنخيطة عنكبوت؛ فإلقاء صريعاً في نار جهنم؟

(١) خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام (١/٦١٥-٦١٦).

الكذبة الثالثة

حول كَوْنِ النبي ﷺ لم يفعل جميع المندوبات

قال عبد الله الغماري في كتابه «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ١٠»: (ومن المعلوم أيضًا بالضرورة أن النبي ﷺ لم يفعل جميع المندوبات، لاشتغاله بمهام عظام، استغرقت معظم وقته: تبليغ الدعوة، ومجادلة المشركين والكتائبين، وجهاد الكفار؛ لحماية بيضة الإسلام، وعقد معاهدات الصلح والأمان والهدنة وإقامة الحدود، وإنفاذ السرايا للغزو، وبعث العمال بجباية الزكاة، وتبليغ الأحكام، وغير ذلك مما يلزم لتأسيس الدولة الإسلامية وتحديد معالمها، بل ترك ﷺ بعض المندوبات عمدًا، مخافة أن تفرض على أمته، أو يشق عليهم إذا هو فعله). انتهى كلامه

قلتُ: هذا تدليس قبيح من الغماري، وتدليسه في موضعين:

التدليس الأول الذي ارتكبه الغماري:

وذلك نجده في قول الغماري: (ومن المعلوم أيضًا بالضرورة أن النبي ﷺ لم يفعل جميع المندوبات). انتهى كلامه

قلتُ: فالغماري يعلم جيدًا أن النبي ﷺ وإن لم يعمل جميع المندوبات إلا أنه قد أرشد أصحابه إلى جميع تلك المندوبات؛ سواء فعلها ﷺ بنفسه أو لم يفعلها.

وعندنا حديثان صحيحان صريحان في ذلك:

الحديث الأول:

ثبت في «صحيح مسلم» عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتُهُ عَلَى خَيْرٍ مَا يَعْلَمُهُ هُمْ، وَيُنْذِرَهُمْ شَرًّا مَا يَعْلَمُهُ هُمْ»^(١).

وقد جاء هذا الحديث في «مسند الإمام أحمد» و«السنن الكبرى» للإمام البيهقي، بلفظ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتُهُ عَلَى مَا يَعْلَمُهُ خَيْرًا لَهُمْ، وَيُنْذِرَهُمْ مَا يَعْلَمُهُ شَرًّا لَهُمْ»^(٢).

وبنحوه في «سنن النسائي»^(٣) و«سنن ابن ماجه»^(٤)، و«صحيح ابن حبان»^(٥).

الحديث الثاني:

رواه الإمام الطبراني - بإسناد صحيح - في «المعجم الكبير»، قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَضْرَمِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ فِطْرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: تَرَكْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَا طَائِرٌ يُقَلِّبُ جَنَاحَيْهِ فِي الْهَوَاءِ إِلَّا وَهُوَ يُدَكِّرُنَا مِنْهُ عِلْمًا، قَالَ: فَقَالَ ﷺ: «مَا بَقِيَ

(١) صحيح مسلم (حديث رقم: ١٨٤٤).

(٢) مسند الإمام أحمد (٢/ ١٩١)، حديث رقم: ٦٧٩٣، السنن الكبرى (٨/ ١٦٩).

(٣) سنن النسائي (٤/ ٤٣١).

(٤) سنن ابن ماجه (٢/ ١٣٠٦)، تأليف: أبي عبد الله بن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار الفكر، بيروت.

(٥) صحيح ابن حبان (١٣/ ٢٩٥)، تأليف: محمد بن حبان أبي حاتم التميمي البستي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣، الطبعة: الثانية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

شَيْءٌ يُقَرَّبُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَيُبَاعَدُ مِنَ النَّارِ، إِلَّا وَقَدْ بَيَّنَّ لَكُمْ»^(١).

وإليكم بيان صحة الإسناد:

١ - مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَضْرَمِيُّ: ثقة^(٢).

٢ - مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ: ثقة^(٣).

٣ - سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: ثقة حافظ^(٤).

٤ - فطر بن خليفة: وَثَّقَهُ جَمْعٌ مِنْ كِبَارِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ، مِنْهُمْ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَالنَّسَائِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ^(٥).

(١) المعجم الكبير (٢/ ١٥٥)، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي

عبد المجيد، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ - ١٩٨٣ م.

(٢) قال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ، ٢/ ٦٦٢»: (مطين: الحافظ الكبير؛ أبو جعفر محمد بن

عبد الله بن سليمان الخضرمي .. سئل عنه الدارقطني، فقال: «ثقة جبل» .. وبكل حال فمطين ثقة مطلقاً).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص ٤٩٠»: (محمد بن عبد الله بن يزيد .. ثقة).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص ٢٤٥»: (سفيان بن عيينة .. ثقة حافظ). انتهى

(٥) قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب، ٨/ ٢٧٠-٢٧١»: (فطر بن خليفة .. قال عبد

الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: «ثقة صالح الحديث»، قال: وقال أبي: «كان عند يحيى بن سعيد

ثقة». وقال ابن أبي خيثمة، عن ابن معين: «ثقة». وقال العجلي: «كوفي ثقة حسن الحديث ..» ..

وقال النسائي: «لا بأس به»، وقال في موضع آخر: «ثقة حافظ» .. وقال ابن سعد: «كان ثقة».

وقال الإمام الذهبي في «الكاشف، ٢/ ١٢٥»: (فطر بن خليفة .. وَثَّقَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ).

٥ - أبو الطفيل عامر بن واثلة: من أصحاب رسول الله ﷺ^(١).

٦ - أبو ذر الغفاري: من أصحاب رسول الله ﷺ.

وقال الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة، ٤ / ٤١٦»: (هذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات).

وكذلك روى الإمام ابن أبي شيبة في «المُصَنَّف» والحاكم في «المستدرك على الصحيحين»^(٢) والإمام البيهقي في «شعب الإيمان»^(٣) وغيرهم - واللفظ لابن أبي شيبة - عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَيْءٍ يُقَرَّبُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ وَيُبْعَدُكُمْ مِنَ النَّارِ إِلَّا قَدْ أَمَرْتُكُمْ بِهِ، وَلَيْسَ شَيْءٌ يُقَرَّبُكُمْ مِنَ النَّارِ وَيُبْعَدُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا قَدْ مَنَنْتُكُمْ عَنْهُ»^(٤).

قال الشيخ الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب، رقم: ١٧٠٠»: (صحيح لغيره). انتهى

(١) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص ٢٨٨»: (عامر بن واثلة .. هو آخر من مات من الصحابة).

(٢) المستدرك على الصحيحين (٢/ ٥)، تأليف: محمد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: مصطفى عبد القادر.

(٣) شعب الإيمان (٧/ ٢٩٩)، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسبوني، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٠ هـ.

(٤) مصنف بن أبي شيبة (٧/ ٧٩)، تأليف: أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض - ١٤٠٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: كمال يوسف الحوت.

التدليس الثاني الذي ارتكبه الغماري:

وذلك نجده في قول الغماري: (بل ترك ﷺ بعض المندوبات عمداً، مخافة أن تفرض على أمته، أو يشق عليهم إذا هو فعله). انتهى كلامه

قلت: فالغماري يعلم أن مثل هذه المندوبات وإن كان الرسول ﷺ تركها خشية أن تُفرض على أمته إلا أنه ﷺ قد أرشد أصحابه أنها مندوبة، ولنذكر مثالين لتوضيح ذلك:

المثال الأول:

ثبت في صحيح البخاري^(١) ومسلم^(٢) - واللفظ لمسلم - عن عائشة: (أن رسول الله ﷺ خَرَجَ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ، فَصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ، فَصَلَّى رِجَالٌ بِصَلَاتِهِ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ يَتَحَدَّثُونَ بِذَلِكَ، فَاجْتَمَعَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي اللَّيْلَةِ الثَّانِيَةِ، فَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ يَذْكُرُونَ ذَلِكَ، فَكَثُرَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ، فَخَرَجَ فَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ، فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الرَّابِعَةُ عَجَزَ الْمَسْجِدُ عَنْ أَهْلِهِ، فَلَمْ يُخْرَجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ فَطَفِقَ رِجَالٌ مِنْهُمْ يَقُولُونَ: الصَّلَاةُ! فَلَمْ يُخْرَجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى خَرَجَ لِصَلَاةِ الْفَجْرِ، فَلَمَّا قَضَى الْفَجْرَ، أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ ثُمَّ تَشَهَّدَ، فَقَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَخَفْ عَلَى شَأْنِكُمُ اللَّيْلَةَ، وَلَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمُ صَلَاةُ اللَّيْلِ، فَتَعْجِزُوا عَنْهَا»).

قلت: فالرسول ﷺ قد أرشد أصحابه إلى فضل صلاة التراويح، ولكنه لم يداوم

(١) صحيح البخاري (حديث رقم: ٨٨٢).

(٢) صحيح مسلم (حديث رقم: ٧٦١).

عليها؛ خشية أن يرضها الله عليهم.

المثال الثاني:

ثبت في صحيح البخاري ^(١) ومسلم ^(٢) - واللفظ لمسلم - عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ، وَإِنِّي لَأُسَبِّحُهَا، وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَدْعُ الْعَمَلَ وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ؛ خَشْيَةً أَنْ يَعْمَلَ بِهِ النَّاسُ، فَيَقْرَضَ عَلَيْهِمْ».

قلت: فالرسول ﷺ - إن كان ترك صلاة الضحى - فَقَدْ أَرَشَدَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى فَضْلِهَا وَاسْتِحْبَابِهَا، فَقَدْ ثَبَتَ فِي صَحِيحِي الْبُخَارِيِّ ^(٣) وَمُسْلِمَ ^(٤) - واللفظ للبخاري - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: (أَوْصَانِي خَلِيلِي بِثَلَاثٍ لَا أَدْعُهُنَّ حَتَّى أَمُوتَ: صَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَصَلَاةَ الضُّحَى، وَنَوْمَ عَلَى وَتِيرٍ).

وثبت في «صحيح مسلم» عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: (أَوْصَانِي حَبِيبِي ﷺ بِثَلَاثٍ لَنْ أَدْعُهُنَّ مَا عَشْتُ: بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَصَلَاةِ الضُّحَى، وَبِأَنْ لَا أَنَامَ حَتَّى أُوتِرَ) ^(٥).

وثبت في «صحيح مسلم» - أيضًا - عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (يُضْبَحُ

(١) صحيح البخاري (حديث رقم: ١٠٧٦).

(٢) صحيح مسلم (حديث رقم: ٧١٨).

(٣) صحيح البخاري (حديث رقم: ١١٢٤).

(٤) صحيح مسلم (حديث رقم: ٧٢١).

(٥) صحيح مسلم (حديث رقم: ٧٢٢).

عَلَى كُلِّ سُلَامَى مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ، فَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ، وَيُجْزَى مِنْ ذَلِكَ رَكْعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا مِنَ الضُّحَى^(١).

والسؤال الآن:

لماذا أخفى الغماري هذه الحقائق عن المسلمين!!؟

إذا كان الغماري يجهل هذه الحقائق، فلماذا تكلم فيما هو جاهل به؟!؟

وإذا كان يعلم هذه الحقائق، فلماذا يُدّلس ويضلل المسلمين دون استحياء أو

خوف من الله تعالى؟!؟

(١) صحيح مسلم (حديث رقم: ٧٢٠).

الكذبة الرابعة

زَعَمَهُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ اكْتَفَى بِالنُّصُوصِ الشَّامِلَةِ لِلْمَنْدُوبَاتِ

قال عبد الله الغماري في كتابه «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ١٠»: ولأنه ﷺ اكتفى بالنصوص العامة الشاملة للمندوبات بجميع أنواعها منذ جاء الإسلام إلى قيام الساعة، مثل: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج: ٧٧]، ﴿وَمَنْ يَفْقَرَفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا﴾ [الشورى: ٢٣]، ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧]. وجاءت الأحاديث النبوية على هذا المنوال .. فمَنْ زعم في فعل خير مستحدث أنه بدعة مذمومة فقد أخطأ وتجراً على الله ورسوله؛ حيث ذم ما نذب الله ورسوله إليه، في عموميات الكتاب والسنة). انتهى كلامه.

قلتُ: هذا الكلام كذب على رسول الله ﷺ، وفيه تخليط وتخييط، فهل كان يكفي أن يقول لنا الرسول ﷺ في أول يوم بُعث فيه: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ثم يترك الأمة هكذا دون أن يُفَصِّلَ لها أين هذا الخير!!؟

هل كان يكفي هذا القول: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ثم يتركنا نحدد نحن - بعقولنا وآرائنا - المندوبات والواجبات كمقادير الصلوات وأوقاتها وأوصافها ووقت الصيام وما يبطله وما يُستحب، وهكذا في سائر العبادات!!!؟

إن التخليط والتخييط - فيما زعمه الغماري - ظاهران جدًا لكل عاقل.

يكفي لبيان بطلان زعمه هذا أن نذكر لكم ما قاله علي بن أبي طالب عليه السلام وهو أحد الخلفاء الراشدين ومن كبار أصحابه عليه السلام، قال:

(لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفِّهِ) ^(١).

وفي رواية بلفظ: (مَا كُنْتُ أَرَى بَاطِنَ الْقَدَمَيْنِ إِلَّا أَحَقَّ بِالْغَسْلِ حَتَّى رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَهْرِ خُفِّهِ) ^(٢).

قال الحافظ ابن حجر في كتابه «التلخيص الحبير»: (حديث علي: «لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى من أعلاه..» رواه أبو داود، وإسناده صحيح) ^(٣).

وقال الإمام الحافظ شمس الدين ابن عبد الهادي في كتابه «تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق»: (قال الحافظ عبد الغني المقدسي: إسناده صحيح، ورجاله ثقات كلهم) ^(٤). انتهى

وقال الشيخ الألباني في «إرواء الغليل، حديث رقم: ١٠٣»: (إسناده صحيح كما

(١) سنن أبي داود (حديث رقم: ١٦٢).

(٢) سنن أبي داود (حديث رقم: ١٦٣).

(٣) التلخيص الحبير (١/ ١٦٠).

(٤) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق (١/ ٥٣٠)، تحقيق: د. عامر صبري، الناشر: المكتبة الحديثة

قال الحافظ في «التلخيص». انتهى

وقال الشيخ أبو إسحاق الحويني في كتابه «النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة»: (سنده صحيح)^(١). انتهى

لقد اتفق أهل السنة والجماعة على أن العقل لا يستقل بإدراك الشيء الذي فيه خير ويستحق فاعله الثواب، والشيء الذي فيه شر ويستحق فاعله الذم.

قال الإمام الشاطبي في كتابه «الاعتصام»: (كَوْنُهَا حَسَنَةً أَوْ سَيِّئَةً لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ؛ لِأَنَّ التَّحْسِينَ وَالتَّقْبِيحَ مَخْتَصَّ بِالشَّرْعِ، لَا مَدْخَلَ لِلْعَقْلِ فِيهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ. وَإِنَّمَا يَقُولُ بِهِ الْمُبْتَدِعَةُ؛ أَعْنِي التَّحْسِينَ وَالتَّقْبِيحَ بِالْعَقْلِ)^(٢). انتهى

قلت: سيأتي نقل تصريحات جُمع من كبار أئمة أصول الفقه بأن هذه هي عقيدة أهل السنة والجماعة (انظر كتابنا هذا ص ٣٥٣).

فلا بد أن يبين لنا رسول الله ﷺ أين الخير وأين الشر، كما قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وقد بين لنا رسول الله ﷺ ذلك أحسن بيان، وقال: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى مَا يَعْلَمُهُ خَيْرًا لَهُمْ، وَيُنْذِرَهُمْ مَا يَعْلَمُهُ شَرًّا لَهُمْ». (انظر الكلام على هذه الروايات في كتابنا هذا، ص ٣١٥ وبعدها).

(١) النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة، عند كلامه على (حديث رقم: ١٦٠).

(٢) الاعتصام (١/ ١٨٤).

وروى الإمام الطبراني - بإسناد صحيح - في «المعجم الكبير»، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: (تَرَكْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَا طَائِرٌ يُقَلِّبُ جَنَاحَيْهِ فِي الْهَوَاءِ، إِلَّا وَهُوَ يُذَكِّرُنَا مِنْهُ عِلْمًا، قَالَ: فَقَالَ ﷺ: «مَا بَقِيَ شَيْءٌ يُقَرِّبُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَيُبَاعِدُ مِنَ النَّارِ، إِلَّا وَقَدْ يُبَيِّنُ لَكُمْ»^(١)).

وكذلك روى الإمام ابن أبي شيبة في «المُصَنَّف»^(٢)، والحاكم في «المستدرک على الصحيحين»^(٣)، والإمام البيهقي في «شعب الإيمان»^(٤) وغيرهم - واللفظ لابن أبي شيبة - عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَيْءٍ يُقَرِّبُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ وَيُبْعِدُكُمْ مِنَ النَّارِ إِلَّا قَدْ أَمَرْتُكُمْ بِهِ، وَلَيْسَ شَيْءٌ يُقَرِّبُكُمْ مِنَ النَّارِ وَيُبْعِدُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا قَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ».

قال الشيخ الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب، رقم: ١٧٠٠»: (صحيح لغيره). انتهى

والسؤال الآن: إذا كان رسول الله ﷺ قد صرَّح بأنه يَبَيِّنُ لنا كل خير وكل شر تفصيلاً، فلماذا كذب الغماري قائلًا: (ﷺ اكتفى بالنصوص العامة الشاملة للمندوبات)!!؟

(١) المعجم الكبير (٢/ ١٥٥).

(٢) المُصَنَّف (٧/ ٧٩).

(٣) المستدرک على الصحيحين (٢/ ٥).

(٤) شعب الإيمان (٧/ ٢٩٩).

الكذبة الخامسة

حول حديث «مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»

قال عبد الله الغماري في كتابه «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ١٨»: (قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ» .. وفي رواية لمسلم: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رَدٌّ» .. قال ابن رجب: «هذا الحديث يدل بمنطوقه على أن كل عمل ليس عليه أمر الشارع فهو مردود، ويدل على أن كل عمل عليه أمره، فهو غير مردود». اهـ. .. قلتُ [القائل هو الغماري]: هذا الحديث مخصّص لحديث «كل بدعة ضلالة» ومُبين للمراد منها كما هو واضح. إذ لو كانت البدعة ضلالة بدون استثناء لقال الحديث: «مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا شَيْئًا». لكن لما قال: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رَدٌّ» أفاد أن المُحَدَّث نوعان: ما ليس من الدين: بأن كان مخالفا لقواعده ودلائله، فهو مردود، وهو البدعة الضلالة.

وما هو من الدين: بأن شهد له أصل، أو أيده دليل، فهو صحيح مقبول، وهو السُّنة الحسنة). انتهى كلام الغماري.

قلتُ: لقد فَضَحَ الغماري نَفْسَهُ حين أخفى بقية كلام الحافظ ابن رجب، وإنما أخفاه لأنه يهدم كلام الغماري هَدْمًا!!

والكلام هنا في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: فُضِّح تدليس الغماري حين نقل كلام الحافظ ابن رجب.

المطلب الثاني: بيان أنه إذا كان أحد الحديثين يُخَصَّص الآخر، فذلك لا يؤثر

بشيء على المعنى المقصود.

المطلب الثالث: بيان معنى «مُخَالَفَةُ السُّنَّةِ» الذي حَذَّرَ منه الرسول ﷺ في

الحديثين.

وإليك تفصيل ذلك:

المطلب الأول: فُضِّح تدليس الغماري حين نقل كلام الحافظ ابن رجب:

سننقل إليكم كلام الحافظ ابن رجب من كتابه «جامع العلوم والحكم» لِيَرَوْا

بأعينكم الجزء الذي أخفاه الغماري عنكم:

قال الحافظ ابن رجب: (فَهَذَا الْحَدِيثُ بِمَنْطُوقِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ

أَمْرُ الشَّارِعِ فَهُوَ مَرْدُودٌ، وَيَدُلُّ بِمَفْهُومِهِ عَلَى أَنَّ كُلَّ عَمَلٍ عَلَيْهِ أَمْرُهُ فَهُوَ غَيْرُ مَرْدُودٍ^(١).

وَالْأَعْمَالُ قِسْمَانِ: عِبَادَاتٌ وَمُعَامَلَاتٌ. فَأَمَّا الْعِبَادَاتُ: فَمَا كَانَ مِنْهَا خَارِجًا عَنْ

حُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ بِالْكُلِّيَّةِ فَهُوَ مَرْدُودٌ عَلَى عَامِلِهِ، وَعَامِلُهُ يَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِهِ: ﴿أَمْ

لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

فَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَى اللَّهِ بِعَمَلٍ لَمْ يَجْعَلْهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ قُرْبَةً إِلَى اللَّهِ، فَعَمَلُهُ بَاطِلٌ مَرْدُودٌ

عَلَيْهِ، وَهُوَ شَبِيهُ بِحَالِ الَّذِينَ كَانَتْ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ مُكَاةً وَتَصَدِيَةً .. وَمَا أَشْبَهَ

(١) إلى هنا ينتهي الجزء الذي نقله الغماري، ويبدأ بعده الجزء الذي أخفاه الغماري.

ذَلِكَ مِنَ الْمُحَدَّثَاتِ الَّتِي لَمْ يَشْرَعْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ التَّقَرُّبَ بِهَا بِالْكُلِّيَّةِ.

وَلَيْسَ مَا كَانَ قُرْبَةً فِي عِبَادَةٍ يَكُونُ قُرْبَةً فِي غَيْرِهَا مُطْلَقًا؛ فَقَدْ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا قَائِمًا فِي الشَّمْسِ، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقِيلَ: «إِنَّهُ نَذَرَ أَنْ يَقُومَ وَلَا يَقْعُدَ وَلَا يَسْتَظِلَّ وَأَنْ يَصُومَ» فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَقْعُدَ وَيَسْتَظِلَّ، وَأَنْ يُتِمَّ صَوْمَهُ. فَلَمْ يَجْعَلْ قِيَامَهُ وَبُرُوزَهُ فِي الشَّمْسِ قُرْبَةً يُوفِي بِنَذَرِهَا. وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ عِنْدَ سَمَاعِ خُطْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَذَكَرَ أَنْ يَقُومَ وَلَا يَقْعُدَ وَلَا يَسْتَظِلَّ مَا دَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ؛ إِعْظَامًا لِسَمَاعِ خُطْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَجْعَلِ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ قُرْبَةً تُوفِي بِنَذَرِهِ، مَعَ أَنَّ الْقِيَامَ عِبَادَةً فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ، كَالصَّلَاةِ وَالْأَذَانِ وَالِدُعَاءِ بِعَرَفَةَ، وَالْبُرُوزُ لِلشَّمْسِ قُرْبَةً لِلْمُحْرَمِ.

فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَا كَانَ قُرْبَةً فِي مَوْطِنٍ - يَكُونُ قُرْبَةً فِي كُلِّ الْمَوَاطِنِ، وَإِنَّمَا يَتَّبَعُ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ مَا وَرَدَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ فِي مَوَاضِعِهَا ..

وَأَمَّا مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَصْلُهُ مَشْرُوعٌ وَقُرْبَةً، ثُمَّ أَدْخَلَ فِيهِ مَا لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ، أَوْ أَحَلَّ فِيهِ بِمَشْرُوعٍ، فَهَذَا مُخَالَفٌ أَيْضًا لِلشَّرِيعَةِ بِقَدْرِ إِخْلَالِهِ بِهَا أَحَلَّ بِهِ، أَوْ إِدْخَالِهِ مَا أَدْخَلَ فِيهِ ..

وَإِنْ كَانَ قَدْ زَادَ فِي الْعَمَلِ الْمَشْرُوعِ مَا لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ، فزِيَادَتُهُ مَرْدُودَةٌ عَلَيْهِ، بِمَعْنَى أَنَّهَا لَا تَكُونُ قُرْبَةً وَلَا يُثَابُ عَلَيْهَا^(١). انتهى كلام الحافظ ابن رجب.

قلت: فالغماري إنما وضع كتابه «إتقان الصنعة» ليسبح الابتداع في العبادات

بحيث يتقرب إلى الله بما لم يتقرب به رسول الله ﷺ.

فحذف الغماري كلام الحافظ ابن رجب الذي يهدم هذا الأساس الذي بنى الغماري عليه كتابه!!

تأملوا قول الحافظ ابن رجب في شرحه للحديث: (فَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَى اللَّهِ بِعَمَلٍ لَمْ يَجْعَلْهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ قُرْبَةً إِلَى اللَّهِ، فَعَمَلُهُ بَاطِلٌ مُرْدُودٌ عَلَيْهِ ..

وَلَيْسَ مَا كَانَ قُرْبَةً فِي عِبَادَةٍ يَكُونُ قُرْبَةً فِي غَيْرِهَا مُطْلَقًا ..

لَيْسَ كُلُّ مَا كَانَ قُرْبَةً فِي مَوْطِنٍ - يَكُونُ قُرْبَةً فِي كُلِّ الْمَوَاطِنِ، وَإِنَّمَا يَتَّبَعُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مَا وَرَدَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ فِي مَوَاضِعِهَا). انتهى

تأملوا قوله: (وَإِنَّمَا يَتَّبَعُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مَا وَرَدَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ فِي مَوَاضِعِهَا). انتهى

قلت: لكن الغماري يرفض أن يتقيّد باتّباع ما وَرَدَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ فِي مَوَاضِعِهَا، إنما يريد اختراع طُرُق في العبادة غير الطُرُق التي تَعَبَّدَ بها رسول الله ﷺ!!

لقد تَوَهَّم الغماري أن المسلمين لن يراجعوا وراءه ما ينقله عن أهل العلم، فأخذ يُدَلِّس ويُدَلِّس!!

ولكن هيهات هيهات.

ثم:

لقد ذكر الغماري أن الرواية الأخرى في «صحيح مسلم»، وقد نقل في كتابه من شرح الإمام النووي لـ «صحيح مسلم».

فلا أدري لماذا أخفى الغماري عن المسلمين شرح الإمام النووي لهذا الحديث من

«صحيح مسلم»؟!؟

لماذا أخفى الغماري عن القراء تصريح الإمام النووي بأن هذا الحديث دليل على رد كل المحدثات وكل البدع؟!؟

قال الإمام النووي في شرحه لـ «صحيح مسلم»: (هَذَا الْحَدِيثُ قَاعِدَةٌ عَظِيمَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ مِنْ جَوَامِعِ كَلِمِهِ ﷺ؛ فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي رَدِّ كُلِّ الْبِدَعِ الْمُخْتَرَعَاتِ .

وَفِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ زِيَادَةٌ، وَهِيَ أَنَّ قَدْ يُعَانِدُ بَعْضُ الْفَاعِلِينَ فِي بِدْعَةٍ سَبَقَ إِلَيْهَا، فَإِذَا اخْتَجَّ عَلَيْهِ بِالرَّوَايَةِ الْأُولَى يَقُولُ: «أَنَا مَا أَحَدْتُ شَيْئًا» فَيُحْتَجَّ عَلَيْهِ بِالثَّانِيَةِ الَّتِي فِيهَا التَّصْرِيحُ بِرَدِّ كُلِّ الْمُحَدَّثَاتِ، سَوَاءَ أَحَدَثَهَا الْفَاعِلُ، أَوْ سَبَقَ بِإِحْدَاثِهَا^(١). انتهى كلام الإمام النووي.

ونعيد السؤال مرة أخرى:

لماذا أخفى الغماري عن القراء تصريح الإمام النووي بأن هذا الحديث دليل على رد كل المحدثات وكل البدع؟!؟

المطلب الثاني: بيان أنه إذا كان أحد الحديثين يُخَصَّصُ للآخر، فذلك لا يؤثر

بشيء على المعنى المقصود:

في هذا المطلب تُبَيَّنُ أن الصواب أن حديث «عليكم بسُنَّتِي .. وإياكم ومحدثات الأمور» مطابق في المعنى لحديث: «مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ».

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/١٦).

لفظ «مُحَدَّث» في لغة العرب يشمل ما كان موافقاً لِسُنَّةِ النبي ﷺ وما خالف سُنَّتَهُ ﷺ.

والرسول ﷺ بدأ كلامه قائلًا: «عليكم بِسُنَّتِي» ثم قال ﷺ: «وإياكم ومحدثات الأمور» فَعَلِمْنَا من هذا أنه ﷺ يحذر من المحدثات المخالفة لِسُنَّتِهِ ﷺ.

فقول الرسول ﷺ: «محدثات الأمور.. كل محدثة بدعة» إنها قصد به الأمور المخالفة لِسُنَّتِهِ ﷺ، وهذا معنى أخص من المعنى العام للفظ «محدث» في لغة العرب، فلفظ «محدث» في لغة العرب يشمل ما كان موافقاً لِسُنَّةِ النبي ﷺ وما خالف سُنَّتَهُ ﷺ. (١)

فالتخصيص فهْمُنَاه من قوله ﷺ في الحديث نفسه: «عليكم بِسُنَّتِي».

كذلك قوله ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» فقوله: «ما ليس منه» يعني كأنه ﷺ قال: ليس من أمرنا، يعني: يخالف سُنَّتَنَا.

فالحديثان متطابقان - أو متشابهان - في المعنى، وليس الثاني مُخَصَّصًا للأول.

وفي ذلك يقول الإمام الحافظ ابن رجب في كتابه «جامع العلوم والحكم»: (فقوله ﷺ: «كُلُّ بدعة ضلالة» من جوامع الكلم، لا يخرج عنه شيء، وهو أصلٌ عظيمٌ من أصول الدين، وهو شبيهٌ بقوله: «مَنْ أَحْدَثَ في أمرنا ما ليس منه فهو رد») (٢). انتهى

(١) وكذلك يكون الكلام فيما يتعلق بلفظ «كل بدعة ضلالة» من حيث استخدام لفظ «بدعة»

بمعنى أخص من معناها العام في لغة العرب.

(٢) جامع العلوم والحكم (ص ٢٦٦).

قُلْتُ: فَنَحْنُ نَتَّفِقُ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «كُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٍ وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» لَا يَقْصِدُ بِهِ كُلُّ مُحَدَّثٍ، وَإِنَّمَا قَصِدَ مُحَدَّثًا خَاصًّا، وَهُوَ الْمُحَدَّثُ الَّذِي يَخَالِفُ سُنَّتَهُ ﷺ.

مِنْ أَيْنَ فَهْمُنَا التَّخْصِيسَ؟

فَهْمُنَاهُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ نَفْسُهُ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي»، فَالتَّخْصِيسُ مُوجُودٌ فِي الْحَدِيثِ نَفْسُهُ.

أَوْ فَهْمُنَاهُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: «مَنْ أَحَدَّثَ فِي أَمْرِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ». وَسَوَاءٌ فَهْمُنَا التَّخْصِيسَ مِنَ الْحَدِيثِ نَفْسُهُ أَوْ مِنَ الْحَدِيثِ الثَّانِي - فَلَا يُوْثِّرُ ذَلِكَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ.

إِنَّمَا الَّذِي يُوْثِّرُ هُوَ تَحْدِيدُ مَعْنَى «مُخَالَفَةُ السُّنَّةِ»؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْمَعْنَى الَّذِي حَذَّرَ مِنْهُ الرَّسُولُ ﷺ فِي الْحَدِيثَيْنِ.

يَتَبَقَى هُنَا تَحْدِيدُ مَعْنَى «مُخَالَفَةُ السُّنَّةِ»، وَبَيَانُ ذَلِكَ فِي الْمَطْلَبِ التَّالِي.

المطلب الثالث: بيان معنى «مُخَالَفَةُ السُّنَّةِ» الذي حَذَّرَ مِنْهُ الرَّسُولُ ﷺ فِي

الْحَدِيثَيْنِ.

أَيُّهُ وَاقِعَةٌ يُوَاجِهُهَا الْمُسْلِمُ بَعْدَ عَهْدِهِ ﷺ لَا تَخْلُو مِنْ حَالَيْنِ:

الحال الأولي: أَنْ يَكُونَ الْوَاقِعُ مُطَابِقًا تَمَامًا لِلوَاقِعِ فِي عَهْدِهِ ﷺ، فَهَذَا لَا بَدَّ أَنْ نَسْلُكَ نَفْسَ الْمَسْلُوكِ الَّذِي سَلَكَهُ ﷺ فِي هَذَا الْوَاقِعِ؛ وَإِلَّا نَكُونُ قَدْ خَالَفْنَا سُنَّتَهُ ﷺ فِي التَّعَامُلِ مَعَ هَذَا الْوَاقِعِ.

الحال الثانية: أَنْ يَكُونَ الْوَاقِعُ جَدِيدًا؛ أَيْ إِنَّهُ مُخْتَلَفٌ عَنِ الْوَاقِعِ فِي عَهْدِهِ ﷺ وَيَتَطَلَّبُ مَسْلُكًا جَدِيدًا يَنْاسِبُهُ، فَهَذَا سَنَسْلُكُ مَعَهُ مَسْلُكًا جَدِيدًا فِي ضَوْءِ تَوْجِيهَاتِهِ ﷺ، يَعْنِي عَلَى وَفْقِ سُنَّتِهِ ﷺ.

وَإِخْتِلَافُ الْوَاقِعِ الْجَدِيدِ عَنِ وَاقِعِهِ ﷺ يَكُونُ فِي شَيْئَيْنِ:

الْإِخْتِلَافُ الْأَوَّلُ:

أَنْ تَوْجِدَ مُسْتَجِدَّاتٍ فِي الْوَاقِعِ تَتَطَلَّبُ مَسْلُكًا جَدِيدًا مُنَاسِبًا لَهَا، هَذِهِ الْمُسْتَجِدَّاتُ تَمَثِّلُ دَافِعًا يَقْتَضِي مَسْلُكًا جَدِيدًا مُنَاسِبًا، فَهَذَا الدَّافِعُ الْمُقْتَضِي لَمْ يَكُنْ مُوجُودًا فِي عَهْدِهِ ﷺ.

مِثَالُهُ: مَسْأَلَةُ تَعَدُّدِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، فَقَدْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ يُؤَدُّونَ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ فِي عَهْدِهِ ﷺ، فَلَا تَوْجِدُ إِلَّا جُمُعَةً وَاحِدَةً، هَذِهِ هِيَ السُّنَّةُ الَّتِي سَارَ عَلَيْهَا الْمُسْلِمُونَ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ وَفِي عَهْدِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ.

لَكِنْ بَعْدَ وَفَاتِهِ ﷺ بَزَمَنٍ طَوِيلٍ كَثُرَ النَّاسُ، وَأَصْبَحَ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ يَتَسَعَ لَهُمْ مَسْجِدٌ وَاحِدٌ، هَذَا الْوَاقِعُ الْجَدِيدُ لَمْ يَكُنْ مُوجُودًا فِي عَهْدِهِ ﷺ، وَهَذَا الْوَاقِعُ الْجَدِيدُ

يُمَثِّلُ دَافِعًا يَدْفَعُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى سُلُوكِ مَسَلِّكَ جَدِيدٍ يَتَنَاسَبُ مَعَهُ، وَهُوَ قِيَامُهُمْ بِأَدَاءِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَسْجِدٍ (انظر تفصيل ذلك في كتابنا هذا، ص ٤١٢).

الاختلاف الثاني:

أَن يَكُونَ هَذَا الدَّافِعُ الْمُقْتَضِي مَوْجُودًا فِي عَهْدِهِ ﷺ؛ لَكِنْ كَانَ يَوْجَدُ - فِي عَهْدِهِ ﷺ - مَانِعٌ يَمْنَعُ مِنْ سُلُوكِ الْمَسَلِّكَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ هَذَا الدَّافِعُ.

فَالْمُقْتَضِي لِلْفِعْلِ مَوْجُودٌ فِي عَهْدِهِ ﷺ؛ لَكِنْ يَوْجَدُ مَانِعٌ يَمْنَعُ مِنَ الْإِتْيَانِ بِهَذَا الْفِعْلِ فِي حَيَاتِهِ ﷺ.

مثاله: صلاة التراويح، فالدافع إليها هو الرغبة في التقرب إلى الله تعالى بالنوافل، هذا الدافع كان موجودًا في عهده ﷺ، لَكِنْ وُجِدَ مَانِعٌ مَنَعَ الرُّسُولَ ﷺ مِنَ الْمَوَاطَبَةِ عَلَيْهَا، وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ ذَلِكَ وَقْتُ تَشْرِيعِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَخَافَ ﷺ أَنْ يَفْرُضَهَا اللَّهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ إِذَا وَاظَبُوا عَلَيْهَا.

نجد ذلك فيما ثبت في «صحيح البخاري»^(١) و«صحيح مسلم»^(٢) - واللفظ للبخاري - عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي الْمَسْجِدِ؛ فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ، ثُمَّ صَلَّى مِنَ الْقَابِلَةِ؛ فَكَثُرَ النَّاسُ، ثُمَّ اجْتَمَعُوا مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّلَاثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ: «قَدْ رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ، وَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفَرِّصَ عَلَيْكُمْ»، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ).

(١) صحيح البخاري (حديث رقم: ١٠٧٧).

(٢) صحيح مسلم (حديث رقم: ٧٦١).

النتيجة:

نحن - في كتابنا هذا - إنما نتكلم عما اخترعه الإنسان من طُرُق يَتَعَبَّدُ بها ولم يتعبد بها النبي ﷺ، مع مطابقة واقع هذا المخترع مع واقع النبي ﷺ.

ومطابقة الواقع نقصد بها أن ما يزعم هذا المخترع المبتدع أنه يقتضي اختراع هذه الطريقة ويتطلبها ويدفع إليها - هذا المقتضي المزعوم قد كان موجودًا في حياته ﷺ، ومع ذلك لم يسلك النبي ﷺ هذا المسلك الذي اخترعه المبتدع، على الرغم من عدم وجود مانع يمنع الرسول ﷺ من سلوك هذا المسلك المبتدع.

فاتَّباع السُّنة حينئذٍ - مع هذا الواقع - يكون بترك هذا المسلك ومجانبته كما تركه ﷺ، فَمَنْ سَلَكَ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَبْتَدِعًا ضَالًّا؛ ويكون قد أَحْدَثَ في الدِّينِ ما ليس من أمره ﷺ؛ فينطبق عليه قوله ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ».

وكذلك ينطبق عليه قوله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

وذلك لأن حاله - حينئذٍ - ليس كحال النبي ﷺ، وشأنه ليس كشأن النبي في أفعاله وأقواله وتروكه.

قال الإمام جلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ) في كتابه «المزهر في علوم اللغة وأنواعها»: (لفظة «أمر» .. تجدها مستعملة في الحال والأفعال والشأن .. مثل: ﴿وَمَا أَمْرٌ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ يريد: جُملة أفعاله وشأنه)^(١). انتهى

(انظر تفصيل أكثر لمعنى مخالفة السُّنة - في كتابنا هذا: الباب السادس).

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها (١/٢٨٧).

وننقل لكم التصريحات التالية التي توضح هذه القاعدة:

١ - قال الإمام ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم»: (الضابط في هذا - والله أعلم - أن يقال: إن الناس لا يُحدثون شيئاً إلا لأنهم يرونه مصلحة .. فما رآه المسلمون مصلحة نُظِرَ في السبب المُحَوِّجِ إليه؛ فإن كان السبب المحوج إليه أمراً حدث بعد النبي ﷺ .. فهنا قد يجوز إحداث ما تدعو الحاجة إليه. وكذلك إن كان المقتضي لفعله قائماً على عهد رسول الله ﷺ لكن تركه النبي ﷺ لمعارض قد زال بموته.

وأما ما لم يحدث سبب يُحَوِّجُ إليه .. فهنا لا يجوز الإحداث.

فكل أمر يكون المقتضي لفعله على عهد رسول الله ﷺ موجوداً - لو كان مصلحة ولم يفعل - يُعلم أنه ليس بمصلحة.

وأما ما حدث المقتضي له بعد موته ﷺ - من غير معصية الخالق - فقد يكون مصلحة.

فأما ما كان المقتضي لفعله موجوداً: لو كان مصلحة وهو مع هذا لم يُشرعه، فوضعه تغيير لدين الله تعالى، وإنما أدخله فيه من تُسبب إلى تغيير الدين من الملوك والعلماء والعُبَاد، أو مَنْ زَلَّ منهم باجتهاد كما رُوي عن النبي ﷺ وغير واحد من الصحابة: «إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ زَلَّةَ عَالِمٍ، أَوْ جِدَالَ مُنَافِقٍ بِالْقُرْآنِ، وَأُتْمَةُ مُضِلُّونَ».

فمثال هذا القسم: الأذان في العيدين، فإن هذا لما أحدثه بعض الأمراء أنكره المسلمون؛ لأنه بدعة ..

يُقال: تَرَكَ رسول الله ﷺ له مع وجود ما يُعْتَقَد مُقْتَضِيًا وزوال المانع - سُنَّةٌ كما أن فِعْلُهُ سُنَّةٌ.

فلَمَّا أمر بالأذان في الجمعة، وصَلَّى العيدين بلا أذان ولا إقامة، كان تَرَكَ الأذان فيهما سُنَّةً، فليس لأحد أن يزيد في ذلك، بل الزيادة في ذلك كالزيادة في أعداد الصلاة وأعداد الركعات أو الحج، فإن رجلاً لو أحب أن يُصلي الظهر خمس ركعات، وقال: «هذا زيادة عمل صالح» لم يَكُنْ له ذلك .. وليس له أن يقول: «هذه بدعة حسنة» بل يقال له: كل بدعة ضلالة ..

فهذا مثال لِمَا حَدَثَ مع قيام المقتضي له وزوال المانع لو كان خيراً.

فإنَّ كُلَّ ما يُبْدِيهِ الْمُحَدِّثُ لهذا من المصلحة أو يستدل به من الأدلة - قد كان ثابتاً على عهد رسول الله ﷺ؛ ومع هذا لم يفعله رسول الله ﷺ؛ فهذا التَّركُ سُنَّةٌ خاصة مُقَدِّمة على كل عموم وكل قياس ..

وهذان المعنيان مَن فَهَمَهُما انحل عنه كثير من شُبُه البدع الحادثة؛ فإنه قد رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «ما أَحَدَثَ قوم بدعة إلا نزع الله عنهم من السُّنَّةِ مثلها».

وقد أشرت إلى هذا المعنى فيما تَقَدَّمَ وبيَّنت أن الشرائع أغذية القلوب، فمتى اغتذت القلوب بالبدع لم يَبْقَ فيها فضل للسُّنن؛ فتكون بمنزلة مَن اغتذى بالطعام الخبيث^(١). انتهى كلام الإمام ابن تيمية.

٢ - الإمام الشاطبي في كتابه «الموافقات» في أصول الشريعة له كلام طويل، نذكره لفائدته وأهميته: قال: (أمة محمد ﷺ لا تجتمع على ضلالة، فما كانوا عليه من

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (ص ٢٧٨-٢٨١).

فِعْلٌ أَوْ تَرَكَ فَهُوَ السُّنَّةُ وَالْأَمْرُ الْمَعْتَبَرُ، وَهُوَ الْهُدَى، وَلَيْسَ ثَمَّ إِلَّا صَوَابٌ أَوْ خَطَأٌ؛ فَكُلُّ مَنْ خَالَفَ السَّلَفَ الْأَوَّلِينَ فَهُوَ عَلَى خَطَأٍ، وَهَذَا كَافٍ ..

وَاسْتِدْلَالُ كُلِّ مَنْ اخْتَرَعَ بَدْعَةً أَوْ اسْتَحْسَنَ مُحَدَّثَةً لَمْ تَكُنْ فِي السَّلَفِ الصَّالِحِ - بِأَنَّ السَّلَفَ اخْتَرَعُوا أَشْيَاءَ لَمْ تَكُنْ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - كَكُتْبِ الْمُصْحَفِ، وَتَصْنِيفِ الْكُتُبِ، وَتَدْوِينِ الدَّوَاوِينِ .. - فَخَلَطُوا وَغَلَطُوا، وَاتَّبَعُوا مَا تَشَابَهَ مِنَ الشَّرِيعَةِ؛ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهَا، وَهُوَ كُلُّهُ خَطَأٌ عَلَى الدِّينِ، وَاتِّبَاعٌ لِسَبِيلِ الْمُلْحَدِينَ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَدْرَكُوا هَذِهِ الْمَدَارِكَ، وَعَبَرُوا عَلَى هَذِهِ الْمَسَالِكِ إِمَّا أَنْ يَكُونُوا قَدْ أَدْرَكُوا مِنْ فَهْمِ الشَّرِيعَةِ مَا لَمْ يَفْهَمْهُ الْأَوَّلُونَ، أَوْ حَادُوا عَنْ فَهْمِهَا.

وَهَذَا الْأَخِيرُ هُوَ الصَّوَابُ؛ إِذِ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ هُمْ كَانُوا عَلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَلَمْ يَفْهَمُوا مِنَ الْأَدْلَةِ الْمَذْكُورَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا إِلَّا مَا كَانُوا عَلَيْهِ، وَهَذِهِ الْمُحَدَّثَاتُ لَمْ تَكُنْ فِيهِمْ، وَلَا عَمِلُوا بِهَا؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ تِلْكَ الْأَدْلَةَ لَمْ تَتَّضِعْ فِي هَذِهِ الْمَعَانِي الْمُخْتَرَعَةِ بِحَالٍ، وَصَارَ عَمَلُهُمْ بِخِلَافِ ذَلِكَ دَلِيلًا إِجْمَاعِيًّا عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ فِي اسْتِدْلَالِهِمْ وَعَمَلِهِمْ مَخْطُؤُونَ وَمُخَالِفُونَ لِلْسُّنَّةِ.

فَيُقَالُ لِمَنْ اسْتَدَلَّ بِأَمْثَالِ ذَلِكَ: هَلْ وَجَدَ هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي اسْتَنْبَطْتَ فِي عَمَلِ الْأَوَّلِينَ؟ أَوْ لَمْ يَوْجَدْ؟

فَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ - وَلَا بَدَّ مِنْ ذَلِكَ - فَيُقَالُ لَهُ: أَفَكَانُوا غَافِلِينَ عَمَّا تَنْبَهَتْ لَهُ؟ أَوْ جَاهِلِينَ بِهِ؟ أَمْ لَا؟ وَلَا يَسَعُهُ أَنْ يَقُولَ بِهَذَا؛ لِأَنَّهُ فَتَحَ لِبَابِ الْفُضِيحَةِ عَلَى نَفْسِهِ، وَخَرَّقَ لِلْإِجْمَاعِ.

وَإِنْ قَالَ: إِنَّهُمْ كَانُوا عَارِفِينَ بِمَا خَذَ هَذِهِ الْأَدْلَةَ، كَمَا كَانُوا عَارِفِينَ بِمَا خَذَ غَيْرَهَا.

قيل له: فما الذي حال بينهم وبين العمل بمقتضاها - على زعمك - حتى خالفوها إلى غيرها؟!

ما ذاك إلا لأنهم اجتمعوا فيها على الخطأ دونك أيها المتكول، والبرهان الشرعي والعادي دال على عكس القضية؛ فكل ما جاء مخالفاً لما عليه السلف الصالح فهو الضلال بعينه.

فإن زعم أن ما انتحله من ذلك إنما هو من قبيل المسكوت عنه في الأولين ..

قيل له: بل هو مخالف؛ لأن ما سُكِّت عنه في الشريعة على وجهين:

أحدهما: أن تكون مظنة العمل به موجودة في زمان رسول الله ﷺ فلم يشرع له أمر زائد على ما مَضَى فيه؛ فلا سبيل إلى مخالفته؛ لأنَّ تركهم لما عمل به هؤلاء مُضَادٌّ له، فمن استلحقه صار مخالفاً للسُّنَّة حسبما تبيَّن في كتاب المقاصد.

والثاني: أن لا توجد مظنة العمل به، ثم توجد؛ فيشرع له أمر زائد يلائم تصرفات الشرع في مثله، وهي المصالح المرسلة، وهي من أصول الشريعة المبني عليها؛ إذ هي راجعة إلى أدلة الشرع، حسبما تبيَّن في علم الأصول؛ فلا يصح إدخال ذلك تحت جنس البدع.

وأيضاً: فالمصالح المرسلة - عند القائل بها - لا تدخل في التعبدات البتَّة، وإنما هي راجعة إلى حفظ أصل الملة، وحياطة أهلها في تصرفاتهم العادية، ولذلك تجدد مالِكاً - وهو المسترسل في القول بالمصالح المرسلة - مُشَدِّداً في العبادات أن لا تقع إلا على ما كانت عليه في الأولين ..

فإذاً ليس ما انتحل هذا المخالف العمل به - من قبيل المسكوت عنه، ولا من

قَبِيلَ مَا أَصْلَهُ الْمَصَالِحُ الْمُرْسَلَةُ؛ فَلَمْ يَبْقَ إِذَا أَنْ يَكُونَ إِلَّا مِنْ قَبِيلِ الْمُعَارِضِ لِمَا مَضَى عَلَيْهِ عَمَلُ الْأَقْدَمِينَ، وَكَفَى بِذَلِكَ مَزَلَّةً قَدَمًا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ^(١). انْتَهَى كَلَامُ الْإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ.

٣ - قَالَ شَهَابُ الدِّينِ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ فِي «الْفَتَاوَى الْحَدِيثِيَّةِ»: (وَكَذَا مَا تَرَكَهُ ﷺ مَعَ قِيَامِ الْمُقْتَضِي؛ فَيَكُونُ تَرْكُهُ سُنَّةً، وَفِعْلُهُ بِدْعَةٌ مَذْمُومَةٌ، وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: «مَعَ قِيَامِ الْمُقْتَضِي فِي حَيَاتِهِ» .. مَا تَرَكَهُ لَوْجُودِ الْمَنَاعِ - كَالِاجْتِمَاعِ لِلتَّرَاوِيحِ - فَإِنْ الْمُقْتَضِي التَّامُّ يَدْخُلُ فِيهِ الْمَنَاعُ)^(٢). انْتَهَى

٤ - الْإِمَامُ الشُّوْكَانِيُّ (١١٧٣ - ١٢٥٠هـ): قَالَ فِي مُوسَوْعَتِهِ «نِيلُ الْأَوْطَارِ»: (عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَمَلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» .. وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ قَوَاعِدِ الدِّينِ؛ لِأَنَّهُ يَنْدَرِجُ تَحْتَهُ مِنَ الْأَحْكَامِ مَا لَا يَأْتِي عَلَيْهِ الْحَضَرُ .. فَعَلَيْكَ إِذَا سَمِعْتَ مَنْ يَقُولُ: «هَذِهِ بِدْعَةٌ حَسَنَةٌ» بِالْقِيَامِ فِي مَقَامِ الْمَنْعِ مُسْنِدًا لَهُ بِهِذِهِ الْكُلِّيَّةِ وَمَا يُشَاهِرُهَا مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ ﷺ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَالَّةٌ» ..

وَمِنْ مَوَاطِنِ الْإِسْتِدْلَالِ لِهَذَا الْحَدِيثِ: كُلُّ فِعْلٍ أَوْ تَرْكِ وَقَعَ الْإِتْفَاقُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ خَصْمِكَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ ﷺ .. بِمَا فِي حَدِيثِ الْبَابِ مِنَ الْعُمُومِ الْمُحِيطِ بِكُلِّ فَرْدٍ مِنَ أَفْرَادِ الْأُمُورِ الَّتِي لَيْسَتْ مِنْ ذَلِكَ الْقَبِيلِ؛ قَائِلًا: هَذَا أَمْرٌ لَيْسَ مِنْ أَمْرِهِ، وَكُلُّ أَمْرٍ لَيْسَ مِنْ أَمْرِهِ رَدٌّ؛ فَهَذَا رَدٌّ، وَكُلُّ رَدٍّ بَاطِلٌ؛ فَهَذَا بَاطِلٌ.

فَالصَّلَاةُ مَثَلًا الَّتِي تُرِكَ فِيهَا مَا كَانَ يَفْعَلُهُ رَسُولُ ﷺ أَوْ فُعِلَ فِيهَا مَا كَانَ يَتْرُكُهُ -

(١) الموافقات (٣/ ٧١-٧٥).

(٢) الفتاوى الحديثية (ص ٢٨١).

لَيْسَتْ مِنْ أَمْرِهِ، فَتَكُونُ بَاطِلَةً بِنَفْسِ هَذَا الدَّلِيلِ .. فَلْيَكُنْ مِنْكَ هَذَا عَلَى ذِكْرٍ^(١).
انتهى كلام الإمام الشوكاني

٥ - الشيخ ملا أحمد بن عبد القادر الرومي (المتوفى ١٠٤١ هـ):

قال في كتابه «مجالس الأبرار ومسالك الأخيار»:

(البدعة لها معنيان:

أحدهما: لغوي عام؛ وهو المحدث مُطلقاً سواء كان من العادات أو من العبادات.

والثاني: شرعي خاص؛ وهو الزيادة في الدين والنقصان منه بعد الصحابة بغير إذن من الشارع ..

البدعة الغير سيئة ما لم يَحْتَجْ إليه الأوائل، ثم احتاج إليه الأواخر .. وعند الاستقراء لا توجد تلك البدعة الغير سيئة في العبادات البدنية المَحْضَةُ؛ كالصوم والصلاة وقراءة القرآن وأوظف كل منها؛ بل لا تكون البدعة فيها إلا سيئة.

لأن عدم وقوع الفعل في الصِّدْر الأول ليس إلا لعدم الحاجة إليه، أو لوجود مانع منه .. أو لكرهه وعدم مشروعية.

والأولان^(٢) مُتَنَفِّيان في العبادات البدنية المحضة؛ لأن الحاجة إلى التقرب إلى الله تعالى بالعبادة لا تنقطع، وبعد ظهور الإسلام وغلبة أهله لم يكن منها مانع .. فلم يَبْقَ

(١) نيل الأوطار (٢/ ٦٩-٧٠).

(٢) يقصد: عدم الحاجة إلى الفعل، ووجود المانع.

إلا كونها بدعة مكروهة غير مشروعة ..

وهكذا يقال بكل مَنْ أتى في العبادة البدنية المحضنة بصفة لم تكن في زمن الصحابة .. فَعُلِمَ من هذا أن كل بدعة في العبادات البدنية المحضنة لا تكون إلا سيئة .. والضابط في هذا أن يقال: الناس لا يُحَدِّثُونَ شيئاً إلا أنهم يرونه مصلحة؛ إذ لو اعتقدوا فيه مفسدة لم يُحَدِّثُوهُ.

فما رآه الناس مصلحة يُنْظَرُ في السبب:

فإن كان السبب أمراً قد حَدَّثَ بعد النبي ﷺ، فيجوز إحداث ما تدعو الحاجة إليه ..، وإن كان المقتضي لفعله موجوداً في عصره - عليه السلام - لكن تُرِكَ لِعارض زال بموته، فكَذَلِكَ يجوز إحداثه؛ كَجَمْعِ الْقُرْآنِ، فَإِنَّ الْمَانِعَ مِنْهُ فِي حَيَاتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَوْنُ الْوَحْيِ لَا يَزَالُ يَنْزِلُ فَيُغَيِّرُ اللَّهُ تَعَالَى مَا يَشَاءُ، فَزَالَ ذَلِكَ الْمَانِعُ بِمَوْتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وأما ما كان المقتضي لِفَعْلِهِ في عهده - عليه السلام - موجوداً من غير وجود المانع منه ومع ذلك لم يَفْعَلْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فإحداثه تغيير لدين الله تعالى؛ إذ لو كان فيه مصلحة لَفَعَلْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْ حَثَّ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّمَا لَمْ يَفْعَلْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَمْ يَحَثَّ عَلَيْهِ - عُلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ؛ بَلْ هُوَ بِدْعَةٌ قَبِيحَةٌ سَيِّئَةٌ.

مثاله: الأذان في العيدين؛ فَإِنَّهُ لَمَّا أَخَذَتْهُ بَعْضُ السَّلَاطِينِ - أَنْكَرَهُ الْعُلَمَاءُ .. قالوا: كَمَا أَنَّ فِعْلَ مَا فَعَلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ سُنَّةً، كَذَلِكَ تَرْكُ مَا تَرَكَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ - مع وجود المقتضي وعدم المانع منه - كَانَ سُنَّةً أَيْضًا^(١). انتهى كلام الشيخ الرومي.

(١) مجالس الأبرار (ص ١٣٢-١٣٦)، مطبوع مع ترجمته «خزينة الأسرار - ١٢٨٣هـ».

الكذبة السادسة

حول حديث «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً»

قال عبد الله الغماري في كتابه «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ١٧»: (ويجب أن ننبه على مسألة مهمة، لا يعرفها أهل العلم، فضلاً عما دونهم، وهي تُعين على فهم هذه الأحاديث ..: سَنَّ سُنَّةً أو استأنها أي: إنشاؤها باجتهاد واستنباط من قواعد الشرع أو عمومات نصوصه. وهذا معنى ما أفادته الأحاديث المذكورة بعبارة: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً» أي: مَنْ أنشأ سُنَّةً حسنة مستنداً في ابتداع ذاتها إلى دلائل الشرع، كان له أجرها). انتهى كلامه.

قلتُ: لقد صدق الغماري حين قال: (نبه على مسألة مهمة لا يعرفها أهل العلم).

فهذا الكلام الذي قاله الغماري لا يَعْرِفه أهل العلم؛ وإنما يَعْرِفه أهل الجهل والهوى فقط!!

فالذي يَعْرِفه أهل العلم حَقًّا هو ما سيأتي في المطلبين الآتين:

المطلب الأول: بيان الواقعة التي قال فيها ﷺ: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً» والمعنى الذي

أراد.

المطلب الثاني: بيان أن عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة أنَّ الشرع - وليس العقل -

هو الذي له الْحُكْم بِحُسْنِ شَيْءٍ بحيث يترتب عليه الثواب آجلاً، أو الْحُكْم

يُقْبَحُ بِهِ يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ الْعِقَابُ أَجَلًا.

وَالَيْكُمْ تَفْصِيلُ ذَلِكَ:

المطلب الأول: بيان الواقعة التي قال فيها ﷺ: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً» والمعنى

الذي أرادَه:

نسأل السؤال التالي؛ ليفهم القارئ معنى «سن سنة حسنة»:

متى قال ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ»؟

هل قالها ﷺ فيمن اخترع عبادة لم ينص عليها الشرع؟ أم قالها ﷺ فيمن ابتدأ تطبيق العبادة التي نص عليها الشرع نصًا صريحًا؟

الجواب نجده في الحديث الذي في «صحيح مسلم»^(١) عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: (جَاءَ نَاسٌ مِنَ الْأَعْرَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمُ الصُّوفُ؛ فَرَأَى سُوءَ حَالِهِمْ قَدْ أَصَابَتْهُمْ حَاجَةٌ؛ فَحَثَّ النَّاسَ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَأَبْطَأُوا عَنْهُ حَتَّى رُئِيَ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ .. ثُمَّ إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ بِصُرَّةٍ مِنْ وَرَقٍ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ، ثُمَّ تَتَابَعُوا، حَتَّى عُرِفَ الشُّرُورُ فِي وَجْهِهِ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَعَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، كُتِبَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ»).

وفي الرواية الأخرى في «صحيح مسلم»^(٢) بلفظ: (فَأَمَرَ بِأَلَا فَاذَنَ وَأَقَامَ، فَصَلَّى

(١) صحيح مسلم (حديث رقم: ١٠١٧).

(٢) صحيح مسلم (حديث رقم: ١٠١٧).

ثُمَّ خَطَبَ، فَقَالَ: «.. ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ [الحشر: ١٨] تَصَدَّقْ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهِمِهِ، مِنْ ثَوْبِهِ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ»، حَتَّى قَالَ: «وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ» فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِصُرَّةٍ كَادَتْ كَفُّهُ تَعْجِزُ عَنْهَا - بَلْ قَدْ عَجَزَتْ - ثُمَّ تَتَابَعَ النَّاسُ .. الحديث.

قلتُ: فذلك صريح في أن الرسول ﷺ حثهم على التصديق على الفقراء، فَأَبْطَأُوا في تنفيذ ذلك، فجاء رجل وابتدأ باب التصديق؛ فتتابع القوم بعده اقتداءً به حيث إن تَصَدَّقَهُ بِصُرَّةٍ كَبِيرَةٍ جَدًّا شَجَعَهُمْ عَلَى التَّصَدَّقِ.

فالرسول ﷺ إنما قال قوله هذا فيمن ابتدأ تطبيق العبادة التي نَصَّ عليها الشرع نَصًّا صريحًا، وليس فيمن اخترع عبادة وابتدعها وأنشأها من عند نفسه. وإليكم تصريحات كبار أئمة الإسلام:

١ - الإمام محيي الدين النووي (٦٣١ - ٦٧٦ هـ): قال في شرحه لـ «صحيح مسلم»: (قوله ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا ..» فِيهِ الْحَثُّ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ بِالْخَيْرَاتِ وَسَنَّ السُّنَنَ الْحَسَنَاتِ .. وَسَبَبَ هَذَا الْكَلَامَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ فِي أَوَّلِهِ: «فَجَاءَ رَجُلٌ بِصُرَّةٍ كَادَتْ كَفُّهُ تَعْجِزُ عَنْهَا، فَتَتَابَعَ النَّاسُ» وَكَانَ الْفَضْلُ الْعَظِيمُ لِلْبَادِي بِهَذَا الْخَيْرِ، وَالْفَاتِحِ لِبَابِ هَذَا الْإِحْسَانِ) ^(١). انتهى

٢ - الإمام أبو إسحاق الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ): قال في كتابه «الاعتصام»: (قوله ﷺ: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً» الحديث . فليس المراد به الاختراع البتة، وإلا لَزِمَ

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (١٠٤/٧).

من ذلك التعارض بين الأدلة القطعية .. فليس المراد بالحديث الاستئذان بمعنى الاختراع، وإنما المراد به: العمل بما ثَبَتَ من السُّنَّةِ النبوية، وذلك لوجهين:

أحدهما: أن السبب الذي جاء لأجله الحديث هو الصدقة المشروعة، بدليل ما في الصحيح من حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال: كنا عند رسول الله ﷺ .. فجاءه قوم حفاة عراة .. فقال: «.. تَصَدَّقْ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ ..» .. فجاءه رجل من الأنصار بصرة .. ثم تتابع الناس .. فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً؛ فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ ..».

فَتَأَمَّلُوا أَيْنَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً» .. ؟ تَحِدُّوا ذَلِكَ فِيمَنْ عَمِلَ بِمُقْتَضَى الْمَذْكُورِ عَلَى أَبْلَغِ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، حَتَّى يَتْلِكَ الصُّرَّةَ، فَانْفَتَحَ بِسَبِيهِ بَابُ الصَّدَقَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَبْلَغِ، فَسُرَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى قَالَ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً» الحديث، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ السُّنَّةَ هَاهُنَا مِثْلُ مَا فَعَلَ ذَلِكَ الصَّحَابِيُّ؛ وَهُوَ الْعَمَلُ بِمَا ثَبَتَ كَوْنُهُ سُنَّةً، وَأَنَّ الْحَدِيثَ مُطَابِقٌ لِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: «مَنْ أَحْيَا سُنَّةً مِنْ سُنَّتِي قَدْ أُمِيتَتْ بِعَدِي ..» الحديث .. وَوَجْهٌ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمَّا مَضَى عَلَى الصَّدَقَةِ أَوَّلًا ثُمَّ جَاءَ ذَلِكَ الْأَنْصَارِيُّ بِهَا جَاءَ بِهِ؛ فَاتَّحَالَ بَعْدَهُ الْعَطَاءُ إِلَى الْكِفَايَةِ، فَكَأَنَّهَا كَانَتْ سُنَّةً أَيْقَظَهَا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِفِعْلِهِ، فَلَيْسَ مَعْنَاهُ: مَنْ اخْتَرَعَ سُنَّةً وَابْتَدَعَهَا وَلَمْ تَكُنْ ثَابِتَةً.

ونحو هذا الحديث في رقائق ابن المبارك مِمَّا يُوضِّحُ مَعْنَاهُ عَنْ حُدَيْفَةَ رضي الله عنه قال: قام سائل على عهد رسول الله ﷺ فسأل، فسكت القوم . ثم إن رجلاً أعطاه فأعطاه القوم، فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ اسْتَنَّ خَيْرًا فَاسْتَنَّ بِهِ؛ فَلَهُ أَجْرُهُ وَمِثْلُ أَجُورِ مَنْ تَبِعَهُ غَيْرَ مُتَّقِصٍ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا ..».

فإذا: قوله: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً» معناه: مَنْ عَمِلَ بِسُنَّةٍ، لَا مَنْ اخْتَرَعَ سُنَّةً.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي مِنْ وَجْهَيْ الْجَوَابِ: أَنْ قَوْلَهُ: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً» وَ«مَنْ سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً» لَا يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ مِنْ أَصْلٍ؛ لِأَنَّ كَوْنَهَا حَسَنَةً أَوْ سَيِّئَةً لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ؛ لِأَنَّ التَّحْسِينَ وَالتَّقْيِيعَ يُخْتَصُّ بِالشَّرْعِ لَا مَدْخَلَ لِلْعَقْلِ فِيهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَإِنَّمَا يَقُولُ بِهِ الْمُبْتَدِعَةُ؛ أَعْنِي: التَّحْسِينَ وَالتَّقْيِيعَ بِالْعَقْلِ. فَلَزِمَ أَنْ تَكُونَ السُّنَّةُ فِي الْحَدِيثِ إِمَّا حَسَنَةً فِي الشَّرْعِ وَإِمَّا قَبِيحَةً بِالشَّرْعِ، فَلَا يَصْدُقُ إِلَّا عَلَى مِثْلِ الصَّدَقَةِ الْمَذْكُورَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا مِنَ السُّنَنِ الْمَشْرُوعَةِ^(١). انتهى كلام الإمام الشاطبي.

قلت: وإليكم تصريحات كبار أئمة لغة العرب:

٣ - الإمام أبو منصور الأزهري (٢٨٢ - ٣٧٠ هـ): قال في كتابه «تهذيب اللغة»: (وفي الحديث: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا..» يريد: مَنْ عَمِلَ بِهَا لِيُقْتَدَى بِهِ فِيهَا..

قال الأعشى:

وَقَدْ نَطَعْنُ الْعَزَجَ يَوْمَ اللَّقَا ۖ بِالرُّمَحِ نَحْبِسُ أُولِي السَّنَنِ

قال شمر: يريد أُولِي الْقَوْمِ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ إِلَى الْقِتَالِ.

قال: وكل مَنْ ابْتَدَأَ أَمْرًا عَمِلَ بِهِ قَوْمٌ بَعْدَهُ قِيلَ: هُوَ الَّذِي سَنَّهُ.

قال نُصَيْبُ:

(١) الاعتصام (١/١٨٢-١٨٤).

كَأَنِّي سَنَنْتُ الْحُبَّ أَوَّلَ عَاشِقٍ ... مِنَ النَّاسِ أَوْ أَحَبَّتُ بَيْنَهُمْ وَخُدِي^(١). انتهى
قلتُ: فهو لم يخلق الحب، وإنما كآنه أول مَنْ أَحَبَّ، كما هو صريح قوله: «أول عاشق».

فهو لم يُنشئ الحب ولم يخترعه، لكنه أول من مارسه، فهناك إنشاء الممارسة والتطبيق، وهو الإنشاء العملي، بخلاف التقعيد الذي هو الإنشاء النظري.
فأول ممارس لشيء هو مَنْ أَوْجَدَ هذا الشيء في الواقع العملي فهو أنشأه وأوجده.

فحين حَثَّ الرسول ﷺ على التصدق وبَذَلَ الصَّدَقَةَ، هل وُجِدَتِ الصَّدَقَةُ فِي
الواقع العملي بهذا الحث؟

الجواب: لا؛ إنما أَوْجَدَهَا الصَّحَابِيُّ الَّذِي كَانَ أَوَّلَ مُتَصَدِّقٍ، فهو الذي أنشأها في
الواقع العملي.

فهناك سَنَ نظري، وسَنَ عملي.

ونجد في الحديث المذكور أن السَّنَ النظري فَعَلَهُ الرسول ﷺ، والسَّنَ العملي
فَعَلَهُ الصَّحَابِيُّ.

٤ - مجد الدين الفيروزآبادي (٧٢٩ - ٨١٧ هـ) وهو من كبار أئمة اللغة:

قال في «القاموس المحيط»: (سَنَ الرُّمَحَ: رَكَّبَ فِيهِ سِنَانَهُ ..

وَالْأَضْرَاسَ: سَوَّكَهَا ..

والطَّرِيقَةَ: سارَ فيها^(١). انتهى

قلتُ: هذا معناه ما يلي:

«سَنَّ الرُّمَحَ» معناه: رَكَّبَ فيه سِنَانَهُ.

«سَنَّ الْأَضْرَاسَ» معناه: سَوَّكَهَا.

«سَنَّ الطَّرِيقَةَ» معناه: سارَ فيها.

فقوله ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً» معناه: مَنْ سارَ فِي السُّنَّةِ؛ أي: مَنْ عمل بالسُّنَّةِ.

وهذا يتطابق مع قول الإمام أبي منصور الأزهري في كتابه «تهذيب اللغة»: (وفي الحديث: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً..» يريد: مَنْ عمل بها ..).

٥ - جمال الدين ابن منظور (٦٣٠ - ٧١١ هـ) وهو من كبار أئمة اللغة:

قال في «لسان العرب»: «سَنَّتُهَا سَنًّا» و«اسْتَنَنْتُهَا»: سِرْتُهَا ..

وفي الحديث: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا ..» يريد: مَنْ عَمَلَهَا لِيُقْتَدَى بِهِ فِيهَا. وَكُلٌّ مَنْ ابْتَدَأَ أَمْرًا عَمِلَ بِهِ قَوْمٌ بَعْدَهُ، قيل: هو الذي سَنَّهُ^(٢). انتهى

قلتُ: فقوله: «سَنَّتُهَا سَنًّا» و«اسْتَنَنْتُهَا»: سِرْتُهَا يدل على أن قول المسلم:

(١) القاموس المحيط (ص ١٥٥٨)، تأليف: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار النشر: مؤسسة

الرسالة - بيروت.

(٢) لسان العرب (١٣/٢٢٥).

«سَنَنْتُ سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ» معناه في لغة العرب: سِرْتُ فيها؛ أي: عملت بها.

٦ - أبو الفيض مرتضى الزبيدي (١١٤٥ - ١٢٠٥ هـ) وهو من كبار علماء اللغة: قال في «تاج العروس من جواهر القاموس»: («سَنَّ الطريقة يَسْنُهَا سَنًّا»: سَارَهَا)^(١). انتهى

والآن:

بعد أن نقلنا لكم تصريح الإمام النووي وتصريح الإمام الشاطبي وتصريحات أئمة لغة العرب - ننقل لكم تصريحات أخرى لبعض كبار أهل العلم:

٧ - الإمام الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤ هـ):

قال فخر الدين الرازي (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ) في تفسيره «مفاتيح الغيب»: (واعلم أن أداء الصلاة في أول الوقت عند الشافعي ﷺ أفضل.. واحتج الشافعي بوجوه: أولها: .. الرابع عشر: قال عليه السلام: «من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة».

فَمَنْ كَانَ أَسْبَقَ فِي الطَّاعَةِ كَانَ هُوَ الَّذِي سَنَّ عَمَلَ الطَّاعَةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ ثَوَابُهُ أَكْثَرَ مِنْ ثَوَابِ الْمَتَأَخِّرِ)^(٢). انتهى

٨ - الإمام جمال الدين ابن الجوزي (٥٠٨ هـ - ٥٩٧ هـ): قال في كتابه «كشف

(١) تاج العروس من جواهر القاموس (٢٢٨/٣٥).

(٢) مفاتيح الغيب (٤/١٢٠-١٢٢)، تأليف: فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، الطبعة: الأولى.

المشكل من حديث الصحيحين»: (قوله: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً» أي: فَعَلَ فَعَلًا جَمِيلًا؛ فاقْتَدِي بِهِ)^(١). انتهى

٩ - عماد الدين الكيا الهراسي^(٢) (٤٥٠ - ٥٠٤ هـ): قال في كتابه «أحكام القرآن»: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ «التوبة: ١٠٠»: قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ﴾ يدل على تفضل السابق إلى الخير على التالي، لأنه داع إليه بسبقه، والتالي تابع له، فهو إمام له وله أجر مثله، كما قال ﷺ: «من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ..» (الحديث)^(٣). انتهى

١٠ - أبو حيان النخوي الأندلسي (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ): قال في تفسيره «البحر المحيط»: (قَسَمَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ .. فَبَدَأَ بِالْمُهَاجِرِينَ؛ لِأَنَّهُمْ أَصْلُ الْإِسْلَامِ، وَأَوَّلُ مَنْ اسْتَجَابَ لِلَّهِ .. وَكَانُوا قَدَوَةً لِّغَيْرِهِمْ فِي الْإِيمَانِ وَسَبَبَ تَقْوِيَةِ الدِّينِ «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».)^(٤). انتهى

(١) كشف المشكل من حديث الصحيحين (١/٤٣٤)، تأليف: أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي،

دار النشر: دار الوطن - الرياض - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، تحقيق: علي حسين البواب.

(٢) قال الإمام ابن كثير في موسوعته التاريخية (البداية والنهاية، ١/١٦٢): (أبو الحسن الطبري،

ويعرف بالكيا الهراسي، أحد الفقهاء الكبار .. وقد سمع الحديث الكثير، وناظر وأفتى ودَّرس،

وكان من أكابر الفضلاء وسادات الفقهاء). انتهى

(٣) أحكام القرآن (٤/٢١٦)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٤ م.

(٤) البحر المحيط (٤/٥١٧)، تأليف: محمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي، الناشر: دار الكتب

العلمية - بيروت - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عادل عبد الموجود.

قلتُ: فهذا صريح في أن أول من استجاب للأمر الشرعي ينطبق عليه قوله ﷺ: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً».

١١ - الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني (٧٧٣هـ - ٨٥٢هـ): قال في «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: (خديجة عليها السلام).. مِمَّا اخْتَصَّتْ بِهِ: سَبَقَهَا نِسَاءَ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَى الْإِيمَانِ، فَسَنَّتْ ذَلِكَ لِكُلِّ مَنْ آمَنَتْ بَعْدَهَا، فَيَكُونُ لَهَا مِثْلُ أَجْرِهِنَّ؛ لِمَا ثَبَتَ أَنَّ «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً» وَقَدْ شَارَكَهَا فِي ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الرَّجَالِ^(١). انتهى

قلتُ: فخديجة عليها السلام لم تخرع الإيمان، وإنما كانت أول من استجاب لدعوته ﷺ إلى الإيمان، فقال فيها الحافظ ابن حجر: (فَسَنَّتْ ذَلِكَ لِكُلِّ مَنْ آمَنَتْ بَعْدَهَا.. لِمَا ثَبَتَ أَنَّ «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً»).

١٢ - شهاب الدين ابن حجر الهيتمي (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ): جاء في «الفتاوى الفقهية الكبرى» لابن حجر الهيتمي: (سُئِلَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا مَعْنَى حَدِيثِ الْبَيْهَقِيِّ: «مَنْ فَطَّرَ صَائِمًا كَانَ لَهُ أَجْرُ مَنْ عَمَلَهُ»؟.

فأجاب بقوله: .. يصح أن يكون المعنى: كان للمُفَطِّرِ أَجْرٌ مَنْ عَمَلَ التَّفْطِيرَ مُقْتَدِيًا بِهِ فِي ذَلِكَ؛ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمَلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٢). انتهى

قلتُ: فالْمُفَطِّرُ لم يخرع هذا العمل الحسن، وإنما فعله اتِّبَاعًا لقوله ﷺ، فاقتدى به

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٣٧/٧).

(٢) الفتاوى الفقهية الكبرى (٢/٨٨)، الناشر: دار الفكر.

آخرون، فكان المُفْطَرُّ قد سَنَّ لهم هذا العمل.

١٣ - قال الشيخ ابن عثيمين في كتابه (الإبداع في كمال الشرع وخطر الابتداع):
(مَنْ قَالَ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً» هُوَ الْقَائِلُ: «كُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَصْدُرَ عَنِ الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ قَوْلٌ يَكْذِبُ لَهُ قَوْلًا آخَرَ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَنَاقِضَ كَلَامُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبَدًا ..

يدل له سبب الحديث .. فهنا يكون معنى «السَّن»: سَنَّ العمل تنفيذاً؛ وليس سَنَّ العمل تشريعاً، فصار معنى «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً»: مَنْ عَمِلَ بِهَا تنفيذاً؛ لا تشريعاً^(١). انتهى

(١) الإبداع في كمال الشرع وخطر الابتداع (ص ١٩-٢١).

المطلب الثاني: بيان أن عقيدة أهل السنة والجماعة أن الشرع - وليس العقل

— هو الذي له الحكم بحسن شيء بحيث يترتب عليه الثواب أجلاً، أو الحكم بقبحه بحيث يترتب عليه العقاب أجلاً:

إليكم تصريحات جُمع من كبار أئمة أصول الفقه:

١ - أبو الوفاء ابن عقيل (٤٣١ - ٥١٣ هـ): قال في كتابه «الواضح» في أصول الفقه: (فذهب أصحاب الحديث وأهل السنة والفقهاء إلى أن لا تحسين ولا تقبيح ولا إباحة ولا حظر إلا من قبل الشرع)^(١).

وقال أيضاً: (مذهب أهل السنة - وهم الفقهاء وأصحاب الحديث - .. كون الحسن ما حسنه الشرع، والقبيح ما قبحه الشرع عند أهل السنة)^(٢).

٢ - الإمام شمس الدين ابن مفلح (٧٠٨ - ٧٦٣ هـ): قال في كتابه في «أصول الفقه»: (لا حاكم إلا الله، فالعقل لا يحسن ولا يقبح، ولا يوجب ولا يحرم .. قاله أبو الخطاب وغيره، منهم: ابن عقيل، وذكره مذهب أحمد وأهل السنة والفقهاء)^(٣).

٣ - الإمام أبو إسحاق الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ): قال في كتابه «الاعتصام»: (كَوْنُهَا حَسَنَةً أَوْ سَيِّئَةً لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ؛ لِأَنَّ التَّحْسِينَ وَالتَّقْبِيحَ مُحْتَصَصٌ بِالشَّرْعِ؛ لَا مَدْخَلَ لِلْعَقْلِ فِيهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَإِنَّمَا يَقُولُ بِهِ

(١) الواضح (١/٢٦).

(٢) الواضح (١/٢٠٠).

(٣) أصول الفقه للإمام ابن مفلح (١/١٤٩)، تأليف: شمس الدين محمد بن مفلح، الناشر: مكتبة

الْمُبْتَدَعَةُ؛ أَعْنِي: التَّحْسِينَ وَالتَّقْيِيحَ بِالْعَقْلِ^(١). انتهى

٤ - ولي الدين أبو زُرْعَةَ العراقي (٧٦٢ - ٨٢٦هـ): قال في كتابه «الغيث الهامع شرح جمع الجوامع» في أصول الفقه: (ما يوجب المدح أو الذم الشرعي عاجلاً، والثواب أو العقاب آجلاً .. فالمعتزلة قالوا: هو عقلي؛ أي: يستقل العقل بإدراكه.

وقال أهل السنة: هو شرعي، أي: لا يُعرف إلا بالشرع^(٢). انتهى

٥ - صفى الدين الهندي (٦٤٤ - ٧١٥هـ): قال في كتابه «نهاية الوصول في دراية الأصول» (٧٠٤ / ٢): (ذهب أصحابنا وأهل الحق من كل مِلَّةٍ إلى أن العقل لا يحكم بحسن فعل ولا بقبحه .. بمعنى كونه متعلق الثناء والذم عاجلاً، والثواب والعقاب آجلاً .. إِنَّمَا يُثَبِّتُ الْحَسَنَ وَالْقَبِيحَ - بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورَ - بِالْشَّرْعِ لَا غَيْرِ)^(٣).

الخلاصة:

لقد قال الغماري في أول كلامه: (ويجب أن ننبه على مسألة مهمة، لا يعرفها أهل العلم، فضلاً عن دونهم). انتهى كلامه.

ثم زعم أن هذا التنبيه هو أن قوله ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً» معناه:

(١) الاعتصام (١/ ١٨٤).

(٢) الغيث الهامع شرح جمع الجوامع (١/ ٢٠)، تأليف: ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، الناشر: دار الفاروق الحديثة، الطبعة: الأولى / ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

(٣) نهاية الوصول في دراية الأصول (٢/ ٧٠٤)، تأليف: صفى الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي، تحقيق: د. صالح اليوسف، د. السريح، نشر: نزار مصطفى الحلبي، ١٩٩٩م.

الإشياء والابتداع بعد اجتهد عقلي واستنباط.

قلتُ: وقد اتضح لكم مما سبق أن ما زعمه الغماري لا يَعْرِفه أهل العلم حَقًّا؛
ولأننا يَعْرِفه أهل الجهل والهوى فقط!!

فالذي يَعْرِفه أهل العلم حَقًّا هو ما نقلناه عنهم من التصريحات.

الكذبة السابعة

زعمه أن حديث النبي ﷺ فيه تقسيم البدعة

قال عبد الله الغماري في كتابه «إتقان الصنعة، ص ١٥-١٦»: (الحديث الأول: .. قال رسول الله ﷺ: «من سنّ في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده .. ومن سنّ في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها بعده ..»..

الحديث الثاني: .. قال رسول الله ﷺ: «من استنّ خيراً فاستنّ به كان له أجره كاملاً ومن أجور من استنّ به .. ومن استنّ سنة سيئة فاستنّ به فعليه وزره كاملاً ومن أوزاره الذي استنّ به ..».

الحديث الثالث: .. قال رسول الله ﷺ: «من سنّ سنة حسنة فعمل بها بعده كان له أجره ومثل أجورهم .. ومن سنّ سنة سيئة فعمل بها بعده كان عليه وزره ومثل أوزارهم ..»..

الحديث الرابع: .. قال رسول الله ﷺ: «من سنّ خيراً فاستنّ به كان له أجره ومن أجور من تبعه .. ومن سنّ شراً فاستنّ به كان عليه وزره ومن أوزار من تبعه ..»..

الحديث الخامس: .. عن النبي ﷺ قال: «من سنّ سنة حسنة فله أجرها ما عمل بها في حياته وبعد مماته حتى تترك، ومن سنّ سنة سيئة فعليه إثمها حتى تترك ..».

فهذه الأحاديث تصرح بتقسيم البدعة إلى حسنة وسيئة). انتهى كلام الغماري.

قلتُ: هذا جهل مفضوح، فلقد تعمدا أن ننقل لكم كل الأحاديث الخمسة التي ذكرها الغماري؛ لكي تروا بأنفسكم جهل الغماري!

إن قوله ﷺ: «مَنْ سَنَّ سُنَّةَ حَسَنَةٍ» قد ذكرنا معناه تفصيلاً في كتابنا هذا (ص ٣٤٣).

فهل رأى أحدكم الرسول ﷺ نطق بلفظ «بدعة» في أي حديث من هذه الأحاديث الخمسة؟!

هل رأى أحدكم الرسول ﷺ قَسَم البدعة في أي حديث من هذه الأحاديث؟!

إن الرسول ﷺ لم ينطق بلفظ «البدعة» إلا على سبيل الذم ووصفها بالضلالة، وذلك فيما ثبت في «صحيح مسلم» أنه ﷺ قال: «كُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».

أعلنها الرسول ﷺ صراحةً أن كل بدعة ضلالة دون استثناء، ثم يأتي الغماري فيزعم أن حديث الرسول ﷺ صريح في تقسيم البدعة إلى حسنة وسيئة!!!

أهذا جهل؟ أم عمى؟ أم تضليل لاتباع الهوى؟ أم ضعف عقل؟!

الباب الخامس

كشَف أكاذيب وجهالات الغماري فيما زعم أنَّ الصحابة رضي الله عنهم ابتدعوه
في حياة النبي صلى الله عليه وسلم

الكذبة الأولى

زعمه ابتداء معاذ ﷺ في الصلاة^(١)

قال عبد الله الغماري في كتابه «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ١٩»: (روى أحمد وأبو داود من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن معاذ بن جبل قال: أحيلت الصلاة ثلاثة أحوال، فذكر الحديث وفيه: وكانوا يأتون الصلاة، وقد سبقهم

(١) تنبيه مهم:

البعض ردَّ على هذه الشبهات بأن الرسول ﷺ أقرَّ الصحابي على الزيادة؛ فتكون سنة يقرر النبي ﷺ.

وأقول: هذا الرد لا أراه مستقيماً، لأنه يمكن للمبتدع أن يقول: الرسول ﷺ أقرَّ الصحابي على الابتداء، ولم ينكر عليه ابتداعه في العبادة دون إذن من الشارع.

لذلك فالرد الصحيح هو أنه لم يثبت قط عن صحابي أنه ابتدع في العبادات، فإذا أحدث الصحابي رضي الله عنه ذكراً في عبادة، فإنما فعل ذلك لأنه عَلِمَ من النبي ﷺ أن هذا الموضع لا يتقيد بذكر محدّد، وذلك كمواضع الدعاء في السجود وبعد الرفع من الركوع وبعد التحيات؛ وهذا هو الذي دلَّت عليه الأدلة المذكورة في هذا الباب والذي بعده.

وذلك كقوله ﷺ وهو يُعَلِّم أصحابه التشهد في الصلاة: «ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ فَيَدْعُو»، وفي لفظ في «صحيح البخاري» أيضاً: «ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الثَّنَاءِ مَا شَاءَ».

ببعضها النبي ﷺ، فكان الرجل يشير إلى الرجل إن جاء: كم صلى؟ فيقول: واحدة أو اثنتين فيصليها ثم يدخل مع القوم في صلاتهم، فجاء معاذ فقال: لا أجده على حال أبدا إلا كنت عليها ثم قضيت ما سبقني، فجاء وقد سبقه النبي ﷺ ببعضها، فثبت معه، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته، قام فقضى، فقال رسول الله ﷺ: «إنه قد سن لكم معاذ، فهكذا فاصنعوا». ورواه أحمد أيضًا من طريق آخر عن أبي ليلى عن معاذ.

ورواه ابن أبي شيبة: حدثنا وكيع، حدثنا الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: حدثنا أصحاب محمد ﷺ، فذكر الحديث، صححه ابن حزم وابن دقيق العيد. وابن أبي ليلى أدرك عشرين ومائة من الصحابة، فالحديث متصل صحيح.

وقال الطبراني: حدثنا أبو زرعة الدمشقي، حدثنا يحيى بن صالح «الوحاظي»، حدثنا فليح بن سليمان، عن زيد بن أبي سليمان، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عمرو بن مرة الجملي، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن معاذ بن جبل، قال: «كنا نأتي الصلاة، إذا جاء رجل وقد سبق بشيء من الصلاة أشار إليه الذي يليه: قد سبقت بكذا وكذا، فيقضي. قال: فكنا بين راعع وساجد وقائم وقاعد، فجئت وقد سبقت ببعض الصلاة، وأشير إليّ بالذي سبقت به، فكنت لا أجده على حال إلا كنت عليها، فكنت بحالهم التي وجدتهم عليها، فلما فرغ رسول الله ﷺ، قمت فصليت، واستقبل رسول الله ﷺ الناس وقال: «من القائل كذا وكذا؟» قالوا: معاذ بن جبل. فقال: «قد سن لكم معاذ فاقتدوا به، إذا جاء أحدكم وقد سبق بشيء من الصلاة فليصل مع الإمام بصلاته، فإذا فرغ الإمام فليقض ما سبقه به». إسناد

صحيح. وهو يدل على جواز إحداث أمر في العبادة - صلاة أو غيرها - إذا كان موافقاً لأدلة الشرع، وأن النبي ﷺ لم يُعَنَّف معاذاً ولا قال له: لِمَ أَقَدَمْتَ على أمر في الصلاة قبل أن تسألني عنه. بل أقره وقال: «سن لكم معاذ فاصنعوا كما صنع». انتهى كلام الغماري.

قلت: إن هذا الذي زعمه الغماري هو كذب صريح، وتدليس قبيح، وإليكم بيان ذلك وبالوثائق المصوّرة، والكلام هنا في أربعة مطالب:

المطلب الأول: بيان الكذب والتزوير في كلام الغماري - بالوثائق المصوّرة.

المطلب الثاني: بيان الكذب والتزوير فيما زعمه الغماري عن رواية ابن أبي شيبة.

المطلب الثالث: بيان الكذب والتزوير فيما زعمه الغماري من تصحيح ابن حزم لحديث قصة معاذ رضي الله عنه.

المطلب الرابع: بيان أن الإمام ابن حزم ضَعَّف حديث قصة معاذ رضي الله عنه.

المطلب الخامس: بيان أن مَصْدَر هذه الرواية مجْهول.

المطلب السادس: بيان أن تحقیقات الغماري الحديثية تمتلئ بجهالات وأكاذيب.

المطلب السابع: بيان أن هذه الرواية لا تدل على ما زعمه الغماري.

وإليكم تفصيل ذلك:

المطلب الأول: بيان الكذب والتزوير في كلام الغماري بالوثائق المصوّرة:

ذكر الغماري حديث أبي داود وأحمد الذي فيه قصة معاذ وعبرة: «سنَّ لكم معاذ».

ثم قال الغماري: (ورواه ابن أبي شيبه: حدثنا وكيع، حدثنا الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: حدثنا أصحاب محمد ﷺ، فذكر الحديث، صححه ابن حزم وابن دقيق العيد. وابن أبي ليلى أدرك عشرين ومائة من الصحابة، فالحديث متصل صحيح). انتهى

والسؤال الآن: أتعلمون ما الحديث الذي رواه أبو بكر بن أبي شيبه وصححه ابن حزم وفيه عبارة «حدثنا أصحاب محمد ﷺ» وقال ابن حزم عبارة: «مائة وعشرين صحابياً»؟

الجواب: إنه حديث آخر مختلف عن الحديث الذي زعمه الغماري!!

إنه حديث آخر ليس فيه أي ذكر لقصة معاذ هذه!!

وفيما يلي هذه المراجع (مُصَوِّرة) لتكتشفوا بأنفسكم كذب وتدليس الغماري!!

المطلب الثاني: بيان الكذب والتزوير فيما زعمه الغماري عن رواية ابن أبي

شيبه:

قال الإمام ابن أبي شيبه في كتابه «المُصَنَّف»: (حدثنا وكيع، قال: حدثنا الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن ابن أبي ليلى، قال: حدثنا أصحاب محمد ﷺ أن بلالا أذن مثنى، وأقام مثنى، وقَعَدَ قَعْدَةً^(١)). انتهى

والسؤال الآن:

هل وجدتم في كلام الإمام ابن أبي شيبه أيّ ذكر لقصة معاذ رضي الله عنه؟!؟

(١) مصنف ابن أبي شيبه (حديث رقم: ٢٢٦٠)، الناشر: مكتبة الرشد، تحقيق: حمد الجمعة، محمد

الحديدان، الطبعة: الأولى/ ١٣٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

فلماذا يكذب الغماري ويؤرّر!!؟

واليكم صفحة مصورة من كتاب الغماري (صورة الغلاف في كتابنا هذا ص ٣٤).

إحسان المصنعة ١٩

المحدث نوعان: ما ليس من الذين بأن كان مخالفاً للقواعد ودلائل، فهو مردود، وهو البدعة الضلالة، وما هو من الذين بأن شهد له أهل، أو أيده دليل، فهو صحيح مقبول، وهو السنة الحسنة.

الخطيب السابح: روى أحمد وأبو داود من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ ابن جبل قال: أحبت الصلاة ثلاثة أحوال، فذكر الحديث وفيه: وكانوا يأتون الصلاة، وقد سبقتهم ببعضها النبي ﷺ فكان الرجل يشير إلى الرجل إذا جاء: كم صلى؟ فيقول: واحدة أو اثنين فيصليها ثم يدخل مع القوم في صلاتهم، فجاء معاذ فقال: لا أجده على حال أبداً إلا كنت عليها ثم قضيت ما سبقتني، فجاء وقد سبقته النبي ﷺ ببعضها، فسيئت عمده فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته، قام فقصص، فقال رسول الله ﷺ: فإنه قد من لكم معاذ فليكنها فاصنعوا رواه أحمد أيضاً من طريق آخر عن ابن أبي ليلى عن معاذ^(١).

رواه ابن أبي شيبة: حدثنا وكيع ثنا الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى قال: حدثنا أصحاب محمد ﷺ، فذكر الحديث^(٢) صححه ابن حزم وابن دقيق العيد. وابن أبي ليلى أدرك عشرين ومائة من الصحابة، فالحديث متصل صحيح.

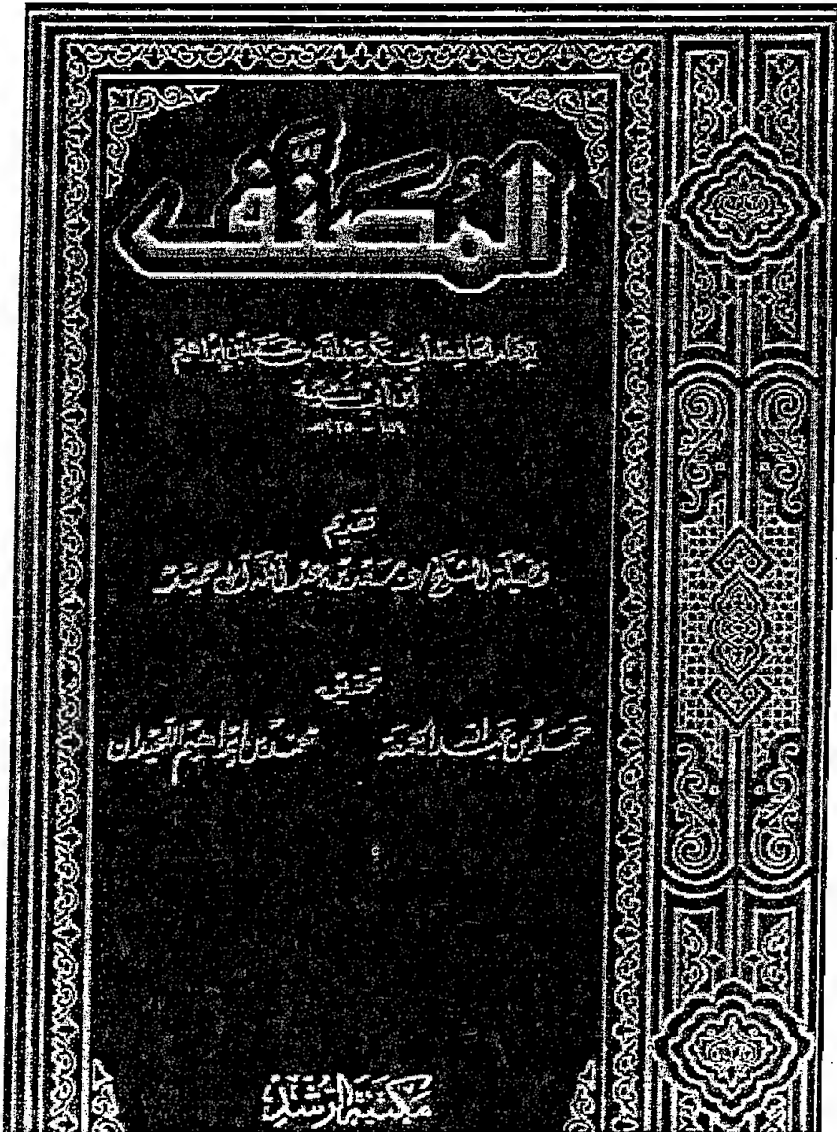
وقال الطبري: ثنا أبو زوعة الدمشقي ثنا يحيى بن صالح الوحاظي ثنا قليح بن سليمان عن زيد بن أبي نيسة عن عمرو بن مرة الجملي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل قال: كنا نأتي الصلاة، إذا جاء رجل وقد سبق بشيء من الصلاة أشار إليه النبي ﷺ: قد سبقت بكذا وكذا فيقضي قال: فكان بين رافع وساجد وقائم وقاعد فحنت وقد سبقت ببعض الصلاة، وأشير إلى الذي سبقت به، قلت: لا أجده على حال إلا كنت عليها فكتت بحالهم التي وجعلتهم عليها فلما فرغ رسول الله ﷺ نمت فقصيت، واستقبل رسول الله ﷺ الناس وقال: من القائل كذا وكذا؟ قالوا: معاذ بن جبل، فقال: فقد من لكم معاذ فافعلوا به إذا جاء أحدكم وقد سبق بشيء من الصلاة فليصل مع الإمام بصلاته، فإذا فرغ الإمام فليقتض ما سبقه به^(٣). استنده صحيح، وهو يدل على جواز أحداث أمر في العبادة صلاة أو غيرها إذا كان موافقاً لأدلة الشرع، وأن

(١) إسناده صحيح: أحمد (٢٣٣/٥)، (٢١١)، وأبو داود في الصلاة (٥٠٦، ٥٠٧).

(٢) ابن أبي شيبة في الشعب (١/١٣٢-١٣٣)، (١٨/٣) بنحو.

(٣) صحيح: أحمد (٢٣٣/٥)، (٢١١)، وأبو داود في الصلاة (٥٠٦، ٥٠٧).

وإليكم هذه الصفحات مُصَوَّرَة من «مصنف ابن أبي شيبة» لِيَتَرَوْا بِأَعْيُنِكُمْ بِشَاعَة
كذب الغماري وَقُبْح تَزْوِيره:



بمحيي الحق وتبليغ الحق
الطبعة الأولى
١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

مكتبة الرشيد ناشرون

المملكة العربية السعودية - الرياض - طريق الملك
ص ب ١١٧٢٢ الرياض ١١٥٢١ هاتف ٤٦٧٥١١ فاكس ٤٦٧٥١١
Email: alrashid@alrashid.com
Website: www.alrashid.com



باب: ٢١-٢٢

٢- كتاب الصلاة

٢١- من كان إذا أذن قعد وما جاء فيه

٢٢٥٩- حدثنا أبو بكر قال: نا ابن فضيل عن حنظلة عن خالد قال:

«كان ابن عمر إذا أذن جلس حتى تَمَسَّ مَقْعَدَتِهِ الْأَرْضَ».

٢٢٦٠- حدثنا وكيع قال: حدثنا الأعمش عن عمرو بن مرة عن ابن

أبي ليلى قال: حدثنا أصحاب محمد ﷺ: «أن بلالاً أذن مثنى، وأقام مثنى،
وقعد قعدة».

٢٢٦١- حدثنا أبو بكر قال: نا الفضل بن ذكين عن منصور بن ^(١) أبي

وهذه صورة من طبعة: الدار السلفية - الهند، تحقيق: عبد الخالق الأفغاني، الطبعة: الثانية - ١٩٧٩ هـ.

مصنف ابن أبي شيبة

كتاب الاذان والاقامة ج - ١

في الرجل يؤذن و يقيم غيره

حدثنا حفص عن الشياي عن عبد العزيز بن رفيع قال رأيت أبا حفصوة جاز وقد أذن انسان فأذن هو وأقامه حدثنا يزيد بن هارون عن حجاج عن شيخ من أهل المدينة عن بعض بني مؤذني النبي ﷺ قال كان ابن أم مكتوم يؤذن و يقيم بلال وربما أذن بلال وأقام ابن أم مكتوم حدثنا محمد بن أبي عدي عن أشعث عن الحسن قال لا بأس أن يؤذن الرجل و يقيم غيره حدثنا اسامة عن الفزاري عن الأوزاعي عن الزهري قال قال النبي ﷺ إنما يقيم من أذن حدثنا يعلى قال قال الأفرقي عن زياد بن نعيم الحضرمي عن زياد بن الحارث الصدائي قال كنت مع النبي ﷺ في سفر فأمرني فأذنت فأراد بلال أن يقيم فقال النبي ﷺ إن اصاصدأ أذن ومن أذن فهو يقيم فأذنت

من كان إذا أذن قعد وما جاء فيه

حدثنا أبو بكر قال قالنا ابن فضيل عن حنظلة عن خالد قال كان ابن عمر إذا أذن جلس حتى تمس مقدمته الأرض حدثنا وكيع قال حدثنا الأعمش عن عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى قال حدثنا أصحاب محمد ﷺ أن بلالا أذن حتى وأقام حتى وقعد قعدة حدثنا أبو بكر قال قالنا الفضل بن ذكين عن منصور بن أبي الأسود عن مغيرة عن إبراهيم قال يقعد المؤذن في المغرب فيما بين الأذان والاقامة

في أذان الأعمى

حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه أن ابن أم مكتوم كان يؤذن وهو أعمى حدثنا أبو اسامة عن هشام عن أبيه أن ابن أم مكتوم كان يؤذن للنبي ﷺ وهو أعمى حدثنا وكيع عن سفيان عن واصل الاحدب عن قبيصة

ابن

(٥٤)

٣٦٦

والسؤال الآن: هل وجدتم في كلام ابن أبي شيبة أي ذكر لقصة معاذ بن جبل!!

فلماذا يكذب الغماري ويؤرور!!

المطلب الثالث: بيان الكذب والتزوير فيما زعمه الغماري من تصحيح ابن حزمللحديث:

قال الإمام ابن حزم في كتابه «المُحَلَّى»: (.. حدثنا وَكِيعٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ: « أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ رَأَى الْأَذَانَ فِي الْمَنَامِ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، قَالَ: عَلَّمَهُ بِلَالًا. فَقَامَ بِلَالٌ فَأَذَنَ مَثْنَى، وَأَقَامَ مَثْنَى ».

وَهَذَا إِسْنَادٌ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ مِنْ إِسْنَادِ الْكُوفِيِّينَ، فَصَحَّ أَنَّ تَشْيِيعَ الْإِقَامَةِ قَدْ نُسِخَتْ؛ وَأَنَّهُ هُوَ كَانَ أَوَّلَ الْأَمْرِ؛ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى أَخَذَ عَنْ مِائَةِ وَعِشْرِينَ مِنْ الصَّحَابَةِ^(١). انتهى كلام الإمام ابن حزم.

والسؤال الآن:

هل وجدتم في كلام الإمام ابن حزم أيَّ ذِكرٍ لقصة معاذ بن جبل؟!!

فلماذا يكذب الغماري ويُزَوِّرُ؟!!

(١) المُحَلَّى (٣/١٥٧-١٨٥).

وإليكم هذه الصفحات مُصَوَّرَة من كتاب «المُحَلَّى» للإمام ابن حزم؛ لِيَتَرَوْا
بأعينكم بشاعة كذب الغمار وقُبْح تزويره:

المُحَلَّى

تصنيف الإمام الجليل : المحدث ، الفقيه ، الأصولي ، نقوي ، العارضة
شديد المعارضة ، بليغ البشارة ، بالغ الحجة ، صاحب التعديف
الصحة في المنقول والمقول ، والسنة ، والفتنة ، والأصول
والخلاف ، مجدد القرن الخامس ، فخر الاندلس
أبي محمد علي بن أحمد بن سيد بن حزم
المتوفى سنة ٥٤٦ هـ

الجزء الثالث

عنيت بنشره وتصحيحه للمرة الأولى سنة ١٣٤٨ هـ

إدارة المطبعة العلمية

أقيم اجتماعاً ومديراً محمداً شير الدين شمس
بتحقيق الأستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر القفاص الشرعي
حقوق الطبع محفوظة إلى

إدارة المطبعة العلمية بمصر بشمارح الكسكسين رقم ١

ماورد في الأذنان

١٤٧

خرج في إحداث الأمر أو غيره مداً أو صاعاً لبعض حاجته . وبقى مد النبي صلى الله عليه وسلم وصاعه ووصفه منقولاً إليه نقل الكافة إليه^(١) صلى الله عليه وسلم .

والعجب أن مالكا رأى كثرة الظلار خاصة بمد هشام المحدث على اختلاف أصحابه فيه ، فاشتب و ابن وهب و ابن القاسم يقول أحدهم : هو^(٢) مد ونصف ، ويقول الآخر : هو مدان غير ثلث ، ويقول غيرهم : هو مدان^(٣) .

واحتج بعض أصحاب أبي حنيفة بأن قال : أذان أبي مخذرة مناخر ، فقلنا : نعم ، وأحسن طارقه موافق لاختيارنا . والله أخذ . فان قالوا : إن فيه تشبيه الأقامة . قلنا : نعم ، ، ولست نترتب تشبيهاً ، إلا أن تشبيهاً كان الأمر الأول ، وإفرادها كان الأمر الآخر بلا شك .^(٤)

لما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات حدثنا عبد الله بن نصر نا قاسم بن → أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن الأعمش عن عمرو ابن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : حدثنا أصحاب محمد ﷺ : أن عبد الله بن زيد رأى الأذان في المنام ، فأتى النبي ﷺ فأخبره ، قال : عليه بلالا ، فقام بلال فأذن مثني وأقام مثني^(٥) .

(١) كذا بالأصل بتكرار «إليه» مرتين والأولى حذف الأولى (٢) في الأصل «وهو» وزيادة الواو لا معنى لها (٣) انظر التوطأ (ص ١٢٤) وشرح الرزقي (ج ٣ ص ٨١ و ٨٢) وشرحنا على الخارج ليحيى بن آدم (وتم ٤٧١ و ٤٨١) (٤) انظر البيهقي (ج ١ ص ٤٢١) (٥) هذا جزء من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى وكان نحوه يقول «حدثنا أصحابنا» ونارة «حدثنا أصحاب محمد» ونارة فقط «عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ» ونارة «عبد الرحمن

الأول ، وإفرادها كان الأمر الآخر بلا شك .^(٤)

لما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات حدثنا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن الأعمش عن عمرو ابن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : حدثنا أصحاب محمد ﷺ : «أن عبد الله بن زيد رأى الأذان في المنام ، فأتى النبي ﷺ فأخبره ، قال : عليه بلالا ، فقام بلال فأذن مثني وأقام مثني^(٥)» .

(١) كذا بالأصل بتكرار «إليه» مرتين والأولى حذف الأولى (٢) في الأصل «وهو»

١٥٨

الحلى لابن حزم

قال على : وهذا إسناد في غاية الصحة من إسناد الكوفيين ، فصح أن
تنسب الإقامة قد نسخت ، وأنه هو كان أول الامر ، وعبد الرحمن بن
أبي ليلى أخذ عن مائة وعشرين من الصحابة ، وأدرك بلالا وعمر رضي
الله عنهما ، فلاح بطلان قولهم بيقين . والله تعالى الخد .

إلا أن الأفضل ما صح من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا
بان يوترها إلا الإقامة . والصحيح الآخر أولى بالأخذ مما لا يبلغ درجته .
وقد قال بعض متأخري المالكيين : معنى « إلا الإقامة » أى إلا
« الله أكبر » ١١ وهذا جرى منهم على عادتهم في الكذب ، وما سعى أحد
قط قول « الله أكبر » إقامة ، لاف لفة ولا في شريعة ، فكيف وقد
جاهد مبيناً أنه « قد قامت الصلاة » كما ذكرناه .

وقال الحنفيون : إن الامر لبلا بأن يوتر الإقامة هو من بعد
رسول الله ﷺ ، وهذا لحاق منهم بالروافض الناسين إلى أبي بكر وعمر
تبدیل دین الاسلام ، ولعن الله من يقول هذا ، فما يقوله مسلم .
فان قالوا : قد رويتم من طريق حيوة عن الاسود : أن بلالا كان
يثنى الإقامة . قلنا : نعم ؛ وأنس روى : أن بلالا أمر يوترها ، وأنس سمع
أذان بلال بلا شك ، ولم يسمعه الاسود قط يؤذن ولا يقيم فصح أن معنى
قول الاسود : أن بلالا كان يثنى الإقامة يريد قوله « قد قامت الصلاة »
حتى يتفق قوله مع رواية أنس في ذلك .

قال على : وقال بعض الحنفيين : لعل أمر رسول الله ﷺ أبا عنود
أن يقول « أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً

١٥٨

الحلى لابن حزم

قال على : وهذا إسناد في غاية الصحة من إسناد الكوفيين ، فصح أن
تنسب الإقامة قد نسخت ، وأنه هو كان أول الامر ، وعبد الرحمن بن
أبي ليلى أخذ عن مائة وعشرين من الصحابة ، وأدرك بلالا وعمر رضي
الله عنهما ، فلاح بطلان قولهم بيقين . والله تعالى الحمد .

إلا أن الأفضل ما صح من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا
بان يوترها إلا الإقامة . والصحيح الآخر أولى بالأخذ مما لا يبلغ درجته .

ومن العجب العجائب أن يتجرأ الغماري على الكذب والتزوير حيث ذكر حديث قصة معاذ، ثم قال:

(ورواه ابن أبي شيبه: حدثنا وكيع، حدثنا الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: حدثنا أصحاب محمد ﷺ، فذكر الحديث، صححه ابن حزم).

قلت: أي حديث هذا الذي ذكره أبو بكر بن أبي شيبه يا غماري؟!!

لماذا لم تنقل لفظ الحديث الذي زعمت أنه ذكره يا غماري؟!!

الغماري لم ينقل لفظ الحديث لكي لا يفتضح كذبه وتزويره، إنه يعلم أنه كذب ودكس، لذلك لم ينقل هذا الحديث الذي زعمه!! ولم ينقل لفظ الحديث الذي زعم أن الإمام ابن حزم صححه!!

فلماذا يكذب الغماري؟! لا حول ولا قوة إلا بالله!

المطلب الرابع: بيان أن الإمام ابن حزم ضَعَّف حديث قصة معاذ ﷺ:

الحقيقة التي أخفاها الغماري عنكم - إن كان يعلمها هو أصلاً - هي أن الإمام

ابن حزم ضَعَّف هذا الحديث الذي فيه قصة معاذ ﷺ!!

قال الإمام ابن حزم في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام»: (عن ابن أبي ليلى، قال: حدثنا أصحابنا أنهم كانوا إذا صلوا مع النبي ﷺ فدخل الرجل، أشاروا إليه، فقضى ما سبق به .. حتى جاء معاذ، فقال: «لا أراه على حال إلا كنت معه». فقال رسول الله ﷺ: «إن معاذًا قد سن لكم سنة، فكذاك فافعلوا». وهذا حديث كما ترى لم يذكر ابن أبي ليلى مَنْ حَدَّثَهُ به، والضمير الذي في «كانوا» لا بيان فيه أنه راجع إلى

المحدثين لابن أبي ليلى، بل لَعَلَّه راجع إلى الصحابة غَيْرَ المحدثين لابن أبي ليلى، ولا تؤخذ الحقائق بالشكوك .. مع أنه حديث مُرْسَل، لا يُحْتَجُّ به^(١). انتهى كلام الإمام ابن حزم.

المطلب الخامس: بيان أن مَصْدَر هذه الرواية مَجْهُول:

إسناد قصة معاذ منقطع؛ لأن ابن أبي ليلى لم يَسْمَعْ من معاذ رضي الله عنه، فَمَنْ الذي بينها؟!!

الجواب: المَصْدَر مجهول!!

وإليكم تصريحات كبار أئمة الحديث بذلك:

١ - الإمام عَلِيُّ بن المَدِينِيَّ (١٦١ - ٢٣٤هـ):

قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تهذيب التهذيب»: (عبد الرحمن بن أبي ليلى .. وُلِدَ لست بقين من خلافة عمر ..

قال ابن المديني: «لم يسمع من معاذ بن جبل»، وكذا قال الترمذي في «العلل الكبير» وابن خزيمة^(٢). انتهى

٢ - الإمام الترمذي (٢٠٩ - ٢٧٩هـ) قال في كتابه المشهور بـ «سنن

الترمذي»: (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ مُعَاذٍ، قَالَ: «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ ..».

هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ؛ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى لَمْ يَسْمَعْ مِنْ مُعَاذٍ؛

(١) الإحكام في أصول الأحكام (٦/ ٢٣٥).

(٢) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٣٤-٢٣٥).

وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ مَاتَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ، وَقُتِلَ عُمَرُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى غُلَامٌ صَغِيرٌ ابْنُ سِتِّ سِنِينَ^(١). انتهى

٣ - الإمام الحافظ أبو بكر بن خزيمة (٢٢٣ - ٣١١هـ):

قال في كتابه المشهور بـ «صحيح ابن خزيمة»: (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى لَمْ يَسْمَعْ مِنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ .. فَغَيَّرَ جَائِزًا أَنْ يُخْتَجَّ بِخَيْرٍ غَيْرِ ثَابِتٍ)^(٢). انتهى

٤ - الإمام أبو الحسن الدارقطني (٣٠٦ - ٣٨٥هـ) جاء في كتابه «العلل الواردة في الأحاديث النبوية»: (سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ مُعَاذٍ .. قِيلَ: فَصَحَّ سَمَاعُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ مُعَاذٍ؟

قال: فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مُعَاذًا قَدِيمُ الْوَفَاةِ، مَاتَ فِي طَاعُونِ عَمَواسَ، وَلَهُ نَيْفٌ وَثَلَاثُونَ سَنَةً^(٣). انتهى

٥ - الإمام أبو بكر البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨هـ) قال في كتابه «السنن الكبرى»: (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: «أُحِيلَتِ الصَّلَاةُ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ ..» .. غَيْرَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى لَمْ يُدْرِكْ مُعَاذًا؛ فَهُوَ مُرْسَلٌ)^(٤). انتهى

وقال الإمام البيهقي في حديث آخر: (مُرْسَلٌ؛ لِأَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى لَمْ

(١) سنن الترمذي (٢٩١/٥).

(٢) صحيح ابن خزيمة (١٩٩/١).

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٦٠/٦).

(٤) السنن الكبرى (٣٩١/١).

يُذَرِّكُ مُعَاذًا وَلَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَلَمْ يُسَمَّ مَنْ حَدَّثَهُ عَنْهُمَا^(١). انتهى

٦ - الإمام أبو الحسن بن القطان (٥٦٢ - ٦٢٨ هـ):

قال في كتابه «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام»: (وأما حديث معاذ، فمن رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه، ولم يسمع منه)^(٢). انتهى

٧ - ضياء الدين المقدسي (٥٦٩ - ٦٤٣ هـ):

قال الإمام صلاح الدين العلائي (٦٩٤ - ٧٦١ هـ) في كتابه «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»: (عبد الرحمن بن أبي ليلى .. قال الترمذي: «لم يسمع من عبد الله بن زيد»، ويخط الحافظ الضياء أنه لم يسمع من معاذ بن جبل رضي الله عنه)^(٣).

٨ - قال الحافظ المنذري (٥٨١ - ٦٥٦ هـ) في كتابه «الترغيب والترهيب»:

(قال الترمذي: «هذا حديث مرسل؛ عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ بن جبل» .. والذي قاله الترمذي واضح؛ فإن البخاري ذكر ما يدل على أن مولد عبد الرحمن بن أبي ليلى سنة سبع عشرة، وذكر غير واحد أن معاذ بن جبل توفي في طاعون عمواس سنة ثمان عشرة، وقيل: سنة سبع عشرة)^(٤). انتهى كلام المنذري.

٩ - الحافظ الإمام سراج الدين ابن الملقن (٧٢٣ - ٨٠٤ هـ): قال في كتابه

«البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير»: (رِوَايَةُ

(١) السنن الكبرى (١/٤٢٠).

(٢) بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام (٣/٣٥١).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٢٢٦).

(٤) الترغيب والترهيب (٣/٣٠٣).

الدَّارَقُطَنِيُّ وَأَبِي الشَّيْخِ الْأَوَّلَى مُنْقَطِعَةً؛ فَإِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى لَمْ يَسْمَعْ مِنْ مَعَاذَ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ .

قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ فَإِنَّ ابْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ: «وُلِدْتُ لَسْتُ بِقَيْنَ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ» .. فَيَكُونُ مَوْلَدُهُ سَنَةَ سَبْعِ عَشْرَةٍ مِنَ الْهِجْرَةِ، وَمَعَاذُ تَوَفَّى سَنَةَ سَبْعِ عَشْرَةٍ أَوْ ثَمَانِ عَشْرَةٍ، وَقِيلَ: إِنْ مَوْلَدُهُ لَسْتُ مَضِينٍ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، فَيَكُونُ مَوْلَدُهُ عَلَى هَذَا بَعْدَ مَوْتِ مَعَاذَ^(١). انتهى

١٠ - ولي الدين أبو زرعة العراقي (٧٦٢ - ٨٢٦هـ): قال في كتابه «تحفة التحصيل في ذكر رواية المراسيل» (ص ٢٠٥): (عبد الرحمن بن أبي ليلى .. قال العلائي: «.. بخط الحافظ الضياء أنه لم يسمع من معاذ بن جبل».

قلت [القائل هو أبو زرعة]: هذا الذي ذكر العلائي أنه وجد بخط الضياء - حكاه الحافظ أبو محمد عبد العظيم المنذري عن الترمذي وابن خزيمة، وقال المنذري: «وهو ظاهر جداً»^(٢). انتهى

١١ - الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ) قال في كتابه «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير»: (رَوَى أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ مَعَاذٍ قَالَ: «أُحِيلَتِ الصَّلَاةُ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: .. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ سَنَّ لَكُمْ مَعَاذٌ، فَهَكَذَا فَاصْنَعُوا».

(١) البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير (٣/ ٣٧١).

(٢) تحفة التحصيل في ذكر رواية المراسيل (ص ٢٠٥).

وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ مُعَاذٍ^(١). انتهى

وقال في كتابه «الدراية في تخريج أحاديث الهداية»: (رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ، ولم يسمع منه)^(٢). انتهى

المطلب السادس: بيان أن تحقيقات الغماري الحديثية تمتلئ بجهالات

وأكاذيب:

ومن العجب العجائب أن يأتي الغماري - بعد أن أخفى كل هذه التصريحات لأئمة الحديث - فيزعم قائلا: (فالحديث متصل صحيح، وقال الطبراني: .. عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن معاذ بن جبل .. إسناده صحيح)!!!

قلت: هل هذا جَهْلٌ شديد القُبْح؟ أم كذب لا يستحيي قائله؟!

أضف إلى ذلك:

قال الغماري: (ورواه ابن أبي شيبه: حدثنا وكيع، حدثنا الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: حدثنا أصحاب محمد ﷺ، فذكر الحديث .. فالحديث متصل صحيح). انتهى

قلت: كيف يصح الحديث وهو من طريق الأعمش، وهو مشهور بالتدليس؛ أي أنه مشهور بأنه يُخْفِي الراوي الذي حكى له الحكاية ولا يُصرح باسمه، ولم يُصرَّح بأنه سمع هذه القصة من عمرو، وإنما قال: «عن عمرو» فيحتمل وجود

(١) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير (١/٢٠٢-٢٠٣).

(٢) الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١/٤٣).

واسطة بينهما أخفاها الأعمش، فيُحْكَم على الإسناد بالانقطاع بين الأعمش وعمرو، فالإسناد ضعيف، لا يصلح للاعتماد عليه، ولم أجد في أي طريق - لقصة معاذ - تصريحًا للأعمش بالسماع من عمرو (انظر التنبيه المهم الذي في آخر هذا المبحث في الهامش، ص ٣٧٨).

وإليك بعض تصريحات كبار أئمة الحديث:

١ - قال الإمام صلاح الدين العلائي (٦٩٤ - ٧٦١هـ) في كتابه «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»: (سليمان بن مهران الأعمش الإمام مشهور بالتدليس، مكثر منه)^(١).

٢ - وقال الحافظ أبو زرعة العراقي (المتوفى ٨٢٦هـ) في كتابه «المدلسين»: (سليمان الأعمش مشهور بالتدليس)^(٢).

٣ - وقال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال»: (الأعمش.. ما نَقَمُوا عليه إلا التدليس..)

ابن المبارك يقول: إنما أفسد حديث أهل الكوفة أبو إسحاق والأعمش.. فبالأعمش عَدُل صادق ثَبَت، صاحب سُنَّة وقرآن، يُحَسِّن الظن بمن يُحَدِّثه، وَيُروِي عنه، ولا يمكننا أن نَقْطَع عليه بأنه عَلِمَ صَعْف ذلك الذي يدلّسه؛ فإن هذا حرام..

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (١٨٨).

(٢) المدلسين (ص ٥٥)، تأليف: أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، الناشر: دار الوفاء،

المحقق: د. رفعت فوزي، د. نافذ.

وهو يُدَلِّس، وربما دَلَسَ عن ضعيف ولا يَدْرِي به^(١). انتهى

قلتُ: وفي حال التدليس ستكون الوساطة مجهولة، فتكون الحكاية مجهولة المصدر، وبذلك يحتمل أن يكون مَصْدَرُهَا رَجُلًا كَذَابًا.

لذلك فإن المقرّر في علم أصول الحديث أن المدلس لا تُقبل روايته إذا قال: «عن»، فتكون روايته معلولة ولا تصح.

وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر في كتابه «النكت على كتاب ابن الصلاح» في علوم الحديث: (عَنْكَ المدلس عِلَّةٌ في الخبر)^(٢).

وقال الحافظ ابن الصلاح في كتابه «صيانة صحيح مسلم»: (المدلس لا يُتَحَجَّجُ مِنْ حديثه إلا بما قال فيه: «حدثنا» أو غيره من الألفاظ المُبَيِّنَةِ لسإاعه)^(٣).

(١) ميزان الاعتدال (٣/٣١٥).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/٤٠٧).

(٣) صيانة صحيح مسلم (ص ٢٢٤)، تأليف: ابن الصلاح أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، تحقيق: موفق عبد الله.

تنبيه مهم:

ابن أبي ليلى من طبقة التابعين، فأصحابه منهم التابعون ومنهم الصحابة أصحاب رسول الله ﷺ، فلنفترض أنه سمع قصة عبد الله بن زيد - في الأذان - من أصحابه الذين هم أصحاب النبي ﷺ، وفي وقت آخر سمع قصة معاذ من أصحابه التابعين، وفي وقت ثالث سمع قصة الصيام من أصحاب النبي ﷺ، وهكذا.

فهي قصص مختلفة، جاءت في روايات مختلفة، تَلَقَّاهَا ابن أبي ليلى من مصادر مختلفة، لكن

أراد ابن أبي ليلى أن يجمعها كلها ويحكيها لعمرو بن مُرَّة في مُرَّة واحدة؛ ليستتج منها تلك النتيجة التي جاءت في أول كلام ابن أبي ليلى، وهي قوله كما في «صحيح ابن خزيمة»: (أُحِيلَت الصَّلَاةُ ثَلَاثَةَ أَخْوَالٍ، وَالصَّيَامُ ثَلَاثَةَ أَخْوَالٍ، فَحَدَّثْنَا أَصْحَابَنَا ..).

،فماذا سيقول ابن أبي ليلى لعمرو؟

الجواب: سيقول ابن أبي ليلى: (حدثنا أصحابنا بكذا «ويذكر قصة عبد الله بن زيد في الأذان»، وحدثنا أصحابنا بكذا «ويذكر قصة معاذ»، وحدثنا أصحابنا بكذا «ويذكر قصة الصيام»).

فأصحابه في قصة الأذان يقصد بهم الصحابة ، وأصحابه في قصة معاذ يقصد بهم التابعين، وبذلك يتضح لنا أنه من الخطأ الجَزْم بأن قول ابن أبي ليلى: «أصحابنا» يعني به في - كل هذه المواضع - أصحاب النبي ﷺ.

وهذا الخطأ وقع فيه الشيخ الألباني - رحمه الله تعالى - وقد كان من أعلم أهل الأرض في علم الحديث، لكنه غير معصوم، ولا يوجد إنسان اجتمع عنده العلم كله.

فالشيخ الألباني وَجَد الإمام أبا داود روى عن عمرو عن ابن أبي ليلى القصص كلها مجموعة - كما ذكرنا - بلفظ:

(قَالَ : وَحَدَّثْنَا أَصْحَابُنَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «فذكر قصة الأذان» .. قَالَ : وَحَدَّثْنَا أَصْحَابُنَا «فذكر قصة معاذ» .. قَالَ : وَحَدَّثْنَا أَصْحَابُنَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَمَرَهُمْ بِصِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ «فذكر قصة الصيام» ..).

ثم وَجَد الشيخ الألباني الإمام ابن أبي شيبة روى شيئاً من قصة الأذان فقط عن ابن أبي ليلى بلفظ: (حدثنا أصحاب محمد ﷺ).

قال الإمام ابن أبي شيبة: (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ أَنَّ بِلَالًا أَدَّنَ مِثْنَى، وَأَقَامَ مِثْنَى، وَقَعَدَ قَعْدَةً).

فتَوَهَّم الشيخ الألباني أن قول ابن أبي ليلى: «أصحابنا» في رواية «سُنن أبي داود» يقصد به في كل المواضع أصحاب النبي ﷺ!!

وهذا إنما هو أحد احتمالين مُمكنين، ولا يمكن الجزم بأحدهما.

وإنما غاية ما قد يمكن قوله أن نقول: قول ابن أبي ليلى في قصة الأذان: «وَحَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا» يقصد أصحاب النبي ﷺ كما بيَّنته رواية «مُصَنَّف ابن أبي شيبة»، أمَّا في قصة معاذ فلا.

وهذا الذي قرنا هو الذي فعَّله الإمام ابن حزم، فنجد في كتابه «المُحَلَّى، ١٥٧/٣ - ١٨٥» صَحَّح قصة الأذان؛ لأن في إسناده: «حدثنا أصحاب محمد ﷺ».

بينما نجد في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام، ٦/٢٣٥» ضَعَّف قصة معاذ؛ لأن في إسناده: «حدثنا أصحابنا».

فظهر بذلك أنها قصص مختلفة، جاءت في روايات مختلفة، تَلَقَّاهَا ابن أبي ليلى من مصادر مختلفة، لكن جمعها ابن أبي ليلى لعمر بن مَرْثَةَ ليستتج منها تلك النتيجة التي جاءت في أول كلام ابن أبي ليلى، وهي قوله كما في «صحيح ابن خزيمة»: (أُحِيلَت الصَّلَاةُ ثَلَاثَةَ أَخْوَالٍ، وَالصِّيَامُ ثَلَاثَةَ أَخْوَالٍ، فَحَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا ..).

أضف إلى ذلك:

رواية ابن أبي شيبة - التي اعتمد عليها الشيخ الألباني بلفظ «حدثنا أصحاب محمد ﷺ» - لا تصح أصلاً؛ فإسناده ضعيف؛ لأنها من طريق الأعمش وهو مشهور بالتدليس، ولم يُصَرَّح بأنه سمع هذه القصة من عمرو، وإنما قال: «عن عمرو» فيحتمل وجود واسطة بينها أخفاها

المطلب السابع: بيان أن هذه الرواية لا تدل على ما زعمه الغماري:

قد أثبتنا في كتابنا هذا (ص ٣٤٣) أن قوله ﷺ: «من سن سنة حسنة ..» ليس المقصود به الاختراع، وإنما معناه: مَنْ ابتدأ العمل بالسنة فاقتدى به الآخرون.

فقوله ﷺ: «سَنَ لَكُمْ معاذ» ليس معناه أن معاذًا اخترع هذا الفعل من عند نفسه، وإنما معناه أن معاذًا هو أول من قام بتطبيق السنة النبوية، فمعاذ حين فعل ذلك إنما كان يُنفذ توجيهات النبي ﷺ؛ كمثل قوله ﷺ فيما رواه أبو داود^(١) والإمام أحمد - واللفظ لأحمد - : «إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ، فَلَا تَأْتُوهَا، وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ، وَأَتُوهَا وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ، فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ، فَاقْضُوا»^(٢).

فهذا هو نفس الذي فعله معاذ رضي الله عنه، وهذا هو نفسه معنى لفظ الرواية التي ذكرها الغماري حين قال: (روى أحمد وأبو داود .. عن معاذ بن جبل قال: .. لا

الأعمش، فيُحكَّم على الإسناد بالانقطاع بين الأعمش وعمرو، فالإسناد ضعيف، لا يصلح للاعتداء عليه. (انظر تفصيل ذلك في المطلب السادس من هذا المبحث).

والشيخ الألباني - رحمه الله تعالى - ليس معصومًا، فقد يَغفل عن عِلَّة في إسناد، ومن ذلك قوله في «سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم: ١٩٥٧»: «ما أذن الله لعبد في شيء أفضل من ركعتين يصليهما» ضعيف .. عِلَّته العلاء بن الحارث فقط، والله أعلم. هذا وقد كنت غفلت عن هذه العِلَّة؛ فأوردت الحديث في «الصحيحة: ٩٦١» وخَرَجْتُهُ هناك بنحو مما هنا دُونَ أن أَتَبَّهَ لها، فَمَنْ وَقَفَ على ذلك فَلْيَضْرِبْ عليه ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ كُنَّا مُسِيئِينَ أَوْ أَخْطَاءَنَا﴾. انتهى

(١) سنن أبي داود (حديث رقم: ٥٧٢).

(٢) مسند الإمام أحمد (٢/ ٢٣٨)، حديث رقم: ٧٢٤٩، وهو في «صحيح مسلم، رقم: ٦٠٢».

أجده على حال أبداً إلا كنت عليها، ثم قضيت ما سبقني).

نمر:

بعد أن انتهيت من تأليف هذا الكتاب - وأثناء إعداد الفهرس - وجدت الإمام البيهقي في كتابه «معرفة السنن الآثار» روى بإسناده عن المزني - صاحب الإمام الشافعي - أنه قال: (يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَرَ أَنْ يَسْتَنَّ هَذِهِ السُّنَّةَ، فَوَافَقَ ذَلِكَ فِعْلَ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ حَاجَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كُلِّ مَا سَنَّ، وَلَيْسَ بِهِمْ حَاجَةٌ إِلَى غَيْرِهِ).

قلت: فالمزني روى هذه القصة عن ابن مسعود رضي الله عنه، ثم قال كلامه هذا.

وعَلَّقَ عَلَيْهِ الإمام البيهقي، قال: (قَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ السُّنَّةَ كَمَا قَالَ الْمُزْنِيُّ، فَوَافَقَهَا فِعْلُ مُعَاذٍ - أَوْ ابْنِ مَسْعُودٍ - وَهِيَ فِيهَا أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ .. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا آتَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَلَا تَأْتُوهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ، وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ عَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَقْضُوا»^(١). انتهى

فحمدت الله تعالى على توفيقه.

(١) معرفة السنن الآثار (٢/ ٣٧٥).

الكذبة الثانية

زَعَمَهُ ابْتِدَاعُ بِلَالٍ ﷺ «الصلاة خير من النوم»

قال عبد الله الغماري في كتابه «إثقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ٢١»: (روى ابن ماجه في سننه - بإسناد رجاله ثقات - عن سعيد بن المسيب أن بلالاً أتى النبي ﷺ يُؤذنه بصلاة الفجر، ف قيل: هو نائم. فقال: الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم. فَأُقِرَّتْ في تأذين الفجر، فَثَبَّتَ الأمر على ذلك ..

ولا شك أن الذي أقر بلالاً هو النبي ﷺ. بل روى الطبراني في «الكبير» عن حفص بن عمر، عن بلال أنه أتى النبي ﷺ يؤذنه بالصبح، فوجده راقداً، فقال: الصلاة خير من النوم، مرتين.

فقال النبي ﷺ: «ما أحسن هذا! اجعله في أذانك» .

ورواه أبو الشيخ في كتاب الأذان، عن ابن عمر نحوه.

فبلال ﷺ زاد في الأذان جملة أقره عليها الشارع). انتهى كلام الغماري.

قلت: والله لا أدري كيف تَجَرَّأَ الغماري على أن يَكْذِبَ هذا الكذب الشنيع ويُدَلِّسَ هذا التدليس الفظيع!!؟

وبيان ذلك في مطلبين:

المطلب الأول: فَضَحَ الكذب الشنيع والتدليس الفظيع في كلام الغماري.

المطلب الثاني: بيان قُبْح محاولة الغماري استغفال القُراء.

وإليك تفصيل ذلك:

المطلب الأول: فضح الكذب الشنيع والتدليس الفظيع في كلام الغماري:

الكذب والتدليس تجدونه في قول الغماري: (رواه أبو الشيخ في كتاب الأذان، عن ابن عمر نحوه. فبلال رضي الله عنه زاد في الأذان جُملة). انتهى كلامه

هل سألتهم أنفسهم: لماذا لم ينقل الغماري لفظ رواية أبي الشيخ؟

ستعلمون السبب فور قراءتكم لهذه الرواية.

وإليك لفظ رواية ابن عمر رضي الله عنه التي رواها أبو الشيخ وأخفاها عنكم الغماري:

رواية ابن عمر التي رواها أبو الشيخ ذكرها الإمام جلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ) في موسوعته الحديثية «الجامع الكبير»، قال:

(عن ابن عمر قال: جاء بلال إلى النبي ﷺ يُؤذنه الصلاة صلاة الصبح، فقال: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، الصلاة يَرَحْمُكَ الله. قالها مرّتين أو ثلاثاً ورسول الله ﷺ قد أغفَى).

فجاء بلال فقال: الصلاة خير من النوم. فأنبّه رسول الله ﷺ فقال: «اجعله في أذانك إذا أذنت لصلاة الصُّبح، فقل: الصلاة خير من النوم مرّتين» فجعل بلال يقولها في كل أذانه إذا أذن في صلاة الصبح كما أمره رسول الله ﷺ. «أبو الشيخ».

قلت: لقد علمتم الآن أن الغماري أخفى عنكم هذه الرواية لأنها ستفضح كذبه، فالرواية صريحة في أن بلال بن رباح إنما قال عبارة «الصلاة خير من النوم»

لِيُنَادِيَ بِهَا الرَّسُولُ ﷺ؛ لِيُوقِظَهُ مِنَ النَّوْمِ لِلصَّلَاةِ.

فَبَلالٌ لَمْ يَنْطِقْ بِهَا فِي الْأَذَانِ؛ وَإِنَّمَا كَانَ ينادي عَلَى الرَّسُولِ قَائِلًا: (السلام عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، الصَّلَاةُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ).

فَلَمَّا وَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ نَائِمًا لَا يَسْمَعُهُ، اقْتَرَبَ مِنْهُ وَقَالَ: (الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ).

فَانْتَبَهَ الرَّسُولُ ﷺ وَاسْتَيْقِظَ، وَأَعْجَبَتْهُ هَذِهِ الْعِبَارَةُ، فَأَمَرَ الرَّسُولُ ﷺ - بَعْدَ الْوَحْيِ^(١) - بَلالًا أَنْ يَجْعَلَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ وَأَنْ يَقُولَهَا مَرَّتَيْنِ، فَقَامَ بَلالٌ ﷺ بِتَنْفِيزِ أَمْرِ الرَّسُولِ ﷺ، وَجَعَلَ الْعِبَارَةَ فِي الْأَذَانِ.

فَهَذَا هُوَ صَرِيحُ قَوْلِهِ فِي الرَّوَايَةِ: «فَجَعَلَ بَلالٌ يَقُولُهَا فِي كُلِّ أَذَانِهِ إِذَا أَدَّنَ فِي صَلَاةِ الصَّبْحِ كَمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

وَالْيَكْمُ هَذِهِ الصَّفَحَاتُ مُصَوَّرَةٌ؛ لِتَرَوْا بِأَعْيُنِكُمْ فُطَاةَ كَذِبِ الْغَمَارِيِّ وَشَنَاعَةَ تَدْلِيسِهِ:

(١) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾.

هذه صفحة مُصَوَّرة من كتاب الغماري (صورة الغلاف تجدونها في كتابنا هذا

ص ٣٤):

إطلاق المسند

ابن عباس تلك سنة أبي القاسم عليه السلام^(١)، وقد لوله مقلد متوقع تأويلاً عامياً سخيفاً، فلما نهته إلى سخافته، عمد إلى التحريف حيث زعم أن ابن عباس قال تلك السنة. وهذا كسلب قبيح، يزيى بهاحيه، ويجعله في مصاف الكذابين الوضاعين، مثل الجريسي.

الحديث الثامن: روى ابن ماجه في سننه بإسناد رجاله ثقات عن سعيد بن مسيد بن الحبيب أن بلالا أتى النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه بصلاة الفجر، فقيل: هو قائم، فقال: الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم، فأثرت في تأذين الفجر، ثبت الأمر على ذلك^(٢).

ورواه الطبراني في الأوسط عن عائشة^(٣)، والبيهقي عن حفص بن غصن بن عمر بن سعد المؤذن برسلا^(٤)، بإسناد حسن. ولا شك أن النبي أقر بلالا، هو النبي صلى الله عليه وسلم، بل روى الطبراني في الكبير عن حفص بن غصن بن عمر بن بلال أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه بالصبح، فوجده قائماً فقال: الصلاة خير من النوم، مرتين. فقال النبي: «ما أحسن هذا فجعله في الكتاب»^(٥).

ورواه أبو الشيخ في كتاب الأذان، عن ابن عمر نحوه.

فبال رضي الله عنه، زاد في الأذان جملة أقره عليها الشارع؛ لأنها توافق ما شرع له الأذان من الدعوة إلى الصلاة والإعلام بحضور وقتها، وعلى هذا فزيادة البيادة في الأذان والإقامة، لا بأس بها؛ لأن فيها سلوك الأدب مع مواظبتها للواقع، فإن النبي صلى الله عليه وسلم سيد ولد آدم، وستكلم عليها بعد بعول الله تعالى.

الحديث التاسع: في صحيح البخاري عن رفاعه بن رافع الزرقي قال: كنا نصلّي يوماً رواء النبي صلى الله عليه وسلم، فلما رفع رأسه من الركعة قال: «سمع الله من حمده» فقال رجل وراءه: ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، فلما انصرف قال: «من للكلمة» قال: أنا.

(١) إسناده صحيح. أحمد (٢١٦/١) وصححه الشيخ شكر في المسند (١٨٦٢).

(٢) إسناده ضعيف: ابن ماجة في الأذان والسنة بها (٧١٦) وفي روايته البصري: فيه تنطاع بين سعيد بن مسيد.

(٣) إسناده ضعيف: الطبراني في الأوسط (٧٥٨٣).

(٤) إسناده ضعيف: البيهقي في السنن الكبرى (١٢٢/١) برسلا.

الأزهر الشريف

جَمْعُ الْجَوَامِعِ

المعروف بالجامع الكبير

للإمام جلال الدين السيوطي

٨٤٩-٩١١ هـ

المجلد الواحد والعشرون

طبعة جديدة

١٤٢٦ق - ٢٠٠٥م

مفروق الطبع محفوظة

اسم الكتاب : جمع الجوامع.

اسم المؤلف : الإمام جلال الدين السيوطي.

التاريخ : ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

المجلد : الواحد والعشرون.

رقم الإيداع : ٢٠٠٥/١١٢٣٨.

الناشر : الأزهر الشريف

اسم المطبعة : دار السعادة للطباعة.

(١٥) من

١٣٨/٤٢٢ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : كَانَ الْأَذَانُ عَلَى مَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - مَتَى

مَتَى ، وَالْإِقَامَةُ (١٥) .

أَبُو الشَّيْخِ فِي الْأَذَانِ (١٦)

١٣٩/٤٢٢ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : جَاءَ بِلَالٌ إِلَى النَّبِيِّ - ﷺ - يُؤَذِّنُ الصَّلَاةَ صَلَاةَ

الصُّبْحِ ، فَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، الصَّلَاةُ بِرَحْمَتِ اللَّهِ ، ثَمَّ لَهَا

مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا وَرَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - قَدْ أَغْفَى فَجَاءَ بِلَالٌ فَقَالَ : الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ ، فَأَلْبَسَهُ

رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - فَقَالَ : اجْعَلْهُ فِي أَذَانِكَ إِذَا أَذِنْتَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ فَقُلْ : الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ

النَّوْمِ مَرَّتَيْنِ ، فَجَمَلَ بِلَالٌ يَقُولُهَا لِي كُلَّ أَذْنٍ إِذَا أَذِنَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ كَمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ - .

أَبُو الشَّيْخِ (١٧)

١٤٠/٤٢٢ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : إِنْ كُنَّا لَنَتَحَدَّثُ أَنَّ أَبْوَابَ السَّمَاءِ تُنْفَتِحُ عِنْدَ أَذَانِ

كُلِّ صَلَاةٍ .

أَبُو الشَّيْخِ .

(١) الحديث في مصنف ابن أبي شيبة في كتاب (الصلاة) باب : من قال قنوتر سنة ج ٢ ص ٢٩٥ عن مسلم

مولي عبد القيس مع اختلاف يسير في اللفظ .

وذكره في كتاب فرق على أبي خنيفة بلفظه ج ١٤ ص ٣٢٦ رقم ١٨٢٠٩ من نفس الطبع .

(٢) كذا بالأصل ، وزاد ابن خزيمة ، واحدة .

(٣) الحديث في صحيح ابن خزيمة في كتاب (الصلاة) باب : جماع أيومب الأذان والإقامة ج ١ ص ١٩٣ رقم

٣٧٤ عن ابن عمر .

وفي الكثر والإقامة واحدة ٨/٣٥٠ رقم ١٢٢٠٩ وعزله لأبي الشيخ في الأذان .

(٤) الحديث في نصب الراية للزبيدي في كتاب (الصلاة) باب : أحاديث في أن الأذان كان وحياً لا متناً .

الحديث الثالث ج ١ ص ٢٦٤ عن ابن عمر مع اختلاف يسير في اللفظ .

انظروا قوله: «فجعل بلال يقولها .. كما أمره رسول الله ﷺ».

لكن الغماري أخفى عنكم الرواية ثم انطلق يكذب قائلاً: (فبلال ﷺ زاد في الأذان جُملة أقره عليها الشارع)!!

فزعم الغماري أن بلال بن رباح زاد الجُملة في الأذان من عند نفسه، ثم بعد ذلك سَمِعَ الرسول ﷺ الأذان بهذه الزيادة وهذا الاختراع، فأقره الرسول ﷺ ووافقه على الزيادة والاختراع!!

لا يا غماري، لا تكذب، فالكذب حرّمه الله تعالى؛ فبلال ﷺ لم يذكر هذه العبارة في الأذان قط إلا بعد أن أمره الرسول ﷺ أن يجعلها في الأذان، وذلك بعد أن جاء بلال ينادي على الرسول ﷺ ليوقطه من النوم بهذه العبارة.

وفي «المعجم الأوسط»^(١) للطبراني بلفظ: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ بِلَالَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ الْأَذَانِ فِي الصُّبْحِ، فَوَجَدَهُ نَائِمًا، فَنَادَاهُ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ»)^(٢).

المطلب الثاني: بيان قُبْح محاولة الغماري استغلال القراء:

نقل الغماري رواية الطبراني وفيها أن النبي ﷺ قال لبلال رضي الله عنه: «ما أحسن هذا! اجعله في أذانك».

وهذا اللفظ - أيضًا - صريح في أن النبي ﷺ هو الذي أمر بلالاً أن يجعل

(١) المعجم الأوسط (٤/٣٦٧).

(٢) لا نحتاج إلى دراسة إسناد هذه الرواية من حيث الصحة والضعف؛ لأن قَصْدَنَا منها هو لفظ «فناداه»، وهذا اللفظ تُعْنِي عنه رواية أبي الشيخ التي أخفاها الغماري.

العبارة في الأذان.

وعلى الرغم من ذلك وَجَدْنَا الغماري يستتج من هذه الرواية قائلاً: (فبلال ﷺ زاد في الأذان جملة أقره عليها الشارع)!!

وهذا فَهْمٌ أعوج؛ فلماذا يحاول الغماري استغفال القُرَّاء!!؟

ألم يَتَوَقَّع الغماري أن القارئ النبيه سيسأل نَفْسَه هذا السؤال: إذا افترضنا أن بلالاً قد جعل العبارة في الأذان فِعْلاً، فهل يُعْقَل أن يقول له ﷺ: «اجعله في أذانك»؟!؟

إن قوله ﷺ لبلال: «اجعله في أذانك» دليل على أن بلالاً - إلى هذه اللحظة - لم يَكُنْ قد جَعَلَ العبارة في الأذان.

فبلال ﷺ - في ذلك اليوم - كان قد أَدَّنَ للفجر دُونَ هذه العبارة، ثم ذهب لِيُخْبِرَ النبي ﷺ بالصلاة، ففوجئ بأن النبي ﷺ نائم، فكان رَدُّ فِعْلٍ بلال - في هذا الموقف العادي - أن قام بمناداة الرسول ﷺ قائلاً: «الصلاة خير من النوم».

فلما سمع النبي ﷺ هذا الكلام استحسنته؛ فأمر بلالاً قائلاً له: «اجعله في أذانك» فجعله بلال في أذانه بعد ذلك.

ويبدو أن الغماري رأى أنه يمكن أن يخدع القارئ بأن انتقى رواية تبدأ بلفظ: (أن بلالاً أتى النبي ﷺ يُؤَذِّنُه بصلاة الفجر).

ف رأى أن لفظ: «يُؤَذِّنُه» سيوهم القارئ أنه يعني أذان الفجر!

لكن هذا اللفظ بتخفيف الذال وعدم تشديدها «يُؤَذِّن» وليس «يُؤَذِّن» بتشديد

الذال. فـ «يُؤْذَن» معناها: يُخْبِر الرسول ويُعَلِّمه بصلاة الصبح.

قال إمام اللغة ابن فارس (٣٢٩ - ٣٩٥ هـ): في كتابه «مقاييس اللغة»: (تَقُولُ الْعَرَبُ: «قَدْ أَذْنْتُ بِهَذَا الْأَمْرِ»، أَيُّ: عَلِمْتُ. و«أَذْنَيْي فُلَانٌ»: أَعَلَّمْنِي) ^(١). انتهى

ما كل هذا الذي يفعله الغماري؟

يَكْذِبُ وَيُدَلِّسُ ثم لا يكفيه ذلك؛ بل يحاول أن يَسْتَغْفِلَ القارئ!!

نعوذ بالله تعالى أن نكون ممن قال فيهم: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشًّا فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ٢٣].

الكذبة الثالثة

زَعَمَهُ ابْتِدَاعُ الصَّحَابِيِّ «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»

قال عبد الله الغماري في كتابه «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ٢١»: (في «صحيح البخاري» عن رفاعه بن رافع الزرقي قال: كنا نصلي يوما وراء النبي ﷺ، فلما رفع رأسه من الركعة قال: «سمع الله لمن حمده» فقال رجل وراءه: ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه. فلما انصرف قال: «مَنْ المتكلم؟» قال: أنا.

قال: «رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيهم يكتبها». قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: «استدل به على جواز إحداث ذكر في الصلاة غير مأثور إذا كان لا يخالف المأثور». انتهى كلام الغماري.

قلت: هذا تدليس وتضليل في غاية القبح من الغماري!!

ونذكر لكم مطلبين؛ لتوضيح ذلك:

المطلب الأول: فَضَحَ التدليس الشنيع والتزوير اللذين ارتكبهما الغماري لإضلال

المسلمين.

المطلب الثاني: بيان أن الموضع الذي حَمَدَ فيه الصحابي الله تعالى كان موضعاً

مشروعاً فيه الدعاء، دُونَ التَّقْيِيدِ بِذِكْرِ مُحَدَّدٍ.

وإليك تفصيل ذلك:

المطلب الأول: فضح التدليس الشنيع والتزوير اللذين ارتكبهما الغماريلإضلال المسلمين:

لقد حذف الغماري تصريح الحافظ ابن حجر الذي يوضح أن هذا الصحابي رضي الله عنه إنما حمد الله تعالى لشيء طارئ؛ وهو أنه عطس في الصلاة بعد أن رفع رأسه من الركوع.

لقد اقتصر الغماري على نقل قول الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: (واستدل به على جواز إحداث ذكر في الصلاة غير مأثور إذا كان لا يخالف المأثور).

بينما أخفى عنكم بقية كلام الحافظ ابن حجر في نفس الصفحة التي نقل منها الغماري!

وإليك كلام الحافظ ابن حجر كاملاً، ليرَوْا الجزء الذي أخفاه عنكم الغماري:

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: (واستدل به على جواز إحداث ذكر في الصلاة غير مأثور إذا كان غير مخالف للمأثور، وعلى جواز رفع الصوت بالذكر ما لم يشوش على من معه، وعلى أن العطس في الصلاة يحمد الله بغير كراهة^(١)). انتهى

قلت: ها هو الحافظ ابن حجر يعلنها صراحة أن الصحابي عطس في الصلاة، فحمد الله تعالى، فالصحابي رضي الله عنه لم يحدث ذكراً ثابتاً يتعبد به كطريقة مخترة يسير عليها، لكنه عطس وهو في الصلاة، فأثنى عليه الرسول ﷺ.

(١) فتح الباري (٣/١٣-١٤)، الناشر: دار طيبة، تحقيق: نظر الفاريابي، الطبعة: الأولى/١٤٢٦هـ-

فالصحابي رضي الله عنه قالها لشيء طارئ، فأخفى الغماري هذه الحقيقة عنكم لئلا تتوهموا أن الصحابي اخترع ذكرًا في الصلاة ليتعبد به ويجعله طريقة مبتدعة يسير عليها! وإليك الصفحات مضمّنة من كتاب «فتح الباري، ج ٢ / ٢٨٧»؛ ليرزوا بأعينكم فظاعة تدليس وتزوير الغماري:

الحديث ٧٩٩ - ٨٠٠

٢٨٧

من حديث أبي أيوب، فكنت الرجل ورأى أنه قد هجم من رسول الله ﷺ على شيء كرهه. فقال: من هو؟ قال: لم يبق إلا صواب. فقال الرجل: أنا يا رسول الله قلها. أوجس بها الخير، ويحتمل أيضا أن يكون الصواب لم يعرفه بعينه إنما لا يباله على صلاحهم، وإنما فكرته في آخر الصفوف فلا يرد السؤال في حقهم، والمخبر عنه هو ما قد ساء، والحكمة في سؤاله ﷺ له عن قاتله أن يعلم السامعون كلامه فيقولوا مثله. واستدل به على جواز إحداث ذكر في الصلاة غير - نريد إذا كان غير مخالف للأثر - (١). وعلى جواز رفع الصوت بالذكر ما لم يدع عن من معه، وعلى أن العاطس في الصلاة يحمد الله بنسب كراهة، وأن المتلبس بالصلاة لا يمتنع عليه تنصيص العاطس (٢) وعلى تطويل الاعتدال بالذكر كما يأتي ليبحث فيه في الباب الذي بعده. واستخط منه ابن بطال جواز رفع الصوت بالتبليغ خلف الإمام، وتنقية الركن بن المنذر بأن سمعته ﷺ يصوت الرجل لا يستلزم رفعه لصوته كرفع صوت المبلغ، وفي هذا التنقيب نظر، لأن عرض ابن بطال إثبات جواز الرفع في الإبله، وقد سبق إليه ابن عبد البر واستدل له بأجمعهم على أن الكلام الأجني يطلعه حصة الصلاة ولو كان سرا، قال: وكذلك الكلام المذروح في الصلاة لا يطلعه ولو كان جوازا. وقد تقدم الكلام على مسألة المبلغ في باب من أسمع الناس تكبير الإمام،

(قائمة): قيل الحكمة في اختصاص العدد المذكور من الالامكة بهذا الذكر أن عدد حروفه مطابق لعدد المذكور، فإن تبضع من الثلاث إلى التسع وعدد الذكر المذكور ثلاثة وثلاثون حرفا، ويعبر على هذا الزيادة بالتنصيص في رواية وقاعة بن يحيى وهي قوله: مباركا عليه كما يجب ربنا وبرعنا، بناء على أن التقية واحدة. ويمكن أن يقال: التثنية هي التثنية الثلاث على المعتاد وهو من قوله: حمدا كثيرا، الخ، دون قوله: مباركا عليه، لأنه كما تقدم لتأكيد عدد ذلك سبعة وثلاثون حرفا، وأما ما وقع عند مسلم من حديث أنس، فقد رأيت النبي عشر مليكا يندبونها، وفي حديث أبي أيوب عند الطبراني وثلاثة عشر، فهو مطابق لعدد الكلمات المذكورة في سياق وقاعة ابن يحيى ولندعها أيضا في سياق حديث الباب لكن على اصطلاح النقاد. والله أعلم

١٢٧ - وأصيب الإمامية حين يرفع رأسه من الركوع

وقال أبو سعيد: رفع النبي ﷺ ولستوى حتى يعود كل قارئ مكانه٨٠٠ - حدثنا أبو الزيد قال حدثنا شعبه عن ثابت قال وكان أنس يثبت لنا صلاة النبي ﷺ فكان

يقول: وإذا رفع رأسه من الركوع قام حتى تقول: قد نسي.

[الذهبي: ٨٠٠ - طريقه: ٤٧١]

(١) هذا في غير - ولو تبعه الخارج بمن أبي من الله عليه وسئل لكان أوجه، لأنه في ذلك الزمن لا يقر على إبطاء خلاف الحال يدعوت النبي عز وجل عليه وسلم لأن الركن قد انقضض والحربة قد كُنت وقد الحمد لا يجوز أن يرد في الثبانات ما لم يرد به المصنف. والله أعلم

(٢) هذا في تبليغ، وهو صواب أن يقال لا يجوز. لأن التنصيص من كلام الناس، والناس ممنوع من كل ما لم يثبت من حديث من الحديث أن سائنا وهو يصل وأذكر عليه الناس، ولا فرغ من النبي صلى الله عليه وسلم، إن هذه كلمات لا يصلح فيها شيء.

فالصحابي إنما حمد الله تعالى لأنه عطس، وثبت ذلك كما في «سنن أبي داود» والنسائي والترمذي.

روى الإمام الترمذي عن رِفاعَةَ بن رَافِع، قَالَ: (صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَطَسْتُ، فَقُلْتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ مُبَارَكًا عَلَيْهِ كَمَا يُحِبُّ رَبَّنَا وَيَرْضَى).

فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ انْصَرَفَ، فَقَالَ: «مَنِ الْمُتَكَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ؟» .. فَقَالَ رِفاعَةُ بن رَافِع بنُ عَفْرَاءَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ ابْتَدَرَهَا بِضْعَةٌ وَثَلَاثُونَ مَلَكًا أَيُّهُمْ يَضَعُ بِهَا» ..

حَدِيثُ رِفاعَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ^(١). انتهى كلام الإمام الترمذي

قال الحافظ شهاب الدين ابن حجر في كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: (أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ رِفاعَةَ بن رَافِع، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ، فَعَطَسْتُ؛ فَقُلْتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ مُبَارَكًا عَلَيْهِ كَمَا يُحِبُّ رَبَّنَا وَيَرْضَى. فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «مَنِ الْمُتَكَلِّمُ؟» .. فَقُلْتُ: أَنَا. فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ ابْتَدَرَهَا بِضْعَةٌ وَثَلَاثُونَ مَلَكًا أَيُّهُمْ يَضَعُ بِهَا». وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَبَيَّنَ أَنَّ الصَّلَاةَ الْمَذْكُورَةَ الْمَغْرِبَ، وَسَنَدَهُ لَا بَأْسَ بِهِ^(٢). انتهى

وقال الشيخ الألباني في «صحيح أبي داود، رقم: ٧٤٧»: (وهذا إسناد حسن).

(١) سنن الترمذي (٢/ ٢٥٤-٢٥٥، حديث رقم: ٤٠٤).

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٠/ ٦٠٠).

والصحابي ﷺ حين عطس فحمد الله تعالى إنما فعل ذلك أتباعاً لإرشاده ﷺ كما في «صحيح البخاري»: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعُطَّاسَ، وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ؛ فَإِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ وَحَمِدَ اللَّهَ، كَانَ حَقًّا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ سَمِعَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ: يَرْحَمَكَ اللَّهُ...) (١) الحديث.

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: (أَخْرَجَ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّيْرِيُّ فِي «التَّهْذِيبِ» - بِسَنَدٍ لَا بَأْسَ بِهِ - عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: عَطَسَ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَرْحَمَكَ اللَّهُ». وَعَطَسَ آخَرُ، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ حَمْدًا طَيِّبًا كَثِيرًا مُبَارَكًا فِيهِ، فَقَالَ: «ارْتَفَعَ هَذَا عَلَى هَذَا تِسْعَ عَشْرَةَ دَرَجَةً») (٢).

وقال الحافظ ابن حجر أيضًا: (وَاسْتَدِلَّ بِأَمْرِ الْعَاطِسِ بِحَمْدِ اللَّهِ أَنَّهُ يُشْرَعُ حَتَّى لِلْمُصَلِّيِّ، وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى حَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ فِي «بَابِ الْحَمْدِ لِلْعَاطِسِ» وَبِذَلِكَ قَالَ الْجُمْهُورُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْأَئِمَّةِ بَعْدَهُمْ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ) (٣). انتهى

وقال الإمام الشوكاني في كتابه «نيل الأوطار»: (وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْحَمْدِ فِي الصَّلَاةِ لِمَنْ عَطَسَ. وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ عُمُومُ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ بِمَشْرُوعِيَّتِهِ؛ فَإِنَّهَا لَمْ تُفَرِّقْ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا) (٤). انتهى

(١) صحيح البخاري (حديث رقم: ٥٨٧٢).

(٢) فتح الباري (١٠/٦٠٠).

(٣) فتح الباري (١٠/٦٠٨).

(٤) نيل الأوطار (٢/٣٧١).

والسؤال الآن: لماذا أخفى عنكم الغماري هذه الحقائق التي ذكرها الحافظ ابن

حجر؟!

الجواب: لكي لا يفتضح أمره وينكشف أن دليله مزيف وأضعف من بيت العنكبوت.

المطلب الثاني: بيان أن الموضع الذي حمد فيه الصحابي الله تعالى كان موضعاً

مشروعاً فيه الدعاء، دون التقييد بذكر محدد:

إن هذا الموضع الذي عطس فيه الصحابي ﷺ فحمد الله تعالى بهذا اللفظ - وهو بعد الرفع من الركوع - كان موضعاً مشروعاً فيه الدعاء، دون التقييد بذكر محدد.

فَقَدْ ثَبَتَ فِي «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» - واللفظ للبخاري - عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، يَدْعُو لِرَجَالٍ فَيَسْمِيهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ، فَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَعَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرٍّ ..»^(١)).

وفي لفظ في «صحيح البخاري» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْعُوَ عَلَى أَحَدٍ، أَوْ يَدْعُوَ لِأَحَدٍ، قَنَتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ، قُرْبًا قَالَ إِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ»: «اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَعَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرٍّ ..» يَجْهَرُ بِذَلِكَ ..)^(٢).

(١) صحيح البخاري (حديث رقم: ٧٧١).

(٢) صحيح البخاري (حديث رقم: ٤٢٨٤).

قلتُ: فهذا الموضع - بعد «ربنا ولك الحمد» - كان موضع دعاء لا يُتَقَيَّد فيه بِذِكْر مُحَدَّد، يدل عليه دعاؤه ﷺ على قوم ودعاؤه فترة لقوم، وسائر الأذكار التي صَحَّحت عنه ﷺ بعد قول: «ربنا ولك الحمد»، وهي أذكار متغيرة؛ مما يدل على أن هذا الموضع لا يُتَقَيَّد فيه بِذِكْر مُحَدَّد^(١).

ومن ذلك ما ثَبَتَ في «صحيح مسلم» عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ «كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: .. وَإِذَا رَكَعَ، قَالَ: ..، وَإِذَا رَفَعَ، قَالَ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلءَ السَّمَاوَاتِ، وَمِلءَ الْأَرْضِ، وَمِلءَ مَا بَيْنَهُمَا، وَمِلءَ مَا

(١) مَنْ أَرَادَ صَبْطَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَعَلَيْهِ مَرَاجَعَةُ مَسْأَلَةِ «الْقُنُوتِ بَعْدَ الرُّكُوعِ» فِي كُتُبِ الْفَقْهِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْإِمَامِ النَّوَوِيِّ فِي كِتَابِهِ «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ، ٣/ ٤٥٨-٤٦٠»:

«الْقُنُوتُ فِي الصُّبْحِ - بَعْدَ رَفْعِ الرَّأْسِ مِنْ رُكُوعِ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ - سُنَّةٌ عِنْدَنَا بِلَا خِلَافٍ .. وَأَمَّا غَيْرُ الصُّبْحِ مِنَ الْمَكْتُوباتِ فَهَلْ يُقْنَتُ فِيهَا؟ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ حَكَاهَا إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَالْغَزَالِيُّ وَآخَرُونَ، الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ الَّذِي قَطَعَ بِهِ الْجُمْهُورُ: إِنَّ نَزَلَ بِالْمُسْلِمِينَ نَارِلَةٌ - كَخَوْفٍ أَوْ قَحْطٍ أَوْ وَبَاءٍ أَوْ جَرَادٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ - فَتَتَوَاتَرُ فِي جَمِيعِهَا، وَإِلَّا فَلَا ..

السُّنَّةُ فِي لَفْظِ الْقُنُوتِ: [اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، ..] .. وَهَلْ تَتَعَيَّنُ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ: الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ الَّذِي قَطَعَ بِهِ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ لَا تَتَعَيَّنُ؛ بَلْ يَحْصُلُ بِكُلِّ دُعَاءٍ. انْتَهَى كَلَامُ الْإِمَامِ النَّوَوِيِّ.

وجاء في «المُدَوَّنَةُ، ١/ ١٠٢»: (قَالَ مَالِكٌ فِي الْقُنُوتِ فِي الصُّبْحِ: كُلُّ ذَلِكَ وَاسِعٌ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَ الرُّكُوعِ .. وَلَيْسَ فِي الْقُنُوتِ دُعَاءٌ مَعْرُوفٌ .. وَلَا بَأْسُ أَنْ يَدْعُو الرَّجُلُ بِجَمِيعِ حَوَائِجِهِ فِي الْمَكْتُوبَةِ - حَوَائِجِ دُنْيَاةٍ وَآخِرَتِهِ - فِي الْقِيَامِ وَالْجُلُوسِ وَالسُّجُودِ). انْتَهَى

شَتَّتْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ...»^(١) الحديث.

ذلك الصحابي ﷺ عَلِمَ أن هذا مَوْضِعُ دَعَاءٍ لَا يُتَّقَدُّ فِيهِ بِذِكْرِ مُحَدَّدٍ؛ فحمد الله تعالى حين عطس في هذا الموضع.

وذلك يُشْبِه - مِنْ وَجْهِ مَا - مشروعية الدعاء في السجود، حيث ثَبَتَ في «صحيح مسلم» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ»^(٢).

وكذلك يُشْبِه - مِنْ وَجْهِ مَا - مشروعية الدعاء بعد التشهد في الصلاة، حيث ثَبَتَ في «صحيح البخاري»^(٣) و«صحيح مسلم»^(٤) - واللفظ للبخاري - عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ.. أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ فَيَدْعُو».

وفي لفظ في «صحيح البخاري» أيضًا: «ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الشَّأْنِ مَا شَاءَ»^(٥).

والسؤال الآن:

لماذا أَخْفَى عنكم الغماري كل هذه الحقائق!!؟

- (١) صحيح مسلم (حديث رقم: ٧٧١).
- (٢) صحيح مسلم (حديث رقم: ٤٨٢).
- (٣) صحيح البخاري (حديث رقم: ٨٠٠).
- (٤) صحيح مسلم (حديث رقم: ٤٠٢).
- (٥) صحيح البخاري (حديث رقم: ٥٩٦٩).

نَعُوذُ بِاللَّهِ تَعَالَى أَنْ نَكُونَ مِمَّنْ قَالَ فِيهِمْ: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَصْلَهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ٢٣].

الكذبة الرابعة

زعمه ابتداء الصحابي في الصلاة دعاء «يا من لا تراه العيون»

قال عبد الله الغماري في كتابه «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ٢٢»: (روى الطبراني في الأوسط بإسناد جيد عن أنس: أن رسول الله ﷺ مر بأعرابي وهو يدعو في صلاته ويقول: «يا من لا تراه العيون، ولا تحالطه الظنون، ولا يصفه الواصفون، ولا تغيره الحوادث، ولا يخشى الدوائر..» فلما انصرف دعاه النبي ﷺ ووهب له ذهبًا.. وقال له: «وهبت لك الذهب بحسن ثنائك على الله عز وجل».

فالنبي ﷺ لم يكتف بإقرار هذا الأعرابي على الدعاء الذي أنشأه، بل أعطاه عليه جائزة، لأنه أحسن فيه الثناء على الله تعالى). انتهى كلام الغماري.

قلت: وهذا من جهالات الغماري الشيعة في علم الحديث وعلم أصول الفقه! وبيان ذلك في مَطلبين:

المطلب الأول: بيان ما اشتمل عليه كلام الغماري من جهل بعلم أصول الفقه وضعف قدراته العقلية الاستدلالية.

المطلب الثاني: بيان ما اشتمل عليه كلام الغماري من جهل بعلم الحديث.

وإليكم تفصيل ذلك:

المطلب الأول: بيان ما اشتمل عليه كلام الغماري من جهل بعلم أصول الفقه وضعف قدراته العقلية الاستدلالية:

ليس في هذا الحديث أن الصحابي ﷺ اخترع ذكراً في موضع لم يشرع فيه النبي ﷺ الدعاء.

ليس فيه إلا أن النبي ﷺ سمع الصحابي يدعو في صلاته، فما هو الموضع الذي كان يدعو فيه؟

هل كان يدعو بعد الرفع من الركوع حيث شرع له الرسول ﷺ الدعاء في هذا الموضع؟

كما رواه الإمام الطبراني - بإسناد صحيح - في «مسند الشاميين»^(١) ورواه غيره: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ حِينَ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ..» الحديث.

هل كان الصحابي يدعو بعد التشهد حيث شرع له الرسول ﷺ الدعاء في هذا الموضع؟

كما ثبت في صحيح البخاري^(٢) ومسلم^(٣) - واللفظ للبخاري - أن النبي ﷺ قال: «قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ.. ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ

(١) مسند الشاميين (٤/١٦٩).

(٢) صحيح البخاري (حديث رقم: ٨٠٠).

(٣) صحيح مسلم (حديث رقم: ٤٠٢).

فَيَدْعُو».

هل كان الصحابي يدعو في سجوده حيث شرع له الرسول ﷺ الدعاء في هذا الموضع؟

كما ثبت في «صحيح مسلم» أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ»^(١).

كل هذه مواضع مشروع فيها الدعاء، فكيف استدل الغماري بـ «دعاء الصحابي في الصلاة» على جواز أن يبتدع المسلم تعبدات لم يأت بها الشرع!!

إن جهل الغماري بعلم أصول الفقه وَضَعَفَ قدراته العقلية الاستدلالية أَوْفَعَاهُ في مثل هذه الزَّلَّاتِ الشَّيْعَةِ في الاستدلال.

وقد قال الحافظ ابن حجر في كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: (إِذَا تَكَلَّمَ الْمَرْءُ فِي غَيْرِ فَنِّهِ، أَتَى بِهِذِهِ الْعَجَائِبُ)^(٢). انتهى

المطلب الثاني: بيان ما اشتمل عليه كلام الغماري من جهل بعلم الحديث:

وذلك نجده في قول الغماري: (روى الطبراني في الأوسط بإسناد جيد). انتهى

فهذا الإسناد ليس كما زعم، بل هو مَعْلُوقٌ بِعِلَّتَيْنِ ظَاهِرَتَيْنِ، وإليك بيان ذلك:

قال الإمام الطبراني في «المعجم الأوسط»: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ الزُّبَيْرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَذْرَمِيُّ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُمَيْدٍ،

(١) صحيح مسلم (حديث رقم: ٤٨٢).

(٢) فتح الباري (٣/ ٥٨٤).

عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِأَعْرَابِيٍّ وَهُوَ يَدْعُو فِي صَلَاتِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: يَا مَنْ لَا تَرَاهُ الْعُيُونُ .. الحديث.

قلتُ: وإليكُم بيان علتين:

العلّة الأولى:

يعقوب بن إسحاق مجهول، لا يُعرف، فمصدر الرواية مجهول.

وفي ذلك يقول الإمام الهيثمي في كتابه «مَجْمَعُ الزَّوَادِ» في إحدى الروايات:

(رواه الطبراني في «الصغير» و«الأوسط» عَنْ شَيْخِهِ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ الزُّبَيْرِ الْحَلَبِيِّ، وَلَمْ أَعْرِفْهُ). انتهى

وقال الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة، حديث رقم: ٤٦١٣»: (في فضل «قل هو الله أحد» .. قال الهيثمي في تخريجه «٧/ ١٤٦»: «رواه الطبراني .. عن شيخه يعقوب بن إسحاق بن الزبير الحلبي؛ ولم أعرفه ..». وأما في حديث الترجمة؛ فلم يتعرض للحلبي بِذِكْرٍ، بل سكت عنه .. فاغترّ به الشيخ الغماري المغربي، فجَوَّدَ إسناده في رسالته «إتقان الصنعة في معنى البدعة، ص ٢٧» وَقَلَّدَهُ ظِلُّهُ السَّقَافَ، بل وَصَّرَحَ بأنه صحيح في كتابه الذي أسماه: «صحيح صفة صلاة النبي ﷺ»، ص ٢٣٦ «! وكل ذلك ناشئ من التقليد الأعمى وإتباع الهوى، نسأل الله السلامة!

والشيخ الحلبي المذكور .. لم يذكره الحافظ المِزِّي في الرواة عن شيخه الأذرمي في ترجمة هذا من «تهذيب الكمال»، ولا وجدت له ذِكْرًا في شيء من كُتُب الرجال. انتهى كلام الشيخ الألباني.

العِلَّة الثانية:

في هذا الإسناد هُشَيْمٌ، وهو مدلس مشهور بالتدليس، ولم يُصرَح بأنه سمع الحديث من هُمَيْدٍ، بل عَنَّن، فقال: «عن هُمَيْدٍ»؛ فيُحكم على الإسناد بالانقطاع كما هو مُقرر في علم الحديث.

وإليكم تصريحات كبار أئمة الحديث:

١ - قال الإمام أبو عبد الرحمن النسائي (٢١٥-٣٠٣ هـ) في كتابه «ذِكْرُ المدلسين»: (ذِكْرُ المدلسين: الحسن وقتادة .. وهشيم)^(١). انتهى

٢ - وقال الإمام أبو أحمد بن عدي (٢٧٧ - ٣٦٥ هـ) في كتابه «الكامل في ضعفاء الرجال»: (هشيم رجل مشهور .. إلا أنه نُسِبَ إلى التدليس .. ويوجد في بعض أحاديثه منكر إذا دُلَّس في حديثه عن غير ثقة)^(٢). انتهى

٣ - وقال الإمام شمس الدين الذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨ هـ) في كتابه «سير أعلام النبلاء»: (هُشَيْمٌ بن بَشِيرٍ .. صَاحِبُ تَدْلِيْسٍ كَثِيرٍ، قَدْ عُرِفَ بِذَلِكَ)^(٣). انتهى

٤ - وقال الحافظ صلاح الدين العلائي (٦٩٤ - ٧٦١ هـ) في كتابه في «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»: (هشيم بن بشير .. تَقَدَّمَ أنه مشهور بالتدليس. قال الإمام أحمد: لم يسمع هشيم من يزيد بن أبي زياد، ولا من عاصم بن كليب، ولا من

(١) ذِكْرُ المدلسين (ص ١٢١-١٢٢)، نشر: عالم الفوائد، تحقيق: العوني، الطبعة: الأولى-١٤٢٣ هـ.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/١٣٧).

(٣) سير أعلام النبلاء (٨/٢٨٨-٢٩٠).

الحسن بن عبيد الله شيئاً وقد حَدَّث عنهم .. وقال إبراهيم بن عبد الله الهروي: لم يسمع هشيم من علي بن زيد إلا حديث المداراة، وكان يُدلس عن أبي بشر كما يدلس عن حصين ..

قال أحمد: لم يسمع هشيم من هشام ..

وذكر له أحاديث أخر كثيرة مما دَلَّسها يَطُول بها الكلام^(١). انتهى

٥ - وقال برهان الدين الحلبي سبط ابن العجمي (٧٥٣ - ٨٤١ هـ) في كتابه «التبيين لأسماء المدلسين»: (هشيم بن بشير .. مشهور بالتدليس، مُكْثِر منه)^(٢).

٦ - وقال الحافظ ابن حَجَر العسقلاني (٧٧٣ هـ - ٨٥٢ هـ) في كتابه «طبقات المدلسين»: (هشيم بن بشير .. مشهور بالتدليس .. وصفه النسائي وغيره بذلك. ومن عجائبه في التدليس أن أصحابه قالوا له: نريد أن لا تُدلس لنا شيئاً. فواعدَهم، فلما أصبح أُملى عليهم مجلساً، يقول في أول كل حديث منه: «حدثنا فلان وفلان، عن فلان»، فلما فرغ قال: «هل دَلَّست لكم اليوم شيئاً؟» قالوا: لا. قال: «فإن كل شيء حدثتكم عن الأول سمعته، وكل شيء حدثتكم عن الثاني فلم أسمعته منه» ..

فهذا ينبغي أن يُسمَّى «تدليس العطف»^(٣). انتهى

٧ - وقال الإمام ولي الدين أبو زرعة العراقي (٧٦٢ - ٨٢٦ هـ) في كتابه

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٢٩٤).

(٢) التبيين لأسماء المدلسين (ص ٢٣١).

(٣) طبقات المدلسين (ص ٤٧).

«المدلسين»: (هشيم بن بشير أحد الأئمة، مشهور بالتدليس، مُكثّر منه)^(١). انتهى

٨ - وقال الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة، حديث رقم: ٤٦١٣» في هذا

الحديث: (هشيم مدلس، وقد عنعنه، فهذه عِلَّة الحديث). انتهى

قلت: فتدليس هشيم أشهر من أن يخفى على الغماري الذي زعم أتباعه أنه
الحافظ مُحدّث العصر!!

فالإسناد فيه مجهول ومُدَّلس، ثم يتجرأ الغماري فيصف الإسناد بقوله: «إسناد

جيد»!!

فهل بلغ به الجهل هذه الدرجة؟!

أم أنه يعلم؛ لكنه أغمض عينيه فكذب ودّلس؟!!!

لو كانت الثانية فسيكون - والعياذ بالله تعالى - ممن قال فيهم الله تعالى:

﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ الآية «الجاثية: ٢٣».

الكذبة الخامسة

زَعَمَهُ ابْتِدَاعُ خُبَيْبٍ ﷺ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْقَتْلِ

قال عبد الله الغماري في كتابه «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ١٥»: (الدليل لِمَا اتفق عليه العلماء من تخصيص حديث: «كل بدعة ضلالة» عدة أحاديث).

ثم قال «ص ٢٢»: (الحديث الحادي عشر: في «صحيح البخاري» قصة قتل خبيب، وصلاته ركعتين قبل قتله، قال: «وهو أول مَنْ سَنَّ صلاة ركعتين عند القتل»). انتهى كلامه

قلتُ: ومن العجب العجائب أن يستدل الغماري بهذه القصة على جواز الابتداع في العبادات!! فهذا دليل صارخ على ضَعْف قدراته العقلية الاستدلالية!

وقد فَضَحْنَا كَذِبَ هذا الاتفاق الذي زعمه الغماري (في كتابنا هذا، ص ٢٨٩).

إِنَّ خُبَيْبَ بْنَ عَدِيٍّ ﷺ إِنَّمَا صَلَّى الرَكَعَتَيْنِ تَطْيِيقًا لِتَوَجُّهِاتِهِ ﷺ؛ كَمَا ثَبَتَ فِي «صحيح مسلم» عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: (.. فَأَذْرَكْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا يُحَدِّثُ النَّاسَ، فَأَذْرَكْتُ مِنْ قَوْلِهِ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ، فَيُحْسِنُ وُضْوءَهُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، مُقْبِلٌ عَلَيْهِمَا بِقَلْبِهِ وَوَجْهِهِ، إِلَّا وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ»)(١).

(١) صحيح مسلم (حديث رقم: ٢٣٤).

ومثل ما ثبت في «صحيح البخاري»^(١) و«صحيح مسلم»^(٢) - واللفظ للبخاري - عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

فلم يفعل الصحابي ﷺ سِوَى أَنَّهُ قَامَ بِتَطْبِيقِ ذَلِكَ التَّوَجِيهِ النَّبَوِيِّ عِنْدَ قَتْلِهِ، فَكَانَ أَوَّلُ مَنْ يَطْلُبُ مِنَ الْقَاتِلِ أَنْ يَتْرَكَهُ يَصِلِي رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْقَتْلِ، وَهُوَ إِنَّمَا طَلَبَ ذَلِكَ عَمَلًا بِمَا عَلَّمَهُمْ إِيَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا ثَبَتَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، فَكَانَ أَوَّلُ مَنْ قَامَ بِتَطْبِيقِ هَذِهِ السُّنَّةِ عِنْدَ الْقَتْلِ، فَاقْتَدَى بِهِ مَنْ بَعْدَهُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْقِفِ، فَصَحَّ أَنْ يَقَالَ عَنْهُ: إِنَّهُ سَنَّ ذَلِكَ.

وقد سبق بيان أن كلمة «سَنَّ» أَطْلَقَهَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى مَنْ طَبَّقَ السُّنَّةَ فَاقْتَدَى بِهِ الَّذِينَ بَعْدَهُ (انظر تفصيل ذلك في كتابنا هذا، ص ٣٤٣).

(١) صحيح البخاري (حديث رقم: ١٥٨).

(٢) صحيح مسلم (حديث رقم: ٢٢٦).

الباب التاسع

كشَفَ أكاذيبَ وجَهالاتِ الغماري فيما زعم أنَّ الصحابة
ابتَدَعُوهُ بَعْدَ موتِ النبي ﷺ

الكذبة الأولى

زَعَمه أن العلماء لم ينكروا تَعَدُّد الجمعة

قال عبد الله الغماري في كتابه «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ٢٧-٢٨»: (١- تَعَدُّد الجمعة لم يكن في عهد النبي ﷺ، ولا في عهد الصحابة والتابعين .. وذكر الحافظ الخطيب في «تاريخ بغداد»: أن أول جمعة أحدثت في الإسلام في بلد مع قيام الجمعة القديمة، في أيام المعتضد في دار الخلافة. - يعني بغداد - من غير بناء مسجد لإقامة الجمعة، وسبب ذلك خشية الخلفاء على أنفسهم. وذلك في سنة ثمانين ومائتين، ثم بُني في أيام المكتفي مسجد فجمعوا فيه.

وقال ابن المنذر: «لا أعلم أحدًا قال بتعدد الجمعة غير عطاء اه. وهو ابن أبي رباح، وقال بتعددّها أيضا داود الظاهري وابن حزم وابن العربي المعافري، وله في ذلك رسالة خاصة، أخبرني بها الإمام الوالد رحمه الله ورضي عنه.

وعلى التعدد استمر عمل المسلمين في البلاد الإسلامية. ولم يَقُل أحد أنه بدعة ضلالة، وأن الذين أجازوه مبتدعة ضالون؛ لأنه فرع فقهي، اختلفت أنظار العلماء فيه بحسب ما ظهر لهم من الأدلة.

٢- تَعَدُّد الجمعة بدعة - بلا شك - دَعَتْ إليها الحاجة؛ لاتساع العمران وكثرة السكان، بحيث لا يجمعهم مسجد واحد.

وأهل الشرق، اقتصروا على التعدد المحتاج إليه). انتهى كلامه

قلتُ: في كلام الغماري كذب ودليل على ضعف قدراته العقلية الاستدلالية.

وبيان ذلك في مطلبين:

المطلب الأول: بيان الكذب في كلام الغماري.

المطلب الثاني: بيان أن كلام الغماري دليل على صَعْف قدراته العقلية الاستدلالية.

وإليك تفصيل ذلك:

المطلب الأول: بيان الكذب في كلام الغماري:

نجد ذلك في قول الغماري: (وعلى التعدد استمر عمل المسلمين في البلاد الإسلامية. ولم يقل أحد أنه بدعة ضلالة، وأن الذين أجازوه مبتدعة ضالون؛ لأنه فرع فقهي، اختلفت أنظار العلماء فيه). انتهى كلامه

قلتُ: هذا كذب صريح، فقد تتابع أهل العلم - على مدار التاريخ الإسلامي - على إنكار تعدد الجمعة إذا كان هذا التعدد لا يُحتاج إليه، فصرحوا بأن هذا حرام لا يجوز، وبأن الجمعة الثانية تكون باطلة، وإليك تصرّحاتهم بذلك:

١ - الإمام الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤هـ): قال في موسوعته الفقهية «الأم»: (وَلَا يُجْمَعُ فِي مَضَرٍ - وَإِنْ عَظُمَ أَهْلُهُ وَكَثُرَ عَامِلُهُ وَمَسَاجِدُهُ - إِلَّا فِي مَوْضِعِ الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ .. وَإِنْ جُمِعَ فِي آخَرٍ سِوَاهُ بَعْدَهُ لَمْ يَعْتَدَ الَّذِينَ جَمَعُوا بَعْدَهُ بِالْجُمُعَةِ ، وَكَانَ عَلَيْهِمْ أَنْ يُعِيدُوا ظَهْرًا أَرْبَعًا ..

وَهَكَذَا إِنْ جَمَعَ مِنَ الْمُضَرِّ فِي مَوَاضِعَ فَالْجُمُعَةُ الْأُولَى^(١)، وَمَا سِوَاهَا لَا تُجْزِئُ إِلَّا ظَهْرًا^(٢). انتهى

٢ - القاضي أبو محمد عبد الوهاب^(٣) (٣٦٢ - ٤٢٢هـ): قال أبو العباس النونشريسي (٨٣٤ - ٩١٤هـ): في كتابه «المعيار المعرب عن فتاوي علماء إفريقية والاندلس والمغرب»:

(مقتضى النصوص المذهبية المنع من تعدد الجمعة في المصر الواحد مع السعة والاختيار وانتفاء الضروريات والأعذار. وممن نَصَّ على ذلك من شيوخ المذهب المالكي: اللخمي، والمازري، وابن الجلاب، وعبد الوهاب، وابن بشير، وغيرهم ممن لَا يُحْصَى كَثْرَةُ.

قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب: والدليل على ذلك أن النبي ﷺ لم يُقَمِّها إِلَّا في مسجد واحد، ولو جازت في أكثر منه لَبَيَّنَهُ ﷺ قولاً وفِعْلاً.. ولم يُقَمِّها عليه السلام ولا الخلفاء بعده إِلَّا في مسجد واحد، وكانت تُغْلَقُ المساجد، ولو جاز ذلك لم يعطلوا المساجد.. ولو كانت إقامتها في مسجدين جائزا لَفَعَلَهُ ولو مرة واحدة

(١) يعني: فالجمعة المعتبرة هي الأولى، أي التي صَلَّيْتُ أَوَّلًا، وما سواها تكون باطلة لَا تُجْزِئُ.
(٢) الأم (١/١٩٢)، وقد نقل الإمام النووي عن الإمام الشافعي ما يدل على أنه يرى جواز جمعتين عند الحاجة إلى ذلك.

(٣) قال الإمام الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء، ١٧/٤٢٩»: (القَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ أَبُو مُحَمَّدٍ بنِ عَلِيٍّ.. هُوَ الْإِمَامُ، الْعَلَامَةُ، شَيْخُ الْمَالِكِيَّةِ.. صَنَّفَ فِي الْمَذْهَبِ كِتَابَ «التَّلْفِينِ» وَهُوَ مِنْ أَجْوَدِ الْمُخْتَصَرَاتِ، وَلَهُ كِتَابُ «الْمَعْرِفَةِ» فِي شَرْحِ «الرِّسَالَةِ» وَغَيْرَ ذَلِكَ.. وَلَهُ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ فِي الْفِقْهِ.. خَرَجَ إِلَى مِصْرَ.. فَمَاتَ بِهَا فِي شَهْرِ صَفَرِ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ). انتهى

حتى يُشعر بجوازه^(١). انتهى

٣ - الإمام أبو الحسن الماوردي (٣٦٤ - ٤٥٠ هـ): قال في موسوعته الفقهية «الحاوي»: (لَا تَتَعَقَّدُ جُمُعَتَانِ فِي مِصْرِ، وَلَا يَجُوزُ إِقَامَتُهَا إِلَّا فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ ..

وَالدَّلَالَةُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: أَنَّ الْجُمُعَةَ وَشَرَائِطَهَا مُرْتَبِطٌ بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ .. فَلَا يُتَجَاوَزُ حُكْمُهَا عَنْ شَرْطِهِ وَفِعْلِهِ، فَكَانَ مِمَّا وَصَفَ بِهِ الْجُمُعَةَ وَجَعَلَهُ شَرْطًا لَهَا أَنْ عَطَّلَ لَهَا الْجَمَاعَاتِ وَأَقَامَهَا فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، وَعِنْدَ انْتِشَارِ الْمُسْلِمِينَ وَكَثَرَتِهِمْ، ثُمَّ جَرَى عَلَيْهِ الْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ، وَلَوْ جَازَتْ فِي مَوْضِعَيْنِ لِأَبَانَ ذَلِكَ وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً إِمَّا بِقَوْلِهِ أَوْ بِفِعْلِهِ^(٢)). انتهى

٤ - الإمام موفق الدين ابن قدامة (٥٤١ - ٦٢٠ هـ): قال في موسوعته الفقهية «المغني»: (الْبَلَدُ مَتَى كَانَ كَبِيرًا، يَشُقُّ عَلَى أَهْلِهِ الْاجْتِمَاعُ فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ، وَيَتَعَدَّرُ ذَلِكَ لِتَبَاعُدِ أَقْطَارِهِ، أَوْ ضِيقِ مَسْجِدِهِ عَنْ أَهْلِهِ - كَبَغْدَادَ وَأَصْبَهَانَ وَنَحْوَهُمَا مِنْ الْأَمْصَارِ الْكِبَارِ - جَازَتْ إِقَامَةُ الْجَمَاعَةِ فِيهَا يُخْتَارُ إِلَيْهِ مِنْ جَوَامِعِهَا ..

فَأَمَّا مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ فَلَا يَجُوزُ فِي أَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ، وَإِنْ حَصَلَ الْغِنَى بِاثْنَتَيْنِ لَمْ يَجُزِ الثَّلَاثَةُ، وَكَذَلِكَ مَا زَادَ، لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا مُخَالَفًا^(٣). انتهى

(١) المعيار المعرب عن فتاوى علماء إفريقيا والاندلس والمغرب (١/ ٢٣٩).

(٢) الحاوي (٢/ ٤٤٧-٤٤٨).

(٣) المغني (٢/ ٩٢-٩٣)، وهذا كلام الإمام ابن قدامة كاملاً: (فَأَمَّا مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ فَلَا يَجُوزُ فِي أَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ، وَإِنْ حَصَلَ الْغِنَى بِاثْنَتَيْنِ لَمْ يَجُزِ الثَّلَاثَةُ، وَكَذَلِكَ مَا زَادَ، لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا مُخَالَفًا، إِلَّا أَنْ عَطَاءَ قِيلَ لَهُ: إِنَّ أَهْلَ الْبَصْرَةِ لَا يَسْعُهُمُ الْمَسْجِدُ الْأَكْبَرُ. قَالَ: لِكُلِّ قَوْمٍ مَسْجِدٌ يَجْمَعُونَ

٥ - الإمام محيي الدين النووي (٦٣١ - ٦٧٦هـ): قال في موسوعته الفقهية «المجموع شرح المذهب»: (مَذْهَبُنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ جُمُعَتَانِ فِي بَلَدٍ لَا يَعْسُرُ الْاجْتِمَاعُ فِيهِ فِي مَكَانٍ كَمَا سَبَقَ)^(١). انتهى

٦ - تقي الدين السبكي (٦٨٣ - ٧٥٦هـ): قال في كتابه «الإعتصام بالوحد

الأحد من إقامة جمعتين في بلد» عن تعدد الجمعة:

(لَمْ أَرْ جَوَازَ جُمُعَتَيْنِ فِي بَلَدٍ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ قَوْلًا وَلَا فِعْلًا .. وَالْمَقْصُودُ بِالْجُمُعَةِ اجْتِمَاعُ الْمُؤْمِنِينَ كُلِّهِمْ وَمَوْعِظَتُهُمْ . وَأَكْمَلُ وُجُوهِ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ فِي مَكَانٍ

فيه ، وَيُجْزَى ذَلِكَ مِنَ التَّجْمِيعِ فِي الْمَسْجِدِ الْأَكْبَرِ). انتهى

قلت: عطاء لم يقل ذلك إلا لمواجهة مشكلة واقعية، فإذا لم يتسع المسجد الكبير فلكل قوم مسجدهم، فلا أراه يخالف إلا في جزئية، وهي إذا لم يتسع المسجد لجمعة واحدة للجميع، فهل تعدد بقدر الحاجة؟ أم يكون لكل قوم مسجدهم؟

وقول عطاء المفصل الذي نقله ابن قدامة يؤكد ذلك، واليك قول عطاء تفصيلاً:

قال الإمام ابن قدامة في «المغني»، ٩٢/٢: (الْبَلَدُ مَتَى كَانَ كَبِيرًا، يَشُقُّ عَلَى أَهْلِهِ الْاجْتِمَاعُ فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ، وَيَتَعَذَّرُ ذَلِكَ لِتَبَاعُدِ أَقْطَارِهِ، أَوْ ضِيقِ مَسْجِدِهِ عَنْ أَهْلِهِ - كَبَغْدَادَ وَأَصْبَهَانَ وَخَوَهْمَا مِنَ الْأَمْصَارِ الْكِبَارِ - جَارَتْ إِقَامَةُ الْجَمَاعَةِ فِيهَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ جَوَامِعِهَا، وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ). انتهى

قلت: فعطاء إنما أجاز التعدد عند الحاجة، فقول عطاء يوافق قول عامة أهل العلم، وهو أن تعدد الجمعة لا يجوز إذا لم تكن هناك حاجة إلى التعدد، وكان المسجد يكفي كل أهل القرية.

وَاحِدٍ.. وَهَذَا الْعَمَلُ مُسْتَمِرٌّ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ :
«كُلُّ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» ..

وَانْقَرَضَ عَصْرُ الصَّحَابَةِ - رضوان الله عليهم - عَلَى ذَلِكَ ، وَجَاءَ التَّابِعُونَ فَلَمْ
أَعْلَمْ أَحَدًا مِنْهُمْ تَكَلَّمَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَيْضًا ، وَلَا قَالَ بِجَوَازِ جُمُعَتَيْنِ فِي بَلَدٍ؛ إِلَّا
رَوَايَةَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: «قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَرَأَيْتَ أَهْلَ الْبَصْرَةِ لَا يَسْعُهُمُ
الْمَسْجِدُ الْأَكْبَرُ كَيْفَ يَصْنَعُونَ؟ قَالَ: لِكُلِّ قَوْمٍ مَسْجِدٌ يُجْمَعُونَ فِيهِ ثُمَّ يُجْزَى ذَلِكَ
عَنْهُمْ». قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: «وَأَنْكَرَ النَّاسُ أَنْ يُجْمَعُوا إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الْأَكْبَرِ». هَذَا
لَفْظُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي مُصْنَفِهِ نَقَلْتُهُ مِنْهُ، وَفِيهِ مَا تَرَاهُ مِنْ إنْكَارِ النَّاسِ مَا قَالَهُ عَطَاءٌ،
وَمِنْهُ صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي سُئِلَ عَنْهَا عَطَاءٌ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَسْجِدُ لَا يَسْعُهُمْ ..
فَالرَّجُوعُ إِلَى قَوْلِ سَائِرِ النَّاسِ مَعَ الصَّحَابَةِ جَمِيعِهِمْ أَوَّلَى، وَيَصِيرُ مَذْهَبُ عَطَاءٍ فِي
ذَلِكَ مِنَ الْمَذَاهِبِ الشَّاذَّةِ الَّتِي لَمْ يَعْمَلْ بِهَا النَّاسُ^(١). انتهى

وقال السبكي أيضًا: (ثَلَاثُ جُمُعٍ كَهَذِهِ الْوَاقِعَةِ الَّتِي حَدَّثْتُ الْآنَ فِي الشَّاعُورِ ..
هِيَ بَاطِلَةٌ بِالْإِجْمَاعِ)^(٢).

وقال السبكي أيضًا: (وَجَدْنَا فِي الشَّاعُورِ خُطْبَتَيْنِ فِي جَامِعِ جَرَّاحٍ وَجَامِعِ
خَيْلَخَانَ حَدَّثَ بَعْدَهُ، وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَجُوزُ إِحْدَاثُهُ)^(٣). انتهى

(١) فتاوى السبكي (١/ ١٧٥).

(٢) فتاوى السبكي (١/ ١٨٤).

(٣) فتاوى السبكي (١/ ١٨٤).

٧ - تاج الدين السبكي (٧٢٧ - ٧٧١ هـ):

قال عن والده تقي الدين السبكي: (وَلِلشَّيْخِ الْإِمَامِ مُصَنَّفَاتٌ فِي مَنْعِ تَعَدُّ الْجُمُعَةِ مُسْتَقَلَّةٌ «كِتَابُ الْإِعْتَصَامِ بِالْوَاحِدِ الْأَحَدِ مِنْ إِقَامَةِ جُمُعَتَيْنِ فِي بَلَدٍ» .. وَكِتَابُ «ذَمِّ السَّمْعَةِ فِي مَنْعِ تَعَدُّ الْجُمُعَةِ» .. وَكِتَابُ «الْقَوْلُ الْمُتَّبِعُ فِي مَنْعِ تَعَدُّ الْجُمُعِ» .. اتَّفَقَتْ كُتُبُهُ كُلُّهَا - وَكُلُّهَا مُصَنَّفٌ فِي شَهْرِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ - عَلَى مَنْعِ التَّعَدُّ وَدَعْوَى أَنَّهُ - حَيْثُ لَا حَاجَةٌ - مَعْلُومُ التَّخْرِيمِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، وَجُمُوعٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْأُمَّةِ^(١). انتهى

وقال عَنْ دِمَشْقٍ: (فَإِنَّهَا لَمْ تَبْرَحْ مَدِينَةً وَاحِدَةً؛ فَلَا يُعْقَلُ فِيهَا غَيْرُ خُطْبَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقَدْ سَلَّمَهَا اللَّهُ - وَلَهُ الْحَمْدُ - مِنْ فُتُوحِ عُمَرَ إِلَى الْيَوْمِ وَهُوَ شَهْرُ رَمَضَانَ سَنَةِ خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَسَبْعِمِائَةٍ، لَمْ يَكُنْ فِي دَاخِلِ سُورِهَا إِلَّا جُمُعَةٌ وَاحِدَةٌ، وَاللَّهُ الْمَسْتُورُ أَنْ يُتِمَّ عَلَيْهَا ذَلِكَ، وَيُسَلِّمَهَا فِي مُسْتَقْبَلِ الزَّمَانِ مِمَّنْ يُجَاوِلُ خِلَافَ ذَلِكَ)^(٢). انتهى

٨ - الإمام زين الدين ابن رجب (٧٣٦ - ٧٩٥ هـ): قال في كتابه «القواعد»: (إِذَا أُقِيمَ فِي الْمَضَرِّ جُمُعَتَانِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ، وَشَكَّ: هَلْ أُحْرِمَ بِهِمَا مَعًا؟ فَيَبْطُلَانِ وَتُعَادُ الْجُمُعَةُ)^(٣). انتهى

٩ - الإمام برهان الدين ابن مفلح (٨١٦ - ٨٨٤ هـ): قال في كتابه «المبدع شرح المقنع»: (تجوز إقامة الجمعة في موضعين - فأكثر - من البلد للحاجة؛ كسبعة

(١) فتاوى السبكي (١/١٨٦).

(٢) فتاوى السبكي (١/١٨٧).

(٣) القواعد (ص ٢٧٤).

البلد وتباعد أقطاره، أو بُعِدَ الجامع أو ضيقه ..

ولا تجوز مع عدمها، لا نَعْلَمُ فيه خلافاً إلا عن عطاء.

«فإنْ فَعَلُوا» أي: فعلوها في موضعين من غير حاجة، فجمعة الإمام هي

الصحيحة .. فالثانية باطلة؛ لأن الاستغناء حصل بالأولى^(١). انتهى

وقال أيضًا: (إذا اسْتُغْنِيَ بِجُمُعَتَيْنِ، لم تَجُزِ الثالثة)^(٢). انتهى

١٠ - أبو العباس الونشريسي (٨٣٤ - ٩١٤ هـ): في كتابه «المعيار المعرب عن

فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب» نُقِلَ تصريحات كثير من أهل العلم بتحريم تعدد الجمعة، قال:

(سُئِلَ الشيخ الفقيه أبو عبد الله محمد بن أحمد القطان .. فأجاب: .. الظاهر من كلام متقدمي أئمة المذهب ونقل متأخريهم وتلخيصهم لأقوال المتقدمين وتفصيلهم - أن المصر الصغير لا يختلف في منع إقامة الجمعة فيه في جامعين)^(٣). انتهى

وقال: (وأجاب الفقيه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي غالب رحمه الله تعالى بما نصه: الحمد لله، اعلم أن إقامة الجمعة في مسجدين في المصر الصغير لا يجوز، ولا يختلف المذهب في ذلك)^(٤). انتهى

وقال: (مقتضى النصوص المذهبية المنع من تعدد الجمعة في المصر الواحد مع السعة والاختيار وانتفاء الضروريات والأعذار. ومن نَصَّ على ذلك من شيوخ

(١) المبدع شرح المقنع (١٦٩/٢)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى - ١٤١٨ هـ.

(٢) المبدع شرح المقنع (١٦٩/٢).

(٣) المعيار المعرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب (١/٢٢٩).

(٤) المعيار المعرب (١/٢٣٦).

المذهب المالكي: اللخمي^(١)، والمازري^(٢)، وابن الجلاب^(٣)، وعبد الوهاب، وابن بشير^(٤)، وغيرهم ممن لا يُحصى كثرة^(٥). انتهى

١١ - شهاب الدين الرملي (المتوفى ٩٥٧هـ): قال: (الْجَمْعُ الْوَأَقَعَةُ بَعْدَ انْتِفَاءِ

(١) قال برهان الدين ابن فرحون (المتوفى: ٧٩٩هـ) في كتابه «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ص ٢٠٣»: (عَلِيَّ أَبُو الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الرَّبِيعِيِّ الْمَعْرُوفِ بِاللَّخْمِيِّ .. ظَهَرَ فِي أَيَّامِهِ وَطَارَتْ فِتَاوِيهِ .. وَكَانَ أَبُو الْحَسَنِ فَقِيهًا فَاضِلًا دِينًا مُتَفَنًّا .. وَبَقِيَ بَعْدَ أَصْحَابِهِ؛ فَجَازَ رِيَاسَةَ إِفْرِيقِيَّةٍ جَمَلَةً .. وَلَهُ تَعْلِيْقٌ كَبِيرٌ عَلَى «الْمُدَوَّنَةِ» سَمَّاهُ «التَّبَصُّرَةَ» .. تَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ).

(٢) قال الإمام الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء، ٢٠ / ١٠٤»: (الْمَازَرِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ .. الشَّيْخُ، الْإِمَامُ، الْعَلَامَةُ، الْبَحْرُ، الْمُتَفَنُّ .. مُصَنَّفُ كِتَابِ «الْمُعْلِمِ بِفَوَائِدِ شَرْحِ مُسْلِمٍ» وَمُصَنَّفُ كِتَابِ «إِبْصَاحِ الْمَحْصُولِ فِي الْأُصُولِ» وَلَهُ تَوَالِيفٌ فِي الْأَدَبِ، وَكَانَ أَحَدَ الْأَذْكِيَاءِ الْمُؤَصِّفِينَ، وَالْأَيُّمَةَ الْمُتَبَحِّرِينَ، وَلَهُ شَرْحُ كِتَابِ «التَّلْفِينِ» لِعَبْدِ الْوَهَّابِ الْمَالِكِيِّ فِي عَشْرَةِ أَصْفَارٍ، هُوَ مِنْ أَنْفَسِ الْكُتُبِ).

وَكَانَ بَصِيرًا يَعْلَمُ الْحَدِيثَ .. مَاتَ، فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ، سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَخَمْسَ مِائَةٍ). انتهى

(٣) قال الإمام الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء، ١٦ / ٣٨٣»: (شَيْخُ الْمَالِكِيَّةِ الْعَلَامَةُ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْجَلَّابِ .. تَفَقَّهَ بِالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ الْأَهْرَبِيِّ، وَلَهُ مُصَنَّفٌ كَبِيرٌ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ، وَكَانَ أَفْقَهُ الْمَالِكِيَّةِ فِي زَمَانِهِ بَعْدَ الْأَهْرَبِيِّ .. مَاتَ كَهْلًا فِي آخِرِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَسَبْعِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ).

(٤) قال برهان الدين ابن فرحون (المتوفى: ٧٩٩هـ) في كتابه «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ص ١٤٩»: (عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْقَاضِي بْنُ أَحْمَدَ .. ابْنُ بَشِيرٍ .. كَانَ هَذَا مِنْ أَجَلِّ عُلَمَاءِ وَقْتِهِ .. وَوَلِيَ الشُّورَى ثُمَّ وَلِيَ الْقَضَاءَ وَلَمْ يَكُنْ فِي وَقْتِهِ مِثْلَهُ .. كَانَ مَوْلَدَهُ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ).

(٥) المعيار المعرب (١/ ٢٣٩).

الْحَاجَّةُ إِلَى التَّعَدُّدِ - غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ فَيَجِبُ عَلَى مُصَلِّيِّهَا ظُهُرُ يَوْمِهَا). انتهى

وقال: (لَا يَجُوزُ تَعَدُّدُ الْجُمُعَةِ لِعَدَمِ الْحَاجَّةِ إِلَيْهِ حِينَئِذٍ)^(١). انتهى

١٢ - شهاب الدين ابن حجر الهيتمي (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ): قال في «الفتاوى الفقهية الكبرى»: (مِنَ الْمَعْلُومِ الْمُقَرَّرِ أَنَّ الْجُمُعَةَ لَا يَجُوزُ تَعَدُّدُهَا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعِنْدَ كَثِيرِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ إِلَّا إِنْ اخْتِجَ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدِ مَحَلٌّ يَسَعُ أَهْلَهَا، فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ التَّعَدُّدُ بِقَدْرِ الْحَاجَّةِ فَقَطْ.. وَأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ تَعَدُّدٌ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ، كَانَتْ الْجُمُعَةُ الصَّحِيحَةُ هِيَ السَّابِقَةُ)^(٢). انتهى

وقال: (لَا يَجُوزُ تَعْدِيدُ الْجُمُعَةِ فِي بَلَدٍ إِلَّا إِذَا ضَاقَ مَسْجِدُهَا عَنْ أَهْلِهَا؛ فَلَهُمْ حِينَئِذٍ بِنَاءُ مَسْجِدٍ آخَرَ وَإِقَامَةُ جُمُعَةٍ ثَانِيَةٍ، فَهُوَ بِخِلَافِ مَا إِذَا وَسِعَهُمْ مَسْجِدُهَا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ بِنَاءُ مَسْجِدٍ لِأَجْلِ إِقَامَةِ جُمُعَةٍ أُخْرَى فِيهِ؛ لِامْتِنَاعِهَا حِينَئِذٍ)^(٣). انتهى

وقال أيضًا: (إِذَا أُقِيمَتَا جُمُعَتَانِ أَوْ أَكْثَرُ فِي بَلَدَةٍ أَوْ قَرْيَةٍ وَاحِدَةٍ مَعَ عَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى التَّعَدُّدِ، بِأَنْ كَانَ بَيْنَ أُبْنِيَةِ الْبَلَدِ مَسْجِدٌ أَوْ فِصَاءٌ يَسَعُ أَهْلَهَا، فَحِينَئِذٍ لَا يَجُوزُ لَهُمْ تَعَدُّدُهَا)^(٤). انتهى

١٣ - منصور بن يونس البهوتي (١٠٠٠ - ١٠٥١ هـ): قال في كتابه «كشاف

القناع عن متن الإقناع»:

(١) فتاوى الرملي (١/ ٢٧٥-٢٧٦).

(٢) الفتاوى الفقهية الكبرى (١/ ٢٥٠-٢٥١).

(٣) الفتاوى الفقهية الكبرى (١/ ٢٣٤).

(٤) الفتاوى الفقهية الكبرى (١/ ٢٣٥).

(يَحْرُمُ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدِ بِأَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ مِنَ الْبَلَدِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ) ^(١). انتهى

١٤ - محمد بن أحمد عlish (١٢١٧ - ١٢٩٩ هـ): قال في كتابه «فَتْحُ الْعَلِيِّ الْمَالِكِ فِي الْفَتَاوَى عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ»: «مَا قَوْلُكُمْ فِي قَرْيَةٍ تُقَامُ فِيهَا جُمُعَةٌ وَاحِدَةٌ، وَأَهْلُهَا الْمُخَاطَبُونَ بِهَا نَحْوُ أَرْبَعِمِائَةٍ، وَالْعَتِيقُ يَسْعُهُمْ وَزِيَادَةٌ، وَأَرَادُوا إِقَامَةَ جُمُعَةٍ فِي مَسْجِدٍ آخَرَ..؟»

فَأَجَبْتُ بِمَا نَصُّهُ: .. لَا تَصِحُّ الْجُمُعَةُ فِي الْمَسْجِدِ الْجَدِيدِ - فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ - بِاتِّفَاقِ أَهْلِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ. انتهى

وقال: (قَالَ اللَّخْمِيُّ: إِنْ كَانَ فِي الْمَضَرِّ جَامِعَانِ أُقِيمَتِ الْجُمُعَةُ فِي الْأَقْدَمِ .. فَإِنْ أُقِيمَتِ فِيهِمَا مَعًا - مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِكْتِفَاءِ بِوَاحِدٍ - أَجْزَأَتْ مَنْ صَلَّاهَا فِي الْأَقْدَمِ، وَأَعَادَهَا الْآخَرُونَ. قَالَه مَالِكٌ) ^(٢). انتهى

١٥ - جمال الدين القاسمي (١٢٨٣ - ١٣٣٢ هـ): قال في كتابه «إصلاح المساجد من البدع والعوائد»: «أَمَّا فِي هَذِهِ الْأَزْمَنَةِ فَقَدْ أَفْرَطَ فِي تَعَدُّدِ الْجُمُعَةِ .. فِي مِثْلِ دِمَشْقٍ أَوْ شَكَّ أَنْ لَا يَبْقَى مَسْجِدٌ - وَلَوْ فِي حَارَةٍ - إِلَّا وَيُقَامُ فِيهِ جُمُعَةٌ .. فَأَصْبَحَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَصَوِّلِينَ الَّذِينَ غَابَ عَنْهُمْ مَحْذُورَاتُ تَقْطِيعِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَاتِ - يَتَبَرَّعُونَ بِتَشْيِيدِ مَنَابِرٍ لَهَا .. وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحَسِّنُونَ صُنْعًا، وَلَا يَتَذَكَّرُونَ مَا نَجْمُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ اشْتِمَالِهِ عَلَى عِدَّةٍ بَدْعٍ .. سَنَ سُنَّةٍ مُبْتَدَعَةٍ لِيَحْتَدَى عَلَى مِثَالِهَا وَيَتَسَّعَ الْخَرَقُ، كَمَا وَقَعَ إِلَى مَفَاسِدٍ أُخْرَى.

(١) كشاف القناع عن متن الإقناع (٣٩/٢).

(٢) فَتْحُ الْعَلِيِّ الْمَالِكِ فِي الْفَتَاوَى عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ (١/١٤٧، ١٤٢)، الناشر: دار المعرفة.

قال السبكي في فتاويه: وهذا إنما حصل في الشام ومصر من مدة قريبة، ولم يكن في القاهرة إلا خطبة واحدة حتى حصلت الثانية في زمن الملك الظاهر، مع امتناع قاضي القضاة تاج الدين من إحداثها ..

اعتمد السبكي في عدة تأليف له بأنه إذا كان في مصر أو قرية جامع يسع أهلها، ثم أريد إحداث جمعة ثانية في بعض المساجد - أن ذلك لا يجوز .. وتابع السبكي في ذلك الزركشي والعراقي وابن حجر العسقلاني ..

وقال ابنه التاج في «معيد النعم»: (ولقد رأينا منهم - يعني من المسيطرين - مَنْ يعمر الجوامع ظاناً أن ذلك من أعظم القُرب، فينبغي أن يفهم مثل هذا المسيطر أن إقامة جمعيتين في بلد لا يجوز إلا لضرورة ..

أقول: الأمر على ما قاله هؤلاء إذا كان الأكبر يسعهم^(١). انتهى كلام جمال الدين القاسمي.

المطلب الثاني: بيان أن كلام الغماري دليل على ضعف قدراته العقلية

الاستدلالية:

من المتفق عليه بين أهل السُّنة أنه حين يتطابق واقعنا مع واقع الرسول ﷺ فإنه علينا أن نتعامل مع هذا الواقع كما تعامل معه الرسول ﷺ، وذلك بأن نَسْلُكَ معه نفس المسلك الذي سلكه الرسول ﷺ من فِعْلٍ أو قولٍ أو تَرْكٍ، وإذا خالفنا ذلك فسيكون عملنا مردوداً.

(١) إصلاح المساجد من البدع والعوائد (ص ٦٣-٦٦).

فذلك هو صريح قوله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

قال الإمام جلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ) في كتابه «المزهر في علوم اللغة وأنواعها»: (لفظة «أمر» .. تجدها مستعملة في الحال والأفعال والشأن .. مثل: ﴿وَمَا أَمْرٌ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ [هود: ٩٧] يريد: جملة أفعاله وشأنه^(١). انتهى

فيجب أن يكون شأننا مطابقاً لشأن الرسول ﷺ.

(انظر تفصيل أكثر لمعنى مخالفة السنة - في كتابنا هذا، ص ٢٦٣ وبعدها).

وكذلك قوله ﷺ: «عليكم بسنتي .. وإياكم ومحدثات الأمور ..» الحديث.

أمّا حين يختلف واقعنا عن واقع النبي ﷺ بحيث لو سلكنا نفس مسلكه ﷺ فستوجد مشكلة واقعية تؤدي إلى مشقة عظيمة على المسلمين؛ نظراً إلى اختلاف الواقع ومعطياته، فهنا سنلجأ إلى سلوك مَسْلَكٍ آخر - في ضوء الشرع - يتناسب مع هذا الواقع الجديد.

والآن ننظر إلى مسألة تعدّد الجمعة:

هل واقعنا الآن مطابق لواقع الرسول ﷺ من حيث اتساع العمران وعدد الناس؟

الجواب: لا يختلف اثنان أن واقعنا يختلف اختلافاً شاسعاً عن واقع الرسول

ﷺ.

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها (١/٢٨٧).

وفي بيان ذلك يقول جمال الدين القاسمي (١٢٨٣ - ١٣٣٢ هـ) في كتابه «إصلاح المساجد من البدع والعوائد» في تعدّد صلاة الجمعة: (لم تتعدد في عهده ﷺ وعهد خلفائه .. لا ننكر أنها لم تتعدد في ذلك العهد، ولكن لداعي أن المسجد الأعظم في مدينته ﷺ كان يسع المجمعين وعلى نسبتهم، ولذلك وسّع عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان - رضي الله عنهما - كلّاً رأياه ضاق بالمجمعين في عهديهما؛ ليسعهم، فسبب عدم التعدد عدم الحاجة إليه؛ لكفاية المسجد.

أما وقد ملأ المسلمون البلاد التي تناسلوا فيها وفات عددهم الحصر في كل مصر - فأنتى يسعهم مسجد واحد؟! هذا ما لا يختلف فيه اثنان، فلا يُقاس عدد الناس الآن بعددهم في الأعصار الغابرة .. فحينئذ ساحة الدين تقضي بتعدد الجمعة^(١). انتهى

قلت: وهذا هو الذي قرره عامة أهل العلم على مدار التاريخ الإسلامي، فهذا الإمام ابن قدامة يقول في كتابه «المغني»: (فَأَمَّا تَرْكُ النَّبِيِّ ﷺ إِقَامَةَ جُمُعَتَيْنِ؛ فَلِغِنَاهُمْ عَنْ إِحْدَاهُمَا، وَلِأَنَّ أَصْحَابَهُ كَانُوا يَرَوْنَ سَمَاعَ خُطْبَتِهِ وَشُهُودَ جُمُعَتِهِ وَإِنْ بَعُدَتْ مَنَازِلُهُمْ؛ لِأَنَّهُ الْمُبْلَغُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَشَارِعُ الْأَحْكَامِ، وَلَمَّا دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ فِي الْأَمْصَارِ - صُلِّيَتْ فِي أَمَاكِنَ)^(٢). انتهى

والغماري نفسه أقرّ بذلك حيث قال في كتابه «إتقان الصنعة»: (تعدد الجمعة .. دعت إليها الحاجة، لاتساع العمران وكثرة السكان بحيث لا يجمعهم مسجد

(١) إصلاح المساجد من البدع والعوائد (ص ٦٢-٦٣).

(٢) المغني (٢/٩٢).

واحد). انتهى كلامه

قلتُ: فالغماري يُقر بأن سبب التعدد هو اختلاف واقعنا عن واقع الرسول ﷺ بحيث لا نستطيع أن نسلك نفس مسلكه ﷺ وإلا حصلت مشقة عظيمة، أو استحالة سلوك مسلكه ﷺ أصلاً.

فإذا كان الغماري يُقر بذلك، فكيف يستدل بذلك على جواز أن نسلك غير مسلك الرسول في حالة مطابقة واقعنا لواقع الرسول ﷺ!!!

في مسألة تعدد الجمعة اختلف واقعنا عن واقع الرسول ﷺ، فسلكنا مسلكاً يتناسب مع الواقع الجديد.

لكن في المسائل التي فيها يتطابق واقعنا مع واقع الرسول ﷺ: لماذا يريد الغماري مِنَّا أَنْ نخالف الْمَسْلُكَ الذي سَلَكَه الرسول ﷺ!!!

لماذا يريد منا الغماري أَنْ نخترع عبادات تركها الرسول ﷺ!!!

لماذا يريد منا الغماري أَنْ نزيد عبارات في العبادات - كالتشهد والأذان وغيرهما - وقد تركها الرسول ﷺ!!!

إن هذا يخالف مخالفة صريحة قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

ويخالف قوله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

وكذلك قوله ﷺ: «عليكم بسنتي .. وإياكم ومحدثات الأمور ..» الحديث.

إن هذا استدلال سقيم من الغماري، يَدُلُّ على ضعف قدراته العقلية

الاستدلالية!!

اللهم إلا إذا كان أصمّه هواه وأعماه؛ فيكون - والعياذ بالله - ممن قال الله تعالى فيهم: ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَغَلَّبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الجاثية: ٢٣].

يقول الإمام ابن تيمية في كتابه «اقتضاء الصراط»: (ومن اعتقد أن أكثر هذه العادات المخالفة للسُنن مُجمع عليها؛ بناءً على أن الأمة أقرتها ولم تنكرها، فهو مخطئ في هذا الاعتقاد؛ فإنه لم يزل - ولا يزال - في كل وقت من ينهى عن عامة العادات المحدثّة المخالفة للسنة.

والاحتجاج بمثل هذه الحجج .. ليس طريقة أهل العلم، لكن لكثرة الجهالة قد يستند إلى مثلها خلق كثير من الناس ..

وأما إظهار الاعتماد على ما ليس هو المعتمد في القول والعمل، فنوع من النفاق في العلم والجدل والكلام والعمل^(١). انتهى

(١) اقتضاء الصراط (ص ٢٧١-٢٧٢).

الكذبة الثانية

زعمه أن عمر رضي الله عنه نقل مقام إبراهيم عليه السلام

قال عبد الله الغماري في كتابه «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ٤٦»: (وكان مقام إبراهيم ملتصقاً بالبيت من عهده إلى أن أخره عمر، أخرج البيهقي بسند قوي عن عائشة قالت: «أن المقام كان في زمن النبي ﷺ وفي زمن أبي بكر ملتصقاً بالبيت، ثم أخره عمر»، قال الحافظ في الفتح: «ولم تنكر الصحابة فعل عمر، ولا من جاء بعدهم؛ فصار إجماعاً»، قال: «وكان عمر رأى أن إبقائه، يلزم منه التضيق على الطائفتين أو على المصلين، فوضعه في مكان يرتفع فيه الحرج، وتمهياً له ذلك. لأنه الذي كان أشار باتخاذهُ مُصلًى، وأول من عمل عليه المقصورة الموجودة الآن» اهـ.

فعُمر حوّل المقام من مكانه في عهد إبراهيم وعهد النبي ﷺ لمصلحة رآها في تحويله، وعمل عليه مقصورة، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة ما فعل فيه، لأنهم رأوا المصلحة مثل ما رأى). انتهى كلام الغماري.

قلتُ: هذا تدليس قبيح وتضليل من الغماري؛ ودليل على ضعف قدراته العقلية الاستدلالية، وإليك تفصيل ذلك:

أولاً: بيان التدليس والتضليل في كلام الغماري:

لقد نقل لكم الغماري كلاماً للحافظ ابن حجر من كتابه «فتح الباري»، لكن الغماري أخفى عنكم أن الحافظ ابن حجر في نفس كتابه هذا «فتح الباري» قال:

(وَقَدْ رَوَى الْأَزْرَقِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» بِإِسْنَادٍ صَحِيحَةٍ أَنَّ الْمَقَامَ كَانَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي هُوَ فِيهِ الْآنَ، حَتَّى جَاءَ سَيْلٌ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ فَاحْتَمَلَهُ حَتَّى وُجِدَ بِأَسْفَلِ مَكَّةَ، فَأُتِيَ بِهِ، فَرُبِطَ إِلَى أَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، حَتَّى قَدِمَ عُمَرُ فَاسْتَبَتَ فِي أَمْرِهِ حَتَّى تَحَقَّقَ مَوْضِعُهُ الْأَوَّلُ، فَأَعَادَهُ إِلَيْهِ، وَبَنَى حَوْلَهُ فَاسْتَقَرَّ ثُمَّ إِلَى الْآنَ)^(١). انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

قلتُ: فقد صحح الحافظ ابن حجر الروايات الصريحة في أن عمر بن الخطاب لم ينقل المقام من مكانه الذي كان عليه أيام النبي ﷺ، وإنما عمر أعاده إلى مكانه الذي كان عليه أيام النبي ﷺ، وذلك بسبب أن السيل حركه من مكانه الأول، فأعاده عمر ﷺ إلى مكانه الأول.

لقد أخفى عنكم الغماري هذه الروايات - التي صححها الحافظ ابن حجر - لكي لا يُفتضح تهالك أساسه الذي يبنى عليه إباحته للابتداع في دين رب العالمين!! وإليكم هذه الصفحات مُصَوَّرة من كتاب «فتح الباري» للحافظ ابن حجر؛ لِتَرَوْا بِأَعْيُنِكُمْ فِظَاعَةَ تَدْلِيسِ الْغُمَارِيِّ:

والصفحات المصورة هي: الصفحة الأولى من الكتاب، ثم خاتمة مقدمة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله عام ١٩٧٩ هـ، ثم الصفحة التي فيها كلام الحافظ ابن حجر.

(١) فتح الباري (١/٤٩٩)، الناشر: المكتبة السلفية، مقدمة العلامة ابن باز ١٣٧٩ هـ.

فتح الباری

يُخْرِجُ صُنْدُجُ الْأَمَامَةِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَمِيعٍ الْبَغْدَادِيَّ

للإتمام المتأخر.

احمد بن علی بن محمد

العسقلاني

LOS - VVT

انجمن اولیاد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَأَعْرِضْ عَلَى مَعْلَمَةِ نَحْنُ الْخَطْبَةُ وَالْخَطْبَةُ

عبدالحمید بن عبد اللہ بن کبان

الاستاذ بكية للخدمة بالبريطاني

تتم باخر ايجد ، وانصيرج غلريه
و انصيرج غلريه

وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ

مجلس

دینم کتبہ واپس آئے واپس آئے

وَأَخْصِ أَمْرَهُ، وَنِيهِ عَنِ أَرْحَامِهِ، كَمَا حَبِطَ

مِنْ فَوَائِدِهَا

المكتبة - الثانية

وَأَمَّا سُبْحَانَهُ لَشَرُّهُ أَنْ يَعْمَلَ عَلَيْنَا هَذَا مَوَاقِفًا الصَّوَابَ ، وَأَنْ يَضَاعِفَ لَنَا وَلِأَنْ سَاعِدَنَا عَلَيْهِ جَزِيلَ الثَّوَابِ ، وَأَنْ يَبَيِّنَ عَلَيْنَا خَيْرَ مَا يَرَامُ إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ . وَهُوَ أَكْرَمُ مَسْئُولٍ

وَصَلَّى اللّٰهُ عَلَى عِبَادِهِ وِرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

حرفی ۳۱ من شعبان سنه ۱۳۷۹ هـ

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

الحديث ٣٩٥ - ٣٩٦

٤٩٩

ابن الصلاح في ذلك وأن حكمها واحد ، إلا أنه يستلزم من التمييز بأن ما إذا أضاف إليها قصة ما أدركم الزاوي ، وأما جزمه بكون السنه الثاني معقبا فهو بحسب الظاهر وإلا غلظه على ما قبله ممكن ، وقد وردناها في مسند إسماعيل بن راهويه قال : حدثنا سفيان ، . قد ذكر مثل سياقها سواء ، فقل هذا فلا يضاف فيه أصلا . والله أعلم . وقد تقدمت قراءته الممن في أوائل كتابه الطهارة :

٣٠ - بإسب قول الله تعالى ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُثَلًّا ﴾ [البقرة : ١٢٥]

٣٩٥ - حدثنا الحيدري قال حدثنا سفيان قال حدثنا عمرو بن دينار قال : سألت ابن عمر عن رجل طاف بالبيت لمسرة ولم يطف بين الصفا والزروة أبداً ، أكرهه ؟ قال : قدّم النبي ﷺ فقال : بالبيت شيئا وصلى خلف المنام ركعتين وطف بين الصفا والزروة ، وقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة

[الحديث ٣٩٥ - أخرجه في : ١٢٣٣ ، ١٢٣٢ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣]

٣٩٦ - وثنا جابر بن عبد الله قال : لا يمتزئها حتى يحلوف بين الصفا والزروة

[الحديث ٣٩٦ - أخرجه في : ١٢٣٢ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢]

قوله (باب قوله تعالى : واتخذوا من مقام إبراهيم مصل) وقع في روايتنا ، واتخذوا ، بكسر الخاء على الأمر وهو إحدى القراءتين ، والأخرى بالفتح على الخبر ، والأسر حال على الوجوب ، لكن العهد الإجماع على جواز الصلاة إلى جميع جهات الكعبة قبل على عدم التخصيص ، وهذا بناء على أن المراد بمقام إبراهيم الحجر الذي فيه أثر قدميه وهو موجود إلى الآن ، وقال مجاهد : المراد بمقام إبراهيم الحرم كله ، والأول أصح ، وقد ثبت دليله عند مسلم من حديث جابر ، وسيأتي عند المصنف أيضا . قوله (مصل) أي قبلة قاله الحسن البصري وهشيم ، وبه يتم الاستدلال ، وقال مجاهد : أي مضي حتى صفة ، ولا يصح حمله على مكان الصلاة لأنه لا يعلى فيه بل صفة ، وبترجيح قول الحسن بأنه جاز على المعنى الشرعي ، واستدل المصنف على عدم التخصيص أيضا بصلاحيه يفتح داخل الكعبة ، فلم تعين استقبال المقام لما سمع هناك لأنه كان حينئذ غير مستقبلة . وهذا مر السري إبراهيم حديث ابن عمر عن بلال في هذا الباب ، وقد روى الأوزاعي في أخبار مكة ، بأمايد صحيحة أن المقام كان في عهد النبي ﷺ وأن بكر وعمر في الموضع الذي هو فيه الآن . حتى جاء سيل في خلافة عمر فاحتمله حتى وجد بإسفل مكة ، فأتى به فربط إلى أستان الكعبة حتى قدم عمر فاستنبت في أمره حتى تحقق موضعه الأول فأجاباه فيه وبين حوله فاستقر ثم إلى الآن . قوله (طاف بالبيت للمسرة) كذا لاكثر ، ولعلهم والحق ، طاف بالبيت للمسرة ، بخلاف اللام من قوله والمسرة ، ولا بد من تقديرها فيصح الكلام . قوله (أبانئ امرأته) أي هل حل من إحرامه حتى يجوز له أطعام وغيره من عزمات الإحرام ، ونحن أتيان المرأة بالذكر لأنه أعظم الحرمات في الإحرام ، وأجابهم ابن عمر بالإشارة إلى

وهذه الروايات أخذ بها الإمام محيي الدين النووي، حيث قال في كتابه «تهذيب الأسماء واللغات»: (وهذا الموضع الذي فيه المقام اليوم هو الموضع الذي كان فيه في الجاهلية، ثم في زمن رسول الله ﷺ وبعده، ولم يُغَيَّر من موضعه؛ إلا أنه جاء سيل في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقال له سيل أم نهشل؛ لأنه ذهب بأُم نهشل بنت عبيدة بن أبي أحичة؛ فماتت فيه، فاحتمل ذلك السيل المقام من موضعه هذا، فذهب به إلى أسفل مكة، فأُتي به، فربطوه في أستار الكعبة في وجهها، وكتبوا بذلك إلى عمر، فأقبل عمر رضي الله عنه من المدينة فرعًا، فدخل بعمره في شهر رمضان وقد غُيِّ موضعهُ وعفاه السيل، فجمع عمر الناس وسألهم عن موضعه، وتشاوروا عليه حتى اتفقوا على موضعه الذي كان فيه، فَجُعِلَ فيه، وعمل عمر الردم لمنع السيل، فلم يَغْلُه سيل بعد ذلك إلى الآن، وروى الأزرقى أن موضع المقام الذي هو فيه الآن هو موضعه في الجاهلية وفي زمن النبي ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وكان ذهب به السيل في خلافة عمر فقَدِم عمر فَرَدَّه إلى موضعه بمحضر من الناس. وروي نحو هذا عن عروة ابن الزبير وآخرين^(١). انتهى كلام النووي.

قلتُ: وأما رواية البيهقي عن عائشة التي ذكرها الغماري فهي رواية معلولة بعلتين:

العلة الأولى:

قال الإمام ابن أبي حاتم الرازي في كتابه «العلل»: (وَسَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ، وَحَدَّثَنَا عَنْ أَبِي ثَابِتٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدِينِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ الْمَقَامَ كَانَ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ وَزَمَانِ أَبِي بَكْرٍ مُلْتَصِقًا بِالْبَيْتِ، ثُمَّ أَخَّرَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ». فَسَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ: لَا يَرْوِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، إِنَّمَا يَرْوِيهِ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ فَقَطُ^(١). انتهى

قلت: فقد جزم الإمام أبو زرعة الرازي بأن نسبة هذه الرواية إلى عائشة خطأ.

وعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ لم يُدْرِكْ زَمَنَ هَذِهِ الْقِصَّةِ، فَقَدْ مَاتَ عُرْوَةُ فِي نَفْسِ الْعَامِ الَّذِي وُلِدَ فِيهِ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي كِتَابِهِ «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ»: (قَالَ خَلِيفَةُ: فِي آخِرِ خِلَافَةِ عُمَرَ سَنَةَ ٢٣ يُقَالُ: وُلِدَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ)^(٢). انتهى

وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو خَلِيفَةُ بْنُ خِيَاطٍ (الْمُتَوَفَّى: ٢٤٠هـ) فِي كِتَابِهِ الْمَعْرُوفِ بِـ «تَارِيخِ خَلِيفَةِ بْنِ خِيَاطٍ»: (وَفِي آخِرِ خِلَافَةِ عُمَرَ - يُقَالُ فِي سَنَةِ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ - وُلِدَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ)^(٣). انتهى

العلة الثانية:

أَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا الْغَمَارِيُّ هِيَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيِّ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: (عَبْدُ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَرْدِيُّ سَيِّئُ الْحِفْظِ؛ فَرُبَّمَا حَدَّثَ

(١) العلل (٣/ ٣١٠-٣١١).

(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ١٦٥).

(٣) تاريخ خليفة بن خياط (ص ١٥٦).

من حفظه الشيء فيخطئ^(١). انتهى

وقال الإمام أحمد بن حنبل: (إذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم؛ كان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبد الله العمري؛ يرويه عن عبيد الله بن عمر)^(٢). انتهى

قلت: وعبد العزيز بن محمد الدراوردي أخطأ هنا في نسبة الرواية إلى عائشة، مما يوضح أن هذه الرواية من الروايات التي أخطأ فيها الدراوردي وليست من صحيح كتابه.

ويؤيد كلام الحافظ أبي زرعة الرازي أن أبا عبد الله الفاكهي المكي (٢١٧ - ٢٧٥هـ) ذكر جزءاً من هذه الرواية في كتابه «أخبار مكة» هكذا:

(حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ كَاسِبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ - قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: أَرَاهُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: إِنَّ الْمَقَامَ كَانَ فِي رَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى سُقْعِ الْبَيْتِ)^(٣). انتهى

قلت: عبد العزيز ليس متأكداً من أن الرواية عن عائشة، لذلك لم يجزم بذلك، بل قال: «أَرَاهُ عَنْ عَائِشَةَ»^(٤).

(١) الجرح والتعديل (٣٩٥/٥).

(٢) الجرح والتعديل (٣٩٥/٥).

(٣) أخبار مكة (٤٥٥/١).

(٤) هذا إذا كان يعقوب بن كاسب قد نقل لفظ عبد العزيز مضبوطاً، فقد قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»، ص ٢٨٥: (يعقوب بن حميد بن كاسب .. صدوق ربما وهم).

وبسبب تعارض الروايات اختلف العلماء في تحديد حقيقة ما حصل بخصوص المقام.

وفي ذلك يقول الحافظ ابن رجب في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: (وقد اختلف الناس في مقام إبراهيم الذي صلى النبي وراءه ركعتين في حجه وعمرته: هل كان عند باب البيت؟ أم كان في مكانه الآن؟ على قولين:

أحدهما: أنه كان في مكانه الآن، وهذا قول ابن أبي مليكة وعمر بن دينار وسفيان بن عيينة، ولم يذكر الأزرقى غير هذا القول ..

والقول الثاني: أنه كان في عهد النبي ﷺ ملصقا بالبيت، وإنما أخره عمر إلى مكانه الآن^(١). انتهى

قلتُ: فإذا كانت الروايات متعارضة ومتضاربة، فكيف يستدل الغماري بمثل ذلك لייح الابتداء في دين رب العالمين!!؟

ثم:

أليس الغماري هو نفسه الذي قال في كتابه «حُسن التفهم والدرك، ص ١٣: (القاعدة الأصولية أن ما دخله الاحتمال سقط به الاستدلال)!!؟

فلماذا أغمض الغماري عينيه هنا عن هذه القاعدة ورماها وراء ظهره!!؟

أم أن الغماري - لضعف قدراته العقلية الاستدلالية - لا يُثَقِّن تطبيق القواعد على المسائل الفرعية؟!

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣/٨٢).

ثانياً: بيان ما في كلام الغماري من دليل على ضعف قدراته العقلية

الاستدلالية:

من المتفق عليه بين أهل السنة أنه حين يتطابق واقعنا مع واقع الرسول ﷺ فإنه يجب علينا أن نتعامل مع هذا الواقع كما تعامل معه الرسول ﷺ، وذلك بأن نسلك معه نفس المسلك الذي سلكه الرسول ﷺ.

فذلك هو صريح قوله ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد».

فيجب أن يكون شأننا مطابقاً لشأن الرسول ﷺ.

وكذلك قوله ﷺ: «عليكم بسنتي .. وإياكم ومحدثات الأمور ..» الحديث.

أما حين يختلف واقعنا عن واقع النبي ﷺ بحيث لو سلكتنا نفس مسلكه ﷺ فستوجد مشكلة واقعية تؤدي إلى مشقة عظيمة على المسلمين؛ نظراً إلى اختلاف الواقع ومعطياته، فهنا سنلجأ إلى سلوك مسلك آخر - في ضوء الشرع - يتناسب مع هذا الواقع الجديد.

والآن ننظر إلى مسألة نقل المقام:

ذكرنا أن الروايات متضاربة، وعلى فرض التسليم بأن عمر ﷺ نقل المقام فقد نقل الغماري - بنفسه - قول الحافظ ابن حجر: (وَكَانَ عُمَرُ رَأَى أَنَّ إِبْقَاءَهُ يُلْزِمُ مِنْهُ التَّضْيِيقَ عَلَى الطَّائِفِينَ أَوْ عَلَى الْمُصَلِّينَ فَوَضَعَهُ فِي مَكَانٍ يَرْتَفِعُ بِهِ الْخُرْجُ) ^(١). انتهى

قلتُ: فالغماري يعلم أن الواقع في زمن عمر ﷺ يختلف عن الواقع في زمنه ﷺ،

فلو سلك عمر نفس مسلك النبي ﷺ فسيقع المسلمون في حرج شديد، فكان لا بد من أن يسلك - في ضوء الشرع - مسلكاً يتناسب مع هذا الواقع الجديد.

لكن في المسائل التي فيها يتطابق واقعنا مع واقع الرسول: لماذا يريد الغماري منا أن نخالف المسلك الذي سلكه الرسول ﷺ؟!؟

لماذا يريد منا الغماري أن نخترع عبادات تركها الرسول ﷺ؟!؟

لماذا يريد منا الغماري أن نزيد عبارات في العبادات - كالشهاد والأذان وغيرهما - وقد تركها الرسول ﷺ؟!؟

إن هذا يخالف مخالفة صريحة قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

ويخالف قوله ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد».

وكذلك قوله ﷺ: «عليكم بسنتي .. وإياكم ومحدثات الأمور ..» الحديث.

إن هذا استدلال سقيم من الغماري يدل على ضعف قدراته العقلية الاستدلالية!!

اللهم إلا إذا كان أصنَّه هواه وأعماه؛ فيكون - والعياذ بالله - ممن قال الله تعالى فيهم: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ٢٣].

يقول الإمام ابن تيمية في كتابه «اقتضاء الصراط»: (والاحتجاج بمثل هذه الحجج، والجواب عنها معلوم: أنه ليس طريقة أهل العلم، لكن لكثرة الجهالة قد

يستند إلى مثلها خلق كثير من الناس ..

والمجادلة المحمودة إنما هي بإبداء المدارك وإظهار الحجج التي هي مستند الأقوال والأعمال، وأما إظهار الاعتماد على ما ليس هو المعتمد في القول والعمل، فنوع من النفاق في العلم والجدل والكلام والعمل^(١). انتهى

(١) اقتضاء الصراط (ص ٢٧٢).

الكذبة الثالثة

زَعَمَهُ أَنْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ ابْتَدَعَ صَلَاةَ

قال عبد الله الغماري في كتابه «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ٤٩»: (علي - كرم الله وجهه ﷺ) - أنشأ صلاة على النبي ﷺ كان يُعلمها للناس، ولم يكتف بالصلاة الإبراهيمية، لِعَلِمَهُ أَنْ الْأَمْرَ فِي الْأَذْكَارِ وَالِدَعَوَاتِ وَاسِعٌ، لَا يُوقِفُ فِيهِ عِنْدَ الْوَارِدِ.

روى سعيد بن منصور وابن جرير في «تهذيب الآثار» وابن أبي عاصم ويعقوب بن شيبة في «أخبار علي» والطبراني وغيرهم عن سلامة الكندي، قال: كان علي بن أبي طالب ﷺ يُعَلِّمُ النَّاسَ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فيقول: «اللهم داحي المدحوات .. وجبار القلوب على فطرتها، شقيها وسعيدها. اجعل شرائف صلواتك .. ورأفة تحننك، على محمد عبدك ورسولك الخاتم لما سبق، والفتاح لما أغلق، والمعلن الحق بالحق .. فهو أمينك المأمون، وخازن علمك المخزون .. ﷺ». قال الحافظ المزي: «سلامة الكندي ليس بمعروف، ولم يُدْرِكْ عَلِيًّا». وقال الحافظ الهيثمي: «سلامة الكندي روايته مرسلة، وبقية رجاله رجال الصحيح». وقال الحافظ ابن كثير: «هذا مشهور من كلام علي عليه السلام». انتهى كلام الغماري

قلت: كلام الغماري فيه جهل وتدليس بشع واتباع أعمى لهواه، ويتضح ذلك

من مطلعين:

المطلب الأول: بيان التدليس القبيح في كلام الغماري.

المطلب الثاني: بيان أن كلام الغماري فيه اتباع أعمى لهواه.

وإليكم تفصيل ذلك:

المطلب الأول: بيان التدليس القبيح في كلام الغماري:

تجدون ذلك في قول الغماري: (وقال الحافظ ابن كثير: «هذا مشهور من كلام علي عليه السلام»). انتهى كلام الغماري

قلت: هذا تدليس بشع؛ وذلك لأن الغماري حذف تمة كلام الإمام ابن كثير والذي فيه طعن الإمام ابن كثير في صحة هذه الرواية.

وإليكم كلام الإمام ابن كثير الذي أخفاه عنكم الغماري:

قال الإمام ابن كثير في تفسيره: (هَذَا مَشْهُورٌ مِنْ كَلَامِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ... إِلَّا أَنَّ فِي إِسْنَادِهِ نَظَرًا؛ قَالَ شَيْخُنَا الْحَافِظُ أَبُو الْحَجَّاجِ الْمِزِّي: «سَلَامَةُ الْكِتَابِيِّ هَذَا لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ، وَلَمْ يُدْرِكْ عَلِيًّا»^(١)). انتهى كلام ابن كثير

والسؤال الآن:

لماذا اقتصر الغماري على نقل قول ابن كثير: «هَذَا مَشْهُورٌ مِنْ كَلَامِ عَلِيٍّ»، وحذف بقية كلامه!!؟

الجواب: ليوهم القارئ أن الإمام ابن كثير يُصَحِّحُ ثبوت هذا عن علي عليه السلام،

(١) تفسير ابن كثير (٦/٤٦٢)، الناشر: دار طيبة، الطبعة: الثانية/ ١٤٢٠ هـ.

فَيَتَوَهَّمُ الْقَارِئُ أَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي قِيلَ فِي سَلَامَةِ الْكَنْدِيِّ لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّ هَذَا مَشْهُورٌ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ!!

لَقَدْ أَخْفَى الْمُدَلِّسُ عَنِ الْقُرَاءِ أَنَّ كَلِمَةَ «مَشْهُورٌ» تُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى الرِّوَايَاتِ الْمَكْذُوبَةِ الْمَوْضُوعَةِ.

فَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي نَفْسِ كِتَابِهِ «الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» بَعْدَ إِحْدَى الرِّوَايَاتِ: (وَهَذَا الْخَبَرُ مَشْهُورٌ عِنْدَ أَصْحَابِ الْمَغَازِي وَالسِّيَرِ، وَفِي صَحِّحَتِهِ عِنْدِي نَظَرٌ)^(١).

قُلْتُ: فَقَدْ طَعَنَ الْإِمَامُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي صَحَّةِ الْخَبَرِ بَعْدَ أَنْ وَصَفَهُ بِأَنَّهُ «مَشْهُورٌ عِنْدَ أَصْحَابِ الْمَغَازِي وَالسِّيَرِ».

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ كَثِيرٍ أَيْضًا فِي كِتَابِهِ «اِخْتِصَارُ عُلُومِ الْحَدِيثِ»: (وَقَدْ يَشْتَهَرُ بَيْنَ النَّاسِ أَحَادِيثٌ لَا أَصْلَ لَهَا، أَوْ هِيَ مَوْضُوعَةٌ بِالْكَلِيَّةِ، وَهَذَا كَثِيرٌ جَدًّا)^(٢). انْتَهَى

وَهُنَا يَصْرَحُ الْإِمَامُ ابْنُ كَثِيرٍ بِأَنَّ الرِّوَايَةَ الْمَشْهُورَةَ قَدْ تَكُونُ مَكْذُوبَةً مَوْضُوعَةً.

وَفِيمَا يَلِي صَفْحَاتٍ مَصُورَةٍ مِنْ كِتَابِ الْغَمَارِيِّ وَمِنْ كِتَابِ الْإِمَامِ ابْنِ كَثِيرٍ لَتَرَوْا بِأَعْيُنِكُمْ شِدَّةَ قَبْحِ تَدْلِيسِ الْغَمَارِيِّ:

(١) الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ (٧/٣٢٣).

(٢) اِخْتِصَارُ عُلُومِ الْحَدِيثِ (ص ١٦٠).

هذه صفحة مصورة من كتاب الغماري (صورة الغلاف في كتابنا هذا ص ٣٤):

٤٩ بطلان المستند

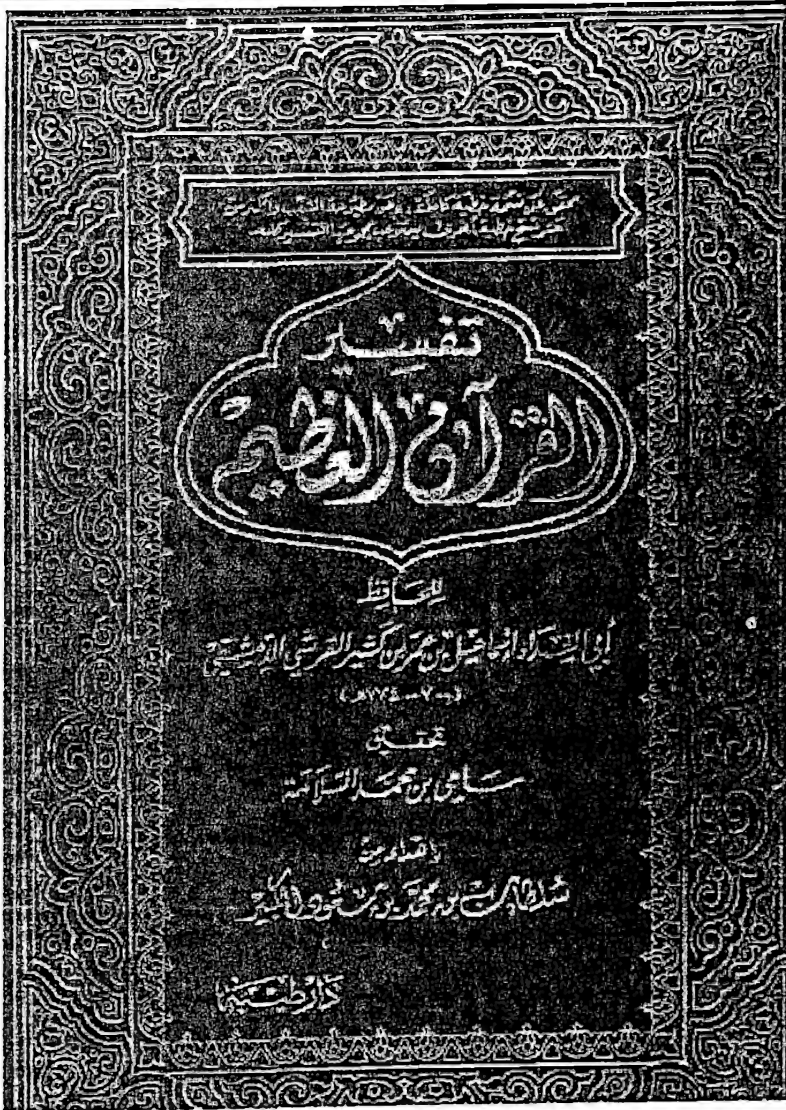
في الورق قديمة، ولو كانت هي عين كلام الله، لم يستخرج الصحابة إعرافها^(١) ...
لهم. والقول بقدوم الحروف والأصوات، قاله بعض الغلاة من حشوية الخنابلة.

على كرم الله وجهه، ورضي عنه. أنشأ صلاة على النبي ﷺ، كان يعلمها للناس.
ولم يكتب بالصلاة الإبراهيمية، لعله أن الأمر في الأذكار والدعوات واسع، لا يوقف
فيه عند الواحد.

ووي سعيد بن منصور وابن جرير في تهذيب الآثار وابن أبي عاصم ويعقوب بن
ثيبة في أخبار علي، والطبراني وغيرهم عن سلامة الكندي، قال: كان علي بن أبي
طالب رضي الله عنه يعلم الناس الصلاة على النبي ﷺ فيقول: اللهم داحي المنكرات
وبارئ المسكرات، وجبار القلوب على فطرتها شقيها وسعيدتها، اجعل شرائف
صلواتك، ونواميس بركاتك، ووقفة شغتك، على محمد عبدك ورسولك الخاتم لما سبق
والفتح لما أتى والمعلن بالحق بالحق والظلم بالظلمة الأباطيل كما حذر فأضطلع بأمرك
بطاعتك مستغفرا في مرضاتك، بغير نكل من قوم، ولا رهن في عزم، ولعبا لوحيك،
حافظا لمعرك، ماضيا على نكاح أمرك، حتى أرى قيسا للباس. آله الله تعالى بأهله
أسيابه، به عتبت القلوب بعد غرضات التقى والإتم، وأبهج موضحات الأعلام،
ومثيرات الإسلام وناربات الأحكام، فهو أميك الماسود، وعارون علمك للخزون،
وشهيدك يوم الدين، وبميتك نعمه ورسولك بالحق رجعة. اللهم المسح له مسحاً في
عندك، وأجزه مضاعفات الخير من فضلك، عتبات له غير مكدرات، من نور ثوابك
الحلول، وجزيل عطائك للمطلول اللهم أهل على بناء الناس بانه، وأكرم مشواه لديك
وتزله، وأتم له توده وأجزه من ابتعائك له مقبول الشهادة، ومرضى القالة، فامتنع
عقل، رخصة فصل، رخصة وبرهان عظيم^(٢)، على الله عليه وسلم. قال الحافظ
المزني: سلامة الكندي ليس بمعروف، ولم يدرك علياً وقال الحافظ الهيثمي: سلامة
الكندي رواه مرسلة، وبقي رجاله رجال الصحيح، وقال الحافظ ابن كثير: هذا مشهور
من كلام علي عليه السلام.

(١) فتح الباري (٦٣٨/٨).

(٢) إسناده ضعيف: الطبراني في الأوسط (٩٠٨٩) وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠٠/١٦٦، ١٦٧)
سلامة الكندي رواه عن علي مرسلة.



جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

الطبعة الثانية

١٤٤٠ هـ - ١٩٩٩ م

دار طبعة للنشر والنزيم

للملكة العربية السعودية - الرياض - السريدي - ش. السريدي العام - غرب النين
ص.ب: ٧٦١٢ - رمزيدي: ١١٤٧٢ - ت: ٢٥٣٧٣٧ - فاكس: ٢٥٨٢٧٧

٤٦٢ الجزء السادس - سورة الاحزاب: الآية (٥٦).

بنيان^(١)، وأكرم مثواه للبهك وتزله . وألم^(٢) له نوره ، وأجزء من ابتعائك له مقبول الشهادة ، موفى المقالة ، ذا منطق عدل ، وخطه فصل ، وحنه وبرهان عظيم^(٣) .

هذا مشهور من كلام علي ، رضي الله عنه ، وقد تكلم عليه ابن تيمية في مشكل الحديث ، وكذا أبو الحسين أحمد بن فارس اللخوي في جزء جمعه في فضل الصلاة على النبي ﷺ ، إلا أن في إسناده نظراً .

قال شيخنا الحافظ أبو الخجاج المزي : سلامة^(٤) الكندي هذا ليس بمحروف ، ولم يدرك علياً^(٥) . كذا قال . وقد روى الحافظ أبو القاسم الطبراني هذا الأثر عن محمد بن علي الصافعي ، عن سعيد بن منصور ، حدثنا نوح بن قيس ، عن سلامة الكندي قال : كان علي ، رضي الله عنه ، يعلمنا الصلاة على النبي ﷺ فيقول : اللهم ، داعي للفتوحات ، وذكره^(٦) .

حديث آخر موقوف ، قال ابن ماجه : [حدثنا الحسين بن بيان]^(٧) ، حدثنا زياد بن عبد الله ، حدثنا السعدي ، عن عوف بن عبد الله ، عن أبي فاختة ، عن الأسود بن يزيد^(٨) ، عن عبد الله بن مسعود ، رضي الله عنه ، قال : إذا صليتم على رسول الله ﷺ فأحسنوا الصلاة عليه ، فإنكم لا تدرون لعل ذلك يعرض عليه . قال : نقالوا له : تعلمنا . قال : قولوا : اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على سيد المرسلين ، وإمام المؤمنين ، وخاتم النبيين ، محمد عبدك ورسولك ، إمام الخير وقائد الخير ، ورسول الرحمة . اللهم ابثه مقاماً محموداً يغيثه به الأولون والأخرون ، اللهم صل على محمد [وعلى آل محمد]^(٩) ، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد . اللهم ، بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد^(١٠) .

وهذا موقوف ، وقد روى إسماعيل القاضي عن عبد الله بن عمرو - أو : عمر - عن أبي الشك من الراوي قريباً من هذا^(١١) .

حديث آخر : قال^(١٢) قال ابن جرير : حدثنا أبو كريب ، حدثنا مالك بن إسماعيل ، حدثنا أبو

(١) في : اللهم على يده النبي صلى الله عليه وآله .

(٢) روى أبو نعيم في معالي سعيد بن منصور رقم (١٨) . قال : حدثنا سليمان بن أحمد ، حدثنا مسلمة بن سعد ، حدثنا سعيد بن منصور ، ذكره ، ورواه الخطابي في الميزان (١١٢/١) - كما في حاشية المعالي - من طريق يزيد بن عارون ، به .

(٣) في : سلام .

(٤) سلامة الكندي ذكره ، يسلم في التاريخ الكبير (١٩٥/٤) ، وفي أبي حاتم في المخرج وقصدي (٤٤٠/٤) ، وأبو حاتم في هذا

المطلب الثاني: بيان أن كلام الغماري فيه اتّباع أعمى لهواه:

قال الحافظ شمس الدين السخاوي في «القول البدیع في الصلاة على الحبيب الشفیع، ص ٥٤» بعد أن ذكر هذه الرواية عن علي عليه السلام: (أخرجه الطبراني وابن أبي عاصم وسعيد بن منصور والطبري .. بسند ضعيف .. وأخرجه النخشي في العاشر من الحنانيات، وقال: «لا يُعَرَفُ سماع سلامة من علي، والحديث مُرْسَل» ..

وقد قال الحافظ أبو الحجاج المزي: «سلامة الكندي هذا ليس بمعروف، ولم يُدْرِكْ عَلِيًّا»^(١). انتهى

قلت: ومن العجب العجائب أن يعرف الغماري أن هذه الرواية معلولة بهاتين العلتين - جهالة سلامة الكندي والانقطاع بينه وبين علي عليه السلام - ثم يستدل بها على إباحة الابتداع في دين رب العالمين!!!

نعوذ بالله تعالى أن نكون ممن قال الله تعالى فيهم: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ٢٣].

وقال الإمام ابن تيمية في كتابه «اقتضاء الصراط»: (والاحتجاج بمثل هذه الحجج .. ليس طريقة أهل العلم .. وأما إظهار الاعتماد على ما ليس هو المعتمد في القول والعمل، فنوع من النفاق في العلم والجدل والكلام والعمل)^(٢). انتهى

(١) القول البدیع في الصلاة على الحبيب الشفیع (ص ٦٩)، الناشر: مكتبة المؤيد - السعودية، دار

البيان - سوريا، تحقيق: بشير محمد.

(٢) اقتضاء الصراط (ص ٢٧٢).

الكذبة الرابعة

زعمه أن ابن عمر رضي الله عنهما ابتدع في التلبية

قال عبد الله الغماري في «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ٥١-٥٣»: (والتلبية في الحج، زاد فيها عمر وابنه عبد الله .. روى الستة عن نافع، عن ابن عمر أن تلبية رسول الله ﷺ: «ليبك اللهم ليبك، ليبك لا شريك لك ليبك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك» وكان عبد الله بن عمر يزيد في التلبية: «ليبك ليبك وسعديك، والخير بيديك، ليبك والرغباء اليك والعمل».

وفي «صحيح مسلم» عن ابن عمر: أن عمر كان يقول هذه الزيادة في التلبية..

والخلاصة مما ذكر في هذا الحديث: أن الزيادة على المأثور في التشهد والتلبية ونحوهما من الأذكار، لا بأس بها، لأن النبي ﷺ سمع الزيادة في التلبية، وأقرها، كما زاد فيها كبار الصحابة .. لا حرج على من أنشأ ذكراً أو صلاة على النبي ﷺ مما يليق، ولا يجوز أن يُسمَّى مبتدعاً، كما يزعم المتنطعون المتزمتون). انتهى كلام الغماري.

قلتُ: امتلأ كلام الغماري بجهالات وتخليط وتخييط؛ مما يدل على ضعف قدراته العقلية الاستدلالية.

وفيماء يلي نذكر جوابين لبيان ذلك:

الجواب الأول:

ثبتت أحاديث صحيحة عن النبي ﷺ تدل على أن وقت التلبية هو موضع ذكر غير مُقَيَّد بلفظ مُحَدَّد، وقد عَلِمَ الصحابة ذلك؛ فزادوا ألفاظا من عندهم؛ لأنهم عَلِمُوا من النبي ﷺ أن هذا مشروع في هذا الموضع، وأقرَّهم النبي ﷺ على هذا.

فابن عمر رضي الله عنهما لم يتدع شيئا مخالفا لسنة النبي ﷺ، وإنما عَلِمَ من النبي ﷺ أن وقت التلبية هو موضع ذكر غير مُقَيَّد بلفظ مُحَدَّد، ففعل ما عَلِمَ أنه مشروع له، فكان فِعْله هذا بإرشاد من النبي ﷺ.

وإليك هذه الأحاديث الصحيحة:

الحديث الأول:

رواه الإمام أحمد بن حنبل - وغيره - بإسناد صحيح في «المسند»، قال: (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ^(١)، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ^(٢)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ^(٣)، عَنِ الْأَعْرَجِ^(٤)، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي تَلْبِيَّتِهِ: «لَبَّيْكَ إِلَهَ الْحَقِّ»^(٥)).

(١) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»، ص ٥٨١: (وكيع بن الجراح .. ثقة).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»، ص ٣٥٧: (عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون .. ثقة، فقيه، مُصَنِّف).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب»، ص ٣١٧: (عبد الله بن الفضل بن العباس .. ثقة).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»، ص ٣٥٢: (عبد الرحمن بن هرمز الأعرج .. ثقة، ثبت، عالم).

(٥) المسند (حديث رقم: ٨٤٧٨).

قال الشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم: ٢١٤٦»: (أخرجه النسائي، وابن ماجه، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والبيهقي، وأحمد .. وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي، وهو كما قال). انتهى

الحديث الثاني:

ذكره الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «المهذب في اختصار السنن الكبير»^(١)، قال: (٧٧٠٦) - محبوب بن الحسن^(٢)،

(١) المهذب في اختصار السنن الكبير (٤/١٧٨٩)، وهو في (السنن الكبرى للبيهقي، ٥/٤٥).

وقد قال الإمام شمس الدين الذهبي في مقدمة كتابه «المهذب في اختصار السنن الكبير، ٥/١»: (اختصرت الأسانيد .. وبقيت من السند ما يُعرف به مخرج الحديث، وما حذف من السند إلا ما صحَّ إلى المذكور). انتهى

قلت: فيكون الإمام الذهبي قد حكَّم بصحة الإسناد إلى محبوب، وبتبقي دراسة بقية الإسناد، وتبين من دراسته أن الإسناد حسنٌ، يُحتجُّ به.

(٢) قال الإمام أحمد بن حنبل: (محبوب بن الحسن كتبنا عنه، ما أراه إلا كان صدوقاً). سؤالات أبي داود للإمام أحمد (رقم: ٥٢٥)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، المحقق: د. زياد محمد منصور، الطبعة: الأولى - ١٤١٤هـ.

وقال عبد الله بن الإمام أحمد: (سألت يحيى [ابن معين] عن محبوب بن الحسن .. قال: قد كتب عنه أصحاب الحديث، ليس به بأس). العلل ومعرفة الرجال (٣/٣٢).

وقال الإمام الذهبي في «تاريخ الإسلام، ١٤/٣٨٢»: (محبوب بن الحسن .. هو ثقة). الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، المحقق: عمر عبد السلام، الطبعة: الثانية / ١٤١٣هـ.

عن داود^(١)، عَنْ عِكْرَمَةَ^(٢)، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ بِعَرَفَاتٍ، فَلَمَّا قَالَ: «لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ» قَالَ: «إِنَّمَا الْخَيْرُ خَيْرُ الْآخِرَةِ». انتهى

قال الشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم: ٢١٤٦»: (هذا إسناد حسن). انتهى

وقال الإمام نور الدين الهيثمي في كتابه «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»: (رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ)^(٣). انتهى

الحديث الثالث:

رواه الخطيب البغدادي - بإسناد صحيح - في «تاريخ بغداد»^(٤)، قال: (أَخْبَرَنَا

وأما مَنْ تكلم فيه - كقول أبي حاتم الرازي: «ليس بقوي» - فهذا جرح غير مُفسَّر، لم يذكر سببه، فلا يضر مثل هذا؛ حيث عندنا تعديل الأئمة: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهما.

(١) قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء»، ٦/٣٧٦: (دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ .. الْإِمَامُ، الْحَافِظُ، الثَّقَّةُ).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب»، ص ٣٩٧: (عكرمة .. مولى ابن عباس .. ثقة ثبت).

قلت: قد ذكرنا في كتابنا «الرد على القرضاوي والجديع والعلواني»، ص ٤١١-٤١٣ دراسة مفصلة لحال عكرمة وبيان أنه ثقة، ونقلنا هناك تصريحات كبار أئمة الحديث بأن عكرمة من ثقات علماء التابعين، بل ونقلنا تصريح ابن عباس رضيه الله عنه بأن عكرمة ثقة صدوق.

(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣/٢٢٣).

(٤) تاريخ بغداد (١٤/٢١٥).

أَبُو عُمَرَ بْنِ مَهْدِيٍّ^(١)، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^(٢)، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَعِينٍ^(٣)، قَالَ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ^(٤)، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ^(٥)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ^(٦)، عَنْ أَخِيهِ يَحْيَى بْنِ سِيرِينَ^(٧)، عَنْ أَخِيهِ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ^(٨)، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُلَيِّنُ: «لَبَّيْكَ حَقًّا حَقًّا، تَعَبُّدًا وَرِقًّا». ورواه الإمام البزار أيضا في مسنده^(٩) بلفظ: «لَبَّيْكَ حِجًّا حَقًّا، تَعَبُّدًا وَرِقًّا».

(١) قال الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد، ١١/١٣»: (عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مهدي .. أبو عمر .. كتبنا عنه وكان ثقة أمينا).

(٢) قال الإمام الذهبي في «تذكرة الحفاظ، ٣/٨٢٨»: (محمد بن محمد بن خالد بن حفص الإمام المفيد، الثقة، مُسْنَدُ بَغْدَادِ).

(٣) قال الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد، ١٤/٢١٥»: (يحيى بن محمد بن أعين .. كان ثقة).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص ٥٦٢»: (النضر بن شميل .. ثقة، ثَبَّت).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص ٥٧٢»: (هشام بن حسان .. ثقة، من أَثَبَتِ الناس في ابن سيرين). انتهى

قلت: فلا يضره عدم تصريحه بالسماع من ابن سيرين.

(٦) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص ٤٨٣»: (محمد بن سيرين الأنصاري .. ثقة، ثَبَّت).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص ٥٩١»: (يحيى بن سيرين .. ثقة).

(٨) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص ١١٥»: (أنس بن سيرين .. ثقة).

(٩) مسند البزار (١٣/٢٦٥)، ورواه الخطيب البغدادي أيضا في كتابه «الفصل للوصول المدرج في النقل» من طريق الفضل بن موسى، عن جعفر بن سليمان، عن هشام بن حسان، به.

الحديث الرابع:

هناك أحاديث أخرى تدل على أن وقت التلبية هو موضع ذِكر ودعاء، لكن في

ويتضح بذلك أن الضر بن شميل قد تابعه جعفر بن سليمان على رواية الحديث عن هشام بن حسان مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ.

فلا يضر من رواه موقوفاً على أنس بن مالك من فعله وقوله؛ لأن أنس بن مالك رضي الله عنه قام بتطبيق ما سمعه من رسول الله ﷺ، فرُوي عنه موقوفاً من تطبيقه، كما رُوي عنه مرفوعاً من قول النبي ﷺ.

فيكون أنس بن مالك قد روى الحديث مرفوعاً مرة، ثم أخبر عن نفسه - في مرة أخرى - بما يدل على التزامه بما دُلَّ عليه الحديث.

وفي ذلك يقول الخطيب البغدادي في كتابه «الكفاية في علم الرواية، ص ٤١٧»: (اختلاف الروايتين في الرفع والوقف لا يؤثر في الحديث ضَعْفًا، لجواز أن يكون الصحابي يسند الحديث مرة ويرفعه إلى النبي ﷺ، ويذكره مرة أخرى على سبيل الفتوى ولا يرفعه، فيحفظ الحديث عنه على الوجهين جميعًا، وقد كان سفيان بن عيينة يفعل هذا كثيرًا في حديثه، فيرويه تارة مُسندًا مرفوعًا، ويوقفه مرة أخرى قصدًا واعتادًا، وإنما لم يكن هذا مؤثرًا في الحديث ضَعْفًا - مع ما يَبْيناهُ - لأن إحدى الروايتين ليست مُكذَّبة للأخرى، والأخذ بالمرفوع أولى؛ لأنه أزيد). انتهى

قلت: وذلك حاصل في واقعنا، فأنت إذا رأيت صاحبك أخلف وعده، فقد تقول له: «آيات المنافق ثلاث: . إذا وعد أخلف ..»، وقد تقول له: «قال رسول الله ﷺ: آيات المنافق ثلاث: إذا وعد أخلف ..»، فينقل صاحبك عنك القولين، مرة من قولك أنت موقوفاً عليك، ومرة مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ، فلا تعارض بين القولين المنقولين.

إِسْنَادُهَا مَقَالٌ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ»^(١) وَالْإِمَامُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى»^(٢): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا فَرَعَ مِنْ تَلْبِيَّتِهِ، سَأَلَ اللَّهَ رِضْوَانَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَاسْتَعَاذَ بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ».

الحديث الخامس:

ثَبِتَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: (..إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَكَثَ تِسْعَ سِنِينَ لَمْ يَحْجَّ، ثُمَّ أَذَنَ فِي النَّاسِ فِي الْعَاشِرَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَاجٌّ، فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ .. ثُمَّ رَكِبَ الْقُصُوءَ، حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ نَافَتُهُ عَلَى الْبَيْدَاءِ .. فَأَهْلَ بِالتَّوْحِيدِ «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ» وَأَهْلَلَ النَّاسَ بِهَذَا الَّذِي يُهْلُونَ بِهِ، فَلَمْ يَرُدَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمْ شَيْئًا مِنْهُ، وَلَزِمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَلْبِيَّتَهُ ..) ^(٣) الْحَدِيثُ.

وَفِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» - بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ - عَنْ جَابِرِ ﷺ: (وَالنَّاسُ يَزِيدُونَ «ذَا الْمَعَارِجِ» وَنَحْوَهُ مِنَ الْكَلَامِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَسْمَعُ فَلَا يَقُولُ لَهُمْ شَيْئًا)^(٤).

قُلْتُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَائِدَتَانِ:

الفائدة الأولى:

أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ - فِي هَذِهِ الْمَرَّةِ - لَزِمَ تَلْبِيَّتَهُ الْمَذْكُورَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ وَهَذَا

(١) سنن الدارقطني (٢/٢٣٨).

(٢) السنن الكبرى (٥/٤٦).

(٣) صحيح مسلم (حديث رقم: ١٢١٨).

(٤) مسند أحمد (حديث رقم: ١٤٤٨٠).

يدل على أن ألفاظ التلبية الأخرى التي ثبتت عنه ﷺ في الأحاديث السابقة - قد قالها ﷺ في مرات أخرى؛ وهذا يدل على أن هذا الموضع هو موضع ذكر غير مُقَيَّد بلفظ مُحَدَّد، فقد يقول ﷺ لَفْظًا في مَرَّة، ولا يقوله في مَرَّة أخرى..

الفائدة الثانية:

أن الصحابة قد تعلموا من الأحاديث السابقة أن هذا الموضع هو موضع ذكر غير مُقَيَّد بلفظ مُحَدَّد، فزادوا ألفاظا من عندهم، وأقرهم على ذلك رسول الله ﷺ ولم يُنكَر عليهم.

الخلاصة:

هذه الأحاديث الصحيحة توضح أن هذا الموضع هو موضع ذكر غير مُقَيَّد بلفظ محدد.

فقد قال ﷺ - في مَرَّة - كما في الحديث الأول: «ليكن إله الحق».

وقال ﷺ - في مَرَّة أخرى - كما في الحديث الثاني: «إِنَّمَا الْحَيْرُ خَيْرُ الْآخِرَةِ».

وقال ﷺ كما في الحديث الثالث: «لَبَّيْكَ حَقًّا حَقًّا، تَعَبَّدًا وَرِقًّا».

فَعَلِمَ ذلك أصحاب رسول الله ﷺ، عَلِمُوا هذا من أقواله ﷺ وأفعاله، فذكروا ألفاظا أخرى كما في الحديث الخامس، وأقرهم ﷺ على ما فَهَمُوهُ وَتَعَلَّمُوهُ من سيرته ﷺ.

وفي ذلك يقول الحافظ الإمام ابن حبان في صحيحه المعروف بـ «صحيح ابن حبان»: (ذَكَرَ الإِبَاحَةُ لِلْمَرْءِ أَنْ يَزِيدَ فِي تَلْبِيَّتِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سَفْيَانَ

.. عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال في تليته: «لبيك إله الحق لبيك»^(١). انتهى

وقال الإمام أبو إسحاق الشيرازي (٣٩٣ - ٤٧٦هـ) في كتابه «المهذب» في الفقه: (والمستحب إذا فرغ من التلبية أن يصلي على النبي ﷺ؛ لأنه موضع شرع فيه ذكر الله تعالى؛ فشرع فيه ذكر الرسول ﷺ)^(٢). انتهى

وكذلك الحافظ ابن حجر في كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري» ذكر جواز ذكر الله تعالى بعد التلبية التي وردت مرفوعة عن النبي ﷺ، فقال:

(وَهُوَ شَبِيهِ بِحَالِ الدُّعَاءِ فِي التَّشَهُّدِ؛ فَإِنَّهُ ﷺ قَالَ فِيهِ: «ثُمَّ لِيَخَيَّرَ مِنَ الْمَسْأَلَةِ وَالثَّنَاءِ مَا شَاءَ». أَيُّ: بَعْدَ أَنْ يَفْرُغَ مِنَ الْمَرْفُوعِ)^(٣). انتهى

وكذلك قال الإمام السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ) في موسوعته الفقهية (المبسوط): (بَابُ التَّلْبِيَةِ: وَبَلَّغْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ..» .. فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ فَحَسَنٌ، وَإِنْ زَادَ عَلَى هَذَا فَحَسَنٌ أَيْضًا ..

وَحُجَّتُنَا فِي ذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي تَلْبِيَتِهِ: «لَبَّيْكَ إِلَهَ الْحَقِّ لَبَّيْكَ» .. لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الثَّنَاءُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَإِظْهَارُ الْعُبُودِيَّةِ مِنْ نَفْسِهِ)^(٤). انتهى

(١) صحيح ابن حبان (١٠٩/٩)، حديث رقم: (٣٨٠٠).

(٢) المهذب (٢٠٧/١).

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤١١/٣).

(٤) المبسوط (١٨٧/٤).

الجواب الثاني:

ما فعله ابن عمر رضي الله عنه من زيادة لفظ في التلبية - لا يخرج عن أحد احتمالين:

الاحتمال الأول: أن يكون فعل ذلك بإرشاد من النبي صلى الله عليه وسلم.

الاحتمال الثاني: أن يكون فعل ذلك اجتهادا منه رضي الله عنه.

لنتصور ميزانا له كفتان:

الكفة الأولى: تمثل الاحتمال الأول.

الكفة الثانية: تمثل الاحتمال الثاني.

فإذا نظرنا إلى ما ثبت - بإسناد صحيح - عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: (كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَإِنْ رَأَاهَا النَّاسُ حَسَنَةً) ^(١).

أو نظرنا إلى ما ثبت - بإسناد حسن ^(٢) - في «سنن أبي داود»، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ، فَتَوَبَّ رَجُلٌ فِي الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ، قَالَ: «اخْرُجْ بِنَا؛ فَإِنَّ هَذِهِ بِدْعَةٌ». ^(٣)

أو نظرنا إلى ما رواه الحاكم - بإسناد صحيح ^(٣) - في «المستدرک علی الصحیحین» عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ رَجُلًا عَطَسَ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، فَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ». فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَأَنَا أَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالسَّلَامُ عَلَى

(١) تم بيان صحة الإسناد تفصيلا في كتابنا هذا (ص ٥١١).

(٢) تم بيان حسن الإسناد تفصيلا في كتابنا هذا (ص ٥١٣).

(٣) تم بيان صحة الإسناد تفصيلا في كتابنا هذا (ص ٥١٤).

رسول الله، ولكن لیس هَكَذَا، عَلِمْنَا رسول الله ﷺ إِذَا عَطَسَ أَحَدُنَا أَنْ يَقُولَ:
«الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ».

إذا نظرنا إلى هذه الروايات الصحيحة الثابتة عن ابن عمر رضي الله عنهما، فسترجح كفة
الاحتمال الأول؛ وهو أن ابن عمر لا يفعل شيئاً إلا بإرشاد من النبي ﷺ.

فهذه الروايات الصحيحة عن ابن عمر رضي الله عنهما تدل دلالة قوية على أنه كان شديد
الإتباع لسنة النبي ﷺ، لا يحيد عنها، يقول ما قاله ﷺ، ويترك ما تركه ﷺ.

ومن قال ما لم يقله ﷺ أو فعل ما لم يفعله ﷺ في العبادات فإن ابن عمر رضي الله عنهما يرى
هذا مبتدعاً يستحق الدّم، وينكر عليه.

فمتى قال ابن عمر شيئاً أو فعل شيئاً في العبادات - عَلِمْنَا أنه مُتَّبِعٌ لرسول الله
ﷺ، وأنه عنده - في ذلك - سُنَّةٌ منقولة له عن النبي ﷺ، أو أنه تَلَقَّاهَا من النبي ﷺ
دُون واسطة بينهما.

ولا يمكن للغماري الاستدلال بفعل ابن عمر رضي الله عنهما على جواز الابتداع في الذّكر
المحدد؛ إلا بعد أن يُثَبِّت أن ما فعله ابن عمر رضي الله عنهما كان اجتهاداً من عند نفسه؛ وليس
بتوجيه وإرشاد من النبي ﷺ.

يجب على الغماري أولاً تجاوز هذه العقبة؛ وهي الجزم بنفي احتمال كَوْن ذلك
بإرشاد من النبي ﷺ؛ وإلا فلاحتمال قائم، ومع وجود الاحتمال يسقط الاستدلال.

فإنه لا يستدل بشيء محتمل إلا إنسان ضعيف العقل، مريض الفكر؛ لأنه يكفينا
قيام احتمال أن زيادة الذّكر من الصحابة كان لأنهم عَلِمُوا من الرسول ﷺ أن هذا
مَوْضِعُ دعاء وذكّر، فقيام هذا الاحتمال يمنع الخصم من الاستدلال على جواز

الابتداع في العبادة، فلا يصح له الاستدلال إلا إذا أثبت لنا أن زيادة الصحابي كانت دون إذن من الشارع في هذا الموضع، وأما مع الاحتمال فلا يصح له الاستدلال.

وقد ذكر كبار أئمة الشافعية أن الإمام الشافعي قال: (وَقَائِعُ الْأَحْوَالِ إِذَا تَطَرَّقَ إِلَيْهَا الْإِحْتِمَالُ، كَسَاهَا ثَوْبُ الْإِجْمَالِ، وَسَقَطَ بِهَا الْإِسْتِدْلَالُ) ^(١).

وقد نقلنا تصريحات كبار أهل العلم بأنه لا يصح الاستدلال عند تساوي الاحتمالات (انظر كتابنا الأول «الرد على القرضاوي والجديع، ص ٥٣»: الباب الأول/ القواعد الأصولية/ القاعدة الرابعة).

(١) جاء في حاشيتي «قليوبين وعميرة، ٢٥٩/٣»: (الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ: لَمْ يَقْعِدْهُ أُخْرَى فِي الْوَقَائِعِ الْفَعْلِيَّةِ، وَهِيَ: وَقَائِعُ الْأَحْوَالِ إِذَا تَطَرَّقَ إِلَيْهَا الْإِحْتِمَالُ - كَسَاهَا ثَوْبُ الْإِجْمَالِ، وَسَقَطَ بِهَا الْإِسْتِدْلَالُ).

وجاء في «نهاية المحتاج، ٧/ ٢٥٦» لمحمد الرملي الشافعي: (مِنْ قَوَاعِدِ إِمَامِنَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ وَقَائِعَ الْأَحْوَالِ إِذَا تَطَرَّقَ إِلَيْهَا الْإِحْتِمَالُ كَسَاهَا ثَوْبُ الْإِجْمَالِ وَسَقَطَ بِهَا الْإِسْتِدْلَالُ)..
وانظر: البحر المحيط (٢/ ٣٠٤).

ثم:

أليس الغماري هو نَفْسُه الذي قال في كتابه «حُسن التفهم والدرك، ص ١٣»: (القاعدة الأصولية أن ما دخله الاحتمال سقط به الاستدلال)!!؟

فلماذا أغمض الغماري عينيه هنا عن هذه القاعدة وربماها وراء ظهره!!؟

أم أن الغماري - لضعف قدراته العقلية الاستدلالية - لا يُتَقَن تطبيق القواعد على المسائل الفرعية؟!!

الكذبة الخامسة

زَعَمَهُ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ابْتَدَعَ فِي التَّشَهُّدِ «السَّلَامَ عَلَيْنَا»

قال عبد الله الغماري في كتابه «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ٥٠»: (روى الطبراني بإسناد صحيح عن الشعبي قال: كان ابن مسعود يقول بعد «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته»: «السلام علينا من ربنا» فهذه الجملة زادها ابن مسعود في التشهد باجتهاده). انتهى كلامه

قلتُ: هذا تدليس خبيث من الغماري، وبيان ذلك في مطلبين:

المطلب الأول: بيان التدليس الخبيث الذي ارتكبه الغماري لإخفاء الحق عن المسلمين.

المطلب الثاني: بيان أن هذه الرواية مُنكَرَة؛ تخالف الروايات الصحيحة الثابتة عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وإليكم تفصيل ذلك:

المطلب الأول: بيان التدليس الخبيث الذي ارتكبه الغماري لإخفاء الحق عن

المسلمين :

تجدون ذلك في قول الغماري: (روى الطبراني بإسناد صحيح عن الشعبي قال: كان ابن مسعود ..). انتهى

قلتُ: هذا تدليس خبيث؛ لأن الغماري أخفى عن القراء حقيقة هامة، وهي أن الشعبي لم يسمع من عبد الله بن مسعود؛ لأن الشعبي كان صبيًّا حين مات ابن

مسعود رضي الله عنه، فهناك انقطاع بينهما، ولم يذكر الشعبي الواسطة بينه وبين ابن مسعود رضي الله عنه، فنحن لا نعرف من الذي أخبر الشعبي بهذا الخبر.
فَمَصْدَرُ الرِوَايَةِ مَجْهُولٌ!

وفي ذلك يقول الشيخ الألباني في كتابه «صفة الصلاة»: (الغماري.. من خباثته وتدليساته على قرائه قوله «ص ١٥»: «روى الطبراني بإسناد صحيح عن الشعبي قال: كان ابن مسعود يقول.. السلام علينا من ربنا..».)
قلت [القائل هو الشيخ الألباني]: والجواب من ستة وجوه:
الأول: .. هذا الأثر لا يصح عن ابن مسعود رضي الله عنه..

وقولك: «إسناد صحيح عن الشعبي» فيه تدليس خبيث على عامة القراء الذين لا يتبهون لما في قولك هذا من التدليس..؛ لأنك تعلم - إن شاء الله - أن الشعبي - واسمه: عامر بن شراحيل - لم يسمع من ابن مسعود، كما قال ابن أبي حاتم، والدارقطني، والحاكم، والمزي والعلائي، وابن حجر، وغيرهم.. لهذا لجأت إلى التدليس على القراء، ولم تقل: «إسناده صحيح عن ابن مسعود». ولو فعلت لافْتَضَحَتْ!!). انتهى كلام الشيخ الألباني.

قلت: ولا يخفى على الغماري أن الشعبي لم يسمع ابن مسعود رضي الله عنه؛ لأن هذه حقيقة مشهورة عند أهل أئمة الحديث، وإليكم تصريحاتهم بذلك:

١ - الإمام أبو حاتم الرازي (١٩٥ - ٢٧٧هـ): قال: (لَمْ يَسْمَعْ الشَّعْبِيُّ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ) ^(١).

٢ - الإمام أبو الحسن الدارقطني (٣٠٦ - ٣٨٥ هـ):

قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» قال في ترجمة الشعبي: (قال الدارقطني في «سؤالات حمزة»: لم يسمع من ابن مسعود؛ وإنما رآه رؤية)^(١).

٣ - أبو عبد الله الحاكم (٣٢١ - ٤٠٥ هـ) المعروف بـ «ابن البيع»: قال: (الشعبي لم يسمع من عبد الله بن مسعود)^(٢).

وقال في كتابه «معرفة علوم الحديث»: (فَلْيَعْلَمْ صَاحِبُ الْحَدِيثِ أَنَّ الْحَسَنَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .. وَأَنَّ الشَّعْبِيَّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ صَحَابِيٍّ غَيْرِ أَنَسٍ، وَأَنَّ الشَّعْبِيَّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ، وَلَا مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ)^(٣).

٤ - الإمام أبو بكر البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ): قال في كتابه «السنن الكبرى» في إحدى الروايات: (فِيهِ انْقِطَاعٌ بَيْنَ الشَّعْبِيِّ وَبَيْنَ ابْنِ مَسْعُودٍ)^(٤).

وقال في كتابه هذا في رواية أخرى: (وَأَمَّا الَّذِي رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ .. فَإِنَّمَا رَوَاهُ جَابِرُ الْجُعْفِيُّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَجَابِرُ الْجُعْفِيُّ ضَعِيفٌ، وَالشَّعْبِيُّ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ مُنْقَطِعٌ)^(٥).

(١) تهذيب التهذيب (٥/٥٩)، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله (٣٤٢/٢).

(٢) سؤالات مسعود السجزي للحاكم (ص ١٤٩).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص ١١١).

(٤) السنن الكبرى (٧/٢٥٥).

(٥) السنن الكبرى (٧/١٦٩).

٥ - علاء الدين ابن التركماني (٦٨٣ - ٧٥٠ هـ): قال في كتابه «الجوهر النقي على سنن البيهقي» في أحد الأحاديث: (فيه ثلاث علل: الثوري مدلس وقد عنعن، وابن أبي عزة ضعفه القطان ...، والشعبي عن ابن مسعود منقطع)^(١).

٦ - صلاح الدين العلائي (٦٩٤ - ٧٦١ هـ): قال في كتابه «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»: (الشعبي .. أرسل عن عمر وطلحة بن عبيد الله وابن مسعود .. قال أبو حاتم: .. «لم يسمع الشعبي من عبد الله بن مسعود»)^(٢).

٧ - الإمام نور الدين الهيثمي (٧٣٥ - ٨٠٧ هـ): قال في كتابه «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»: (الشَّعْبِيُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ)^(٣).

٨ - الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ): قال في كتابه «الدراية في تخريج أحاديث الهداية»: (الشَّعْبِيُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ)^(٤).
انتهى

وقال في كتابه «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة» في أحد الأحاديث: (رجاله قد سمع بعضهم من بعض إلا الشعبي، والانقطاع بينه وبين ابن مسعود)^(٥).

٩ - الإمام شمس الدين السَّخَاوِيُّ (٨٣١ - ٩٠٢ هـ): قال في كتابه «المقاصد

(١) الجوهر النقي على سنن البيهقي (٢٦٢/٨).

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٢٠٤).

(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/١٨٠).

(٤) الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١/٢٤٣).

(٥) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة (١٠/٢٧٤).

الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» في أحد الأحاديث: (وكذا هو في «سنن سعيد بن منصور» إلا أنه منقطع بين الشعبي وابن مسعود)^(١).

١٠ - أبو الفداء العجلوني (١٠٨٧ - ١١٦٢ هـ): قال في «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» في أحد الأحاديث: (وهو في سنن سعيد بن منصور؛ لكن بانقطاع بين الشعبي وابن مسعود)^(٢).

١١ - الشيخ العلامة محمد عمرو بن عبد اللطيف (١٣٧٤ - ١٤٢٩ هـ) قال في كتابه «تكميل النفع بما لم يثبت به وقف ولا رفع» في أحد الأحاديث: (هذا إسناداه واه جداً، له عِلل ثلاث:

الأولى: التعليق .. الثانية: شدة ضعف جابر ..

الثالثة: الانقطاع بين عامر - وهو ابن شراحيل الشعبي - وعبد الله بن مسعود

ﷺ^(٣). انتهى

وأيضاً:

قد أعلَّ الإمام البخاري (١٩٤ - ٢٥٦ هـ) حديثاً من مراسلات الشعبي، فقال في كتابه «التاريخ الكبير»: (عَنْ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «صَاحِبُكُمْ مَحْبُوسٌ بِدَيْنٍ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ» .. عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ سَمْعَانَ بْنِ مُشْمَرَجٍ.

(١) المقاصد الحسنة (ص ٧١٣).

(٢) كشف الخفاء (٢/ ٣٤٦).

(٣) تكميل النفع بما لم يثبت به وقف ولا رفع (ص ١٠٧-١٠٨)، الناشر: التوعية الإسلامية.

وَلَا نَعْلَمُ لِسَمْعَانَ سَمَاعًا مِنْ سَمُرَةٍ، وَلَا لِلشَّعْبِيِّ مِنْ سَمْعَانَ^(١).

وكذلك فعل الإمام ابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١هـ) فقال في كتابه «أحكام أهل الذمة» في أحد الأحاديث: (وَأَمَّا قَوْلُ الشَّعْبِيِّ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرُدَّهَا إِلَّا بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ» .. إِنْ كَانَ قَالَهُ رِوَايَةً فَهُوَ مُنْقَطِعٌ، لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ، فَبَيْنَ الشَّعْبِيِّ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَقَارَظٌ لَا يُدْرَى حَالُهَا)^(٢). انتهى

والظاهر أن الإمام يحيى بن معين (١٥٨ - ٢٣٣هـ) قد أطلع على ما يوجب الطعن في مراسلات الشعبي، فقد قال: (مَرَّاسِيلُ إِبْرَاهِيمَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَرَّاسِيلِ الشَّعْبِيِّ)^(٣). انتهى

قلتُ: وَمَنْ أَطَّلَعَ عَلَى ذَلِكَ يَكُونُ قَوْلُهُ مُقَدِّمًا عَلَى قَوْلِ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ أَطَّلَعَ عَلَى مَا لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

وقال الإمام الترمذي (٢٠٩ - ٢٧٩هـ) في «العلل الصغير»: (يُرْوَى عَنِ الشَّعْبِيِّ: «حَدَّثَنَا الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ وَكَانَ كَذَابًا»، وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ، وَأَكْثَرَ الْفَرَائِضَ الَّتِي تَرَوْنَهَا عَنْ عَلِيٍّ وَغَيْرِهِ هِيَ عَنْهُ، وَقَدْ قَالَ الشَّعْبِيُّ: «الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ عَلَّمَنِي الْفَرَائِضَ، وَكَانَ مِنْ أَفْرَضِ النَّاسِ»)^(٤). انتهى

قلتُ: فعلى الرغم من أن الشعبي كَذَّبَ الحارث إلا أنا وجدناه يروي عنه.

(١) التاريخ الكبير (٤/٢٠٤).

(٢) أحكام أهل الذمة (٢/٦٨٢).

(٣) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٤/١٤).

(٤) العلل الصغير (ص ٧٥٤).

وعَلَّقَ على ذلك الإمام الحافظ زين الدين ابن رجب (٧٣٦ - ٧٩٥هـ)، فقال في كتابه «شرح علل الترمذي»: (وأما مراسيل الحسن البصري ففي كلام الترمذي ما يقتضي تضعيفها مع مراسيل الشعبي .. فتضعف مراسيلهما حيثنذ)^(١). انتهى

قال الإمام جلال الدين السيوطي في كتابه «الحاوي للفتاوي»: (أَثَرُ الشَّعْبِيِّ مُرْسَلٌ أَوْ مُعْضَلٌ، فَكَيْفَ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ مَعَ ثُبُوتِ خِلَافِهِ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا)^(٢).

الخلاصة:

قلتُ: كل هذه التصريحات أخفاها عنكم الغماري!

هل أدركتم الآن لماذا قال الشيخ الألباني في كتابه «صفة الصلاة»: (الغماري .. من خباثته وتدليساته على قرائه)؟!

(١) شرح علل الترمذي (١/٥٣٦)، الناشر: مكتبة الرشد.

(٢) الحاوي للفتاوي (٢/١٥٩).

المطلب الثاني: بيان أن هذه الرواية مُنكَرَة؛ تخالف الروايات الصحيحة

الثابتة عن ابن مسعود ؓ:

قال الشيخ الألباني في كتابه «صفة الصلاة»: (الغماري .. من خباثته وتدليساته على قرائه قوله «ص ١٥»): «روى الطبراني بإسناد صحيح عن الشعبي قال: كان ابن مسعود يقول .. السلام علينا من ربنا ..».

قلت [القائل هو الشيخ الألباني]: والجواب من ستة وجوه: ..

الخامس: لا شك أن هذه الزيادة منكورة لا يجوز نسبتها إلى ابن مسعود ؓ؛ لما تقدّم بيانه من انقطاع إسناده، ولمناقاتها لما عُرِف عنه من الحرص على الاتباع، ونَهْيهِ الشديد عن الابتداع). انتهى كلام الشيخ الألباني.

قلت: فهذه رواية مُنكَرَة؛ لأنها تخالف ما ثبت وصَحَّ عن ابن مسعود ؓ أنه كان ينهى الناس عن الابتداع ويأمرهم بالاتباع، فقد كان ؓ شديد الإنكار على من يبتدع أي شيء في العبادات لم يفعله النبي ﷺ.

روى الإمام أبو خيثمة - بإسناد صحيح - في كتابه «العلم» عن عبد الله بن مسعود ؓ أنه قال: «اتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا؛ فَقَدْ كُفِّتُمْ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(١).

(١) ذكرنا في كتابنا هذا (هامش صفحة ٢٨٩) تصحيح الشيخ الألباني لإسناد هذه الرواية، ولم يتكلم الشيخ الألباني على الإسناد تفصيلاً، والإسناد هكذا: جرير [ابن عبد الحميد]، عن العلاء [ابن المسيب]، عن حماد [ابن أبي سليمان]، عن إبراهيم النخعي، قال: قال عبد الله.

وقال الإمام أحمد بن حنبل: (حماد مقارب الحديث ما روى عنه سفيان وشعبة والقدماء).

وروى الإمام عبد الرزاق - بإسناد صحيح - في «المصنف»، قال: (عَنِ ابْنِ عِيْنَةَ^(١)، عَنْ بَيَّانٍ^(٢)، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ^(٣)، قَالَ: ذَكَرَ لَابْنُ مَسْعُودٍ قَاصٌّ يَجْلِسُ بِاللَّيْلِ، وَيَقُولُ لِلنَّاسِ: «قُولُوا كَذَا»، «قُولُوا كَذَا». فَقَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَخْبِرُونِي»، فَأَخْبَرُوهُ، قَالَ: فَجَاءَ عَبْدُ اللَّهِ مُتَقَنَّعًا، فَقَالَ: «مَنْ عَرَفَنِي فَقَدْ عَرَفَنِي، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفَنِي، فَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، تَعْلَمُونَ إِنَّكُمْ لَأَهْدَى مِنْ مُحَمَّدٍ وَأَصْحَابِهِ، أَوْ إِنَّكُمْ لَمُتَعَلِّقُونَ بِذَنْبٍ ضَلَالَةٍ»^(٤)).

سؤالات أبي داود للإمام أحمد (رقم: ٣٣٨ / د).

قلت: روايتنا هذه رواها العلاء عن حماد، والعلاء من القدماء، بل هو أقدم من شعبة؛ فالعلاء من الطبقة السادسة، بينما شعبة من الطبقة السابعة كما في كتاب «تقريب التهذيب»؛ فالإسناد صحيح (أَوْحَسَنَ). وهذا الكلام لابن مسعود رضي الله عنه قد رواه جُمع من الأئمة بِعِدَّة طُرُق.

(١) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب»، ص ٢٤٥: (سفيان بن عيينة .. ثقة، حافظ).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب»، ص ١٢٩: (بيان بن بشر الأحسي .. ثقة، ثبت).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»، ص ٤٥٦: (قيس بن أبي حازم .. ثقة).

وقال الإمام صلاح الدين العلائي (٦٩٤ - ٧٦١ هـ) في كتابه «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»: (قيس بن أبي حازم: يقال: له رؤية، رأى النبي صلى الله عليه وسلم بخطب، ولم يصح ذلك؛ بل هاجر إليه ليبيعه، فقَبِضَ النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الطريق .. لم يكن مُدَلَّسًا، وقد وَرَدَ المدينة عقب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة بها مجتمعون، فإذا رَوَى عن أحد، الظاهر سماعه منه).

(٤) المصنف (٣/ ٢٢١).

قلتُ: هذا إسناد صحيح، وهناك رواية أخرى لهذه القصة فيها تفصيل؛ لكن إسناده فيها مقال، لكن يشهد له أن أصل القصة ثابت بهذا الإسناد الصحيح المذكور في «مصنف عبد الرزاق»، وإليك الرواية المفصلة:

جاء في «سنن الدارمي» عن عمرو بن سلمة، قال: (: كُنَّا نَجْلِسُ عَلَى بَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ، فَإِذَا خَرَجَ، مَشَيْنَا مَعَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَجَاءَنَا أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: أَخْرَجَ إِلَيْكُمُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بَعْدُ؟ قُلْنَا: لَا. فَجَلَسَ مَعَنَا حَتَّى خَرَجَ، فَلَمَّا خَرَجَ، قُمْنَا إِلَيْهِ جَمِيعًا.

فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنِّي رَأَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ آتِفًا أَمْرًا أَنْكَرْتُهُ، وَلَمْ أَرَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ إِلَّا خَيْرًا. قَالَ: فَمَا هُوَ؟ .. قَالَ: رَأَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ قَوْمًا حِلَقًا جُلُوسًا يَنْتَظِرُونَ الصَّلَاةَ، فِي كُلِّ حَلَقَةٍ رَجُلٌ، وَفِي أَيْدِيهِمْ حَصَا، فَيَقُولُ: كَبَّرُوا مِائَةً. فَيَكَبِّرُونَ مِائَةً، فَيَقُولُ: هَلَّلُوا مِائَةً. فَيَهْلَلُونَ مِائَةً، وَيَقُولُ: سَبَّحُوا مِائَةً. فَيَسَبِّحُونَ مِائَةً.

قَالَ: فَمَاذَا قُلْتُمْ لَهُمْ؟ قَالَ: مَا قُلْتُ لَهُمْ شَيْئًا؛ أَنْتَظَرُ رَأْيَكَ أَوْ أَنْتَظَرُ أَمْرِكَ.

قَالَ: أَفَلَا أَمَرْتُهُمْ أَنْ يَعُدُّوا سَيِّئَاتِهِمْ، وَضَمِنْتَ لَهُمْ أَنْ لَا يَضِيعَ مِنْ حَسَنَاتِهِمْ؟! ثُمَّ مَضَى وَمَضَيْنَا مَعَهُ حَتَّى أَتَى حَلَقَةً مِنْ تِلْكَ الْحِلَقِ، فَوَقَفَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: مَا هَذَا الَّذِي أَرَأَكُمْ تَصْنَعُونَ؟!

قَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَصَا نَعُدُّ بِهِ التَّكْبِيرَ، وَالتَّهْلِيلَ، وَالتَّسْبِيحَ.

قَالَ: .. وَنَحْكُمُ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، مَا أَسْرَعَ هَلَكَتِكُمْ! هَؤُلَاءِ صَحَابَةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ مُتَوَافِرُونَ، وَهَذِهِ ثِيَابُهُ لَمْ تَبَلْ، وَأَنِّيئَتُهُ لَمْ تُكْسَرْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّكُمْ لَعَلَى مِلَّةِ هِيَ

أَهْدَى مِنْ مِلَّةِ مُحَمَّدٍ، أَوْ مُفْتَتِحُو بَابِ ضَلَالَةٍ.

قَالُوا: وَاللَّهِ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَا أَرَدْنَا إِلَّا الْخَيْرَ.

قَالَ: وَكَمْ مِنْ مُرِيدٍ لِلْخَيْرِ لَنْ يُصِيبَهُ ..^(١).

قلتُ: فإذا كان هذا هو حال ابن مسعود رضي الله عنه، فهل يُتَصَوَّرُ أنه لا يلتزم بلفظ التشهد الذي سمعه من النبي ﷺ فيغيِّره من عند نفسه دون توجيه من النبي ﷺ؟!
الجواب: لا.

فثبت بذلك أن الرواية التي ذكرها الغماري هي رواية مُنْكَرَةٌ؛ تخالف الروايات الصحيحة الثابتة عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وبذلك يتضح لكم تهالك هذه الشبهات الواهية التي يثيرها الغماري، والمُتَعَلِّقُ بها كالمُتَعَلِّقِ ببيت العنكبوت، فيَخِرُّ صَرِيْعًا.

(١) سنن الدارمي (١/٧٩، حديث رقم: ٢٠٤).

الكذبة السادسة

زعمه أن ابن مسعود ؓ ابتدع في التشهد «السلام على النبي»

قال عبد الله الغماري في كتابه «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ٥٠»: (عبد الله بن مسعود ؓ تلقى تشهد الصلاة من النبي ﷺ، ويده في يده، بلفظ: «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته»، فلما توفي النبي ﷺ قال في تشهده: «السلام على النبي ورحمة الله وبركاته»، غير صيغة السلام من الخطاب إلى الغيبة باجتهاد منه، لا عن توقيف كما زعم الألباني، لجهله بالأصول^(١)، وقد بينت بطلان زعمه في كتاب «الرؤيا في القرآن والسنة»). انتهى كلامه

قلتُ: سَتَرُونَ الآن مَنْ هو الجاهل بالأصول: الشيخ الألباني؟ أم الغماري؟

ولبيان ذلك نقول بعون الله تعالى:

كُون ابن مسعود ؓ ينتقل من قول: «السلام عليك أيها النبي» إلى قول: «السلام على النبي» لا يخرج عن أحد احتمالين:

الاحتمال الأول: أن يكون فعل ذلك بإرشاد من النبي ﷺ.

الاحتمال الثاني: أن يكون فعل ذلك اجتهدا منه ؓ.

(١) راجعوا كتابنا هذا (الباب الأول)؛ لتعلموا أن الغماري هو الذي يستحق أن يوصف بـ «الجاهل الجاهل» بأصول الفقه، وصدق مَنْ قال: «رَمَتْنِي بدائها وانسلت».

لنتصور ميزانا له كفتان:

الكفة الأولى: تمثل الاحتمال الأول.

الكفة الثانية: تمثل الاحتمال الثاني.

والنظر الآن سيكون في القرائن التي قد ترجح أحد هذين الاحتمالين، أو إحدى هاتين الكفتين.

القرينة الأولى:

إنَّ ابن مسعود رضي الله عنه كان يُعَلِّم أصحابه ألفاظ التشهد حَرْفًا حَرْفًا، وَيُنْكَرُ عَلَى مَنْ يُغَيِّرُ فِيهِ حَرْفًا، كَأَنَّهُ يُعَلِّمُهُمْ سُورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ.

رواه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة - بإسناد صحيح - في كتابه المشهور بـ «مصنف ابن أبي شيبة»، قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ ^(١)، عَنِ الْأَعْمَشِ ^(٢)، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ^(٣)، عَنِ الْأَسْوَدِ ^(٤))، قَالَ: «كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ فِي الصَّلَاةِ كَمَا يُعَلِّمُنَا

(١) قال الإمام الذهبي في «الكاشف، ٢/ ٢١١»: (محمد بن فضيل بن غزوان .. ثقة).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص ٢٥٤»: (الأعمش ثقة).

وقال الإمام الذهبي في «ميزان الاعتدال، ٣/ ٣١٥-٣١٦»: (الأعمش أبو محمد أحد الأئمة الثقات .. فمتى قال: «حدثنا» فلا كلام، ومتى قال: «عن» تطرق إليه احتمال التدليس؛ إلا في شيوخ له أكثر عنهم؛ كإبراهيم وابن أبي وائل وأبي صالح السمان؛ فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص ٩٥»: (إبراهيم بن يزيد .. النخعي .. ثقة).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص ١١١»: (الأسود بن يزيد .. ثقة).

السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَأْخُذُ عَلَيْنَا الْأَلِفَ وَالْوَاوَ»^(١).

قال الشيخ الألباني في كتابه «صفة الصلاة، ص ١٩»: (رواه ابن أبي شيبة ٢٩٤/١ والطحاوي ١٥٧/١ بسند صحيح عنه).

وفي «موطأ مالك» برواية محمد بن الحسن: (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قُلْنَا: «السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ»، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ ذَاتَ يَوْمٍ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: «لَا تَقُولُوا السَّلَامَ عَلَى اللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، وَلَكِنْ قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ».

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ ﷺ يَكْرَهُ أَنْ يُزَادَ فِيهِ حَرْفٌ، أَوْ يُنْقَصَ مِنْهُ حَرْفٌ»^(٢).

القرينة الثانية:

إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ ﷺ ثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ شَدِيدَ الْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ يَبْتَدِعُ أَيَّ شَيْءٍ فِي الْعِبَادَاتِ لَمْ يَفْعَلْهُ النَّبِيُّ ﷺ.

روى الإمام أبو خيثمة - وكذلك رواه غيره - في كتابه «العلم» عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «اتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا؛ فَقَدْ كُفِّيتُمْ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(٣).

(١) مصنف ابن أبي شيبة (حديث رقم: ٣٠٠٧).

(٢) الموطأ (حديث رقم: ١٤٨، ص ٦٧)، الناشر: وزارة الأوقاف المصرية، الطبعة: الرابعة.

(٣) انظر الكلام على هذه الرواية في كتابنا هذا (ص ٤٦٥).

ومن ذلك ما جاء - بإسناد صحيح - في «مصنف عبد الرزاق» عن ابن مسعود رضي الله عنه حين رأى قوماً يذكرون الله بطريقة لم يفعلها النبي ﷺ، فأنكر عليهم ذلك قائلاً: (إِنَّكُمْ لَأَهْدَى مِنْ مُحَمَّدٍ وَأَصْحَابِهِ، أَوْ إِنَّكُمْ لَمُتَعَلِّقُونَ بِذَنْبٍ ضَلَالَةٍ). (انظر لفظه كاملاً مع تحقيقه بكتابنا هذا، ص ٤٦٦).

قلت: فإذا كان هذا هو حال ابن مسعود رضي الله عنه، فهل يُتَصَوَّرُ أنه لا يلتزم بلفظ التشهد الذي سمعه من النبي ﷺ فَيُغَيِّرُهُ من عند نفسه دون توجيه من النبي ﷺ؟!
الجواب: لا.

فهذه قرينة تُرَجِّح كفة الاحتمال الأول؛ وهو أن يكون ابن مسعود رضي الله عنه فعل ذلك بإرشاد من النبي ﷺ.

القرينة الثالثة:

أن تغيير لفظ «السلام عليك أيها النبي» إلى «السلام على النبي» لم يفعله ابن مسعود بمفرده كما يُتوهم من كلام الغماري، وإنما فعله جمعٌ من أصحاب رسول الله ﷺ.

وهذا قد يشير إلى أنهم تلقوا ذلك عن النبي ﷺ.

وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر في كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: (وَأَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ .. بِلَفْظٍ: «فَلَمَّا قُبِضَ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ» .. قَالَ الشُّبَكِيُّ فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ هَذِهِ الرَّوَايَةَ مِنْ عِنْدِ أَبِي عَوَانَةَ وَحْدَهُ: «إِنْ صَحَّ هَذَا عَنِ الصَّحَابَةِ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْخُطَابَ فِي السَّلَامِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرُ وَاجِبٍ، فَيُقَالُ: السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ».

قُلْتُ [القائل هو الحافظ ابن حجر]: قَدْ صَحَّ بِلا رَيْبٍ، وَقَدْ وَجَدْتُ لَهُ مُتَابِعًا قَوِيًّا، قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: «أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يَقُولُونَ وَالنَّبِيُّ ﷺ حَيٌّ: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ. فَلَمَّا مَاتَ قَالُوا: السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ» وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ^(١). انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

قُلْتُ: وقد ثبت ذلك عن عائشة وابن عمر وابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهم.

روى الإمام عبد الرزاق - بإسناد صحيح - في «المصنف» قال: (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَابْنَ الزُّبَيْرِ، يَقُولَانِ فِي التَّشْهِيدِ فِي الصَّلَاةِ: «التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ لِلَّهِ، الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ».

قَالَ: «لَقَدْ سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُهُنَّ عَلَى الْمِنْبَرِ يُعَلِّمُهُنَّ النَّاسُ»، قَالَ: «وَلَقَدْ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُهُنَّ كَذَلِكَ». قُلْتُ: فَلَمْ يَخْتَلِفْ فِيهَا ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ الزُّبَيْرِ؟ قَالَ: «لا»^(٢).

وروى الإمام أبو بكر بن أبي شيبة - بإسناد صحيح - في «المصنف» قال: (حَدَّثَنَا عَائِدُ بْنُ حَبِيبٍ^(٣)، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ^(٤)، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ^(٥)، قَالَ:

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢/٣١٤).

(٢) المصنف (٢/٢٠٣، رقم: ٣٠٧٠)، وسؤال ابن جريج لعطاء يوضح اتصال الإسناد.

(٣) عَائِدُ بْنُ حَبِيبٍ: ثقة. (الجرح والتعديل، ١٧/٧).

(٤) يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ: ثقة. (تقريب التهذيب، ص ٥٩١).

(٥) الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: ثقة. (تقريب التهذيب، ص ٤٥١).

رَأَيْتُ عَائِشَةَ تَعُدُّ بِيَدِهَا تَقُولُ: «التَّحِيَّاتُ الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ الزَّكَايَاتُ اللَّهُ، السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»، قَالَ: ثُمَّ يَدْعُو لِنَفْسِهِ بِمَا بَدَأَ لَهُ^(١).

وروى الإمام مالك - بإسناد صحيح - في «الموطأ» قال: (عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَتَشَهَّدُ، فَيَقُولُ: «بِسْمِ اللَّهِ، التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ...»)^(٢).

قال الشيخ الألباني في كتابه «إرواء الغليل، ٢/٢٧»: (عن ابن عمر: «أنه كان يتشهد فيقول . . . السلام على النبي ورحمة الله وبركاته . . .»، أخرجه مالك في «الموطأ» .. وهذا سند صحيح ..

عن عائشة: «أنها كانت تعلمهم التشهد في الصلاة . . . السلام على النبي» .. بسندين صحيحين عنها . ولا شك أن عدول الصحابة رضي الله عنهم من لفظ الخطاب «عليك» إلى لفظ الغيبة «على النبي» إنما بتوقيف من النبي ﷺ؛ لأنه أمر تعبدية محض، لا مجال للرأي والاجتهاد فيه). انتهى

قلت: وقد ثبت - بإسناد صحيح - عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يأمر الناس بالاتباع وبنهاهم عن الابتداع.

وكذلك ثبت - بإسناد صحيح - عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: (كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ،

(١) المصنف (حديث رقم: ٢٩٩٣).

(٢) الموطأ (حديث رقم: ٢٠٤).

وَإِنْ رَأَاهَا النَّاسُ حَسَنَةً^(١).

والسؤال الآن:

من كان هذا حالهم وقولهم، هل يُتَصَوَّرُ أن يبتدعوا في التشهد - في الصلاة - لفظاً من عند أنفسهم، مخالفين بذلك لفظ رسول الله ﷺ؟! كل هذه القرائن تُرَجِّحُ كفة الاحتمال الأول.

القرينة الرابعة:

القرائن السابقة تُلقِي في القلب شعوراً قوياً بأن النبي ﷺ هو الذي أرشد هؤلاء الصحابة إلى جواز تغيير لفظ التشهد إلى «السلام على النبي» بعد وفاته ﷺ.

فتأتي القرينة الرابعة لتعمل على زيادة قوة هذا الشعور، ليزداد قوة فوق قوته، وإليك هذه القرينة:

قال الحافظ علاء الدين مغلطي في كتابه «شرح سنن ابن ماجه»: (ذكر المديني في كتاب «الترغيب والترهيب» عن سعد بن إسحاق بن كعب^(٢)، قال: «كانت الصحابة يقولون إذا سلموا على النبي ﷺ: السلام عليك أيها النبي. فقال النبي: هذا السلام علي وأنا حي، فإذا مت، فقولوا: السلام على النبي ورحمة الله وبركاته»^(٣)).

(١) قال الشيخ الألباني في «أحكام الجنائز»: (قال ابن عمر ﷺ: «كل بدعة ضلالة، وإن رآها الناس حسنة». رواه ابن بطة في «الإبانة عن أصول الديانة، ٢ / ١١٢ / ٢»، واللالكائي في «السنة، ١ / ٢١ / ١» موقوفاً بإسناد صحيح).

(٢) الذي في المطبوع: «سعد بن أبي إسحاق بن كعب»، والظاهر أن الصواب هو «سعد بن إسحاق بن كعب».

(٣) شرح سنن ابن ماجه للحافظ علاء الدين مغلطي (٥ / ١٥١٤).

قلت: الآن وصلنا إلى تلك الرواية التي تُصرح بأن قول الصحابة في التشهد: «السلام على النبي» إنما كان بتوجيه من النبي ﷺ؛ وليس ابتداعاً من عند أنفسهم. وهذه الرواية ذكرها الإمام الحافظ أبو موسى المديني^(١) في كتابه «الترغيب والترهيب».

وسعد بن إسحاق بن كعب من ثقات التابعين من أهل المدينة^(٢).

الخلاصة:

القرائن السابقة تُرجِّح كفة الميزان التي فيها أن هؤلاء الصحابة إنما قالوا في التشهد: «السلام على النبي» بتوجيه وإرشاد من النبي ﷺ، ولم يبتدعوا ذلك من عند أنفسهم.

وإذا افترضنا عدم وجود هذه القرائن، فيكفي أن الاحتمال قائم بكون ما فعله هؤلاء الصحابة كان بتوجيه وإرشاد من النبي ﷺ، ولم يبتدعوا ذلك من عند

(١) قال الإمام شمس الدين الذهبي في موسوعته التاريخية «سير أعلام النبلاء»، ١٥٢/٢١ - ١٥٧: «أبو موسى المدينيُّ مُحَمَّدُ بنُ عُمَرَ .. الإمام، العلامة، الحافظُ الكبير، الثقة، شيخُ المُحدِّثين .. صاحبُ التَّصَانِيفِ .. مَوْلَدُهُ فِي ذِي القَعْدَةِ، سَنَةِ إِحْدَى وَخَمْسِ مِائَةٍ .. سَمِعْتُ شَيْخَنَا العَلَّامَةَ أَبَا العَبَّاسِ بنِ عَبْدِ الحَلِيمِ يُثْنِي عَلَى حِفْظِ أَبِي مُوسَى، وَيَقْدِّمُهُ عَلَى الحَافِظِ ابْنِ عَسَاكِرَ، بِاعْتِبَارِ تَصَانِيفِهِ وَنَفْعِهَا .. كَانَ حَافِظَ المَشْرِقِ فِي زَمَانِهِ». انتهى

(٢) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تهذيب التهذيب»، ٤٠٤/٣: «سعد بن إسحاق بن كعب .. المدني .. من الأنصار .. قال ابن معين والنسائي والدارقطني: «ثقة» .. وقال ابن عبد البر: «ثقة، لا يُخْتَلَفُ فِيهِ».

أنفسهم.

وهذه الرواية التي ذكرها أبو موسى المديني في كتابه «الترغيب والترهيب»
توضح قيام هذا الاحتمال؛ بصرف النظر عن ثبوت صحة إسنادها أو عدمه.

ولا يمكن للغماري الاستدلال بفعل ابن مسعود على جواز الابتداع في الذُّكْر
المحدد - إلا بعد أن يُثَبِّتَ أن ذلك كان اجتهداً من ابن مسعود ﷺ وليس بتوجيه
وإرشاد من النبي ﷺ.

يجب على الغماري أولاً تجاوز هذه العقبة؛ وهي الجُزْمُ بنفي احتمال كَوْنِ ذلك
بإرشاد من النبي ﷺ؛ وإلا فالاحتمال قائم، ومع وجود الاحتمال يَسْقُطُ الاستدلال.

فإنه لا يستدل بشيء محتمل إلا إنسان ضعيف العقل، مريض الفكر.

ذَكَرَ كِبَارُ أَئِمَّةِ الشَّافِعِيَةِ أَنَّ الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ قَالَ: (وَقَائِعُ الْأَحْوَالِ إِذَا تَطَرَّقَ
إِلَيْهَا الْإِحْتِمَالُ، كَسَاهَا ثَوْبُ الْإِجْمَالِ، وَسَقَطَ بِهَا الْإِسْتِدْلَالُ) ^(١).

وقد نقلنا تصريحات كبار أهل العلم بأنه لا يصح الاستدلال عند تساوي
الاحتمالات (انظر كتابنا الأول «الرد على القرضاوي والجديع، ص ٥٣»: الباب
الأول/ القواعد الأصولية/ القاعدة الرابعة).

وقال الإمام ابن القيم: (إذا احتملت القصة هذا وهذا وهذا، لم يُجْزَمُ بوقوع أحد
الاحتمالات إلا بدليل) ^(٢).

(١) جاء في حاشيتي «قليوبي وعميرة، ٣/ ٢٥٩». وانظر: «نهاية المحتاج، ٧/ ٢٥٦».

(٢) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية (ص ٣٤١)، الناشر: مطبعة المدني - القاهرة، تحقيق: د.

وقال الإمام القرافي: (فَهَذِهِ الْمَسَائِلُ كُلُّهَا الْإِخْتِمَالَاتُ فِيهَا فِي نَفْسِ الدَّلِيلِ ، وَقَدْ تَقَارَبَتْ ، فَيَسْقُطُ الْإِسْتِدْلَالُ بِهَا)^(١).

وقال الإمام ابن القيم أيضا: (هذا محتمل وجوها.. ولا سبيل إلى الجزم بواحد من هذه الوجوه على التعيين .. فلا سبيل إلى ترك أحاديث النهي الصحيحة الصريحة المستفيضة بهذا المحتمل)^(٢).

قلت: كذلك لا يصح أن يستدل الغماري بهذا المحتمل ويترك صريح قوله ﷺ: «إياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة».

لا يصح أن يستدل الغماري بهذا المحتمل ويترك صريح قول ابن مسعود ﷺ الذي ينهى فيه الناس عن الابتداع ويأمرهم بالاتباع.

لا يصح أن يستدل الغماري بهذا المحتمل ويترك صريح قول ابن عمر ﷺ: (كُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَإِنْ رَأَاهَا النَّاسُ حَسَنَةً).

لا يفعل ذلك إلا ضعيف العقل، سقيم الفكر!

ثم:

أليس الغماري هو نفسه الذي قال في كتابه «حُسن التفهم والدرك، ص ١٣»: (القاعدة الأصولية أن ما دخله الاحتمال سقط به الاستدلال)!!؟

فلماذا أغمض الغماري عينيه هنا عن هذه القاعدة وربما وراء ظهره!!؟

محمد جهيل غازي .

(١) أنوار البروق في أنواء الفروق (٢/ ١٥٧)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨ هـ.

(٢) زاد المعاد (٢ / ٣٤٩)، زاد المعاد، تأليف: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: شعيب

وعبد القادر الأرناؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، ١٩٨٦ م.

أم أن الغماري - لضعف قدراته العقلية الاستدلالية - لا يُتَقَن تطبيق القواعد على المسائل الفرعية؟!

وقد يقول قائل: خَطَبَ عمر وعَلَّمهم التشهد بلفظ «السلام عليك» فهل هذا ينفي احتمال أن قول بعضهم: «السلام على النبي» كان بتوجيه من النبي ﷺ؟
والجواب: لا يمكن نفي هذا الاحتمال لمجرد أن خَطَبَ وعَلَّمهم التشهد بلفظ «السلام عليك».

لماذا؟

لأنه لا يستطيع أحد أن يزعم وجود ابن مسعود في هذه الخطبة، ولا أن يزعم أن بقية الموجودين في الخطبة كانوا يعلمون الرواية.

بل إن هناك احتمالاً أن الرسول ﷺ بيّن لهم ذلك لا على سبيل الوجوب، يعني بيّن لهم جواز تغيير الضمير بعد موته ﷺ، لذلك لم يُنكر أحدهم على الآخر، خاصة أنه قد رُوي عن بعضهم التشهد بالصيغتين؛ فيُروى عن صحابي التشهد بلفظ: «السلام على النبي»، ثم يُروى عن نفس هذا الصحابي التشهد بلفظ: «السلام عليك أيها النبي».

وبذلك يتضح لكم تهالك هذه الشبهات الواهية التي يثيرها الغماري، والمُتعلّق بها كالمُتعلّق ببيت العنكبوت، فيَخِرَّ صريعاً.

الكذبة السابعة

زَعَمَهُ أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه مَدَحَ الْبِدْعَةَ فِي الْعِبَادَاتِ «صَلَاةَ التَّرَاوِيحِ»

قال عبد الله الغمري في كتابه «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ٤٥»: (نبذة مما أحدثه الصحابة بعد العهد النبوي: عمر بن الخطاب رضي الله عنه أحدث الاجتماع في التراويح، فكانوا يصلونها جماعة في المسجد بإمامة أبي بن كعب رضي الله عنه، تنفيذا لأمره، وقال حين رآهم يصلون مجتمعين: «نعمت البدعة هذه، والتي ينامون عنها أفضل - يعني القيام من آخر الليل - والقصة في «صحيح البخاري»). انتهى كلامه قلت: هذا سوء فهم من الغمري، وجهل مُرَكَّب أصابه، فأخذ يتخبط خبط عشواء كما تَرَوْنَ!

تجدون ذلك في قوله: (عمر بن الخطاب رضي الله عنه أحدث الاجتماع في التراويح).

قلت: فالاجتماع في التراويح لم يُحدثه عمر رضي الله عنه، وإنما اقتدى فيه برسول الله ﷺ، فقد ثبت عنه ﷺ أنه صلى التراويح جماعة بأصحابه عدة ليال.

فقد ثبت في «صحيح البخاري»: (أن رسول الله ﷺ خَرَجَ ذَاتَ لَيْلَةٍ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ، فَصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ، فَصَلَّى رِجَالٌ بِصَلَاتِهِ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ فَتَحَدَّثُوا، فَاجْتَمَعَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ، فَصَلُّوا مَعَهُ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ فَتَحَدَّثُوا فَكَثُرَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ، فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الرَّابِعَةُ عَجَزَ الْمَسْجِدُ عَنْ أَهْلِهِ حَتَّى خَرَجَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ، فَلَمَّا قَضَى الْفَجْرَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ،

فَتَشْهَدُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَخَفَ عَلَيَّ مَكَانُكُمْ، لَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفَرِّضَ عَلَيْكُمْ؛ فَتَعْجِزُوا عَنْهَا»^(١).

وثبت في «صحيح مسلم» بلفظ: (فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الرَّابِعَةُ عَجَزَ الْمَسْجِدُ عَنْ أَهْلِهِ، فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَطَفِقَ رِجَالٌ مِنْهُمْ يَقُولُونَ: الصَّلَاةُ. فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى خَرَجَ لَصَلَاةِ الْفَجْرِ، فَلَمَّا قَضَى الْفَجْرَ، أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، ثُمَّ تَشْهَدُ، فَقَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَخَفَ عَلَيَّ شَأْنُكُمْ اللَّيْلَةَ، وَلَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفَرِّضَ عَلَيْكُمْ صَلَاةَ اللَّيْلِ، فَتَعْجِزُوا عَنْهَا»^(٢).

قلت: في رواية البخاري: (فَاجْتَمَعَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ، فَصَلَّوْا مَعَهُ) وفي رواية مسلم: (فَطَفِقَ رِجَالٌ مِنْهُمْ يَقُولُونَ: الصَّلَاةُ. فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ). هذا صريح في أنه ﷺ قد صَلَّى بهم جماعة ثلاث ليال.

وقوله: (فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الرَّابِعَةُ عَجَزَ الْمَسْجِدُ عَنْ أَهْلِهِ) دليل على أنهم جميعاً جاءوا للصلاة خلفه ﷺ.

فثبت بذلك أن الصلاة جماعة في التراويح ليس من اختراع عمر رضي الله عنه، وإنما هو سنة عن النبي ﷺ.

لكن الرسول ﷺ لم يواظب عليها؛ لأنه خشي أن تُفَرِّضَ عليهم، وقد زال هذا المانع بوفاة ﷺ، فقام عمر بالمواظبة عليها كما كان يحب ﷺ.

(١) صحيح البخاري (حديث رقم: ٨٨٢).

(٢) صحيح مسلم (حديث رقم: ٧٦١).

فكانت المواظبة عليها هي الشيء الجديد، فَصَحَّ تسميتها «بدعة» من هذه الجهة في لغة العرب.

وإليك بعض تصريحات كبار أهل العلم:

١ - الإمام ابن عبد البر (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ): قال في كتابه «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»: (قِيَامَ رَمَضَانَ سُنَّةٌ مِنْ سُنَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مَنْدُوبٌ إِلَيْهَا، مَرْغُوبٌ فِيهَا، وَلَمْ يَسُنَّ مِنْهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِذْ أَحْيَاهَا إِلَّا مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ، وَلَمْ يَمْنَعْ مِنَ الْمُوَظَّاتَةِ عَلَيْهِ إِلَّا خَشْيَةً أَنْ يُفَرَّضَ عَلَى أُمَّتِهِ، وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رءُوفًا رَحِيمًا ﷺ، فَلَمَّا عَلِمَ ذَلِكَ عُمَرُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلِمَ أَنَّ الْفَرَائِضَ لَا يُزَادُ فِيهَا وَلَا يُنْقَضُ مِنْهَا بَعْدَ مَوْتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أَقَامَهَا لِلنَّاسِ، وَأَحْيَاهَا، وَأَمَرَ بِهَا^(١)). انتهى

٢ - الإمام أبو الحسن ابن بطلال (المتوفى: ٤٤٩ هـ): قال في شرحه لـ «صحيح البخاري»: (قيام رمضان سنة؛ لأن عمر لم يسن منه إلا ما كان رسول الله يحبه، وقد أخبر عليه السلام بالعلة التي منعت من الخروج إليهم، وهي خشية أن يفترض عليهم، وكان بالمؤمنين رحيمًا، فلما أمن عمر أن يفترض عليهم في زمانه لانقطاع الوحي؛ أقام هذه السنة وأحياها)^(٢). انتهى

٣ - الإمام شهاب الدين أبو شامة (٥٩٩ - ٦٦٥ هـ): قال في كتابه «الباعث على إنكار البدع والحوادث»: (النبي ﷺ حَثَّ عَلَى قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَفَعَلَهُ ﷺ فِي

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٨/١٠٨-١٠٩).

(٢) شرح صحيح البخاري (٤/١٤٧).

المسجد، واقتدى فيه بعض الصحابة ليلة بعد أخرى، ثم ترك النبي ﷺ ذلك بأنه خشي أن يفرض عليهم، فلما قبض النبي ﷺ أَمِنَ ذلك، فاتفق الصحابة ﷺ على فعل قيام رمضان في المسجد جماعة؛ لِمَا فِيهِ مِنْ أَحْيَاءِ هَذَا الشَّعَارِ الَّذِي أَمَرَ بِهِ الشَّارِعُ، وَفَعَلَهُ، وَحَثَّ عَلَيْهِ، وَرَغَّبَ فِيهِ^(١). انتهى

٤ - الإمام ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ): قال في كتابه «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم»: (فأما صلاة التراويح فليست بدعة في الشريعة؛ بل هي سُنَّةٌ بقول رسول الله ﷺ وَفَعَلَهُ .. وَلَا صَلَاتُهَا جَمَاعَةٌ بِدْعَةٌ؛ بَلْ هِيَ سُنَّةٌ فِي الشَّرِيعَةِ، بَلْ قَدْ صَلَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَمَاعَةِ فِي أَوَّلِ شَهْرِ رَمَضَانَ لَيْلَتَيْنِ، بَلْ ثَلَاثًا، وَصَلَّاهَا أَيْضًا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ فِي جَمَاعَةٍ مَرَّاتٍ^(٢)). انتهى

وقال الإمام ابن تيمية أَيْضًا فِي كِتَابِهِ هَذَا: (قول عمر: «نعمت البدعة هذه» .. نقول: أكثر ما في هذا تَسْمِيَةٌ عَمَرُ تِلْكَ: «بدعة» مع حُسْنِهَا، وَهَذِهِ تَسْمِيَةٌ لُغَوِيَّةٌ، لَا تَسْمِيَةٌ شَرْعِيَّةٌ، وَذَلِكَ أَنَّ «البدعة» فِي اللُّغَةِ تَعُمُّ كُلَّ مَا فُعِلَ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ مِثَالٍ سَابِقٍ^(٣)). انتهى

٥ - تقي الدين السبكي (٦٨٣ - ٧٥٦هـ): قال في كتابه «إشراق المصابيح في صلاة التراويح»: (قال الحلبي: «دَلَّتْ صَلَاتُهُ - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - بِهِمْ جَمَاعَةٌ عَلَى أَنَّ الْقِيَامَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ يَتَأَكَّدُ حَتَّى يَدَانِي الْفَرَائِضُ» ..

فُسُنَّةُ التَّرَاوِيحِ ثَابِتَةٌ بِهَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثَ لَيَالٍ أَوْ أَكْثَرَ وَجَمَعَ النَّاسُ

(١) الباعث على إنكار البدع والحوادث (ص ٢٣).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (ص ٢٧٥).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (ص ٢٧٦).

لها. ولو لم تكن مطلوبة لكانت بدعة مذمومة، كما في الرغائب ليلة نصف شعبان وأول جمعة من رجب، فكان يجب إنكارها، وبطلانه معلوم بالضرورة^(١). انتهى

٦ - الإمام أبو إسحاق الشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ): قال في كتابه «الاعتصام»: (قِيَامُ الْإِمَامِ بِالنَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ فِي رَمَضَانَ سُنَّةٌ عَمَلٌ بِهَا صَاحِبُ السُّنَّةِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّمَا تَرَكَهَا خَوْفًا مِنَ الْإِفْتِرَاضِ، فَلَمَّا انْقَضَى زَمَنُ الْوَحْيِ زَالَتِ الْعِلَّةُ، فَعَادَ الْعَمَلُ بِهَا إِلَى نِصَابِهِ)^(٢). انتهى

وقال أيضًا: (فَقَدْ قَالَ: «نِعِمَّتِ الْبِدْعَةُ هَذِهِ»، فَأُطْلِقَ عَلَيْهَا لَفْظَ الْبِدْعَةِ كَمَا تَرَى؛ نَظَرًا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - إِلَى اعْتِبَارِ الدَّوَامِ، وَإِنْ كَانَ شَهْرًا فِي السُّنَّةِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِيمَنْ قَبْلَهُ عَمَلًا دَائِمًا)^(٣). انتهى

٧ - الإمام الحافظ ابن كثير (٧٠٠ - ٧٧٤هـ): قال في تفسيره: (الْبِدْعَةُ عَلَى قِسْمَيْنِ: تَارَةٌ تَكُونُ بِدْعَةً شَرْعِيَّةً، كَقَوْلِهِ: «فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ». وَتَارَةٌ تَكُونُ بِدْعَةً لُغَوِيَّةً، كَقَوْلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؓ عَنْ جَمْعِهِ إِيَّاهُمْ عَلَى صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ وَاسْتِمْرَارِهِمْ: «نِعِمَّتِ الْبِدْعَةُ هَذِهِ»)^(٤). انتهى

(١) إشراق المصابيح في صلاة التراويح - مطبوع ضمن (فتاوى السبكي، ١ / ١٦٠ - ١٦٤)،

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى / ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

(٢) الاعتصام (١/ ٢٩٢).

(٣) الاعتصام (١/ ٣٢٢).

(٤) تفسير ابن كثير (١/ ١٦٢).

٩ - الحافظ زين الدين ابن رجب (٧٣٦ - ٧٩٥هـ): قال في كتابه «جامع العلوم والحكم»: (قوله: «وإياكم ومحدثات الأمور، فإنَّ كُلَّ بدعة ضلالة» تحذيرٌ للأمة من اتباع الأمور المحدثّة المبتدعة .. فَقَوْلُهُ ﷺ: «كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» مِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ، لَا يَخْرُجُ عَنْهُ شَيْءٌ، وَهُوَ أَضَلُّ عَظِيمٌ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ ..
وَأَمَّا مَا وَقَعَ فِي كَلَامِ السَّلَفِ مِنْ اسْتِحْسَانِ بَعْضِ الْبِدَعِ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْبِدَعِ اللَّغَوِيَّةِ لَا الشَّرْعِيَّةِ^(١)). انتهى

٩ - ابن حجر الهيتمي (٩٠٩ - ٩٧٤هـ): قال: (وقول عمر ﷺ في التَّراويح: «نعمت البدعة هي» أَرَادَ الْبِدْعَةَ اللَّغَوِيَّةَ، وَهُوَ مَا فُعِلَ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩] وَلَيْسَتْ بِدْعَةً شَرْعًا؛ فَإِنَّ الْبِدْعَةَ الشَّرْعِيَّةَ ضَلَالَةٌ كَمَا قَالَ ﷺ^(٢)). انتهى

١٠ - أحمد بن سالم النفراوي (١٠٤٤-١١٢٦هـ): قال في كتابه «الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني»: (مَا وَرَدَ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ ﷺ: «نِعْمَتْ الْبِدْعَةُ هَذِهِ» مُرَادُهُ أَنَّ الْمُدَاوِمَةَ عَلَيْهَا مَعَ الْإِمَامِ فِي الْمَسْجِدِ شِبْهُ بِالْبِدْعَةِ؛ لَا أَنَّ الصَّلَاةَ نَفْسَهَا بِدْعَةٌ؛ لِمَا عَرَفْتُ مِنْ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى صَلَاتَهَا فِي جَمَاعَةٍ^(٣)). انتهى

١١ - ابن عابدين (١١٩٨ - ١٢٥٢هـ): قال في كتابه «رد المحتار على الدر المختار»: (ذَكَرَ فِي «الِاخْتِيَارِ» أَنَّ أَبَا يُوسُفَ سَأَلَ أَبَا حَنِيفَةَ عَنْهَا وَمَا فَعَلَهُ عُمَرُ،

(١) جامع العلوم والحكم (ص ٢٦٦).

(٢) الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي (ص ٢٨١).

(٣) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (٢/ ٢٧٢).

فَقَالَ: التَّرَاوِيحُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَلَمْ يَتَخَرَّجْهُ عُمَرُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ مُبْتَدِعًا؛
وَلَمْ يَأْمُرْ بِهِ إِلَّا عَنْ أَصْلِ لَدَيْهِ وَعَهْدٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١). انتهى

قلتُ: وبذلك يتضح لكم قُبْحُ جهل الغماري، ويتضح لكم تَهَالُكُ هذه
الشبهات الواهية التي يثيرها الغماري، والمُتَعَلِّقُ بها كالمُتَعَلِّقِ بِبَيْتِ العنكبوت،
فَيَخِرُّ صَرِيْعًا.

(١) رد المحتار على الدر المختار (٢/٤٣).

الكذبة الثامنة

زعمه أن ابن عمر رضي الله عنهما مدح البدعة في العبادات « صلاة الضحى »

قال عبد الله الغماري في كتابه « إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ٥٦: (صلاة الضحى، كان ابن عمر يعتقد أنها بدعة ويستحسنها.

روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن الحكم بن الأعرج عن الأعرج قال: سألت ابن عمر عن صلاة الضحى؟ فقال: بدعة، ونعمت البدعة.

وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن سالم عن أبيه قال: لقد قتل عثمان، وما أحد يسبحها، وما أحدث الناس شيئاً أحب إلي منها). انتهى كلامه

قلتُ: نذكر جوابين لبيان تهافت كلام الغماري وتهالك استدلاله هذا الذي هو أضعف من بيت العنكبوت:

الجواب الأول: بيان أن ابن عمر يرى أن البدع الشرعية كلها ضلالة.

الجواب الثاني: بيان أن قول ابن عمر رضي الله عنهما: «نعمت البدعة» إنما أراد به معنى البدعة في اللغة؛ وليس في الشرع.

وإليكم تفصيل ذلك:

الجواب الأول: بيان أن ابن عمر يرى أن البدع الشرعية كلها ضلالة:

نذكر ثلاثة آثار صحيحة لابن عمر رضي الله عنه توضح ذلك:

الأثر الأول:

ثَبَّتَ - بإسناد صحيح - عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: (كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَإِنْ رَأَاهَا النَّاسُ حَسَنَةً) ^(١).

انظر بيان صحة الإسناد تفصيلاً في كتابنا هذا (ص ٥١١).

الأثر الثاني:

ثَبَّتَ - بإسناد حسن - في «سنن أبي داود»، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: (كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ، فَتَوَبَّ رَجُلٌ فِي الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ، قَالَ: «اُخْرُجْ بِنَا، فَإِنَّ هَذِهِ بِدْعَةٌ»).

انظر بيان حسن الإسناد تفصيلاً في كتابنا هذا (ص ٥١٣).

الأثر الثالث:

رواه الحاكم - بإسناد صحيح - في «المستدرک علی الصحیحین» عَنْ نَافِعٍ: (أَنَّ رَجُلًا عَطَسَ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَأَنَا أَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَلَكِنْ لَيْسَ هَكَذَا، عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا عَطَسَ أَحَدُنَا أَنْ يَقُولَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ»).

(١) قال الشيخ الألباني في «أحكام الجنائز»: (قال ابن عمر رضي الله عنه ما: «كل بدعة ضلالة، وإن

رأها الناس حسنة». رواه ابن بطة في «الإبانة عن أصول الديانة»، ٢ / ١١٢ / ٢، واللالكائي

في «السنة»، ١ / ٢١ / ١ موقوفا بإسناد صحيح).

انظر بيان صحة الإسناد تفصيلاً في كتابنا هذا (ص ٥١٤).

فهذه الروايات تؤكد شدة متابعة ابن عمر رضي الله عنهما لسنة النبي ﷺ، وشدة إنكاره على يبتدع في الشرع، وأنه يرى أن كل بدعة في الشرع ضلالة.

والسؤال الآن:

لماذا أغمض الغماري عينيه عن هذه الروايات الصحيحة عن ابن عمر؟! أم أنه ينظر بعين عوراء؟!!

لماذا أخفى الغماري هذه الروايات الصحيحة عن القراء؟!!

الجواب الثاني: بيان أن قول ابن عمر رضي الله عنهما: «نعمت البدعة» إنما أراد به معنى

البدعة في اللغة؛ وليس في الشرع؛

إنما أراد ابن عمر رضي الله عنهما هنا نفس المعنى الذي أراده أبوه عمر بن الخطاب رضي الله عنهما حين قال عن صلاة التراويح: «نعمت البدعة» وكان عمر يعلم أن النبي ﷺ قد صلى بهم صلاة التراويح عدة ليال في رمضان.

فعمرو رضي الله عنه يعلم أن صلاة التراويح من سنة النبي ﷺ، لكن النبي ﷺ لم يداوم عليها، فكان دوام الصحابة عليها شيء جديد بعد وفاته ﷺ، فيسمى في لغة العرب: «بدعة» فهو أراد المعنى اللغوي، وليس المعنى الشرعي.

كذلك الذي يظهر هو أن ابن عمر رضي الله عنهما يعلم أن صلاة الضحى مشروعة بسنة النبي ﷺ، لكنه كان يظن أن النبي ﷺ لم يصلها، لذلك فإن أول من قام بتطبيق هذه السنة النبوية يصح أن يطلق على فعله في لغة العرب: «بدعة» فهو أراد المعنى

اللغوي، وليس المعنى الشرعي.

وإليك بعض الأحاديث في فضل صلاة الضحى:

١ - ثبت في «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: (أَوْصَانِي خَلِيلِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِثَلَاثٍ: بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَكْعَتَيِ الضُّحَى، وَأَنْ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ أَرْقُدَ).^(١)

٢ - ثبت في «صحيح مسلم» عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: (أَوْصَانِي حَبِيبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِثَلَاثٍ لَنْ أَدْعُهُنَّ مَا عِشْتُ: بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَصَلَاةِ الضُّحَى، وَبِأَنْ لَا أَنَامَ حَتَّى أُوتِرَ).^(٢)

٣ - ثبت في «صحيح مسلم»^(٣) عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: (يُضْبَحُ عَلَى كُلِّ سُلَامَى مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ؛ فَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ .. وَيُجْزَى مِنْ ذَلِكَ رَكْعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا مِنَ الضُّحَى).^(٤)

(١) صحيح البخاري (حديث رقم: ١٨٨٠)، صحيح مسلم (حديث رقم: ٧٢١).

(٢) صحيح مسلم (حديث رقم: ٧٢٢).

(٣) صحيح مسلم (حديث رقم: ٧٢٠).

(٤) وقد روي عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فضل صلاة الضحى من طريق ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لكن من طرق في إسنادهما من تكلم فيه أئمة الحديث، منها ما رواه الإمام البيهقي في «السنن الكبرى» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: (لَقِيتُ أَبَا ذَرٍّ، فَقُلْتُ: يَا عَمَّ، أَقْبِسْنِي خَيْرًا. فَقَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا سَأَلْتَنِي، فَقَالَ: «إِنْ صَلَّيْتَ الضُّحَى رَكْعَتَيْنِ لَمْ تُكْتَبْ مِنَ الْغَافِلِينَ ..» الحديث.

الطريق الثاني: في «مسند البزار»: (عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي ذَرٍّ: يَا عَمَّاهُ أَوْصِنِي. قَالَ:

٤ - في «سنن أبي داود» عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن أبي أمامة، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ مُتَطَهِّرًا إِلَى صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ فَأَجْرُهُ كَأَجْرِ الْحَاجِّ الْمُحْرِمِ، وَمَنْ خَرَجَ إِلَى تَسْبِيحِ الضُّحَى لَا يَنْصِبُهُ إِلَّا إِيَّاهُ فَأَجْرُهُ كَأَجْرِ الْمُعْتَمِرِ..»^(١) الحديث.

قال الشيخ الألباني في «صحيح أبي داود»: (إسناده حسن)^(٢).

قلت: فهناك الكثير من الأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ في فضل صلاة الضحى وأنها من السنة؛ ومنها تلك الأحاديث التي رواها: أبو هريرة، وأبو

سألتني كما سألت رسول الله ﷺ، فقال: «إِنْ صَلَّيْتَ الضُّحَى رَكَعَتَيْنِ لَمْ تُكْتَبْ مِنَ الْغَافِلِينَ..»^(٣) الحديث.

قلت: ولسنا في حاجة إلى هذه الروايات؛ لأنه يكفينا اشتهار الأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ في فضل صلاة الضحى؛ والتي رواها عنه: أبو هريرة، وأبو الدرداء، وأبو ذر

(١) سنن أبي داود (حديث رقم: ٥٥٨).

(٢) قال الشيخ الألباني مُعَلِّقًا على هذا الحديث: (وهذا إسناده حسن، رجاله كلهم ثقات؛ إلا أن في

القاسم هذا - وهو ابن عبد الرحمن الشامي الدمشقي - اختلافًا، وقد وثقه ابن معين والعجلي ويعقوب بن سفيان والترمذي - وصحح له - وغيرهم.. ولئن صح أن في حديثه منابر من رواية الثقات عنه؛ فينبغي اجتنابها إذا تبين ذلك؛ وإلا فالرجل في نفسه ثقة، ولا يسقط ذلك الاحتجاج به، ولا حديثه عن مرتبة الحسن. ولذلك قال الحافظ في ترجمته من «التقريب»:

«صدوق» فلم يلتفت إلى مَنْ جَرَّحَهُ، ولم يعتدَّ به. انتهى

الدرداء، وأبو ذر رضي الله عنه، أضيف إلى هذه الأحاديث رواية أبي أمامة رضي الله عنه.

لكن ابن عمر رضي الله عنه كان يظن أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يُصلِّها بنفسه، فقد ثبت أن الذي يعلمه ابن عمر رضي الله عنه هو أن هذا التوجيه النبوي وهذه السُّنة القولية لم توضع موضع التطبيق العملي في الواقع إلا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم.

ثبت في «صحيح البخاري» عَنْ مُوَرِّقٍ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَتُصَلِّي الضُّحَى؟ قَالَ: لَا.

قُلْتُ: فَعُمَرُ؟ قَالَ: لَا.

قُلْتُ: فَأَبُو بَكْرٍ؟ قَالَ: لَا.

قُلْتُ: فَالنَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم؟ قَالَ: لَا إِخَالَهُ^(١).

قال لحافظ ابن حجر في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: (قوله: «لَا إِخَالَهُ» .. أَي: لَا أَظُنُّهُ)^(٢). انتهى

قلت: فصارت صلاة الضحى - في نظر ابن عمر رضي الله عنه - سُنَّة قولية لكنها لم توضع موضع التطبيق لأول مرة إلا بعد وفاته رضي الله عنه، فصار العامل بهذه السُّنة - في لسان العرب - قد ابتدع، لأنه فعل شيئاً جديداً لم يفعله الذين سبقوه، وهو التطوع في وقت الضحى عملاً بإرشاده صلى الله عليه وسلم.

(١) صحيح البخاري (حديث رقم: ١١٢١).

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٢/٣).

الكذبة التاسعة

زعمه أن عثمان رضي الله عنه ابتدع في العبادات «الأذان الثاني للجمعة»

قال عبد الله الغماري في كتابه «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ٤٧»: (عثمان بن عفان رضي الله عنه زاد الأذان يوم الجمعة في السوق لَمَّا كَثُرَ الناس، ففي «صحيح البخاري» عن السائب بن يزيد، قال: كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر، على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فلما كان عثمان رضي الله عنه وكَثُرَ الناس، زاد النداء الثالث على الزوراء، وهي دار في سوق المدينة). انتهى كلامه قلت: وهذا ناتج آخر من نتائج ضعف قدرات الغماري العقلية الاستدلالية، فالغماري قد نقل التصريح بأن عثمان بن عفان رضي الله عنه إنما أمر بالأذان قبل موعد الجمعة بسبب أن الناس واجهوا مشكلة؛ وهي كثرتهم مع ابتعادهم عن المسجد؛ مما أدى إلى مفسدة عظيمة وهي عدم إدراكهم لخطبة الجمعة وصلاتها.

بل قد تعرّض عثمان رضي الله عنه لهذه المشكلة في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقد ثبت في «صحيح مسلم» عن أبي هريرة، قال: (بَيْنَمَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِذْ دَخَلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، فَعَرَّضَ بِهِ عُمَرُ، فَقَالَ: مَا بَالُ رِجَالٍ يَتَأَخَّرُونَ بَعْدَ النَّدَاءِ! فَقَالَ عُثْمَانُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا زِدْتُ حِينَ سَمِعْتُ النَّدَاءَ أَنْ تَوَضَّأْتُ ثُمَّ أَقْبَلْتُ..)^(١).

(١) صحيح مسلم (حديث رقم: ٨٤٥).

فهذه مشكلة لم تكن في زمن النبي ﷺ، أي أن الواقع اختلف عن واقع النبي ﷺ،
فبالتالي عليهم أن يسلكوا - في ضوء الشرع - مسلكًا جديدًا يتناسب مع الواقع
الجديد؛ لمواجهة هذه المشكلة الكبيرة.

قال الحافظ ابن حجر في كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: (في
روايته عند الطبراني: .. «فَأَذَّنَ بِالزُّورَاءِ قَبْلَ خُرُوجِهِ؛ لِيَعْلَمَ النَّاسُ أَنَّ الْجُمُعَةَ قَدْ
حَضَرْتُ» .. وَتَبَيَّنَ بِمَا مَضَى أَنَّ عُثْمَانَ أَخَذَهُ لِإِعْلَامِ النَّاسِ بِدُخُولِ وَقْتِ
الصَّلَاةِ)^(١). انتهى

وقال الحافظ زين الدين ابن رجب في كتابه «جامع العلوم والحكم»: (أذان
الجمعة الأول زاده عثمان لحاجة الناس إليه)^(٢). انتهى

وقال الحافظ ابن رجب أيضًا في كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»:
(وروى الزهري عن ابن المسيب معنى حديثه عن السائب بن يزيد، غير أنه قال:
«فلما كان عثمان كثر الناس، فزاد الأذان الأول، وأراد أن يتهيا الناس للجمعة» ..

ونقل حرب عن إسحاق بن راهويه: أن الأذان الأول للجمعة مُخَدَّث،
أخذه عثمان، رأى أنه لا يسمعه إلا أن يزيد في المؤذنين، ليعلم الأبعدين ذلك .. لأن
على الخلفاء النظر في مثل ذلك للناس .

وهذا يُفهم منه أن ذلك راجع إلى رأي الإمام، فإن احتاج إليه لكثرة الناس

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢/٣٩٤).

(٢) جامع العلوم والحكم (ص ٢٦٧).

فعله، وإلا فلا حاجة إليه^(١). انتهى

وقال الإمام أبو إسحاق الشاطبي في كتابه «الاعتصام»: (أذان الزوراء وُضِعَ هنالك على أصله من الإعلام بوقت الصلاة، وجعله بذلك الموضع لأنه لم يكن يُسْمَع إذا وُضِعَ بالمسجد كما كان في زمان من قبله، فصارت كائنة أخرى لم تكن فيما تَقَدَّمَ، فاجتهد لها كسائر مسائل الاجتهاد)^(٢). انتهى

وقال الإمام ابن بطال في شرحه لـ «صحيح البخاري»: (ذكر مالك وغيره أن عثمان إنما فعل ذلك ليُذْرِكَ الناس الصلاة؛ لأنهم كانوا يأتون بعد الصلاة)^(٣). انتهى

قلتُ: فعثمان ﷺ لم يأمر بهذا الأذان في السوق لمجرد رغبته في زيادة التعبدات لزيادة القرب من الله تعالى وزيادة الثواب، وإنما أمر بذلك لمواجهة مشكلة واقعية أدَّتْ إلى مَفْسَدة عظيمة.

وهذه المشكلة لم تكن في زمن الرسول ﷺ، لكن عثمان بن عفان تَصَرَّفَ في ضوء الشرع، فقد ثبت في «صحيح مسلم» عن ابنِ مَسْعُودٍ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ - أَوْ قَالَ: نِدَاءُ بِلَالٍ - مِنْ سُحُورِهِ، فَإِنَّهُ يُؤَذِّنُ .. لِيَرْجَعَ قَائِمَكُمْ وَيُوقِظَ نَائِمَكُمْ»^(٤) الحديث.

وقال الإمام الحافظ ابن حبان في كتابه المشهور بـ «صحيح ابن حبان»: (فَكَانَ

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٨/ ٢٢٠-٢٢١).

(٢) الاعتصام (١٧/٢).

(٣) شرح صحيح البخاري (٢/ ٥٥٥).

(٤) صحيح مسلم (حديث رقم: ١٠٩٣).

بِلَالٍ يُؤَذِّنُ بِاللَّيْلِ لَيَالِي مَعْلُومَةٍ، لِيُنَبِّهَ النَّائِمَ، وَيَرْجِعَ الْقَائِمَ، لَا لِصَلَاةِ الْفَجْرِ، وَيُؤَذِّنُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ فِي تِلْكَ اللَّيَالِي بَعْدَ انْفِجَارِ الصُّبْحِ؛ لِصَلَاةِ الْعَدَاةِ^(١). انتهى

وقال الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين في «فتاوى نور على الدرب»: (فإن قال قائل: هذه السنة مخالفة لسنة الرسول ﷺ؛ لأن الجمعة كانت موجودة في عهد الرسول ﷺ وليس لها إلا أذان واحد؛ فيكون هذا الأذان الأول زائداً على السنة.

فيقال: إن السبب الذي من أجله سنَّ عثمان رضي الله عنه هذا الأذان - لم يكن موجوداً في عهد النبي ﷺ؛ لأن المدينة كانت في عهد النبي ﷺ صغيرة، فازدادت وازداد الناس، واحتاج الناس إلى أن يُنبهوا قبل حلول الأذان الثاني.. فإن لها أصلاً في السنة النبوية أيضاً؛ ففي الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال: «إن بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم».

فكان بلالٌ يؤذن بليل قبل الفجر، وقد بين رسول الله ﷺ أنه كان يؤذن ليوظ النائمين ويرجع القائمين، فكان هذا أذاناً لحث الناس على الإقبال على سحورهم، فيكون حث الناس على الإقبال إلى صلاة الجمعة أوكد وأؤكد، ولكن لما لم يكن سببه موجوداً في عهد الرسول ﷺ وعهد الخلفيتين الراشدين أبي بكر وعمر، ولم يوجد إلا في عهد عثمان - صار سبب المشروع قائماً في عهد عثمان رضي الله عنه^(٢). انتهى كلام الشيخ ابن عثيمين.

(١) صحيح ابن حبان (حديث رقم: ٣٤٧٤).

(٢) منشورة على موقع الشيخ: www.ibnothaimeen.com/all/noor/article_٢٨٢٢.shtml

قلتُ: فالغماري يعلم أن الواقع في زمن عمر ؓ يختلف عن الواقع في زمنه ﷺ، فلو سلك عمر نفس مسلك النبي ﷺ فسيقع المسلمون في حرج شديد، فكان لا بد من أن يسلك - في ضوء الشرع - مسلكًا يتناسب مع هذا الواقع الجديد.

لكن في المسائل التي فيها يتطابق واقعنا مع واقع الرسول: لماذا يريد الغماري منا أن نخالف المسلك الذي سلكه الرسول ﷺ؟!؟

لماذا يريد منا الغماري أن نخترع عبادات تركها الرسول ﷺ؟!؟

لماذا يريد منا الغماري أن نزيد عبارات في العبادات - كالتشهد والأذان وغيرها - وقد تركها الرسول ﷺ؟!؟

إن هذا يخالف مخالفة صريحة قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

ويخالف قوله ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد».

وكذلك قوله ﷺ: «عليكم بسنتي .. وإياكم ومحدثات الأمور ..» الحديث.

إن هذا استدلال سقيم من الغماري يدل على ضعف قدراته العقلية الاستدلالية!!

اللهم إلا إذا كان أصمه هواه وأعماه؛ فيكون - والعياذ بالله - ممن قال الله تعالى فيهم: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ٢٣].

يقول الإمام ابن تيمية في كتابه «اقتضاء الصراط»: (والاحتجاج بمثل هذه

الحجج .. ليس طريقة أهل العلم، لكن لكثرة الجهالة قد يستند إلى مثلها خلق كثير من الناس ..

وأما إظهار الاعتماد على ما ليس هو المعتمد في القول والعمل، فنوع من النفاق في العلم والجدل والكلام والعمل^(١). انتهى

(١) اقتضاء الصراط (ص ٢٧٢).

الكذبة العاشرة

زعمه أن الصحابة أباحوا الابتداء في العبادات «جمع القرآن»

قال عبد الله الغماري في كتابه «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ٤٥-٤٦»: (عمر هو الذي أشار على أبي بكر ﷺ بجمع القرآن في صحف، حين كثر القتل بين الصحابة في وقعة اليمامة، فتوقف أبو بكر، وقال: كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال عمر: هو والله خير، فلم يزل عمر يراجع حتى شرح الله صدره له، وبعث إلى زيد بن ثابت فكلفه بتتبع القرآن وجمعه، قال زيد: فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال، ما كان أثقل عليّ مما كلفني به من جمع القرآن. قال زيد: كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال: هو والله خير. فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. والقصة مبسوبة في «صحيح البخاري».

وقول أبي بكر وعمر: هو والله خير، يؤيد ما مر في المقدمة من أن النبي ﷺ لم يفعل جميع المندوبات. أو جميع ما هو خير، وجمع القرآن كان واجباً على المسلمين مع أنه بدعة، ليحفظ من الضياع، فألهم الله عمر التفكير في عمل هذه البدعة الواجبة، لما فيها من خير كبير للإسلام والمسلمين). انتهى كلامه

قلت: هذا استدلال فاسد، يدل على ضعف عقل الغماري، بل هو دليل على أن التّرك سنة كما سبق بيانه في كتابنا هذا (ص ١٧١).

واستدلال الغماري فاسد؛ لأن الرسول ﷺ لم يفعل هذا الفعل - وهو جمع القرآن في كتاب واحد - إلا لوجود مانع قوي يمنعه من ذلك في عَهْدِهِ ﷺ؛ وهو استمرار نزول الآيات ونسخها على مدار سنوات طويلة، ولم تكن كل سورة تنزل مرة واحدة كلها، بل سورة الأحقاف - على سبيل المثال - نزلت حين كان الرسول ﷺ في مكة، ثم نزلت الآية العاشرة منها في المدينة بعد الهجرة.

وكانت هناك آيات تنزل ثم ينسخ الله تعالى تلاوتها بعد ذلك، فلا تُكتب في المصحف - بعد نسخها - ولا يُصلى بها، ولا يُتعبد بتلاوتها (انظر تفصيل ذلك في كتابنا هذا: الباب الرابع).

وكانت السورة قد تنزل غير مكتملة الآيات كسورة الأحقاف مثلاً، ثم تنزل بعدها سُورَ أخرى، ثم ينزل الوحي بآية ويأمر بوضعها في مكان محدد في سورة الأحقاف التي سبق نزول بعض آياتها، ويتضح ذلك بالمثال التالي:

صَرَّحَ عامة علماء التفسير بأن سورة الأحقاف مَكِّيَّة؛ يعني نزلت في مكة قبل الهجرة إلى المدينة.

وقد ثبت بسند صحيح^(١) - في «مسند أحمد» و«صحيح ابن حبان» وغيرهما -

(١) مسند أحمد (٦/٢٥، حديث رقم: ٢٤٠٣٠)، صحيح ابن حبان (١٦/١١٩، حديث رقم: ٧١٦٢) واللفظ لابن حبان: (عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكِ الْأَشْجَعِيِّ، قَالَ: انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ حَتَّى دَخَلْنَا كَنِيسَةَ الْيَهُودِ بِالْمَدِينَةِ يَوْمَ عِيدِهِمْ، وَكَرَّهُوا دُخُولَنَا عَلَيْهِمْ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ، أَزُورِي ائْتَنِي عَشْرَ رَجُلًا يَشْهَدُونَ أَنِّي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، يُحِبُّهُ اللَّهُ عَنْ كُلِّ يَهُودِيٍّ تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ الْغَضَبِ الَّذِي غَضِبَ عَلَيْهِ».

أن الآية العاشرة من سورة الأحقاف قد نزلت في عبد الله بن سلام الذي أسلم بالمدينة بعد هجرة الرسول ﷺ إلى المدينة.

وبذلك تكون سورة الأحقاف قد نزلت في مكة باستثناء الآية العاشرة، ثم لم

قَالَ: فَأَمْسِكُوا، وَمَا أَجَابَهُ مِنْهُمْ أَحَدٌ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِمْ، فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ، فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ، فَقَالَ: «أَبَيْتُمْ، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَنَا الْخَاشِرُ، وَأَنَا الْعَاقِبُ، وَأَنَا الْمُقَفِّي، آمَنْتُمْ أَوْ كَذَبْتُمْ».

ثُمَّ انصَرَفَ وَأَنَا مَعَهُ، حَتَّى دَنَا أَنْ يَخْرُجَ، فَإِذَا رَجُلٌ مِنْ خَلْفِنَا يَقُولُ: «كَيْفَا أَنْتَ يَا مُحَمَّدُ». قَالَ: فَقَالَ ذَلِكَ الرَّجُلُ: «أَيُّ رَجُلٍ تَعْلَمُونِي فِيكُمْ يَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ؟» قَالُوا: «مَا نَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ فِيْنَا رَجُلٌ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَلَا أَفْقَهُ مِنْكَ، وَلَا مِنْ أَبِيكَ مِنْ قَبْلِكَ، وَلَا مِنْ جَدِّكَ قَبْلَ أَبِيكَ». قَالَ: «فَإِنِّي أَشْهَدُ لَهُ بِاللَّهِ أَنَّهُ نَبِيُّ اللَّهِ الَّذِي يَحْدُوثُهُ فِي التَّوْرَةِ». قَالُوا: «كَذَبْتَ». ثُمَّ رَدُّوا عَلَيْهِ، وَقَالُوا لَهُ سَرًّا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَبْتُمْ، لَنْ يُقْبَلَ قَوْلُكُمْ، أَمَّا أَنَا، فَتُشَوِّنَ عَلَيْهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا أَتَيْتُمْ، وَأَمَّا إِذَا آمَنَ كَذَبْتُمُوهُ، وَقُلْتُمْ مَا قُلْتُمْ، فَلَنْ يُقْبَلَ قَوْلُكُمْ».

قَالَ: فَخَرَجْنَا وَنَحْنُ ثَلَاثَةٌ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ﴾ «فصلت: ٥٢» الآية).

قال الشيخ الألباني في كتابه «التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، ١٠/٢٣٨: (إسناده صحيح، وصححه الحاكم والذهبي والسيوطي في «الدر المنثور»).

وقال الإمام الطبري في تفسيره: (الأنخبار قد وردت عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ بأن ذلك غني به عبد الله بن سلام، وعليه أكثر أهل التأويل، وهم كانوا أعلم بمعاني القرآن، والسبب الذي فيه نزل، وما أريد به).

تنزل الآية العاشرة إلا بعد هجرة الرسول ﷺ إلى المدينة.

وفي ذلك يقول الإمام السيوطي في تفسيره «الدر المنثور»: (أَخْرَجَ عبد بن حميد وابن المنذر عن محمد بن سيرين قال: كانوا يرون أن هذه الآية نزلت في عبد الله بن سلام ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ﴾ «الأحقاف: ١٠». قال: والسورة مكية، والآية مدنية.

قال: وكانت الآية تنزل فيؤمر النبي ﷺ أن يضعها بين آيتي كذا وكذا في سورة كذا، يرون أن هذه منهن^(١).

وقال الإمام القرطبي في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن»: (يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ نَزَلَتْ بِالْمَدِينَةِ وَتُوضَعَ فِي سُورَةِ مَكِّيَّةٍ ، فَإِنَّ الْآيَةَ كَانَتْ تَنْزِلُ فَيَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ: «ضَعُوهَا فِي سُورَةِ كَذَا»)^(٢).

مثل هذا يمنع إمكانية جمع القرآن كله في كتاب واحد مُرتَّب؛ لأنه قد يُرتَّب اليوم، ثم تنزل آيات في اليوم التالي في غير هذا الترتيب، وقد تُنسخ تلاوة آيات من الترتيب السابق.

فلا يمكن جمع القرآن كله في كتاب واحد مُرتَّب إلا بعد استقرار التنزيل واكتماله، ولم يحدث هذا الاستقرار والاكتمال إلا بانتهاء عَهْدِهِ ﷺ.

فهناك مانع يمنع من فعل هذا في حياته ﷺ؛ لكن الرسول ﷺ أرشدهم إلى ذلك

(١) الدر المنثور (٧/٤٣٩)، الناشر: دار الفكر - بيروت - ١٩٩٣ م.

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٦/١٨٨).

حين كان يأمرهم بكتابة الآيات المنزلة.

فقد ثبت في «صحيح البخاري» عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: (لَمَّا تَرَكْتُ ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿وَالْجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ «النساء: ٩٥» قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ادْعُ لِي زَيْدًا وَلِيَجِئَ بِاللَّوْحِ وَالذَّوَاةِ وَالْكِتَفِ ... ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ ..^(١) الحديث.

فهذا هو الذي فَعَلَهُ الصَّحَابَةُ بعد وفاته ﷺ، وهو الكتابة كما أمرهم ﷺ، فوضعوا الآية في ترتيبها كما أمرهم ﷺ، ولم يكتبوا الآية التي نُسِخَتْ تلاوتها كما أمرهم ﷺ.

ثم:

قول أبي بكر وزيد رضي الله عنهما: «كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟!» فهذا دليل على أن ما تركه ﷺ فَإِنَّ السُّنَّةَ أَنْ تتركه نحن أيضاً، لكن تبين لهما أن الرسول ﷺ تَرَكَ ذَلِكَ لوجود مانع يمنعه من الفعل، وقد زال المانع بوفاته ﷺ.

فالتَّركُ - في هذه الحالة - لم يَكُنْ سُنَّةً، وإنما كان لوجود مانع يمنع من الفعل.

وقد تبين لنا أن التَّركَ الذي يكون سُنَّةً هو الذي يتوفر فيه شرطان: وجود المقتضي في عهده ﷺ، وانتفاء المانع (انظر تفصيل ذلك في كتابنا هذا، ص ١٤٣).

وفي ذلك يقول الإمام ابن تيمية في كتابه «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم»: (وهكذا جمع القرآن، فإن المانع من جمعه على عهد رسول الله ﷺ

(١) صحيح البخاري (٣/ ٣٣٩) (حديث رقم: ٤٩٩٠)، الناشر: المكتبة السلفية - القاهرة، تحقيق:

محب الدين الخطيب ومحمد عبد الباقي، الطبعة: الأولى / ١٤٠٠ هـ.

كان أن الوحي كان لا يزال ينزل، فيغير الله ما يشاء ويحكم ما يريد، فلو جمع في مصحف واحد لتعسر أو تعذر تغييره كل وقت، فلما استقر القرآن بموته ﷺ واستقرت الشريعة بموته ﷺ أمِن الناس من زيادة القرآن ونقصه، وأمِنوا من زيادة الإيجاب والتحريم، والمقتضي للعمل قائم بسُنَّته ﷺ، فعمل المسلمون بمقتضى سُنَّته، وذلك العمل من سُنَّته .. وصار هذا كَنَفِي عمر ﷺ ليهود خيبر ونصارى نجران ونحوهما من أرض العرب، فإن النبي ﷺ عَهِدَ بذلك في مَرَضِهِ فقال: «أَخْرِجُوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب»، وإنما لم ينفذه أبو بكر ﷺ لاشتغاله عنه بقتال أهل الرِّدَّة وبشروعه في قتال فارس والروم، وكذلك عُمَرُ لم يمكنه فِعْلُهُ في أول الأمر؛ لاشتغاله بقتال فارس والروم، فلما تَمَكَّنَ مِنْ ذَلِكَ فَعَلَ ما أَمَرَ به النبي ﷺ^(١). انتهى

وقال الإمام ابن تيمية - أيضًا - في «مجموع الفتاوى»: (وَالْتَرَكُ الرَّائِبُ سُنَّةً، كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ الرَّائِبَ سُنَّةً، بِخِلَافِ مَا كَانَ تَرْكُهُ لِعَدَمِ مُقْتَضِيٍّ أَوْ فَوَاتٍ شَرْطٍ أَوْ وُجُودٍ مَانِعٍ وَحَدَثَ بَعْدَهُ مِنْ الْمُقْتَضِيَّاتِ وَالشُّرُوطِ وَزَوَالِ الْمَانِعِ مَا دَلَّتِ الشَّرِيعَةُ عَلَى فِعْلِهِ حِينَئِذٍ، كَجَمْعِ الْقُرْآنِ فِي الْمُصْحَفِ وَجَمْعِ النَّاسِ فِي التَّرَاوِيحِ .. وَإِنَّمَا تَرَكَهُ ﷺ لِفَوَاتٍ شَرْطِهِ أَوْ وُجُودٍ مَانِعٍ. فَأَمَّا مَا تَرَكَهُ مِنْ جِنْسِ الْعِبَادَاتِ - مَعَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَشْرُوعًا لَفَعَلَهُ أَوْ أَذِنَ فِيهِ - .. فَيَجِبُ الْقَطْعُ بِأَنَّ فِعْلَهُ بِدَعَا وَضَلَالَةٍ^(٢)). انتهى

قلت: قوله: «مَعَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَشْرُوعًا لَفَعَلَهُ أَوْ أَذِنَ فِيهِ» يقصد أن هذا الفعل

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (ص ٢٧٧).

(٢) مجموع الفتاوى (١٧٢ / ٢٦).

الذي تركه ﷺ ليس مشروعاً، لأنه لو كان مشروعاً لفعله النبي ﷺ، أو أعطى الإذن للمسلمين ليفعلوه.

ولماذا نقول: لو كان مشروعاً لفعله النبي ﷺ؟

الجواب: لأنه لا يوجد مانع يمنع الرسول ﷺ من فعله، وخاصة أن الدافع إلى فعله موجود؛ وهو الرغبة في التقرب إلى الله تعالى بالنوافل، عملاً بما ثبت في «صحيح البخاري» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ قَالَ: «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ .. وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ ..»)(^١) الحديث.

الكذبة الحادية عشرة

زعمه أن ابن عمر رضي الله عنهما ابتدع التسمية في التشهد

قال عبد الله الغمري في كتابه «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ٥٠»: (عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - زاد التسمية في أول التشهد، ولم تصح زيادتها عن النبي ﷺ). روى الطحاوي عن ابن جريج قال: بسم الله التحيات لله والصلوات لله والزكيات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين...). انتهى كلامه

قلت: هذا فيه تدليس خبيث، وخيانة للأمانة العلمية، وضعف قدراته العقلية الاستدلالية، وبيان ذلك في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: بيان تدليسات الغمري الخبيثة وخيانتة الأمانة العلمية.

المطلب الثاني: ذكر الروايات الصحيحة عن ابن عمر رضي الله عنهما الصريحة في أنه كان شديد الاتباع للنبي ﷺ، وينهى عن الابتداع في العبادات.

المطلب الثالث: ذكر الأحاديث المروية في أن النبي ﷺ ذكر التسمية في أول التشهد.

وإليك تفصيل ذلك:

المطلب الأول: بيان تدليسات الغماري الخبيثة وفقدانه الأمانة العلمية:

قلتُ: إن كلام الغماري هذا فيه تدليس خبيث؛ لأن كلامه يجعل القارئ يتوهم عدم وجود أي حديث عن النبي ﷺ فيه التسمية في أول التشهد، وكأن الغماري يريد أن يُوقع في نفس القارئ انعدام احتمال أن ابن عمر رضي الله عنهما فعل ذلك اقتداءً بالنبي ﷺ، فلا يتبقى إلا الجزم بأن ابن عمر رضي الله عنهما ابتدع في العبادة!! ولكن هيهات هيهات.

فهذا وهمٌ كاذبٌ وخِطة فاشلة؛ فقد صَنَّفَ الإمام جلال الدين السيوطي رسالة بعنوان: «حُسن التعهد في أحاديث التسمية في التشهد» جمع فيها الأحاديث التي رُوِيَتْ عن النبي ﷺ وفيها أنه ﷺ ذَكَرَ التسمية في أول التشهد.

وأحد هذه الأحاديث موجود في أحد كُتُب السُّنة المشهورة، وهو كتاب «السُّنن الكبرى» للإمام أبي بكر البيهقي.

ولكن قبل تفصيل ذلك نسأل سؤاليين:

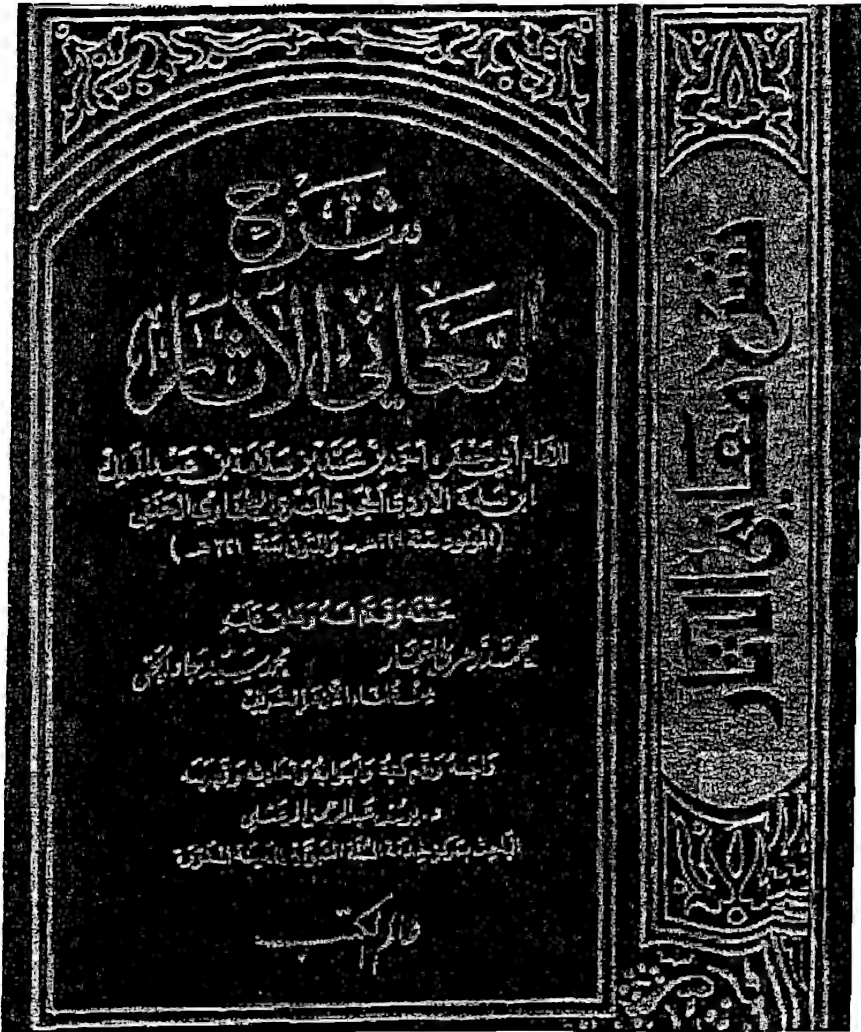
السؤال الأول:

إذا كان الغماري ينقل من كتاب الطحاوي، فلماذا أَخْفَى الغماري عن القراء قول الإمام الطحاوي في كتابه «شرح معاني الآثار»: (قَدْ أَجْمَعُوا أَنَّهُ لَيْسَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَشَهَّدَ بِمَا شَاءَ مِنَ التَّشْهِيدِ غَيْرَ مَا رُوِيَ مِنْ ذَلِكَ) ^(١)!!؟

لماذا أَخْفَى الغماري هذا الإجماع على أنه ليس للمسلم أن يبتدع في العبادات التي

شرعها رب الغالين!!؟

وإليك صفحات مُصَوَّرة من كتاب الإمام الطحاوي:



جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لدار

الطبعة الأولى

منقحة ومروّمة ومفهرسة

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

قال كوفي الجماعة الثانية فيمكن من قول أحدكم ، التحيات الطيبات ، الصلوات ط ، السلام أو قال : سلام منكم سعيد ، عليك أيها النبي ورحمة الله ، السلام علينا ومن رآه الله السالمين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً نبيه ورسوله .

١٦٧٧ - حدثنا ابن مزيار قال : ثنا عثمان ، قال : ثنا جهم بن قز ، ثنا قتادة قال : ثنا أيوب بن سنان ، بوس بن جبير بن أبي عمير عن ابن عبد الله بن أبي عمير ، قال : قال أبو موسى الأشعري أن رسول الله ﷺ قال : صلوا علينا صلواتنا ، وعلينا صلواتنا ، قال : قال كوفي الجماعة فيمكن من قول أحدكم ، التحيات الطيبات الصلوات ط ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، والسلام علينا وعلى عباد الله السالمين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأن (١) محمداً عبده ورسوله .

١٦٧٨ - وحدثنا في ذلك أيضاً عبد الله بن الزبير فروى عنه ، عن أنس بن مالك في ذلك ما أنه حدثنا محمد بن جندب أبو مرة قال : ثنا سعيد بن أبي مسهر ، قال : أنا ابن جهم ، قال حدثني أنس بن مالك ، قال : قال رسول الله ﷺ : صلوا علينا صلواتنا ، وعلينا صلواتنا ، قال : قال كوفي الجماعة فيمكن من قول أحدكم ، التحيات الطيبات الصلوات ط ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، والسلام علينا وعلى عباد الله السالمين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأن (١) محمداً عبده ورسوله ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، وأشهد أن الله لا إله إلا هو ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، والسلام علينا وعلى عباد الله السالمين ، اللهم اغفر لي ذنوبي .

فشكل هؤلاء يدورون عن النبي ﷺ في التشهد ما ذكرنا عنهم وشأن ما يروون عن محمد بن أبي عمير ، والله أعلم به ، وقد تفرقت بذلك عن النبي ﷺ الروايات ، فلم ينقلها عن النبي ، ولا يثبت خلافها ولا الأخذ بشيئها ولا الزيادة على شيء من فيها إلا أن في حديث ابن عباس رضي الله عنهما حرفاً يزيد على غيره وهو المأثور .

فقال لا تفرق : هو أولى من حديث غيره ، وإنما كان له زاد عليه ، والوالد أولى من المأثور .

وقال آخرون : بل حديث ابن مسعود رضي الله عنه وأبي موسى وابن عباس رضي الله عنهم الذي رواه عنه جهم وابن جهم (٢) أولى لاستقامته وطريقه واتصاله على ذلك ، لأن باب الزبير لا يكافي الأعمش ، ولا مسعود ، ولا مشقة ولا أصحابهم ممن روى حديث ابن مسعود رضي الله عنه ولا يكاد يفتاد في حديث أبي موسى ولا يكافي إلا بشر في حديث ابن عمر ، ولا وجوب الأخذ بما زاد ، وإن كان قوتهم ، لوجب الأخذ بما زاد عن ابن عباس ، على الحديث عن أبي الزبير ، فإنه قد قال في التشهد أيضاً بسم الله ، ووجوب الأخذ بما زاد أبو أسلم عن عبد الله بن الزبير ، فإنه قد قال في التشهد أيضاً : بسم الله ، وذلك أيضاً على ما نقلنا من الحديث عن ابن مسعود رضي الله عنهما .

فما كانت هذه الزيادة غير مشهورة لأنه لم يرد على البيت مثله ، لم يثبت زيادة ابن أبي الزبير في حديث ابن عباس رضي الله عنهما على خلافه من أبي داود لأن ابن جهم رواه عن خلفاء ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وموقوفاً

درواه أبو الزبير عن سعيد بن جبير ، وطائفة عن ابن عباس رضي الله عنهم مرفوعة ، ولم يثبت هذه الأحاديث كلها وتكافأت في أساسها فكان حديث عبد الله أولها ، لأنهم قد أجمعوا أنه ليس للرجل أن يتشهد بما شاء من التشهد غير ما روى من ذلك .

(١) وفي نسخة « وأشهد » . (٢) انظر معجم الظناني وجمع الزوائد . (٣) وفي نسخة « يابا » .

وهذه صورة مكبرة من العبارة المقصودة:

ورواه أبو الزبير عن سعيد بن جبير ، وطائفة عن ابن عباس رضي الله عنهم مرفوعة ، ولو ثبتت هذه الأحاديث كلها وتكافأت في أساسها لكان حديث عبد الله أولها ، لأنهم قد أجمعوا أنه ليس للرجل أن يتشهد بما شاء من التشهد غير ما روى من ذلك .

السؤال الثاني:

لماذا أخفى الغماري عن القراء الآثار الصحيحة الثابتة عن ابن عمر رضي الله عنهما الصريحة في أنه كان شديد الاتباع للنبي ﷺ، وينهى عن الابتداع في العبادات؟!؟

لماذا أخفى الغماري هذه الروايات الصحيحة الصريحة التي تؤكد أن ابن عمر إذا فعل شيئاً في عبادة، فإنه لا يفعله إلا بإرشاد من رسول الله ﷺ؛ سواء صرح بذلك أو لم يصرح؟!؟

هذه الروايات الصحيحة عن ابن عمر رضي الله عنهما نذكرها في المطلب التالي.

المطلب الثاني: ذكر الروايات الصحيحة عن ابن عمر رضي الله عنهما انصريحة في أنه كان شديد الاتباع للنبي ﷺ، وينهى عن الابتداع في العبادات:

ونذكر ثلاثة آثار صحيحة لابن عمر رضي الله عنهما توضح ذلك:

الأثر الأول:

تَبَيَّنَ - بإسناد صحيح ^(١) - في «المدخل إلى السنن الكبرى» ^(٢) للإمام البيهقي، قال: (أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ الْفَقِيهُ وَأَبُو سَعِيدٍ بْنُ أَبِي عَمْرٍو ^(٣))، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ

(١) قال الشيخ الألباني في «أحكام الجنائز»: (قال ابن عمر رضي الله عنه ما: «كل بدعة ضلالة، وإن رآها الناس حسنة»). رواه ابن بطة في «الإبانة عن أصول الديانة»، ٢ / ١١٢ / ٢، واللالكائي في «السنة»، ١ / ٢١ / ١ موقوفا بإسناد صحيح).

(٢) المدخل إلى السنن الكبرى (ص ١٨٠).

(٣) قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء»، ١٧ / ٣٥٠: (الثَّقَّةُ، الْمُأْمُونُ، أَبُو سَعِيدٍ .. ابْنُ أَبِي عَمْرٍو).

الْأَصَمُّ^(١)، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ الْمُنَادِي^(٢)، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ^(٣)، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ الْغَزَّازِ^(٤)، عَنْ نَافِعٍ^(٥)، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَإِنْ رَأَاهَا النَّاسُ حَسَنَةً».

الأثر الثاني:

ثَبَّتَ - بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ - فِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»، قَالَ الْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ^(٦)، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ^(٧)، حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الْقَتَاتُ^(٨))

(١) قَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي كِتَابِهِ «تَذَكُّرَةُ الْخَفَاطِ، ٣/ ٨٦٠»: (الْأَصَمُ الْإِمَامُ الْمُفِيدُ الثَّقَةُ .. أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ).

(٢) قَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي كِتَابِهِ «سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، ١٢/ ٥٥٥»: (ابْنُ الْمُتَادِي أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ الْبَغْدَادِيُّ، الْإِمَامُ، الْمُحَدِّثُ، الثَّقَةُ، شَيْخُ وَفِيهِ).

(٣) قَالَ الْإِمَامُ الْخَفَاطُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ، ص ٢٦٣»: (شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ .. ثَقَّة).

(٤) قَالَ الْإِمَامُ الْخَفَاطُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ، ص ٥٧٣»: (هِشَامُ بْنُ الْغَزَّازِ .. ثَقَّة).

(٥) قَالَ الْخَفَاطُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ، ص ٥٥٩»: (نَافِعُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ؛ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، ثَقَّة، ثَبَّتَ، فُقِيهِ مَشْهُور).

(٦) قَالَ الْخَفَاطُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ، ص ٥٠٤»: (مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْعَبْدِيُّ الْبَصْرِيُّ ثَقَّة).

(٧) قَالَ الْخَفَاطُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ، ص ٢٤٤»: (سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ مَسْرُوقٍ الثَّوْرِيُّ .. ثَقَّة حَافِظٌ فُقِيهِ عَابِدٌ إِمَامٌ حُجَّة).

قُلْتُ: وَقَدْ صَرَّحَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ بِالتَّحْدِيثِ.

(٨) قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: (رَوَى إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي يَحْيَى الْقَتَاتِ أَحَادِيثَ مُنَاكِيرَ جَدًّا كَثِيرَةً وَأَمَّا حَدِيثُ سُفْيَانَ عَنْهُ فَمُقَارَبٌ). الضَّعْفَاءُ الْكَبِيرُ لِلْعَقِيلِيِّ (٢/ ٣٣٠).

عَنْ مُجَاهِدٍ^(١)، قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ، فَتَوَبَّ^(٢) رَجُلٌ فِي الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ، قَالَ:

وقال الإمام يعقوب بن سفيان الفسوي (المتوفى: ٢٧٧هـ) في كتابه «المعرفة والتاريخ، ١٨٩/٣» في أبي يحيى القتات: (لا بأس به) ..

وقال الإمام أبو بكر البزار (المتوفى: ٢٩٢هـ) في «مسند البزار، ١١/١٦٩»: (وَأَبُو يَحْيَى فَلَا نَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا، قَدْ رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ كُوفِيٌّ مَعْرُوفٌ). انتهى

قلت: وضعفه آخرون، لكن يتضح من كلام الإمام أحمد بن حنبل أنه وجد أحاديث سفيان الثوري عن أبي يحيى القتات مستقيمة؛ فيُحكم على حديث سفيان الثوري عنه بالقبول.

لذلك قال الشيخ الألباني في كتابه «إرواء الغليل، رقم: ٢٣٦» في هذه الرواية: (وهذا إسناد حسن؛ رجاله كلهم ثقات غير أبي يحيى القتات؛ ففيه ضعف؛ لكن قال أحمد في رواية الأثرم عنه: «روى إسرائيل عن أبي يحيى القتات أحاديث مناكير جدا كثيرة، وأما حديث سفيان عنه فمقارب»، ففيه إشارة إلى أن حديثه من رواية سفيان - وهو الثوري - حسن لا بأس. قال عبد الحق الأشبيلي في «كتاب التهجد، ق ٦٥/١» في قول البخاري في أبي ظلال: «مقارب الحديث»: «يريد أن حديثه يقرب من حديث الثقات، أي: لا بأس به». انتهى

(١) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص ٥٢٠»: (مجاهد بن جبر .. ثقة إمام في التفسير وفي العلم).

(٢) قال الإمام الترمذي (١/ ٣٨٠-٣٨١) في كتابه المشهور بـ «سنن الترمذي»،: (وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَفْسِيرِ «التَّوْبِ»، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: «التَّوْبُ» أَنْ يَقُولَ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» .. وَقَالَ إِسْحَاقُ فِي «التَّوْبِ»: «.. هُوَ شَيْءٌ أَحَدَثَهُ النَّاسُ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَدَّانَ الْمُؤَذِّنُ فَاسْتَبَطَا الْقَوْمَ، قَالَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ». وَهَذَا الَّذِي قَالَ إِسْحَاقُ هُوَ «التَّوْبُ» الَّذِي كَرِهَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ،

«أَخْرِجْ بِنَا؛ فَإِنَّ هَذِهِ بَدْعَةٌ»^(١).

الأثر الثالث:

رواه الحاكم - بإسناد صحيح - في «المستدرک علی الصحیحین»، قال: (أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَالَوَيْهِ^(٢)، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ^(٣)، حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْحَارِثِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَيْبِيُّ^(٤)، قَالَا: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ الرَّبِيعِ^(٥)، حَدَّثَنَا

وَالَّذِي أَخَذْتُوهُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ ..

وَرُوي عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: «دَخَلْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ مَسْجِدًا وَقَدْ أُذِّنَ فِيهِ، وَنَحْنُ نُرِيدُ أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِ، فَتَوَلَّى الْمُؤَذِّنُ، فَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَقَالَ: أَخْرِجْ بِنَا مِنْ عِنْدِ هَذَا الْمُتَبَدِّعِ. وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ». وَإِنَّمَا كَرِهَ عَبْدُ اللَّهِ التَّوْبِيعَ الَّذِي أَخَذَهُ النَّاسُ بَعْدَهُ. انتهى

(١) سنن أبي داود (١/١٤٨).

(٢) قال الحاكم في كتابه «معرفة علوم الحديث، ص ١١٩-١٢٠» في أحد الأحاديث: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَالَوَيْهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ .. هَذَا حَدِيثٌ رَوَاهُ أَئِمَّةٌ ثِقَاتٌ).

وقال الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد، ١/٢٨٢»: (محمد بن أحمد بن بالويه .. حدثنا عنه أبو بكر البرقاني، وسألته عنه، فقال: ثقة).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص ٥٥٤»: (موسى بن هارون بن عبد الله .. ثقة).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص ٥١٢»: (محمد بن يحيى بن أبي حزم .. القطعي .. صدوق). وقال الإمام الذهبي في «الكاشف، ٢/٢٢٩»: (محمد بن يحيى .. ثقة).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص ٢١٩»: (زياد بن الربيع .. ثقة).

الْحَضْرَمِيُّ بْنُ لَاحِقٍ^(١)، عَنْ نَافِعٍ^(٢)، أَنَّ رَجُلًا عَطَسَ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ». فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَأَنَا أَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَلَكِنْ لَيْسَ هَكَذَا، عَلِمْنَا رَسُولَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا عَطَسَ أَحَدُنَا أَنْ يَقُولَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ»^(٣).

الخلاصة:

هذه الروايات الصحيحة عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تدل دلالة قوية على أنه كان شديد الإتيان لسنة النبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لا يحيد عنها، يقول ما قاله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ويترك ما تركه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومن قال ما لم يقله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أو فعل ما لم يفعله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في العبادات فإن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يرى هذا مبتدعاً يستحق الذم، ويُنكر عليه.

فمتى قال ابن عمر شيئاً أو فعل شيئاً في العبادات - عَلِمْنَا أَنَّهُ مُتَّبِعٌ لِرَسُولِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأنه عنده - في ذلك - سنة منقولة له عن النبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أو أنه تلقاها من النبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دون واسطة بينهما.

وذكر ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للتسمية في التشهد لا يمكن للغماري الاستدلال به على جواز الابتداع في الذكر المحدد؛ إلا بعد أن يُثبت أن ما فعله ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان اجتهاداً من عند نفسه؛ وليس بتوجيه وإرشاد من النبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب»، ص ١٧١: (حضر مي بن لاحق .. لا بأس به).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»، ص ٥٥٩: (نافع أبو عبد الله المدني مولى ابن

عمر: ثقة، ثبت، فقيه، مشهور).

(٣) المستدرک علی الصحیحین (٤/ ٢٩٥).

يجب على الغماري أولاً تجاوز هذه العقبة؛ وهي الجزم بنفي احتمال كون ذلك بإرشاد من النبي ﷺ؛ وإلا فلاحتمال قائم، ومع وجود الاحتمال يسقط الاستدلال. فإنه لا يستدل بشيء محتمل إلا إنسان ضعيف العقل، مريض الفكر.

ثم:

أليس الغماري هو نفسه الذي قال في كتابه «حُسن التفهم، ص ١٣»: (القاعدة الأصولية أن ما دخله الاحتمال سقط به الاستدلال)!!؟

فلماذا أغمض الغماري عينيه هنا عن هذه القاعدة ورماها وراء ظهره!!؟
أم أن الغماري - لضعف قدراته العقلية الاستدلالية - لا يُتقن تطبيق القواعد على المسائل الفرعية؟!؟

المطلب الثالث: ذكر الأحاديث المروية في أن النبي ﷺ ذكر التسمية في أول

التشهد:

لا بد من التأكيد على نقطة مهمة جداً؛ وهي أن هدفنا ليس إثبات صحة هذه الأحاديث المروية عن النبي ﷺ، وإنما هدفنا - فقط - إثبات وجود احتمال صحة هذه الأحاديث، وبالتالي تقوية احتمال أن ابن عمر رضيه الله عنه، إنما ذكر التسمية في التشهد اقتداءً بالنبي ﷺ.

والقاعدة تقول: مع وجود الاحتمال يسقط الاستدلال، فيكون استدلال الغماري فاسداً؛ لأنه استدلال مبني على مجرد احتمال.

نذكر من هذه الأحاديث ما يلي:

الحديث الأول:

الحديث موجود في أحد كُتُب السُّنة المشهورة، وهو كتاب «السُّنن الكبرى» للإمام أبي بكر البيهقي.

قال الإمام البيهقي في كتابه «السُّنن الكبرى»: (فَأَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ الْفَقِيه، أَنبَأَنَا أَبُو حَامِدٍ بْنُ بِلَالٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَزْهَرِ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بن أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ:

كَانَ يَقُولُ فِي التَّشَهُدِ فِي الصَّلَاةِ - فِي وَسْطِهَا وَفِي آخِرِهَا - قَوْلًا وَاحِدًا: «بِسْمِ اللَّهِ، التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ، الرَّكِيَّاتُ لِلَّهِ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ»، وَيَعُدُّ لَنَا بِيَدِهِ عَدَدَ الْعَرَبِ»^(١). الحديث

وإليكُم بيان أحوال رجال إسناده هذا الحديث:

١ - أَبُو طَاهِرٍ الْفَقِيه: إمام أصحاب الحديث ومسندهم ومفتيهم^(٢).

(١) السُّنن الكبرى (حديث رقم: ٢٦٥٦).

(٢) قال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء، ١٧/ ٢٧٧-٢٧٨»: (الْفَقِيه، الْعَلَامَةُ، الْقُدْوَةُ، شَيْخُ خُرَّاسَانَ، أَبُو طَاهِرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ .. وُلِدَ أَبُو طَاهِرٍ سَنَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ .. كَانَ إِمَامًا فِي الْمَذْهَبِ، مُتَّبِعًا فِي عِلْمِ الشُّرُوطِ، لَهُ فِيهِ مُصَنَّفٌ، بَصِيرًا بِالْعَرَبِيَّةِ، كَبِيرَ الشَّأْنِ، وَكَانَ إِمَامًا أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَمُسْنِدُهُمْ وَمُفْتِيَهُمْ .. قَالَ عَبْدُ الْغَافِرِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: أَكْمَلُ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِ سِنِينَ، وَلَوْلَا مَا اخْتَصَّ بِهِ مِنَ الْإِقْتَارِ وَحِرْفَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ لَمَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ أَحَدٌ). انتهى

٢ - أَبُو حَامِدٍ بْنُ بِلَالٍ: ثقة^(١).

٣ - أَبُو الْأَزْهَرِ: وثقه جمع من كبار أئمة الحديث^(٢).

٤ - يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: ثقة^(٣).

٥ - إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: ثقة حجة^(٤).

٦ - ابْنُ إِسْحَاقَ: صدوق^(٥)، يُخْتَجُّ بروايته إذا صرح بالسماع، وقد صرح في

(١) قال الإمام أبو يعلى الخليلي في كتابه «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»: (أبو حامد أحمد بن محمد بن يحيى بن بلال .. ثقة مأمون).

وقال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء، ١٥/٢٨٤»: (الشَّيْخُ، الْمُسْنِدُ، الصَّدُوقُ، أَبُو حَامِدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى بْنِ بِلَالٍ .. وُلِدَ فِي حَدِّ سَنَةِ أَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ .. وَاشْتَهَرَ، وَانْتَهَى إِلَيْهِ عِلْمُ الْإِسْنَادِ. قَالَ الْخَلِيلِيُّ: ثِقَّةٌ مَأْمُونٌ مَشْهُورٌ، سَمِعَ مِنْهُ الْكِبَارُ). انتهى

(٢) قال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء، ١٢/٣٦٤»: (أَحْمَدُ بْنُ الْأَزْهَرِ بْنُ مَنِيعٍ .. الْإِمَامُ، الْحَافِظُ، النَّبْتُ، أَبُو الْأَزْهَرِ الْعَبْدِيُّ، النَّيْسَابُورِيُّ، مُحَدِّثُ خُرَاسَانَ فِي زَمَانِهِ .. هُوَ ثِقَّةٌ بِلَا تَرَدُّدٍ). انتهى

(٣) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص ٦٠٧»: (يعقوب بن إبراهيم بن سعد .. ثقة فاضل). انتهى

(٤) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص ٨٩»: (إبراهيم بن سعد .. ثقة حجة).

(٥) قال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «الكاشف، ٢/١٥٦»: (محمد بن إسحاق بن يسار .. كان صدوقاً، من بحور العلم، وله غرائب في سعة ما روى تستنكر .. وحديثه حسن، وقد صححه جماعة).

روایتنا هذه؛ حيث قال: (حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ).

٧ - عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ: ثقة^(١).

٨ - الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: ثقة^(٢)، وعائشة عَمَّتُهُ، فهو ابن أخيها.

وقال الإمام جلال الدين السيوطي في رسالته «حُسن التعهد في أحاديث التسمية في التشهد»: (روى البيهقي بِسَنَدٍ حَسَنٍ عن عائشة، قالت: «كان يقول في التشهد في الصلاة في وسطها، وفي آخرها قولاً واحداً: بِسْمِ اللَّهِ، التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ، الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ» الحديث)^(٣). انتهى كلام السيوطي.

الخلاصة:

هذا الإسناد - بمفرده - حَسَنٌ، يُحْتَجُّ به، لكن حين ننظر إلى الطُّرُق الأخرى فحُكْمُنَا سيعتمد على تقرير حال ابن إسحاق؛ وهو الإمام محمد بن إسحاق صاحب كتاب «السيرة النبوية»، فقد اختلف أئمة الحديث في الحُكْم على رواياته.

وقال الحافظ ابن حبان في كتابه «الثقات»، ٣٨٣/٧: (محمد بن إسحاق .. فأما إذا بَيَّن السماع فيما يرويه، فهو ثَبَتٌ يُحْتَجُّ بروايته).

(١) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»، ص ٣٤٨: (عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق .. ثقة جليل).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»، ص ٤٥١: (القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق .. ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة).

(٣) حُسن التعهد في أحاديث التسمية في التشهد - مخطوط بالمكتبة الأزهرية.

وفي ذلك يقول الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «الكاشف»: (محمد بن إسحاق بن يسار .. حديثه حسن، وقد صحَّحه جماعة)^(١). انتهى

ومن هؤلاء الأئمة الذين صحَّحوا حديث ابن إسحاق: الإمام علي بن المديني؛
إمام علم علل الحديث.

وقال الإمام الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء»: (قَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا: كَيْفَ حَدِيثُ ابْنِ إِسْحَاقَ عِنْدَكَ، صَحِيحٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، حَدِيثُهُ عِنْدِي صَحِيحٌ)^(٢).

وقال الإمام الحافظ ابن حبان في كتابه «الثقات»: (محمد بن إسحاق بن يسار .. كان شعبة وسفيان يقولان: محمد بن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث، ومن أحسن الناس سياقا للأخبار وأحسنهم حفظا لِمَثُونِهَا .. إِذَا بَيَّنَّ السَّامِعُ فِيمَا يَرْوِيهِ، فَهُوَ ثَبَتٌ، يُسْتَحْتَجُّ بِرَوَايَتِهِ)^(٣).

حديثنا هذا إسناده هكذا:

قال ابن إسحاق: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ، مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

لكن جاء من طريق آخر هكذا:

(١) الكاشف (٢/١٥٦).

(٢) سير أعلام النبلاء (٦/٤٩٨).

(٣) الثقات (٧/٣٨٠).

في «موطأ مالك»: عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها كانت تقول إذا تشهدت: «التَّحِيَّاتُ الطَّيِّبَاتُ..»^(١).

فابن إسحاق رواه مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وفيه التسمية في التشهد، لكن رواه غيره موقوفاً على عائشة من قولها هي، ودون التسمية.

فَمَنْ لَا يَثِقُ فِي حِفْظِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ - كَالْإِمَامِ الْبَيْهَقِيِّ - لَنْ يَقْبَلَ رَوَايَتَهُ الَّتِي فِيهَا زِيَادَةٌ عَلَى الرِّوَايَاتِ الْآخَرَى.

وَمَنْ يَثِقُ فِي حِفْظِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ يُمْكِنُهُ قَبُولُ حَدِيثِهِ وَزِيَادَتِهِ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ مِنْ إِمَامٍ ثِقَةٍ حَافِظٍ.

فَمَا مَوْقِفُ الْعَقْلِ هُنَا؟

لَا يَخْتَلِفُ اثْنَانِ عَاقِلَانِ فِي أَنَّ الْعَقْلَ يَحْكُمُ بِإِمْكَانِيَّةِ أَنْ تَكُونَ عَائِشَةُ رَوَتْ الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرَّةً، وَتَلَفَظَتْ هِيَ بِالتَّشْهَدِ أَمَامَ ابْنِ أَخِيهَا [الْقَاسِمِ] مَرَّةً أُخْرَى.

فَيُرْوَاهُ الْقَاسِمُ إِلَى ابْنِهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: مَرَّةً مَرْفُوعاً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَمَرَّةً أُخْرَى مَوْقُوفاً مِنْ قَوْلِ عَائِشَةَ.

ثُمَّ يُرْوَاهُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: مَرَّةً مَرْفُوعاً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَمِعَهُ مِنْهُ ابْنُ إِسْحَاقَ، وَمَرَّةً

(١) موطأ مالك (١/٩١، رقم: ٢٠٥)، وكذلك جاء في «موطأ مالك»، ١/٩١، رقم: ٢٠٦: «عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تَقُولُ إِذَا تَشَهَّدَتْ: «التَّحِيَّاتُ الطَّيِّبَاتُ..».

أخرى موقوفًا من قول عائشة فسمعه منه مالك.

وفي ذلك يقول الخطيب البغدادي في كتابه «الكفاية في علم الرواية»: (اختلاف الروایتين في الرفع والوقف لا يؤثر في الحديث ضَعْفًا، لجواز أن يكون الصحابي يسند الحديث مرة، ويرفعه إلى النبي ﷺ، ويذكره مرة أخرى على سبيل الفتوى ولا يرفعه، فيُحْفَظ الحديث عنه على الوجهين جميعًا، وقد كان سفيان بن عيينة يفعل هذا كثيرًا في حديثه، فيرويه تارة مُسْنَدًا مرفوعًا، ويوقفه مرة أخرى قصداً واعتمادًا، وإنما لم يكن هذا مؤثرًا في الحديث ضَعْفًا، مع ما بينناه لأن إحدى الروایتين ليست مُكْذَّبة للأخرى، والأخذ بالمرفوع أَوْلَى، لأنه أزيد^(١) انتهى

قلتُ: وذلك حاصل في واقعنا، فأنت إذا رأيت صاحبك أخلف وعده، فقد تقول له: «آية المنافق ثلاث: إذا وعد أخلف..»، وقد تقول له: «قال رسول الله ﷺ: آية المنافق ثلاث: إذا وعد أخلف..»، فينقل صاحبك عنك القولين، مرة من قولك أنت موقوفًا عليك، ومرة مرفوعًا إلى رسول الله ﷺ، فلا تعارض بين القولين المنقولين.

ولا يستطيع أحد أن يجزم بنفي هذا الاحتمال.

نعم، لا يستطيع أحد أن يجزم بنفي احتمال أن الإمام ابن إسحاق قد ضَبَطَ الحديث وحفظه جيدًا، وأن عائشة قد رَوته مرفوعًا إلى النبي ﷺ مرة، وتَلَفَّظَتْ به من نفسها أمام ابن أخيها [القاسم] مرة أخرى.

ويكفيها وجود هذا الاحتمال لهم استدلال الغماري، بفضل الله تعالى.
وهذا الاحتمال الذي أثبتنا وجوده - سيزداد قوة بما سيأتي بإذن الله تعالى.

الحديث الثاني:

جاء في «مسند البزار» للإمام أبي بكر البزار، قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِسْكِينٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الْحَكَمِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ هَيْعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَارِثُ بْنُ يَزِيدَ، أَنَّ أَبَا الْوَرْدِ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، يَقُولُ: «إِنَّ تَشْهَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الَّذِي كَانَ يَتَشَهَّدُ بِهِ: بِسْمِ اللَّهِ، وَبِاللَّهِ خَيْرِ الْأَسْمَاءِ، التَّحِيَّاتُ الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ..»^(١) الحديث.

واليكم بيان أحوال رجال الإسناد:

١ - مُحَمَّدُ بْنُ مِسْكِينٍ: ثقة^(٢).

٢ - سَعِيدُ بْنُ الْحَكَمِ: وهو سعيد بن أبي مريم: ثقة، ثبت، فقيه^(٣).

٣ - عبد الله بن هَيْعَةَ: سيأتي الكلام عليه.

٤ - الْحَارِثُ بْنُ يَزِيدَ: ثقة، ثبت، عابد^(٤).

(١) مسند البزار (٦/١٨٨)، حديث رقم: (٢٢٢٩).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»، ص ٥٠٦: «محمد بن مسكين .. ثقة». انتهى

(٣) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»، ص ٢٣٤: «سعيد بن الحكم بن محمد بن

سالم بن أبي مريم .. ثقة، ثبت، فقيه».

(٤) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب»، ص ١٤٨: «الحارث بن يزيد الحضرمي .. ثقة».

٥ - أبو الوزد: ثقة^(١).

٦ - عبد الله بن الزبير: صاحب رسول الله ﷺ^(٢).

قال الإمام جلال الدين السيوطي في رسالته «حسن التعهد في أحاديث التسمية في التشهد»: (روى البزار والطحاوي والطبراني - بسند حسن - عن عبد الله بن الزبير قال: إِنَّ تَشَهُدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ: «بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، خَيْرِ الْأَسْمَاءِ، التَّحِيَّاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ» فذكر الحديث)^(٣). انتهى كلام السيوطي.

قلت: اختلف أئمة الحديث في الحكم على روايات ابن لهيعة، واختلفوا في تقرير حقيقة ما حصل له في آخر حياته.

فهناك من الأئمة مَنْ صَرَّحَ بقبول أحاديثه التي حَدَّثَ بها قديماً.

وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر في كتابه «تغليق التعليق»: (قد قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَغَيْرُهُ: إِنَّ حَدِيثَ ابْنِ لَهَيْعَةَ الْقَدِيمِ صَحِيحٌ)^(٤). انتهى

وقال الإمام أبو داود: (سمعت أحمد يقول: مَنْ كَانَ بِمِصْرَ يَشْبَهُ ابْنَ لَهَيْعَةَ فِي ضَبْطِ الْحَدِيثِ، وَكَثْرَتِهِ، وَإِتْقَانِهِ!!؟)^(٥) انتهى

(١) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص ٥٨٠»: (ورَّاد .. أو أبو الوزد .. ثقة).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص ٣٠٣»: (عبد الله بن الزبير بن العوام ..

كان أول مولود في الإسلام بالمدينة من المهاجرين، وولي الخلافة تسع سنين). انتهى

(٣) حسن التعهد في أحاديث التسمية في التشهد - مخطوط بالمكتبة الأزهرية.

(٤) تغليق التعليق (٣/ ٢٤٠).

(٥) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل (ص ٢٤٦)، باب «أهل مصر».

وثبت - بإسناد صحيح - عن الإمام أحمد بن صالح المصري أنه قال: (كان ابن لهيعة طَلَّابًا للعلم ، صحيح الكتاب)^(١). انتهى

وابن لهيعة هو مُحَدِّثُ مصر وقاضيهَا، وأحمد بن صالح المصري هو أحد كبار أئمة الجرح والتعديل، وهو من أهل مصر، فهو أَعْرَفُ من غيره بحال ابن لهيعة .

لذلك نجد الإمام أبا حفص بن شاهين في كتابه «ذِكْرُ مَنْ اختلف العلماء وُثُقَادُ الحديث فيه» قال: (والقول في ابن لهيعة عندي قول أحمد بن صالح؛ لأنه من بلده ، وَمَنْ أَعْرَفُ الناس به ، وبأشكاله من المصريين)^(٢). انتهى

كان ابن لهيعة قديماً يقرأ على تلاميذه من أصول كُتِبَ ، فَمِنْ تلاميذه مَنْ كان ضابطاً لِمَا يسمعه ويكتبه ، ومنهم مَنْ كان يكتب بغير ضبط وإتقان .

ولكن ابن لهيعة بعد ذلك لم يُخْرِجْ أصول كُتِبَ ، وَلَمْ يَعُدْ يقرأ منها إِمْلَاءً على تلاميذه . فكان بعض تلاميذه يعطونه ما كتبوه عنه ليقراً ابن لهيعة منه على الآخرين ، أو يقرأ آخرون على ابن لهيعة من كُتِبَ تلاميذه ، أو من نُسَخِ منها ، فيُجيزه لهم ، فَمِنْ هُنَا وقع الخطأ في رواية ابن لهيعة؛ بسبب أن بعض كُتِبَ تلاميذه كان بها أخطاء ولم تكن مضبوطة . وقد غَفَلَ ابن لهيعة عن هذه الأخطاء بسبب سوء حفظه .

فقد ثبت ذلك - بإسناد صحيح - عن الإمام أحمد بن صالح المصري أنه قال:

(١) رواه عنه الإمام يعقوب بن سفيان القسوي في كتابه «المعرفة والتاريخ، ٢/ ١٠٨» ، حدثه به

الفضل بن زياد ، أنه سمع أحمد بن صالح يقول ذلك ، والفضل بن زياد القطان هو أحد كبار

أصحاب الإمام أحمد المقربين منه والمقدمين عنده . انظر ترجمته في تاريخ بغداد (١٢/ ٣٦٣).

(٢) ذِكْرُ مَنْ اختلف العلماء وُثُقَادُ الحديث فيه (ص ٦٢).

(كان ابن لهيعة طَلَابًا للعلم صحيح الكتاب وكان أُمْلَى عليهم حديثه من كتابه قديمًا ، فكتب عنه قوم يعقلون الحديث ، وآخرون لا يضبطون ، وقوم حضروا فلم يكتبوا ، وكتبوا بعد سماعهم ، فَوَقَعَ عِلْمُهُ على هذا إلى الناس ، ثم لم تخرج كُتُبُهُ وكان يقرأ من كتب الناس فَوَقَعَ في حديثه إلى الناس على هذا ، فَمَنْ كَتَبَ بِأَخْرَءٍ من كتاب صحيح قرأ عليه على الصحة ، وَمَنْ كَتَبَ مِنْ كِتَابِ مَنْ كَانَ لَا يَضْبِطُ وَلَا يَصْحَحُ كِتَابَهُ - وَقَعَ عنده على فساد الأصل .

قال: وكان قد سمع من عطاء ، ومن رجل عنه ومن رجلين عنه ، فكانوا يَدْعُونَ الرجل والرجلين ، ويجعلونه عن عطاء نفسه ، فيقرأ عليهم على ما يأتون^(١) اهـ

وقال الإمام أحمد بن صالح أيضا: (كان أَخْرَجَ كُتُبُهُ فَأُمْلَى على الناس حتى كتبوا حديثه إملاءً .. ثُمَّ لَمْ يُخْرِجْ ابْنُ لَهْيَعَةَ بَعْدَ ذَلِكَ كِتَابًا ، وَلَمْ يُرَ لَهُ كِتَابٌ ، وَكَانَ مِنْ أَرَادَ السَّمَاعَ مِنْهُ ذَهَبَ فَاَنْتَسَخَ مِنْ كِتَابِ عَنْهُ ، وَجَاءَ بِهِ فَقَرَأَهُ عَلَيْهِ ، فَمَنْ وَقَعَ عَلَى نَسْخَةٍ صَحِيحَةٍ فَحَدِيثُهُ صَحِيحٌ ، وَمَنْ كَتَبَ مِنْ نَسْخَةٍ مَا لَمْ تُضْبَطْ جَاءَ فِيهِ خَلَلٌ كَثِيرٌ)^(٢) . انتهى

(١) رواه يعقوب بن سفيان الفسوي في كتابه «المعرفة والتاريخ» ١٠٨/٢: (أن الفضل بن زياد حدثه فقال: سمعت أحمد بن صالح يقول ... فذكره . انتهى

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٥١) ، ونذكره لكم بتمامه: قال الإمام يعقوب بن سفيان الفسوي (أبو يوسف) في كتابه (المعرفة والتاريخ): (حدثنا أبو الأسود النضر بن عبد الجبار المرادي كاتب ابن لهيعة وكان ثقة ، وسمعتُ أحمد بن صالح أبا جعفر - وكان من خيار المتقنين - يثني عليه ، وقال لي: كُتِبَ حديث أبي الأسود في الرق ، فاستفهمته ، فقال لي: كنت أكتب عن المصريين وغيرهم ممن يخالجنني أمره ، فإذا ثبت لي ، حَوَّلْتُهُ في الرق ، وَكُتِبَ حديثا لأبي الأسود في الرق وما

والآن:

الذي روى حديثنا هذا عن ابن لهيعة هو سَعِيدُ بن الْحَكَم، وهو سعيد بن أبي

مريم.

والسؤال الآن:

هل سعيد بن أبي مريم سمع من ابن لهيعة قديماً فسماعه صحيح؟ أم سمع منه متأخراً فوق الخلل في رواياته؟

تأملوا الواقعة التالية:

قال الإمام أبو حاتم الرازي: (سمعت ابن أبي مريم يقول: حضرت ابن لهيعة في آخر عمره وقوم من أهل بربر يقرأون عليه من حديث منصور والأعمش والعراقيين).

أحسن حديثه عن ابن لهيعة ، فقلت له: يقولون سماع قديم وسماع حديث؟ فقال لي: ليس من هذا شيء ، ابن لهيعة صحيح الكتابة ، كان أخرج كُتبه فأُملى على الناس حتى كتبوا حديثه إملاءً ، فمن ضَبَطَ ، كان حديثه حسنًا صحيحًا ، إلا أنه كان يحضر من يضبط ويحسن ، ويحضر قوم يكتبون ولا يضبطون ولا يصححون ، وآخرون نَظَّارة ، وآخرون سمعوا مع آخرين ، ثم لم يُخْرِج ابن لهيعة بعد ذلك كتابا ، ولم يُرَ له كتاب ، وكان من أراد السماع منه ذهب فانتسخ ممن كتب عنه ، وجاء به فقرأه عليه ، فمن وقع على نُسخة صحيحة فحديثه صحيح ، ومن كتب من نسخة ما لم تُضَبَط جاء فيه خَلَل كثير .. قال أبو يوسف - هو يعقوب الفسوي: وكنت كتبتُ عن ابن رمح كتابًا عن ابن لهيعة ، وكان فيه نحو ما وَصَفَ أحمد ، فقال: هذا وقع على رَجُلٍ ضَبَطَ إملاءً ابن لهيعة). انتهى

فقلتُ له: يا أبا عبد الرحمن، ليس هذا من حديثك.

فقال: بلى، هذه أحاديث قد مرّت على مسامعي.

فَلَمْ أَكْتُبْ عَنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ^(١). انتهى

قلتُ: هذه الواقعة الصحيحة صريحة في أنَّ سعيد بن أبي مریم تَوَقَّفَ عن الرواية عن ابن لهيعة من لحظة اكتشافه وقوع خلل في حديث ابن لهيعة.

وهي تُشير - أيضًا - إلى أنَّ سعيد بن أبي مریم يُمَيِّزُ بين ما هو من حديث ابن لهيعة وما ليس من حديثه.

وانسؤال الآن:

هل الحديث المروى عن النبي ﷺ في التسمية في التشهد - سمعه سعيد بن أبي مریم من ابن لهيعة قديمًا قبل وقوع خلل في روايات ابن لهيعة؟ أم سمعه منه متأخرًا قبل أن يكتشف الخلل؟

يمكن لقائل أن يقول: سعيد بن أبي مریم يُمَيِّزُ بين ما هو من حديث ابن لهيعة وما ليس من حديثه، وقد تَوَقَّفَ عن الكتابة عن ابن لهيعة من لحظة رؤيته خللاً في روايات ابن لهيعة؛ وهذا يُغَلِّبُ على ظننا أنَّ سعيد بن أبي مریم لم يَرَوْ حديث التسمية في التشهد إلا وهو يَعْلَمُ أنه ليس فيه خلل.

لَكِنَّا لَنَقُولُ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ يَكْفِينَا التَّسْلِيمُ بِأَنَّ كُلَّ مِنْهُمَا مُحْتَمَلٌ، فَيَكْفِينَا وَجُودَ احتمال صحة هذا الحديث.

ولا يستطيع أحد أن يجزم بأن ابن لهيعة أخطأ في هذا الحديث.

وحيث ثبت وجود احتمال أن الرسول ﷺ ذكر لفظ «بسم الله» في التشهد؛ فلا يصح للغماري أن يجزم بأن ابن عمر رضي الله عنهما قد ابتدع واخترع من عند نفسه لفظ «بسم الله» في التشهد.

ثم:

أليس الغماري هو نفسه الذي قال في كتابه «حُسن التفهم، ص ١٣»: (القاعدة الأصولية أن ما دخله الاحتمال سقط به الاستدلال)!!؟

فلماذا أغمض الغماري عينيه هنا عن هذه القاعدة ورمها وراء ظهره!!؟

الحديث الثالث:

جاء في «سنن النسائي» وغيره - واللفظ للنسائي - بإسناد صحيح إلى أيمن بن نابل، قال الإمام النسائي: (أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ^(١)، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ^(٢)، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيْمَنُ بْنُ نَابِلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ: «بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ،

(١) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص ٤٢٤»: (عمرو بن علي بن بحر .. ثقة).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص ٢٨٠»: (الضحاك بن مخلد .. أبو عاصم النبيل

.. ثقة، ثبت).

السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ..»^(١) الحديث.

قلتُ: هذا إسناد صحيح إلى أيمن بن نابل، ويتبقى النظر فيما بعد ذلك.

تأملوا ما يلي:

هذا الحديث رواه أيمن هكذا: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

ورواه آخرون هكذا: عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَطَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وليس فيه التسمية.

فهل أبو الزبير رواه عن جابر كما في الإسناد الأول؟

أم رواه أبو الزبير عن سعيد وطاوس عن ابن عباس كما في الإسناد الثاني؟

جماعة من أهل الحديث - لَمَّا وجدوا هذا الاختلاف بين أيمن والآخرين رأوا أن أيمن بن نابل أخطأ، وأن الصواب هو أن أبا الزبير رواه كما في الإسناد الثاني.

قال الإمام النسائي بعد ذكره لرواية أيمن: (لَا نَعْلَمُ أَحَدًا تَابَعَ أَيْمَنَ بْنَ نَابِلٍ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَأَيْمَنُ عِنْدَنَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَالْحَدِيثُ خَطَأً)^(٢). انتهى

وقال الإمام الترمذي بعد أحد الأحاديث: (حَدِيثُ أَيْمَنَ بْنَ نَابِلٍ وَهُوَ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ)^(٣). انتهى

(١) سنن النسائي (حديث رقم: ٧٦٣).

(٢) المجتبى من السنن (٤٣/٣).

(٣) سنن الترمذي (٢٤٧/٣).

وقال الإمام الحافظ ابن عدي في كتابه «الكامل» وقد ذكر حديث التشهد ضمن ما أنكر عليه: (ولأيمن بن نابل أحاديث غير ما ذكرته ها هنا، وهو لا بأس به فيما يرويه، وما ذكرته جملة أحاديثه، ولم أر أحداً ضَعَفَه ممن تَكَلَّمَ في الرجال، وأرجو أن أحاديثه لا بأس بها، صالحة)^(١). انتهى

قلت: تخطئة أيمن بن نابل ليست على سبيل الجزم والقطع؛ وإنما هي ترجيح أحد احتمالين، فإنه من الْمُحْتَمَل أن يكون أيمن سمعه هكذا من أبي الزبير، فيكون أبو الزبير سمعه من جابر، وسمعه أيضاً من سعيد وطاوس.

هذا احتمال وارد لا يختلف فيه عاقلان؛ لكن الذين حَكَمُوا بتخطئة أيمن - رأوا أن هذا الاحتمال بعيد.

هذا من وجهة نظرهم، لكن الاحتمال يبقى قائماً.

ولذلك قال الإمام الشافعي في كتاب «اختلاف الحديث»: (وَقَدْ رَوَى أَيْمَنُ بْنُ نَابِلٍ بِإِسْنَادٍ لَهُ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - تَشْهَدًا يُخَالِفُ هَذَا فِي بَعْضِ حُرُوفِهِ، وَرَوَى الْبُصَيْرِيُّونَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - حَدِيثًا يُخَالِفُهُمَا فِي بَعْضِ حُرُوفِهِمَا، وَرَوَى الْكُوفِيُّونَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي التَّشْهَدِ حَدِيثًا يُخَالِفُهَا كُلَّهَا فِي بَعْضِ حُرُوفِهَا).

فَهِى مُشْتَبِهَةٌ مُتْقَارِبَةٌ، وَاحْتِمَالُ أَنْ تَكُونَ كُلُّهَا ثَابِتَةً، وَأَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ يُعَلِّمُ الْجَمَاعَةَ وَالْمُنْفَرِدِينَ التَّشْهَدَ، فَيَحْفَظُ أَحَدُهُمْ عَلَى لَفْظٍ، وَيَحْفَظُ الْآخَرُ عَلَى لَفْظٍ

يُخَالِفُهُ، لَا يَخْتَلِفَانِ فِي مَعْنَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُرِيدُ بِهِ تَعْظِيمَ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ وَذِكْرُهُ^(١). انتهى كلام الشافعي.

تأملوا قول الإمام الشافعي: (وَاحْتَمَلَ أَنْ تَكُونَ كُلُّهَا ثَابِتَةً).

فالاحتمال قائم، لا يختلف في ذلك عاقلان.

وحيث ثَبِتَ وجود احتمال أن الرسول ﷺ ذكر لفظ «بسم الله» في التشهد؛ فلا يصح للغماري أن يَجْزِمَ بأن ابن عمر رضي الله عنهما قد ابتدع واخترع من عند نفسه لفظ «بسم الله» في التشهد.

ثم:

أليس الغماري هو نفسه الذي قال في كتابه «حُسن التفهم، ص ١٣»: (القاعدة الأصولية أن ما دخله الاحتمال سقط به الاستدلال)!!؟

فلماذا أَعْمَضَ الغماري عينيه هنا عن هذه القاعدة ورماها وراء ظهره!!؟
أم أن الغماري - لضعف قدراته العقلية الاستدلالية - لا يُتَقَنُّ تطبيق القواعد على المسائل الفرعية!!؟

الرواية الرابعة:

رواها أبو العباس السراج^(٢) - بإسناد صحيح - في كتابه المشهور «مسند

(١) اختلاف الحديث (ص ٤٨٨-٤٨٩).

(٢) قال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء، ١٤/٣٨٩»: (السَّراجُ مُحَمَّدُ بنُ

السراج»، قال: (حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ فِي التَّشْهِيدِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. وَكَانَ يَقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ كَلِمَاتٍ كَانَ يُعْظِمُهُنَّ جِدًّا، قُلْتُ فِي الْمَثْنَيْنِ كِلَاهُمَا؟ قَالَ: بَلْ فِي الْمَثْنَى الْآخِرِ بَعْدَ التَّشْهِيدِ قُلْتُ: مَا هُوَ؟ قَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ. قَالَ: كَانَ يُعْظِمُهُنَّ، وَأَخْبَرَ بَيْنَ عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(١).

— مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: ثِقَةٌ^(٢).

٢ — عَبْدُ الرَّزَّاقِ: ثِقَةٌ^(٣)، وهو الإمام الصنعاني صاحب «مصنف عبد الرزاق».

٣ — ابْنُ جُرَيْجٍ: ثِقَةٌ^(٤)، يحتج بروايته إذا صرح بالسماع، وقد صرَّح هنا.

إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مِهْرَانَ: الْإِمَامُ، الْحَافِظُ، الثَّقِيُّ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ، مُحَدِّثُ خُرَاسَانَ، أَبُو الْعَبَّاسِ .. صَاحِبُ «الْمُسْنَدِ الْكَبِيرِ» .. مَوْلَدُهُ فِي سَنَةِ سِتِّ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ.

(١) مسند السراج (ص ٢٧٠).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص ٤٧٨»: (محمد بن رافع .. ثقة عابد).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص ٣٥٤»: (عبد الرزاق بن همام .. أبو بكر الصنعاني، ثقة حافظ).

(٤) قال ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص ٣٦٣»: (عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج .. ثقة).

٤ - ابْنُ طَاوُسٍ: ثَقَّةٌ^(١).

٥ - طَاوُسُ بْنُ كَيْسَانَ: ثَقَّةٌ^(٢).

وَبُتِّتْ - بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ - فِي «مَصْنَفِ عَبْدِ الرَّزَاقِ» لِلْإِمَامِ عَبْدِ الرَّزَاقِ، قَالَ:
(عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي التَّشْهِيدِ: «بِسْمِ
اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ وَالصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا
النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ».

قَالَ طَاوُسٌ فِي التَّشْهِيدِ: «كَانَ يُعَلِّمُ كَمَا يُعَلِّمُ الْقُرْآنُ»^(٣).

قُلْتُ: الرِّوَايَةُ الْأُولَى صَرِيحَةٌ فِي شِدَّةِ تَعْظِيمِ طَاوُسٍ لَمَا تَلَقَّاهُ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ صَرَّحَ فِيهَا طَاوُسٌ بِأَنَّهُ تَلَقَّى التَّشْهيدَ - وَفِيهِ التَّسْمِيَةُ - كَمَا يَتَلَقَّى
الْقُرْآنَ، وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ لَا تُقَالُ إِلَّا فِيمَا يَتَلَقَّاهُ بِالْحَرْفِ مُسْتَنَدًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، تَمَامًا كَمَا
يَتَلَقَّى الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ.

فَقَوْلُ طَاوُسٍ فِي التَّشْهِيدِ: «كَانَ يُعَلِّمُ كَمَا يُعَلِّمُ الْقُرْآنُ» ظَاهِرُهُ أَنَّ كُلَّ حَرْفٍ فِي

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي كِتَابِهِ «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ»، ص ٣٠٨: (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ بْنُ كَيْسَانَ ..
ثَقَّةٌ فَاضِلٌ).

(٢) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ»، ص ٢٨١: (طَاوُسُ بْنُ كَيْسَانَ .. ثَقَّةٌ، فَقِيهٌ).

(٣) مَصْنَفُ عَبْدِ الرَّزَاقِ (حَدِيثُ رَقْمٍ: ٣٠٧١).

الشَّهْد تَلَقَّاهُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا تَلَقَّى الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ، دُونَ تَغْيِيرِ حَرْفٍ وَاحِدٍ.

الخلاصة:

كل الروايات السابقة مع الآثار الصحيحة عن ابن عمر في شدة منهية عن الابتداع في العبادات تؤكد - بما لا يدع مجالاً للشك - أن ابن عمر رضي الله عنهما لم يذكر التسمية في الشَّهْد إلا بإرشاد من النبي ﷺ^(١).

أضف إلى ذلك:

إذا افترضنا أن الرواية السابقة لم نعر عليها، فإن استدلال الغماري سيكون فاسداً أيضاً.

لماذا؟

لأن فعل ابن عمر رضي الله عنه له احتمالان:

الاحتمال الأول: أنه فعل ذلك بإرشاد من النبي ﷺ.

(١) ينبغي التنبيه على أنه وردت رواية عن ابن عمر رضي الله عنه أنه علم أصحابه الشَّهْد دُونَ عبارة «بسم الله» وكأنه علم أن صيغة الشَّهْد بدون التسمية هي آخر ما علمه النبي ﷺ أصحابه، ويَحْتَمَل أيضاً أن ابن عمر رضي الله عنه علم جواز الصيغتين.

وفي مثل ذلك يقول الحافظ ابن حجر في كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، ٣١٦/٢: «يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الزِّيَادَةَ الَّتِي فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهِيَ «الْمُبَارَكَاتُ» لَا تُتَنَافَى رِوَايَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَرُجِّحَ الْأَخْذُ بِهَا؛ لِكَوْنِ أَخْذِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ فِي الْأَخِيرِ).

الاحتمال الثاني: أنه ابتدع ذلك من عند نفسه.

والاحتمال الثاني مرفوض؛ لأنه يخالف ما ثبت وصح عن ابن عمر رضي الله عنه، فيتعين ترجيح الاحتمال الأول لأنه يوافق الآثار الثابتة الصحيحة عن ابن عمر رضي الله عنه.

ثم:

أليس الغماري هو نفسه الذي قال في كتابه «حُسن التفهم، ص ١٣»: (القاعدة الأصولية أن ما دخله الاحتمال سقط به الاستدلال)!!؟

فلماذا أغمض الغماري عينيه هنا عن هذه القاعدة ورمها وراء ظهره!!؟

أم أن الغماري - لضعف قدراته العقلية الاستدلالية - لا يُتقن تطبيق القواعد على المسائل الفرعية؟!

وبذلك يتضح لكم تهالك هذه الشبهات الواهية التي يثيرها الغماري، والمُتعلّق بها كالمُتعلّق ببيت العنكبوت، فيخِرّ صريعاً.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الكذبة الثانية عشرة

زَعَمَهُ أَنْ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه ابْتَدَعَ فِي التَّشْهَدِ «وَبَرَكَاتِهِ» وَ«وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ»

قال عبد الله الغماري في كتابه «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ٥٠ - ٥١»: (وروى أبو داود عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ في التشهد: «التحيات لله الصلوات الطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله - قال ابن عمر: زدت فيها: «وبركاته» - السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد ألا إله إلا الله - قال ابن عمر: زدت فيها: «وحده لا شريك له» - وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

قلت [القائل هو الغماري]: .. فزادها باجتهاده، وهذا يدل على أنه لا يرى بأسًا في الزيادة على الذكر المأثور في الصلاة). انتهى كلام الغماري.

قلت: هذا مثال صارخ على شدة جهل الغماري بعلم الحديث وعجزه عن دراسة أسانيد الروايات دراسة تفصيلية مُتَقَنَّة، وبيان ذلك في مطلبين:

المطلب الأول: بيان طعن كبار أئمة الحديث في هذه الرواية.

المطلب الثاني: بيان أن التصريح بالسماع في بعض الروايات قد يكون خطأ من أحد الرواة.

المطلب الثالث: بيان طعن أئمة الحديث في أبي بشر بسبب إخفائه الواسطة التي بينه وبين من يروي عنه الحديث.

المطلب الرابع: بيان أن هذه الرواية مُنْكَرَةٌ؛ لأنها تخالف الروايات الصحيحة عن

ابن عمر رضي الله عنه.

وإليكم تفصيل ذلك:

المطلب الأول: بيان طعن كبار أئمة الحديث في هذه الرواية:

الرواية هكذا في «سنن أبي داود»: (حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي التَّشْهِيدِ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ. قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: زِدْتُ فِيهَا «وَبَرَكَاتُهُ»..^(١)).

قلت: هذا الإسناد فيه انقطاع بين أبي بشر ومجاهد؛ لأن أبا بشر لم يسمع من مجاهد شيئاً، والتصريح بالسماع هنا خطأ.

فنحن لا نعلم الوساطة التي نقلت هذا الكلام لأبي بشر؛ فمصدّر الرواية مجهول.

وقد طعن كبار أئمة الحديث في هذه الرواية، وإليكم تصرّجاتهم بذلك:

١ - الإمام شعبة بن الحجاج (٨٢ - ١٦٠ هـ) أمير المؤمنين في الحديث:

قال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»: (قال ابن القطان: كان شعبة يُضَعِّفُ حديث أبي بشر عن مجاهد، وقال: «لم يسمع منه شيئاً»)^(٢). انتهى

(١) سنن أبي داود (١/٢٥٥، رقم: ٩٧١).

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٢/١٢٨).

٢- الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ) إمام أهل السنة:

قد أنكر الإمام أحمد هذه الرواية التي فيه تصريح أبي بشر بالسباع من مجاهد.

قال الإمام أبو أحمد بن عدي في كتابه «الكامل في الضعفاء»: (جَعْفَرُ بْنُ إِيَّاسٍ .. يُكْنَى أَبَا بَشَرٍ، وَاسْطِي. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ أَبِي عِصْمَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو طَالِبٍ أَحْمَدُ بْنُ حَمِيدٍ، سَأَلْتُ - يَعْنِي: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ - عَنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي بَشَرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّشْهَدِ: «التَّحِيَّاتُ». فَأَنْكَرَهُ، وَقَالَ: «لَا أَعْرِفُهُ».

قلتُ: روى نصر بن عيسى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا!

قَالَ [الإمام أحمد بن حنبل]: قَالَ يَحْيَى: كَانَ شُعْبَةُ يُضَعِّفُ حَدِيثَ أَبِي بَشَرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا^(١). انتهى كلام الإمام ابن عدي.

قلتُ: فالإمام أحمد أنكر هذا الحديث وقال: «لا أعرفه» ونقل تصريح شعبة بن الحجاج بأن أبا بشر لم يسمع من مجاهد شيئًا.

٣- الإمام البخاري (١٩٤ - ٢٥٦هـ):

قال الإمام الترمذي في «العلل الكبير»: (عَنْ أَبِي بَشَرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عُمرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي التَّشْهَدِ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ. قَالَ ابْنُ عُمرَ: زِدْتُ فِيهَا: «وَبَرَكَاتُهُ» .. سَأَلْتُ مُحَمَّدًا [البخاري] عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: رَوَى شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَشَرٍ، عَنْ

مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَرَوَى سَيْفٌ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهُوَ الْمَحْفُوظُ عِنْدِي^(١). انتهى

قلتُ: فقد طعن الإمام البخاري في هذه الرواية وأنها غير محفوظة، فهي خطأ.

ويؤكد ذلك الإمام أبو بكر البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ) في كتابه «السنن الكبرى»، قال:

(عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي التَّشْهِيدِ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ .. قَالَ ابْنُ عُمَرَ: زِدْتُ فِيهَا «وَبَرَكَاتُهُ» ..

وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ يَرَى رِوَايَةَ سَيْفٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - هِيَ الْمَحْفُوظَةُ دُونَ رِوَايَةِ أَبِي بَشِيرٍ^(٢). انتهى

٤ - الإمام أبو أحمد بن عدي (٢٧٧ - ٣٦٥ هـ):

ذكر هذا الحديث في ترجمة أبي بشر في كتابه «الكامل في ضعفاء الرجال»، وهذا يعني أن هذا الحديث من الأحاديث التي قد أنكرت على أبي بشر.

فقد قال الإمام أبو أحمد بن عدي في مقدمة كتابه هذا: (وَذَاكِرٌ فِي كِتَابِي هَذَا كُلُّ مَنْ ذُكِرَ بِضَرْبٍ مِنَ الضَّعْفِ .. وَذَاكِرٌ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ مِمَّا رَوَاهُ مَا يُضَعَّفُ مِنْ أَجْلِهِ^(٣)). انتهى

(١) العلل الكبير (١/٧١).

(٢) السنن الكبرى (٢/١٣٩).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٢).

قال الإمام أبو أحمد بن عدي في كتابه «الكامل في ضعفاء الرجال»:

(جَعْفَرُ بْنُ إِيَّاسٍ: .. يُكْنَى أَبُو بَشْرٍ..)

عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: كُنْتُ أَخِذًا بِيَدِ ابْنِ عُمَرَ، وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَهُوَ يُعَلِّمُ التَّحِيَّةَ فَذَكَرَ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ .. السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ - وَزِدْتُ «وَبَرَكَاتُهُ» - السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - قَالَ: وَزِدْتُ «وَاخُذْهُ لَا شَرِيكَ لَهُ» - وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ^(١). انتهى

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١٥١/٢).

تنبيه مهم: كل هذه التصريحات التي نقلناها عن كبار أئمة الحديث المُتَقَدِّمِينَ - شعبة ويحيى القطان وأحمد بن حنبل والبخاري وابن عدي - توضح ضعف هذه الرواية، وعدم ثبوتها، وأن أبا بشر لم يسمع من مجاهد شيئاً.

لكن يبدو أن هذه الحقيقة غابت عن الإمام الدارقطني، فقد صحح الرواية وأشار إليها من طريق شعبة عن أبي بشر عن مجاهد، ولم يذكر طعن شعبة في سماع أبي بشر من مجاهد، فظهر أن هذه الحقيقة قد غابت عن الإمام الدارقطني، وتابعه على ذلك الشيخ الألباني في «صحيح أبي داود».

وشاء الله تعالى ألا يجتمع العلم كله عند إنسان، ولكن كما قال الإمام الشافعي في كتابه «الرسالة» - في أصول الفقه - ما خلاصته أن الحق قد يَغِيبُ عن بعض الأئمة؛ لكن لا يمكن أن يَغِيبَ عن جميع الأئمة، فالحق الذي غاب عن الإمام الدارقطني - عَلِمَهُ جَمْعٌ من كبار أئمة الحديث الذين سَبَقُوهُ. (انظر كلام الإمام الشافعي في الباب الأول من كتابنا هذا، ص ٨٣).

المطلب الثاني: بيان أن التصريح بالسماع في بعض الروايات قد يكون خطأ من

أحد الرواة:

ما ذكرناه في المطلب الأول هو خير مثال على ذلك، وإنما يُدرك ذلك كبار أئمة عِلَل الحديث العارفين بأحوال الرجال؛ كالأئمة: يحيى بن سعيد القطان، وشُعْبَة، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبو حاتم الرازي، وأبو زرعة الرازي، وغيرهم من الأئمة الكبار.

ونكتفي هنا بنقل كلام الحافظ زين الدين ابن رجب (٧٣٦ - ٧٩٥ هـ) في شرحه لـ «عِلَل الترمذي».

قال الحافظ ابن رجب في شرحه لـ «عِلَل الترمذي»: (كان أحمد يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد، ويقول: هو خطأ، يعني ذكر السماع. قال في رواية «هدبة، عن حماد، عن قتادة، حدثنا خلاد الجهني»: هو خطأ، خلاد قديم، ما رأى قتادة خلادًا..

وكذلك ذكر أبو حاتم الرازي أن بقية بن الوليد كان يروي عن شيوخ ما لم يسمعه، فيظن أصحابه أنه سمعه، فيروون عنه تلك الأحاديث ويصريحون بسماعه لها من شيوخه، ولا يضبطون ذلك.

وحينئذ ينبغي التفطن لهذه الأمور ولا يُغترّ بمجرد ذكر السماع والتحديث في الأسانيد..

وكلام أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم - في هذا المعنى - كثير جدًا، يطول الكتاب

بِذِكْرِهِ^(١). انتهى كلام الحافظ ابن رجب.

وقال الحافظ ابن رجب - أيضًا - في شَرْحِهِ لـ «عِلَلِ الترمذي»: (فإنه كثيرًا ما يرد التصريح بالسماع ويَكُونُ خَطَأً)^(٢). انتهى

المطلب الثالث: بيان طَعْنِ أُنْمَةِ الحديث في أبي بشر بسبب إخفائه الوسطة

التي بيّنه وبيّن مَنْ يروي عنه الحديث:

ليست هذه هي المرة الوحيدة التي يقوم فيها أبو بشر بإخفاء الوسطة التي بيّنه وبيّن مَنْ يروي عنه الحديث، وإنما فعل ذلك كثيرًا، وإليكم بيان ذلك:

١ - أبو بشر نَسَبَ إلى حبيب بن سالم ما لم يسمعه منه:

قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تهذيب التهذيب»: (قال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد يقول: «كان شعبة يُضَعِّفُ أحاديث أبي بشر عن حبيب بن سالم» ..

قال أحمد [ابن حنبل]: «وكان شعبة يقول: لم يسمع أبو بشر من حبيب بن سالم»^(٣). انتهى

٢ - أبو بشر نَسَبَ إلى سُلَيْمَانَ الْيَشْكُرِيِّ ما لم يسمعه منه:

قال الحافظ ابن حبان في كتابه «الثقات»: (سليمان بن قيس اليشكري .. روى

(١) شرح عِلَلِ الترمذي (١/ ١٤٠).

(٢) شرح عِلَلِ الترمذي (٢/ ٥٨٩).

(٣) تهذيب التهذيب (٢/ ٧١).

عنه قتادة وأبو بشر، ولم يره أبو بشر^(١). انتهى

وقال الإمام البخاري: (سُلَيْمَانُ الْيَشْكُرِيُّ .. لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ قَتَادَةُ وَلَا أَبُو بَشِيرٍ .. لَا نَعْرِفُ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ سَمَاعًا مِنْ سُلَيْمَانَ الْيَشْكُرِيِّ)^(٢).

والخلاصة:

أبو بشر كان يُسْقِطُ الواسطة التي بينه وبين مَنْ يروي عنه، فروى عن مجاهد مباشرة على الرغم من أنه لم يسمع من مجاهد، فأسقط الواسطة بينه وبين مجاهد.

وروى عن حبيب بن سالم مباشرة على الرغم من أنه لم يسمع من حبيب، فأسقط الواسطة بينه وبين حبيب.

وروى عن سليمان اليشكري مباشرة على الرغم من أنه لم يسمع من سليمان ولم يره، فأسقط الواسطة بينه وبين سليمان.

فرواياته عن هؤلاء مُرْسَلَةٌ؛ يعني منقطعة، فهناك انقطاع بينه وبين هؤلاء.

لذلك قال الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: (جعفر بن إياس أبو بشر: تكلّم فيه للإرسال)^(٣). انتهى

قلت: فقد تكلّم فيه الأئمة بسبب رواياته المُرْسَلَةُ الْمُنْقَطِعَةُ.

والسؤال الآن:

(١) الثقات (٤/٣٠٩).

(٢) سنن الترمذي (٣/٦٠٤).

(٣) هدي الساري (ص ٤٦١).

هل جَهْلُ الغماري بعلم الحديث وأحوال الرجال بَلَغَ هذه الدرجة القبيحة؟! إذا كان الغماري لا يُتَقَنُ دراسة أسانيد الروايات، فلماذا أَقْحَمَ نفسه فيما لا يتقنه؟!

قال الحافظ ابن حجر في كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: (إِذَا تَكَلَّمَ المرءُ فِي غَيْرِ فَتَاهُ، أَتَى بِهِ الْعَجَائِبُ)^(١). انتهى

أما إذا كان الغماري يَعْلَمُ كل ذلك ثم أخفاه، فسيكون - والعياذ بالله تعالى - ممن قال الله تعالى فيهم: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجن: ٢٣].

يقول الإمام ابن تيمية في كتابه «اقتضاء الصراط»: (والاحتجاج بمثل هذه الحجج .. ليس طريقة أهل العلم، لكن لكثرة الجهالة قد يستند إلى مثلها خلق كثير من الناس .. وأما إظهار الاعتماد على ما ليس هو المعتمد في القول والعمل، فنوع من النفاق في العلم والجدل والكلام والعمل)^(٢). انتهى

المطلب الرابع: بيان أن هذه الرواية مُنْكَرَةٌ؛ لأنها تخالف الروايات الصحيحة

عن ابن عمر رضي الله عنهما:

تَبَيَّنَتْ روايات صحيحة عن ابن عمر رضي الله عنهما تدل دلالة قوية على أنه كان شديد الاتِّبَاعَ لِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، لَا يَجِيدُ عَنْهَا، يَقُولُ مَا قَالَهُ ﷺ، وَيَتْرَكُ مَا تَرَكَهُ ﷺ.

(١) فتح الباري (٣/ ٥٨٤).

(٢) اقتضاء الصراط (ص ٢٧٢).

وَمَنْ قَالَ مَا لَمْ يَقُلْهُ ﷺ أَوْ فَعَلَ مَا لَمْ يَفْعَلْهُ ﷺ فِي الْعِبَادَاتِ فَإِنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَرَى هَذَا مُبْتَدَعًا يَسْتَحِقُّ الدَّمَ، وَيُنْكِرُ عَلَيْهِ.

الرواية الأولى:

ثَبَّتَ - بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ^(١) - فِي «المدخل إلى السنن الكبرى» للإمام البيهقي، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَإِنْ رَأَاهَا النَّاسُ حَسَنَةً».

الرواية الثانية:

ثَبَّتَ - بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ ^(٢) - فِي «سنن أبي داود»، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ، فَتَوَبَّ رَجُلٌ فِي الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ، قَالَ: «اُخْرُجْ بِنَا؛ فَإِنَّ هَذِهِ بِدْعَةٌ».

الرواية الثالثة:

رَوَاهَا الْحَاكِمُ - بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ^(٣) - فِي «المستدرک علی الصحیحین»، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ رَجُلًا عَطَسَ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ». فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَأَنَا أَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَلَكِنْ لَيْسَ هَكَذَا، عَلِمْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا عَطَسَ أَحَدُنَا أَنْ يَقُولَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ».

(١) تم بيان صحة الإسناد تفصيلاً في كتابنا هذا (ص ٥١١).

(٢) تم بيان حُسن الإسناد تفصيلاً في كتابنا هذا (ص ٥١٣).

(٣) تم بيان صحة الإسناد تفصيلاً في كتابنا هذا (ص ٥١٤).

الخلاصة:

المطالب الأربعة السابقة توضح لكم - وضوحاً قطعياً - تِهَالِك هذه الشبهات الواهية التي يثيرها الغماري، والمُتَعَلِّقُ بها كالمُتَعَلِّقِ ببيت العنكبوت، فيَخِرُّ صَريعاً.

الباب العاشر

كُشِفَ كَذِبَ زَعْمِ الْغَمَارِيِّ أَنَّ الْقُرْآنَ يُؤَيِّدُ الْبِدْعَةَ الْحَسَنَةَ

﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾

كذبة أن القرآن يؤيد البدعة الحسنة ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾

قال عبد الله الغماري في كتابه «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، ص ٢٣»:

(القرآن يؤيد البدعة الحسنة .. ﴿وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ [الحديد: ٢٧] .. فإن الآية لم تعب أولئك الناس على ابتداع الرهبانية، لأنهم قصدوا بها رضوان الله، بل عابتهم على أنهم لم يراعوها حق رعايتها، وهذا يفيد مشروعية البدعة الحسنة كما هو ظاهر، وابن كثير - رحمه الله - لم يدرك مغزى الآية؛ فحملها على ذم البدعة مطلقاً، وهو خطأ). انتهى كلامه.

قلت: والله إن العَجَب لا ينقطع من كثرة التدليسات القبيحة في كلام الغماري؛ إضافة إلى هذا الخلط والخطب في كلامه والذي سببه جهله بعلم أصول الفقه وضعف قدراته العقلية الاستدلالية، وبيان ذلك في أربعة أجوبة:

نذكر أولاً هذه الأجوبة مختصرة، ثم تُتبع ذلك بِذِكْرِهَا تفصيلاً:

الجواب الأول:

إنَّ ظاهر الآية أن الله تعالى هو الذي شرع لهم الرهبانية وكتبها عليهم.

الجواب الثاني:

إنَّ المفسرين ذكروا أن الرهبانية لا تعني اختراع شعائر وعبادات في الدين، وإنما

معناها: اعتزال الناس في الكهوف والجبال، وترك شهوات الدنيا الزائلة من طعام وشراب ونساء؛ للتفرغ للتعبد بما شرعه الله (انظر: ص ٥٥٧).

الجواب الثالث:

إذا افترضنا - على سبيل الجدل - أن الرهبانية تعني الابتداع في الدين، فليس في الآية أي دليل على جواز هذا الابتداع (انظر: ص ٥٦٨).

الجواب الرابع:

إن الآية تحتل أكثر من معنى، ولا يصح الاستدلال بشيء محتمل (انظر: ص ٥٧٠).

الجواب الخامس:

إن هذا شرع من قبلنا، وقد أجمع العلماء على أنه لا يكون شرعاً لنا إذا نسخ الله في شرعنا، وقد نسخ رسول الله ﷺ بقوله: «كل بدعة ضلالة» (انظر: ص ٥٧٠).

والآن: إليكم تفصيل ذلك:

الجواب الأول:

لقد أغمض الغماري عينيه عن تفسير قوي للآية صرح به جمع من كبار المفسرين؛ فلم يذكره الغماري وأخفاه عن القراء؛ لأن هذا التفسير القوي ينسف شبهته من أساسها ويستأصلها من جذورها.

فقوله تعالى: ﴿مَا كَتَبْنَا عَلَيْهَا إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾ ظاهره أن الله تعالى هو الذي كتب عليهم هذه الرهبانية وشرعها لهم؛ لابتغوا بها رضوان الله.

وكذلك قوله تعالى قبل ذلك في نفس الآية: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهَابَنِيَّةً﴾، فالله تعالى هو الذي جعل الرهبانية في قلوبهم.

وهذا يشبهه - من وجه ما - قوله ﷺ كما في «صحيح البخاري»: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ خَيْرٌ مَالِ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ الْغَنَمُ يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ الْجِبَالِ، وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ؛ يَفَرُّ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ»^(١).

وكذلك ما جاء في أصحاب الكهف: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْدَأَ إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيُهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرٍ كَرِهَ لَكُمْ مِرْفَقًا﴾ [الكهف: ١٦].

وإليكم تصریحات كبار أهل العلم بذلك:

١ - الإمام ابن قتيبة الدينوري (٢١٣ - ٢٧٦هـ): قال في كتابه «غريب القرآن»: ﴿مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾ أي: ما أمرناهم بها إلا ابتغاء رضوان الله، أي أمرنا منها بما يرضي الله عز وجل، لا غير ذلك^(٢). انتهى

٢ - مكِّي بن أبي طالب (٣٥٥ - ٤٣٧هـ): قال في كتابه «الهداية إلى بلوغ

(١) قال ابن كثير في تفسيره (٢/٣٩٣): (وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ السَّيَاحَةِ مَا قَدْ يَفْهَمُهُ بَعْضُ مَنْ يَتَعَبَّدُ بِمُجَرَّدِ السَّيَاحَةِ فِي الْأَرْضِ وَالتَّفَرُّدِ فِي شَوَاهِقِ الْجِبَالِ وَالْكُھُوفِ وَالْبَرَارِي، فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ إِلَّا فِي أَيَّامِ الْفِتَنِ وَالزَّلَازِلِ فِي الدِّينِ كَمَا ثَبَتَ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرُ مَالِ الرَّجُلِ غَنَمًا يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ يَفَرُّ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ»).

(٢) غريب القرآن (ص ٤٥٤-٤٥٥).

النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره»: (وقد قيل: إن «الرهبانية» معطوفة على «رأفة»، وأنها مما آتاهم الله، فابتدعوا فيها، وغيروها وبدلوها)^(١). انتهى

٣ - الإمام شمس الدين القرطبي (٦٠٠ - ٦٧١ هـ): قال في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن»: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ .. قِيلَ: إِنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ، وَالْمَعْنَى عَلَى هَذَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعْطَاهُمْ إِيَّاهَا، فَغَيَّرُوا وَابْتَدَعُوا فِيهَا ..

﴿فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ أَي: فَمَا قَامُوا بِهَا حَقَّ الْقِيَامِ .. وَإِنَّمَا تَسْبَبُوا بِالتَّهْهِبِ إِلَى طَلَبِ الرِّيَاسَةِ عَلَى النَّاسِ وَأَكْلِ أَمْوَالِهِمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤] وَهَذَا فِي قَوْمٍ آذَاهُمُ التَّهْهُبُ إِلَى طَلَبِ الرِّيَاسَةِ فِي آخِرِ الْأَمْرِ^(٢).

وقال الحسن النيسابوري (المتوفى: ٨٥٠ هـ) في تفسيره «غرائب القرآن ورغائب الفرقان»: (في قوله: ﴿فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ أقوال:

أحدها: أنهم ما أقاموا على تلك السيرة؛ ولكنهم ضموا إليه التثليث والإلحاد؛ إلا أناساً منهم أقاموا على دين عيسى حتى أدركوا محمداً ﷺ فأمنوا به.

وثانيها: أن أكثرهم لم يتوصلوا بها إلى مرضاة الله ولكنهم جعلوها سلماً إلى المنافع الدنيوية)^(٣). انتهى

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره (١١/ ٧٣٣٦).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٧/ ٢٦٣).

(٣) غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٢٧/ ١٢٤-١٢٦)، المطبعة الميمنية - مصر - ١٣٢١ هـ.

قلتُ: فيكون تفسير الآية أن الله كتب عليهم الرهبانية، لكنهم ابتدعوا فيها فلم يرعوها حق رعايتها، وعدم رعايتهم إياها كان بأن ابتدعوا فيها حتى صارت غير التي كتبها الله عليهم.

فالذم كان لعدم الرعاية، وعدم الرعاية كان بالابتداع، فوقع الذم على الابتداع. لكنهم ابتدعوا رهبانية جديدة؛ حيث قالوا بالتثليث وحرفوا الإنجيل وأظهروا الرهبانية رياء وسمعة؛ لأكل أموال الناس بالباطل، ثم كذبوا بمحمد ﷺ حين جاء، فخانوا الأمانة ولم يرعوها حق الرعاية، إنما كتب الله عليهم الرهبانية ليبتغوا بها رضوان الله، لا رياء وسمعة ليتوصلوا بها إلى أكل أموال الناس بالباطل، فאלله كتب عليهم رهبانية يُبتَغى بها رضوان الله، فابتدعوا فيها؛ فلم يرعوها حق رعايتها.

٤ - الإمام أبو محمد بن عطية (٤٨١-٥٤٢ هـ): قال في تفسيره «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»: (قال مجاهد: المعنى: كَتَبْنَاها عَلَيْهِم اِبْتِغَاءَ رِضْوَانِ الله)^(١).

قلتُ: على هذا التفسير يحتمل أن يكون قوله تعالى: ﴿اِبْتَدَعُوها﴾ معناه: أنهم أول مَنْ بدأ فَعَلها على أرض الواقع بعد أن شرعها الله لهم وكتبها عليهم؛ لأنهم لم يسبقهم أحد إلى الرهبانية، وذلك لأنه لم يفعلها مَنْ قَبْلهم، وهو الاعتزال واتخاذ الصوامع للتفرغ للتعبد.

وليس معناه أنهم اخترعوها مِنْ عند أنفسهم دُونَ أن يشرعها الله لهم.

وقد صرح بذلك القاضي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥ هـ) عند كلامه على التوفيق

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ٢٧٠).

بين القول بأن الله هو الذي كتبها عليهم وبين قوله: ﴿أَبْتَدَعُوهَا﴾.

قال ناصر الدين البيضاوي في تفسيره «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»: ﴿أَبْتَدَعُوهَا﴾ بمعنى: استحدثوها وأتوا بها أوَّلًا؛ لا أنهم اخترعوها من تلقاء أنفسهم^(١). انتهى

وقال الإمام ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ) في كتابه «اقتضاء الصراط المستقيم»: «البدعة» في اللغة تعم كل ما فعل ابتداء من غير مثال سابق .. فإذا كان نص رسول الله ﷺ قد دلَّ على استحباب فعل أو إيجابه بعد موته أو دل عليه مُطلقاً ولم يُعمل به إلا بعد موته - ككتاب الصدقة الذي أخرجه أبو بكر رضي الله عنه - فإذا عمل أحدٌ ذلك العمل بعد موته ﷺ، صحَّ أن يُسمَّى «بدعة» في اللغة؛ لأنه عمل مبتدأ^(٢).

قلتُ: فإذا كان الله تعالى شرع لهم الرهبانية، لكن أول من بدأ العمل بها كان بعد موت المسيح - عليه السلام - بفترة، فحينئذ يصح أن يُقال عن هذا البادئ: «ابتدع»؛ لأنه عمل شيئاً لم يعمله الذين سبقوه.

وفي ذلك يقول إمام اللغة ابن فارس (٣٢٩ - ٣٩٥ هـ) في كتابه «مقاييس اللغة»: «(بَدَعَ) الْبَاءُ وَالْدَّالُّ وَالْعَيْنُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا ابْتِدَاءُ الشَّيْءِ وَصُنْعُهُ لَا عَنْ مِثَالٍ ..

(١) تفسير القاضي البيضاوي المطبوع مع حاشية شيخ زاده عليه (٨/١٢٥)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ضبطه: محمد شاهين، الطبعة: الأولى / ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

وفي طبعة أخرى: (٤/٣٦١)، الناشر: مكتبة الحقيقة - تركيا، الطبعة: ١٤١١ هـ.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (ص ٢٧٦).

فَالْأَوَّلُ قَوْلُهُمْ: «أَبْدَعْتُ الشَّيْءَ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا»: إِذَا ابْتَدَأْتُهُ لَا عَنْ سَابِقٍ مِثَالٍ^(١).

وقال الإمام الحافظ ابن كثير (٧٠٠ - ٧٧٤هـ) في تفسيره: (وكذلك كل مُحَدَّث قَوْلًا أَوْ فِعْلًا لَمْ يَتَقَدَّم فِيهِ مُتَقَدِّمٌ؛ فَإِنَّ الْعَرَبَ تُسَمِّيهِ مُبْتَدِعًا)^(٢). انتهى

٥ - أثير الدين أبو حيَّان الأندلسي (٦٥٤-٧٤٥هـ): قال في تفسيره «البحر المحيط»: (الرَّهْبَانِيَّةُ: رَفُضُ الدُّنْيَا وَشَهَوَاتِهَا مِنَ النِّسَاءِ وَغَيْرِهَا وَاتِّخَاذُ الصَّوَامِعِ .. وَالظَّاهِرُ أَنَّ ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾ اسْتِثْنَاءٌ مُتَّصِلٌ .. وَصَارَ الْمَعْنَى: أَنَّهُ تَعَالَى كَتَبَهَا عَلَيْهِمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِهِ. وَهَذَا قَوْلٌ مُجَاهِدٍ)^(٣).

٦ - أبو القاسم الزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨هـ): قال في تفسيره «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل»: (ويجوز أن تكون الرهبانية معطوفة على ما قبلها .. ما كتبناها عليهم إلا ليبغوا بها رضوان الله ويستحقوا بها الثواب، على أنه كتبها عليهم وألزمها إياهم ليتخلصوا من الفتن، ويبغوا بذلك رضا الله وثوابه، فما رعوها جميعاً حق رعايتها)^(٤).

٧ - الفخر الرازي (٥٤٤ - ٦٠٦هـ): قال في تفسيره «مفاتيح الغيب»: (أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾ فَفِيهِ قَوْلَانِ: ..

الثَّانِي: أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مُتَّصِلٌ، وَالْمَعْنَى أَنَا مَا تَعَبَّدْنَاهُمْ بِهَا إِلَّا عَلَى وَجْهِ ابْتِغَاءِ

(١) مقاييس اللغة (١/٢٠٩).

(٢) تفسير ابن كثير (١/١٦٢).

(٣) البحر المحيط (٨/٢٢٦-٢٢٧).

(٤) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٤/٤٨٠).

مَرْضَاةَ اللَّهِ تَعَالَى^(١). انتهى

وقال أيضا: (أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا..﴾ .. فففيه أقوال: ..

ثانيها: أَنَّا مَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ تِلْكَ الرَّهْبَانِيَّةَ إِلَّا لِيَتَوَسَّلُوا بِهَا إِلَى مَرْضَاةِ اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ إِنَّهُمْ أَتَوْا بِتِلْكَ الْأَفْعَالِ لَكِنْ لَا هَذَا الْوَجْهَ، بَلْ لَوَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ طَلَبُ الدُّنْيَا وَالرِّيَاءِ وَالسُّمْعَةِ.

وثالثها: أَنَّا لَمَّا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ تَرَكُوها، فَيَكُونُ ذَلِكَ ذِمًّا لَهُمْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ تَرَكُوا الْوَاجِبَ.

ورابعها: أَنَّ الَّذِينَ لَمْ يَرَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا هُمُ الَّذِينَ أَدْرَكُوا مُحَمَّدًا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ^(٢). انتهى

٨ - شهاب الدين أبو العباس المعروف بـ «السمين الحلبي» (المتوفى: ٧٥٦هـ): قال في تفسيره «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون»: (قوله: ﴿إِلَّا أَتْبِعَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾ فيه أوجه، أحدها: أنه استثناء متصل .. والمعنى: ما كَتَبْنَاها عليهم لشيء من الأشياء إِلَّا لابتغاء مَرْضَاةِ اللَّهِ، ويكون «كتب» بمعنى: قضى، فصار: كَتَبْنَاها عليهم ابتغاء مَرْضَاةِ اللَّهِ، وهذا قول مجاهد^(٣). انتهى

٩ - أبو حفص سراج الدين ابن عادل (المتوفى: ٧٧٥هـ) ذكر في تفسيره

(١) مفاتيح الغيب (٢٩/٢١٤).

(٢) مفاتيح الغيب (٢٩/٢١٤-٢١٥).

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١٠/٢٥٧)، الناشر: دار القلم.

«اللباب في علوم الكتاب»^(١) مثل الذي ذكره السمين الحلبي المتقدم.

١٠ - الإمام أبو إسحاق الشاطبي (المتوفى ٧٩٠هـ): قال في كتابه «الاعتصام»: (يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٧]، مُتَّصِلًا وَمُنْفَصِلًا.

فَإِذَا بَنَيْنَا عَلَى الْإِتِّصَالِ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الَّذِي هُوَ الْعَمَلُ بِهَا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ، فَالْمَعْنَى أَنَّهُمَا مِمَّا كُتِبَتْ عَلَيْهِمْ - أَي: مِمَّا شُرِعَتْ لَهُمْ - لَكِنْ بِشَرْطِ قَصْدِ الرِّضْوَانِ.

﴿فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ [الحديد: ٢٧] يُرِيدُ أَنَّهُمْ تَرَكَوا رِعَايَتَهَا حِينَ لَمْ يُؤْمِنُوا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ^(٢). انتهى

١١ - أبو زيد الثعالبي (٧٨٦ - ٨٧٦هـ): قال في تفسيره «الجواهر الحسان في تفسير القرآن»: (قال مجاهد: المعنى: كتبناها عليهم ابتغاء رضوان الله، فالاستثناء على هذا مُتَّصِلٌ)^(٣). انتهى

١٢ - الإمام الشوكاني (١١٧٣ - ١٢٥٠هـ): قال في تفسيره «فتح القدير»: (﴿فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ .. أَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مُتَّصِلٌ، وَأَنَّ التَّقْدِيرَ: مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ لَشَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ إِلَّا لِيَبْتَغُوا بِهَا رِضْوَانَ اللَّهِ بَعْدَ أَنْ وَقَفْنَاهُمْ لِابْتِدَاعِهَا - فَوَجْهُ الدَّمِّ ظَاهِرٌ)^(٤). انتهى

(١) اللباب في علوم الكتاب (١٨/٥٠٦)، الناشر: دار الكتب العلمية.

(٢) الاعتصام (١/٢٨٨).

(٣) الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٤/٢٧٣).

(٤) فتح القدير (٥/١٧٩).

١٣ - شهاب الدين الألوسي (١٢١٧-١٢٧٠هـ): قال في تفسيره «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني»: (جُوزَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَتَبَعَاءَ﴾ استثناء متصل .. أي: ما قضيناها عليهم - بأن جعلناهم يتدعونها - لشيء من الأشياء إلا ليتبعوا بها رضوان الله تعالى ويستحقوا بها الثواب، ومن ضرورة ذلك أن يحافظوا عليها ويراعوها حق رعايتها، فما رعوها كذلك .. وهذا مروي عن مجاهد. ولا مخالفة عليه بين ﴿أَتَبَدَّعُوهَا﴾، و﴿مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ﴾ إلخ .. يؤول ﴿أَتَبَدَّعُوهَا﴾ بأنهم أول مَنْ فَعَلَهَا بَعْدَ الْأَمْرِ^(١). انتهى

الجواب الثاني:

ذكر المفسرون أن الرهبانية لا تعني اختراع شعائر وعبادات في الدين، وإنما معناها اعتزال الناس في الكهوف والجبال، وترك شهوات الدنيا الزائلة من طعام وشراب ونساء؛ للتفرغ للتعبد بما شرعه الله.

فهي بدعة في لغة العرب؛ لأنها شيء جديد لم يفعله مَنْ سبقهم، فابتداعها يُقَصَّد به معناه العام في لغة العرب، ولا يُقَصَّد به اختراعهم تعبدات في الدين.

فالمفسرون ذكروا روايات سبب لجوئهم للرهبانية، وفيها أنهم هربوا خشية القتل؛ للتمكن من التعبد بالشرعية التي شرعها الله لهم، وليس فيها أنهم أضافوا تشريعاً جديداً ابتداعاً من عند أنفسهم.

وهذا الذي ذكره المفسرون مذكور في كُتُبِ النصارى أنفسهم.

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (٢٧/١٩١).

وفي ذلك يقول محمد جمال الدين القاسمي (١٢٨٣ - ١٣٣٢ هـ) في تفسيره «محاسن التأويل»: (رأيت في كثير من مؤلفات علماء المسيحيين المتأخرين ذم بدعة «الرهبة» وما كان لتأثيرها في النفوس والأخلاق من المفاصد والأضرار. فقد قال صاحب «ريحانة النفوس» منهم، في الباب السابع عشر، في الرهبة:

إن الرهبة قد نشأت من التوهم بأن الانفراد عن معاشرة الناس، واستعمال التقشفات والتأملات الدينية، هي ذات شأن عظيم. .. ولكن مع أن الكتاب المقدس لا يمدح العيشة الانفرادية، فقد ظهر الميل الشديد إليها في الكنيسة، في أواخر الجيل الثاني وأوائل الجيل الثالث .. وكان ابتداءؤها في مصر - في الجيل الرابع - على أثر اشتهاار أحد الرهبان وممارسته التقشفات بسبب الاضطهاد الذي أصابه، وأثر لأجله الطواف في البراري؛ فرارًا من أيادي مضطهديه، ثم عكف على الوحدة، وعاش بها، وذلك في الجيل الثالث. ثم امتدت من مصر إلى فلسطين وسورية إلى أكثر الجهات، تَوَهُّمًا بأن رَسْم المسيحية الكاملة لا يوجد إلا في العيشة الضيقة القسفة، فدعا ذلك كثيرين إلى ترك المعيشة المألوفة بالاعتزال في الأديرة ..

وأما بدعة العزوبة والتبتل فنشأت من حصّ بولس عليها، وترغيبهم فيها، كما أفصح عنه كلامه في آخر الفصل السابع من رسالته الأولى^(١). انتهى

قلتُ: زعم الغماري أن الآية تدل على جواز أن يتبدع في العبادات ما لم يشرعه الله!

فأين هنا ما زعمه الغماري من أنهم اخترعوا عبادة أو شرعوا تشريعاً يتعبدون به

(١) محاسن التأويل ن (٩/ ١٥٧ - ١٥٨).

ويارسونه!!؟

بل رهبانيتهم هي ترك شهوات الدنيا للتفرغ للتعبد بما شرعه الله لهم.
فهم أحدثوا الاعتزال، والتفرغ للعبادة، وليس في الآية أنهم اخترعوا في العبادة
نفسها.

وإليكم تصريحات المفسرين بذلك:

١ - قال الإمام أبو الحسن الماوردي (٣٦٤ - ٤٥٠ هـ) في تفسيره «النكت
والعيون»: ﴿وَرَهْبَانِيَّةٌ ابْتَدَعُوهَا﴾ .. سبب ذلك ما حكاه الضحاك: أنهم بعد
عيسى ارتكبوا المحارم ثلاثمائة سنة؛ فأنكرها عليهم مَنْ كان على منهاج عيسى؛
فقتلوه، فقال قوم بقوا بعدهم: «نحن إذا نهيناهم قتلونا، فليس يسعنا المقام
بينهم». فاعتزلوا النساء واتخذوا الصوامع، فكان هذا ما ابتدعه من الرهبانية التي لم
يفعلها مَنْ تَقَدَّمَهم وإن كانوا فيها محسنين ..

وفيهما ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها رفض النساء واتخاذ الصوامع. قاله قتادة.

الثاني: أنها لحوقهم بالجمال ولزومهم البراري، ورُوي فيه خبر مرفوع .

الثالث: أنها الانقطاع عن الناس والانفراد بالعبادة^(١). انتهى

قلتُ: يتضح من كلام أبي الحسن الماوردي أنه لم يَقُلْ أحد أنهم اخترعوا عبادات
يارسونها ويتعبدون بها، وإنما معنى «الرهبانية» أنهم فَرَّوا بدينهم إلى الجبال

والكهوف واعتزلوا شهوات الدنيا من نساء وطعام وشراب ونوم؛ للتفرغ للعبادة بما شرعه لهم الله تعالى في دينهم الذي فُتروا لأجله، وهذا فيه من المشقة العظيمة ما هو معلوم.

٣ - الإمام ابن السمعاني (٤٢٦ - ٤٨٩ هـ) قال في تفسيره: (وفي الأخبار: أنَّ سبب ابتداعهم الرهبانية أن الملوك بعد عيسى - عليه السلام - بدَّلوا دين عيسى، وقتلوا العباد والأخيار من بني إسرائيل حين دعوهم إلى الحق؛ فقال الأخيار فيما بينهم وهم الذين بقوا: إنهم وإن قتلونا لا يسعنا المقام فيما بينهم والسكوت. فَلَحِقَ بعضهم بالبراري وساحوا، وَبَنَى بعضهم الصوامع وتفرّدوا فيها للعبادة، فكان أَصْل الرهبانية بهذا السبب)^(١). انتهى

٤ - الإمام البغوي الفراء (٤٣٦ - ٥١٠ هـ): قال في تفسيره «معالم التنزيل»: (وَتِلْكَ الرَّهْبَانِيَّةُ مَا حَمَلُوا أَنْفُسَهُمْ مِنَ الْمَشَاقِّ فِي الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْمَطْعَمِ وَالْمَشْرِبِ وَالْمَلْبَسِ وَالنِّكَاحِ وَالتَّعَبُّدِ فِي الْجِبَالِ)^(٢). انتهى

قلت: تَحْمُلُ المشقة في العبادة ليس ابتداءً لعبادة غير مشروعة، وإنما يكون بالاجتهاد في العبادة المشروعة والإكثار منها.

ومن ذلك ما ثبت - بإسناد صحيح - في «موطأ مالك» عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، أَنَّهُ قَالَ: (أَمَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَبِي بَنٍ كَعْبٌ وَتَمِيمًا الدَّارِيَّ أَنْ يَقُومَا لِلنَّاسِ بِإِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ، وَقَدْ كَانَ الْقَارِئُ يَقْرَأُ بِالْيَمِينِ حَتَّى كُنَّا نَعْتَمِدُ عَلَى

(١) تفسير السمعاني (٣٧٩/٥).

(٢) معالم التنزيل (٣٠٠/٤).

الْعِصِيِّ مِنْ طَوْلِ الْقِيَامِ، وَمَا كُنَّا نَنْصَرِفُ إِلَّا فِي فُرُوعِ الْفَجْرِ^(١).

قال الشيخ الألباني في كتابه «صلاة التراويح»: (سنده صحيح جداً)^(٢).

وقصة عبد الله بن عمرو بن العاص المذكورة في «صحيح مسلم»^(٣) خير مثال

(١) موطأ مالك (١/١١٥، رقم: ٢٥١).

(٢) صلاة التراويح (ص ٥٣).

(٣) ثبت في «صحيح مسلم»، حديث رقم: حديث رقم: ١١٥٩ «عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، قال: (كُنْتُ أَصُومُ الدَّهْرَ وَأَقْرَأُ الْقُرْآنَ كُلَّ لَيْلَةٍ، فَإِذَا دُكِرْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَإِنَّمَا أُرْسَلُ إِلَيَّ، فَأَتَيْتُهُ، فَقَالَ لِي: «أَلَمْ أَخْبَرَ أَنَّكَ تَصُومُ الدَّهْرَ وَتَقْرَأُ الْقُرْآنَ كُلَّ لَيْلَةٍ؟» فَقُلْتُ: بَلَى يَا نَبِيَّ اللَّهِ، وَلَمْ أُرِدْ بِذَلِكَ إِلَّا الْخَيْرَ. قَالَ: «فَإِنَّ بِحَسْبِكَ أَنْ تَصُومَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ». قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: «فَإِنَّ لِرَوْحِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِرَوْحِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِحَسْبِكَ عَلَيْكَ حَقًّا.. فَصُمْ صَوْمَ دَاوُدَ نَبِيِّ اللَّهِ، فَإِنَّهُ كَانَ أَعْبَدَ النَّاسِ». قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، وَمَا صَوْمُ دَاوُدَ؟ قَالَ: «كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا.. وَأَقْرَأُ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ». قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ: إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: «فَاقْرَأْهُ فِي كُلِّ عَشْرِينَ». قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ: إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: «فَاقْرَأْهُ فِي كُلِّ عَشْرِ». قُلْتُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ: إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: «فَاقْرَأْهُ فِي كُلِّ سَبْعٍ وَلَا تَزِدْ عَلَى ذَلِكَ؛ فَإِنَّ لِرَوْحِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِرَوْحِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِحَسْبِكَ عَلَيْكَ حَقًّا». فَشَدَدْتُ؛ فَشَدَّدَ عَلَيَّ، وَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكَ لَا تَدْرِي لَعَلَّكَ يَطُولُ بِكَ عُمْرٌ». فَصِرْتُ إِلَى الَّذِي، قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا كَبُرْتُ وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ قَبْلْتُ رُخْصَةَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ).

وفي «صحيح البخاري» عن عبد الله بن عمرو، قال: (أُنْكَحَنِي أَبِي امْرَأَةً ذَاتَ حَسَبٍ، فَكَانَ يَتَعَاهَدُ كِتَابَهُ فَيَسْأَلُهَا عَنْ بَعْضِهَا، فَتَقُولُ: نَعَمْ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا وَلَمْ يُفَشِّسْ لَنَا كَفْمًا مُنْذُ أَتَيْنَاهُ).

فَلَمَّا طَالَ ذَلِكَ عَلَيْهِ ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ؛ فَقَالَ: «الْقِنِي بِهِ». فَلَقِيْتُهُ بَعْدُ، فَقَالَ: «كَيْفَ تَصُومُ؟» قَالَ:

على ذلك.

٥ - الإمام أبو بكر بن العربي (٤٦٨ - ٥٤٣ هـ): قال في كتابه «أحكام القرآن» في تفسير «الرهبانية» في هذه الآية:

(تفسيرها: وفيه أربعة أقوال:

الأول: أنها رَفُضُ النِّسَاءِ، وَقَدْ نُسِخَ ذَلِكَ فِي دِينِنَا كَمَا تَقَدَّمَ .

الثاني: اتِّخَاذُ الصَّوَامِ لِلْعَزَلَةِ، وَذَلِكَ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ عِنْدَ فَسَادِ الزَّمَانِ .

الثالث: سِيَاخَتُهُمْ، وَهِيَ نَحْوُ مِنْهُ .

الرابع: رَوَى الْكُوفِيُّونَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «.. افْتَرَقَ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، نَجَا مِنْهَا ثَلَاثٌ، وَهَلَكَ سَائِرُهَا:

فِرْقَةُ آزَتِ الْمُلُوكَ، وَقَاتَلَتْهُمْ عَلَى دِينِ اللَّهِ وَدِينِ عِيسَى حَتَّى قُتِلُوا.

وَفِرْقَةٌ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ طَاقَةٌ بِمُوَازَاةِ الْمُلُوكِ، أَقَامُوا بَيْنَ ظَهْرَانِي قَوْمِهِمْ يَدْعُوهُمْ إِلَى دِينِ اللَّهِ وَدِينِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، فَأَخَذَتْهُمْ الْمُلُوكُ وَقَتَلَتْهُمْ وَقَطَّعَتْهُمْ بِالْمَنَاشِيرِ.

وَفِرْقَةٌ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ طَاقَةٌ بِمُوَازَاةِ الْمُلُوكِ، وَلَا بِأَنْ يُقِيمُوا بَيْنَ ظَهْرَانِي قَوْمِهِمْ فَيَدْعُوهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَدِينِهِ وَدِينِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، فَسَاحُوا فِي الْجِبَالِ، وَتَرَهَّبُوا فِيهَا،

كُلُّ يَوْمٍ. قَالَ: «وَكَيْفَ تَحْتِمُ؟» قَالَ: كُلُّ لَيْلَةٍ. قَالَ: «صُمْ فِي كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةً، وَافْرَأِ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ». قُلْتُ: أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ .. فَلْيَتَنِي قَبْلْتُ رُخْصَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ وَذَلِكَ أَنِّي كَبُرْتُ وَصَعُفْتُ .. الحديث.

وَهِيَ الَّتِي قَالَ اللَّهُ فِيهَا: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا..﴾ (الآية) ^(١). انتهى

قلتُ: فأين هنا ما زعمه الغماري من أنهم اخترعوا عبادة أو شرعوا تشريعاً يتعبدون به ويبارسونه؟!!

بل رهبانيتهم هي ترك شهوات الدنيا للتفرغ للتعبد بما شرعه الله لهم.

٦ - مجد الدين ابن الأثير (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ): قال في كتابه «النهاية في غريب الحديث والأثر»: (كَانُوا يَرَهَّبُونَ بِالتَّخْلِ مِنْ أَشْغَالِ الدُّنْيَا، وَتَرْكِ مَلَاذِهَا، وَالزُّهْدِ فِيهَا، وَالْعَزْلَةِ عَنْ أَهْلِهَا، وَتَعَمُّدِ مَشَاقِّهَا) ^(٢).

٧ - الفخر الرازي (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ): قال في تفسيره «مفاتيح الغيب»: (الْمُرَادُ مِنَ «الرَّهْبَانِيَّةِ»: تَرْهَبُهُمْ فِي الْجَبَالِ؛ فَارَيْنَ مِنَ الْفِتْنَةِ فِي الدِّينِ، مُحْلِصِينَ أَنْفُسَهُمْ لِلْعِبَادَةِ، وَمُتَحَمِّلِينَ كُلَّ زَائِدَةٍ عَلَى الْعِبَادَاتِ الَّتِي كَانَتْ وَاجِبَةً عَلَيْهِمْ؛ مِنَ الْخُلُوةِ وَاللَّبَاسِ الْحُسْنِ، وَالْإِعْتَزَالِ عَنِ النِّسَاءِ، وَالتَّعَبُّدِ فِي الْغَيْرَانِ وَالْكُھُوفِ) ^(٣).

قلتُ: فغاية ما فسروا به «الرهبانية» - بعد تفسيرها بالرهبة والخوف - ترك التمتع بمتاع الدنيا الزائل، وليس في ذلك إضافة تشريع للتشريعات الربانية للتعبد به، بل تركوا المتاع ولذات النفس؛ للتفرغ للتعبد بما شرعه الله لهم.

٨ - عز الدين ابن عبد السلام (٥٧٧ - ٦٦٠ هـ): قال في تفسيره: (﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ .. وهي رفض النساء واتخاذ الصوامع، أو لحوقهم بالجبال ولزوم

(١) أحكام القرآن (٤/١٨٢).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/٢٨٠).

(٣) مفاتيح الغيب (٢٩/٢١٤).

البراري، أو الانقطاع عن الناس تَفَرُّدًا بالعبادة^(١). انتهى

٩ - الإمام شمس الدين القرطبي (٦٠٠ - ٦٧١هـ): قال في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن»: (حَمَلُوا أَنْفُسَهُمْ عَلَى الْمَشَقَّاتِ فِي الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْمَطْعَمِ وَالْمَشْرَبِ وَالنِّكَاحِ، وَالتَّعَلُّقِ بِالْكُهُوفِ وَالصَّوَامِعِ، وَذَلِكَ أَنَّ مُلُوكَهُمْ غَيَّرُوا وَبَدَّلُوا وَبَقِيَ نَقَرٌ قَلِيلٌ فَتَرَهَّبُوا وَتَبَتَّلُوا).

قَالَ الضَّحَّاكُ: «إِنَّ مُلُوكًا بَعْدَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ارْتَكَبُوا الْمَحَارِمَ ثَلَاثِيَّةَ سَنَةٍ، فَأَنْكَرَهَا عَلَيْهِمْ مَنْ كَانَ بَقِيَ عَلَى مِنْهَاجِ عِيسَى؛ فَقَتَلُوهُمْ، فَقَالَ قَوْمٌ بَقُوا بَعْدَهُمْ: نَحْنُ إِذَا نَهَيْنَاهُمْ قَتَلُونَا؛ فَلَيْسَ يَسَعُنَا الْمَقَامُ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَزَلُوا النَّاسَ وَاتَّخَذُوا الصَّوَامِعَ».

وَقَالَ قَتَادَةُ: الرَّهْبَانِيَّةُ الَّتِي ابْتَدَعُوهَا رَفُضُ النِّسَاءِ وَاتِّخَاذُ الصَّوَامِعِ.

وَفِي خَبَرٍ مَرْفُوعٍ: «هِيَ لِحُوقُهُمْ بِالْبَرَارِيِّ وَالْجِبَالِ»..

وَفِي الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى الْعُزْلَةِ عَنِ النَّاسِ فِي الصَّوَامِعِ وَالْبُيُوتِ، وَذَلِكَ مَذْذُوبٌ إِلَيْهِ عِنْدَ فَسَادِ الزَّمَانِ وَتَغَيُّرِ الْأَصْدِقَاءِ وَالْإِخْوَانِ، وَقَدْ مَضَى بَيَانُ هَذَا فِي سُورَةِ «الْكُحُوفِ» مُسْتَوْفَى وَالْحَمْدُ لِلَّهِ^(٢). انتهى

١٠ - أثير الدين أبو حيان الأندلسي (٦٥٤ - ٧٤٥هـ): قال في تفسيره «البحر المحيط»: (وَالرَّهْبَانِيَّةُ: رَفُضُ الدُّنْيَا وَشَهَوَاتِهَا مِنَ النِّسَاءِ وَغَيْرِهَا وَاتِّخَاذُ

(١) تفسير العز بن عبد السلام (٣/ ٢٩٠)، الناشر: دار ابن حزم - بيروت - ١٤١٦هـ.

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٧/ ٢٦٣).

الصَّوَامِعِ^(١). انتهى

١١ - أبو القاسم ابن جزري (٦٩٣ - ٧٤١ هـ): قال في تفسيره «التسهيل لعلوم التنزيل»: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ الرهبانية هي الانفراد في الجبال، والانقطاع عن الناس في الصوامع، ورفض النساء وترك الدنيا^(٢).

١٢ - الإمام أبو إسحاق الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ): قال في كتابه «الاعتصام»: (الرَّهْبَانِيَّةُ فِيهِ بِمَعْنَى اعْتِزَالِ الْخَلْقِ فِي السِّيَاحَةِ، وَاطَّرَاحِ الدُّنْيَا وَلَذَاتِهَا مِنَ النِّسَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَمِنْهُ: لُزُومُ الصَّوَامِعِ وَالْدِّيَارَاتِ - عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّصَارَى قَبْلَ الْإِسْلَامِ - مَعَ التَّزَامِ الْعِبَادَةِ، وَعَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ)^(٣).

١٣ - أبو زيد الثعالبي (٧٨٦ - ٨٧٦ هـ): قال في تفسيره «الجواهر الحسان في تفسير القرآن»: (المراد بالرهبانية: رَفُضُ النِّسَاءِ، وَاتِّخَاذُ الصَّوَامِعِ وَالْدِّيَارَاتِ، وَالتَّفَرُّدُ لِلْعِبَادَاتِ، وَهَذَا هُوَ ابْتِدَاعُهُمْ)^(٤).

١٤ - شمس الدين الخطيب الشربيني (المتوفى ٩٧٧ هـ): قال في تفسيره «السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير» عند تفسيره لهذه الآية: (والمراد من الرهبانية: ترهبهم في الجبال؛ فأرين من الفتنة في الدِّينِ، متحملين كلفاً زائدة على العبادات التي كانت واجبة عليهم من الخلو

(١) البحر المحيط (٢٢٦/٨).

(٢) التسهيل لعلوم التنزيل (١٠٠/٤).

(٣) الاعتصام (٢٨٨/١).

(٤) الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٢٧٣/٤).

واللباس والخشن والاعتزال عن النساء والتعبد في الكهوف^(١). انتهى

١٥ - الملا علي القاري (المتوفى ١٠١٤هـ): قال في كتابه «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»: (ابتدعوا رهبانية ابتدعوها: يقال: «ابتدع» إذا أتى بشيء بديع؛ أي: جديد لم يفعله قبله أحد.. من ترك التلذذ بالأطعمة، وترك الزوج، والاعتزال عن الناس، والتوطن في رؤوس الجبال والمواضع البعيدة عن العمران)^(٢). انتهى

١٦ - قال العلامة محمد الطاهر بن عاشور (١٢٩٦ - ١٣٩٣هـ) في تفسيره «التحرير والتنوير»: (وَأَمَّا اسْمُ الرَّاهِبِ الَّذِي نُسِبَتْ إِلَيْهِ الرَّهْبَانِيَّةُ .. هُوَ الْعَابِدُ مِنَ النَّصَارَى الْمُنْقَطِعِ لِلْعِبَادَةِ .. وَيَلْزَمُ هَذِهِ الْحَالَةَ - فِي عَرَفِ النَّصَارَى - الْعِزْلَةُ عَنِ النَّاسِ؛ مُجْتَنِبًا لِمَا يَشْغُلُ عَنِ الْعِبَادَةِ، وَذَلِكَ بِسُكْنَى الصَّوَامِعِ وَالْأَذْيِرَةِ، وَتَرْكِ التَّزْوِجِ؛ مُجْتَنِبًا لِلشَّوَاعِلِ .. فَالرَّاهِبُ يَمْتَنِعُ مِنَ التَّزْوِجِ؛ خِيفَةً أَنْ تَشْغَلَهُ زَوْجُهُ عَنْ عِبَادَتِهِ، وَيَمْتَنِعُ مِنْ مُحَالَطَةِ الْأَصْحَابِ؛ خَشْيَةً أَنْ يُلْهَوْهُ عَنِ الْعِبَادَةِ، وَيَتْرَكَ لِدَائِدِ الْمَأْكَلِ وَالْمَلَأْسِ؛ خَشْيَةً أَنْ يَقَعَ فِي اكْتِسَابِ الْمَالِ الْحَرَامِ ..

وَصَمِيرُ الرَّفْعِ مِنْ «ابْتَدَعُوهَا» عَائِدٌ إِلَى الَّذِينَ اتَّبَعُوا عِيسَى .. وَأَعْظَمُ مَرَاتِبِهِمْ هُمُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا بِسِيرَتِهِ اهْتِدَاءً كَامِلًا وَانْقَطَعُوا لَهَا وَهُمْ الْقَائِمُونَ بِالْعِبَادَةِ ..

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُمْ ابْتَدَعُوا الرَّهْبَانِيَّةَ لِانْقِطَاعِ عَنْ جَمَاعَاتِ الشَّرِكِ مِنَ الْيُونَانِ وَالرُّومِ وَعَنْ بَطْشِ الْيَهُودِ، وَظَاهِرٌ أَنَّ ذَلِكَ طَلَبٌ لِرِضْوَانِ اللَّهِ كَمَا حَكَى اللَّهُ عَنْ أَصْحَابِ الْكَهْفِ: ﴿وَإِذْ أَعْرَضْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْتُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾

(١) السراج المنير (٤/ ٢١٥)، الناشر: مطبعة بولاق/ ١٢٨٥هـ.

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/ ٣٨٨).

[الْكَهْف: ١٦].

وَفِي الْحَدِيثِ: «يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرُ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنِمًا يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ؛ يَقْرُبُ دِينَهُ مِنَ الْفِتَنِ» ..

فَالرَّهْبَانِيَّةُ حُومٌ حَوْلَ الْإِعْرَاضِ عَنِ اللَّذَائِدِ الزَّائِلَةِ، وَإِلَى التَّعَوُّدِ بِالصَّبْرِ عَلَى تَرْكِ الْمَحْبُوبَاتِ؛ لِئَلَّا يَشْغَلَهُ اللَّهْوُ بِهَا عَنِ الْعِبَادَةِ وَالنَّظَرِ فِي آيَاتِ اللَّهِ، فَإِذَا وَقَعَ التَّقْصِيرُ فِي التِّزَامِهَا فِي بَعْضِ الْأَزْمَانِ، أَوْ التَّفْرِيطُ فِي بَعْضِ الْأَنْوَاعِ، فَقَدْ انْتَفَى حَقُّ حِفْظِهَا، وَحَقُّ رِعَايَتِهَا ..^(١). انتهى

توضيح مهم يُزيل إشكالات:

فَمَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا الْعَادِيَةِ الْخَارِجَةِ عَنِ التَّشْرِيعِ، لَكِنَّهُ فَعَلَهُ لِأَجْلِ أَنْ يَكُونَ وَسِيلَةً مُعِينَةً عَلَى التَّعَبُّدِ بِالْعِبَادَاتِ الَّتِي شَرَعَهَا اللَّهُ تَعَالَى؛ كَمَنْ بَاعَ أَرْضَهُ وَسَافَرَ، وَاسْتَأْجَرَ مَسْكَنًا بِجَوَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لِيَتِمَّكَنَ مِنَ تَلَقِّيِ الْعِلْمِ، أَوْ مَنْ بَاعَ أَرْضًا؛ لِيَتِمَّكَنَ مِنَ السَّفَرِ لِلْحَجِّ.

فَالسَّفَرُ وَالْبَيْعُ لَيْسَا دَاخِلَيْنِ فِي التَّشْرِيعِ، فَهُوَ - بِسَفَرِهِ وَبَيْعِهِ - لَمْ يُضِفْ تَشْرِيعًا جَدِيدًا، وَلَمْ يُنْقِصْ شَيْئًا مِنَ التَّشْرِيعَاتِ الَّتِي شَرَعَهَا اللَّهُ، وَإِنَّمَا هَذِهِ أُمُورٌ دُنْيَوِيَّةٌ عَادِيَّةٌ، لَكِنَّهُ جَعَلَهَا وَسِيلَةً لِلتَّوَصُّلِ بِهَا إِلَى الْقِيَامِ أَوْ التَّعَبُّدِ بِالْمَشْرُوعِ.

هَنَا قَدْ يَسْمَى الْعُلَمَاءُ هَذِهِ الْأُمُورَ الْعَادِيَّةَ: «قُرْبَةً» لِأَنَّ صَاحِبَهَا فَعَلَهَا بِقَصْدِ الْإِعَانَةِ عَلَى التَّعَبُّدِ بِالْعِبَادَاتِ الَّتِي شَرَعَهَا اللَّهُ تَعَالَى، أَيْ إِنَّهُ فَعَلَهَا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ.

فتسميتها قُرْبَةً لا يعني أنها أضافت تشريعاً يتعبد به.

فهذا إذا باع وسافر بهذا القصد، ثُمَّ لَمَّا سافر واستقر انشغل عن الحج أو عن تَلَقِّي العِلْم، فسيكون - حينئذ - ممن لم يَرعها حق رعايتها.

الجواب الثالث:

إذا افترضنا - على سبيل الجدل - أن الرهبانية تعني الابتداع في الدين، فليس في الآية أي دليل على جواز هذا الابتداع.

فليس في الآية تصريح سوى بأنهم ابتدعوها ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ ثُمَّ لَمَّا ابتدعوها لم يلتزموا بها ﴿فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾؛ بل طلبوا بها مصالح الدنيا رياءً ونفاقاً.

فليس في ذلك تجويز لابتداعهم؛ وإنما هو حكاية ابتداعهم وحكاية عدم التزامهم بها وطلبهم بها الدنيا، وإنما كان ابتداعها ابتداءً لطلب الآخرة، لكنهم بعد ابتداعها صاروا يطلبون بها الدنيا رياءً ونفاقاً.

قال الإمام شمس الدين القرطبي (٦٠٠ - ٦٧١هـ) في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن»: ﴿فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ أَي: فَمَا قَامُوا بِهَا حَقَّ الْقِيَامِ .. وَإِنَّمَا تَسَبَّوْا بِالترُّهْبِ إِلَى طَلَبِ الرِّيَاسَةِ عَلَى النَّاسِ وَأَكَلِ أَمْوَالِهِمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيُصْذَوْنَ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤] وَهَذَا فِي قَوْمٍ آذَاهُمُ التَّرُّهْبُ إِلَى طَلَبِ الرِّيَاسَةِ فِي آخِرِ

الْأَمْرِ^(١). انتهى

وقال الحسن النيسابوري (المتوفى: ٨٥٠هـ) في تفسيره «غرائب القرآن ورغائب الفرقان»: (قوله: ﴿فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ أقوال: .. ثانيها: أن أكثرهم لم يتوسلوا بها إلى مرضاة الله ولكنهم جعلوها سلماً إلى المنافع الدنيوية^(٢)). انتهى

الجواب الرابع:

يتضح من تصريحات المفسرين السابقة أن الآية تحتل أكثر من معنى، وقد يصعب جداً ترجيح أحد المعاني التي تحملها الآية.

بل قد صرح بذلك اثنان من كبار أئمة لغة العرب:

الأول: الإمام أبو إسحاق الزجاج (٢٤١ - ٣١١هـ):

قال في كتابه «معاني القرآن وإعرابه»: (قوله: ﴿وَرَحْمَةً وَرَهَابَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾ هذه الآية صعبة في التفسير، ومعناها - والله أعلم - يحتمل ضربين^(٣). انتهى

والثاني: الإمام أبو منصور الأزهري (٢٨٢ - ٣٧٠هـ):

قال في موسوعته في لغة العرب «تهذيب اللغة»: ﴿وَرَحْمَةً وَرَهَابَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا

(١) الجامع لأحكام القرآن (١٧/٢٦٣).

(٢) غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٢٧/١٢٤-١٢٦).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٥/١٣٠).

كَتَبْنَهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ ﴿ وَمَعْنَى هَذِهِ الْآيَةِ عَوِيصٌ ^(١) . انتهى

ومن الْمُقَرَّر في علم أصول الفقه وعند العقلاء كافة أنه لا يصح الاستدلال بشيء محتمل، فإنه لا يستدل بالمحتملات إلا مريض العقل، سقيم الفكر.

ذَكَرَ كبار أئمة الشافعية أن الإمام الشافعي قال: (وَقَائِعُ الْأَحْوَالِ إِذَا تَطَرَّقَ إِلَيْهَا الْإِحْتِمَالُ، كَسَاهَا ثَوْبُ الْإِجْمَالِ، وَسَقَطَ بِهَا الْإِسْتِدْلَالُ) ^(٢).

وقد نقلنا تصريحات كبار أهل العلم بأنه لا يصح الاستدلال عند تساوي الاحتمالات (انظر كتابنا هذا، ص ٤٧٧).

بل اعترف الغماري بصحة هذه القاعدة، فقال في كتابه «حُسن التفهم والدرك، ص ١٣»: (القاعدة الأصولية أن ما دخله الاحتمال سقط به الاستدلال)!!؟

فلماذا أغمض الغماري عينيه هنا عن هذه القاعدة ورماها وراء ظهره!!؟

أَمْ أَنَّ الغماري - لضعف قدراته العقلية الاستدلالية - لا يُتَقَن تطبيق القواعد على المسائل الفرعية؟! على

الجواب الخامس:

إِذَا سَلَّمْنَا - عَلَى سَبِيلِ الْجَدَل - مَا زَعَمَهُ الغماري من أن ابتداع الرهبانية يدل

(١) تهذيب اللغة (٦/ ١٥٦).

(٢) جاء في حاشيتي «قليوبي وعميرة، ٣/ ٢٥٩»: (الإمام الشافعي .. لَهُ قَاعِدَةٌ أُخْرَى فِي الْوَقَائِعِ الْفِعْلِيَّةِ، وَهِيَ: وَقَائِعُ الْأَحْوَالِ إِذَا تَطَرَّقَ إِلَيْهَا الْإِحْتِمَالُ، كَسَاهَا ثَوْبُ الْإِجْمَالِ، وَسَقَطَ بِهَا الْإِسْتِدْلَالُ)، وانظر: «نهاية المحتاج، ٧/ ٢٥٦».

على أنه كان يجوز للنصارى الابتداع في الدين، فسيكون هذا شرع من قبلنا، وقد اتفق العلماء على أن شرع من قبلنا لا يكون شرعاً لنا إذا نسخه الله في شرعنا.

والابتداع في الدين قد نسخه رسول الله ﷺ بقوله: «كل بدعة ضلالة» (انظر الباب السادس من هذا الكتاب).

وقد صرح كبار أئمة أصول الفقه بالإجماع على أن شرع من قبلنا لا يكون شرعاً لنا إذا نسخه الله في شرعنا، وإليكم بعض تصريحاتهم:

١ - أبو الحسن الأمدي (٥٥١-٦٣١هـ): قال في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام»: (إجماع المسلمين على أن شريعة النبي - عليه السلام - ناسخة لشريعة من تقدم^(١)). انتهى

٢ - الإمام جمال الدين ابن الحاجب (٥٧٠ - ٦٤٦هـ): قال في كتابه «منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل»:

(قالوا: «الإجماع على أن شريعته ﷺ ناسخة لجميع الشرائع».

أجيب بأن معناه: ناسخة لما خالفها)^(٢). انتهى

٣ - تاج الدين السبكي (٧٢٧ - ٧٧١هـ): قال في كتابه «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» في أصول الفقه:

(قالوا: «الإجماع على أن شريعته ﷺ ناسخة لجميع الشرائع».

(١) الإحكام في أصول الأحكام (٤/١٤٨).

(٢) منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل (ص ٢٠٦).

قلنا: ناسخة لِمَا خالفها فقط^(١). انتهى

٤ - العَلَّامة أبو العباس القيرواني المالكي المعروف بـ «حلولو» (٨١٥ -

٨٩٨ هـ): قال في موسوعته في أصول الفقه «الضياء اللامع شرح جمع الجوامع»:

(الخلاف إنما هو فيما لم يَثْبُتْ بشرعنا أنه شَرع لنا، وفيما لم يَثْبُتْ ناسخ، أو ثبت

فيه أنه شرع لنا، أمّا ما ثَبَتَ فيه أحد الطرفين فلا نزاع فيه)^(٢). انتهى

قلتُ: أي أنه إذا ثَبَتَ في حُكم ما أنه كان في شرع من قَبْلنا، فعندنا طرفان:

الأول: إذا ثبت أنه تُسِيخ في شرعنا، فلا نزاع - حينئذ - في أنه ليس شرعاً لنا.

والثاني: إذا ثَبَتَ أنه مشروع لنا أيضاً، فلا نزاع - حينئذ - في أنه أصبح شرعاً

لنا.

الخلاصة:

يتضح مما سبق أن هذا الخلط والخطب في كلام الغماري سببه إما جهله بعلم

أصول الفقه، أو ضَعَف قدراته العقلية الاستدلالية.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه «فتح الباري شرح صحيح

البخاري»: (إِذَا تَكَلَّمَ الْمَرْءُ فِي غَيْرِ فَنِّهِ، أَتَى بِهِذِهِ الْعَجَائِبُ)^(٣). انتهى

(١) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (٥١١/٤).

(٢) الضياء اللامع شرح جمع الجوامع (٤٤٧/٢).

(٣) فتح الباري (٥٨٤/٣).

الباب الحادي عشر

كشف أكاذيب وجهالات الغماري في كتابه :

« حُسن التفهُم والدرك لمسألة التُّرك »

الشُّبُهَةُ الْأُولَى

قال عبد الله الغماري في كتابه «حُسن التفهم والدرك لمسألة التَّرك، ص ١٠»: (أنواع التَّرك: إذا ترك النبي ﷺ شيئاً فيحتمل وجوهاً غير التحريم: ١ - أن يكون تركه عادة ..). إلى آخر كلامه.

قلتُ: نحن إنما نتكلم عن نوع واحد من التَّرك، وهو ما تركه ﷺ من أمور تتعلق بالشرعية، مع وجود الدافع - في عَهْدِهِ - لِفِعْلِهَا، وانتفاء ما يمنع من فِعْلِهَا.

فَتَرْكُهُ ﷺ لشيء من التَّعَبُّدَات طوَال حياته، مع وجود الدافع للتَّعَبُّد وهو التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وانتفاء المانع من الإتيان به - هذا التَّرك دليل على عدم مشروعية هذا الشيء المتروك.

فتكون السُّنَّة هي تَرْك هذا الشيء، وَمَنْ فَعَلَهُ بعد الرسول ﷺ سيكون قد أتى بشيء مُخَدَّث، وخالف قوله ﷺ: «فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي .. وَإِيَّاكُمْ وَمُخَدَّاتِ الْأُمُور، فَإِنَّ كُلَّ مُخَدَّاتٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».

وقد تم تفصيل ذلك في كتابنا هذا (الباب السادس، الباب السابع).

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ

قال عبد الله الغماري في كتابه «حُسن الفهم والدرك لمسألة التَّرك»، ص ١٢: «الذي يدل على التحريم ثلاثة أشياء:

١ - النهي، نحو: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾ [الإسراء: ٣٢]..

٣ - ذم الفعل أو التوعد عليه بالعقاب، نحو: «من غش فليس منا».

والترك ليس واحدًا من هذه الثلاثة، فلا يقتضي التحريم). انتهى كلامه.

قلتُ: ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي .. وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٍ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(١).

وفي لفظ بإسناد صحيح: «وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٍ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»^(٢).

وَالْمُحَدَّثُ هُوَ فِعْلٌ مَا تَرَكَهُ ﷺ مَعَ الضُّوَابِطِ الَّتِي شَرَحْنَاهَا تَفْصِيلًا فِي الْجَوَابِ عَنِ الشُّبْهَةِ السَّابِقَةِ.

فَذَمَّ النَّبِيُّ ﷺ الْفَاعِلَ، وَوَصَفَ فِعْلُهُ بِأَنَّهُ ضَلَالَةٌ، وَأَنَّ هَذِهِ الضَّلَالَةُ فِي النَّارِ.

فَمَا حُكْمُ هَذَا فِي رَأْيِ الْغَمَارِيِّ!!

نترك الجواب للقارئ العاقل البصير.

(١) تكلمنا على هذا الحديث في الباب السادس.

(٢) تكلمنا على هذا الحديث في الباب السادس.

الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ

قال عبد الله الغماري في كتابه «حُسن التفهم والدرك لمسألة التَّرك، ص ١٢»: (الله تعالى قال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ ولم يَقُل: وما تركه فانتَهُوا، فالترك لا يفيد التحريم). انتهى كلامه

قلتُ: وهذا يدل على شدة ضَعْف قدرات الغماري العقلية الاستدلالية؛ فقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ وقد نهانا النبي ﷺ عن إحداث شيء يخالف سُنَّته بقوله ﷺ: «فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي .. وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».

فإذا ترك النبي ﷺ شيئاً، فتكون السُّنَّة هي الترك، ومن فَعَلَ هذا الشيء سيكون قد آتَى بِمُحَدَّثٍ.

وقد تم تفصيل ذلك في كتابنا هذا (الباب السادس، الباب السابع).

الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ

قال عبد الله الغماري في كتابه «حُسن التفهم والدرك لمسألة التَّرك، ص ١٢»: «قال النبي ﷺ: «ما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم، وما نهيتكم عنه فاجتنبوا» ولم يَقُلْ: وما تركته فاجتنبوه. فكيف دَلَّ التَّرك على التحريم؟». انتهى كلامه

قلتُ: وهذا أيضًا يدل على شدة ضَعْفِ قدرات الغماري العقلية الاستدلالية؛ فقد أَمَرَنَا النبي ﷺ بِاجْتِنَابِ فِعْلِ الْمُحَدَّثَاتِ وَالِاتِّزَامِ بِسُنَّتِهِ ﷺ بِقَوْلِهِ ﷺ: «فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي .. وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».

الشبهة الخامسة

قال عبد الله الغماري في كتابه «حُسن التفهم والدرك لمسألة التَّرك، ص ١٢»: (التَّرك يحتمل أنواعًا غير التحريم، والقاعدة الأصولية أن ما دخله الاحتمال سقط به الاستدلال). انتهى كلامه

قلتُ: نحن إنما نتكلم عن حالة مُحدَّدة؛ وهي التَّرك مع وجود الدافع إلى الفعل وانعدام الموانع التي تمنع من الإتيان به.

فوجود الدافع مع انعدام الموانع يؤدي إلى الإتيان بالفعل، فإذا تركه ﷺ - في هذه الحالة - فلا يوجد هنا إلا احتمال واحد فقط؛ وهو عدم مشروعية هذا الشيء الذي تركه ﷺ.

فهل يُعقل أن يوجد الدافع إلى الفعل وينتفي العائق المانع، ثم لا يفعله النبي ﷺ مع كونه قُرْبَةً إلى الله عز وجل؟!!!!

لا يوجد هنا إلا احتمال واحد فقط؛ وهو عدم مشروعية هذا الشيء الذي تركه

ﷺ.

وقد تم تفصيل ذلك في كتابنا هذا (الباب السادس، الباب السابع).

الشُّبْهَةُ السَّادِسَةُ

قال عبد الله الغماري في كتابه «حُسْنُ التَّفْهَمِ والدَّرْكُ لمسألة التَّرْكِ، ص ١٢»: (رابعها: أن الأصوليين عرّفوا السنة بأنها قول الرسول ﷺ وفعله وتقريره ولم يقولوا: «وتركه»، لأنه ليس بدليل). انتهى كلامه.

قلتُ: هذا كذب مفضوح، وقد تمّ فُضِّحَ كذبه هذا - بالوثائق المصوّرة - في كتابنا هذا (ص ١٤٣).

ونقلنا هناك أكثر من ثلاثين تصريحاً لكبار العلماء - على مدار التاريخ الإسلامي - في أن التَّرْكَ سُنَّةٌ، وهي تَفْضُحُ كذب الغماري في زَعْمه هذا.

الشُّبْهَةُ السَّابِعَةُ

قال عبد الله الغماري في كتابه «حُسْنُ التَّفْهَمِ والدَّرْكُ لمسألة التَّرْكِ، ص ١٣»: (الحكم خطاب الله، وذكر الأصوليين: أن الذي يدل عليه قرآن أو سُنَّةٌ أو إجماع أو قياس، والترك ليس واحداً منها؛ فلا يكون دليلاً). انتهى كلامه.

قلتُ: هذا كذب مفضوح؛ فقد ذكر الأصوليون التَّرْكَ في سُنَّةِ النبي ﷺ، ونقلنا تصريحاتهم بذلك مع صفحات مُصَوِّرة من كُتُبِهِمْ؛ لِفُضْحِ كذب الغماري. (انظر تفصيل ذلك في كتابنا هذا، ص ١٤٣).

الشُّبْهَةُ الثَّامِنَةُ

قال عبد الله الغماري في كتابه «حُسن التفهم والدرك لمسألة التَّرك، ص ١٣»: (قال ابن السمعاني: «إذا ترك الرسول ﷺ شيئاً وجب علينا متابعتة فيه، واستدل بأن الصحابة حين رأوا النبي ﷺ أمسك يده عن الضب - توقفوا وسألوه عنه».

قلت [القائل هو الغماري]: لكن جوابه بأنه ليس بحرام - كما سبق - يدل على أن تركه لا يقتضي التحريم. فلا حجة له في الحديث، بل الحجة فيه عليه.

وسبق أن الترك يحتمل أنواعاً من الوجوه، فكيف تجب متابعتة في أمر محتمل لأن يكون عادة أو سهواً أو غير ذلك مما تقدّم؟! انتهي كلامه.

قلت: وهذا من تخطيط وتخييط الغماري، فالترك في هذا الحديث لم يدل على التحريم لأنه متعلق بأمور الدنيا من طعام وشراب وغير ذلك.

ونحن إنما نتكلم عما تركه النبي ﷺ من أمور تتعلق بالشرعية، كالعبادات التي يخترعها الغماري وغيره من المبتدعة أهل البدع والأهواء.

فالنبي ﷺ قد يترك الطعام والشراب، لكن كيف يترك النبي ﷺ فعل شيء يُقَرِّبه إلى الله تعالى مع وجود الدافع إلى هذا الفعل وانعدام العوائق والعقبات؟!!!

هذا لا يُتَصَوَّر في حق النبي ﷺ.

وقد تم تفصيل ذلك في كتابنا هذا (الباب السادس، الباب السابع).

الشُّبْهَةُ التَّاسِعَةُ

قال عبد الله الغماري في كتابه «حُسن التفهم والدرك لمسألة التَّرك، ص ١٣»: (التَّرك أصل لأنه عدم فِعْل، والعدم هو الأصل، والفعل طارئ، والأصل لا يدل على شيء لغة ولا شرعاً، فلا يقتضي الترك تحريماً). انتهى كلامه.

قلت: هذا الكلام امتلاً بجهالات وتخليط وتخييط؛ فقد صَرَّحَ جَمْعٌ كبير من أئمة أصول الفقه بأنَّ التَّرك فِعْل، وأنَّ الكَفَّ فِعْل، فالنبي ﷺ إذا ترك شيئاً مع وجود الدافع إلى فِعْله وانعدام المانع، فيكون - حيثئذ - قد كَفَّ عنه.

بل وقد صَرَّحَ شمس الأئمة السرخسي بأن مذهب أهل السُّنَّة والجماعة أنَّ التَّرك فِعْل.

وإليكم بعض تصريحاتهم بذلك:

١ - الإمام شمس الأئمة السرخسي ((المتوفى: ٤٨٣ هـ)): قال في كتابه في أصول الفقه: (فإن قيل: تركه الفِعْل الَّذِي يكون إيجاباً - فِعْل مَقْصُود مِنْهُ عَلَى مَا هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ تَرْكَ الْفِعْلِ فِعْلٌ.. قُلْنَا: هُوَ كَذَلِكَ)^(١). انتهى كلام السرخسي.

٢ - الإمام أبو محمد بن حَزْم (٣٨٤ - ٤٥٦ هـ): قال في كتابه «الفصل في الملل والأهواء والنحل»: (التَّرك من الْمَخْلُوق لِلْفِعْلِ فِعْلٌ.

(١) أصول السرخسي (١/٧٩).

بُرْهَانٌ ذَلِكَ: إِنَّ تَرَكَ الْمَخْلُوقَ لِلْفِعْلِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِفِعْلِ آخَرٍ مِنْهُ صَرُورَةً؛
كَتَارَكَ الْحَرَكَةَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِفِعْلِ السَّكُونِ .. وَكَتَارَكَ الْقِيَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاشْتِغَالِهِ
بِفِعْلِ آخَرٍ مِنْ قُعُودٍ أَوْ غَيْرِهِ^(١). انتهى

٣ - الإمام زين الدين أبو الحسن علي بن المُنِيرِ (المتوفى: ٦٩٩هـ):

قال الحافظ ابن حجر في كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: (قَالَ ابْنُ
الْمُنِيرِ فِي الْحَاشِيَةِ: «.. فَيُؤْخَذُ مِنْهُ فَائِدَةٌ حَسَنَةٌ؛ وَهِيَ أَنَّ التَّرْكَ فِعْلٌ»^(٢). انتهى

٤ - تاج الدين السبكي (٧٢٧ - ٧٧١هـ): قال في كتابه «الإبهاج في شرح
المنهاج» في أصول الفقه: (وإنما لم يذكر المصنف «التَّرْكَ» لدخوله في قِسْمِ الْفِعْلِ)^(٣).

وقال أيضًا في كتابه هذا: (التَّرْكَ فِعْلٌ)^(٤). انتهى

وقال أيضًا في كتابه «الأشباه والنظائر»: (الْكَفُّ فِعْلٌ)^(٥). انتهى

وقال في كتابه «طبقات الشافعية الكبرى»: (لَقَدْ وَقَعْتَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَدِلَّةٍ تَدُلُّ عَلَى
أَنَّ الْكَفَّ فِعْلٌ .. أَحَدُهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَرْبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا
الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ فَتَأَمَّلْهُ، وَتَقَرَّرْهُ أَنَّ الْإِتِّخَاذَ افْتِعَالٌ مِنْ أَخَذَ .. وَالْحَاصِلُ أَنَّ
الْأَخْذَ: التَّنَاوُلَ، وَالْمَهْجُورَ: الْمَمْرُوكَ.

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (١/ ١٩).

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣/ ٣٩٤).

(٣) الإبهاج في شرح المنهاج (١/ ٥١).

(٤) الإبهاج في شرح المنهاج (٢/ ٢١٤).

(٥) الأشباه والنظائر (٢/ ١٥٨)، الناشر: دار الكتب العلمية.

فَصَارَ الْمَعْنَى: تناولوه متروكا، أي: فَعَلُوا تَرَكَهُ، وَهَذَا وَاضِحٌ ..

فِي الْآيَةِ دَلِيلَانِ لِمَسْأَلَتَيْنِ؛ مَسْأَلَةٌ مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ؛ وَهِيَ أَنَّ التَّرْكَ فِعْلٌ، كَمَا أَوْضَحْتَهُ لَكَ^(١). انْتَهَى كَلَامُ السَّبْكِيِّ.

٥ - الإمام بدر الدين الزركشي (٧٤٥ - ٧٩٤ هـ): قَالَ فِي كِتَابِهِ «الْمَشْهُورُ فِي الْقَوَاعِدِ»: (التَّرْكَ فِعْلٌ إِذَا قُصِدَ)^(٢). انْتَهَى

قُلْتُ: وَالْقَصْدُ مُتَحَقِّقٌ فِي الْحَالَةِ الَّتِي نَتَكَلَّمُ عَنْهَا، وَهِيَ وَجُودُ الدَّافِعِ إِلَى الْفِعْلِ مَعَ عَدَمِ وَجُودِ مَانِعٍ، فَهَذَا لَا يُتْرَكُهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا قَاصِدًا ذَلِكَ. وَكَفِينَا تَصْرِيحَ الْإِمَامِ الزَّرْكَشِيِّ بِقَوْلِهِ: (التَّرْكَ فِعْلٌ).

٦ - زين الدين زكريا الأنصاري (٨٢٣-٩٢٦ هـ): قَالَ فِي كِتَابِهِ «غَايَةُ الْوُصُولِ فِي شَرْحِ لِبِ الْأُصُولِ»: (الْكَفُ فِعْلٌ، وَالتَّرْكَ فِعْلٌ هُوَ كَفٌ)^(٣). انْتَهَى

٧ - الإمام الأمير الصنعاني (١٠٩٩ - ١١٨٢ هـ): قَالَ فِي كِتَابِهِ «إِجَابَةُ السَّائِلِ شَرْحَ بَغْيَةِ الْأَمَلِ» فِي أُصُولِ الْفَقْهِ: (التَّرُوكُ دَاخِلَةٌ فِي الْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّهَا كَفٌ، وَالْكَفُ فِعْلٌ)^(٤). انْتَهَى

(١) طبقات الشافعية الكبرى (١/١٠١).

(٢) المشهور في القواعد (١/٢٨٤).

(٣) غاية الوصول في شرح لب الأصول (ص ١١).

(٤) إجابة السائل شرح بغية الأمل (ص ٨١).

الشُّبْهَةُ العَاشِرَةُ

قال عبد الله الغماري في كتابه «حُسن التفهم والدرك لمسألة التَّرك، ص ١٢»: (إزالة اشتباه: قَسَم العلماء ترك النبي ﷺ لشيء ما على نوعين: نوع لم يجد ما يقتضيه في عهده ثم حدث له مقتض بعده ﷺ، فهذا جائز على الأصل.

وقَسَم تركه النبي ﷺ مع وجود المقتضى لفعله في عهده، وهذا الترك يقتضي منع المتروك، لأنه لو كان فيه مصلحة شرعية لفعله النبي ﷺ، فحيث لم يفعله دل على أنه لا يجوز. ومثل ابن تيمية في ذلك بالأذان لصلاة العيدين الذي أَخَذَته بعض الأمراء .. وذهب إلى هذا أيضًا الشاطبي وابن حجر الهيتمي وغيرهما، وقد اشتبهت عليهم هذه المسألة بمسألة السكوت في مقام البيان.

صحيح أن الأذان في العيدين بدعة غير مشروعة، لا لأن النبي ﷺ تركه ولكن لأنه ﷺ يَبَيِّن في الحديث ما يعمل في العيدين ولم يذكر الأذان، فَدَلَّ سكوته على أنه غير مشروع.

والقاعدة: أن السكوت في مقام البيان يفيد الحصر ..

فخلط إحداهما بالأخرى مما لا ينبغي.

ولذا بَيَّنْتُ الفرق بينهما حتى لا يشتبه على أحد. وهذه فائدة لا توجد إلا في هذه الرسالة والحمد لله). انتهى كلام الغماري.

قلتُ: كلام الغماري امتلاً بجهالات وتخليط وتخييط؛ لضغف قدراته العقلية الاستدلالية.

فكل مقام تشريعي للنبي ﷺ هو مقام بيان وتعليم، كما قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وكما اعترف الغماري قائلا: السكوت في مقام البيان يفيد الحصر.

فحين يُبَيِّنُ الرسول ﷺ لأصحابه الصلوات المفروضة والمندوبة ثم يسكت، فهذا السكوت يفيد حَصْرَ المشروعية فيما ذكره ﷺ فقط.

فقد بَيَّنَّ ﷺ لأصحابه صلاة الجمعة وصلاة الضحى وسكت عن صلاة الرغائب التي أَحَدَثَهَا المبتدعة؛ فسكوته ﷺ عن صلاة الرغائب يدل على عدم مشروعيتها.

وحين يُبَيِّنُ الرسول ﷺ لأصحابه صيغة التشهد ويسكت عن لفظ «سيدنا» فإن سكوته ﷺ يفيد حصر المشروع فيما ذُكِرَ، وسكوته ﷺ عن لفظ «سيدنا» يدل على عدم مشروعيته.

أليست هذه هي القاعدة التي اعترف بها الغماري: «السكوت في مقام البيان يفيد الحصر»؟!!!

إن هذه القاعدة هي نَفْسُهَا التي تكشف ضلال الغماري حين ابتدع تعبدات سكت عنها النبي ﷺ ولم يُبَيِّنْهَا لأصحابه.

وأما قول الغماري: (بَيَّنْتُ الفرقَ بينهما حتى لا يشتبهَا على أحد. وهذه فائدة لا توجد إلا في هذه الرسالة).

فنقول: نعم، لقد صَدَقَ الغماري، فهذا الجهل الفظيع المتعلق بالتَّرك، والخلط والخبط والاستدلالات المريضة السقيمة المَعْجُوزَةُ التي لا يَنْطِقُ بها عاقل - لا

نجدها إلا في رسالة الغماري هذه كما قال!!

الشُّبْهَةُ الْحَادِيَةُ عَشْرَةَ

قال عبد الله الغماري في كتابه «حُسن التفهم والدرك لمسألة التَّرك، ص ١٢»: (هذه نماذج لأشياء لم يفعلها النبي ﷺ: .. إحياء ليلة النصف من شعبان ..

نقول: ما لم يرد نهي عنه يفيد تحريمه أو كراهيته، فالأصل فيه الإباحة لقول النبي ﷺ: «وما سكت عنه فهو عفو» أي: مباح). انتهى كلامه

قلتُ: والله إن العجب لا ينتهي من هذه الاستدلالات المريضة المعوجة التي تخرج من رأس الغماري ولا يَنطق بها عاقل!

فالتعبدات المُحَدَّثَةُ المُبْتَدَعَةُ هل سكت النبي ﷺ عن بيان حُكمها؟!!

أليس هو ﷺ الذي قال: «وَأَحْسَنَ الْهُدْيِ هُدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»؟!!

فهل سكت النبي ﷺ عن التعبدات المُحَدَّثَةُ المُبْتَدَعَةُ يا عُقلاء؟! أم دَمَّهَا وَحَذَّرَ مِنْهَا ووصفها بأنها كلها ضلالة، وأنها في النار؟!!

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَةُ عَشْرَةَ

قال عبد الله الغماري في كتابه «حُسن التفهم والدرك لمسألة التَّزْك، ص ١٢»: (المسلم لا يجوز له أن يتجرأ على الحكم بالتحريم إلا بدليل صريح من الكتاب أو السنة، وعلى هذا درج الصحابة والتابعون والأئمة). انتهى كلامه

قلتُ: صرَّح الغماري بأنه لا يجوز الحكم بالتحريم إلا بدليل صريح.

ونقول له: لماذا حَكَمْتَ باستحباب تعبدات مُبْتَدَّعة بغير دليل صريح؟!!!

فإذا كان التحريم حكم شرعي، فكذلك الاستحباب حكم شرعي.

وقد اتفق أئمة المسلمين على أن الأصل في العبادات التَّوَقُّفُ، فلا نعبد الله تعالى

إلا بما شرعه الله لنا.

(انظر تفصيل هذه القاعدة وتصريحات العلماء في كتابنا هذا، ص ٢٠٢).

الشبهة الثالثة عشرة

قال عبد الله الغماري في كتابه «حُسن التفهم والدرك لمسألة التَّرك، ص ١٢»: (قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾) فما لهؤلاء المتزمتين اليوم يميزون بتحريم أشياء مع المبالغة في ذمها بلا دليل إلا دعواهم أن النبي ﷺ لم يفعلها، وهذا لا يفيد تحريمًا ولا كراهة، فهم داخلون في عموم الآية المذكورة). انتهى كلامه

قلت: فما لهؤلاء المُبتدعة - الغماري وأذياله - يميزون باستحباب تعبدات مخترعة مبتدعة بلا دليل صريح!!

ولننظر الآن: مَنْ منا الداخل في عموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦] نحن؟ أم الغماري وأذياله؟

أما قولنا عن العبادات المحدثه: «هذا حرام» فهذا حرام بتصريح رسول الله ﷺ حين قال: «وَأَحْسَنَ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ».

لكن قول الغماري: «العبادات المحدثه المبتدعة حلال» فهذا هو الذي يدخل في عموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾.

خاتمة

لا أجد كلمات أختتم بها سوى ما ختمتُ به سائر مؤلفاتي، حيثُ قلتُ:

(كُلَّمَا بحثتُ في مسألة من مسائل هذا الدين ، كلما ازداد يقيني بأن هذا الدين من عند الله حَقًّا ؛ ذلك لأنني أجد الدلائل صريحة وقطعية ، وأجدها مجمعة على معنى واحد ظاهر ، فيستقر في قلبي يقينٌ بأن هذا المعنى هو أحد معالم المنهج الذي أمرنا الله تعالى باتباعه .. ولعل القارئ الكريم قد لمس أهمية دراسة علم أصول الفقه ، وعلم مصطلح الحديث ؛ فهما سلاحان من أسلحة المسلم في مواجهة من يحاول تحريف معاني النصوص الشرعية). انتهى

وهذا يدعونا إلى التفرغ لإعداد موسوعة في عِلْم أصول الفقه، لبيان القواعد القطعية المتفق عليها والتي تمثل أصول التشريع، وأَجْمَع عليها كافة أهل العلم، وقد تضمنت كُتُبي السابقة بعضًا منها، وكذلك هذا الكتاب الذي بين أيديكم الآن.

وقد شعرتُ بأن تحرير هذه القواعد أثناء المعاناة في الردود على أهل الباطل - يختلف كثيرًا عن تحريرها بصورة مجردة بَعِيدًا عن هذه المعاناة.

لذلك علينا أن نترككم الآن وننطلق - بعون الله تعالى - إلى رحلة جديدة من المعاناة مع أهل الباطل؛ لإكمال سلسلة كشف أكاذيب الشيعة الرافضة وموسوعة أصول الفقه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع

التفسير وعلومه

- (١) أحكام القرآن ، عماد الدين محمد الطبري الشهير بالكنيا الهراسي، الناشر: دار الكتب العلمية، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٤ م.
- (٢) البحر المحيط ، تأليف: محمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عادل عبد الموجود.
- (٣) التحرير والتنوير ، محمد الطاهر بن عاشور، الناشر: الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤ م.
- (٤) التسهيل لعلوم التنزيل ، تأليف: محمد بن أحمد بن محمد ابن جزى الغرناطي ، الناشر: دار الكتاب العربي - لبنان ، الطبعة: الرابعة / ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- (٥) تفسير العز بن عبد السلام، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، تحقيق: د. عبد الله إبراهيم، الطبعة: الأولى - ١٤١٦ هـ.
- (٦) تفسير غريب القرآن ، تأليف: أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الناشر: دار الكتب العلمية، تحقيق: السيد أحمد صقر، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- (٧) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تأليف: أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، الناشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥ هـ.
- (٨) الجامع لأحكام القرآن، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار النشر: دار الشعب - القاهرة.
- (٩) الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت
- (١٠) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف: أبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، الناشر: دار القلم، تحقيق: د. أحمد الخراط.
- (١١) الدر المنثور ، تأليف: جلال الدين السيوطي، الناشر: دار الفكر - بيروت - ١٩٩٣ م.
- (١٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، تأليف: العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادى، الناشر: دار إحياء التراث العربي -

بيروت.

- (١٣) زاد المسير في علم التفسير ، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٤، الطبعة: الثالثة.
- (١٤) السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، تأليف: شمس الدين الخطيب الشربيني، الناشر: مطبعة بولاق/ ١٢٨٥هـ.
- (١٥) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، تأليف: الحسن بن محمد بن حسين النيسابوري، الناشر: المطبعة الميمنية - مصر - ١٣٢١هـ.
- (١٦) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، تأليف: محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: سيد إبراهيم، نشر: دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٣م.
- (١٧) فضائل القرآن، تأليف: أبي عبيد القاسم بن سلام الناشر: دار ابن كثير ، تحقيق: مروان العطية وآخرين.
- (١٨) الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: عبد الرزاق المهدي .
- (١٩) اللباب في علوم الكتاب ، تأليف: أبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، الناشر: دار الكتب العلمية، تحقيق: عادل عبد الموجود، الطبعة: الأولى/ ١٩٩٨م.
- (٢٠) محاسن التأويل، تأليف: محمد جمال الدين القاسمي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى- ١٩٥٧م.
- (٢١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تأليف: أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، الناشر: دار الكتب العلمية- لبنان- ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي.
- (٢٢) معالم التنزيل، تأليف: أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك .
- (٢٣) معاني القرآن وإعرابه، تأليف: أبي اسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، الناشر: عالم الكتب، تحقيق: د. عبد الجليل شلبي، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- (٢٤) مفاتيح الغيب ، تأليف: فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى.
- (٢٥) الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن، تأليف: أبي عبيد

قائمة المراجع

القاسم بن سلام الهروي، الناشر: مكتبة الرشد - شركة الرياض، تحقيق: محمد المديفر.

(٢٦) الناسخ والمنسوخ، تأليف: أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، دار النشر: مكتبة الفلاح - الكويت، تحقيق: د. محمد عبد السلام محمد، الطبعة: الأولى/١٤٠٨هـ..

(٢٧) النكت والعيون، تأليف: أبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب الماوردي، الناشر: تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم.

(٢٨) نواسخ القرآن، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبي الفرج، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥هـ، الطبعة: الأولى.

(٢٩) الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، تأليف: أبي محمد مكي بن أبي طالب، الناشر: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م..

الحديث

(٣٠) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، تأليف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، الناشر: مجمع الملك فهد بالتعاون مع مركز السنة النبوية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى/١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(٣١) الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، تأليف: عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الطبعة: الأولى/١٤١٧هـ.

(٣٢) الجامع الصحيح - سنن الترمذي، تأليف: محمد بن عيسى أبي عيسى الترمذي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.

(٣٣) جمع الجوامع، تأليف: جلال الدين السيوطي، الناشر: الأزهر - ١٤٢٦هـ، طبعة: دار السعادة للطباعة.

(٣٤) دلائل النبوة، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، الناشر: دار الكتب العلمية ودار الريان، تحقيق: عبد المعطي قلنجي، الطبعة الأولى - ١٩٨٨م.

(٣٥) السنة، تأليف: عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني، دار النشر: دار ابن القيم - الدمام، تحقيق: د. محمد سعيد، الطبعة: الأولى/١٤٠٦هـ.

(٣٦) سنن ابن ماجه، تأليف: محمد بن يزيد أبي عبد الله القزويني ابن ماجه، دار النشر:

- دار الفكر - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- (٣٧) سنن أبي داود ، تأليف: سليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي، دار النشر: دار الفكر ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- (٣٨) سنن الدارقطني، تأليف: علي بن عمر أبي الحسن الدارقطني ، الناشر: دار المعرفة - بيروت ، تحقيق: السيد عبد الله هاشم بياني، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- (٣٩) سنن الدارمي ، تأليف: عبد الله بن عبد الرحمن أبي محمد الدارمي، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت ، تحقيق: فواز أحمد، خالد السبع العلمي، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٧هـ.
- (٤٠) سنن النسائي ، تأليف: أحمد بن شعيب النسائي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: د. عبد الغفار، سيد كسروي، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- (٤١) شعب الإيثار ، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٠هـ.
- (٤٢) صحيح ابن حبان ، تأليف: محمد بن حبان أبي حاتم التميمي البستي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ، الطبعة: الثانية/ ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- (٤٣) صحيح ابن خزيمة ، تأليف: محمد بن إسحاق بن خزيمة أبي بكر النيسابوري، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت، تحقيق: د. محمد الأعظمي، الطبعة: ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- (٤٤) صحيح البخاري ، تأليف: محمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري، الناشر: المكتبة السلفية - القاهرة، تحقيق: محب الدين الخطيب.
- (٤٥) صحيح البخاري ، تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري، دار النشر: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت تحقيق: د. مصطفى ديب، الطبعة: الثالثة/ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- (٤٦) صحيح مسلم ، تأليف: مسلم بن الحجاج، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- (٤٧) العلم، تأليف: أبي خيثمة زهير بن حرب النسائي، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى / ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- (٤٨) المجتبى من السنن، تأليف: أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، دار النشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة.

- (٤٩) المدخل إلى السنن الكبرى ، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبي بكر، دار النشر: دار الخلفاء - الكويت - ١٤٠٤ هـ، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي.
- (٥٠) المستدرك على الصحيحين ، تأليف: محمد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: مصطفى عبد القادر.
- (٥١) مسند أبي يعلى ، تأليف: أحمد بن علي أبي يعلى الموصلي ، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: حسين سليم أسد.
- (٥٢) مسند الإمام أحمد ، تأليف: الإمام أحمد بن حنبل، الناشر: مؤسسة قرطبة - مصر.
- (٥٣) مسند البزار - البحر الزخار، تأليف: أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، مكتبة العلوم والحكم - المدينة، الطبعة: الأولى - ١٤٢٤ هـ، تحقيق: عادل سعد .
- (٥٤) مسند البزار - البحر الزخار، تأليف: أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، دار النشر: مؤسسة علوم القرآن ، مكتبة العلوم والحكم - بيروت ، المدينة ، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، الطبعة: الأولى / ١٤٠٩ هـ.
- (٥٥) مسند الشاميين ، تأليف: سليمان بن أحمد أبي القاسم الطبراني، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة: الأولى / ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.
- (٥٦) مصنف ابن أبي شيبة ، الناشر: مكتبة الرشد، تحقيق: حمد الجمعة، محمد اللحيدان ، الطبعة: الأولى / ١٣٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- (٥٧) مصنف بن أبي شيبة ، الناشر: الدار السلفية - الهند، تحقيق: عبد الخالق الأفغاني، الطبعة: الثانية - ١٩٧٩ هـ.
- (٥٨) مصنف بن أبي شيبة ، تأليف: أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض - ١٤٠٩ هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: كمال يوسف الحوت.
- (٥٩) المصنف، تأليف: أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٣ هـ، الطبعة: الثانية، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي .
- (٦٠) المعجم الأوسط، تأليف: أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار النشر: دار الحرمين - القاهرة - ١٤١٥ هـ، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني.
- (٦١) المعجم الكبير ، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ

- ١٩٨٣ م.

- (٦٢) معرفة السنن والآثار، تأليف: الحافظ الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار النشر: دار الكتب العلمية، تحقيق: سيد حسن.
- (٦٣) الموطأ، تأليف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي الناشر: وزارة الأوقاف المصرية، الطبعة: الرابعة.
- (٦٤) الموطأ، رواية يحيى الليثي، تأليف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - مصر، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

شرح الحديث

- (٦٥) اختلاف الحديث، تأليف: محمد بن إدريس الشافعي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الطبعة: الأولى / ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- (٦٦) الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: سالم محمد عطا - محمد علي معوض.
- (٦٧) إكمال المعلم بفوائد مسلم، تأليف: أبي الفضل القاضي عياض، الناشر: دار الوفاء، تحقيق: يحيى إسماعيل، الطبعة الأولى - ١٩٩٨ م.
- (٦٨) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، دار النشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، تحقيق: مصطفى العلوي، محمد عبد الكبير، ١٣٨٧ هـ.
- (٦٩) جامع العلوم والحكم، تأليف: زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة: السابعة / ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- (٧٠) الجوهر النقي على سنن البيهقي - مطبوع مع سنن البيهقي، تأليف: أبي الحسن علاء الدين علي بن عثمان ابن التركماني، الناشر: دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، ١٣٥٤ هـ.
- (٧١) الديباج على شرح صحيح مسلم، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار النشر: دار ابن عفان - السعودية، تحقيق: أبو إسحاق الحويني، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- (٧٢) شرح السنة، تأليف: الحسن بن علي بن خلف البربهاري أبي محمد، دار النشر: دار

- ابن القيم - الدمام ، تحقيق: د. محمد سعيد القحطاني ، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٨ هـ.
- (٧٣) شرح سنن ابن ماجه للحافظ علاء الدين ، تأليف: مغلطاي بن قليج بن عبد الله، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الازر، تحقيق: كامل عويضة، الطبعة: الأولى/ ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- (٧٤) شرح صحيح البخاري، تأليف: أبي الحسن علي بن خلف ابن بطلال، الناشر: مكتبة الرشد، تحقيق: أبو تميم ياسر إبراهيم، الطبعة: الثانية/ ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- (٧٥) شرح مشكل الآثار ، تأليف: أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
- (٧٦) شرح معاني الآثار ، تأليف: أحمد بن محمد أبي جعفر الطحاوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، تحقيق: محمد زهري ، الطبعة: الأولى/ ١٣٩٩ هـ.
- (٧٧) الفتاوى الحديثية ، تأليف: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، الناشر: مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: الثانية/ ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- (٧٨) فتح الباري ، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الناشر: دار طيبة، تحقيق: نظر الفاريابي، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- (٧٩) فتح الباري ، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تعليقات: العلامة ابن باز - تحقيق: محب الدين الخطيب، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، ١٣٧٩ هـ.
- (٨٠) فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الناشر: المكتبة السلفية، تحقيق: الشيخ عبد العزيز بن باز، الطبعة: الأولى ١٩٨١ م.
- (٨١) كشف المشكل من حديث الصحيحين ، تأليف: أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، دار النشر: دار الوطن - الرياض - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.، تحقيق: علي حسين البواب.
- (٨٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تأليف: علي بن سلطان محمد القاري، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، تحقيق: جمال عيتاني، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- (٨٣) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ، تأليف: القاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض المالكي، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث .

- (٨٤) المفهم شرح صحيح مسلم ، تأليف: أبي العباس القرطبي، الناشر: دار ابن كثير- بيروت/ دار الكلم الطيب -بيروت، الطبعة: الأولى/ ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- (٨٥) المنتقى شرح الموطأ ، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٠هـ.
- (٨٦) المنهاج شرح صحيح مسلم ، المؤلف: أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ .
- (٨٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، تأليف: أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، دار النشر: المكتبة العلمية - بيروت ، تحقيق: طاهر الزاوي - محمود الطناحي ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

علوم الحديث

- (٨٨) نُزْهَةُ النَّظَرِ فِي تَوْضِيحِ نُخْبَةِ الْفِكْرِ، تأليف: ابن حجر العسقلاني، الناشر: مكتبة التوعية الإسلامية، طبعة سنة ١٤١٠هـ.
- (٨٩) اختصار علوم الحديث ، تأليف: الحافظ ابن كثير ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق وشرح: أحمد شاكر، الطبعة: الثانية.
- (٩٠) شرح علل الترمذي ، تأليف: ابن رجب الحنبلي، الناشر: مكتبة الرشد، تحقيق: د. همام سعيد، الطبعة: الثانية/ ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- (٩١) شرح علل الترمذي ، تأليف: الإمام ابن رجب الحنبلي، دار النشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن ، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- (٩٢) شرف أصحاب الحديث، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبي بكر، دار النشر: دار إحياء السنة النبوية - أنقرة، تحقيق: د. محمد سعيد.
- (٩٣) صيانة صحيح مسلم، تأليف: ابن الصلاح أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن ، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت ، تحقيق: موفق عبدالله.
- (٩٤) فتح المغيث شرح ألفية الحديث ، تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان - ١٤٠٣هـ، الطبعة: الأولى.
- (٩٥) الكفاية في علم الرواية، تأليف: أبي بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: إبراهيم المدني، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
- (٩٦) معرفة علوم الحديث، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، الطبعة: الثانية، تحقيق:

السيد معظم حسين.

- (٩٧) النكت على كتاب ابن الصلاح، تأليف: أحمد بن حجر العسقلاني، الناشر: دار الراجية - الرياض، الطبعة: الثالثة - ١٤١٥ هـ.

مصنفات أئمة الحنابلة في علم أصول الفقه وقواعده

- (٩٨) أصول الفقه، تأليف: شمس الدين محمد بن مفلح، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة: ١٩٩٩ م.
- (٩٩) التحرير شرح التحرير، تأليف: علاء الدين المرداوي الحنبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٠ م.
- (١٠٠) روضة الناظر، تأليف: موفق الدين أبي محمد المقدسي، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض، تحقيق: د. عبد العزيز السعيد، الطبعة: الثانية / ١٣٩٩ هـ.
- (١٠١) روضة الناظر، تأليف: موفق الدين أبي محمد المقدسي، نشر: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٩١ م.
- (١٠٢) شرح الكوكب المنير، تأليف: محمد بن أحمد الفتوحي المعروف بابن النجار، الناشر: مكتبة العبيكان، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الطبعة: الثانية / ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- (١٠٣) العدة في أصول الفقه، تأليف: أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء، تحقيق: محمد عبد القادر عطاء، نشر: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢ م.
- (١٠٤) القواعد، تأليف: ابن رجب الحنبلي، دار النشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة، الطبعة: الثانية / ١٩٩٩ م.
- (١٠٥) الواضح في أصول الفقه، تأليف: أبي الوفاء علي بن عقيل، تحقيق: د. عبد الله عبد المحسن التركي، نشر: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٩ م.

مصنفات أئمة الشافعية في علم أصول الفقه وقواعده

- (١٠٦) الإبهاج في شرح المنهاج، تأليف: علي عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٠٤ هـ.
- (١٠٧) الإحكام في أصول الأحكام، تأليف: علي بن محمد الآمدي، الناشر: دار الكتاب

- العربي - بيروت، تحقيق: سيد الجميلي، الطبعة: الأولى - ١٤٠٤هـ.
- (١٠٨) الأشباه والنظائر، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى / ١٤٠٣هـ.
- (١٠٩) الآيات البينات شرح جمع الجوامع، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: زكريا عميرات، الطبعة: الأولى / ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- (١١٠) البحر المحيط، تأليف: بد الدين الزركشي، الناشر: دار الكتب العلمية، تحقيق: د. محمد تامر، الطبعة: الأولى / ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- (١١١) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه، تأليف: أبي الثناء شمس الدين الأصبهاني، تحقيق: أ.د. علي جمعة، نشر: دار السلام، مصر، ٢٠٠٤م.
- (١١٢) التبصرة، تأليف: إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبي إسحاق، دار النشر: دار الفكر - دمشق - ١٤٠٣هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد حسن هيتو.
- (١١٣) تشنيف المسامع بجمع الجوامع، تأليف: بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: أبي عمرو الحسيني، الطبعة: الأولى / ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- (١١٤) جمع الجوامع في أصول الفقه - مع شرح جلال الدين المحلي وحاشية العطار، تأليف: ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- (١١٥) حاشية العطار على جمع الجوامع، تأليف: حسن بن محمد بن محمود العطار، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، الطبعة: الأولى.
- (١١٦) الرسالة، تأليف: الإمام الشافعي، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبة الحلبي - مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ / ١٩٤٠م.
- (١١٧) الرسالة، تأليف: الإمام محمد بن إدريس الشافعي، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: ١٩٤٠م.
- (١١٨) رفع الحاجب شرح مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه، تأليف: تاج الدين السبكي، تحقيق: علي عوض وعادل عبد الموجود، نشر: عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٩م.
- (١١٩) شرح «المعالم» في أصول الفقه، تأليف: ابن التلمساني عبد الله بن محمد شرف الدين، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى / ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- (١٢٠) شرح الكوكب الساطع، تأليف: جلال الدين السيوطي، الناشر: مكتبة مصطفى الباز - مكة والرياض، تحقيق: محمد الحبيب، الطبعة: الثانية / ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

قائمة المراجع

- (١٢١) شرح اللمع ، تأليف: أبي اسحاق إبراهيم الشيرازي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- (١٢٢) شرح المنهاج في علم الأصول ، تأليف: شمس الدين محمود عبد الرحمن الأصفهاني، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- (١٢٣) غاية الوصول في شرح لب الأصول ، تأليف: أبي يحيى زكريا الأنصاري، الناشر: مصطفى الحلبي - القاهرة، ١٣٦٠ هـ - ١٩٤١ م.
- (١٢٤) الغيث الهامع شرح جمع الجوامع ، تأليف: ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، الناشر: دار الفاروق الحديثة، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- (١٢٥) قواطع الأدلة في الأصول ، تأليف: أبي المظفر منصور بن محمد السمعاني، تحقيق: محمد حسن، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: ١٩٩٧ م.
- (١٢٦) قواعد الأحكام في مصالح الأنام ، تأليف: أبي محمد عز الدين السلمي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- (١٢٧) الكاشف عن المحصول في علم الأصول ، تأليف: أبي عبد الله محمد بن محمود الأصفهاني، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى/ ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- (١٢٨) المحصول ، تأليف: محمد بن عمر بن الحسين الرازي، دار النشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - ١٤٠٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: طه العلواني.
- (١٢٩) المحصول في أصول الفقه، تأليف: الفخر الرازي، مطبوع مع شرح المعالم في أصول الفقه، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى/ ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- (١٣٠) المستصفى ، تأليف: أبي حامد الغزالي، نشر: دار الفكر، مع فواتح الرحموت
- (١٣١) المثثور في القواعد ، تأليف: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: د. تيسير فائق، الناشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ.
- (١٣٢) نهاية السؤل ، تأليف: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي ، الناشر: عالم الكتب.
- (١٣٣) نهاية الوصول في دراية الأصول ، تأليف: صفى الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي، تحقيق: د. صالح اليوسف، د. السريح، نشر: نزار مصطفى الحلبي، ١٩٩٩ م.

مصنفات أئمة المالكية في علم أصول الفقه وقواعده

- (١٣٤) إحكام الفصول في أحكام الأصول ، تأليف: أبي الوليد سليمان الباجي، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٩٨٩م.
- (١٣٥) أنوار البروق في أنواء الفروق ، تأليف: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، تحقيق: خليل المنصور، الطبعة: الأولى/ ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- (١٣٦) إيضاح المحضون من برهان الأصول ، تأليف: أبي عبد محمد بن علي المازري، الناشر: دار الغرب الإسلامي، تحقيق: د. عمار الطالبي.
- (١٣٧) البرهان ، تأليف: إمام الحرمين أبي المعالي الجويني، دار النشر: الوفاء - مصر، الطبعة: الرابعة/ ١٤١٨هـ، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب.
- (١٣٨) تحفة المستول في شرح مختصر منتهى السؤل، تأليف: أبي زكريا يحيى بن موسى الرهوني، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية - دبي، تحقيق: الهادي شيلي، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- (١٣٩) تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية - مطبوع على هامش كتاب الفروق للقرافي، تأليف: محمد علي بن حسين المكي المالكي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى/ ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- (١٤٠) شرح تنقيح الفصول ، تأليف: أحمد ابن إدريس القرافي ، تحقيق: محمد عبد الرحمن الشاغول، نشر: المكتبة الأزهرية للتراث - مصر، ٢٠٠٤م.
- (١٤١) الضياء اللامع شرح جمع الجوامع، تأليف: أحمد بن عبد الرحمن الشهير بـ «حلولو» ، الناشر: مركز ابن العطار - القاهرة، تحقيق: نادر العطار، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- (١٤٢) منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، تأليف: أبي عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن الحاجب، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٠٥هـ.
- (١٤٣) الموافقات، تأليف: الشاطبي إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي ، تحقيق: عبد الله دراز، الناشر: دار المعرفة - بيروت .
- (١٤٤) نشر البنود على مراقبي السعود ، تأليف: عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.

مصنفات أئمة الحنفية في علم أصول الفقه وقواعده

- (١٤٥) أصول السرخسي ، تأليف: أبي بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، تحقيق: د. رفيق العجم، نشر: دار المعرفة - بيروت، ١٩٩٧ م.
- (١٤٦) بَذْلُ النَّظَرِ فِي الْأَصُولِ ، تأليف: محمد بن عبد الحميد الأسمندي، تحقيق: د. محمد زكي عبد البر، نشر: دار التراث، مصر، ١٩٩٢ م.
- (١٤٧) التحرير في أصول الفقه ، تأليف: ابن الهمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد، مصر ، الناشر: مصطفى البابي الحلبي / ١٣٥١ هـ - ١٩٣٣ م.
- (١٤٨) التقرير والتحجير ، تأليف: ابن أمير الحاج، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- (١٤٩) التقرير والتحجير، تأليف: ابن أمير الحاج، الناشر: المطبعة الأميرية - مصر، الطبعة: الأولى / ١٣١٦ هـ - ١٣١٨ هـ.
- (١٥٠) تقويم الأدلة ، تأليف: أبي زيد الدبوسي، تحقيق: خليل محي الدين الميس، نشر: الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١ م.
- (١٥١) التلويح إلى كشف حقائق التنقيح - شرح التلويح ، تأليف: سعد الدين التفتازاني - على «التوضيح لمتن التنقيح» لعبيد الله بن مسعود البخاري الحنفي.، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، تحقيق: زكريا عميرات، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- (١٥٢) فتح الغفار ، تأليف: زين الدين ابن نجيم الحنفي، الناشر: مصطفى الحلبي - مصر.
- (١٥٣) الفصول من الأصول ، تأليف: أحمد بن علي الرازي الجصاص، الناشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت - ١٤٠٥ هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عجيل.
- (١٥٤) فواتح الرحموت بشرح مُسَلَّمِ الثُّبُوتِ ، مطبوع مع المستصفى، الناشر: دار الفكر - بيروت.
- (١٥٥) كشف الأسرار ، تأليف: علاء الدين عبد العزيز البخاري، الناشر: دار الفاروق الحديثة، الطبعة: الثانية - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- (١٥٦) مُسَلَّمِ الثُّبُوتِ ، مطبوع مع المستصفى، الناشر: دار الفكر.
- (١٥٧) ميزان الأصول ، تأليف: علاء الدين أبي بكر السمرقندي، تحقيق: د. محمد زكي عبد البر، نشر: دار التراث، مصر، ١٩٩٧ م.

كتب أخرى في علم أصول الفقه وقواعده

- (١٥٨) إجابة السائل شرح بغية الآمل ، تأليف: محمد بن إسماعيل الصنعاني، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى / ١٩٨٦ م.
- (١٥٩) الإحكام في أصول الأحكام ، تأليف: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، نشر: دار الحديث - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .
- (١٦٠) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تأليف: محمد بن علي الشوكاني، دار النشر: دار الفكر - بيروت / ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد سعيد.
- (١٦١) أصول التشريع الإسلامي ، تأليف: الأستاذ علي حسب، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: السادسة - ١٩٨٢ م.
- (١٦٢) أصول الفقه ، تأليف: محمد الخضري بك المدرس بالجامعة المصرية، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر، الطبعة: السادسة / ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- (١٦٣) الاعتصام ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية - ١٤١١ هـ.
- (١٦٤) تَهْذِيبُ الْفُرُوقِ وَالْقَوَاعِدِ السَّنِيَّةِ فِي الْأَسْرَارِ الْفَقْهِيَّةِ، تأليف: مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ بْنُ حُسَيْنٍ، مطبوع بهامش الفروق للقرافي. صص
- (١٦٥) شرح الأصول من علم الأصول ، تأليف: الشيخ محمد بن صالح العثيمين، الناشر: دار البصيرة، تحقيق: نشأت المصري.
- (١٦٦) القواعد الأصولية عند الإمام الشاطبي من خلال كتابه الموافقات، تأليف: د. الجيلالي المريني، نشرته: دار ابن القيم - الدمام، دار ابن عفان - القاهرة، الطبعة: الأولى - ١٤٢٣ هـ.
- (١٦٧) القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد ، تأليف: محمد بن علي الشوكاني، دار النشر: دار القلم - الكويت - ١٣٩٦ هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الرحمن عبد الخالق.
- (١٦٨) منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي، تأليف: عبد الحميد العلمي، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب - ١٤٢٢ هـ.
- (١٦٩) النبذة الكافية في أصول الفقه ، تأليف: أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، تحقيق: محمد عبد العزيز، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٥ هـ.
- (١٧٠) نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي ، رسالة دكتوراه للأستاذ الدكتور حسين حامد حسان، الناشر: مكتبة المتنبى - القاهرة، الطبعة: ١٩٨١ م.

فقه الإمام أحمد بن حنبل

- (١٧١) كشف القناع عن متن الإقناع، تأليف: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٢ هـ.
- (١٧٢) المبدع شرح المقنع، تأليف: إبراهيم بن محمد بن عبد الله ابن مفلح، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى - ١٤١٨ هـ.
- (١٧٣) المغني، تأليف: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبي محمد، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥ هـ، الطبعة: الأولى.

الفقه الشافعي

- (١٧٤) إشراف المصابيح في صلاة التراويح - مطبوع ضمن (فتاوى لسبكي)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى / ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- (١٧٥) الأم، تأليف: محمد بن إدريس الشافعي، نشر: دار المعرفة - بيروت - ١٣٩٣، الطبعة: الثانية
- (١٧٦) حاشيتا قليوبي وعميرة، تأليف: شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي و أحمد البرلسي الملقب بعميرة، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: الثالثة / ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م.
- (١٧٧) الحاوي الكبير، تأليف: علي بن محمد بن حبيب الماوردي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى / ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م، تحقيق: علي معوض - عادل أحمد.
- (١٧٨) فتاوى الرملي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: محمد شاهين، الطبعة: الأولى - ١٤٢٤ هـ.
- (١٧٩) فتاوى الرملي، تأليف: شهاب الدين أحمد بن حمزة الأنصاري الرملي، جمعها ابنه شمس الدين محمد بن أحمد الرملي، الناشر: المكتبة الإسلامية.
- (١٨٠) فتاوى السبكي، تأليف: الامام أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، دار النشر: دار المعرفة - لبنان / بيروت.
- (١٨١) الفتاوى الفقهية الكبرى، تأليف: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، الناشر: دار الفكر.
- (١٨٢) الفتاوى، تأليف: العز بن عبد السلام، الناشر: دار المعرفة، تحقيق: عبد الرحمن عبد

- الفتاح، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٩م.
 (١٨٣) المجموع شرح المذهب، تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٩٩٧م.
 (١٨٤) نهاية المحتاج، تأليف: محمد بن أحمد الرملي الشافعي الصغير، نشر: دار الفكر.

الفقه المالكي

- (١٨٥) البيان والتحصيل ، تأليف: أبي الوليد بن رشد، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، تحقيق: د. محمد حجي وآخرون، الطبعة: الثانية/ ١٩٨٨م.
 (١٨٦) القوانين الفقهية ، تأليف: محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي. صص
 (١٨٧) رسالة ابن أبي زيد القيرواني، تأليف: عبد الله بن أبي زيد القيرواني أبي محمد، دار النشر: دار الفكر - بيروت
 (١٨٨) فَتْحُ الْعَلِيِّ الْمَالِكِيِّ فِي الْفُتُوحِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ ، تأليف: محمد بن أحمد بن محمد عlish، الناشر: دار المعرفة.
 (١٨٩) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، تأليف أحمد بن غنيم النفراوي، نشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤١٥هـ.
 (١٩٠) المدونة الكبرى - رواية سحنون عن ابن القاسم، تأليف: الإمام مالك بن أنس -، الناشر: دار صادر - بيروت.
 (١٩١) المعيار الْمُعَرَّبُ والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب ، تأليف: أبي العباس أحمد بن يحيى بن محمد الونشريسي ، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

الفقه الحنفي

- (١٩٢) رد المحتار على الدر المختار، تأليف: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى - ١٩٩٤ م.
- (١٩٣) المبسوط، تأليف: شمس الدين السرخسي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت.

كتب أخرى في الفقه والفتاوى

- (١٩٤) إعلام أهل العصر بأحكام ركعتي الفجر، تأليف: أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة.
- (١٩٥) حُسن التعهد في أحاديث التسمية في التشهد، تأليف: جلال الدين السيوطي، مخطوط - المكتبة الأزهرية.
- (١٩٦) المُحَلَّى، تأليف: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبي محمد، دار النشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي.
- (١٩٧) نيل الأوطار، تأليف: محمد بن علي الشوكاني، الناشر: دار الجليل - بيروت، الطبعة: ١٩٧٣ م.

بعض كتب الإمام أحمد بن تيمية

- (١٩٨) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، دار النشر: مطبعة السنة المحمدية - القاهرة - ١٣٦٩، الطبعة: الثانية، تحقيق: محمد حامد الفقي.
- (١٩٩) تلخيص كتاب الاستغاثة، تأليف: تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، تحقيق: محمد عجال، ١٤١٦ هـ.
- (٢٠٠) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تأليف: الإمام أبي العباس أحمد بن تيمية، تحقيق: مجموعة، نشر: دار العاصمة - الرياض، ١٤١٤ هـ.
- (٢٠١) شرح العمدة في الفقه، تأليف: الإمام أحمد بن تيمية، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض تحقيق: د. سعود صالح العطيشان، الطبعة: الأولى - ١٤١٣ هـ.
- (٢٠٢) الصارم المسلول على شاتم الرسول، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، تحقيق: محمد عبد الله وغيره، الطبعة: الأولى / ١٤١٧ هـ.

- (٢٠٣) الفتاوى الكبرى ، تأليف: أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة الحرافی، دار النشر: دار المعرفة - بیروت، تحقیق: قدم له حسنین محمد مخلوف.
- (٢٠٤) القواعد النورانية الفقهية، تأليف: أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة الحرافی أبي العباس، دار النشر: دار المعرفة - بیروت، الطبعة: ١٣٩٩ هـ، تحقیق: محمد حامد الفقی.
- (٢٠٥) مجموع الفتاوى ، تأليف: الإمام أحمد بن تیمیة، جمعه: عبد الرحمن محمد قاسم.

بعض كتب الإمام ابن القيم

- (٢٠٦) أحكام أهل الذمة ، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرععي الدمشقي، الناشر: رمادی للنشر - دار ابن حزم ، تحقیق: يوسف البكري - شاکر العاروري، الطبعة: الأولى/ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- (٢٠٧) إعلام الموقعين عن رب العالمين ، تأليف: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية ، الناشر: دار الجیل - بیروت، الطبعة: ١٩٧٣ م ، تحقیق: طه عبد الرؤوف سعد .
- (٢٠٨) إعلام الموقعين عن رب العالمين، تأليف: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٣ هـ.
- (٢٠٩) زاد المعاد ، تأليف: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقیق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة ، مكتبة المنار الإسلامية، ١٩٨٦ م.
- (٢١٠) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر ، تأليف: أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر، دار النشر: دار الفكر - بیروت ، تحقیق: محمد بدر الدين، ١٣٩٨ هـ.
- (٢١١) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، تأليف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية ، الناشر: مطبعة المدني - القاهرة ، تحقیق: د. محمد جمیل غازي .

التراجم والجرح والتعديل والتاريخ

- (٢١٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تأليف: الخلیل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبي يعلى، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض - ١٤٠٩ هـ، الطبعة: الأولى، تحقیق: د. محمد سعيد.
- (٢١٣) الأعلام، تأليف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي الزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر/ ٢٠٠٢ م.

قائمة المراجع

- (٢١٤) البداية والنهاية، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبي الفداء، دار النشر: مكتبة المعارف - بيروت.
- (٢١٥) تاريخ ابن معين - رواية الدوري، تأليف: أبي زكريا يحيى بن معين، دار النشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى/ ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، تحقيق: د. أحمد نور سيف.
- (٢١٦) تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم، تأليف: أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان ابن شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- (٢١٧) تاريخ الإسلام، تأليف: شمس الدين الذهبي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، المحقق: عمر عبد السلام التدمري، الطبعة: الثانية/ ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- (٢١٨) التاريخ الكبير، تأليف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبي عبد الله البخاري الجعفي، دار النشر: دار الفكر، تحقيق: السيد هاشم الندوي.
- (٢١٩) تاريخ بغداد، تأليف: أبي بكر الخطيب البغدادي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٢٢٠) تاريخ خليفة بن خياط، تأليف: خليفة بن خياط الليثي، دار النشر: دار القلم، مؤسسة الرسالة، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، الطبعة: الثانية/ ١٣٩٧ هـ.
- (٢٢١) التبيين لأسماء المدلسين، تأليف: إبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي، دار النشر: مؤسسة الريان - بيروت، تحقيق: محمد الموصللي، الطبعة: الأولى/ ١٤١٤ هـ.
- (٢٢٢) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، تأليف: ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم أبي زرعة العراقي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، تحقيق: عبد الله نواره - ١٩٩٩ م.
- (٢٢٣) تذكرة الحفاظ، تأليف: أبي عبد الله شمس الدين الذهبي، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى.
- (٢٢٤) التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح، تأليف: سليمان بن خلف أبي الوليد الباجي، الناشر: دار اللواء - الرياض، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- (٢٢٥) تقريب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار النشر: دار الرشيد - سوريا، تحقيق: محمد عوامة، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- (٢٢٦) تقرّظ الحفاظ ابن حجر على كتاب [الرد الوافر]، مطبوع مع مجموع مشتمل على عدد من الكتب، جمع وترتيب: فرج الله زكي الكردي، مطبعة كردستان العلمية -

مصر، الطبعة: ١٣٢٩هـ.

(٢٢٧) تهذيب الأسماء واللغات ، تأليف: يحيى بن شرف النووي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٩٩٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات.

(٢٢٨) تهذيب الكمال ، تأليف: يوسف بن عبد الرحمن المزني، تحقيق: بشار عواد، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.

(٢٢٩) الثقات ، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد البستي، الناشر: دار الفكر ، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، الطبعة: الأولى/ ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

(٢٣٠) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، تأليف: أبي سعيد بن خليل بن كيكليدي العلائي، دار النشر: عالم الكتب - بيروت تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة: الثانية/ ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م.

(٢٣١) الجرح والتعديل ، تأليف: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن أبي حاتم، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: ١٩٥٢م.

(٢٣٢) حلية الأولياء ، تأليف: أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٥ هـ، الطبعة: الرابعة.

(٢٣٣) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار النشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند - ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢م، الطبعة: الثانية.

(٢٣٤) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تأليف: برهان الدين ابن فرحون، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢٣٥) ذُكر المدلسين ، تأليف: أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي نشر: عالم الفوائد، تحقيق: حاتم العوني، الطبعة: الأولى - ١٤٢٣ هـ.

(٢٣٦) ذُكر من اختلف العلماء ونُقّاد الحديث فيه ، تأليف: أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين ، تحقيق: حماد الأنصاري، نشر: أضواء السلف - الرياض، ط. الأولى، ١٩٩٩م.

(٢٣٧) الرد الوافر، تأليف: ابن ناصر الدين الدمشقي، مطبوع مع مجموع مشتمل على عدد من الكتب، جمع وترتيب: فرج الله زكي الكردي، مطبعة كردستان العلمية - مصر، الطبعة: ١٣٢٩هـ.

(٢٣٨) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تأليف: أحمد بن حنبل، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة ، تحقيق: د. زياد محمد منصور ، الطبعة: الأولى/ ١٤١٤ هـ.

قائمة المراجع

- (٢٣٩) سؤالات مسعود السجزي للحاكم ، تأليف: أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، الناشر: دار الغرب الإسلامي، تحقيق: د. موفق عبد القادر، الطبعة: الأولى/١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- (٢٤٠) سير أعلام النبلاء ، تأليف: أبي عبد الله الذهبي ، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط والعرقسوسي ، الطبعة: التاسعة - ١٤١٣هـ.
- (٢٤١) الضعفاء الكبير، تأليف: أبي جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، دار النشر: دار المكتبة العلمية - بيروت ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة: الأولى/١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- (٢٤٢) طبقات الحنابلة ، تأليف: محمد بن أبي يعلى أبي الحسين، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محمد حامد الفقي.
- (٢٤٣) طبقات الشافعية الكبرى، تأليف: تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، الناشر: هجر - ١٤١٣هـ، الطبعة: ط٢، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو.
- (٢٤٤) طبقات الشافعية، تأليف: أبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٧هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم.
- (٢٤٥) طبقات المدلسين، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، دار النشر: مكتبة المنار - عمان ، تحقيق: د. عاصم القريوتي ، الطبعة: الأولى/١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- (٢٤٦) فهرس الفهارس والأثبات، تأليف: عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق: د. إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية - ١٤٠٢هـ.
- (٢٤٧) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تأليف: محمد بن أحمد أبي عبد الله الذهبي ، دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية ، مؤسسة علو - جدة ، تحقيق: محمد عوامة، الطبعة: الأولى/١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- (٢٤٨) الكامل في ضعفاء الرجال ، تأليف: عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، نشر: دار الفكر- بيروت، الطبعة: ١٩٨٨م.
- (٢٤٩) لسان الميزان، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - ١٤٠٦ - ١٩٨٦، الطبعة: الثالثة، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند.
- (٢٥٠) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تأليف: الإمام محمد بن

- حيان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي، دار النشر: دار الوعي - حلب - ١٣٩٦هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
- (٢٥١) المدلسين، تأليف: أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، الناشر: دار الوفاء، المحقق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، د. نافذ حسين حماد، الطبعة: الأولى/ ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- (٢٥٢) مشاهير علماء الأمصار، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد البستي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: م. فلايشهر، ١٩٥٩م.
- (٢٥٣) معجم المدلسين، تأليف: محمد طلعت، الناشر: أضواء السلف، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- (٢٥٤) معرفة الصحابة، تأليف: أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الاصبهاني، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأولى/ ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- (٢٥٥) المعرفة والتاريخ، تأليف: يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: خليل المنصور، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.
- (٢٥٦) ميزان الاعتدال، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: علي معوض وعادل أحمد، الطبعة: الأولى - ١٩٩٥م.
- (٢٥٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر: دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى/ ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
- (٢٥٨) نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تأليف: أبي العباس أحمد بابا بن أحمد بن أحمد بن عمر التنبكتي، الناشر: كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس، الطبعة: الأولى - ١٣٩٨هـ.
- (٢٥٩) الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، تأليف: أبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٧هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الله الليثي.
- (٢٦٠) هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار النشر: دار المعرفة - بيروت -، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، ١٣٧٩هـ.

كُتِبَ علل الحديث والتخريج والتحقيق

- (٢٦١) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير تأليف: سراج الدين أبي حفص عمر بن علي المعروف بابن الملتن، الناشر: دار الهجرة - الرياض، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وآخرون، الطبعة: الأولى / ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- (٢٦٢) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تأليف: الحافظ ابن القطان الفاسي أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك، الناشر: دار طيبة - الرياض، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، الطبعة: الأولى / ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- (٢٦٣) تعليق التعليق، تأليف: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، دار النشر: المكتب الإسلامي، دار عمار - ١٤٠٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: سعيد القرقي.
- (٢٦٤) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم، نشر: المدينة المنورة، ١٩٦٤ م.
- (٢٦٥) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عامر صبري، الناشر: المكتبة الحديثية - الإمارات، الطبعة: الأولى / ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- (٢٦٦) خلاصة الأحكام في مهيات السنن وقواعد الإسلام، تأليف: أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، تحقيق: حسين الجمل، الطبعة: الأولى / ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- (٢٦٧) الدراية في تخريج أحاديث الهداية، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: السيد عبد الله اليماني.
- (٢٦٨) العلل الصغیر، تأليف: أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.
- (٢٦٩) العلل الكبير، تأليف: محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي، وآخرين، نشر: عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩ هـ.
- (٢٧٠) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تأليف: أبي الحسن الدارقطني، الناشر: دار ابن الجوزي - السعودية، تحقيق: محمد صالح، الطبعة: الأولى - ١٤٢٧ هـ.
- (٢٧١) العلل ومعرفة الرجال، تأليف: عبد الله بن أحمد بن حنبل، الناشر: المكتب الإسلامي، دار الخاني - بيروت، الرياض - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس.

- (٢٧٢) العلل، تأليف: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم، الناشر: د. خالد عبد الرحمن الجريسي، تحقيق: د. سعد الحميد ومجموعة من الباحثين، الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- (٢٧٣) كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تأليف: إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: الرابعة، تحقيق: أحمد القلاش .
- (٢٧٤) مجمع الزوائد ، تأليف: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، نشر: دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.
- (٢٧٥) مجمع الزوائد، تأليف علي بن أبي بكر الهيثمي، مطبوع مع تحقيقه: بغية الرائد في تحقيق «مجمع الزوائد»، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤١٤هـ.
- (٢٧٦) المراسيل ، تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٣٩٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: شكر الله قوجاني .
- (٢٧٧) المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تأليف: أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عثمان الخشت .
- (٢٧٨) المذهب في اختصار السنن الكبير، للإمام شمس الدين الذهبي، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢هـ.
- (٢٧٩) الموضوعات ، تأليف: الإمام أبي الفرج بن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، نشر: دار الكتب العلمية .
- (٢٨٠) النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة، تأليف: أبي إسحاق الحويني الأثري ، الناشر: دار الصحابة - طنطا، الطبعة: الأولى / ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

اللغة وعلومها

- (٢٨١) تاج العروس من جواهر القاموس ، تأليف: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار النشر: دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين.
- (٢٨٢) تهذيب اللغة ، تأليف: أبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ، تحقيق: محمد عوض مرعب، الطبعة: الأولى / ٢٠٠١م.
- (٢٨٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة:

الثالثة/ ١٩٨٤م.

(٢٨٤) القاموس المحيط ، تأليف: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢٨٥) الكليات ، تأليف: أبي البقاء أيوب بن موسى، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، تحقيق: غندان درويش - محمد المصري، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٢٨٦) لسان العرب ، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى.

(٢٨٧) مجمل اللغة ، تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، تحقيق: زهير سلطان، الطبعة: الثانية/ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٢٨٨) المحكم والمحيط الأعظم ، تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الحميد هندراوي.

(٢٨٩) المحيط في اللغة ، تأليف: أبي القاسم إسماعيل بن عباد بن العباس، الناشر: عالم الكتب - بيروت، تحقيق: الشيخ محمد حسن، الطبعة: ١٤١٤هـ.

(٢٩٠) المخصص ، تأليف: ابن سيده، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، الطبعة الأولى - ١٣١٦هـ.

(٢٩١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: فؤاد علي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى/ ١٩٩٨م.

(٢٩٢) مقاييس اللغة ، تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، الناشر: دار الجيل - بيروت - لبنان - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.

كتب أخرى

(٢٩٣) الإبداع في كمال الشرع وخطر الابتداع ، تأليف: محمد بن صالح العثيمين، طبع على نفقة فاعل خير بجدة

(٢٩٤) إحياء علوم الدين ، تأليف: محمد بن محمد الغزالي أبي حامد، دار النشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢٩٥) أخبار مكة، تأليف: محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي ، الناشر: دار خضر -

- بيروت ، تحقيق: د. عبد الملك دهيش، الطبعة: الثانية - ١٤١٤ هـ.
- (٢٩٦) إصلاح المساجد من البدع والعوائد ، تأليف: محمد جمال الدين القاسمي، الناشر: المكتب الإسلامي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة: الخامسة / ١٤٠٣ هـ.
- (٢٩٧) الاعتصام ، تأليف: أبي إسحاق الشاطبي، دار النشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر.
- (٢٩٨) الاعتصام ، تأليف: أبي إسحاق الشاطبي الناشر: مكتبة التوحيد، تحقيق: مشهور حسن.
- (٢٩٩) الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع، تأليف: جلال الدين السيوطي، الناشر: دار ابن القيم، تحقيق: مشهور سلمان، الطبعة: الأولى / ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- (٣٠٠) الانتصار لأصحاب الحديث ، تأليف: منصور بن محمد السمعاني أبي المظفر، الناشر: مكتبة أضواء المنار - السعودية - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد الجيزاني.
- (٣٠١) الباعث على إنكار البدع والحوادث ، تأليف: عبد الرحمن بن إسماعيل أبي شامة، الناشر: دار الهدى - القاهرة ، تحقيق: عثمان أحمد ، الطبعة: الأولى / ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- (٣٠٢) الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ ، تأليف: عبد الله بن أبي زيد القيرواني الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت والمكتبة العتيقة بتونس، تحقيق: عثمان بطيخ وأبي الأجفان، الطبعة: الثانية / ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- (٣٠٣) الدين الخالص ، تأليف: محمود محمد خطاب السبكي الناشر: المكتبة المحمودية السبكية، الطبعة: الخامسة / ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- (٣٠٤) الرد على الزنادقة والجهمية ، تأليف: الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: محمد حسن راشد، نشر: المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٩٣ هـ.
- (٣٠٥) الصَّارِمُ الْمُتَكَبِّرُ فِي الرَّدِّ عَلَى السُّبُكِيِّ ، تأليف: محمد بن عبد الهادي أبي عبد الله، دار النشر: مكتبة التوعية الإسلامية، تحقيق: إسماعيل بن محمد الأنصاري.
- (٣٠٦) فتاوى نور على الدرب.
- (٣٠٧) الفصل في الملل والأهواء والنحل، تأليف: أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الطاهري، دار النشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.
- (٣٠٨) فضل علم السلف على علم الخلف - مطبوع ضمن مجموعة رسائل الحافظ ابن رجب، الناشر: دار الفاروق الحديثة - القاهرة، تحقيق: طلعت فؤاد.

قائمة المراجع

- (٣٠٩) القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع ، تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الناشر: مكتبة المؤيد - السعودية، دار البيان - سوريا، تحقيق: بشير محمد، ١٤٠٨هـ.
- (٣١٠) مجالس الأبرار ومسالك الأخيار ، مطبوع مع ترجمته «خزينة الأسرار - ١٢٨٣هـ».
- (٣١١) المَدْخَل ، تأليف: أبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بابن الحاج، دار النشر: دار الفكر - ١٤٠١هـ، ودار التراث - القاهرة.
- (٣١٢) مناهل العرفان في علوم القرآن ، تأليف: محمد عبد العظيم الزرقاني، الناشر: دار الفكر - لبنان، الطبعة: الأولى / ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- (٣١٣) المواهب اللدنية بالمنح المحمدية ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: مأمون الجنان، الطبعة: الأولى / ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

بعض كتب الشيخ الألباني

- (٣١٤) أحكام الجنائز وبدعها، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني. الناشر: مكتبة المعارف، الطبعة: الأولى / ١٩٩٢م.
- (٣١٥) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الأولى / ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- (٣١٦) التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني. الناشر: دار باوزير، الطبعة: الأولى / ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- (٣١٧) السلسلة الصحيحة، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض.
- (٣١٨) السلسلة الضعيفة، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض.
- (٣١٩) صحيح سنن أبي داود - الكتاب الكبير، تأليف: الشيخ الألباني، الناشر: دار غراس - الكويت، الطبعة: الأولى / ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- (٣٢٠) صلاة التراويح ، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

بعض كتب عبد الله الغماري

- (٣٢١) إتيقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، تأليف: عبد الله الصديق الغماري، الناشر: مكتبة القاهرة، تحقيق: عبد الله المنشاوي، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- (٣٢٢) حُسن التفهم والدرك لمسألة التَّرك، تأليف: عبد الله الصديق الغماري، الناشر: مكتبة القاهرة، تحقيق: صفوت جودة، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- (٣٢٣) ذوق الحلاوة ببيان امتناع نسخ التلاوة، الناشر: دار الأنصار - القاهرة، مطبوع بدار الثقافة العربية للطباعة، الطبعة: الأولى - ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م.
- (٣٢٤) الرد المحكم المتين على كتاب القول المبين، تأليف: عبد الله الصديق الغماري، الناشر: مكتبة القاهرة، الطبعة: الثالثة/ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- (٣٢٥) الرد المحكم المتين على كتاب القول المبين، تأليف: عبد الله الصديق الغماري، الناشر: مطبعة العهد الجديد، الطبعة: الثانية/ ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- (٣٢٦) مصباح الزجاجة في فوائد قضاء الحاجة، تأليف: عبد الله الصديق الغماري، الناشر: مطبعة دار التأليف،
- (٣٢٧) التنصيص على أن الحلق ليس بتنميص، مطبوع مع كتاب (إفادة ذوي الأفهام بأن حلق اللحية مكروه وليس بحرام) لأحمد الغماري، ويبدأ كتاب عبد الله الغماري من (ص ٨٧) إلى (ص ١١٠)، الناشر: دار الآثار الإسلامية للطباعة والنشر، تحقيق: العايش هادي.
- (٣٢٨) فتح المُعين بنقد كتاب الأربعين، الناشر: مكتبة الإمام النووي - عمَّان، تحقيق: حسن السقاف، الطبعة: الأولى - ١٤١٠هـ، مع نسخة أخرى: الطبعة الثالثة - ١٤٢٨هـ.

فهرس الموضوعات

- ٣ مقدمة المؤلف
- ٦ لماذا اتخذ الغماري لنفسه منهج شتم أهل العلم والتقليل من شأنهم؟!
- ٦ لماذا تأخر صدور كتابنا هذا الذي بين أيديكم الآن؟
- ٦ التفرغ لكشف أكاذيب ذلك الخنزير النجس الخبيث (كذّابية بطرس)
- ٦ التفرغ لكشف أباطيل الذين سموا أنفسهم «الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين»، وهم أنفسهم أعضاء «المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث»
- ٧ التفرغ لكشف أباطيل وأكاذيب فرقة الشيعة الرافضة الضالة
- ٨ التفرغ لإعداد موسوعة في علم أصول الفقه
- ١٠ الغماري يشتم الإمام ابن تيمية!
- ١٢ الغماري يطعن في الإمام الشاطبي ويرى أن كتاب الموافقات عديم الفائدة!
- ١٩ تنبيهات مهمة
- ٢٦

الباب الأول

فضح أكاذيب وجهالات الغماري في علم أصول الفقه

- المثال الأول على أكاذيب وجهالات الغماري في علم أصول الفقه : كذبة: التّرك ليس من السّنة
- ٣٠ صفحات مُصوّرة من كتاب الغماري
- ٣٤ صفحات مُصوّرة من كتب علماء أصول الفقه تُفضح كذب الغماري
- ٣٦ المثال الثاني على أكاذيب وجهالات الغماري في علم أصول الفقه: كُشف كذب الغماري حين زعم اتفاق العلماء على عدم جواز تعليل الحُكم بعِلَّتَيْن مَنْصُوصَتَيْن ..
- ٤١

٤٣	صفحات مُصَوِّرة من كتاب الغماري
٤٥	صفحات مصورة من التقرير والتحجير ونشر البنود تُفْضَح كذب الغماري
٤٩	نقولات لكلام علماء أصول الفقه في المسألة
٥٧	تنبيه مهم
	المثال الثالث على أكاذيب وجهالات الغماري في عِلْم أصول الفقه: كذبة: «الكراهة» في
٥٨	كلام الأئمة المُتَقَدِّمين تَتَّفَق مع الجواز
٥٩	تصریحات كبار علماء الفقه والأصول تُفْضَح كذب الغماري وَجْهْلُهُ
٦٤	الخلاصة
	المثال الرابع على أكاذيب وجهالات الغماري في عِلْم أصول الفقه: كذبة: الإجماع
٦٥	السكوتي مُخْتَلَف في حُجَّتِهِ دُونَ تفصيل
	المثال الخامس على أكاذيب وجهالات الغماري في عِلْم أصول الفقه: قاعدة «العبرة
٦٩	بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب»
٧٠	<u>المطلب الأول:</u> بيان معنى القاعدة
٧٠	<u>المطلب الثاني:</u> بيان جَهْل الغماري بقول الإمام مالك
٧٦	<u>المطلب الثالث:</u> بيان إجماع الصحابة والتابعين على العمل بهذه القاعدة
٧٨	<u>الخلاصة</u>
٧٩	<u>المطلب الرابع:</u> بيان جَهْل الغماري بقول القَفَّال
٨١	<u>الخلاصة</u>
	المثال السادس على أكاذيب وجهالات الغماري في عِلْم أصول الفقه: أين قال الشافعي
٨٢	باحتمال ضياع العِلْم عن جميع السَّلَف !!؟
	<u>المطلب الأول:</u> بيان أن نصوص الإمام الشافعي الصريحة تُكْذِّب هذا الذي زعمه
٨٣	الغماري
٨٣	النَّص الأول للإمام الشافعي
٨٤	النَّص الثاني للإمام الشافعي

- ٨٤ النَّصُّ الثالث للإمام الشافعي
- ٨٥ النَّصُّ الرابع للإمام الشافعي
- ٨٥ النَّصُّ الخامس للإمام الشافعي
- ٨٦ المطلب الثاني: تبرئة الإمام الشافعي من هذا القول الذي رَعَمَهُ عنه الغماري
- ٨٨ المطلب الثالث: بيان أن هذا الزَّعْم فيه تكذيب لله سبحانه وتعالى
- ٩٠ المطلب الرابع: بيان أن هذا الزَّعْم فيه تكذيب للرسول ﷺ الصادق الأمين
- المثال السابع على أكاذيب وجهالات الغماري في عِلْم أصول الفقه: أين نص كلام أبي سعيد بن لب؟! ٩٢
- صفحات مُصَوَّرة من كتاب الغماري ومن «المعيار المعرب» تَفْضُح تزوير الغماري ٩٥
- المثال الثامن على جهالات الغماري وَضَعَف قدراته الْعَقْلِيَّة الاستدلالية: الإجماع على وقوع نَسْخ التلاوة ١٠٠
- المثال التاسع على جهالات الغماري وَضَعَف قدراته الْعَقْلِيَّة الاستدلالية: هل التَّرك يَدُلُّ عَلَى جَوَاز التَّرك؟ أَمْ عَلَى جَوَاز المَثْرُوك؟! ١٠١
- المثال العاشر على جهالات الغماري وَضَعَف قدراته الْعَقْلِيَّة الاستدلالية: هل أَوْحَى الله إلى رسوله ﷺ صيغة للتشهد لا تَجُوز؟! ١٠٣
- المثال الحادي عشر على جهالات الغماري وَضَعَف قدراته الْعَقْلِيَّة الاستدلالية: هل أَوْحَى الله - سُبْحَانَهُ - إلى رسوله ﷺ صيغة للتشهد فيها سوء أدب؟! ١٠٧

الباب الثاني

فَضَحُ أكاذيب الغماري وجهالاته في عِلْم الحديث

- المثال الأول على أكاذيب الغماري وجهالاته في عِلْم الحديث ١١٠

- ١١٠ الغماري ذو الوجهين ومهارة التلاعب بحسب الهوى والمصلحة
- ١١٠ المطلب الأول: فُضح شدة خُبث الغماري وأنه من أهل الأهواء والعياذ بالله
- الموقف الأول للغماري مع حماد: حين لم يوافق الحديث هواه، وأراد تخطيط الإمام
- ١١٠ الهروي
- الموقف الثاني للغماري مع حماد: حين وافق الحديث هواه، وأراد تخطيط الإمام ابن
- ١١١ تيمية
- ١١٣ المطلب الثاني: فُضح كذب الغماري في زعمه عدم إخراج البخاري لحديث حماد ..
- ١١٥ صفحات مُصَوَّرة من كتاب الغماري و«صحيح البخاري» تُفصح كذب الغماري ..
- ١١٧ المطلب الثالث: فُضح ما ارتكبه الغماري من تدليس خبيث وخيانة للأمانة العلمية
- ١١٧ الموضوع الأول
- ١٢١ الموضوع الثاني لتدليس الغماري وخيائته العلمية
- ١٢٢ المطلب الرابع: بيان أن الغماري كذاب في جميع الحالات وعلى كل الاحتمالات
- المثال الثاني على أكاذيب الغماري وجهالاته في علم الحديث: كذبة: الأحاديث
- ١٢٤ محفوظة ورواها ابن عدي في كتابه «الكامل»
- ١٢٥ المطلب الأول: بالوثائق المُصَوَّرة: بيان الكذب القبيح في كلام الغماري
- صفحات مُصَوَّرة من كتاب الغماري وكتاب الحافظ ابن عدي تفصح كذب
- ١٢٧ الغماري
- ١٣٣ صفحات مُصَوَّرة من كتاب «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر
- ١٣٤ المطلب الثاني: بيان الجهل المقصوح في كلام الغماري
- ١٣٧ صفحة مُصَوَّرة من مقدمة كتاب «الكامل» للحافظ ابن عدي تفصح جهل الغماري
- ١٣٨ محاولة يائسة فاشلة للدفاع عن الغماري
- ١٤٠ صفحات مُصَوَّرة من كتاب «تهذيب الكمال» تفصح جهل الغماري

الباب الثالث

القواعد الأصولية

- ١٤٣ القاعدة الأصولية الأولى: التَّركُ سُنَّةٌ
- ١٤٣ المطلب الأول: بيان المقصود بقولنا: «التَّركُ سُنَّةٌ»
- ١٤٦ المطلب الثاني: كَشَفُ كَذِبِ الْغَمَارِيِّ وشدة جَهْلِهِ بِعِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ
- تصريحات كبار أهل العلم وعلماء أصول الفقه - طوال التاريخ الإسلامي - التي
- ١٤٨ تفيد أن التَّركَ سُنَّةٌ، مما يفضح كذب الغماري
- ١٤٨ الإمام الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤هـ)
- ١٤٨ الإمام الأوزاعي (٨٨ - ١٥٧هـ) إمام أهل الشام
- ١٥٠ الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ) إمام أهل السُّنة
- ١٥١ الإمام ابن خزيمة (٢٢٣ - ٣١١هـ)
- ١٥١ ابن أبي زيد القيرواني (٣١٠ - ٣٨٦هـ)
- ١٥٢ الإمام ابن عبد البر (٣٦٨ - ٤٦٣هـ)
- ١٥٣ الإمام أبو المظفر السمعاني (٤٢٦ - ٤٨٩هـ)
- ١٥٣ أبو الوفاء ابن عقيل (٤٣١ - ٥١٣هـ)
- ١٥٤ أبو الوليد بن رشد (٤٥٠ - ٥٢٠هـ)
- ١٥٥ فخر الدين الرازي (٥٤٤ - ٦٠٦هـ)
- ١٥٦ الإمام مُوَفَّقُ الدِّينِ ابن قُدَّامَةَ (٥٤١ - ٦٢٠هـ)
- ١٥٦ سيف الدين الآمدي (٥٥١ - ٦٣١هـ)
- ١٥٧ شهاب الدين أبو شامة (٥٩٩ - ٦٦٥هـ)
- ١٥٨ شمس الدين أبو عبد الله الأصفهاني (٦١٦ - ٦٨٨هـ)
- ١٥٩ الإمام تقي الدين ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨هـ)

- الإمام ابن القيم (٦٩١ - ٧٥١ هـ) ١٦٠
- الإمام علاء الدين المرادوي (٨١٧ - ٨٨٥ هـ) ١٦١
- تاج الدين السبكي (٧٢٧ - ٧٧١ هـ) ١٦١
- الإمام بدر الدين الزركشي (٧٤٥ - ٧٩٤ هـ) ١٦٢
- الإمام شهاب الدين القسطلاني (٨٥١ - ٩٢٣ هـ) ١٦٢
- تقي الدين ابن النجار (٨٩٨ - ٩٧٢ هـ) ١٦٢
- شهاب الدين ابن حجر الهيتمي (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ) ١٦٣
- الشيخ ملا أحمد بن عبد القادر الرومي (المتوفى ١٠٤١ هـ) ١٦٣
- الإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (١٠٩٩ - ١١٨٢ هـ) ١٦٤
- الإمام الشوكاني (١١٧٣ - ١٢٥٠ هـ) ١٦٥
- علاء الدين الأسمندي السمرقندي (٤٨٨ - ٥٥٢ هـ) ١٦٦
- الإمام ابن كثير (٧٠٠ - ٧٧٤ هـ) ١٦٦
- شمس الدين ابن أمير حاج (٨٢٥ - ٨٧٩ هـ) ١٦٧
- القاضي عَبْد الوَهَّاب (٣٦٢ - ٤٢٢ هـ) ١٦٨
- أبو الحسن الماوردي (٣٦٤ - ٤٥٠ هـ) ١٦٨
- الإمام أبو سليمان الخطَّابي (٣١٩ - ٣٨٨ هـ) ١٦٩
- العز بن عبد السلام (٥٧٧ - ٦٦٠ هـ) ١٧٠
- المطلب الثالث: بيان أن أصحاب رسول الله ﷺ سَارُوا على أن التَّرك سُنَّة ١٧١
- القاعدة الأصولية الثانية: استحليل أن يخلو عصر من ناطق بالحق ١٧٣
- تنبيه مهم ١٧٣
- المطلب الأول: أَمَرَنَا الله تعالى أن نَأْمُر بكل معروف ونَنْهَى عن كل منكر ١٧٣
- المطلب الثاني: قيام جماعات من الأمة - في كل عَصْر من العصور - بواجب الأمر
بكل معروف والنهي عن كل منكر ١٧٧
- المطلب الثالث: بيان أن ما اتَّفَق السَّلَف على تركه فإنه لا يُعْمَل به ١٨٢

- المطلب الرابع:** تطبيق هذه القاعدة على قيام ابن عمر وابن مسعود بالنهاي عن
 الابتداع في العبادات - يؤكد أن الصحابة مُتَّفَقُونَ على ذلك ١٨٣
- الخلاصة ١٨٤
- القاعدة الأصولية الثالثة:** ضمان الله تعالى حِفْظ أقوال أهل العلم التي بها يُحْفَظ
 الدِّين ١٨٦
- تنبيه مهم ١٨٦
- الآية الأولى الدالة على ضمان حفظ الله أقوال العلماء التي بها يُحْفَظ الدين ١٨٦
- الآية الثانية الدالة على ضمان حفظ الله أقوال العلماء التي بها يُحْفَظ الدين ١٨٩
- الآية الثالثة الدالة على ضمان حفظ الله أقوال العلماء التي بها يُحْفَظ الدين ١٩١
- القاعدة الأصولية الرابعة:** اتفاق علماء الأُمَّة على أن الإجماع السكوتي حُجَّة قَطْعِيَّة
 في حالة المسألة المتكررة - مع تطاول الزمان ٢٠٠
- القاعدة الأصولية الخامسة:** إجماع الصحابة وعلماء المسلمين على حصول نَسْخ
 التَّلَاوة ٢٠١
- القاعدة السادسة:** إجماع العلماء على أن الأصْل في العبادات التَّوَقُّف ٢٠٢

الباب الرابع

كشف أكاذيب وجهالات الغماري في كتابه نسخ التلاوة

- المطلب الأول:** بيان تصريح رسول الله ﷺ بحصول نسخ تلاوة آيات ٢٠٨
- المطلب الثاني:** بيان إجماع أصحاب رسول الله ﷺ على حصول نَسْخ التلاوة ٢١٠
- عُمَرُ بن الخطَّابِ رضي الله عنه صاحب النبي ﷺ وخليفة المسلمين وأمير المؤمنين ٢١٠
- الْبَرَاء بن عَازِبٍ رضي الله عنه صاحب رسول الله ﷺ ٢١١
- أُمُّ المؤمنين عَائِشَةُ ٢١٢

- ٢١٣ أنس بن مالك رضي الله عنه صاحب رسول الله ﷺ :
 ٢١٣ عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صاحب رسول الله ﷺ :
 ٢١٤ أبو موسى الأشعري رضي الله عنه صاحب رسول الله ﷺ :
 ٢١٥ أبي بن كعب رضي الله عنه صاحب رسول الله ﷺ :
 ٢١٧ بريدة بن الحصيب رضي الله عنه صاحب رسول الله ﷺ :
 ٢١٩ زيد بن أرقم رضي الله عنه صاحب رسول الله ﷺ :
 ٢١٩ جابر بن عبد الله رضي الله عنه صاحب رسول الله ﷺ :
 المطلوب الثالث: إجماع علماء المسلمين - على مدار التاريخ - على حصول نسخ
 التلاوة ٢٢٠
 المطلوب الرابع: بيان ضلال الغماري؛ لمخالفته إجماع علماء المسلمين ٢٢٢
 المطلوب الخامس: بيان الحكمة من نسخ تلاوة بعض الآيات ٢٢٦
 الحكمة الأولى ٢٢٦
 الحكمة الثانية ٢٢٧
 المطلوب السادس: بيان أن استدلال الغماري تدل على شدة جهله وضعف عقله
 وسقم فكره ٢٢٩
 الاستدلال الأول للغماري: قال: (نسخ التلاوة يقضي العقل باستحالة) ٢٢٩
 الاستدلال الثاني للغماري: قال: الأسباب التي اقتضت امتناع نسخ التلاوة هي ... ٢٣٠
 الاستدلال الثالث للغماري: قال: ما قيل أنه كان قرآنًا ونسخ لفظه - لا نجد فيه
 أسلوب القرآن ولا طلاوته ٢٣٥
 الاستدلال الرابع للغماري: قال: السنة النبوية وقع فيها نسخ المعنى - أي: الحكم -
 ولم يثبت عن النبي ﷺ أنه رجع عن لفظ من ألفاظ حديثه، أو بدله بغيره ٢٣٧
 الاستدلال الخامس للغماري: قال: القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وما لم يتواتر لا
 يكون قرآنًا، والكلمات التي قيل بقرآنيها ليست متواترة ٢٣٧
 الاستدلال السادس للغماري: قال: معنى نسخ التلاوة عند القائلين به أن الله أسقط

- ٢٤٠ الآية المنسوخة من القرآن، وهذا خطر جدًا
- الاستدلال السابع للغماري: قال: يَلْزَمُ القائلين بِنسخ التلاوة إشكال خطر .. كيف
- ٢٤٥ يجوز هذا والله تعالى يقول: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾؟! ..
- ٢٤٥ تفسير قوله تعالى: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ ..
- الاستدلال الثامن للغماري: قال: فإن قوله تعالى: ﴿تَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا﴾ يُعَيِّنُ إرادة
- ٢٤٩ الحكم؛ لأن ألفاظ القرآن وآياته بالنسبة للمكلفين سواء ..
- ٢٥٢ الخلاصة ..

الباب الخامس

مقدمات لغوية

- ٢٥٤ معنى «هَدْي» في لغة العرب
- ٢٥٥ معنى «سُنَّة» في لغة العرب
- ٢٥٦ معنى «سَنَّ» في لغة العرب
- ٢٥٦ معنى «مُحَدَّث» في لغة العرب
- ٢٥٨ معنى «بِدْعَة» في لغة العرب
- ٢٦٠ معنى «أَمْر» في لغة العرب

الباب السادس

معنى «البِدْعَة» في حديث رسول الله ﷺ

- ٢٦١ المطلب الأول: تحليل أحاديث النبي ﷺ في ذم البدعة ..
- ٢٦١ الحديث الأول: (... وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ) ..

- الحديث الثاني: (.. فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمُهَدِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَظُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ)..... ٢٦٩
- الحديث الثالث: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ» ٢٧٢
- المطلب الثاني: هل قوله ﷺ: «كل بدعة ضلالة» عام؟ أم خاص؟ ٢٧٤
- المطلب الثالث: المقصود بمطابقة واقعنا لواقع الرسول ﷺ ٢٧٦
- المطلب الرابع: خلاصة تعريف «البدعة» في الشرع وفقًا لحديث النبي ﷺ ٢٧٨
- شرح أجزاء تعريف «البدعة في الشرع» ٢٧٨
- الجزء الأول: «طَرِيقَةُ فِي الدِّينِ مُحْتَرَعَةٌ» ٢٧٨
- الجزء الثاني من تعريف البدعة: «تُخَالِفُ السُّنَّةَ» ٢٧٨
- الجزء الثالث من تعريف البدعة: «تُشَابِهُ الطَّرِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ» ٢٧٩
- خلاصة تعريف «البدعة» ٢٨١
- تعليق على تعريف الشاطبي للبدعة (هامش) ٢٨١

الباب السابع

كشف أكاذيب وجهالات الغماري حول

«البدعة» في حديث الرسول ﷺ

- الكذبة الأولى: زَعَمَهُ أَنَّ الْبِدْعَةَ فِي عُرْفِ الشَّرْعِ نَوْعَانِ ٢٨٤
- الخلاصة ٢٨٧
- الكذبة الثانية: زَعَمَهُ أَنَّ الْعُلَمَاءَ مُتَّفِقُونَ عَلَى انْقِسَامِ الْبِدْعَةِ إِلَى مَحْمُودَةٍ وَمَذْمُومَةٍ ... ٢٨٨
- المطلب الأول: بيان كذب ما زعمه الغماري من اتفاق العلماء وشدوذ الإمام الشاطبي ٢٨٧

- المطلب الثاني: بيان كذب ما زعمه الغماري من قول العلماء بأن في العبادات بدع
 حسنة ٣٠٦
- بحث أقوال أشهر ثلاثة علماء اشتهروا بالقول بتقسيم البدعة إلى أقسام ٣٠٤
- أولاً: كلام العز بن عبد السلام (٥٧٧ - ٦٦٠ هـ) ٣٠٧
- ثانياً: كلام الإمام القرافي (المتوفى: ٦٨٤ هـ) ٣١٠
- ثالثاً: كلام الإمام النووي (٦٣١ - ٦٧٦ هـ) ٣١١
- الكذبة الثالثة: حول كَوْن النبي ﷺ لم يفعل جميع المندوبات ٣١٤
- التدليس الأول الذي ارتكبه الغماري ٣١٤
- التدليس الثاني الذي ارتكبه الغماري ٣١٨
- الكذبة الرابعة: زعمه أن الرسول ﷺ اكتفى بالنصوص الشاملة للمندوبات ٣٢١
- الكذبة الخامسة: حول حديث «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ» ٣٢٥
- المطلب الأول: فَضَحَ تدليس الغماري حين نقل كلام الحافظ ابن رجب ٣٢٦
- المطلب الثاني: بيان أنه إذا كان أحد الحديثين يُخَصَّصُ الآخر، فذلك لا يؤثر بشيء
 على المعنى المقصود ٣٢٩
- المطلب الثالث: بيان معنى «مُخَالَفَةُ السُّنَّةِ» الذي حَذَّرَ منه الرسول ﷺ في الحديثين ٣٣٢
- متى يخالف واقعنا واقعه ﷺ ٣٣٢
- اختلاف الواقع الجديد عن واقعه ﷺ يكون في شيئين ٣٣٢
- النتيجة ٣٣٢
- تصريحات العلماء على ما يبنى على تلك القاعدة ٣٣٣
- الكذبة السادسة: حول حديث «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً» ٣٤٢
- المطلب الأول: بيان الواقعة التي قال فيها ﷺ: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً» والمعنى الذي
 أراده ٣٤٣
- المطلب الثاني: بيان أن عقيدة أهل السُّنَّةِ والجماعة أنَّ الشرع - وليس العقل - هو
 الذي له الْحُكْمُ بِحُسْنِ شيء بحيث يترتب عليه الثواب آجلاً، أو الْحُكْمُ بِقُبْحِهِ

- ٣٥٣ بحيث يترتب عليه العقاب آجلاً
 ٣٥٣ تصريحات جَمْع من كبار أئمة أصول الفقه بذلك
 ٣٥٤ الخلاصة
 ٣٥٦ الكذبة السابعة: زَعَمه أن حديث النبي ﷺ فيه تقسيم البدعة

الباب الثامن

كشَف أكاذيب وجهالات الغماري فيما زَعَم أَنَّ الصحابة ؓ ابتدَعوه
 في حياة النبي ﷺ

- ٣٥٩ الكذبة الأولى: زَعَمه ابتداء معاذ ؓ في الصلاة
 ٣٦١ المطلب الأول: بالوثائق المَصَوَّرة: بيان الكذب والتزوير في كلام الغماري
المطلب الثاني: بالوثائق المَصَوَّرة: بيان الكذب والتزوير فيما زعمه الغماري عن
 ٣٦٢ رواية ابن أبي شيبة
المطلب الثالث: بالوثائق المَصَوَّرة: بيان الكذب والتزوير فيما زعمه الغماري من
 ٣٦٧ تصحيح ابن حزم للحديث
 ٣٧١ المطلب الرابع: بيان أن الإمام ابن حزم ضَعَّف حديث قصة معاذ ط
 ٣٧٢ المطلب الخامس: بيان أن مَصْدَر هذه الرواية مجْهول وتصريحات كبار أئمة الحديث
 ٣٧٢ الإمام عليُّ بن المَدِينِيَّ (١٦١ - ٢٣٤هـ)
 ٣٧٢ الإمام الترمذي (٢٠٩ - ٢٧٩هـ)
 ٣٧٣ الإمام الحافظ أبو بكر بن خُزَيْمَة (٢٢٣ - ٣١١هـ)
 ٣٧٣ الإمام أبو الحسن الدارقطني (٣٠٦ - ٣٨٥هـ)
 ٣٧٣ الإمام أبو بكر البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨هـ)
 ٣٧٤ الإمام أبو الحسن بن القطان (٥٦٢ - ٦٢٨هـ)

- ضياء الدين المقدسي (٥٦٩ - ٦٤٣ هـ) ٣٧٤
- الحافظ المنذري (٥٨١ - ٦٥٦ هـ) ٣٧٤
- الحافظ الإمام سراج الدين ابن الملحق (٧٢٣ - ٨٠٤ هـ) ٣٧٤
- ولي الدين أبو زرعة العراقي (٧٦٢ - ٨٢٦ هـ) ٣٧٥
- الحافظ شهاب الدين ابن حَجَر العَسْقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ) ٣٧٥
- المطلب السادس: بيان أن تحقيقات الغماري الحديثية تمتلئ بجهالات وأكاذيب ٣٧٦
- تنبيه مهم بخصوص كلام الشيخ الألباني على قصة معاذ رضي الله عنه ٣٧٨
- المطلب السابع: بيان أن هذه الرواية لا تدل على ما زعمه الغماري ٣٨١
- الكذبة الثانية: زَعَمه ابتداء بلال رضي الله عنه «الصلاة خير من النوم» ٣٨٣
- المطلب الأول: بالوثائق المَصَوَّرة: فَضَحَ الكذب الشَّنيع والتدليس الفَظيع في كلام الغماري ٣٨٤
- المطلب الثاني: بيان قُبْح محاولة الغماري استغفال القُرَّاء ٣٨٩
- الكذبة الثالثة: زَعَمه ابتداء الصحابي «ربنا ولك الحمد» ٣٩٢
- المطلب الأول: بالوثائق المَصَوَّرة: فَضَحَ التدليس الشنيع والتزوير اللذين ارتكبهما الغماري لإضلال المسلمين ٣٩٣
- صفحات مَصَوَّرة من كتاب «فتح الباري»؛ توضيح فظاعة تدليس وتزوير الغماري ٣٩٤
- المطلب الثاني: بيان أن الموضوع الذي حَمَدَ فيه الصحابي الله تعالى هو موضع مشروع فيه الدعاء بما يريد، دُون التَّقْيُّدِ بِذِكْرٍ مُحَدَّد ٣٩٧
- الكذبة الرابعة: زَعَمه ابتداء الصحابي في الصلاة دعاء «يا من لا تراه العيون» ٤٠١
- المطلب الأول: بيان ما اشتمل عليه كلام الغماري من جهل بعلم أصول الفقه وَضَعَف قدراته العقلية الاستدلالية ٤٠٢
- المطلب الثاني: بيان ما اشتمل عليه كلام الغماري من جهل بِعِلْمِ الحديث ٤٠٣
- العِلَّة الأولى في إسناد هذه الرواية ٤٠٤

- ٤٠٥ العِلَّةُ الثانية في إسناد هذه الرواية
- ٤٠٥ صفحات مُصَوَّرة من كتاب «مجمع الزوائد»
- ٤٠٨ الكذبة الخامسة: زَعَمَهُ ابْتِدَاعُ خُبَيْبٍ رضي الله عنه ركعتين قبل القتل

الباب التاسع

كُشِفَ أَكَاذِيبُ وَجْهَاتِ الْغَمَارِيِّ فِيمَا زَعَمَ أَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم ابْتَدَعُوهُ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم

- ٤١١ الكذبة الأولى: زَعَمَهُ أَنَّ الْعُلَمَاءَ لَمْ يَنْكُرُوا تَعَدُّدَ الْجُمُعَةِ
- ٤١٢ المطلب الأول: بيان الكذب في كلام الغماري
- ٤٢٢ المطلب الثاني: بيان أن كلام الغماري دليل على ضَعْفِ قُدْرَاتِهِ الْعَقْلِيَّةِ الْاِسْتِدْلَالِيَّةِ ..
- ٤٢٧ الكذبة الثانية: زَعَمَهُ أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه نَقَلَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
- ٤٢٥ أولاً: بِالْوَثَائِقِ الْمُصَوَّرَةِ: بيان التدليس والتضليل في كلام الغماري -
- ٤٢٧ صفحات مُصَوَّرة من كتاب «فتح الباري» تفصح تدليس الغماري
- ٤٢٩ علتان في رواية البيهقي عن عائشة التي ذكرها الغماري
- ٤٣٥ ثانياً: بيان ما في كلام الغماري من دليل على ضعف قُدْرَاتِهِ الْعَقْلِيَّةِ الْاِسْتِدْلَالِيَّةِ
- ٤٣٨ الكذبة الثالثة: زَعَمَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه ابْتَدَعَ صَلَاةً
- ٤٣٩ المطلب الأول: بيان التدليس القبيح في كلام الغماري
- ٤٣٩ كلام الإمام ابن كثير الذي أخفاه عنكم الغماري
- ٤٤٢ صفحات مُصَوَّرة من كتاب «تفسير ابن كثير» تفصح تدليس الغماري
- ٤٤٢ المطلب الثاني: بيان أن كلام الغماري فيه إِتِّبَاعٌ أَعْمَى لِهَوَاهُ
- ٤٤٥ الكذبة الرابعة: زَعَمَهُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه ابْتَدَعَ فِي التَّلْبِيَةِ
- ٤٤٦ الجواب الأول

- الأحاديث التي تدل على أن وقت التلبية هو موضع ذِكر غير مُقَيَّد بلفظ مُحدَّد ٤٤٦
- الجواب الثاني ٤٥٤
- الكذبة الخامسة:** زَعَمَه أن ابن مسعود رضي الله عنه ابتدع في التشهد «السلام علينا» ٤٥٦
- المطلب الأول: بيان التدليس الخبيث الذي ارتكبه الغماري لإخفاء الحَقِّ عن المسلمين ٤٥٩
- تصريحات أئمة الحديث بأن الشعبي لم يسمع ابن مسعود رضي الله عنه ٤٥٩
- الإمام أبو حاتم الرازي (١٩٥ - ٢٧٧هـ) ٤٥٩
- الإمام أبو الحسن الدَّارَقُطْنِيّ (٣٠٦ - ٣٨٥هـ) ٤٦٠
- أبو عبد الله الحاكم (٣٢١ - ٤٠٥هـ) ٤٦٠
- الإمام أبو بكر البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨هـ) ٤٦٠
- علاء الدين ابن التركماني (٦٨٣ - ٧٥٠هـ) ٤٦١
- صلاح الدين العلائي (٦٩٤ - ٧٦١هـ) ٤٦١
- الإمام نور الدين الهيثمي (٧٣٥ - ٨٠٧هـ) ٤٦١
- الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢هـ) ٤٦١
- الإمام شمس الدين السَّخَاوِي (٨٣١ - ٩٠٢هـ) ٤٦١
- أبو الفداء العجلوني (١٠٨٧ - ١١٦٢هـ) ٤٦٢
- الشيخ العلامة محمد عمرو بن عبد اللطيف (١٣٧٤ - ١٤٢٩هـ) ٤٦٢
- المطلب الثاني: بيان أن هذه الرواية مُنكَرَة؛ تخالف الروايات الصحيحة الثابتة عن ابن مسعود رضي الله عنه ٤٦٥
- الكذبة السادسة:** زَعَمَه أن ابن مسعود رضي الله عنه ابتدع في التشهد «السلام على النبي» .. ٤٦٩
- الغماري يَرْمِي الشيخ الألباني بالجهل - من باب «رمتني بدائها وانسلت» ٤٦٩
- القرائن التي تدل على أن ابن مسعود رضي الله عنه فعل ذلك بإرشاد من النبي صلى الله عليه وسلم ٤٦٩
- القرينة الأولى ٤٧٠
- القرينة الثانية ٤٧١

- ٤٧٢ القرينة الثالثة
- ٤٧٥ القرينة الرابعة
- ٤٨٠ **الكذبة السابعة:** زَعَمَه أن عُمَرُ رضي الله عنه مدح البدعة في العبادات «صلاة التراويح»
- تصريحات العلماء بأن صلاة التراويح سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأن عمر رضي الله عنه إنما قصد
- ٤٨٢ المعنى اللغوي للبدعة
- ٤٨٢ الإمام ابن عبد البر (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ)
- ٤٨٢ الإمام أبو الحسن ابن بطال (المتوفى: ٤٤٩ هـ)
- ٤٨٣ الإمام شهاب الدين أبو شامة (٥٩٩ - ٦٦٥ هـ)
- ٤٨٣ الإمام ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨ هـ)
- ٤٨٣ تقي الدين السبكي (٦٨٣ - ٧٥٦ هـ)
- ٤٨٤ الإمام أبو إسحاق الشاطبي (المتوفى: ٧٩٠ هـ)
- ٤٨٤ الإمام الحافظ ابن كثير (٧٠٠ - ٧٧٤ هـ)
- ٤٨٥ الحافظ زين الدين ابن رجب (٧٣٦ - ٧٩٥ هـ)
- ٤٨٥ ابن حجر الهيتمي (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ)
- ٤٨٥ أحمد بن سالم النفراوي (١٠٤٤ - ١١٢٦ هـ)
- ٤٨٥ ابن عابدين (١١٩٨ - ١٢٥٢ هـ)
- ٤٨٥ الإمام أبو حنيفة
- ٤٨٧ **الكذبة الثامنة:** زَعَمَه أن ابن عمر رضي الله عنه مدح البدعة في العبادات «صلاة الضحى»
- ٤٨٨ الجواب الأول: بيان أن ابن عمر يرى أن البدع الشرعية كلها ضلالة:
- ٤٨٨ الأثر الأول عن ابن عمر رضي الله عنه
- ٤٨٨ الأثر الثاني عن ابن عمر رضي الله عنه
- ٤٨٨ الأثر الثالث عن ابن عمر رضي الله عنه
- ٤٨٨ الجواب الثاني: بيان أن قول ابن عمر رضي الله عنه: «نعمت البدعة» إنما أراد به معنى البدعة
- ٤٨٩ في اللغة؛ وليس في الشرع

- بعض الأحاديث في فضل صلاة الضحى ٤٩٠
- الكذبة التاسعة: زَعَمَ أن عثمان رضي الله عنه ابتدع في العبادات «الأذان الثاني للجمعة» ... ٤٩١
- الكذبة العاشرة: زَعَمَ أن الصحابة أباحوا الابتداع في العبادات «جَمَعَ القرآن» ٤٩٩
- الكذبة الحادية عشرة: زَعَمَ أن ابن عمر رضي الله عنه ابتدع التسمية في التشهد ٥٠٦
- المطلب الأول: بالوثائق المصوّرة: بيان تدليسات الغماري الخبيثة وخيانة الأمانة العلمية ٥٠٧
- المطلب الثاني: ذُكِر الروايات الصحيحة عن ابن عمر رضي الله عنه والصريحة في أنه كان شديد الاتّباع للنبي صلى الله عليه وآله، وينهى عن الابتداع في العبادات: ٥١٠
- المطلب الثالث: الأحاديث المروية في أن النبي صلى الله عليه وآله ذَكَر التسمية في أول التشهد .. ٥١٥
- الكذبة الثانية عشرة: زَعَمَ أن ابن عمر رضي الله عنه ابتدع في التشهد «وبركاته» و«وحده لا شريك له» ٥٣٦
- المطلب الأول: بيان طعن كبار أئمة الحديث في هذه الرواية ٥٣٥
- الإمام شعبة بن الحجاج (٨٢ - ١٦٠ هـ) أمير المؤمنين في الحديث ٥٣٧
- الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ) إمام أهل السُّنَّة ٥٣٨
- الإمام البخاري (١٩٤ - ٢٥٦ هـ) ٥٣٨
- الإمام أبو أحمد بن عدي (٢٧٧ - ٣٦٥ هـ) ٥٣٩
- المطلب الثاني: بيان أن التصريح بالسماع في بعض الروايات قد يكون خطأ من أحد الرواة ٥٤١
- المطلب الثالث: بيان طعن أئمة الحديث في أبي بشر بسبب إخفائه الواسطة التي بيّنه وبين من يروي عنه الحديث ٥٤٢
- المطلب الرابع: بيان أن هذه الرواية مُنكَرَة؛ لأنها تخالف الروايات الصحيحة عن ابن عمر رضي الله عنه ٥٤٤

الباب العاشر

كَشَفَ كَذِبَ زَعْمِ الْغَمَارِيِّ أَنَّ الْقُرْآنَ يُؤَيِّدُ الْبِدْعَةَ الْحَسَنَةَ

﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾

- ٥٥١ **الجواب الأول:** ظاهر الآية أن الله تعالى هو الذي شرع لهم الرهبانية وكتبها عليهم ..
- الجواب الثاني:** ذكر المفسرون أن الرهبانية لا تعني اختراع عبادات في الدين، وإنما معناها اعتزال الناس وترك شهوات الدنيا؛ للتفرغ للتعبد بما شرعه الله
- ٥٥٧ توضيح مهم يُزيل إشكالاً:
- ٥٦٧ **الجواب الثالث:** إذا افترضنا - على سبيل الجدل - أن الرهبانية تعني الابتداع في الدين، فليس في الآية أي دليل على جواز هذا الابتداع
- ٥٦٨ **الجواب الرابع:** الآية تحتل أكثر من معنى، ولا يصح الاستدلال بشيء محتمل
- ٥٧٠ **الجواب الخامس:** إنَّ هذا شَرْعٌ مِّن قَبْلُنَا، وقد أجمع العلماء على أنه لا يكون شَرْعًا لَنَا إذا نَسَخَهُ اللهُ في شَرْعِنَا، وقد نَسَخَهُ رسول الله ﷺ بقوله: «كل بدعة ضلالة»
- ٥٧٠ **تصريحات كبار أئمة أصول الفقه بالإجماع** على أن شَرْعٌ مِّن قَبْلُنَا لا يكون شَرْعًا لَنَا إذا نَسَخَهُ اللهُ في شَرْعِنَا
- ٥٧١

الباب الحادي عشر

كَشَفَ أَكَاذِيبَ وَجْهَاتِ الْغَمَارِيِّ فِي كِتَابِهِ:

«حُسْنُ التَّفَهُّمِ وَالدَّرْكُ لِمَسْأَلَةِ التَّرْكِ»

- ٥٧٤ الشُّبْهَةُ الْأُولَى:
- ٥٧٥ الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ:

٥٧٦ الشُّبهة الثالثة:
٥٧٧ الشُّبهة الرابعة:
٥٧٨ الشُّبهة الخامسة:
٥٧٩ الشُّبهة السادسة:
٥٧٩ الشُّبهة السابعة:
٥٨٠ الشُّبهة الثامنة:
٥٨١ الشُّبهة التاسعة:
٥٨٣ الشُّبهة العاشرة:
٥٨٦ الشُّبهة الحادية عشرة:
٥٨٧ الشُّبهة الثانية عشرة:
٥٨٨ الشُّبهة الثالثة عشرة:
٥٨٩ خاتمة
٥٩٠ فهرس المراجع
٦١٨ فهرس الموضوعات

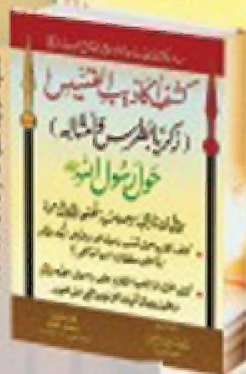
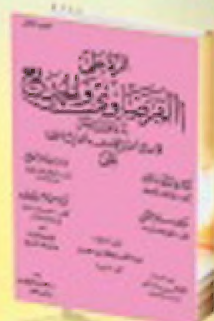
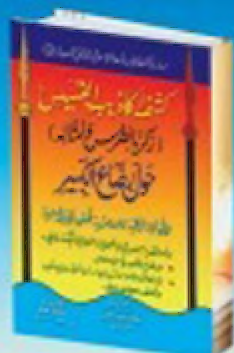
رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

صدر حديثاً من مطبوعاتنا للمؤلف / الشيخ عبد الله رمضان موسى



هاتف جوال مصر / ٠١١١٨٧٣٧٦٠٥ / ٠١٠٠٥٢٥٥١٤٠

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية / ٢٠١١/١٤٧٣٢

بريد إلكتروني: Moosa888@Hotmail.com